الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر2 (أبو القاسم سعد الله)

التفاعل الثقافي في حواضر بلاد المغرب خلال الفترة الحديثة

﴿10- 12هـ/ 16- 18م﴾

"دراسة نماذج"

الجزء الأول

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:
ليلى غويني

إشراف الأستاذ الدكتور:
عمار بن خروف

لجنة المناقشة			
الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الأصلية	الصفة
أ.دة/ فلة موساوي قشاعي	أستاذة التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	رئيسا
أ.د/ عمار بن خروف	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد آكلي- البويرة	مشرفا ومقررا
أ.د/ مختار حساني	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
أ.د/ توفيق دحماني	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
أ.د/ عبد القادر فكاير	أستاذ التعليم العالي	جامعة خميس مليانة	عضوا مناقشا
أ.د/ ميلود ميسوم	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشلف	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1441هـ/ 2019- 2020م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر2 (أبو القاسم سعد الله)

التفاعل الثقافي في حواضر بلاد المغرب خلال الفترة الحديثة

﴿10- 12هـ/ 16- 18م﴾

"دراسة نماذج"

الجزء الأول

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:
ليلى غويني

إشراف الأستاذ الدكتور:
عمار بن خروف

لجنة المناقشة			
الاسم واللقب	**الرتبة العلمية**	**المؤسسة الأصلية**	**الصفة**
أ.د/ فلة موساوي قشاعي	أستاذة التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	رئيسا
أ.د/ عمار بن خروف	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد آكلي- البويرة	مشرفا ومقررا
أ.د/ مختار حساني	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
أ.د/ توفيق دحماني	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
أ.د/ عبد القادر فكاير	أستاذ التعليم العالي	جامعة خميس مليانة	عضوا مناقشا
أ.د/ ميلود ميسوم	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشلف	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1441هـ/ 2019- 2020م

«قيل لبعضهم: "بماذا
أدركتَ العِلْم؟ قال:
"بالمصباح والجلوس إلى
الصّباح". وقال آخر: "بالسّفر
والسّهر والبكور في السّحر»

(القاضي عياض، الغنية، ص150)

الشكر والتقدير

نحمد الله سبحانه وتعالى الذي مهد السبل وذلل الصعاب حتى تم إخراج هذا البحث ليستفيد منه كل طالب علم، فهو سبحانه أهل للحمد والثناء والشّكر.

و من باب الاعتراف بالفضل لذويه، أرى لزاماً عليّ أن أعترف بفضل أستاذي المشرف ***الأستاذ الدكتور عمار بن خروف*** الذي لم يدّخر جهدا في سبيل مساعدتي وتسهيل المشقّة عليّ، وتعهد بحثي ورعاه إلى أن استوى على الصورة النهائية التى أقدمه بها اليوم، وأخصه بجميل الشكر هو وزوجته ***السيدة جازية*** على طيبتها وحسن تعاملهما معي وكرم استقبالهما لي في منزلهما كفرد من العائلة.

كما أنّ الشكر يمتد إلى كل الذين ساعدوني على إنجاز هذا العمل بملاحظاتهم وتوجيهاتهم وتشجيعاتهم وتصويباتهم، وأخص بالذكر ***الاستاذة الدكتورة فاطمة قشي***، ***والاستاذ عبد الرحمان دويب***.

والامتنان والشكر موصلان إلى الزميلة والصديقة ***الباحثة أمينة صاري*** التى أمدّتنى ببعض النصوص الوقفية والتّملكات المخطوطة المهمة لم تنشر بعد والتى تخص المادة العلمية لأطروحتها، جزاها الله عنى وعن العلم خير الجزاء.

ويضيق المقام هنا لذكر أسماء الذين كان لهم الفضل من زملاء وأصدقاء، بشكل أوبآخر بمساندتي معنويا وعلميا ... فلهم منى جميعا جزيل الشكر وعظيم الامتنان.

ولا يفوتنى أن أشكر أمناء ومستخدمي مؤسسات البحث العلمي: المكتبة الوطنية الجزائرية، المكتبة الوطنية بالمملكة المغربية بالرباط، مكتبة آل سعود بالدار البيضاء، دار الكتب التونسية، الأرشيف الوطنى التونسي، مكتبة مركز الدراسات الإسلامية (I.S.A.M) التابعة لوقف رئاسة شؤون الديانة التركية بإسطنبول.

دون أنسى توجيه الشكر والعرفان والتقدير للفريق الإداري لمكتب البحث العلمي بقسم التاريخ جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، على أخلاقهم العالية وحسن معاملتهم، وأخص بالذكر كل من ***الاستاذة شفيقة عيساني*** ***وفتيحة محاجبى*** ***وأحلام بلعباس***.

وأخيرا أجزل الشكر ***لأعضاء اللجنة العلمية*** الموقرة التى قبلت قراءة هذا العمل وتقويمه. جزاهم الله كل الخير وجعلها في ميزان حسناتهم.

إ هـ د ا ء

إلى جنتي . . . أمي . . . التي أحاطتني بحنانها وبدعائها وسهرت على تربيتي ورعايتي وتعليمي وأرادت أن تراني في أعلى المستويات العلمية .

إلى من كسرت طيبته الصورة النمطية الاتقائية الشائعة عن زوج الأم . . . من أحاطني برعايته وغمرني بعطفه . . . وملأ فراغا ما كان ليملأه سواه .

إلى إخوتي . . . أقاربي . . . وأصدقائي، كل باسمه .

إلى روح أستاذتي التي تركت في نفسي أثرا جميلا بأخلاقها وطيبتها وتفانيها في عملها والتي تبقى دائما حاضرة في القلب والعقل مهما مرّ الزّمن . . .

لك "عائشة غطاس"

وإلى من يفيض مدادي الآن بشعور غامر بكر نحوه . . . شعور لا تخالطه مرارة الواقع، ولا ينتاب سوى من مشى وحيدا متعثرا بملامح الوجوه الباردة في الطرقات الغريبة النائية . . . ومن تناول قهوته وحيدا . . . واجتر أحزانه وحيدا . . . واقتحم ثنايا أحاسيسه الدافئة صقيع الليالي التي تمضي ثقيلة، كئيبة متهالكة بعيدا عنه . . . شعور لا ينتاب سوى من اغترب عنه . . . **عن هذا الوطن** . . . وإني لأشهد الله على حبه .

الرّموز والمختصرات:

ت: توفّي.

ج: جزء.

د د ن: دون دار نشر.

د م ط: دون مكان طبع

دت: دون تاريخ طبع.

دط: دون طبعة.

ص: صفحة.

ع: عدد.

ق: ورقة.

م: ميلادي.

مج: مجلد

هـ: هجري.

/: يوافق.

Edit : édition

Ibid : Remplace une référence déjà donnée, mais à condition qu'elle soit citée dans le renvoi immédiatement.

Op.Cit : Précédé du nom de l'auteure, renvoi à une étude ou à un article de cet auteur déjà mentionné plus haut.

P: Page

R.A : Revue Africaine.

T :Tome.

Trad :Traduction.

المقدمة

تعتبر الثقافة البصمة التي تميز كُلَّ أمّة عن غيرها من الأمم الأخرى، وكل نقلة من النقلات الحضارية التي عرفتها البشرية كانت بمثابة فتح آفاق جديدة في وسائل النشر الثقافي، وتتجلى أهمية الثقافة في كونها المقياس الأساسي لمدى الرّقي الحضاري والفكري والأدبي والفنّي للأفراد والجماعات المتساكنة مع بعضها البعض.

وارتبطت الثقافة عموما بالموروث الفكري للفرد في المجتمع الذي يعيش فيه، كما أنّ لها علاقة تكاملية مع "الحضارة" التي تعني الاستقرار العمراني والحَضَري، إذ إنّ الأفكار لا تستطيع أن تنمو وتزدهر ما لم تجد الأرضية المناسبة لها، وعلى الرغم من عدم استخدام مصطلح "ثقافة" بمدلولها الحالي في المدونات العلمية لعلماء بلاد المغرب خاصة والعالم الإسلامي عامة خلال الفترة الحديثة أو الفترة السابقة لها، بمدلولها الحالي، إلا أنّ هذا لا يعني أنّ مجالاتها لم تكن موجودة، بل كان لهذه المجتمعات فكر وعلم، وأدب وفن، لكنها لم تكن مجتمعة تحت تسمية معينة، فكانت "الثقافة" هي المصطلح الأنسب الذي اختاره الباحثون لدراستها.

وبما أن الثقافة تتأثر بالتقلبات السياسية والأحداث الاجتماعية والتفاعلات الاقتصادية، فقد كان لانضمام كل من الجزائر وتونس وطرابلس الغرب للدولة العثمانية تأثيره في بروز مظاهر جديدة على مستوى الثقافة العثمانية في هذه الولايات التي تجلّت في دخول المذهب الحنفي، فضلا عن انتقال بعض الفنون والعادات والأذواق التركية، ولا شك أن بقاء المغرب الأقصى خارج النفوذ العثماني لم يحل دون تأثره وتأثيره على الحياة العلمية والثقافية والفكرية والفنية في الولايات المغاربية، وذلك لأن اختلاف الأنظمة لا يعني اختلاف الشعوب والثقافات، كما أن القطيعة السياسية وإن فرضتها ظروف معينة، لا تعني بالضرورة وجود قطيعة ثقافية وعلمية بين هذه الشعوب.

كما طُعّمت المجتمعات المغاربية بالثقافة الأندلسية، التي جلبت مع الجالية الأندلسية المتوافدة إلى بلاد المغرب قبل وبعد سقوط غرناطة سنة 1492م. ومن الطبيعي أن يكون لهؤلاء تأثير كبير على الفعل الثقافي والفني والعمراني كونهم أصحاب علم وفن وصنعة، فاستمر التواصل الأندلسي أخذا وعطاء من خلال وجودهم كفئة فاعلة في كافة بلاد المغرب.

وإن كان دخول ثقافات جديدة (العثمانية- الأندلسية) في مجتمع حواضر بلاد المغرب، أحدث تفاعلا في فضائه بتمازج وتعايش الثقافة المحلية والوافدة، فقد اشتركت المجتمعات المغاربية فيما بينها في مجموعة من الموروثات الثقافية والدينية والاجتماعية والحضارية التي توارثتها منذ عصور موغلة في القدم. وما ميّز هذا المجتمع هو تشابهه وتقاسمه للكثير من العناصر المشتركة التي كانت مجالا للتواصل، أخذا وعطاء، تأثرا وتأثيرا. وقد كان علماء بلاد المغرب المحرك الأساسي للتبادل والتواصل الثقافي والمعرفي من خلال تفاعلهم مع المعارف العلمية بالكتابة فيها أو بتدريسها، كما كانت حركة انتقالهم حاملين معهم مؤلفاتهم وأفكارهم وأساليبهم العلمية والتعلمية، شاهدا على ذلك التفاعل والتواصل الحاصل بينهم في أقطار بلاد المغرب. وقد قدمت هذه العناصر دلالات على أن العلاقات الثقافية بالمنطقة المدروسة ظلت قائمة ومستمرة في حواضر بلاد المغرب.

هذا ما يجعل البحث في التفاعل الثقافي الذي كان حاصلا داخل حواضر بلاد المغرب، وفي آليات التواصل والاحتكاك من نشاط علمي، دراسة وتأليفا، أمرًا جديرا بالبحث المعمق في تلك العناصر، وهو ما حفزني للقيام في هذه الرسالة، بغية الوقوف على حقيقة ما كان يجري في تلك الحواضر.

ولـمّا كانت الحواضر الكبرى هي التي احتضنت العناصر البشرية المختلفة المشارب الثقافية ببلاد المغرب، واحتوت على المؤسسات العلمية والثقافية الكبيرة، فقد كان التركيز في الرسالة على ما كان يجري من فعاليات علمية وثقافية في تلك المؤسسات التي تحتضنها الحواضر الكبرى، وبعض المراكز العلمية الثانوية، مثل: تلمسان والقيروان وتارودانت وتاجوراء وغيرها من الحواضر.

أمّا ما كان يجري من تفاعلات واحتكاكات خارج تلك الحواضر، أي في الأرياف وما فيها من زوايا، وما كانت تقدمه من علوم ونشاطات علمية، وما كان يسود فيها من أفكار، فإنّ البحث فيها يحتاج إلى دراسة مستقلة، حيث أرجأنا الخوض فيها إلى بحث آخر، كما أرجأنا البحث فيما آلت إليه دراسة العلوم العقلية إلى دراسة أخرى لإعطائها حقها من الدراسة والبحث.

وقبل عَرض الأسباب الدّافعة لاختيار هذا الموضوع، لا بدَّ أَن أشير بداية إلى الرغبة الكبيرة التي كانت هي السَّبب الرَّئيس لي لدراسة هذا التفاعل الثقافي الموجود والحاصل من الطَّرفَين بين الدَّولة العثمانية وبلدان المغرب، والكشف عن أَسبابِه وأَبعادِه، ولكن بعد البحث اتَّضح لي أن

التأثير العثماني هو الذي ترك بصمته بارزة على بلدان المغرب، لكن التأثير العكسي لم يكن واضحا كل الوضوح، والمصادر التاريخية لم تشِر إليه ولم تتعرَّض له إلا مِن طرفٍ خفيٍّ، الأَمر الذي جعل البحث فيه غير متكافئ بين الطرفين، فتمّ العدول عنه والتوجه إلى دراسة التفاعل الثقافي في حواضر بلاد المغرب خلال الفترة الحديثة.

ومن خلال ما سبق، فإنّ عنوان الأطروحة يقتصر على البحث في: «**التفاعل الثقافي في حواضر بلاد المغرب خلال الفترة الحديثة (10– 12هـ/ 16– 18م)، "دراسة نماذج"**».

وكانت الأسباب الدافعة لاختياره، تتمثل فيما يلي:

- ❖ الميل الشخصي للبحث في المواضيع الثقافية والاجتماعية أكثر من البحث في مجالات أخرى.
- ❖ الرغبة في توسيع موضوع الماجستير الذي شمل فقط التفاعل الثقافي بين علماء بلاد المغرب من خلال الرحلات الجزائرية، بحيث يكون البحث أكثر شمولا، ولقة الدراسات الأكاديمية التي تطرّقت لموضوع التفاعل الثقافي ببلاد المغرب في الفترة الحديثة، حيث أن أغلبها شملت العلاقات الثقافية بين بلدين من بلدان المغرب، أو شملت الحياة الثقافية في بعض الحواضر.
- ❖ الرغبة في إبراز تفاعل العالِم مع قرينة في البلدان الأخرى ومع العلوم المتداولة في ذلك الوقت، بهدف إبراز النشاط الحاصل والمقارنة بين علماء بلدان المغرب.
- ❖ تسليط الضوء على مدى أهمية التفاعل الثقافي وآلياته في الحواضر خلال الفترة المدروسة التي تحققت به على الرغم من بساطة وسائل الاتصال مقارنة مع مثيلها في الفترة المعاصرة.

ومن أسباب اختيار هذا الموضوع أيضا، الأهمية التي يكتسيها، وذلك كونه يسلّط الضّوء على النّقاط التّالية:

- ❖ تشعب جوانب دراسته، فهو وإن كان يخص الحياة العلمية بالدرجة الأولى، إلا أنه يعطي أهمية كبيرة لبقية الجوانب الأخرى، سواء تعلق الأمر بالحياة الدينية، من مؤسسات دينية، وشعائر، وفتاوى، وعلوم شرعية، وتصوف؛ أو بالجانب الثقافي والأدبي والتاريخي والفني، أو بالجانب العمراني.

❖ يكتسي أهمية خاصة من خلال تتبع مظاهر التفاعل في الحواضر المغاربية، ووضع اليد على نقاط الالتقاء والافتراق في مختلف مظاهر الحياة العلمية والدينية والثقافية.

❖ بروز ظاهرة الثقافة الجديدة التي انتقلت مع عناصر وافدة انصهرت في بوثقة المجتمع، وأضافت له أذواقا وعادات وفنونا موروثة من ثقافتها الأصلية.

❖ تقصي المشهد الثقافي الذي جمع بين العلماء المغاربة الذين طافوا بمختلف المجامع العلمية والدينية، في الجزائر وتونس وطرابلس الغرب والمغرب الأقصى، ناقلين مختلف مشاهد التواصل العلمي والأدبي والتاريخي بروح العصر.

وقد عرفت بلاد المغرب، مدنه وأريافه، حركة تنقل كبيرة للأفراد والجماعات، وتوافد عناصر جديدة، نتيجة للظروف الصعبة التي عاشتها، خاصة في القرن العاشر الهجري، السادس عشر ميلادي، الذي تميّز بالغزو الخارجي والاضطرابات الداخلية، واستمرت الأوضاع بين التّردّي والتّحسُّن، مِمّا نتج عنه تضخّم بعض المدن، فأصبحت حواضر كبرى كالجزائر ومراكش وتونس وطرابلس، وضمور أخرى بتناقص سكّانها نتيجة الهجرة الدّاخلية.

هذا ما جعل حركة التفاعل الثقافي في الحواضر الكبرى وحتّى في الصّغرى تعرف خصوصية، فكانت إشكالية الموضوع: تقصّي طبيعة هذا التفاعل الحاصل داخل حواضر بلاد المغرب، ابتداء من سقوط غرناطة سنة 1492م، وما أسفر عنه من تداعيات في حوض البحر الغربي، بتوافد العنصر الأندلسي والدّخول العثماني للمنطقة، إلى احتلال الجزائر وما نتج عنه من معطيات.

فكان التساؤل: كيف أَسهم وتفاعل كل من العنصر الوافد والمحلي مع الحركة العلمية والتعليمية؟ وما هي آليات ومظاهر التواصل والاحتكاك بين علماء بلاد المغرب في ظل حركة التأثير والتأثر بالآخر؟

وقد تفرع عنه مجموعة من التساؤلات، أهمها:

1. ما هي المكونات الأساسية لثقافة العصر، وفيم تمثلت العوامل المؤثرة في الحركة الثقافية؟ وهل شهدت إحداثيات جديدة بتوافد عناصر بشرية مختلفة المشارب في الفترة المدروسة؟ وهل تغيَّرت ملامح ثقافة العصر؟

2. كيف كانت الحركة التعليمية فضاء للعملية التفاعلية؟ ودور المؤسسات العلمية في إظهار الصورة العامة للتواصل والاحتكاك الثقافي، سواء في داخل مجتمع الحواضر أو بين أهل العلم؟

3. كيف أسهم العلماء المغاربة في انتعاش الحركة الثقافية من خلال نشاطهم في المعارف والعلوم؟ وهل انعكسَ هذا النشاط على إنتاجهم العلمي وعلى دورهم في التواصل مع أقرانهم في هذا الفضاء الجغرافي؟ وفيما تمثلت مظاهر الاحتكاك الثقافي المتبادل بين العلماء؟

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج، كان على رأسها المنهج الوصفي، حيث تم رصد المادّة التاريخية الواردة في المصادر وتصنيفها ووصفها، وعلى المنهج التّحليلي، النقدي، الاستنتاجي، إذ تم الاعتماد على تحليل ونقد المعطيات الموجودة في كتب التّراجم والفهارس وغيرها من المصادر والدّراسات التّاريخيّة المتعلّقة بالحياة الثّقافيّة ببلاد المغرب، لتخرج الدراسة في النهاية بجملة من الاستنتاجات. هذا وقد استندت الدراسة أيضا إلى المنهج الاستقرائي، الذي يقوم على إحصاء واستقراء المعلومات والمعطيات.

عرض خطة البحث:

تشتمل هذه الدراسة على مقدمة وثلاث أبواب، كل منها مقسم إلى مجموعة فصول، **الباب الأوّل** الذي يعتبر مدخلا للموضوع، المعنون بـ: "**العوامل المؤثرة في الحركة الثقافية للمجتمع المغاربي خلال الفترة الحديثة**"، يشتمل على ثلاث فصول، تطرق **الفصل الأوّل** الموسوم بـ: "**المميزات والخصوصيات المكونة لثقافة العصر**"، في **مبحثه الأوّل** إلى "**مفهوم ثقافة العصر**"، الذي يشتمل على التعريف بالمصطلح وتبيّن خصائص الثقافة لهذا العهد.

وبما أنّ صناع التواصل هم في الأغلب العلماء، كان لزاما أن يكون **المبحث الثاني** يتحدث عن تبيان مصطلحين مهمين هما: "**العَالِم والعلاّمة**". وقد تم فيه توضيح مدلولهما من خلال ما كان يطلق وقتذاك في المصادر التاريخية.

ولأنّ الحركة العلمية ترتبط بالتأليف في مختلف العلوم، وبالكتب التي تكون أساس التعليم، فقد تمّ التطرق في **المبحث الثالث** إلى "**مساهمة صناعة الكتاب في تنشيط الحركة العلمية**".

وكان **المبحث الرابع** من هذا الفصل حول "**الرحلة أنواعها ومسالكها**"، لكونها عاملا مهما من عوامل التواصل الثقافي، فمن خلالها يحدث الاحتكاك بين علماء أقطار بلاد المغرب، وينتج عنه مظاهر عديدة من مظاهر التواصل.

أمّا **المبحث الخامس** والأخير فقد تمّ التطرق فيه إلى "**الطرق الصوفية وأثرها على ذهنية ثقافة العصر**"، بما أنّ التصوف كان متغلغلا في زمن الدراسة ويشكل ميزة من ميزات العصر، فكان ولا بد من تبيان المنبع الصوفي ببلاد المغرب، وأشهر الطرق المنتشرة فيه.

وفيما يخص **الفصل الثاني** الذي كان عنوانه: "**دراسة بشرية لبلاد المغرب وتشكيلته السياسية**"، بالحديث عن "**المكونات البشرية للمجتمع المغاربي**"، فبه مبحثان.

ففي **مبحثه الأوّل**، فتم فيه التفريق بين العناصر البشرية الأصيلة المتجدرة في المنطقة، كالبربر والعرب واليهود القدماء المحليين، وبين العناصر البشرية الوافدة، والتي تمثلت في العنصر الأندلسي، والمهاجرين اليهود، والعنصر العثماني.

أمّا **المبحث الثاني** فقد تحدث عن "**الوضع السياسي لبلاد المغرب ما بين القرنين العاشر والثاني عشر هجري، السادس عشر والثامن عشر الميلادي**"، تم فيه تبيان أوضاع بلاد المغرب قبيل فترة الدراسة، وحيثيات انضمام كل من الجزائر وطرابلس وتونس للدّولة العثمانية، ومميزات الحكم السياسي لها في ظل الحكم العثماني، وفيما يخص المغرب الأقصى فقد تطرق إلى أوضاعه السياسية وإلى قيام الدّول التي تعاقبت على حكمه وبالأخص الدّولتين السعدية والعلوية، ومميزات حكمهما، وفي الأخير تم الحديث عن الهرم الاجتماعي الذي عرف تغييرا في معايير ترتيبه خلال الفترة.

أمّا **الفصل الثالث** الموسوم بـ: "**الحواضر العلمية ببلاد المغرب تعريفها وتطورها**"، فقد تم الحديث في **المبحث الأول** منه على "**التطوّر الحضري لعواصم بلاد المغرب**"، المتمثلة في كل من مدينة الجزائر وتونس وطرابلس عواصم الإيالات العثمانية، ومدينتا فاس ومراكش العاصمتين العلميتين للدّولتين السعدية والعلوية في المغرب الأقصى، وقد تم الحديث عن أصول تسميات هذه العواصم ونشأتها، لتبيان الفوارق الحضارية التي طرأت خلال فترة الدراسة، ثم تم التطرق للملامح المدنية لهذه المدن.

فيما كان **المبحث الثاني** خاصا بـ: "**الحواضر الثانوية**"، في كل من الإيالات العثمانية الثلاث، والمغرب الأقصى.

وفي **المبحث الثالث** والأخير تم إعطاء نماذج من المدن التي أنشأها المهاجرون الأندلسيون ببلاد المغرب.

وفيما يخص **الباب الثاني** من هذه الدراسة، فقد أطلق عليه عنوان: "**المؤسسات العلمية بين آليات التعليم وأشكال التواصل**"، تم من خلاله تبيان التواصل الثقافي الحاصل ببلاد المغرب من خلال الحركة التعليمية، التي تعد أحد أهم محاول التواصل، وذلك للاحتكاك الكبير الذي يكون بين طلبة العلم والعلماء في مسيرة التحصيل، والتقاطع الموجود في المناهج المدرسة وغيرها.

فكان **الفصل الأوّل** المعنون بـ: "**المنشآت التعليمية وتمويلها**"، تم في **مبحثه الأول**: التعريف بأشهر المؤسسات التي احتضنت التعليم من مساجد ومدارس وزوايا في كل من الجزائر وتونس وطرابلس والمغرب الأقصى.

وفي **المبحث الثاني**: شملت الدراسة مسألة **تمويل هذه المؤسسات**، الذي يعد مساعدا في الحركة التعليمية، ومبينا مشاركة ومساهمة العنصر الوافد فيه.

وفي **المبحث الثالث** والأخير من هذا الفصل كان الحديث عن مسألة مكملة لهذا الموضوع وهي "**ثراء المشهد الفني والزخرفي للمؤسسات الدّينية**"، الذي يعتبر عنصرا مهما من عناصر عمارة المؤسسات الدينية المختلفة.

أمّا **الفصل الثاني**، الموسوم بـ: "**شكل التكوين التعليمي ببلاد المغرب – دراسة مقارنة**"، فقد بيّن المراحل المختلفة التي يمر بها طالب العلم في مسيرة التحصيل خلال الفترة الحديثة، والتي انقسمت إلى ثلاث مراحل شكلت **المباحث الثلاثة الأولى** من هذا الفصل، وهي: "**المرحلة التحضيرية**"، و"**المرحلة الإعدادية**"، و"**مرحلة التعليم العالي**"، فتمّ فيها التعريف بالمؤسسات التي احتضنتها بالإضافة إلى تبيان المناهج المطبقة في التدريس في كل مرحلة، وكان الهدف من ذلك إبراز أوجه التقاطع والاختلاف الحاصلة في الإيالات العثمانية والمغرب الأقصى.

وبما أنّ الحركة التعليمية تقوم على برامج محددة والتي ترتبط بالمادة العلمية المدرسة، كان **مبحث الرابع** يشمل "**الكتب المدرسة**"، التي تعد عماد التعليم.

وقد خصص **الفصل الثالث** الموسوم بـ: "**نشاط العلماء في الحركة التعليمية**"، للتعريف ببعض أعلام التعليم الذين شاركوا في تنشيط التواصل الثقافي من خلال منصب التدريس، وقد تم توزيعهم في مباحث هذا الفصل بحسب الأماكن التي زاولو فيها هذه المهنة النبيلة، وبحسب أصولهم العرقية، ولم يكن هذا التقسيم للتفرقة بينهم بما أنّهم انصهروا في بوثقة المجتمع المغاربي، وإنما لتوضيح مشاركة كل الأطراف في العملية التعليمية.

وبالتالي فقد كان **المبحث الأول** خاصا بـ: "**المدرسين المحليين**"، سواء في الحواضر الكبرى أو الصغرى.

أمّا **المبحث الثاني** فقد اختص بـ:"**المدرسين ذوي الأصول المختلفة**"، سواء كانوا من الأندلسيين أو العثمانيين.

فيما اشتمل **المبحث الثالث** على "**المدرسين الوافدين**"، وهم الذين مارسوا التدريس خارج بلدانهم الأصلية، واشتهر ذكرهم في أحد بلدان المغرب الأخرى.

واختص **الفصل الرابع** من هذا الباب بـ:" **الإجازات المتبادلة بين علماء بلاد المغرب**". فتم في مبحثه الأول "**تعريف الإجازة وأنواعها**"، حتى يتم إعطاء مفهوم لغوي واصطلاحي له، وأنواعه الكثيرة والتي تم توزيعها بحسب طريقة إعطاء تلك الإجازة، وبحسب العناصر المكونة لها، وبحسب الغرض من طلبها.

فيما تحدث **المبحث الثاني** الذي يعد أساس هذا الفصل عن "**الإجازات المتبادلة**"، التي كانت تحصل بين العلماء لأغراض كثيرة منها الاستزادة من المعارف ونيل الحضوة بإجازة كبار علماء العصر، أو للتباهي والتفاخر، وقد تم فيه التركيز على النماذج التي تبين التواصل الثقافي، وتوزيعها إلى إجازات العلماء داخل ديارهم، وإجازاتهم لبعضهم البعض في بلدان المغرب الأخرى، وإجازة المغاربة مع بعضهم البعض في المشرق.

أمّا **الفصل الخامس** والأخير فعنوانه: "**المكتبات وحركة الكتب ملمح للنشاط العلمي**". وقد تم التطرق لهذا الموضوع باعتبار العلاقة الموجودة بين هذه المؤسسات وبين الحركة التعليمية، فالتعليم يحتاج إلى كتب يستعين بها الطلبة والمدرسون، ولتسهيل هذه العملية أنشئت المكتبات والخزائن وزوّدت بأمهات الكتب في مختلف العلوم. وقد كانت هاتان العمليتان مجالا للتنافس بين مختلف فئات المجتمع وشكلت مظهرا من مظاهر التواصل.

ومن خلال هذا تمّ في **المبحث الأول** إعطاء "**لمحة عامة عن نشأة المكتبة**".

وفي **المبحث الثاني** كان تطرق إلى "**الأطراف المساهمة في تكوين المكتبات في الفترة الحديثة**"، سواء تعلق الأمر بالخزائن العامة أو المكتبات الخاصة.

فيما اختص **المبحث الثالث** والأخير بـ: "**حركة الكتب**"، والتي تمثل مشهدا للاحتكاك والتواصل، من خلال الطرق التي كان يتم بها إثراء رصيد مختلف المكتبات، والذي كان يتمُّ غالبا إِمَّا عن طريق الوقف أو الشراء أَو النَّسخ، أَو عن طريق الإهداء أَو الإِعارة أَو التبادل.

وفيما يخص **الباب الثالث** المعنون بـ: "**مظاهر التفاعل في المجالات: علوم الدّين، التّصوّف، علوم اللغة العربية، والتاريخ**"، فقد ركّزت فيه على التفاعل الثقافي من خلال الإنتاج العلمي لعلماء الفترة الحديثة في العلوم المشار إليها في عنوانه، والتواصل الحاصل فيما بينهم من خلال اهتمامهم بمؤلفات معاصريهم من علماء البلدان الأخرى، بِمعنى أنه تعرضنا فيه لذكر صور الاحتكاك والتبادل.

وبالتالي فقد كان **فصله الأوّل** الموسوم بـ: "**ملامح التفاعل الدّيني والصوفي من خلال المؤلفات**"، خاصا بالتفاعل في العلوم الدّينية، والتّصوف.

وقَد اشتمل **المبحث الأوّل** منه على "**المؤلفات الفقهية**"، وتم فيه التعريف بالفقه المالكي وتطوره، باعتبار أنّ أغلب المؤلفات الفقهية خلال الفترة الحديثة كانت تنتمي لهذا المذهب المتجدر في المنطقة، كما تم فيه إعطاء نماذج عن تفاعل العلماء مع التأليف الفقهي خلال الفترة الحديثة.

أمّا **المبحث الثاني** فتطرق إلى "**التأليف في الحديث، علون القرآن، العقيدة والتوحيد**"، وقد احتوى تعريفات مبسطة لكل علم ومبدأ التأليف فيه، ثم بيّن التفاعل الحاصل فيه خلال فترة الدراسة.

فيم خصص **المبحث الثالث: "للتصوف"**، واتبع نفس الطريقة القائمة على تبيان تفاعل العلماء مع التأليف فيه.

وكان **الفصل الثاني** من هذا الباب يحمل عنوان: "**صور الاحتكاك والتواصل العلمي بين العلماء**"، من خلاله تم توضيح التواصل الحاصل في عدة مجالات، أوّلها "**التواصل الدّيني والصوفي من خلال المؤلفات**"، الذي يعد **المبحث الأول** من هذا الفصل، تم فيه الحديث عن كيفية ظهور المؤلفات في العلوم الشرعية والفتاوى والتصوف بالإضافة إلى نسخ الكتب الشرعية التي كانت مجالا لاحتكاك العالم بنظيره من البلدان الأخرى.

أمّا **المبحث الثاني** فقد تم فيه التّحدث عن "**المجالس والمناظرات العلمية**"، التي كان يعقدها العلماء ويتناقشون فيها في مسائل مختلفة، وتعتبر الرحلة أحد العوامل المشجعة لها، والتي سجلت في مدوناتهم أخبار عن المجالس التي عقدوها في البلدان التي حلوا بها.

وبما أنّ الفترة الحديثة عرفت دخول المذهب الحنفي في الإيالات التابعة للدّولة العثمانية، مع وجود المذهب المالكي الأصيل في المنطقة، فقد كان **المبحث الثالث** الموسوم بـ: "**تعايش العالم المالكي مع العالم الحنفي في ظل مؤسسة القضاء**"، الذي أبرز انسجام علماء المذهبين فيما بينهم من خلال جهاز القضاء وبالخصوص المجلس العلمي في مدينة الجزائر، والمجلس الشرعي في مدينة تونس باعتبارهما الوحيدين الموجودين في الولايات التابعة للدولة العثمانية.

أمّا **الفصل الثالث** الموسوم بـ: "**علوم اللغة العربية بين التأثير والتأثر لدى العلماء المغاربة**"، فقد تم فيه تبيان التفاعل التأليفي لعلماء الفترة الحديثة مع ذكر العلوم التي تندرج ضمن علوم اللغة العربية، مع تقديم تعريف مبسط لكل علم، فكان المبحث الأول يهتم بالتفاعل "**في علم اللغة والنّحو والبلاغة**".

واهتم **المبحث الثاني** بالتفاعل "**في الأدب**"، وقد اشتمل على نماذج من المؤلفات الأدبية للفترة، والنصوص النثرية والشعرية المختلفة.

أمّا **المبحث الثالث** فكان .: "**مظاهر التواصل الأدبي**"، التي تمثلت في الرسائل المتبادلة سواء كانت مراسلات إخوانية، أو رسائل علمية أو ترفيهية، بالإضافة إلى التقاريظ والأماديح.

فيما خصص **المبحث الرابع** للحديث عن "**التوشيح والزجل بين التأثير الأندلسي والمحلي**"، الذي يعد لونا أدبيا مشهورا يدخل في باب الموسيقى.

وكآخر فصل في هذا الباب وفي الدراسة ككل، كان **الفصل الرابع** المعنون بـ: "**الكتابات التاريخية رافد من روافد التواصل والاحتكاك**"، كونه يبين مظاهر التفاعل والتواصل الثقافي في العلم الذي تندرج ضمنه هذه الرسالة، ألا وهو علم التاريخ، الذي كان مجالا خصبا.

تم من خلال **مبحثه الأوّل** استخراج "**تفاعل المؤرخين مع فروع علم التاريخ**"، ونقصد بها كتب السِّيَر والتراجم وما والاهما، بالإضافة إلى كتب التاريخ العام والخاص، وقد تم فيه التعريف بهذه الفروع تعريفات موجزة، وتبيان مبدأ التأليف فيها في الفترة السابقة للدراسة، ثم إعطاء نماذج عن التأليف التاريخي في هذه المجالات خلال الفترة الحديثة.

أمّا **المبحث الثاني** فقد خصص للحديث عن "**صور التواصل والاحتكاك من خلال المصادر التاريخية**"، وذلك باهتمام المؤرخ بالحديث عن نظيره في البلدان الأخرى، في كتب التراجم والفهارس والرحلات وفي مصادر التاريخ العام والخاص، علما أنّ هذه المؤلفات ما هي إلا تدوين للتواصل الفعلي الحاصل بين العلماء على أرض الواقع.

وفي الأخير تم وضع "**خاتمة**" احتوت على أهم النتائج التي توصّلت إليها الدراسة، وأشفعتها بمجموعة **ملاحق**.

نقد المصادر والمراجع:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع، فأمّا المصادر فقد تميزت بكونها تنتمي إلى مجالات مختلفة، وتتمثل في مجموعة من الرحلات التي أعطت مظهرا من مظاهر التواصل

الثقافي والعلمي الذي سجله الرحالة من خلال زيارتهم لمختلف حواضر بلاد المغرب، وما دونوه من مراسلات علمية وإجازات ولقاءات مع أقرانهم والنقاشات التي دارت بينهم. ومن بين أبرز الرحلات الجزائرية التي أفادت في هذه الدراسة:

❖ "**رحلة المقّري في المغرب والمشرق**"، لشهاب الدّين أبي العباس أحمد بن محمد المقّري التلمساني (ت 1041هـ/ 1631م)، التي احتوت على مجموعة من المعطيات العلميّة المتمثّلة في الإجازات والرّسائل والنصوص الأدبية الشعرية منها والنثرية. وما يميّز هذه الرحلة هو طريقة كتابتها المختلفة تماما عن خاصية أدب الرحلة التي يتم فيها عرض خط سير الرحالة والأماكن التي قصدها ولقاءاته، فهي عبارة عن مجموعة رسائل جمعها المؤلف، مما يدعوا للشّك في الغرض من تأليف هذا الكتاب.

❖ "**لسان المقال في النّبأ عن النّسب والحسب والحال**"، لعبد الرزاق بن محمد بن حمادوش الجزائري (ت كان حيا 1156هـ/ 1743م)، الذي يمثّل الجزء الثّاني من الرّحلة، ويقدّم هذا الجزء أخبارا هامّة عن الوضع الثّقافي في المغرب الأقصى والجزائر معًا.

❖ "**نزهة الأنظار في فضل التاريخ والأخبار**"، للحسين بن محمد السعيد الورثيلاني (ت 1193هـ/ 1779م)، التي تعتبر أشهر رحلة في التّراث الجزائري خلال الفترة الحديثة، لاحتوائها على كمّ هائل من المعطيات والأخبار في شتّى علوم ومواضيع العصر، وقد قدّم صاحبها مسحا جغرافيّا لكلّ أقطار المغرب التي مرّ بها.

❖ "**فتح الإله ومِنّته في التّحدث بفضل ربّي ونِعمته**"، لأبي راس محمد بن أحمد بن عبد القادر المعسكري الشهير بأبي راس الناصر (ت 1239هـ/ 1823م)، حيث أنّها أفادت في تسليط الضّوء على حياة المؤلف، كما احتوت على معلومات هامّة حول حلقات ومناقشات ومجالس العلم آنذاك.

ومن بين رحلات علماء المغرب الأقصى التي تم الاعتماد عليها، نذكر:

❖ "**الرحلة العياشية 1661– 1663م**"، لأبي سالم عبد الله بن محمد العياشي (ت 1090هـ/ 1679م)، والتي تعطي لنا صورة عن مدونات الرحالة خلال القرن الحادي عشر هجري، السابع عشر ميلادي، أفادت الدراسة فيما سجلته من معطيات علمية وإجازات ولقاءات العياشي مع علماء المدن الجزائرية والطرابلسية بشكل خاص.

❖ "**نشر أزاهر البستان فيمن أجازني بالجزائر وتطوان من فضلاء أكابر الأعيان**"، لأبي عبد الله محمد بن قاسم الشهير بابن زاكور الفاسي (ت 1120هـ/ 1708م)، تزخر بمعلومات عن مدينة الجزائر وأحوالها العلمية خصوصا أن صاحبها تلقى تعليمه بها والتقى مع كبار علماء الجزائر خلال تلك الفترة، ما جعل هذه الرحلة ذات أهمية كبيرة لهذه الدراسة وذلك لما احتوته من مجالس علمية وتعليمية، ونصوص الإجازات، ولما سجلته أيضا من نشاط علمي وتعليمي.

❖ "**الرحلة الحجازية**"، لأبي عبد الله محمد بن الطيب الشرقي الفاسي (ت 1170هـ/ 1756م)، والتي تعتبر من أهم الرحلات المغربية الحجية خلال القرن الثاني عشر هجري، الثامن عشر ميلادي، إذ جسدت صورة من صور التواصل الثقافي بحواضر بلاد المغرب، من خلال ما دوّنه ابن الطيب الشرقي من معلومات جغرافية للأماكن التي زارها، ووصف للحالة العلمية والاجتماعية، ولقاءاته بأقرانه من العلماء وطلبة العلم وتعرُّضه للمجالس التي حضرها، وبهذا فقد أفادت هذه الرحلة في استخراج التواصل الحاصل من خلال المجالس العلمية والقضايا المطروحة للنقاش والفتوى، وكذا في الجانب التاريخي التواصلي الذي سجلته.

❖ "**الرحلة الناصرية الصغرى**"، و"**الرحلة الناصرية الكبرى**"، كلاهما لأبي عبد الله محمد بن عبد السلام الناصري الدّرعي (ت 1239هـ/ 1823م)، الذي قام برحلتين بريتين كانت انطلاقتهما من المغرب الأقصى ووجهتما الحرمين الشريفين، انطلقت الرحلة الأولى المعروفة بالكبرى سنة 1196هـ/ 1781م، أمّا الرحلة الثانية الموسومة بالصغرى، فكانت سنة 1211هـ/ 1796م، وتمثل لنا رحلتا ابن عبد السلام الدّرعي نموذجا عن الرحلات التي قام بها علماء الأسرة الدّرعية الشهيرة كمثال للتواصل الحاصل بين الأسر العلمية المغربية، وقد تمّ التركيز على "الرحلة الناصرية الصغرى"، باعتبار الفترة التاريخية التي ألفت فيها، فإذا كانت رحلة ابن الطيب تعطينا نموذجا عن التواصل الحاصل في مدونات الرحالة خلال القرن الحادي عشر هجري، السابع عشر ميلادي، فإنّ الرحلة الناصرية الصغرى تعطينا نموذجا عن مدونات الرحالة في بداية القرن الثاني عشر هجري، الثامن عشر ميلادي. وقد أفادت هذه الرحلة فيما دوّنه الرحالة من معلومات عن الأماكن التي زارها وخاصة في الحواضر الكبرى مثل: مدينة الجزائر وتلمسان وتونس وطرابلس واللقاءات العديدة التي جمعته مع معاصريه من علماء وطلبة العلم، والحضوة التي كان يتمتّع بها عندهم، بالإضافة إلى ما سجله من المجالس العلمية والمسائل التي أفتى فيها.

وبالإضافة إلى الرحلات المذكورة، استفادت الدراسة من رحلات أخرى، من بينهما: "**النفحة المسكية في السفارة التركية**"، لأبي الحسن علي بن محمد التمكروطي (ت 1003هـ/ 1594م)، التي كانت سنة 1589م، و"**الرحلة الناصرية 1709– 1710م**"، لأبي العباس أحمد بن محمد بن محمد بن ناصر الدّرعي (ت 1129هـ/ 1717م)، وكتاب "**الرحلة إلى تونس 1724م**"، لأندريه بيسونال (ت القرن 18م)، استفادت منها الدراسة في وصف المدن من حيث التأثيرات الأندلسية والعثمانية، في الشكل الهندسي وخصائص العمارة وتمركز الأندلسيين في المدن، و"**الترجمانة الكبرى في أخبار المعمورة برا وبحرا**"، لأبي القاسم بن أحمد بن علي بن إبراهيم الزياني (ت 1249هـ/ 1833م)، التي احتوت على إفادات علمية كثيرة.

وتعد كتب التراجم من بين أهم المصادر التي ارتكزت عليها الدّراسة، وذلك لأنها أبرزت التفاعل والتواصل الثقافي والعلمي الحاصل بين العلماء، من خلال الترجمة لبعضهم البعض في كتبهم، وهي تعكس التواصل الحاصل في أرض الواقع إذ لطالما نجد المؤلف يعرض سِيَرَ وتراجم شيوخه الذين نهل عنهم من أقطار بلدان المغرب الأخرى، أو شيوخ شيوخه، أو تراجم الوافدين إلى بلده من علماء وطلبة العلم، أو تراجم الشخصيات المختلفة سواء كانوا من معاصريه أو ممن سبقه، ساردا في إطار ذلك للنشاط العلمي الذي كان بينهم، والمجالس التي عقدوها، كما بينت كيف تفاعل العلماء مع مختلف العلوم والمؤلفات السابقة لهم عن طريق التأليف، وقد كان من أهمها:

❖ "**نيل الابتهاج بتطريز الديباج**" و"**كفاية المحتاج بمعرفة من ليس في الديباج**"، لأحمد بابا بن أحمد التنبكتي السوداني (ت 1036هـ/ 1627م)، وهما من أهم الكتب التي تُعنى بالترجمة لعلماء الفترة الحديثة وخاصة علماء القرنين العاشر وبداية الحادي عشر هجري، الخامس عشر، السادس عشر ميلادي، إذ كان تاريخ تأليف الأوّل هو سنة 1005هـ/ 1596م، والثاني الذي يعد اختصارا للكتاب الأول سنة 1012هـ/ 1603م، ويعد مؤلفهما السوداني الأصل، المغربي المشرب، من بين المؤلفين الذين ترجموا لأقرانهم من الجزائريين والتونسيين والطرابلسيين، بالإضافة إلى الأندلسيين وذوي الأصول العثمانية، في إطار اهتمامه بذكر المشاهير وأولى التصانيف من الفقهاء والأولياء والمتصوفة، وقد تم الاستعانة بالكتابين وخاصة "نيل الابتهاج" في الترجمة للمدرسين والشخصيات الواردة في الدراسة، واستخراج التفاعل العلمي لعلماء الفترة من خلال المؤلفات.

❖ "**درة الحجال في أسماء الرجال**"، لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي العافية المكناسي الشهير بابن القاضي (ت 1025هـ/ 1616م)، المؤرخ المغربي الذي اشتهر بمؤلفاته الكثيرة وعلى رأسها كتبه في التراجم، وقد جعل كتابه هذا بمثابة الذّيل على كتاب "وفيات الأعيان" لابن خلّكان، وخصّصه لذكر العلماء، والأدباء والمشاهير من ذوي الفضل، ابتداء من وفاة ابن خلكان – أي أواخر القرن السابع الهجري، الثالث عشر الميلادي– إلى أوائل القرن الحادي عشر الهجري، السابع عشر الميلادي، وترجم فيه لعدد كبير من الأعلام بلغ عددهم 1522 مترجما، ينتمون لأماكن مختلفة من المعمورة، إذ إنّه لم يقتصر على المغاربة فقط ولا على معاصريه، فكان كتابه بحق موسوعة لا يستغني عنها الباحثون، إلا أنّ ما يعاب فيه أحيانا هو قِصَر تراجمه في الأغلب، وعدم التفصيل في حياة المترجم لهم، ومع ذلك؛ فقد أفاد هذه الدراسة في استخراج أوجه التواصل الثقافي من خلال المادة الموجودة في التراجم المنتقات منه، سواء تعلق الأمر بالنشاط العلمي، أو في مؤلفاتهم، كما أنّ الكتاب بحد ذاته من خلال ترجمته لعدد لابأس به من الجزائريين والتونسيين والطرابلسيين والأندلسيين وذوي الأصول العثمانية مثل مظهرا من مظاهر التواصل.

❖ "**جذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام مدينة فاس**"، لابن القاضي المكناسي أيضا، يظهر من خلال عنوانه أنّه مختص بالترجمة للأعلام الذين دخلوا مدينة فاس، سواء كانوا مارين فقط أو استوطنوها، وقد اشتمل على تراجم شخصيات علمية وسياسية ما بين القرن الرابع الهجري إلى فترة حياة المؤلف – أي أواخر القرن العاشر الهجري وأوائل الحادي عشر– وقد كانت مادة هذا الكتاب مفيدة جدا باعتبار موضوعه الذي اختاره مؤلفه يدخل ضمن المجال الرئيسي للدراسة وهو تواصل علماء بلاد المغرب مع بعضهم البعض، فقد ترجم ابن القاضي لأزيد من ستمائة عَلَم، من علماء الإيالات العثمانية الثلاث. كما أفاد في مختلف أبواب الرسالة.

❖ "**البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان**"، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد الشريف المديوني الملقب بابن مريم (ت 1014هـ/ 1605م)، اشتمل على تراجم العلماء والأولياء من الزهاد والمتصوفة الذين ينتمون إلى مدينة تلمسان، تميّز بتراجمه الطويلة في الأغلب والمفصلة للمعلومات، وما يميزه أنّه يعد المصدر الوحيد تقريبا الذي ألّفه صاحبه خصيصا لغرض التراجم، اختص بتراجم العلماء الجزائريين خلال الفترة الحديثة، وقد انتهى من تأليفه في حدود سنة 1011هـ/ 1605م، أفاد الرّسالة في بعض جوانب التواصل، كما تمت الاستعانة به في التراجم المختلفة.

❖ "**رَوضة الآسْ العَاطِرةُ الأنْفَاسْ في ذِكر مَنْ لقيتُه من أعلام الحّضرتين مُراكشَ وفاسْ**"، لأبي العباس أحمد المقّري – السابق الذكر- يعد هذا الكتاب نموذجا كاملا من نماذج التواصل الثقافي بين الجزائر والمغرب الأقصى، وذلك من خلال موضوعه الذي تناول الترجمة لأهم علماء الحاضرتين مراكش وفاس من معاصريه ويتضح هذا من خلال لفظة "لقيته" الواردة في العنوان، ومن خلال محتواه، وقد وردت فيه عدة صور للتواصل تمثلت في النصوص الأدبية الشعرية والنثرية الطويلة، ومؤلفات علماء المغرب الأقصى وعلاقتهم ببعضهم البعض.

❖ "**نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**"، المسمّى أيضا: بـ: "**الأزهار النادية في أخبار أهل المائة الحادية عشرة والثانية**"، لمحمد بن الطيب بن عبد السلام الحسني القادري (ت 1187هـ/ 1773م)، وهو من الكتب التي اهتمت بالترجمة لأعلام القرنين الحادي عشر والثاني عشر هجري، السابع عشر، والثامن عشر ميلادي، وتميزت تراجمه – التي تفوق الثلاثمائة ترجمة- بالمزاوجة بين الطول والقصر، فمنها ما نجد المؤلف يسهب فيها، ومنها ما اكتفى بسرد بعض المعلومات فقط عن المترجم له، وقد رُتِّبَت التراجم بحسب تواريخ الوفيات، ولم يقتصر الكتاب على الشخصيات العلمية والسياسية التي تنتمي إلى المغرب الأقصى؛ بل ضم تراجم لعلماء من الجزائر وتونس وطرابلس، وكذا من الأندلسيين وذوي الأصول العثمانية، ما جعله مادة خصبة لاستقاء التواصل الثقافي، خصوصا وأنّه متأثر في أسلوبه بالعالم والفقيه الجزائري أبي العباس أحمد بن قنفذ القسنطيني (ت 809هـ/ 1406م)، في كتابه "الوفيات"، ما جعله يدرج ترجمته في أوّل الكتاب على الرغم من عدم خضوعه للشرط الذي ألزم به نفسه في العنوان وهو الترجمة لعلماء القرنين المذكورين سابقا، كما تمّت الاستفادة من "نشر المثاني" في التعريف بالأعلام الواردة أسماؤهم في مختلف أبواب الرسالة.

❖ "**صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر**"، لأبي عبد الله محمد الصغير بن محمد بن عبد الله بن علي الأفراني (اليفرني) المراكشي (ت بعد 1155هـ/ 1742م)، الذي يضم 273 ترجمة لعلماء وصلحاء عصره، يبرز من خلاله تأثر صاحبه بكتاب "دوحة الناشر" لابن عسكر، وقد كان الفراغ من تأليفه سنة 1137هـ/ 1727م، أفادت "الصفوة" في استقاء المادة التواصلية من خلال مؤلفات علماء القرن الحادي عشر هجري، السابع عشر ميلادي، كما تمّ الاعتماد عليه في الترجمة لبعض الشخصيات.

❖ "**طبقات أو مناقب الحضيكي**"، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله اللكوسي الجزولي الحضيكي (ت 1189هـ/ 1775م)، يضم هذا الكتاب حوالي 823 ترجمة لفقهاء وعلماء وصلحاء ومتصوفة رجالا ونساء، أغلبهم من المغرب الأقصى، وفيهم تراجم للجزائريين والتونسيين والطرابلسيين، التي شكّلت مادة وفيرة للتواصل الثقافي، ينتمي مترجموه إلى فترة القرنين العاشر والثاني عشر هجري، السادس عشر والثامن عشر ميلادي، مرتبين ترتيبا هجائيا بحسب القرون، وقد أفاد هذا الكتاب في أغلب الرسالة وخاصة في الترجمة للأعلام واستخراج التواصل الحاصل من خلال المؤلفات.

❖ "**دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر**"، لأبي عبد الله محمد بن علي الشفشاوني الحَسني العَلَمي، المعروف بابن عسكر (ت 986هـ/ 1578م)، هذا الكتاب في الأصل هو فهرسة لشيوخ المؤلف، إلا أنّه توسَّعَ فيه ليضم معاصريّه ومن لم يعاصرهم من شيوخ القرن العاشر الهجري، السادس عشر ميلادي، جعل منه كتابا في التراجم، وقد انتهى من تأليفه سنة 985هـ/ 1577م، ويعد أحد الكتب المهمة لدراسة أعلام القرن المذكور، رغم ما يتخلله من ركاكة في الأسلوب، وحكايات أسطورية، وعدم الدّقّة في تحديد تواريخ وفيات تراجمه.

وإلى جانب المصادر المذكورة، استفادت الرسالة من كتب تراجم أخرى، كان منها: "**لقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد**" لأبي العباس أحمد بن القاضي المكناسي، الذي يعد ذيلا على كتاب "وفيات" ابن قنفذ القسنطيني، وكتاب "**التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار أعيان المائة الحادية والثانية عشر**"، لمحمد بن الطيب القادري، و"**نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**"، و"**روضة التعريف بمفاخر مولانا إسماعيل بن الشريف**"، كلاهما لمحمد الصغير الإفراني، وكتاب " **الروض العطر الأنفاس بأخبار الصالحين من أهل فاس**"، لأبي عبد الله محمد بن عيشون الشّراط (ت 1109هـ/ 1697م)، و"**خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**"، لأبي عبد الله محمد أمين بن فضل الله بن محب الله بن محمد المحبّي الحموي الدّمشقي (ت 1111هـ/ 1699م).

ومن كتب الفهارس التي تهتم بذكر شيوخ المؤلف، وأسانيده العلمية أو شيوخ شخصية أخرى مثل شيوخ أحد شيوخه، كما قد تورد نصوص الإجازات التي تحصل عليها المؤلف أو أحد شيوخه، وتسمى أيضا بالمشيخات والبرامج والأثبات، وهي تمثل مادة خصبة للتواصل الثقافي، بما

قد تحتويه من تراجم للشيوخ الذين عاصرهم المؤلف ونهل منهم والذين ينتمون لغير بلده، وبما يتخللها من سرد للكتب التي أخذها مؤلفوها عن شيوخهم والتي تمثّل البرامج التعليمية في الفترة الحديثة، بالإضافة إلى نصوص الإجازات التي تبين روابط التواصل العلمي والمودة التي كانت بين العلماء آنذاك. كما أن الأسانيد العلمية هي الأخرى بيّنت أن الروابط الثقافية والعلمية لها جذورها المتغلغة في عمق التاريخ. ومن بين الفهارس التي اعتمدت عليها الدراسة، نذكر:

❖ "**فهرس المنجور**"، لأبي العباس أحمد بن علي بن عبد الرحمن بن عبد الله المنجور المكناسي، الفاسي (ت 995هـ/ 1587م)، وهو عبارة عن إجازة منه للسلطان السعدي أحمد المنصور الذهبي، احتوت على الأسانيد التي أخذها وتراجم لشيوخه، أستفادت منها الدراسة فيما احتوته من معلومات عن مجموعة من الشيوخ، وهو ما يشير إلى قوّة هذا التواصل الثقافي، سواء من ناحية نشاطهم العلمي أو مؤلفاتهم، كما تمت الاستعانة بها في معرفة البرامج التعليمية المتبعة خلال القرن العاشر الهجري، السادس عشر ميلادي.

❖ "**فهرسة ابن غازي**"، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن غازي العثماني (ت)، وتعرف بـ: "كتاب التعلل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد"، وتمثل في سبب تأليفها مجالا للتواصل، وذلك إثر الاستدعاءات التي وصلت للمنجور من تلمسان سنة 894هـ/ 1488م من مدينة تلمسان يطلب فيها أصحابها الإجازة منه، وقد احتوت على تراجم لثمانية عشر شيخا من شيوخه، وإن كانت هذه الفهرسة سابقة بقليل للفترة الحديثة؛ إلا أنّها كانت مجالا للتواصل من ناحية أنها صارت بما احتوته من برامج تعليمية أحد الكتب التي يرغب طلبة العلم ببلاد المغرب خلال القرون التي تلتها في الحصول على إجازات من شيوخهم لها وللكتب التي احتوتها، وبالتالي فقد أفادت الدراسة في البرامج التعليمية.

❖ "**فهرسة**" محمد بن الصادق الريسوني (ت 1237هـ/ 1821م)، كان الداعي وراء تأليف هذه الفهرسة هو اقتراح من أبي القاسم الزياني تلميذ المؤلف، وقد احتوت على سرد لشيوخه الذين أخذ عنهم مختلف العلوم وتتلمذ على أيديهم، وشيوخه الذين اقتدى بهم في التوسل والتبرك بهم، يرد في إطار ذلك إفادات والإجازات التي نالها منهم، وما أخذه عنهم من برامج تعليمية، وقد تم الاستفادة منها في معرفة البرامج التعليمية المتبعة في أواخر الفترة الحديثة.

❖ "**فهرسة**" أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد مَيَّارَة الفاسي المالكي (ت 1072هـ/ 1661م)، هي فهرسة صغيرة الحجم، وضعها مؤلفها ضمن كتابه الموسوم بـ: "نظم اللآلئ والدرر

في شرح مقدمة ابن حجر"، وهي خاصة بالأسانيد في رواية صحيح البخاري، وتراجم لستة من شيوخ الشيخ ميارة، وقد أفادت في البرامج التعليمية أيضا.

ومن الفهارس الأخرى التي أفادت الدراسة أيضا: "**مشيخة أحمد بن العربي بن الحاج الفاسي**"، لمحمد بن عبد السلام بن حمدون المعروف بالبناني (ت 1163هـ/ 1749م)، وكتاب "**المنح البادية في الأسانيد العالية والمسلسلات الزاهية والطرق الهادية الكافية**"، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الفاسي (ت 1134هـ/ 1722م)، و"**فهرسة**" محمد بن قاسم بن محمد القصار (ت 1012هـ/ 1604م)، و"**جمهرة التيجان وفهرسة الياقوت واللؤلؤ والمرجان في ذكر الملوك وأشياخ السلطان المولى سليمان** "، لأبي القاسم بن أحمد بن علي بن إبراهيم الزياني (ت 1249هـ/ 1833م)، و"**فهرسة**"، أبي العلاء إدريس العراقي الفاسي (ت 1184هـ/ 1770م)، و"**إتحاف الأخلاء بإجازات المشايخ الأجلاء**"، و"**اقتفاء الأثر بعد ذهاب أهل الأثر، و"فهرسة أبي سالم العياشي**"، كلاهما لأبي سالم عبد الله بن محمد العياشي.

كما استفادت الرسالة في أبوابها الثلاث من مصادر التاريخ العام والخاص، سواء تعلق الأمر بالجانب الثقافي الذي هو موضوع الرسالة، أو بالجوانب المكملة له وخاصة الجانب السياسي، فمن بين المصادر التي أفادت في الجانب الرئيسي والجوانب المكملة معا، نذكر:

❖ "**نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدّين بن الخطيب**"، لأبي العباس أحمد المقّري التلمساني، وهو كتاب ضخم من ثمانية أجزاء، وعلى الرغم من كونه يُعْنَى بتاريخ الأندلس بالدّرجة الأولى، وتحديدا تتبع أخبار الوزير والمؤرخ لسان الدّين بن الخطيب؛ إلا أنّ مؤلفه جعل منه فرصة للحديث عن أحداث وشخصيات عصره، وبما أنّ المقّرى قضى سنوات من حياته في حواضر المغرب الأقصى، وخصوصا مدينة فاس ومراكش؛ فإنّه ضمّن كتابه فوائد عن مشاهداته وتفاعله مع أقرانه من علمائها، كما زينه بنصوص أدبية كثيرة نثرية وشعرية أفادت في استخراج التواصل الثقافي الحاصل خلال القرن العاشر وبداية الحادي عشر هجري، السادس عشر، والسابع عشر ميلادي.

❖ "**أزهار الرياض في أخبار عياض**"، لأبي العباس أحمد المقّري، اهتم هذا الكتاب بشخصية من شخصيات المغرب الأقصى، وهو القاضي عياض بن موسى اليحصبي، فعني بتتبع سيرته وشيوخه وتلامذته ومؤلفاته وكلما يحيط به، وعلى الرغم من أنّ هذه الشخصية عاشت

خلال القرن السادس الهجري، الحادي عشر ميلادي، إلا أنّ المقّري لم يقتصر على عصر المترجم له؛ بل جعل من كتابه فرصة للحديث عن الأحداث التاريخية السابقة للفترة الحديثة، بالإضافة إلى أحداث عصره والأعلام الذين عاصرهم، وبالأخص ما تعلق بالمغرب الأقصى، كما ضمّنه نصوصا أدبية، ونقولا تاريخية من مصادر أعلام بلاد المغرب أعطت وجها جميلا من أوجه التواصل العلمي والثقافي، وهذا ما أفاد في الرسالة بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بمؤلفه أبي العباس المقّري.

❖ "**ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان**"، لحسين خوجة بن علي بن سليمان الحنفي (ت 1169هـ/ 1755م)، يعتبر مصدرا مهما تناول فيه صاحبه التاريخ السياسي لتونس خلال العهد العثماني، كما ركّز عل الترجمة لعلماء الفترة المرادية وعهد حسين بن علي، وقد صنف العلماء حسب المدن، وخص مدينة تونس بذكر أهم علماؤها وأعمالهم وتوجهاتهم الفكرية.

❖ "**إتحاف أهل الزّمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**"، لأحمد بن أبي الضياف بن عمر بن أحمد بن نصر العوني، التونسي، المعروف بابن أبي الضياف (ت 1291هـ/ 1874م)، وهو من أربع مجلدات، احتوى كل واحد على جزئين، اختصت المجلدات الثلاث الأولى على التاريخ السياسي لتونس خلال الفترة العثمانية، أمّا المجلد الرابع والأخير فقد اشتمل على تراجم لأعيان من العلماء والشيوخ والوزراء وأئمة جامع الزيتونة، بلغ مجموعهم 430 ترجمة، اختص الجزء السابع منه بـ: 196 ترجمة للشخصيات العلمية والسياسية المختلفة، بالإضافة إلى 23 ترجمة لأئمة جامع الزيتونة، ما يشكل مجموع 219 مترجم له، أمّا الجزء الثامن فقد شمل 211 ترجمة. وقد أفاد هذا المجلد في استقاد المعلومات الثقافية والعلمية المختلفة التي تخدم فكرة التواصل، كما تمّت الاستعانة بالجزء الثاني الواقع في المجلد الأول في الجوانب السياسية المكملة للدراسة وخاصة ما تعلق باستقرار الجالية الأندلسية بتونس في القرن السابع عشر ميلادي على عهد عثمان داي.

❖ "**الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**"، لشهاب الدّين أبي العباس أحمد بن خالد بن حماد الناصري الدرعي السلاوي (ت 1315هـ/ 1897م)، وهو كتاب ضخم من تسعة أجزاء، يعد من المصادر المتأخرة، احتوى في أجزائه الأربع الأولى على تاريخ الفتح الإسلامي لبلاد المغرب، وعلى تاريخ الدّول التي تعاقبت على حكم المغرب الأقصى، المرابطية والموحدية والمرينية، واختص الجزآن الخامس والسادس بتاريخ الدّولة السعدية، فيما اشتملت الأجزاء الثلاث الأخيرة على تاريخ الدّولة العلوية منذ قيامها إلى عهد السلطان عبد الرحمن العلوي. وقد أفاد هذا الكتاب بما احتواه من معلومات عن رجالات العلم والثقافة خلال الفترة الحديثة، وما كان بينهم من تواصل، بالإضافة إلى المعلومات السياسية التي قدمها والتي تكمل الدراسة.

❖ "**الحلل السندسية في الأخبار التونسية**"، لأبي عبد الله محمد بن محمد الأندلسي الشهير بالوزير السراج (ت 1149هـ/ 1736م)، يرصد معلومات عن تاريخ تونس قبل العهد العثماني وأثنائه، ويذكر أهم انجازات الحكام العثمانين بها خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر هجري، السابع عشر والثامن عشر ميلادي، وبالخصوص عهد معاصره الداي حسين باي. وقد تمّت الاستفادة من هذا الكتاب في الجوانب التعليمية والثقافية التي هي صلب الدراسة، وخاصة ما تعلق بجامع الزيتونة، أئمّته ومدرسيه، بالإضافة إلى التاريخ السياسي لتونس الذي يعد من الجوانب المكملة.

❖ "**التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار**"، المسمى أيضا: "**تاريخ طرابلس الغرب**"، لأبي عبد الله محمد بن خليل بن غلبون الطرابلسي المصراتي الشهير بابن غلبون (ت نحو 1150هـ/ 1737م)، وهو عبارة عن شرح قصيدة لأحمد بن عبد الدائم الأنصاري الطرابلسي، وقد اشتمل على تاريخ طرابلس منذ القديم، مرورا بتاريخها الإسلامي، وصولا إلى العهد العثماني، مشيرا إلى الاحتلال الإسباني لها، والفتح ثم الحكم العثماني لها، ومختلف البايات الذي تداولوا على حكمها، كما احتوى على عدد لابأس به من تراجم علماء طرابلس في الفترة المدروسة، وهو المصدر الأساسي في المجال العلمي، حيث قام صاحبه بتقديم تراجم لبعض العلماء بعضهم معاصر له أي في الفترة القرمانلية وبعضهم للقدماء، وبالتالي فقد أفاد هذا الكتاب الدراسة في مجالها العلمي والثقافي بالإضافة إلى السياسي.

❖ "**المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**"، وكتاب "**نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان**"، لأحمد بن حسين الأوسي الأنصاري المعروف بالنائب (ت 1330هـ/ 1912م)، من مصادر الثقافية المتأخرة التي ترجمت لعدد من علماء الفترة القرمانلية والفترة التي تليلها وإن كان المؤلف لم يعاصر الفترة القرامانلية إلا أنه عاش في فترة الحكم العثماني الثاني. ويلاحظ أن المؤلف في كتابين انتهج نفس منهج ابن غلبون في تراجمه.

❖ "**منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية**" للعالم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الفكون القسنطيني (ت 1073هـ/ 1663م)، والكتاب يحتوي على معلومات هامة حول الحياة الإجتماعية والثقافية في مدينة قسنطينة، وأورد فيه صاحبه قائمة من التراجم لعلماء المنطقة خلال القرنيين العاشر والحادي عشر الهجري، كما أفاد موضوعنا بشكل خاص حول المراسلات المتبادلة بين علماء العصر.

❖ "**تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها**"، لحسين بن رجب شاوش المعروف بابن المفتي (ت 1166هـ/ 1753م)، قدم لنا الكتاب معطيات عن العلماء من الأصول الكرغلية والأندلسية والمحلية بالجزائر.

أمّا عن المصادر التي أفادت الجوانب المكملة، فنذكر بالأخص:

❖ "**المؤنس في أخبار إفريقية وتونس**"، لأبي عبد الله محمد بن أبي القاسم الرعيني المعروف بابن أبي دينار القيرواني التونسي (ت كان حيا 1110هـ/ 1698م)، جمع هذا الكتاب تاريخ تونس، وما مرّ عليها من أحداث تاريخية، ودول حكمتها، ابتداء من الفتح الإسلامي، مخصصا الباب السابع والأخير لتاريخ تونس خلال العهد العثماني، وقد أفاد هذا الكتاب في تسليط الضوء على جوانب من الأوضاع السياسية لتونس، كما تمّت الاستعانة به في بعض الملامح التعليمية لها وحلقات التدريس.

❖ "**مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا**"، لأبي فارس عبد العزيز الفشتالي، ويعد من أهم مصادر الفترة السعدية وقد أفادنا هذا الكتاب في عدة مواضع من الدراسة لِغِنَاهُ بالمعطيات الثقافية في أزهى عصور الدولة السعدية، أي عهد السلطان المنصور الذهبي، خاصة وأنّ المؤلف – الذي كان وزيره وكاتبه– ألّف الكتاب استجابة لأمر السلطان، الذي كلفه بتدوين كتاب خاص بتاريخ الدّولة السعدية، وعلى ما يبدو أنّ معظم أجزاء هذا الكتاب قد ضاعت، وهي الخاصة بتاريخ الدّولة السعدية قبل زمن المنصور الذهبي، وما وُجد منه خاص فقط بالأحداث السياسية المعاصرة لحكم المنصور، مركزا على أعماله ومآثره.

كما استعانت الدراسة بجملة من المصادر التاريخية الأخرى، منها: "**دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران**"، لمحمد بن يوسف الزياني، "**المنتقى المقصور على مآثر خلافة المنصور**"، لأبي العباس أحمد بن القاضي المكناسي، وكتاب "**تاريخ بلد قسنطينة**"، للحاج أحمد بن المبارك بن العطار الملقب بالقسنطيني (ت 1287هـ/ 1870م) ، وكتاب "**جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس**"، لأبي الحسن علي الجزنائي، وكتاب "**إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس**"، و"**الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة**"، كلاهما لعبد الرحمن بن زيدان، و"**الجزائر في عهد رياس البحر**"، لِوليام سبنسر.

وقد استعانت الدراسة بمجموعة من المؤلفات لعلماء الفترة الحديثة في مختلف العلوم، والتي مثلت تفاعلهم مع تلك العلوم، منها ما كان من جملة رصيد المخطوطات، مثل: كتاب "**تحرير الكلام في مسائل الالتزام**"، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني المعروف بالحطاب (ت 954هـ/ 1547م)، و"**ممتع الأسماع بمناقب الجزولي والتباع وما لهما من الأتباع**"، لأبي عبد الله محمد المهدي بن أحمد الفاسي (ت 1109هـ/ 1698م)، وكتاب "**إصليت الخريت في قطع بلعم العفريت النفريت**"، لأبي العباس أحمد بن أبي محلي (ت 1022هـ/ 1613م)، وكتاب "**وشي المعاصم في شرح تحفة ابن عاصم**"، لأحمد بن عبد الله العبد الوادي اليزناسني التلمساني (ت 1010هـ/ 1601م).

ومنها ما كان من المطبوعات، مثل: "**شرح أرجوزة الإمام الزواوي المسمى المرشد الآوي ومعين الناوي لفهم قصيدة الزواوي**"، لأبي زكريا يحي بن محمد بن أحمد البعقيلي السوسي، وكتاب "**الجواهر المختارة مما وقفت عليه من النوازل بجبال غمارة، ج2، (نوازل الجهاد، نوازل الصرف والقرض وبيع السّلم، نوازل الأنهار والسواقي)**"، لأبي محمد عبد العزيز بن الحسن الزياتي، و"**نبذة من الكتاب المسمى نحلة اللبيب بأخبار الرحلة إلى الحبيب**"، لأبي العباس أحمد بن عمار الجزائري، وكتاب "**إرشاد المريدين لفهم معاني المرشد المعين على الضروري من علوم الدّين**"، لعلي بن عبد الصادق الطرابلسي، وكتاب "**حُلي المعاصم لفكر ابن عاصم**"، لأبي عبد الله محمد بن محمد التاودي، وكتاب "**نُزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار**"، لمحمود مقديش، و"**الروض المبهج بشرح بُستان فكر المُهج في تكميل المنهج كتاب في قواعد الفقه على المذهب المالكي**"، وكتاب "**الإتقان والإحكام شرح تُحفة الحكام في نكت العقود والأحكام لابن عاصم**"، كلاهما لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد مَيَّارة الفاسي المالكي.

بالإضافة إلى "**المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**"، و"**أسنى المتاجر وبيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر وما ترتب عليه من العقوبات والزواجر**"، لأبي العباس أحمد بن يحي بن محمد الونشريسي، اللذان يعدان من المصادر الحديثة المتقدمة. وكتاب "**كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**"، لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة الذي تمت الاسعانة به في استخراج الإنتاج العلمي للفترة المدروسة.

كما استفادت الدراسة من بعض المصادر الجغرافية واللغوية، فمنها ما يعود للفترة الحديثة، وعلى رأسها: كتاب "**وصف إفريقيا**"، لحسن بن محمد الوزان الفاسي، وكتاب "**إفريقيا**"، لمرمول كربخال، و"**تاج العروس من جواهر القاموس**"، لمحمد مرتضى الزبيدي الحسيني، ومنها ما يعد من مصادر الفترة الوسيطة، خاصة كتاب "**معجم البلدان**"، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، و"**لسان العرب**"، لأبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي. بالإضافة إلى المصادر المستخدمة في تخريج الأحاديث وتعريف العلوم، ومنها: "**صحيح البخاري**"، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وكتاب "**فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**"، لشمس الدّين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، وكتاب "**علوم الحديث**"، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري الشهير بابن الصلاح، و"**اللمع**" في التصوف، لأبي نصر السراج، و"**البيان والتبيين**"، لأبي عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ الليثي، وكتاب "**المزهر في علوم اللغة وأنواعها**"، لجلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي.

وبما أن المواضيع الثقافية مترابطة فيما بينها، ولا تفرق بين الأزمنة التاريخية، وتعتبر امتدادا فيما بينها، كان من المحتم الاستعانة بالمصادر التاريخية السابقة للفترة الحديثة، لتبيان جذور الحركة الثقافية التي شهدتها فترة الدراسة.

أمّا المراجع، فقد تمت الاعتماد على مجموعة من الكتب التاريخية المتخصصة التي أفادت في مجالات عديدة، بالإضافة إلى رسائل ودراسات أكاديمية وبعض البحوث والمقالات المختلفة.

فمن بين الكتب التي أفادت في فهم العلاقات الثقافية: كتاب "**العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر الهجري، السادس عشر ميلادي**"، وهو الجزء الأول، وكتاب "**العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر هجري، السادس عشر ميلادي**"، وهو الجزء الثاني، لعمار بن خروف، حيث كان المرجع الأساسي لفهم العلاقات الثقافية بين الجزائر والمغرب الأقصى، وآليات التواصل، فكان حقا هذا الكتاب أساسيا لوضع خطّة الدراسة في هذا المجال، خصوصا وأن المؤلف مشرف على هذه الدراسة.

كما كان كتاب "**المغرب العربي الحديث من خلال مصادره**"، لليندة الأرقش، وآخرون، مرجعا مهما حيث كان مركز على الوثائق والنصوص المصدرية، وتناول تاريخ البلدان المغاربية الثلاثة: الجزائر، تونس والمغرب الأقصى، من الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما تناول التواصل الثقافي بين هذه البلدان.

فمن بين الكتب التي أفادت في الترجمة للشخصيات المختلفة المذكورة في الدراسة، وكذا في استخراج التفاعل مع العلوم المختلفة من خلال مؤلفات علماء الفترة، نذكر أمهات المراجع الشهيرة التي لا يستغني عنها باحث، وهي: "**الأعلام**"، لخير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي (ت 1396هـ/ 1976م)، و"**شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**"، لمحمد بن محمد مخلوف (ت 1360هـ/ 1941م)، وكتاب "**هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**"، لإسماعيل باشا البغدادي، و"**معجم المؤلفين تراجم مُصَنِّفي الكتب العربية**"، لعمر رضا كحالة (ت 1408هـ/ 1987م).

وكتاب "**معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلامي حتى العصر الحاضر**"، لعادل نويهض، وكتاب "**من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي "تراجم مؤرخين ورحالة وجغرافيين**"، لناصر الدّين سعيدوني، وكتاب "**الإعلام بمن حلّ مراكش وأغمات من الأعلام** "، لعباس بن محمد بن محمد بن إبراهيم السملالي المراكشي المعروف بقاضي مراكش، وبابن إبراهيم (ت 1378هـ/ 1959م)، و"**عنوان الأريب عمّا نشأ بالبلاد التونسية من عالم أديب**"، لمحمد النيفر وعلي النيفر، و"**سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس**"، لأبي عبد الله محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني.

ومن بين المراجع المهمة التي ساعدت كثيرا في استخراج التفاعل العلمي من خلال المؤلفات، كتب فهارس المخطوطات، وقد تمّت الاستعانة بها بالأخص في الباب الثالث، نذكر منها: "**فهرس مخطوطات ولاية أدرار**"، لبشار قويدر ومختار حساني الذي أفاد في رصد المخطوطات الموجودة في بعض الخزائن الخاصة بولاية أدرار، وكتاب "**من نفائس ونوادر مخطوطات المكتبة الوطنية الجزائرية**"، في جزئه الأول، لرشيد بن مقدم، و"**فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة بالرباط**"، للباحثين علوش وعبد الله الرجراجي، و"**فهارس مخطوطات الخزانة الحسنية حسب أرقامها على الرفوف**"، لمحمد المنوني، وكتاب "**فهارس الخزانة الحسنية**"، لمحمد

عبد الله عنان، وآخرون، و"**فهرس مخطوطات مكتبة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط**"، لسعيد لمرابطي، و"**دليل مدينة الرباط في التراث المخطوط**"، لعبد العزيز الساوري، وآخرون، و"**فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس (خزانة جامع الزيتونة)**"، لعبد الحفيظ منصور.

وفيما يخص المراجع العامة والمتخصصة التي أفادت في الجانب الثقافي والتعليمي الذي هو محور الدّراسة، وفي الجوانب المكملة له: فمنها الدراسات الجزائرية، مثل: كتاب "**تاريخ الجزائر الثقافي**"، وخاصة الجزء الأول والثاني، وكتاب "**أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**"، كلاهما للباحث أبي القاسم سعد الله، وكتاب "**دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة**"، للباحث ناصر الدين سعيدوني، وكتاب "**الجزائر في التاريخ، العهد العثماني**" وهو تأليف بالاشتراك بين الباحثين ناصر الدّين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، وكتاب "**الحواضر والأمصار الإسلامية الجزائرية**"، للمؤرخ مختار حساني، و"**المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (926– 1246هـ/ 1519– 1830م)**"، لأرزقي شويتام، وكتاب "**صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**"، لنور الدّين عبد القادر.

ومن أهم الدراسات التونسية التي أثرت البحث وأوضحت الكثير من جوانبه نذكر: كتاب "**المؤرخون التونسيون في القرون 19/18/17**"، لأحمد عبد السلام، وكتاب "**الأدب التونسي في العصر الحسيني**" للهادي حمودة الغازي، و"**سياسة حمودة باشا الحسيني في تونس (1782–1814م)**" لإمام الرشاد، وكتاب: "**تاريخ معالم التوحيد في القديم والجديد**"، لمحمد بن الخوجة، يعتبر من المصنفات الهامة التي تطرقت لتاريخ المعالم الإسلامية بتونس، فقد وردت قائمة المؤسسات العلمية من الجوامع والمدارس الحنفية، والجوامع المالكية ومدارسها، كما تطرق إلى هيئة القائمة على هذه المنشآت من العلماء والمدرسين، فأفاد الموضوع الدراسة في العديد من المحطات، كما كان كتاب "**جامع الزيتونة ومدارس العلم في العهدين الحفصي والتركي، من سنة 603هـ/ 1206– 1117هـ/ 1705م**" لطاهر المعموري أيضا من المراجع تحدثت عن الموسسات العلمية ومؤسسها.

أما بالنسبة للمغرب الأقصى، فقد استفدنا من مجموعة من الدراسات للتعرف على مميزات الحياة الثقافية في الفترة المدروسة، ككتاب "**المغرب في عهد الدولة السعدية**" لعبد الكريم كريم و"**المغرب عبر التاريخ عرض لأحداث المغرب وتطوراته في الميادين السياسية والدينية**

والاجتماعية والعمرانية والفكرية منذ ما قبل الإسلام إلى العصر الحاضر"، وخاصة الجزآن الثاني، الذي خصّه: "**من بداية المرينيين إلى نهاية السعديين**"، أمّا الجزء الثالث "**من نشأة الدّولة العلوية إلى إقرار الحماية**"، وكتاب "**التيارات السياسية والفكرية خلال قرنين ونصف قبل الحماية**"، لإبراهيم حركات، وكتاب "**تاريخ الوراقة المغربية صناعة المخطوط المغربي من العصر الوسيط إلى الفترة المعاصرة**"، لمحمد المنوني، وكتاب "**فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**"، وكتاب "**تاريخ المكتبات الإسلامية ومن ألَّف في الكتب**" كلاهما لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني.

وفيما يخص المراجع الليبية فنذكر بعض الكتب التي عرضت شكل الحياة الفكرية في طرابلس الغرب، ومن أهمها: كتاب "**حكاية مدينة طرابلس لدى الرحالة العرب والأجانب**" لخليفة محمد التليسي، و"**ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م**" لإتوري روسي، وكتاب "**الحياة الفكرية في ليبيا في العهد القرمانلي**" لعمار جحيدر، وكتاب "**المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني دارسة تاريخية اجتماعية**" لموسى تيسير وإن كان الكتاب غير دقيق في المعطيات غير أننا تمكّنا من استخراج بعض المعطيات الثقافية والإجتماعية.

كما تمّ الاعتماد على مجموعة من الرسائل الجامعية، وبالأخص رسائل الدّكتوراه، ومنها: " **التاريخ والمؤرخون الجزائريون خلال العهد العثماني وإلى غاية 1267هـ/ 1850م، دراسة وصفية– تحليلية– نقدية– مقارنة مقاربة في المنهج التاريخي**"، لرقية شارف، و"**تاريخ ليبيا الثقافي والديني والاجتماعي من خلال الرحالين العرب والأوربيين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر 1700–1900م**"، لعلي مفتاح إبراهيم منصور، ومذكرة "**الوقف في مدينة الجزائر من أواخر القرن 18 إلى منتصف القرن 19**"، لوافية نطفي، والرسالة الموسومة بـ: "**مكانة رجال العلم والتصوف في الإيالة التونسية من خلال كتب التراجم وحسابات وكلاء المؤسسات الدينية والتعليمية فيما بين 1705–1814**"، للمنصف الشربطي، و"**التربية والتعليم في تونس الحفصية (القرن 7– 10هـ/ 13– 16م)**"، لصفية ديب، " **الحركة الفقهية في المغرب الأوسط بين القرنين 7 و9هـ/ 13 و15م**"، لعبد القادر بوعقادة.

أمّا رسائل الماجستير، فمن أهمها: "**الإنتاج الفكري الجزائري المخطوط في المكتبة الوطنيّة الجزائريّة، دراسة تحليليّة للمخطوطات التي لم تشملها أدوات الضّبط الببليوغرافي**"، لفتيحة بونفيخة، و"**الإجازات العلمية لعلماء الجزائر العثمانية (924–1245هـ/1518–1830م)**"، لفوزية لزغم، "**مدرسة مازونة الفقهية**"، ليوسف بوكفة، و"**مدرسة مازونة دراسة تاريخية فنية**"، لميلود ميسوم، و"**المجتمع والسلطة القضائية مؤسسة المجلس العلمي بالجامع الأعظم نموذجا بمدينة الجزائر 1122–1246هـ/1710–1830م**"، للطيفة حمصي، و"**المنابر العثمانية بمدينة تونس–دراسة أثرية وتاريخية**"، لمنير زيدان، و"**المجالس الثقافية في البلاط الحسيني (1705–1782)**"، لحسن السمعلي، و"**صناعة الكتاب وقراؤه في البلاد التونسية خلال العهد الحديث خلال القرنين 17 و19**"، لسلاف القروي، و"**الحراك الفكري لعلماء المغرب خلال القرن 16 الشيخ أي عبد الله محمد الخروبي الطرابلسي نموذجا**"، لحمزة بوقادوم.

بالإضافة إلى رسالتين لنيل الدراسات المعمقة في التاريخ، هما: "**النقائش المعمارية العثمانية بمدينة تونس –دراسة تاريخية وتقنية**"، لفتحي جراي، و"**المجلس العلمي الشرعي بالبلاد التونسية خلال القرن 17–18–19**"، لعائشة كعبيش.

كما استعانت الدراسة بمجموعة من المقالات والأبحاث، سواء المنشورة ضمن مجلات، أو التي نشرت في إطار ملتقيات وندوات علمية، أو تلك التي نشرت ضمن كتب تحتوي على مجموعة مقالات لباحثين مختلفين. فمن بين المقالات المنشورة ضمن مجلات: مقال «مدينة تونس في العهد العثماني من خلال الوثائق»، لأحمد قاسم، منشور ضمن العدد 19 من **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، ومقال: «الموسيقى الأندلسية والإضافة التونسية»، وهو مقال مشترك ما بين الباحثين عبد الحميد بلعجية، وجلول عزونة، ضمن العدد 12، من **مجلة الدراسات الأندلسية**، وفي نفس المجلة أيضا، تم استخدام مقال: «تطور الموسيقى العربية في المشرق وإسبانيا وتونس مقالة مهداة إلى السيد البارون رودولف ديرللانجي»، و«تطوّر الموسيقى العربية في المشرق وإسبانيا وتونس»، كلاهما لمحمد الأسعد قربعة، منشوران ضمن العدد 15، بالإضافة إلى مقال: «جامع يوسف داي أول المعالم العثمانية بالبلاد التونسية»، للباحث محمد بن مامي الباجي، منشور ضمن العدد 16، من **مجلة إفريقية**، ومقال: «وثيقة عن الأملاك المحبّسة باسم الجامع الأعظم

بمدينة الجزائر»، للباحث عبد الجليل التميمي، منشور ضمن العدد 5 من **المجلة التاريخية المغربية**، ومقال: «العلاقات الثقافية الجزائرية المغاربية (الفترة العثمانية)»، للأستاذ أرزقي شويتام، منشور ضمن العدد 13 من **مجلة الدراسات التاريخية**، ومقال: «الألغاز الشعبية الجزائرية وقيمتها الحضارية»، لعبد الملك مرتاض، منشور ضمن العدد 55، السنة العاشرة في **مجلة الثقافة**، و«ملامح الحياة الفكرية والثقافية في ليبيا أواخر الحكم العثماني حتى الاحتلال الإيطالي سنة 1911م»، لمسعود عبد الله مسعود، منشور ضمن العدد 15 من **المجلة الجامعة**.

أمّا عن البحوث التي هي عبارة عن أعمال ندوات وملتقيات علمية، فمن أهمها: «الهيللة الخلاف الكلامي والاختلاف المعرفي والتوظيف السياسي»، للطفي بوشنتوف، منشور ضمن أعمال **ندوة تكريم الأستاذ إدريس العمراني الحنشي**، والبحث الموسوم بـ: «تاريخ جامعة القرويين المعماري والفكري»، لعبد الهادي التازي، منشور ضمن ندوة تكريمية لعميدها عبد الوهاب التازي سعود، بعنوان **جامعة القرويين وآفاق إشعاعها الديني والثقافي**، بالإضافة إلى: «الحياة الفكريّة في ليبيا في العهد القرمانلي»، لعمار جحيدر، ضمن أعمال المؤتمر العام الثّالث للدّراسات العثمانيّة حول **الحياة الفكريّة في الولايات العربيّة أثناء العهد العثماني**، و بحث: «الأوقاف بفحص مدينة الجزائر دلالات اجتماعية ومؤشّرات اقتصاديّة»، لناصر الدين سعيدوني، منشور ضمن أعمال ندوة بعنوان: **الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**.

وفيما يخص البحوث المنشورة ضمن كتب، فأهمها: مقال: «مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم بمدينة الجزائر»، لنعيمة بوحمشوش، منشور ضمن كتاب "**الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**"، وبحث: «دور جامع القرويين في تكوين الشخصية الثقافية المغربية التقلدية»، لمحمد العيادي، بحث منشور ضمن كتاب: **محطات في تاريخ المغرب الفكري والديني**، تنسيق وتقديم محمد العيادي، بالإضافة إلى: «الجامع الكبير بمدينة الجزائر، معماريا وتاريخيا»، ومقال «مدينة الجزائر عبر التاريخ»، لعبد الرحمن الجيلالي، و«مدينة الجزائر تاريخها وحياتها الثقافية»، لرابح بونار، ومقال «أصول النشأة لمدينة الجزائر»، لعبد القادر حليمي، ومقال «الجزائر»، و«نظرة إجمالية في تاريخ مدينة الجزائر»، لمحمد بن أبي شنب، ومقال: «الجزائر»، ليفر (G.YVER)، كلها منشورة ضمن كتاب: "**دراسات وأبحاث تاريخ المدن الثلاث الجزائر– لمدية– مليانة، بمناسبة عيدها الألفي**"، الذي قام بإعداده عبد الرحمن الجيلالي.

وعلى الرغم من أنّ المعمول به في الرسائل الجامعية في هذا المحل من المقدمة هو ذكر الصعوبات التي تعرضت لها الدراسة؛ إلا أنّه مقارنة بمحاسن معالجة هذا الموضوع وثماره التي نلتها، من احتكاكي بالموضوع الثقافي، واطلاعي على مختلف المصادر والمراجع الخاصة بالفترة، والتعرف على الشخصيات العلمية آنذاك، والحركة الثقافية بشكل عام، بالإضافة إلى ما مكنني منه البحث من اطلاع على ثقافات شعوب أخرى من خلال سفري إلى دول عديدة كالمغرب الأقصى، تونس، وتركيا، هذا ما يجعلني أخجل للتطرق إلى الصعوبات التي واجهتني في إنجاز هذا البحث وإن كانت موجودة.

وفي الأخير أحمد الله على توفيقه لي في إنجاز هذه الدراسة، وإن كنت لا أدعي الكمال فالكمال لله سبحانه؛ إلا أنّي بذلت قصار جهدي لإخراج هذا البحث في أبهى حلة، وفي هذا الموضع أسجل تقديري لأستاذي المشرف الأستاذ الدّكتور "عمار بن خروف"، ولجميع أساتذتي بقسم التاريخ جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، الذين كان لهم الفضل في تنشأتي العلمية، إلى أن شببت عن الطوق، وبشكل خاص أستاذتي القديرة عائشة غطاس رحمها الله، التي أشرفت عليّ في مرحلة الماجستير، والأساتذة الكرام الذين كونوني في مرحلة الماجستير، ومنهم: الأستاذ الدكتور أبو القاسم سعد الله رحمة الله عليه، والأستاذ الدكتور "مختار حساني"، والأستاذة الدّكتورة "فلة قشاعي"،كما أخص بشكري الباحث عبد الرحمن دويب، المختص في مجال المخطوطات، والذي قدّم لي مساعدة جليلة ووجهني وصحح لي المؤلفات الشرعية والصوفية الخاصة بالفترة، كما أطلعني على مجموعة من أعماله المحققة حتى قبل أن تخرج لعالم النّشر، والشكر الموصول أيضا إلى جميع العاملين في قسم المخطوطات بالمكتبة الوطنية الجزائرية، ومكتبة آل سعود بالدار البيضاء بالمملكة المغربية، والمكتبة الوطنية المغربية بالرباط، ودار الكتب الوطنية ومركز الأرشيف الوطني بتونس، ومكتبة جامعة تونس، على مختلف التسهيلات التي قدموها لي أثناء إنجاز هذا البحث.

الباب الأول:

العوامل المؤثرة في الحركة الثقافية للمجتمع المغاربي خلال الفترة الحديثة

الفصل الأول: المميزات والخصوصيات المكونة لثقافة العصر

الفصل الثاني: دراسة بشرية لبلاد المغرب وتشكيلته السياسية

الفصل الثالث: العواضر العلمية ببلاد المغرب تعريفها وتصورها

تعد الجوانب البشرية والسياسية والحضارية من بين العوامل المهمة التي يجب التطرق إليها في دراسة التطور الثقافي لأي أمة؛ ذلك أنّ السياسة والتكوين البشري يتحكمان في تغيير البنية التحتية للمجتمع، فإنّ استقرار الأوضاع السياسية، يؤدي إلى تطور جميع المجالات: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والعلمية، ويكون عاملا لجلب عناصر سكانية جديدة، وبالتالي موروث ثقافي، يمتزج في بوثقة واحدة ليشكل عناصر مولدة تتفاعل بين ما هو أصيل في تلك الرقعة الجغرافية، وبين ما هو وافد.كما ساهمت عوامل أخرى تدخل في حقل المجال الثقافي كانت المحرك الأساسي لعملية التواصل والاحتكاك الحاصل داخل الفضاء المغاربي.

وعليه تم التركيز في هذا الباب في فصله الأول على ضبط مفهوم الثقافة والعناصر المكونة لها والتي لعبت دورا أساسيا في تنشيط وتعزيز الحراك الثقافي للفضاء المغاربي، فيما تم التطرق في الفصل الثاني لأهم العناصر البشرية التي كونت المجتمع ولحيثيات التغيير الجيوسياسي بالمنطقة خلال الفترة الحديثة، وفيما اختص الفصل الثالث بأهم الحواضر العلمية وملامحها الحضرية ببلاد المغرب.

الفصل الأول:

المميزات والخصوصيات المكونة لثقافة العصر

أولا- مفهوم الثقافة

ثانيا- العَالِم والعلامة

ثالثا- مساهمة صناعة الكتاب في تنشيط الحركة العلمية

رابعا- الرحلة: أنواعها ومسالكها

خامسا- الطرق الصوفية وأثرها على ذهنية ثقافة العصر

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى عناصر تعتبر من أساسيات ثقافة العصر، لعبت دورا في توجيه ذوقه، وفي تنشيط حركة التبادل والتلاقح، وزادت من وتيرة التفاعل الثقافي.

أولا. مفهوم ثقافة العصر:

تعود الباحثون في مختلف التخصصات والحقب التاريخية على استخدام لفظة "ثقافة" إذا أرادوا الحديث عن التعليم والعلوم والفنون لمجتمع ما، على الرغم من أنّ اللفظة على حسب ما يبدو حديثة النشأة، وعن الأصل اللغوي لها نجد أنّ المعاجم اللغوية قد جعلت اشتقاقها من الفعل "ثَقِفَ" الذي يعني الحذق وسرعة التعلّم والتفهم والظفر بالشيء، ومن ذلك قول الخليل بن أحمد الفراهيدي: «**والثَّقَفُ مصدر الثقافة، وفعله "ثَقِفَ" إذا لزم، وثقفْتُ الشيء وهو سرعة تعلمه، وقلب ثَقِفٌ أي سريع التعلم والتّفهم**»[1]، وقول الجوهري: «**ثَقُفَ الرّجل ثقفا وثقافة أي صار حاذقا خفيفا ... ثَقُفَ أي صار حاذقا فطنا**»[2]، وقال الأزهري: «**رجل ثَقَف ... بيِّنُ الثقافة واللقافة ... إذا كام ضابطا لما يحويه قائما به**»[3]. أمّا الزمخشري فقد ربطها بالعلم أو الصِّناعة في قوله: «**ثَقِفْتُ العِلم أو الصناعة في أوحى مدة: إذا أسرعت أخذه ... وقد ثقف ثقافة ... لاعبه بالسلاح**»[4].

وفي تعريف مقارب للمعنى الحالي، ذكر ابن سلام الجُمَحي (ت 232هـ/ 846م) ما نصه: «**وللشعر صناعة وثقافة يعرفها أهل العلم كسائر أصناف العلم والصناعات، منها ما تثقفه العين، ومنها ما تثقفه الأذن، ومنها ما تثقفه اليد، ومنها ما يثقفه اللّسان**»[5]، وفي هذا الصدد

---

[1] – أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، **كتاب العين**، تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، 8 أجزاء، ج5، دط، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، د ت، ص 138.

[2] – أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، 6 أجزاء، ج4، ط4، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، 1407هـ/ 1987م، ص 1334.

[3] – أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي، **تهذيب اللغة**، تحقيق محمد عوض مرعب، 15 جزء، ج9، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، 2001م، ص 81.

[4] – أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، **أساس البلاغة**، تحقيق محمد باسل عيون السود، جزءان، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1419هـ/ 1998م، ص 110.

[5] – أبو عبد الله محمد بن سلاّم بن عبيد الله الجُمَحي، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق محمود محمد شاكر، جزءان، ج1، د ط، دار المدني، جدة– السعودية، د ت، ص 5.

يتسائل الباحث عمر عودة الخطيب عن قصد ابن سلام من كلامه الذي عطف فيه كلمة **"ثقافة"** على لفظة **"صناعة"**، ويفسر ذلك أنّه يعني الحذق والفهم والقدرة، كما أنّه قد يعني ما يسمّى **"المَلَكَة"**، التي إذا أضيفت إلى الشعر أصبحت "**ملكة الشعر**"، أي القدرة على فهمه وحذقه ونقده، وإذا أطلقت كلمة **"ثقافة"** دون إضافتها إلى علم أو فن معين عنت الثقافة العامة المتعارف عليها اليوم، فإذا أضفنا للثقافة كلمة أخرى غير الشعر أصبحت **"الثقافة الأدبية"** و**"الثقافة الشرعية"** و**"الثقافة التاريخية"** و**"الثقافة الفلسفية"** و**"الثقافة الطبية"** ونحو ذلك، وإذا اتصف بها إنسان كانت مَلَكَته في فهم مختلف العلوم والفنون والمعارف، وهو ما يتوافق مع لفظ **"المُثّقّف"** المتداول في هذا العصر[1].

أمّا مالك بن نبي، فنجده بعد عرضه للشرح اللغوية[2] للفعل **"ثقف"** من خلال القواميس والمعاجم القديمة والحديثة، يذهب إلى أنّ التعريفات الواردة فيها ما هي إلا نسخ مكررة نقل بعضها من بعض، وأنّ كلمة **"ثقافة"** غير واردة فيها بالمعنى المتعارف عليه حاليا، ويتسائل عن مبدأ استعمالها بما أنّها لم ترد – حسب رأيه- لا في اللغة الأدبية أو الرسمية أو الإدارية للدّولتين الأموية والعباسية، ولا في لغة ابن خلدون بصفته المرجع الأوّل لعلم الاجتماع[3].

---

[1] – عمر عودة الخطيب، **لمحات في الثقافة الإسلامية**، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، 1399هـ/ 1979م، ص ص 24- 25.

[2] – قال مالك بن نبي: «... **فمن أين جاءت كلمة "ثقافة" ومنذ متى استخدمت في اللغة العربية؟ إنّ أوّل فكرة تخطر لنا للإجابة عن سؤال كهذا هي أن نستشير قاموسا، ولكن القواميس الموجودة بين أيدينا لا تذكر هذه الكلمة إلا لماما، سواء في ذلك القديمة والحديثة**»، ثم يستشهد ببعض النصوص من عند ابن منظور وابن دريد كنماذج للمعاجم القديمة، وبعض الاقتباسات من قواميس حديثة. ولكننا بالعودة إلى المعاجم اللغوية القديمة نجدها تذكر اللفظة كما نلاحظ أن الاقتباسات التي انتقاها مالك بن نبي من ابن منظور وابن دريد اقتصرت على معنى الفعل "ثقف" دون إكمال لنصيهما اللذان وردت فيهما كلمة "ثقافة". انظر: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، **جمهرة اللغة**، تحقيق رمزي منير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، 1987م، ص 429؛ أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي، **لسان العرب**، 15 جزء، ج9، دار صادر، بيروت- لبنان، 1414هـ، ص 19؛ مالك بن نبي، **مشكلة الثقافة**، ترجمة عبد الصبور شاهين، ط4، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت- لبنان، دمشق- سورية، 1460هـ/ 2000م، ص 19.

[3] – قال مالك بن نبي في هذا السياق: «... **فإذا ما رجعنا قليلا في هذا البحث لم نجد أثرا لتلك الكلمة في لغة ابن خلدون، الذي يعد على أية حال المرجع الأول لعلم الاجتماع العربي في العصر الوسيط. ولو ردنا في رجوعنا إلى ما قبل ذلك لم نجد الكلمة مستعملة في العصر الأموي والعباسي، إذ لا أثر لها في اللغة الأدبية أو في اللغة الرسمية والإدارية لذلك العصر، فتاريخ هذه الحقبة لم يرو وجود لائحة إدارية خاصة بمنظمة معينة أو عمل من الأعمال=**

وفي هذا السياق يرى الباحث عمر جودة الخطيب – المشار إليه سابقا- أنّ **"الملكة"** التي تحدث عنها ابن خلدون في قوله: «... **حصول هذه الملكة بكثرة الحفظ وجودتها بجودة المحفوظ ... والملكات التي تحصل لها إنّما تحصل على التّدريج ... فالملكة الشعرية تنشأ بحفظ الشّعر، وملكة الكتابة بحفظ الأسجاع والترسيل، والعلمية بمخالطة العلوم والإدراكات والأبحاث والأنظار، والفقهية بمخالطة الفقه وتنظير المسائل وتفريعها وتخريج الفروع على الأصول، والتّصوفية الربانية بالعبادات والأذكار** ...»[1]، ما هي إلا مدلول لفظة **"ثقافة"** ممتزجة بالموهبة وإن لم يستخدم ابن خلدون نفس اللفظة إلا أنّ المعنى واحد، مفندا بذلك ما ذهب إليه مالك بن نبي أنّها لا أثر لها في اللغة الأدبية أو الرسمية أو الإدارية لابن خلدون بصفته منظرا في علم الاجتماع[2].

وفيما يخص التعريف الاصطلاحي للثقافة، فالملاحظ أنّ تعريفاتها تعددت واختلفت[3]، لكنها عموما ترتبط بالفرد والجماعة في آن واحد، كما ترتبط الموروث الفكري والمادي، فهي كلما يتلقاه الفرد والجماعة من المظاهر والمقومات الفكرية والعلمية والاعتقادية والسلوكية والاجتماعية، أي أنها كل ما له علاقة بالمعرفة والعقائد والفنون والأخلاق والقانون والعرف، كما يمكن تعريف الثقافة بأنها تلك العلاقة المتبادلة التي تحدد سلوك الفرد الاجتماعي بأسلوب حياة الفرد وتحدد أسلوب الحياة بسلوك الفرد[4]. وذلك لكونها عنصرا مهما من عناصر التراث الاجتماعي، دلّتنا على ما وصلت إليه المجتمعات والأفراد من مفاهيم وأعمال تعكس مستواهم الاجتماعي والحضاري، كما أنّها مثلت عاملا مهما من عوامل التغيير في حياة المجتمعات[5].

=يتصل بالثقافة، ولم يحدث أن وقفت عين من الأعيان لفائدة عمل أو منظمة من هذا القبيل».أنظر: مالك بن نبي، المرجع السابق، ص 20.

[1] – عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة، وهي الجزء الأول من تاريخ ابن خلدون المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، تحقيق خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، د ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 1421هـ/ 2001م، ص 796.

[2] – عمر عودة الخطيب، المرجع السابق، ص ص 25- 26.

[3] – حول التعريفات المختلفة للثقافة. انظر: مالك بن نبي، المرجع السابق، ص ص 29 وما بعدها.

[4] – مالك بن نبي، المرجع السابق، ص ص 28، 43؛ عمر عودة الخطيب، المرجع السابق، ص 32.

[5] – عمر عودة الخطيب، المرجع السابق، ص 31.

وإذا تحدثنا عن مبدأ وأصل ظهور الثقافة بمدلولها المستخدم حاليا، نجد أنّها حديثة ارتبطت بأوروبا وتحديدا في عصر النهضة الأوربية عامة، والفرنسية خاصة، حيث أطلق الفرنسيون كلمة (Culture) التي تعني الزراعة[1] مجازيا على الإنتاج الفكري الذي تعاظم أثناء عصر النهضة، وقد اشتقت هذه الكلمة من الأصل اللاتيني (Cultuvare)، ثم اقتبستها الأمّة العربية وأطلقت عليها لفظ **"ثقافة"**[2].

وقد ارتبطت لفظة **"الثقافة"** بلفظة **"الحضارة"**، إذ إنّ الأولى تعلقت عموما بالأمور المعنوية والروحية من دراسات أدبية ونظرية وعقلية وفلسفية، فيما استخدمت الثانية للدلالة على الوسائل والمخترعات والابتكارات والرفاه الذي وصل إليه مجتمع ما والنظم التي تسيره، كما ارتبطت **"الحضارة"** من حيث المدلول اللغوي بالإقامة بالحضر، أي المدن والقرى، عكس كلمة **"البداوة"** التي يكون التنقل من مكان لآخر حائلا بينها وبين التحضر، فالحضارة من هنا ارتبطت بالاستقرار الذي يؤدي إلى إقامة العمران وما يتبع ذلك من زراعة وصناعة وملامح المدنية المادية والمعنوية والفكرية، ومن هنا نستنتج أنّ العلاقة بين الحضارة والثقافة هي علاقة تلازم وتكامل، فلا تستطيع الأفكار أن تنمو وتزدهر إلا من خلال الاستقرار والعمران[3].

من خلال ما سبق تبين لنا أنّ الثقافة ارتبطت بالموروث الفكري للفرد في إطار المجتمع، وأن مبدأ ظهورها ارتبط بأوربا وعصر النهضة خلال الفترة الحديثة، لكن السؤال الذي يثار هنا: هل عرف العالم الإسلامي بشقيه المشرقي والمغربي استعمالا لهذا المصطلح بالمعنى المتعارف عليه الآن؟

من خلال تصفح المعاجم اللغوية الحديثة، نجد على سبيل المثال أنّ مرتضى الزبيدي (ت 1205هـ/ 1790م) انتهج منهج المعاجم القديمة ونقل عنها، فقال: «**ثُقُفَ ... وثقافة مصدر**

---

[1] – قال مالك بن نبي عن هذه التسمية: «... **فالواقع أنّ الأوربي عامة والفرنسي خاصة هو (إنسان الأرض) وإن الحضارة الأوربية هي (حضارة الزراعة)؛ وعليه فإنّ العمليات التي تستنتج من الأرض خيراتها كالحرث والبذر والحصاد، لها بالضرورة دور هام في نفسية الإنسان الأوربي، كما أنّ لها دورا هاما في صياغة رموز حضارته؛ إذ إن الزراعة هي العملية التي تضم بين دفتيها جميع العمليات السابقة، فهي التي تحدد وتنظم إنتاج الأرض. فإذا حدث في بعض الظروف – كتلك التي صحبت حركة النهضة في أوربا– أن تعاظم إنتاج الفكر، فلن تكون هناك غرابة إذا ما أطلق عليه الرجل الفرنسي كلمة (Culture) التي تعني الزراعة إطلاقا مجازيا**». انظر: مالك بن نبي، المرجع السابق، ص 26.

[2] – المرجع نفسه، ص ص 25– 26.

[3] – عمر جودة الخطيب، المرجع السابق، ص ص 42– 45.

ثَقُفَ بالضم، صار حاذقا، خفيفا، فطنا، فهما، فهو ثقِف»[1]. وإذا عدنا إلى المصنفات التاريخية للفترة الحديثة ببلاد المغرب فإننا لا نستطيع أن نجزم بعدم استعمالها اطلاقا، ذلك أنّه يستحيل على الباحث عن يحصي جميعها، لكننا إذا عدنا على سبيل المثال لمؤلفات أبي العباس أحمد المقّري الذي يعد من كبار علماء الفترة فنجده في كتابه "**نفح الطيب**" عند الحديث عن أبي عبد الله محمد بن طاهر القيسي التّدميري (ت 379هـ/ 989م) يقول: «**وكان له بأس وشدّة وشجاعة وثقافة، يحدث عنه فيها بحكايات عجيبة، إلى أن استشهد مقبلا غير مدبر**»[2]، من خلال سياق الكلام ندرك أنّ المقّري هنا لا يقصد الثقافة بمفهومها الذي نبحث عنه، بل يعني "**الملاعبة بالسلاح**"[3]، كونها من المعاني اللغوية التي ترتبط بها أيضا.

وعلى الرغم من عدم استخدام كلمة "**الثقافة**" بمفهومها الاصطلاحي عبر الحقب التاريخية المختلفة مشرقا ومغربا؛ إلا أنّ هذا لا يعني أنّ مجالاتها كانت غير موجودة، فقد كان لهذه المجتمعات فكر وعقيدة وعلم وأدب وفن لكنها لم تكن مجتمعة تحت تسمية معينة، فكانت "**الثقافة**" هي المصطلح الأنسب للباحثين لدراسة هذه المجالات.

ولأنّ ثقافة كل مجتمع تخضع لمتغيرات بحسب تأثير عوامل البيئة والزمن، وتتميز بخصائص مغايرة عن غيرها، فالملاحظ أنّ مدلولها يخضع لعملية مد وجزر في كل عصر من العصور[4]، فإنّ مفهوم الثقافة ببلاد المغرب خلال الفترة الحديثة تقلص بعد توسع، إذ كانت ثقافته في التاريخ الإسلامي شبيهة إلى حد ما بثقافة المشرق، واسعة النطاق، تشتمل على الموروث الفكري بكل مناحيه الدينية، والروحية والعلمية والأدبية والفلسفية والحضارية[5]، بينما انحصر خلال الفترة الحديثة في نطاق العلوم الشرعية والتصوف والأدب، فابتعد عن التجديد وانحصر في مجرد التبعية للفترة المتأخرة السابقة له، والتي تميزت بالجمود العلمي والفكري فقد كان التأليف الذي يعد أحد أهم

---

[1] – محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق عبد الفتاح الحلو، مراجعة مصطفى حجازي، 40 جزء، ج23، وزارة الإعلام، مطبعة حكومة الكويت، 1406هـ/ 1986م، ص 60.

[2] – أبو العباس أحمد بن محمد المقّري التلمساني، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق إحسان عبّاس، 8 مجلدات، مج2، دط، دار صادر، بيروت– لبنان، 1408هـ/ 1988م، ص 235.

[3] – في هذا المعنى. انظر: ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ج1، ص 429؛ الزمخشري، **أساس البلاغة**، ج1، ص 110.

[4] – نعت العرب الثقافة بالحذاقة والفهم السريع للعلوم. للمزيد انظر: مروان سليم أبو حريج، **أصالة التثقيف التربوي الإسلامي في الفكر الأندلسي**، دار الجامعة، الكويت، 1987م، ص 31.

[5] – المرجع نفسه، ص 40.

نتائج الثقافة في الأغلب عبارة عن شروح أو مختصرات أو تعليقات لمؤلفات سابقة، على الرغم من أنّ هذا لا ينفِ وجود بعض الاستثناءات مثل: ظهور بعض التآليف الجديدة في موضوعاتها ومنهجها، والاهتمام بالعلوم العقلية، والفنون[1]. وقد ارتبط الوضع الثقافي عامة والحياة الفكرية خاصة ببلاد المغرب بالمؤسسات التعليمية والدينية، وبدور علماء العصر في المدن والأرياف، بينما عكست العمارة والموسيقى ميول وأذواق المجتمع الفنية[2].

ثانيا– العَالِم والعلاّمة:

باعتبار أنّ الأحداث التاريخية أساسا ترتكز على الإنسان الذي يعد محورها، وصانعها، ومحركها، فإنّ التأريخ لتطور الحركة العلمية، يرتكز على العلماء الذين يعتبرون الموجه الأساسي لها، فلا يمكن الحديث عن تطور العلوم، وعن حركة التأليف، وغيرها من المواضيع المرتبطة بالنشاط العلمي والثقافي، دون الإشارة إلى العالم، ولكي يتضح لنا دور العالم في هذا الميدان، وجب معرفة ماذا نقصد بالعالم، والعلامة؟ وهل اختلف مفهومه وتصنيفه في الفترة الحديثة — موضوع الدراسة– عما كان متعارفا عليه في الفترات السابقة لها؟

اشتق لفظ العالم من الناحية اللغوية من الفعل: عَلِمَ، الذي يعني المعرفة بالشيء، «**عَلِمَ الرّجل يَعْلَمُ عِلْمًا، إذا صار أَعْلَمَ ... وعَلِمْتُ الشيء أَعْلَمُهُ عِلْمًا: عرفته**»[3]، والعلم هو أيضا من صفات الله عز وجل، إذ هو سبحانه العليم، والعالم، العَلاَّم، ويجوز أن يوصف الإنسان بالعالم والعليم، على شرط أن يرتبط مفهوم العالم بمجموعة من الأسس التي تفهم من التعريف اللغوي، وسنحاول هنا أن نبين مفهوم العالم والعلامة من خلال شواهد مصادر الفترة الحديثة في تعريفهم لأعلام الثقافة ووصفهم بالعلماء.

أولها– المعرفة: وهذا ينطبق على ما سبق ذكره من تعريف العلم، الذي يرتبط بالمعرفة، إذ لا يعد عالما من لم يكن ذا دراية ومعرفة بالعلم الذي اختص به، ونجد هذا الشرط ينطبق على

---

[1]– غستاف لوبون، **حضارة العرب**، ترجمة، زعتير عادل وعيسى البابلي الحلبي، القاهرة، 1956م، ص 736.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، **الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر– تونس – طرابلس الغرب) من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي)**، حوليات الآدب والعلوم الإجتماعية ، الحولية الحادية والثلاثون، 1431هـ/ 2010م، ص 72.

[3] – الجوهري، **الصحاح**، ج5، ص 1990.

الصفات التي وصف بها علماء الفترة الحديثة، من كونهم وصفوا في كتب التراجم بالاختصاص في الفقه، والتفسير، والحساب، أو غيرها من العلوم، بقولهم: الفقيه، الأديب، النحوي، اللغوي، وغيرها من الصفات المرتبطة بالعلم الذي برع فيه العالم وعرفها[1].

ومن ذلك، وما ورد في ترجمة الشيخ أبي عبد الله محمد العطار (ت 943هـ/ 1536م): «متفنناً **عارفا بالمعقول والمنقول**»[2]، وما ذكره صاحب ذيل البشائر عن الشيخ أحمد بوديدح «... **وحصل عنهم علمي الفقه والنحو**»[3]، وقول ابن مريم عن العالم زيان بن أحمد بن يونس الجيزي (ت 977هـ/ 1569م): «... **ذو الفضائل العديدة البهية في العلوم العقلية والنقلية**»[4]، أي أنه كان على معرفة ودراية بالعلوم العقلية والنقلية. عن الشيخ أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني الشهير الحطاب (ت 954هـ/ 1547م): «... **عارفا بالتفسير ووجوهه، محققا للفقه وأصوله، ومسائله، مستنبطا لها ... حافظا كبيرا في الحديث وعلومه، ومحيطا باللغة العربية وغريبها، عالما بالنحو والصرف، فرضيا، حسابيا**»[5].

وما جاء في ترجمة سعيد بن أحمد بن بلعيش المقري (ت 1011هـ/ 1602م): « ... **حافظا للغة العربية والشعر، والأمثال، وأخبار الناس، ومذاهبهم، وأيام العرب، وسيرها، حروبها، ذاكرا لأخبار الصالحين وسيرهم، وإشارة الصوفية ومذاهبهم، حسن المجلس، كثير الحكايات** ...»[6]، وما جاء في ترجمة علي بن رُحُّو الزكيطي (ت في حدود 950هـ/ 1543م):

---

[1] – أحمد بك النائب الأنصاري، **المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**، د ط، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس الغرب– ليبيا، د ت، ص 194؛ أبو عبد محمد بن خليل غلبون الطرابلسي، **تاريخ طرابلس الغرب المسمي التذكار فيمن ملك طرابلس وماكان بها الأخبار**، تحقيق الطاهر أحمد الزاوي، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة– مصر، 1349هـ، ص ص 188– 189؛ حسن خوجة، **ذيل البشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان**، تحقيق الطاهر المعمري، الدار العربية للنشر، ليبيا، تونس، 1975م، ص ص 120، 124؛ أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد الملقب بابن مريم الشريف المليتي المديوني، **البستان في ذكر الاولياء والعلماء بتلمسان**، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1908م، ص ص 104، 129، 147.

[2] – عبد الكريم الفكون، **منشور الهدية في كشف حال من ادعى العلم والولاية**، تقديم وتحقيق وتعليق أبو القاسم سعد الله، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، 1408هـ/ 1987م، ص 38.

[3] – حسين خوجة، **ذيل البشائر**، ص 120.

[4] – ابن مريم، **البستان**، ص 102.

[5] – الأنصاري، **المنهل العذب**، ص 194.

[6] – ابن مريم، **البستان**، ص 105.

«... **وهو محقق في الأصول والبيان والنحو والمنطق**»[1]، وترجمة محمد شقرون بن هبة الله الوجديجي التلمساني (ت 967هـ/ 1559م): «... **مشاركا في كل فن**»[2]، وما قاله أيضا عن محمد بن محمد بن الحاج المكنى بأمزيان (ت 964هـ/ 1556م): «**الفقيه ... كان يحفظ مختصر ابن الحاجب الفرعي، ورسالة ابن أبي زيد، وألفية ابن مالك، والتلمسانية، والفرائض، والآجرومية**»[3].

ثانيها– العمل والمزاولة، وطول الملابسة: هذا الشرط، يرتبط بالشرط السابق؛ إذ لا تتأتّى للعالم المعرفة إلا بالممارسة، أي العمل بالعلم الذي تعلمه، من ناحية الأفعال والأقوال، ومن ناحية طول المزاولة، فالعلم يرتبط بالاستمرارية، التي تكسبه تثبيت وتطوير وتصحيح المعارف المكتسبة، وهي التي ترتقي بالمُتعلم إلى مصاف العالم، وتجعل من علمه المكتسب يقترب من الفطرة، إذ يصبح علمه غريزيا[4].

ومما يوافق الفترة المدروسة في هذه المسألة، ما ذكره المقري عن أبي عبد الله محمد بن علي الوجدي: «... **الكاتب، البارع، الذي سن البدائع وشرعها، وولد عقائل المعاني واخترعها، وافتض أبكار المحاسن وافترعها**»[5]، وما ورد في ترجمة محمد بن سعيد المدعو الحاج المناوي الورنيدي (ت 955هـ/ 1548م): «... **أنه كان يقول لهم [تلامذته] هذا الذي نملي عليكم مطالعة أربعين سنة**»[6]، وما جاء في ترجمة محمد بن محمد بن الشرفي (ت 964هـ/ 1556م): «... «... **كان رحمه الله يحفظ مختصر ابن الحاجب الفرعي، ورسالة ابن أبي زيد، والتلمسانية، والحساب والفرائض، وله باع في الفقه ومشاركة**»[7]، وقول المقّري أيضا عن أبي الحسن علي

---

[1] – ابن مريم، **البستان**، ص 147.

[2] – المصدر نفسه، ص 261.

[3] – المصدر نفسه، ص 284.

[4] – أورد ابن منظور ما نصه: «**العالم الذي يعمل بما يَعْلَم ... لمّا كان العِلْم قد يكون الوصف به بعد المُزاولة، وطول الملابسة صار كأنّه غريزة، ولم يكن على أوّل دخوله فيه، ولو كان كذلك لكان مُتعلِّما لا عَالِمًا، فلما خرج بالغريزة إلى باب فَعُلَ صار عالمٌ في المعنى كعَليمٍ**». انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج12، ص 417.

[5] – أحمد بن محمد المقّري، **روضة الآس العاطرة الأنفاس في ذكر من لقيته من أعلام الحضرتين مراكش وفاس**، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، ط2، المطبعة الملكية، الرباط– المملكة المغربية، 1403هـ/ 1983م، ص 71.

[6] – ابن مريم، **البستان**، ص 266.

[7] – المصدر نفسه، ص 281.

الهوزالي: «... **أحد كتّاب الإنشاء بباب ولي العهد بالحضرة الفاسية**»[1]، وقوله أيضا عن أبي فارس عبد العزيز بن محمد الفشتالي: «... **نشأة الدولة المنصورية، وكاتب أسرارها**»[2].

ومن ذلك أيضا المناصب التي يشغلها العلماء، فالشيخ أبو مهدي عيسى بن عبد الرحمن السكتاني كان مفتي مراكش وقاضيها[3]، وكذا محمد شقرون الذي كان مفتيا هو الآخر بمراكش، وكان قبل ذلك إماما، ومدرسا، ومفتيا بتلمسان: «... **تأتيه الفتاوى شرقا وغربا وقبلة**»[4]، وهذا وهذا أحمد بن عيسى الورنيدي: «... **يدرس العلمين علم الظاهر وعلم الباطن**»[5]، وكان سعيد بن أحمد المقري مفتيا وخطيبا لمدة خمس وأربعين سنة بالجامع الأعظم بتلمسان، فتخرج عنه جماعة من العلماء[6]، وكان محمد بن العباس الصغير العبادي التلمساني (ت 1011هـ/ 1602م) إماما ومدرسا[7]، ومحمد بن محمد بن الشرفي الذي كان مؤدبا للصبيان[8]، ويدخل في هذا الشرط أيضا مزاولة العلم عن طريق التأليف، فهذا عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن موسى كانت له منظومات من الشعر[9]، وهذا محمد عاشور بن علي بن يحيى السلكسيني الجادري التلمساني (ت 1014هـ/ 1605م) كانت له منظومات في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم[10].

ثالثها– السيادة والريادة في العلم: إذا تحقق للعالم الشرط السابق، فإنّه ينال السيادة والرّيادة[11] في مجاله، فيصير متفقها وفقيها فيه، ولا يعني التفقه هنا ارتباط لفظ العالم بعلم الفقه، الذي يعد من بين أهم علوم الدين؛ وإنما يطلق التفقه على كل متخصص خَبِرَ علما أو فنّا من

---

[1] – المقري، **الروضة**، ص 99.

[2] – المصدر نفسه، ص 112.

[3] – محمد أمين بن فضل الله المحبي الحنفي، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، تحقيق مصطفى وهبي، 4 أجزاء، ج3، المطبعة الوهبية، مصر، 1284هـ، ص 235.

[4] – ابن مريم، **البستان**، ص 261.

[5] – المصدر نفسه، ص 24.

[6] – المصدر نفسه، ص 104

[7] – المصدر نفسه، ص 263.

[8] – المصدر نفسه، ص 282.

[9] – المصدر نفسه، ص ص 129– 130.

[10] – المصدر نفسه، ص 287.

[11] – جاء عند ابن منظور: «**تقول عَلِمَ، وفَقِهَ، وتَفَقَّه، وعَلُم، وفَقُه: أي ساد العلماء والفقهاء**». انظر: **لسان العرب**، ج12، ص 417.

الفنون وفاق فيه أقرانه، مثال ذلك: ما وَصَفَ به ابن مريم، الشيخ محمد بن عبد الرحمن الكفيف السويدي (ت 945هـ/ 1538م): «**الفقيه في الحديث والفروع والتوحيد**»[1]، وهنا يصبح العالم عارفا، فيوصف بالفقيه، والحافظ، والمحدث، والمفسر، والحيسوبي، والفلكي، وغيرها من الأوصاف العلمية[2]، ويوصف أيضا بصفات أخرى مخصوصة، مثل: الحجة، الثقة، منبع التقوى، النظار، الجامع، النقاد، نهاية الرضى والتراضي، البارع، قدوة الأنام، الذي أروى قلوب الطلبة برحيق مختوم تقريره العَلَم، الأسعد الأمجد، الأنجد الأرشد، الحبر الجليل، شيخ الإسلام، النبيه، من أجلاء الأشياخ[3].

هذا ونجد بعض التعابير التي أطلقت على بعض العلماء دون غيرهم، منها ما قيل عن أحد العلماء طرابلس الشيخ عبد الرحمن عبيد التاجوري: «... **كان فريد عصره، ووحيد دهره**»[4]، وما ورد عن الشيخ عبد السلام الأسمر الفيتوري : «... **الشهير، التصريف، الغني بشهرته عن التعريف، قدوة العارفين، وينبوع اليقين**»[5]، وما ذكره المقري عن أبي عبد الله محمد الوجدي: «... **قصب السبق في النثر والنظم**»[6]، وما ورد في ترجمة أبي فارس عبد العزيز الفشتالي: «... **وزير القلم الأعلا، الوارد من البلاغة والبراعة المنهل الأحلا**»[7]، وما قاله القادري عن أبي العباس أحمد بن مبارك اللمطي السجلماسي (ت 1156هـ/ 1742م): «... **علامة الزمان، فريد**

---

[1] – ابن مريم، **البستان**، ص 288.

[2] – النائب الأنصاري، **المنهل العذب**، ص 194؛ ابن غلبون، **التذكار**، ص ص 188– 189؛ أبو القاسم بن أحمد بن علي بن إبراهيم الزياني، **الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا**، تحقيق عبد الكريم الفيلالي، ط2، دار نشر المعرفة،= =الرباط– المملكة المغربية، 1991م، ص 667؛ **ذيل البشائر**، ص ص 120، 124؛ ابن مريم، **البستان**، ص 104، 129، 147؛ محمد بن عسكر الحسني الشفشاوني، **دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر**، تحقيق محمد حجي، ط2، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط– المملكة المغربية، 1397– 1977م، ص 134.

[3] – النائب الأنصاري، **المنهل العذب**، ص 194؛ ابن غلبون، **التذكار**، ص ص 188– 189؛ المقري، **الروضة**، ص 99؛ المحبي، **خلاصة الأثر**، ج2، ص ص 392، وهنا وهناك؛ الفكون، **منشور**، ص ص 35– 37؛ أبو راس محمد الناصر الجزائري، **فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمة**، تحقيق محمد بن عبد الكريم الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د ت، ص 44– 46، 51؛ **ذيل البشائر**، ص 124.

[4] – النائب الأنصاري، **المنهل العذب**، ص 206.

[5] – المصدر نفسه، ص ص 206– 207.

[6] – المقري، **الروضة**، ص 71.

[7] – المصدر نفسه، ص 112.

العصر والأوان، فارس التدريس والتحقيق، وحامل راية التحرير والتدقيق ...»[1]، ومن ذلك ما ورد في خلاصة الأثر عن الشيخ عيسى السكتاني: «... **عالمها، الإمام، العلامة النظار، خاتمة العلماء الكبار محقق المغرب الأقصى في عصره، وأوحد علماء دهره، له شهرة كبيرة تغني عن التطويل ببيان فضائله وعلومه»**[2]، وما قاله الفكون عن أبي حفص عمر الوزان: «**وكان الشيخ أبو حفص الوزان ممن تشد له الرحال في طلب العلم، وممن يفتى بأقواله وأفعاله»**[3]، **وأفعاله»**[3]، وما أورده أبو راس الناصر في ترجمة محمد بن قاسم المحجوب: «... **عالم إفريقية وتونس، العالم العامل، المفيد، الجامع الشامل ... المشار إليه في سماء المعالي بالأنامل، الصدر، الأوحد ... الحافظ، المشاور، المقدم الألمعي»**[4]، وما جاء عند الزياني عن السيد حمدون: «... **شيخ أهل الأدب، ونخبة أشراف العرب، سيف الفقهاء، ولسان الخطباء ... الذي بمضاء عزمه علماء الوقت يقتدون، وبآرائه السديدة يهتدون»**[5].

وما ذكره ابن مريم عن أحمد الونشريسي: «... **حامل لواء المذهب على رأس المائة التاسعة»**[6]، وما قاله أيضا عن زيان بن أحمد الجيزي: «... **عمدة الخلف وبقية السلف»**[7]، وما وما جاء في ترجمة محمد بن بحيى المغراوي التلمساني: «... **لا يتحدث في علم إلا ظن سامعه أنه لا يحسن غيره، لا سيما علم التوحيد ... وانفرد بالعلوم الباطنة، بل زاد على الفقهاء بمعرفة حل المشكلات، لا سيما في التوحيد»**[8]، وما ذكره في ترجمة محمد بن الشرفي: «... **هو البحر، بل دون علمه البحر، هو البدر، بل دون فلقه البدر، هو الدر، بل دون منطقه الدر، وبالجملة يتقاصر عن صفاته»**[9]، وما ورد أيضا عن أبي السادات محمد بن محمد المديوني

---

[1] – محمد بن الطيب القادري، **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**، تحقيق محمد حجي، أحمد التوفيق، 4 أجزاء، ج4، د ط، دار المغرب للتأليف والترجمة والنّشر، الرابط– المملكة المغربية، 1397هـ/ 1977م، ص ص 40– 41.

[2] – المحبي، **خلاصة الأثر**، ج3، ص ص 235– 236.

[3] – الفكون، **منشور**، ص ص 35– 37.

[4] – أبو راس الناصر، **فتح الإله**، ص 51.

[5] – أبو القاسم الزياني، **الترجمانة**، ص 549.

[6] – ابن مريم، **البستان**، ص 53.

[7] – المصدر نفسه، ص 103.

[8] – المصدر نفسه، ص ص 276، 277.

[9] – المصدر نفسه، ص 281.

التلمساني (ت 981هـ/ 1573م): «... **الحافظ، الحجة، النظار، الاعرف، السيد، الفهامة، القدوة، الذي لا يسمح الزمان بمثله أبدا**»[1].

رابعها– الإتقان: ولكي تحصل للعالم الريادة أيضا، وجب أن يتحلى بالإتقان[2]، الذي حثنا حثنا الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم عليه في قوله: «**إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتْقِنَهُ**»[3]، ومن الصفات التي نجدها في كتب الفترة الحديثة المرتبطة بالإتقان: المحقق، المتقن، البارع، المدقق، الموثق[4].

خامسها– الخشية[5]: في هذا المعنى جاء قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**﴾[6]، والخشية هي: الخوف[7]، ويرتبط هذا الشرط ارتباطا وثيقا بالإتقان، فالعالم الذي يخشى يخشى الله عز وجل ويخافه وجب عليه إتقان عمله، ووجب عليه أن يلتزم بالضوابط الشرعية والعلمية التي ترضي الله سبحانه، والملاحظ من خلال النماذج من الفترة الحديثة التي تم اختيارها، أن الأوصاف المرتبطة بالخشية، إمّا تطلق على العالم لالتزامه بأوامر الله عز وجل، وصلاح حاله، أو لكونه من علماء الصوفية، فمن الحالة الأولى نجد الأوصاف التالية: ولي الله، الورع، الصالح، المتعبد، العدل، الزاهد، الفاضل، الشريف، الجليل، العارف بالله، الناسك، الموحد[8]، ومن

---

[1] – ابن مريم، **البستان**، ص 286.

[2] – «**عَلِمَ الأَمْرَ، وتَعَلَّمَه: أتقنه**». انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج12، ص 418.

[3] – أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، **المعجم الأوسط**، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، 10 أجزاء، ج1، دار الحرمين، القاهرة، د ت، ص 275، رقم الحديث 897.

[4] – النائب الأنصاري، **المنهل العذب**، ص ص 194، 221؛ القادري، **نشر المثاني**، ج4، ص ص 40- 42، 70، 76؛ المحبي، **خلاصة الأثر**، ج3، ص 235؛ أبو القاسم الزياني، **الترجمانة**، ص 549؛ ابن مريم، **البستان**، ص ص 129، 147، 264، 276، 281، 284.

[5] – أورد ابن منظور نقلا عن ابن مسعود، قوله: «**ليس العلم بكثرة الحديث؛ ولكن العِلْمَ بالخَشْيَة**». انظر: **لسان العرب**، ج12، ص 417.

[6] – سورة فاطر، الآية 28.

[7] – ابن منظور، **لسان العرب**، ج14، ص 228.

[8] – النائب الأنصاري، **المنهل العذب**، ص 194، 206؛ المقري، **الروضة**، ص 71؛ القادري، **نشر المثاني**، ج4، ص 84، 94؛ الفكون، **منشور**، ص ص 35- 37، 38؛ أبو القاسم الزياني، **الترجمانة** ص 549؛ حسين خوجة، **ذيل البشائر**، ص 124؛ ابن مريم، **البستان**، ص 24، 129، 147، 261، 264، 276، 281، 285، 287، 290.

الأوصاف المخصوصه ببعض العلماء دون غيرهم، قولهم: «**معتبرا من أولياء الله**»[1]، «... **وبيتهم بيت صلاح ودين**»[2]، ومنها: «... **الجامع بين العلم والدين، المقتفي سبيل الهادين المهتدين من الأقدمين وأكمل المتأخرين**»[3]، و«**المتخلق بأخلاق الأفاضل الأماجد**»[4]، و«**وكان ذا عفة وصيانة وهمة وقريحة ... جميل الصفات، شريف الأخلاق، كثير الأدب، كثير التواضع، دائم البشر، وافر العقل، شديد الاقتفاء لأحكام الشرع، معظما لأهل العلم، مكرما لأرباب الدين والسنة، محبا لمريد الحق، مع دوام المجاهدة، ولزوم المراقبة**»[5]، ومنها: «... **الجليل، الثاقب، نشأ على عفة وصيانة، وجد، واجتهاد، وكان جميل الصفات، شريف الأخلاق، كثير الأدب، كثير التواضع، دائم البشر، وافر العقل ... رؤفا على الفقهاء والضعفاء والمساكين، فظا غليظا على كل جبار، عنيد، قوالا بالحق لا يخاف في الله لومة لائم**»[6]، ومنها: «... **وفضلاء عصره لا يرتقون إلى صفاته**»[7]، ومنها: «**وكان رحمه الله مداوما مداوما على الوظائف والأذكار، لا تأخذه في الله لومة لائم**»[8]، و«... **يصوم النهار، ويقوم الليل، ويتلو القرآن آناء الليل وأطراف النهار من بيته للخلاء، لا يخالط احدا إلا في وقت الصلاة، يؤم الناس، كان شابا تائبا في حال شبابه**»[9].

ومن الصفات التي ترتبط بالخشية ولها علاقة بالتصوف: من أولياء الله، القطب، الغوث، صاحب الكرامات، صاحب المقامات، المكاشف، الرباني، سالك طريق القوم، الصوفي، السالك، العارف بالله، المتبرك به[10].

---

[1] – النائب الأنصاري، **المنهل العذب**، ص 194.

[2] – المقري، **الروضة**، ص 99.

[3] – أبو راس الناصر، **فتح الإله**، ص 45.

[4] – أبو القاسم الزياني، **الترجمانة**، ص 549.

[5] – ابن مريم، **البستان**، ص 105.

[6] – المصدر نفسه، ص 129.

[7] – المصدر نفسه، ص 281.

[8] – المصدر نفسه، ص 285.

[9] – المصدر نفسه، ص 290.

[10] – النائب الأنصاري، **المنهل العذب**، ص ص 194، 206- 207، 214؛ المحبي، **خلاصة الأثر**، ج3، ص 177؛ الفكون، **منشور**، ص ص 35- 37؛ أبو راس الناصر، **فتح الإله**، ص 45؛ ابن مريم، **البستان**، ص ص 24، 147، 261، 265، 266، 276، 281 ،288.

سادسها– أنّ العِلمَ نقيض الجهل[1]: فالإنسان ميزه الله بالفكر، والعقل عن جنس الحيوانات، والعقل أنواع، عقل تمييزي، وعقل تجريبي، وعقل نظري[2]، يقول ابن خلدون: «**وهذا الفكر إنّما يحصل له بعد كمال الحيوانية فيه، ويبدأ من التمييز، فهو قبل التمييز خُلُوَّ من العِلْمِ بالجُملة، معدود من الحيوانات، لاحق بمبدئه في التكوين، من النّطفة والعلقة والمضغة. وما حصل له بعد ذلك فهو بما جعل الله له من مدارك الحس والأفئدة التي هي الفكر ... ثم تستكمل صورته بالعلم الذي يكتسبه بآلاته، فكَمُلَ ذاته الإنسانية في وجودها، وانظر إلى قوله تعالى مبدأ الوحي على نبيه: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)﴾** [3]، **أي أكسبه من العلم ما لم يكن حاصلا له بعد أن كان علقة ومضغة، فقد كشفت لنا طبيعته وذاته ما هو عليه من الجهل الذاتي والعلم الكسبي ...**» [4].

أمّا لفظ العلاَّمة، الذي نجده أيضا متداولا، فقد عرفته الجوهري فقال: «**ورجلٌ علاّمَةٌ، أي عالِمٌ جِدًّا، والهاء للمبالغة، كأنهم يريدون به داهية**»[5]، وقال ابن منظور: «**وعَلاَّمٌ، وعَلاَّمَةٌ، إذا بالغت في وصفه بالعِلَمِ، أي عالم جدا، والهاء للمبالغة، كأنهم يريدون داهية من قوم عَلاَّمِين، وعُلاَّم من قوم عُلاَّمِين ... رجل علامة وامرأة علامة، لم تلحق الهاء لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية ...**» [6].

نلاحظ من خلال التعريف، أنّ العلامة هو ذلك العالم الذي حاز قصب السبق في علمه، وفي الأغلب هو العالم الموسوعي، الذي لم يترك علما إلا وتخصص فيه، وفي الفترة الحديثة نجد استمرارا لإطلاق لفظ علاّمة على بعض العلماء، ومن الألفاظ التي ارتبطت به: النحرير، الأوحد، المتقن، النظار، خاتمة العلماء الكبار، الأريب، المحصل، الفهامة، الحجة، المشارك في كل فن،

---

[1] – ابن منظور، **لسان العرب**، ج12، ص 417.

[2] – عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، ص 599.

[3] – سورة العلق، الآيات 1– 5.

[4] – عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، ص 599.

[5] – الجوهري، **الصحاح**، ج5، ص 1990.

[6] – ابن منظور، **لسان العرب**، ج12، ص 417.

المتفنن[1]، ومثلما كان لفظ العلامة في الفترة الوسيطة يطلق على العالم الموسوعي؛ فإنه كذلك في الفترة الحديثة، فهذا العلامة كان عارفا بعلوم عدة، مثل: التفسير والفقه وأصوله ومسائله والحديث النبوي والعربية وعلومها، والنحو والصرف، متفننا فيها، محققا لها، جامعا لسائر الفنون[2]، ونفس الشيء كان عليه الذي كان على أديبا، نحويا، ولغويا، عارفا بالحديث والتفسير، والكلام، واللغة، وغيرها من العلوم[3]، وزيان بن أحمد بن يونس الجيزي الذي كان متخصصا في العلوم العقلية والنقلية[4]، وسعيد بن أحمد المقري الذي كان علامة في التوحيد والفقه[5]، وعبد الرحمن بن محمد بن بن محمد بن موسى الذي «**كان علامة في الفقه والوثائق وعلم الحديث والنحو وعروض الشعر، ما هرا في اللغة والحساب والفرائض**»[6].

فالعالم هو الشخص الذي يكون عارفا بمختلف العلوم وعلى رأسها العلوم الشرعية، عاملا بالعلم الذي تعلمه، مزاولا له، ينال به السيادة والريادة ويتفقه فيه، ولا تحصل الريادة إلا بالإتقان وخشية الله عز وجل، فيبعده علمه عن الجهل بالعقل الذي ميزه الله به. والعلاّمة هو العالم الموسوعي الذي اختص في جميع العلوم وفاق أقرانه فيها.

وإذا كانت الصفات السابقة الذكر هي التي تجعل طالب العلم يرتقي إلى مصاف العلماء، وبالتالي يصبح ذا سيادة وريادة في المجتمع، مطاعا مهابا من العامة، تنقاد لما يأمرها وينهاها عنه كونه مطبق الشرع والمتكلم باسم الدّين الإسلامي، فإنّ السلطة الحاكمة أدركت على مرّ العصور أنّ تقريب العلماء إليها يجعل العامة تنصاع لها وتطيعها، فسعت إلى استمالتهم بالوظائف والاغراءات المالية وغيرها، لكن لم يكن جميع العلماء على شاكلة واحدة محبين للسلطة متقربين منها، مطيعين لها، الأمر الذي أدّى إلى بروز أصناف من العلماء بناء على هذا المنظور، هم: علماء رسميون أو موظفون، وعلماء مستقلون أو أحرار، وعلماء حلفاء، لكن السؤال الذي يطرح

---

[1] – النائب الأنصاري، **المنهل العذب**، ص ص 194، 221؛ ابن غلبون، **التذكار**، ص 188؛ ابن عسكر، **دوحة**، ص 134؛ القادري، **نشر**، ج2، ص ص 32، 38؛ ج4، ص ص 94، 96، 135؛ **خلاصة الأثر**، ص 235؛ أبو القاسم الزياني، **الترجمانة**، ص 667؛ ابن مريم، **البستان**، ص ص 53، 102، 129، 260، 261، 264، 281، 284.

[2] – النائب الأنصاري، **المنهل العذب**، ص 194.

[3] – ابن غلبون، **التذكار**، ص ص 188– 189.

[4] – ابن مريم، **البستان**، ص 102.

[5] – المصدر نفسه، ص 105.

[6] – المصدر نفسه، ص 129.

هنا: هل أدّى انتماء العالم إلى أحد هذه الأصناف المذكورة إلى إخراجه من صفة العالم التي سبق وأن بيناها سابقا؟

علماء رسميون أو موظفون:

يدخل ضمن هذا التصنيف العلماء الذين تولوا وظائف رسمية تابعة للدّولة، سواء كانت دينية وعلمية كالقاضي والمفتي والخطيب والإمام، والقارئ، والمؤذن، أو تعليمية كالمدرس، أو إدارية كالناظر والكاتب والمحاسب، بل ومنهم من تولى مناصب سياسية فكان وزيرا أو مستشارا أو سفيرا[1]، وقد جعلت هذه الوظائف من العلماء وسيطا بين الحكام والرعية، وتضمن لهم الحضوة والمكانة الاجتماعية عند الطرفين مع امتيازات ومنافع شخصية ينالونها من السلطة[2]. الأمر الذي جعل بعض الأسر تحتكر هذه الوظائف وتورثها لأبنائها جيلا بعد جيل، ومثال ذلك: عائلة سعيد قدورة التي توارثت لثلاثة عقود منصب المفتي المالكي بمدينة الجزائر[3]، وعائلة فتاتة بتونس التي توارثت منصب الإفتاء المالكي أيضا، فيما احتكرت عائلة درغوث لأزيد من التسعين عاما منصب الإفتاء الحنفي والخطابة بجامع يوسف داي. ومن العائلات التي احتكرت منصب الأفتاء بتونس أيضا: عائلة الرصاع، وبيرم التي تولى أفرادها منصب باش مفتي في الفترة ما بين (1757-1861م)، وبن الخوجة التي توارثت المنصب بعد آل بيرم[4]. وكذا أسرة الشريف التي تولى أفرادها نقابة الأشراف على فترات متقطعة، بالإضافة إلى احتكارهم لمنصب الإمامة بجامع دار الباشا، وتوليهم عدد من الوظائف الأخرى المهمة في الدّولة لفترة ثلاثة قرون إلى عهد حسين بن علي[5].

---

[1]- ندى زاهد صعيدي، **العلماء في بلاد الشام في القرن العاشر الهجري على ضوء كتاب الغزى "الكواكب السائرة**، رسالة ماجيستير تخصص فنون قسم تاريخ ، جامعة الأمريكية، بيروت- لبنان، 1974م، ص 10.

[2]- أندريه ريمون، **المدن العربية الكبرى في العصر العثماني**، ترجمة لطيف فرج ، ط1، دار الفكر للدرسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1991م، ص64؛ أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، 10 أجزاء، ج1، ط6، دار البصائر للنشر والتوزيع، حسين داي- الجزائر، 2009م، ص 389.

[3] - عائشة غطاس، «القضاة الأحناف بمدينة الجزائر (1560-1850)»، أعمال المؤتمر العالمي السابع للدراسات العثمانية حول: **المجتمع والدولة في العالم العثماني**، اعداد وتقديم عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان- تونس، سبتمر 1998م، ص 374؛

[4]- ريمون، المرجع السابق، ص 66.

[5]- المنصف الشربطي، **مكانة رجال العلم والتصوف في الإيالة التونسية من خلال كتب التراجم وحسابات وكلاء المؤسسات الدينية والتعليمية فيما بين 1705-1814**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، جامعة تونس 1، 1997-1998م، ص 223.

أمّا عن نماذج الأسر التي توارثت المناصب في المغرب الأقصى، نجد: آل الفشتالي التي اشتهرت من زمن المرينيين، ثم تمكن أفرادها من تولي القضاء والسفارة أيام الدّولة السعدية ومنهم من كان لهم دور كبير في الحياة الثقافية كونهم فقهاء وأدباء وعلماء أفذاذ[1].

هذا ولم تمنع تولي هذه المناصب العلماء من أن يحوزوا السبق في المجال العلمي، فالوزير السراج، الذي استوزر في عهد الأمير حسين بن علي بتونس، لم تمنعه وظيفته من أن يكون فقيها وأديبا ومحدثا ومصنفا[2]. أمّا الشيخ علي شعيب قاضي المحلة وقاضي باردو في عهد الأمير نفسه والذي ربطته بالأمير علاقة وثيقة جعلته بمثابة مستشاره الخاص، فقد كان عارفا بالفقه والنّحو والبيان والأصول، بارعا في علمي التوثيق والنوازل والشيخ أبو العباس أحمد الأصرم الذي شغل خطة رئاسة الكتابة في عهد محمد الرشيد باي، ومع ذلك لم يمنعه ذلك من السبق في علوم كثيرة[3].

ولربما يكون ما يميز هذا الصنف من العلماء أنّهم سخروا أقلامهم لخدمة أولياء نعمتهم، فيكتبون ما يوافق أهواء الحكام، بل وقد يكيفون الأحكام الشرعية لأهواء الحكام، ومن أمثلة العلماء المذكورين، الوزير السراج الذي أطنب في إبراز محاسن الأمير حسين بن علي ورجاحة عقله من خلال كتابه "الحلل السندسية في الأخبار التونسية"[4]، ولكن مع ذلك لا يجب تعميم هذه الفكرة، لأنّ من العلماء من كان لا يخاف في الله لومة لائم ويصدع بالحق وإن أدّى إلى خلعه من منصبه. ولم يكن هذا الصنف من العلماء وسيطا بين سلطة بلاده ورعيتها فقط، بل كان أيضا وسيطا بينها وبين السلطة الحاكمة في البلاد المجاورة أو لنقل سفراء بين حكومتين[5].

علماء مستقلون أو الأحرار :

ويمثل هذا الصنف أولئك العلماء الذين لم يكن يهمهم التزلف للسلطة الحاكمة أو السعي وراء المناصب الرسمية، يعتبرهم العامة حراس الشريعة الإسلامية وحاملي المُثُل والقيم الروحية الإسلامية، سخروا أنفسهم لخدمة العلم والطّلبة والتأليف، فحازوا السيادة والريادة في علوم كثيرة،

---

[1]- حول عائلة آل الفشتالي ونشاطهم العلمي. انظر: إيمان عبد الرحمن العثمان، «الفشتاليين في المغرب الأقصى ودورهم في الحياة العامة»، **مجلة كلية العلوم الإنسانية**، مج7، ع 13، جامعة الموصل، 1434هـ/2013م.

[2]- الشربطي، المرجع السابق، ص 115.

[3]- المرجع نفسه، ص 117.

[4]-المرجع نفسه، ص 119.

[5]- ريمون، المرجع السابق، ص64.

فاشتهر ذكرهم في الآفاق، وانتشرت مؤلفاتهم، وتزينت بسِيرهم كتب التراجم، فكانوا الفقهاء، والأدباء والمؤرخين والمتصوفين، والأمثلة عن هذا الصنف كثيرة، وإن كنا في هذا المحل سنقتصر على التمثيل فقط فلنا في فصول هذا البحث حديث عنهم، فهذا الشيخ محمد بن عبد الله زيتونة المنستيري، الذي أجمع علماء عصره مكانته العلمية، وتضلعه في علوم مختلفة على رأسها علم التفسير، وقد كان له دور بارز من خلال وظيفة التدريس ومؤلفاته، دعم من خلالها المعرفة السنية بتونس خلال القرن الثامن عشر ميلادي، وما أكسبه حب العامة عدم محاباته للحكام[1].

وقد قال عنه حسين خوجة: «... **مستجمع العلوم والمعارف، خاتمة المحققين، وخلاصة المدققين، السيد الشريف، ذو القدر العالي المنيف، كاشف الحجب عن الدرر المكنونة**»[2]. هذا وقد وصفه أيضا بقوله: «... **إن شيخنا وأستاذنا سيدي محمد زيتونة هو قدوتنا ووسيلتنا، ودامت فيه عقيدتنا، وواجهناه ولازمناه، ولطالما أفادنا، وأخذنا عنه في علمي الطريقة والحقيقة**»[3].

ومن الأمثلة التي نذكرها ها هنا أيضا: الفقيه أبو عبد الله محمد سعادة المنستيري، الذي يعد فقهاء مدينة تونس وعلمائها، تفقه بها، ثم التحق بجامع الأزهر بمصر والأستانة أين درس الفقه والنحو والصرف والمنطق والمعاني والبيان والأصول والحديث، ولما عاد واشتهر ذكره تصدر للتديس بجامع الزيتونة، ومشيخة المدرسة المنتصرية، وعلى الرغم من توليه خطة قاضي الجماعة سنة 1744م؛ إلا أنّه تميز بالتحري في إصدار الأحكام والفتاوي خاصة فيما تعلق بالمعاملات المختلفة من زواج وحضانة وميراث، حتّى عرف بـ:" الحبر المدقق والعمدة المحقق" واشتهر بالصدع بالحق ومن ذلك استشياؤه من سلوك بعض الفقهاء، وخاصة الفقيه أبي القاسم النابلي الشهير بالوتر ناظر الأحباس بجامع الزيتونة[4].

---

[1]- الشربطي، المرجع السابق، ص 109.

[2]- حسين خوجة، **ذيل البشائر**، ص 224.

[3]- المصدر نفسه، ص 226.

[4]- المنصف الشربطي، المرجع السابق، ص 110.

ومن العلماء المشهورين في المغرب الأقصى الفقيه عبد الرحمن بن إدريس المنجرة (ت 1765)، الذي اختص بتدريس الحديث والفقه والتفسير، وما جعله يشتهر بين العامة والخاصة هو تجنبه لتولي المناصب وابتعاده عن الضغوطات التي قد تفرضها عليه السلطة الحاكمة[1].

علماء حلفاء:

على الرغم من أنّ العلماء الداخلين ضمن هذا التصنيف لم يتولوا المناصب الرسمية بشكل مباشر؛ إلا أنّهم كانوا تابعين للسلطة التي تلجئ إليهم عند الحاجة لخدمة أغراضها، ما يعني نوعا من التحالف بين الطرفين، مقابل مكاسب مادية ينالها هؤلاء العلماء، ومنافع شخصية بمساهمة السلطة الحاكمة في علو مكانتهم العلمية، والملاحظ بالنسبة للحكام بالإيالات العثمانية أنّهم لم يتخذوا حلفاء من العلماء الحنفيين، بل من المالكيين لمكانتهم بين العامة[2]، وكان هؤلاء العلماء الحلفاء في الغالب ذوي نزعة صوفية، احتوتهم السلطة الحاكمة لدعم نفوذها في تلك المناطق[3].

ثالثا– مساهمة صناعة الكتاب في تنشيط الحركة العلمية:

تعتبر صناعة الكتاب أحد الفنون والحرف الضرورية التي لا يستغني عنها أي مجتمع، إذ أن الكتاب أحد العناصر الأساسية المكونة للثقافة، وهو محور التعليم، وبه تمتلئ المكتبات التابعة للمؤسسات الثقافة، فلا قيمة للبناء بدونه، ولذا ارتبط تطور صناعة الكتاب بالازدهار الثقافي للمجتمعات، فبقدر ما ازدهرت الثقافة يزداد الطلب على إنتاج الكتب، وبقدر ما كان الاهتمام من قِبَل الحكام والعلماء لتطوير هذه الصناعة وتحسينها؛ بقدر ما ساهم ذلك في الرفع من المستوى الثقافي وتسهيل التأليف وتحصيل مختلف العلوم على الطلبة، فالعلاقة الموجودة بين صناعة الكتاب والثقافة هي علاقة تكاملية، وبما أن موضوع دراستنا يتعلق بالتواصل الثقافي ببلاد المغرب خلال الفترة الحديثة؛ فوجب علينا معرفة الآليات المعتمدة آنذاك لصناعة الكتاب، وهل عرفت هذه الصناعة اختلافا عن الفترات السابقة؟

---

[1]- المنصف الشربطي، المرجع السابق، ص 114.

[2]- المرجع نفسه، ص 121.

[3]- المرجع نفسه ص 123.

وقبل الخوض في تبيان آليات صناعة الكتاب، وجب أولا إدراك أنّ "الكتاب" في الفترة المدروسة يقصد به "الكتاب المخطوط"[1]، ولم يظهر مصطلح "مخطوط" للوجود؛ إلا بعد اختراع الطباعة في أوربا خلال القرن الخامس عشر الهجري، وبالتالي فقد كانت صناعة الكتاب وما يتبع ذلك من تجليد وتسفير ونسخ من مآثر الحضارة الإسلامية. إذا، فالكتب التي كانت موجودة ومتداولة بين أيدي العلماء وطلبتهم خلال الفترة الحديثة وما سبقها؛ إنّما هي في أصلها كتب مخطوطة، كتبت بخط اليد، وإن لم يطلقوا عليها آنذاك هذا اللفظ.

وحتّى تتم صناعة الكتاب باعتبارها إحدى المهن التي كانت متداولة؛ وجب أن تتوفر مجموعة من المكونات والمراحل، من ورق، ومِداد، ودواة، وتجليد، واختيار للخط الذي يكتب به، مع وجود صانع أو صُنَّاع، يتولّون عملية تسفير الكتاب، والنسخ عليه، وتزيينه بالزخارف وتذهيبه إن لزم الأمر.

1- مكونات الكتاب ودورها في وحدة الثقافة:

كانت الفترة الحديثة امتدادا للفترات السابقة من ناحية اختيار المواد التي يصنع منها الكتاب، وتوفيرها، وقد شكلت هذه المواد وحدة ثقافية، فإذا تحدثنا عن **الورق**، وهو المادة

---

[1]- ذكر الزمخشري في كتابه "أساس البلاغة"، في تفسيره للفعل "خطط"، فقال: «**خطّ الكتاب يخطه، (ولاتخطّه بيمينك)، وكتاب مخطوط**»، قال أبو بكر ابن دريد في كتابه "جمهرة اللغة": «**خطّ الشيء بيده يخطّه خطّا، إذا خطه أو كتبه بقلم أو غيره**»، وقال ابن منظور في كتابه "لسان العرب"، في تفسير الفعل خطط: « **وخَطَّ القلَمُ أَي كَتَبَ. وخَطَّ الشيءَ يَخُطُّه خَطّاً: كَتَبَهُ بِقَلَمٍ أَو غَيْرِهِ**»، ورد ذكر الفعل خط، في قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ**﴾ (سورة العنكبوت، الآية 48)، هو الكتاب المكتوب بخط اليد، سواء كتبه مؤلفه، أو غيره من النساخ، باستخدام وسيلة للكتابة، سواء كانت ريشة، أو دواة (قلم). أطلق عليه العرب تسميات مختلفة، منها: الرقيم، والزّبور، والمَصحف، السِّفر، الرسالة، الكراسة، والجلد، الجزء، المجلدة، والكنّاش، أو الكنّاشة، والدّفتر، وأطلق عليه في زمن التدوين والتأليف: الدّيوان أو المدوّن، والتأليف أو المُؤَلَّف، والتصنيف أو المُصنف، وابتداء من القرن الرابع الهجري بدأ يطلق لفظ كتب، هذا بالإضافة إلى استخدام مصطلحات أخرى، مثل: التقييد، والفهرسة، والكشكول. أما ظهور مصطلح "كتاب مخطوط"، فقد ارتبط باختراع الطباعة سنة 1436م (تم اختراعها في ألمانيا من طرف جوهانز جوتنبرج (Johannes Gutenberg))، يقابله في اللغة الفرنسية لفظ (Manuscrite) استخدم لأول مرة سنة 1594م. انظر: ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ج1، ص 105؛ الزمخشري، **أساس البلاغة**، ج1، ص 256؛ ابن منظور، **لسان العرب**، ج7، ص 287؛ فؤاد محمد عبيد، **منهج تحقيق النصوص**، ط1، وزارة الثقافة الفلسطينية، دار الجندي للنشر والتوزيع، فلسطين، 2013م، ص ص 124- 126.

الأساسية لصناعة الكتاب في هذه الفترة وُجد نوعان من الورق، الورق المحلي أو العربي، الذي كان يعرف باسم الكاغد[1]، والورق الرومي[2] المستورد من البلدان الأوربية.

ظهرت صناعة الورق العربي[3] ببلاد المغرب في فترة مبكرة، وما ميزها هو تفوق مدن المغرب الأقصى فيها، وخاصة فاس وسبتة[4]، وعلى الرغم من أنّها بدأت تتراجع ابتداء من القرن الثامن الهجري، الرابع عشر الميلادي، إذ كان الورق المغربي يصنف في المرتبة الأخيرة من ناحية الجودة

---

[1]- يعود أصل الورق إلى الحضارة الصينية، إذ كانوا يستخدمونه قبل الاسلام بخمسة قرون، ثم انتقل من عندهم إلى المسلمين، أمّا لفظ "الكاغذ"، فهو لفظ فارسي، استبدل فيه المسلمون الذال بالدال بعد تعريبه، وهو مأخوذ من اللغة الصُّغديّة، وكانت سنة 133هـ/ 751م التي تمثل انتصار المسلمين على حاكم كوشا الصيني كاوسان- شيش، على ضفاف نهر طَراز، البداية الحقيقية لتوسع صناعة الورق، عن طريق تكليف الأسرى الصينيين الذين وقعوا أسرى بأيدي المسلمين؛ بإنشاء مطابخ للورق في مدينة سمرقند، فبدأ الورق ينافس "الرِّق"، و"البَرْدِي"، اللذان ناكا يستخدمان للكتابة، ثم حل محلهما شيئا فشيئا، ومن سمرقند، بدأت تظهر مطابخ الورق في الأمصار الإسلامية الأخرى، منها: بغداد سنة 178هـ/ 794م، وفي سنة 193هـ/ 808م فرضت الخلافة العباسية استخدام الورق في الوثائق الإدارية، وانتقلت صناعة الورق إلى مصر في القرن الثالث الهجري، التاسع الميلادي، وكان بداية ذلك في مدينة الفسطاط، ومن مصر انتقلت إلى المغرب الإسلامي، ثم انتشرت صناعته في الأندلس، فبني مطبخ في شاطبة سنة 448هـ/ 1056م، وفي طليطلة سنة 478هـ/ 1080م، وعرفت هذه الصناعة رواجا كبيرا، بسبب جودته وحّسن صنعته، فكان يصدّر لأرمينية ابتداء من سنة 349هـ/ 960م، وإلى الامبراطورية البيزنطية من سنة 444هـ/ 1052م، وإلى صقلية ابتداء من القرن الخامس الهجري، الحادي عشر الميلادي. أمّا عن ظهور هذه الصناعة في الإمبراطورية العثمانية، فكان ابتداء من سنة 857هـ/ 1453م، التي تمثل إنشاء أول مطبخ للورق في منطقة كاغيتان قرب إستانبول، ثم في بورصة سنة 891هـ/ 1486م. انظر: فرُنْسوَا دِيرُوش، **المدخل إلى علم الكتاب المخطوط بالحرف العربي**، ترجمة أيمن فؤاد سّيّد، ط2، مؤسسة الفرقان للتُّراث الإسلامي، لندن، 1431هـ/ 2010م، ص ص 100- 104.

[2]- كانت بداية انتقال صناعة الورق وازدهارها بأوربا من سنة 662هـ/ 1264م، حينما تم استحداث تقنية جديدة بمنطقة فابريانو (Fabriano) بإيطاليا، وهي وضع علامة معدنية في وسط القالب الذي تصب فيه عجينة الورق، تحدد مكان الصنع، وتستطيع الإفادة في التأريخ للنسخة المخطوطة، تعرف بالعلامة المائية (Le Filigrane)، ثم انتشرت التقنية في مختلف بلدان أوربا. انظر: ديروش، المرجع السابق، ص ص 111- 115. انظر أيضا: سفند دال، **تاريخ الكتاب من أقدم العصور إلى الوقت الحاضر**، ترجمة محمد صلاح الدين حلمي، مراجعة توفيق إسكندر، دط، المؤسسة القومية للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 1958م، ص ص40، 79- 81؛ عبد الوهاب حسن حسني، **ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية**، جزءان، ج2، منشورات مكتبة المنار، تونس، 1981م، ص 159.

Herve Drévillon, **Introduction à l'histoire culturelle de l'ancien régime 19-18 siécle**, Encyclopédia universalis corpus,1997, P P 453-456.

[3]- كان الورق العربي يصنع من ألياف نباتية (القِنَّب، أو الكتّان، أو القطن أو غيرها)، وأحيانا حيوانية، مثل الحرير، ومن خِرَق، تدق حتّى تصبح عجينة، ثم توضع في قوالب تحتوي على خطوط نحاسية مُمدّدة، وبعد نزع الورقة من القالب يعالج سطحها، باستخدام نشاء القمح أو الأرز أو الذرة، ثم تصقل بواسطة آلة من الزجاج أو العقيق بغرض إزالة خشونته، وتكون الورقة شبه شفافة، قادرة على تحمل الكتابة دون تسرب الحبر، وكانت صناعة الورق في الدّولة العثمانية تختلف من حيث المواد المستعملة في الصقل، وهي بياض البيض، أو الصمغ، أمّا الورق الأوربي؛ فقد كان يصنع تقريبا بنفس الطريقة، لكن ما ميّزه هو وجود ما يعرف بالعلامة المائية. انظر: ديروش، المرجع السابق، ص ص 104- 115.

[4]- كانت صناعة الورق العربي موجودة بالمغرب الإسلامي، وما يؤكد ذلك هو وجود حوالي مائة وأربع معملا للكاغد في مدينة فاس على عهد الأمير يوسف بن تاشفين المرابطي، وعرفت صناعته ازدهارا في عهد الموحدين، إذ كان بنفس المدينة حوالي أربعمائة معمل، كما كانت مدينة سبتة مزدهرة بإنتاج الورق، وكانو يعرافون بالكغادين. انظر: محمد المنوني، **تاريخ الوراقة المغربية صناعة المخطوط المغربي من العصر الوسيط إلى الفترة المعاصرة**، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس، الرباط- المملكة المغربية، 1991م، ص 21.

مقارنة بورق الأمصار الأخرى؛ إلا أن ابن مرزوق الحفيد يؤكد أن فاس كانت لا تزال تنتج الورق في بداية القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي، وما يذكره السخاوي عن الوَرَّاق المغربي عبد الله بن محمد بن أبي عبد الله السوسي (ت 803هـ/ 1400م)، أنه كان يصنع بيده ورقا في غاية الدقة[1].

بدأ استخدام الورق الرومي ذي العلامة المائية في بلاد المغرب وغيرها من الأمصار الإسلامية، ابتداء من القرن الثامن الهجري، الرابع عشر الميلادي[2]، ومع ذلك بقي في هذه الفترة استخدام الورق العربي إلى غاية القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي، ولكن الورق الرومي تغلب عليه، فنجد غالبية المخطوطات التي تعود للقرنين الحادي عشر- الثاني عشر هجري، السابع عشر- الثامن عشر ميلادي، مكتوبة على ورق رومي. أمّا عن المناطق التي كان يستورد منها، فهي إيطاليا بالدرجة الأولى، ثم البندقية ابتداء من نهاية القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي، أمّا الورق الفرنسي المعروف أيضا بالإمبراطوري، فلم يستورد منه إلا مع بداية النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري، الثامن عشر الميلادي[3].

---

[1]- المنوني، **تاريخ الوراقة**، ص57.

[2]- استنادا إلى النسخة المخطوطة رقم 529 د، المحفوظة بالمكتبة الوطنية المغربية، التي تعود إلى سنة 750هـ/ 1349م، وفي الدّولة العثمانية أيضا بحسب المخطوطة المنسوخة بالقرم سنة 753هـ/ 1352م، الموجودة حاليا بباريس. وعلى الرغم من الخلاف الذي وقع بين علماء المسلمين في جواز النسخ على هذا الورق، نظرا لاحتواء بعض العلامات المائية على رمز الصليب؛ إلا أنهم في النهاية أفتوا بجوازه، خاصة لما تم تغيير الرمز إلى الهلال من طرف المصانع الأوربية حتى لا تخسر تجارتها مع المسلمين، والدليل على ذلك الرسالة التي كتبها ابن مرزوق الحفيد، وسماها: " تقرير الدليل الواضح المعلوم، على جواز النسخ في كاغد الروم"، وفرغ منها بتاريخ 9 ربيع الثاني عام 812هـ/ 1409م، وهو يؤكد فيها انتشار الورق الأجنبي- لعهده- في أكثر بلاد المغرب بسواحله وصحرائه، غير فاس والأندلس فإنهما ينتجان الورق العربي، والرسالة بنصها مثبتة في أوائل كتاب المعيار للونشريسي. انظر: أبو العباس أحمد بن يحي الونشريسي، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، تحقيق جماعة من الفقهاء، إشراف محمد حجي، 13 جزء، ج1، دط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1401هـ/ 1981م، ص ص 75، وما بعدها؛ ديروش، المرجع السابق، ص ص 111- 115؛ المنوني، **تاريخ الوراقة**، ص 58.

[3]- ديروش، المرجع السابق، ص ص 111- 115؛ محمد المنوني، **تاريخ الوراقة**، ص ص 58، 87.

وفيما يخص **الخط** فقد غلب استخدام الخط المغربي خلال فترة الدراسة، الذي بدأ يسود على الخطوط الأخرى[1] خلال الفترة المرينية، إذ كان منبته ومنشأه في المغرب الأقصى –وتحديدا بمدينة فاس– ومنه انتقل إلى سائر بلاد المغرب[2].

وكان الخط المغربي ينقسم إلى خمسة أنواع[3]، هي: **الخط الكوفي المغربي**: استخدم في المصاحف والكتب القديمة المكتوبة على رق الغزال، ونقش على أبواب بعض المدن والقصبات، وحفر على جدران المدارس الأنيقة، والمساجد العتيقة، ومدافن الملوك والأمراء والصلحاء، و**خط الثلث المغربي**: أو **الخط المشرقي**، كان يتميز في الأغلب بحروفه الغليظة المتداخلة مع بعضها البعض، وكان يكتب بماء الذهب، ويزخرف ويشجر بألوان وأشكال متعددة، استعمل في زخرفة عناوين الكتب، وترسم به تراجمها وخواتمها، كما استخدم على بعض الوقفيات المنقوشة على اللوحات الرخامية، أو على جدران بعض مساجد فاس، و**الخط المبسوط**: كتبت به المصاحف القديمة، و**الخط المجوهر**: وهو أكثر الخطوط المغربية استعمالا في المخطوطات، كما كتبت به المراسيم السلطانية والرسائل الخصوصية والعمومية، **والخط المسند أو الزّمامي**: دُوّنت به الوثائق والتقييدات وما شابه ذلك[4].

---

[1]– الخط كما يعرفه عبد الرحمن بن خلدون: «**وهو رسوم وأشكال حرفيّة، تدلُّ على الكلمات المسموعة، الدّالة على ما في النفس، فهو ثاني رتبة من الدّلالة اللغوية وهو صناعة شريفة إذ الكتابة من خوَاصِّ الإنسان التي يُمَيّز بها عن الحيوان**»، نشأت الخطوط العربية المشرقية، من الخط الحجازي، الذي اختصت به مكة والمدينة، في صدر الإسلام، وقد استخدم خاصة في كتابة المصاحف، وبه كتبت المصاحف في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه، وكان ينقسم إلى نوعين، خط حجازي جاف، الخاص بالمصاحف، ومنه ظهر الخط الكوفي نتيجة اهتمام أهل الكوفة به وتطويرهم له؛ فسمي باسمهم، والنوع الثاني: هو الخط الحجازي اللّيّن، وبه كانت تكتب الوثائق والمراسلات، والعقود، وبدخول الفاتحين إلى بلاد المغرب، دخل معهم الخط العربي، وعلى رأسه الخط الكوفي العراقي، فأصبح هو الخط الذي استخدمه المغاربة، ومنه ظهر الخط الكوفي القيرواني، وبتطوره، ظهر الخط الإفريقي، أمّا في الأندلس، فقد تأثر أهلها بالخط الكوفي الشامي، وخاصة في عهد الدّولة الأموية بالأندلس، فظهر الخط الأندلسي، ومع انتقال هذا الخط الأخير إلى المغرب الإسلامي، وخاصة خلال العصر المرابطي، ثم الموحدي، ومزاحمته للخط الإفريقي، بل وتغلبه عليه؛ ظهر بمدينة فاس ما يعرف بالخط المغربي، الذي تطور من الخطين الكوفي والأندلسي، ثم عرف استخدامه انتشارا خلال العصر المريني. انظر: عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، ص 524، 529؛ المنوني، **تاريخ الوراقة**، ص ص 17– 21؛ عمر أفا، محمد المغراوي، **الخط المغربي تاريخ وواقع وآفاق**، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة النجاح، الدار البيضاء– المملكة المغربية، 1428هـ/ 2007م، ص ص 29– 35، 38– 39؛ فؤاد عبيد، المرجع السابق، ص ص 90– 92.

[2]– المنوني، **تاريخ الوراقة**، ص 21؛ عمر أفا، محمد المغراوي، المرجع السابق، ص ص 39.

[3]– انظر الملحق رقم (01).

[4]– المنوني، **تاريخ الوراقة**، ص 47؛ أفا، المغراوي، المرجع السابق، ص 36.

استمر الخط المغربي خلال الفترة الحديثة بالسيادة ببلاد المغرب، خصوصا في المغرب الأقصى، إذ عرف العهد السعدي إنشاء مدارس لتعليم الخط، منها: مدرسة جامع المواسين بمراكش، كما كان السلطان أحمد المنصور الذهبي شغوفا بالخطوط، مجيدا لها، وكان يكتب بخط الثلث المغربي المعروف بالمشرقي، كما استمر الاهتمام خلال العصر العلوي بمختلف أنواع الخط المغربي، وخصوصا في عهد السلاطين: الرشيد وإسماعيل، وسليمان، وبرزت بعض الحواضر في هذا الميدان، وعلى رأسها: فاس، ومراكش، ومكناس، بينما اختصت مدينتا الرباط وسلا، بالخط الأندلسي[1].

وفيما يخص الإيالات العثمانية، فقد عرفت هي الأخرى استخدام الخط المغربي قبل انضمامها للباب العالي، إذ كان هو الخط الغالب عليها، ولكنها شهدت تأثيرات جديدة، تمثلت في دخول الخط المعروف بالعثماني[2]، مع الوافدين الجدد، سواء كانوا من أهل العلم الذين حلوا بالجزائر وتونس وطرابلس، أو خطاطين، وممن ساهم في إدخال هذا الخط إلى الجزائر الخطاط حسين بن عبد الله الجزائري الرومي الذي ساهم في تعليم الكثير من الناس للكتابة[3]، وبكير حفيظ خوجة بمدينة الجزائر، واشتهرت تلمسان بأسرة ابن صرمشق التي احترفت النقاشة[4]. أمّا تونس، فقد عرف القرن السابع عشر اسخدام الخط المشرقي إلى جانب الخط المغربي، لكنّ هذا الأخير تغلب عليه خلال القرن الثامن عشر، فيما كان النسخ بالخط العثماني قليلا[5].

---

[1]- أفا، المغراوي، المرجع السابق، ص 40.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 291.

[3]- وهو رومي الأصل، اسمه الحقيقي "دلاور"، وكان عبدا عند سيده الدرويش علي الكاتب القسطنطيني، الذي كان مشهورا بحسن الخط وإتقان الكتابة ومعرفة الخطوط، فتعلم من سيده هذه الصنعة، ثم فر من القسطنطينية ملتجئا للجزائر أين تسمّى حسينا واشتهر بالجزائري، وذاع صيته في كتابة الخط، بالإضافة إلى براعته في صناعة التوريق، ومن الجزائر ذهب إلى القاهرة وبقي بها إلى وفاته سنة 1125هـ/ 1712م. انظر: أبو الفضل محمد خليل بن علي المرادي، **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، 4 أجزاء، ج2، ط3، دار ابن حزم، دار البشائر الإسلامية، بيروت- لبنان، 1408هـ/ 1988م، ص ص 55- 56؛ أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 291.

[4]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 291، هـ1.

[5]- سلاف القروي، **صناعة الكتاب وقراؤه في البلاد التونسية خلال العهد الحديث خلال القرنين 17 و19**، ماجيستير في التاريخ الحديث، إشراف هانية عبد الحميد، جامعة تونس 1، 2012-2013م، ص14.

ولم تكن المخطوطات تقتصر على الخط فقط، بل اختصت بعضهما بعناصر جمالية، ونقصد بها الزخرفة، والتزويق والتذهيب، واقتصر الأمر على النُّسَخِ الخزائنية[1]، وقد ازدهرت الزخرفة خلال الفترة الحديثة، واعتنى بها الحكام، وخاصة السلطان السعدي أحمد المنصور، وغيره من السلاطين والأمراء السعديين، فزخرفت المصاحف وزينت، منها: مصحف الأميرة مريم كريمة السلطان محمد الشيخ، ومصحف الأمير محمد بن عبد القادر بن السلطان محمد الشيخ، ومصحف السلطان عبد الله الغالب بن السلطان محمد الشيخ، ومصحف السلطان أحمد المنصور الذهبي[2]. أمّا خلال العهد العلوي، فقد اشتهر نساخ بعض بإجادة الزخرفة والتذهيب، كمراكش، وسلا، والصويرة، والرباط ومكناس[3].

وفيما يخص أدوات الكتابة؛ وعلى رأسها المداد، أو الحبر والقلم والدواة، فأما الحبر، فقد اختلفت طريقة تركيبه، وتعددت ألوانه، من الأسود، والملون، والمذهب، وأمّا الأقلام فالملاحظ أن المغربية كانت تختلف بعض الشيء عن المشرقية من حيث شكلها وطريقة بَرْيِهَا، وكانت الدّواة، وهي المحبرة التي يوضع فيها المداد مزودة ب"ليقة"، أو كُرْسُفًا، كما يسميها العرب، وهي قطعة من الحرير أو الصوف أو القطن، تسمح بالتحكم في كميّة المداد المستخدمة، والتحكم في تجانس الخليط[4].

وحتّى يكتمل الشكل النّهائي للكتاب؛ وجب أن يمر على عملية مهمة جدا في صناعته، وهي عملية التسفير والتجليد، فأمّا التسفير، فيبدأ من تقطيع الأوراق بالحجم المناسب، وجمعها في كراريس، ويتشكل الكراس الواحد من أوراق مزدوجة، متداخلة مع بعضها البعض، يمر خلالها خيط واحد، ويختلف حجم كل كراس، بحسب عدد الأوراق المزدوجة، وهو عموما ما بين ورقة واحدة إلى ثمان ورقات مزدوجة، ويختلف حجم كل كتاب بحسب حجم الكراسات التي به. ثم تجمع هذه الكراسات، ويخيطها المُسَفِّرُ معا، ويقوم بتجليدها باستخدام مواد مختلفة، إما الجلود، أو الأقمشة، أو الورق المقوى، ويضاف إلى التجليد جزء زائد عبارة عن امتداد للغلاف من جهته اليسرى، على شكل مثلث، يسمّى اللسان، وظيفته هي حماية الأوراق والحفاظ عليها. أمّا عن

---

[1]- المخطوط الخزائني (Bibliophilique)، يعد من أنفس المخطوطات، وهو الذي نسخ لرسم خزانة شخصية سياسية أو علمية، ويتميز بالأناقة، وبخطه الجميل، وزخارفه وتذهيبه، وقد يكون مرصعا بالجواهر واليواقيت. كما توجد أنواع أخرى للمخطوطات، انظر عنها: فؤاد عبيد، المرجع السابق، ص ص 128- 130.

[2]- المنوني، **تاريخ الوراقة**، ص84

[3] - المرجع نفسه، ص148.

[4]- ديروش، المرجع السابق، ص ص 122- 124، 127.

زمن الكتابة على المخطوط، فهو إمّا عند تقسيم الكراسات، فيكتب عليها الناسخ أولا، ثم تجمع وتُسَفَّر، وتجلد، أو أنها تجمع وهي فارغة وتسفّر وتجلّد، وبعدها يكتب عليها الناسخ[1].

وإذا تحدثنا عن التسفير ببلاد المغرب خلال الفترة الحديثة، نجد أنّه كان امتدادا للفترات السابقة، إذ لم يختلف كثيرا لا في طريقته، ولا في الأدوات المستعملة فيه، وكان يتولاه عامل يسمّى المُسَفِّر، يكون له أحيانا دكان أو ديوان خاص به، ومن ذلك: الدكان الذي كان لابن حمادوش بمدينة الجزائر، يشتغل فيه بالنسخ والتسفير والتجليد[2]. وكان بتونس، سوق يدعى بسوق "المسفرين" قرب جامع الزيتونة من الشرق وبه عدة دكاكين[3]، واختار البعض العمل بمنازلهم كمصطفى خوجة يستغل بيته الواقع قرب الجامع الأعظم لهذه الصنعة[4]، وبمراكش تواجد ديوان عند باب القصر الملكي، الذي يشير له المقّري في ترجمة محمد العجاف الفاسي نزيل مراكش الذي كان أحد المسفرين بهذا الديوان[5].

أمّا عن المواد المستخدمة في التسفير خلال فترة الدراسة؛ فكانت تتراوح ما بين الجلد، والقماش، والورق المقوى، والثياب القطنية، بالإضافة إلى الخيط الذي يعد عامل الربط ما بين الكراسات، أي أنها لم تختلف عن المعمول به سابقا، إلا أنّ غالبية المخطوطات كانت تسفر إمّا بالجلد وعليه زخرفة في وسطه من الجهة الخارجية، أمّا من الداخل فتلصق ورقة مزخرفة بأشكال هندسية متعددة الألوان، أو أنها تسفر بالقماش الملون، الرخيص الثمن، وغالبا ما كانت ألوانه الأحمر أو الأخضر، وكانت تكلفة هذه العملية متفاوتة بحسب المادة المستخدمة، فالجلد كان أكثر غلاء من المواد الأخرى[6].

---

[1]- المنوني، **تاريخ الوراقة**، ص 85؛ ديروش، المرجع السابق، ص ص 176- 202.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج8، ص ص 372- 373.

[3]- محمد بن عثمان الحشايشي، **العادات والتقاليد التونسية الهدية أو الفوائد العلمية في العادات التونسية**، تحقيق بن الحاج يحي الجيلاني، سراس للنشر، تونس 1994، ص 382.

[4]- أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، تحقيق لجنة من وزارة شؤون الثقافة، 4 **مجلدات**، 8 أجزاء، مج4، ج7، د ط، الدار العربية للكتاب، د م ن، 1999م، ص 38.

[5]- المنوني، **تاريخ الوراقة**، ص86.

[6]- فيما يخص تطور المخطوطات في مجال التجليد والتسفير. انظر: عبد العزيز بن محمد المسفر، **المخطوط العربي وشيئ من قضاياه**، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، 1999م، ص ص 86-106؛ القروي، المرجع السابق، ص 34؛ الحشايشي، المرجع السابق، ص 382.

2- مساهمة فئات المجتمع في صناعة الكتاب من خلال النسخ:

كانت مهنة الوراقة[1] ونسخ الكتب خلال الفترة الحديثة، من بين المهن التي ساهمت في تلبية حاجيات طلبة العلم والعلماء من المؤلفات المختلفة، سواء التي تعود إلى فترات سابقة، أو في انتشار مؤلفات العصر، كما أنها زوّدت المكتبات برصيد مهم في علوم كثيرة، هذا، وقد ساهمت هذه المهنة في توسيع شبكة العلاقات الاجتماعية عن طريق الاتصالات بين العناصر الثلاثة: النساخ، بائعوا الكتب، وقراؤها، ولم يقتصر النسخ على أصحاب المهنة، بل مارسه بعض العلماء، وقد ساهم الحكام والعلماء في توجيه هذه الصنعة، ومن خلالها توجيه ثقافة العصر، نحو علوم ومؤلفات دون الأخرى، وكان من قواعد النسخ المتوارثة، أنّ النّاسخ يحافظ على النص الأصلي، فلا يحق له التغيير فيه، لا زيادة ولا نقصانا، كما أن قيمة النسخة المخطوطة تتجلى من خلال مكانة ناسخها، وتاريخها، والأصل الذي نُسخت منه، ونجد هذه المعلومات في آخرها في جزء مخصص لتدوين معلومات النَّسخ، يسمّى بحرد المتن[2].

وقد تجلى اهتمام الحكام بالنسخ، إمّا من خلال إنشاء مراكز خاصة لصناعة الكتاب بشكل عام، أو من خلال تشجيع النساخين وتوجيههم لنسخ كتب معينة، والملاحظ أنّ مهنة الوراقة كانت محتشمة في الجزائر وتونس وطرابلس، مع بعض التفاوت بالنسبة لتونس، إذ كان الاهتمام بها بنسخ الكتب أفضل من الجزائر، وذلك من خلال عدد الكتب التي نسخت خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، مقارنة بما كانت عليه في المغرب الأقصى، إذ لاقت اهتماما وتوجيها من طرف السلاطين السعديين والعلويين أكثر مما لاقته في الإيالات الثلاث، ومع ذلك يمكننا إعطاء بعض النماذج عن اهتمام الحكام بالوراقة والنسخ، وحالتها في حواضر بلاد المغرب[3].

ففي الجزائر، ازدهرت تلمسان بنسخ المصاحف وأمهات الكتب في مختلف العلوم، وذلك باعتبار الموروث الثقافي الذي ورثته، كونها كانت عاصمة الدّولة الزيانية، ونتيجة للاهتمام بالنسخ؛ امتلئت خزائنها العامة والخاصة بالكتب، وتنافس أهلها في نسخ الكتب، فبرز فن صناعة الكتاب بشكل عام، والنساخة بشكل خاص، واشتهرت المدينة بكبار الخطاطين، وكثر تحبيس الكتب على

---

[1]- استوسع عبد الرحمن بن خلدون الوراقة وجعلها شاملة للاستنساخ، والتصحيح، والتسفير، وسائر الشؤون المكتبية والدواوين. أنظر: **المقدمة**، ص 532.

[2]- عن حرد المتن. انظر: ديروش، المرجع السابق، ص ص 468- 485.

[3]- المنوني، **تاريخ الوراقة**، ص ؛ القروي، المرجع السابق، ص17

المكتبات التابعة للمدارس والمساجد والزوايا[1]، فازدهرت صناعة الكتاب بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة. ومن الحكام العثمانيين بالجزائر الذين اهتموا بحركة النسخ الداي محمد الكبير، الذي شجع الطلبة وكتّابه الخصوصيين على اختصار الكتب المطولة، ونسخ بعض الكتب الأخرى له، وعُرف بعطائه الجزيل لمن يتولى هذه المهمة[2]. وكان لا يكتفي بنسخة واحدة من كل كتاب؛ بل يأمر بنسخ عدة نسخ[3].

كان اهتمام سلاطين الدّولة السعدية بمهنة الوراقة والنسخ كبيرا جدا، تمثل في إنشاء مراكز خاصة للنساخة، كانت منتشرة في بعض الحواضر وكذا في الأرياف البعيدة[4]، فهذا السلطان المنصور الذهبي[5] قام باستحداث مشيخة لهذه الحرفة، وجعل على رأسها عبد العزيز بن عبد الله السكتاني (ت 956هـ/ 1549م) الذي كان مقدّما لتعليم الخطّ بجامع الشرفاء بمراكش[6]، ومما قام به أنّه كلّف أربعين سجينا بالاشتغال بالنساخة[7].

وبفضل ما لحقته هذه المهنة من تشجيع زمن السعديين، تم نسخ العديد من المؤلفات المهمة، والكتب النادرة وأمهات الكتب من أصول نفيسة، منها: أصول صحيح البخاري من نسخة ابن سعادة، وأصول صحيح مسلم من نسخة ابن عفير، وكذلك الشمائل الترمذية من أصل أبي علي الحسن القرطبي، وخاصة تلك التي نسخت لخزانة المنصور، وهي في حدود المائة تأليف نادر[8].

---

[1]- محمد بن أحمد بن شقرون، **مظاهر الثقافة المغربية، دراسة في الأدب المغربي في العصر المريني**، دار الثقافة، الدار البيضاء- المملكة المغربية، 1985م، ص 139؛ عبد العزيز فيلالي، **تلمسان في العهد الزياني (دراسة سياسية، عمرانية، اجتماعية، ثقافية)**، جزءان، ج2، د ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية موفم للنشر والتوزيع، الرغاية- الجزائر، 2002م، ص ص 336- 338.

[2] أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 292.

[3]- ابن هطال التلمساني، **رحلة محمد الكبير باي الغرب الجزائري إلى الجنوب الصحرواي الجزائري**، تحقيق محمد بن عبد الكبير، عالم الكتب، القاهرة، 1969م، ص ص 26-27.

[4]- المنوني، **تاريخ الوراقة**، ص 82.

[5]- برمجة درس خاص بالخط، منها ما قام به السلطان المنصور الذهبي، من استحداث درس سنة 956هـ/ 1549م، لتعليم الخط بجامع المواسين بمراكش، لكن الفكرة لم تعمم على مناطق أخرى بسبب الاضطرابات السياسية. انظر: المرجع نفسه، ص 75.

[6]- أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي، **ذيل وفيات الأعيان المسمى درة الحجال في أسماء الرجال**، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، 3 أجزاء، ج3، دط، دار التُّراث، المكتبة العتيقة، القاهرة، تونس، د ت، ص 131.

[7]- المنوني، **تاريخ الوراقة**، ص 82.

[8]- المرجع نفسه، ص 83.

ونتيجة لاضطراب الأوضاع العامة أواخر العهد السعدي، فقد تضررت مهنة الوراقة أيضا[1]، وبانتقال الحكم إلى الأسرة العلوية، وانتعاش الحركة العلمية والثقافية، واهتمام السلاطين بإنشاء المكتبات وتعميرها، أولى السلاطين العلويون عناية بمهنة الوراقة، وشجعوا حركة النسخ، وصبغوا هذه المهنة بالطابع الرسمي، واشتهرت في عهدهم مدن، على رأسها فاس، ثم مراكش، الرباط، سلا ومكناس[2]، ومن بين السلاطين العلويين الذين شجعوا النسخ، السلطان محمد الثالث بن عبد الله بن إسماعيل (1171- 1204هـ/ 1757- 1790م)، فَمِمَّا يُذكر حوله، أنّه بعث إلى فاس 750 جملا محملا بأصول الكتب، قصد الانتساخ منها[3].

ولم يقتصر الاهتمام بحركة النسخ على الحكام فقط؛ بل مثَّل العلماء أحد السبل التي شجعت ووسعت من هذه العملية، وذلك إمّا من خلال قيامهم بنسخ الكتب بأنفسهم، أو تحفيز طلبتهم وتوجيههم إلى نسخ أمهات الكتب، اعتمادا على أصول قيمة، تكون في مجملها من أرفع النُّسخ شئنا، كأن ينسخوا اعتمادا على نسخة المؤلف، أو أحد تلامذته، كما أن ما كان يميز قيام هذه الفئة بالنسخ، أنّ نُسخهم تكون عادة مصححة، ومدققة، ومراجعة.

ومن بين أوجه تشجيع العلماء لنسخ الكتب بالجزائر أنّ المؤرخ أبا العباس أحمد المقّري نسخ نسخة من كتاب "نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان" لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن الجليل التنسي بنفسه معتمدا على نسخة المؤلف الأصلية[4]. وبتونس، نجد أنّ الفقيه والأديب عبد الله محمد العربي بن زكري، طلب من أحد النساخ أن ينسخ له كتاب الشفاء للقاضي عياض، ثم انتقلت ملكية هذه النسخة بعده إلى الحاج بالنور بن علي بن عياد[5].

---

[1]- المنوني، **تاريخ الوراقة**، ص 114.

[2]- المرجع نفسه، ص113.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 139-140.

[4]- محمد بن عبد الله التنسي، **تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان**، تحقيق محمود آغا بوعياد، د ط، وزارة الثقافة، بمناسبة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية موفم للنشر، الرغاية- الجزائر، 2011م، ص 91 (مقدمة المحقق)؛ محمد عبد الله عنان، وآخرون، **فهارس الخزانة الحسنية**، إشراف ومراجعة أحمد شوقي بنبين، جزءان، ج1، المطبعة الملكية، الرباط- المملكة المغربية، 1421هـ/ 2000م، ص 1080.

[5]- نسخه عبد الله بن الصغير بن القاضي سنة 1113هـ/ 1701م، والمخطوط يحمل رقم 7630.

ومن بين العلماء المغاربة الذين نسخوا كتبا بأنفسهم، الطبيب القاسم بن محمد الغساني الفاسي المعروف بالوزير، نسخ كتاب "الوصول لحفظ الصحة في الفصول"، للسان الدين بن الخطيب، وفرغ منه أواخر شعبان عام 978هـ/ 1570م، وكتبه لخزانة السلطان عبد الله الغالب[1].

اشتهر لهذا العهد خطاطون ونساخون بارعون، منهم في الجزائر: الشيخ إبراهيم الحركاتي، الذي كان أستاذا في الخط[2]، واشتهرت قسنطينة ببعض النساخ والخطاطين تميزوا بحسن الخط، منهم الشيخ أبو عبد الله محمد الكماد الذي كان ذا خط رائق كما وصفه الفكون[3]. ومنهم الخطاط أحمد التليلي الذي تميز بخطه البديع، وكان ينسخ الكراسات من القالب الكبير أثناء سفره، ومن منتسخاته رحلة الدرعي، وكتاب الصباغ، نسخهما في مدينة برقة[4]. وممن عُرف بمهنة الوراقة، بكل ما فيها من تجليد ونسخ وخط، الطالب محمد النقاوسي الذي كان سمسارا في الكتب بمدينة قسنطينة[5]. وبتلمسان الوراق علي بن تجيرست[6].

وبخصوص تونس، فقد أصبح النسخ مهنة العديد من الأفراد، بل وأصبح صناعة تتوارث عند بعض العائلات، وفي بعض الحواضر دون غيرها، ومن الواضح عموما أن لقب " القيرواني" هو الأكثر انتشارا بين نساخ الفترة الحديثة، ومن بين الخطاطين التونسيين المعروفين، الخطاط محمود مقديش الصفاقسي، الذي اهتمن نسخ الكتب النادرة بجوار الجامع الأزهر، بغرض بيعها عند عودته إلى مدينته صفاقس[7]. وممن اشتهر بالنسخ أيضا: محمد بن محمد صدام القيرواني، الذي امتهن هذه الحرفة لما يقارب الخمسين سنة، نسخ عدة كتب، منها أنه نسخ سنة 1086هـ/ 1675م، نسخة من صحيح البخاري، وكتاب "عمدة القارئ" للعيني، نسخه سنة 1135هـ/

---

[1]- محمد المنوني، **تاريخ الوراقة**، ص 80.

[2]- قال عنه عبد الكريم الفكون في كتابه "منشور الهداية" ما نصه: «**وممن تعاطى التدريس أبو إسحاق إبراهيم الحركاتي ببلدة ميلة، وكان نسّاخا ذا خطّ بيّن وإتقان فيه ومبدأه في حرفة النسخ**». انظر: **منشور الهدية في كشف حال من ادعى العلم والولاية**، تقديم وتحقيق وتعليق أبو القاسم سعد الله، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1408هـ/ 1987م، ص 115.

[3]- المصدر نفسه، ص 44.

[4]- الحسين بن محمد الورثيلاني، **نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار المشهورة بالرحلة الورثيلانية**، مطبعة بيير فونتانا، الجزائر، 1326هـ/ 1908م، ص 119؛ أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 290.

[5]- الفكون، **منشور الهدية**، ص 55.

[6]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 291.

[7]- القروي، المرجع السابق، ص 48.

1722م[1]، والناسخ علي السماوي الذي نسخ كتبا في علوم مختلفة، منها: التاريخ، والأدب، والحديث، والأذكار[2].

ونجد في تونس، من اختص بنسخ كتاب معين، وأشهر مثال على ذلك علي بن محمد الأجري القفصي، الذي اختص في نسخ تاريخ ابن خلدون، في إطار المهمة التي كلفه بها الداي محمودة باشا، كما اهتم القفصي بمراجعة نسخه وتصحيحها، وكان نسخه للجزء السادس من الكتاب المذكور سنة 1217هـ/ 1809م[3].

ومن بين النساخ التونسيين الذين تميزوا بحسن الخط وجودة النسخ، وتحلية الحواشي بالتعليقات القيمة التي تخدم النص، محمد بن حسن الدرناوي، ولأجل ذلك؛ كانت الكتب التي ينسخها تباع بأثمان باهضة. ومن النساخ الذين عرفوا بجمال الخط، نذكر: أحمد التميمي، واسماعيل التميمي[4]. ومن بين النساخ: محمد بن المبروك الترصاصي التبرسقي، الذي نسخ كتاب تحرير الكلام في مسائل الالتزام[5] سنة 1197هـ/ 1782م، بطلب من الفقيه عمار بن أبي بكر الرزقي[6].

وباعتبار التشجيع الذي حضي به النساخون في المغرب الأقصى؛ فقد ظهر منهم من تميز بالبراعة في صنعته، بل ولم تقتصر الشهرة على العوام، وإنما تعدتها إلى أرباب الدّولة، فظهر نساخون من الأمراء السعديين[7]، وظهر وراقون في كل من زاوية الصومعة ببني ملال، وزاوية تافيلات شمالي مدينة تارودانت، وفي الإمارتين الدلائية والا بليغة، والزاويتين الناصرية والحمزية[8].

---

[1]- القروي، المرجع السابق، ص 48.

[2]- المرجع نفسه، ص 49.

[3]- المرجع نفسه، ص49.

[4]- ابن أبي الضياف، **الإتحاف**، مج4، ج8، ص 11

[5]- يوجد هذا المخطوط في درا الكتب الوطنية بتونس، تحت رقم 8237.

[6]- القروي، المرجع السابق، ص 52.

[7]- المنوني، **تاريخ الوراقة**، ص 82.

[8]- نفسه.

وقد انقسم الوراقون زمن الدّولة السعدية إلى فئات، منهم وراقون لم يختصوا بمركز معين، وواقون تابعون لأحد المراكز[1]، أمّا في العهد العلوي فقد ظهر ما يعرف بالوراقين الرسميين الذين اختصوا بالمنتسخات الرسمية، ووراقون غير رسميون[2].

ومن بين النساخين الذين كانوا في المغرب الأقصى: أبو الطيب محمد بن محمد الظريف التونسي، نزيل فاس، نسخ بخط يده ثلاث أسفار من " صحيح البخاري"، لصالح إحدى الخزائن المغربية الخاصة، نسخت إحداها سنة 955هـ/ 1548م[3]، ومنهم: أبو عمران موسى بن علي بن موسى الوزاني، كان كثير النسخ، إذ نسخ بيده أكثر من 300 ديوان من الدواوين الكبار[4]. وأبو الحسن علي بن أبي بكر بن عثمان المصمودي السكتي قاضي مراكش (ت 964هـ/1566م)[5].

أما في طرابلس الغرب خلال الفترة قيد الدراسة فيمكن القول أن عملية النسخ كانت محتشمة ومقتصر على المجهود الفردي للعلماء الذين كانوا يقومون بنسخ ما يحتجونه بأنفسهم، وكمثال الكاتب مصطفى خوجة الذي يعد من أبرز النساخ حيث كان يقوم بنسخ عدد من المخطوطات بنفسه، وكما كان يستأجر النساخ ومن شدة اهتمامه بهذه المهنة، جعل عملية النسخ يقوم بها طلاب المدرسة، كما كان يستغل مرور الحجيج للنسخ المتبادل معهم[6].

---

[1]- المنوني، **تاريخ الوراقة**، ص 88.

[2]- المرجع نفسه، ص 113.

[3]- المرجع نفسه، ص 68.

[4]- نفسه.

[5]- وهو الذي أخرج المعيار للونشريسي من مبيضته. انظر: المرجع نفسه، ص 70.

[6]- عمار جحيدر، **مصادر دراسة الحياة الفكرية في ليبيا في العهد القرمانلي**، مركز الجهاد البيين للدرسات التاريخية، دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا، 2003م، ص77.

رابعا– الرحلة: أنواعها ومسالكها:

عُرف العرب تحديدا بحبهم للرحلة والهجرة منذ الجاهلية، فتنوعت وتشعبت الأغراض[1] التي دفعتهم لشد الرحال، فمنها الاقتصادية والسياسية والسياحية والدينية والثقافية، واستمر حبهم للرحلة في صدر الإسلام، فظهرت عوامل أخرى كدافع الجهاد وتأمين حدود الدولة الإسلامية، أو ما كان يُعرف حينها "بدار الإسلام"[2]، وقد شجع الإسلام على السفر والرحلة لأغراض عدة، منها: طلب العلم، والحج، العمل، والتي تدخل ضمن الرحلة والهجرة الطوعية. كما أنّ هناك هجرة إجبارية تفرضها الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية. ولم تختلف دوافع الهجرة ببلاد المغرب خلال الفترة الحديثة سواء كانت إجبارية أو اختيارية.

1– الهجرة الإجبارية أو الاضطرارية:

في ظل التطورات السياسية التي عرفها القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي، والتي أدت إلى تغير الخريطة الجيوسياسية في غرب البحر المتوسط، عقب انهيار البيت الزياني والحفصي على يد العثمانيين، ونهاية الحكم الوطاسي على يد السعديين؛ أدت إلى هجرة أعداد من العلماء بين أقطار بلدان المغرب، فقد هاجر عدد معتبر من علماء الغرب الجزائري ولا سيما العائلات العلمية بتلمسان منذ بداية ضعف السلطة الزيانية في القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي، وزادت وتيرة الهجرة بعد نهاية الحكم الزياني إلى المغرب الأقصى[3]، وفي الاتجاه المعاكس، فور دخول

---

[1]– لخص الإمام الشافعي فوائد الرحلة في بيتين شعريين، هما:

تَغَرَّبْ عَنِ الأَوْطَانِ فِي طَلَبِ العُلَى وَسَافِرْ فَفِي الأَسْفَارِ خَمْسُ فَوَائِدِ

تَفَرُّجُ هَمٍّ واكْتِسَابُ مَعِيشَةٍ وَعِلْمٌ وَآدَابٌ وَصُحْبَةُ مَاجِدِ

انظر: محمد إبراهيم سليم، **ديوان الإمام الشافعي المسمى الجوهر النفيس في شعر محمد بن إدريس**، د ط، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة– مصر، د ت، ص 61.

[2] -Touati Houari, **Islam et voyage au Moyen Age** , édition du SEUIL, PARIS, 2000, p: 11-12.

[3]– كثرت الحروب الداخلية في أخريات أيام المملكة الزيانية وتعرضها لضغط بني وطاس عليها من الغرب والعثمانيين من الشرق، ودخولها في علاقة بالإسبان في وهران جعل العلماء لا يشعرون بالراحة، واتخذوا الحياد السياسي، فما كان من العديد منهم إلا أن حمل أمتعته وأهله وترك البلاد. أنظر: أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص423؛ عمار بن خروف، **العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر هجري/السادس عشر ميلادي**،ج2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م، ص ص 111- 112.

محمد الشيخ إلى فاس وقضائه على الدولة الوطاسية، وعزمه على الانتقام من المولين لها، نجد عددا من علماء وشيوخ فاس ومكناس يفرون إلى الجزائر[1]. كما عرف علماء تونس وطرابلس في نفس الفترة نفس المصير؛ فقد أدّى الضعف الحفصي وعدم قدرتهم على التصدي للضغط العثماني، وتواطئهم مع الإسبان؛ بالعلماء إلى الترحال قاصدين الجزائر أو المغرب الأقصى.

وتكون الهجرة الإجبارية للعلماء لأسباب أخرى أيضا، كشعورهم بالخطر على أنفسهم أو أعراضهم، أو دينهم، وفي كثير من الأحيان كان عدم موالات العلماء للسلطة الحاكمة في البلاد دافعا لاتخاذهم قرار الهجرة، فعلى سبيل المثال: اضطرار عدد من العلماء ومنهم المقّري إلى الاختفاء والهروب أو الخروج من فاس تجنبا للاصطدام مع السلطان محمد الشيخ الذي طلب فتوى حول قضية العرائش لتسليمها للإسبان[2].

كما كان بعض العلماء يقرر الهجرة لضعف السلطة الحاكمة، وأحسن مثال على ذلك الشيخ أبو زكريا يحي بن محمد الفكون[3] الذي قرر الهجرة من قسنطينة قاصدا تونس بسبب ضعف السلطة الحفصية بمدينته، كما بين حفيده عبد الكريم الفكون في كتابه "منشور الهداية" قائلا: «... **وانتقل الجدّ لتونس لواقعة بل وقائع، فاستعظم سكناه ببلد يخرج إليها الأمر دون مايخرج منها** ...»[4].

---

[1]- بن خروف، المرجع السابق ج2، ص ص 111-112؛ أرزقي شويتام، «العلاقات الثقافية الجزائرية المغاربية (الفترة العثمانية)»، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع13، جامعة الجزائر2، 1433هـ/2011م، ص ص 79- 108.

[2]- المقري، **نفح الطيب**، مج1، ص13؛ أبو العباس أحمد بن خالد الناصري السلاوي، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الاقصى، الدولة السعدية**، 6 أجزاء، ج6، تحقيق ولديّ المؤلف، جعفر الناصري، محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء- المملكة المغربية، 1418هـ/ 1997م، ص 21- 22.

[3]- الشيخ أبو زكرياء بن يحي محمد الفكون، جد والد عبد الكريم الفكون صاحب كتاب "منشور الهداية"، كان من علماء مدينة قسنطينة تصدر للافتاء بها، ثم انتقل إلى تونس وتصدر لإمامة بجامع الزيتونة مستخلفا لصهره الشيخ الزلديوي، ثم استقل بالإمامة وتزوج حفيدة الشيخ البُرزلي، قتل بجامع الزيتونة أثناء روايته لصحيح البخاري سنة 941هـ/ 1535م من طرف الإسبان عقب حملتهم على تونس، من مؤلفاته: حاشية على المدوّنة. أنظر: الفكون، **منشور الهداية**، ص ص 41- 43.

[4]- الفكون، **منشور الهداية**، ص 42.

2- الرحلة الحجية[1]:

شَكَّل الحج إلى بيت الله الحرام بالنسبة لمسلمي المغرب الاسلامي مطلبا قوي الإلحاح مما زاد في رغبتهم في الرحلة، ولم يقتصر العلماء على أداء الفريضة؛ بل تجاوزوها إلى تحصيل العلوم الدينية النافعة، بالدرس على أجِلّة الفقهاء في العواصم التي يمرون بها خلال رحلاتهم، ولهذا كان بعضهم يسافر قبل موسم الحج بزمن كاف ليجد من الوقت ما يُحصّل فيه زاده من المعرفة، فكان من أثر ذلك أن ألّفوا كتبا كثيرة في وصف الرحلات إلى البيت العتيق، منهم من أدمجها في كتب المسالك، ومنهم من أفردها بكتب مستقلة، وقد وردت على شكلين، فمنها من دوّنها نثرا، ومنهم من نظمها شعرا[2].

وتعتبر الرحلة لغرض الحج من أهم العناصر المحركة للنشاط الثقافي ببلاد المغرب، والتي تمت فيها عملية الاحتكاك والتواصل العلمي، حيث تعتبر قافلة الحج المغاربي مدينة صغيرة متنقلة، لها دستورها الخاص، وقوانينها العامة السارية على جميع أفرادها، وقد تحدّث الرحالة المغاربة عن السير العام للقافلة المنتقلة التي تستغرق شهورا حتى تصل إلى الغاية المقدسة بسلام، وأهم من النظام الرسمي السالف الذكر، هناك النظام الروحي المتمثل في التعاون على مشاق السفر، والاحترام، وتطبيق آداب السفر، لأنها رحلة دينية، وكان يتألف تعداد الركب المغاربي من أربعة رِكَاب: ركب المغرب الأقصى[3]، والركب الجزائري، والركب التونسي، وكانت مدينة قابس هي نقطة التقاء الحجيج

---

[1] - يعتبر الدافع الديني من أهم دوافع الرحلة، ولما كان الحج الركن الخامس من أركان الإسلام؛ فقد أقدم المسلمون على تلبية هذه الدعوة الكريمة، استجابة لقوله تعالى: **﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ (27) لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾**، (سورة الحج، الآية، 27-28)؛ وقوله عز وجل: **﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾**، (سورة آل عمران، الآية 97). كما حثّ الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام على زيارة المساجد الثلاث المقدسة، حيث جاء في الأثر الشريف قوله: «**لَا تَشُدُّ الرِّحَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى**». انظر: أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المعروف بصحيح مسلم**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، 5 أجزاء، ج2، د ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، د ت، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى الحج وغيره، رقم الحديث 415 (827)، ص 975.

[2] - حول أهم ما كتب عن الحج والرحلات الحجازية. انظر: عبد العزيز بن راشد السنيدي، **معجم ما ألف عن الحج تاريخه – مناسكه- تنظمه-طرقه- الرحلات إليه**، دط، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، 1423هـ/ 2001م.

[3] - الركب السجلماسي والركب الفاسي، وقد ازداد حجم الركب الفاسي لأنه يجمع بين حجاج الشمال وجموع من حجاج الجنوب، الذين كانوا يرغبون في زيارة بعض المزارات المغربية الموجودة في الشمال قبل توجههم إلى المشرق. انظر: عبد الرحمن المؤذن، **البوادي المغربيّة قبل الاستعمار (قبائل إيناون والمخزن بين القرن السّادس عشر والتّاسع عشر)**، منشورات كليّة الآداب بالرّباط، مطبعة النّجاح الجديدة، الدار البيضاء- المغرب الأقصى، 1995م، ص 18.

التونسيين، والقوافل الجزائرية والمغربية، أمّا الركب الليبي: يخرج من ليبيا زكبان، الركب الفزاني والطرابلسي[1].

يبدأ الإعداد لركب الحج بفترة زمنية كافية قبل انطلاقه. وسواء كان الركب من تونس أو الجزائر أو طرابلس أو المغرب؛ فإن آليات التنظيم متماثلة إلى حد كبير[2]، أما فيما يخص الركب المغربي؛ فكانت هذه المهمة من مهام الدولة الرسمية، سواء في العهد الوطاسي أو السعدي أو العلوي[3]. وأهم ما يميز هذه الرحلة: المسار الجغرافي الذي يشمل عددا كبيرا من المدن والبوادي وهو ما يتيح اتساع عنصر التواصل والتلاقح ومبادلات العلمية، وعليه؛ سيتم التطرق إلى الطريق البري للركب المغاربي في الفترة المدروسة حتى يتم ابراز المدن التي كانت مجالا للتواصل.

يشكل الطريق البري عبر العصور المسلك المفضّل لدى المسافرين من التجار والحجيج وطلبة العلم[4]، وينقسم إلى ثلاثة مسالك، لتتفرع من كل مسلك طرق ثانوية. وهي كما يلي:

1) **المسلك الأول**: تكون نقطة انطلاقه من إقليم درعة عند الأطلس (المغرب الأقصى)، ويمتد جنوبا على مسافة نحو مائتين وخمسين ميلا عبر صحراء طرابلس[5] بفزان. ومنها إلى مصر، والمسافة بينهما قرابة مسيرة ستين يوما[6].

2) المسلك الثاني: هو الطريق الذي يحاذي الساحل المغربي، ويعرف بالطريق الساحلي. وتكون محطاته عبر المدن الساحلية انطلاقا من المحيط الأطلسي متجها شرقا نحو الحجاز، مارًّا

---

[1]– كان يتجمع في مدينة بسكرة، وكانت القوافل تتوافد من كل صوب لتشكل الركب الجزائري. انظر: الورثيلاني، **الرحلة**، ص ص 81، 86، 85، 88.

[2]– كانت أول خطوة، هي الإعلان عن موسم الحج، إذ يجوب المعلن الرسمي المدن والقرى، للإبلاغ عن انطلاق الاجتماعات لوضع الخطة والتفاصيل العامة للركب. فكانت هذه العملية تتم بين الهيئة الرسمية والصلحاء من أهل العلم، هذا بالنسبة للركب الجزائري والتونسي والطرابلسي في العهد العثماني. حول الأسر التي تولت إمارة الركب الجزائري. انظر: المصدر نفسه، ص ص 5، 693.

[3] –كانت هذه المهمة في عهد الدولة الموحدية تترك لمبادرات الصلحاء. لكن استطاعت الدولة المرينية أن تفرض إشرافها على تنظيم وتوجيه ركب الحج ابتداءً من عهد السلطان يوسف بن يعقوب، ومنذ ذلك الوقت أصبح الإشراف على ركب الحج من مهام الدولة الرسمية. انظر: عبد الرحمن المؤذن، المرجع السابق، ص 118.

[4]– انظر الملحق رقم (02).

[5] –حسن بن محمد الوزان الفاسي، **وصف افريقيا**، تحقيق محمد حجي، جزءان، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، 1983م، ص 118.

[6] – المصدر نفسه، ص ص 146-147.

بفاس، وخطه كما يلي: فاس، وجْدة، تلمسان، مستغانم، تنس، الجزائر، صفاقس، ثم يواصل إلى طرابلس ومنها يتجه شرقا مارا بالمدن الساحلية: تاجوراء، سدرت، وادي الرمل، ولبدة، تراغن، وزليتن، ومصراته، مسلاته، فقصور حسان إلى سلوق. ثم ينعرج جنوبا عبر منطقة السروال التي تمتد إلى الجنوب من الجبل الأخضر، حيث يمر ببعض المناطق الداخلية مثل الخروبة، ويعود باتجاه الساحل عين الغزالة ، ثم القصر إلى العقبة، ومنها إلى الإسكندرية[1].

3) **المسلك الثالث:** هو الطريق العرضاني الأوسط أو الخط الوسطي، الذي يمر جنوب ووسط الجزائر وتونس، ينطلق هذا الخط من إقليم سجلماسة متجها إلى بسكرة، ثم يمر بسيدي عقبة، وسيدي ناجي ليصل إلى الجنوب التونسي مارا بالحامة، قابس، وتوزر، وعرام. ثم يواصل عبر ساحل طرابلس شرقا. فيمر على المحطات التالية: برج الملح، الزوارة، الخالية، العامرة، زواغة، وزنزور، طرابلس، المنشية، تاجوراء، ودي المسيد، ساحل حامد، مسلاتة زليتين، مصراته، تورغة، العوينات، بئر حسان، مطراو، الزعفران، معطن الأحمر، سرت النعيم، العقلية، اليهودية، أجدابية، سلوك، بن غازي، التميمي، عين، غزالة، مقرب طرفاوي، جرجوب، الشمامة، المدار، العقبة.ومنها يدخل إلى الأراضي المصرية[2].

أما في طريق العودة، فبعد اجتياز القاهرة والمرور بالإسكندرية، فيتم الدخول إلى الأراضي الطرابلسية وصولا إلى تونس بمنطقة الكاف فيكون طريق الهضاب الشمالي الرابط بين القيروان وسطيف. وقد ظل هذا المعبر محافظا على أهميته، إذ تعبره القوافل التجارية ويسلكه المسافرون والحجاج. وقد ذكره أغلب الجغرافيين والرحالة العرب، وعدّدوا محطاته كالآتي: القيروان، جلول، أجر، الأربس، تامديت، تيفاش، تيجس نمروان، مهريين، تامسنت، دكمة، أوسيجت، المسيلة[3]. كما أنهم حددوا المسافة بين القيروان وسطيف بحوالي ست عشرة مرحلة، ومثلها بين سطيف وتاهرت[4].

---

[1] – علي مفتاح إبراهيم منصور، **تاريخ ليبيا الثقافي والديني والاجتماعي من خلال الرحالين العرب والأوربيين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر 1700–1900م**، ج1، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006–2007م، ص 37.

[2] – على سبيل المثال فقد اختار الورثيلاني في ذهابه إلي الحجاز هذا المسلك مقتديا بالرحالة السابقين أمثال: العياشي والدرعي.. انظر: الورثيلاني، **الرحلة، ص ص**، 82–86، 117–122، 130 ومابعدها.

[3] عن طريق العودة. انظر: الورثيلاني، **الرحلة**، ص ص 655 –703 .

[4] – ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص 391.

وهناك عدة طرق ثانوية أهمها المسالك الرابطة بين الجنوب والشمال، منها: طريق السفوح الجنوبية المتاخمة للزيبان، ومسلكان أحدهما شرقي يصل باغاية ببادس والآخر غربي يربط نقاوس ببسكرة ويضاف إلى هذه المسالك طرق فرعية كثيرة يصعب التطرق إليها كلها[1]. ومنه فقد كان ركب الحج المغاربي يجوب مراكز عديدة وكثيرة، وأخذت الثقافة جانبا مُهمّا من نشاط العلماء وهم في رحلتهم من خلال احتكاكهم بأقرانهم[2].

3- الرحلة العلمية:

يكون دافعها الحاجة الذاتية بغرض الاستزادة من العلم والتعلم ولقاء العلماء، والاطّلاع على الكتب والمكتبات من مختلف المراكز العلمية، وردت في القرآن الكريم آيات كثيرة، تبين أهمية طلب العلم والهجرة لأجله[3]، وتعددت الأحاديث الدالة عن العلم والحث عليه متممة لما جاء في القرآن الكريم، منها قوله صلى الله عليه وسلم: «**مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الجَنَّةِ**»[4]، وعليه أقدم المسلمون على هذا النوع من الرحلة، وشدو الرحال إلى المساجد والمدارس المنتشرة في الأقطار الإسلامية، ولما كان الدافع الديني محفزا لهذا لطلب العلم؛ فإن الفضاء المغاربي، عرف حركة دائمة بين أهل العلم سواء من أجل استكمال الدراسة أو العمل في المجال العلمي كالتدريس والفتوى، والقضاء أو استفادة العلماء من بعضهم البعض بحكم التقارب الجغرافي.

وقد تجسدت أمثلة كثيرة عن انتقال علماء وطلبة العلم المغاربة بين مراكز العلم بتونس، والجزائر، والمغرب الأقصى، وطرابلس، وهي تدل على التواصل الدائم والمستمر، مما ساهم في ارساء قواعد ثقافة مشتركة، وبما أن موضوع الدارسة يخص مظاهر التواصل والتفاعل الثقافي؛ فإنه سيتم التطرق إليها لاحقا[5].

---

[1]- سعيدوني، **ورقات**، ص 391، وما بعدها.

[2]- سيتم التطرق إلى البعد الثقافي للرحلة الحجازية المغاربية في الفصول لاحقة من هذه الدراسة.

[3]- أول آية نزلت من كتاب الله تعالى هي: ﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ**﴾ (سورة العلق، الآية 1) ويقول عز وجل: ﴿**وَسَخَّرَ لَكُمْ ما فِي السَّماواتِ وَما فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ إِنَّ فِي ذلِكَ لَآياتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ**﴾ (سورة الجاثيه، الآية 13)، كما وردت آيات تحث على الاستزادة من العلم في قوله تعالى: ﴿**وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً**﴾ (سورة طه، الآية 114).

[4]- حديث حسن. انظر: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، **الجامع الكبير المعروف بسنن الترمذي**، تحقيق بشار عواد معروف، 6 أجزاء، ج4، د ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1998م، كتاب العلم، باب فضل طلب العلم، رقم الحديث 2646، ص 325.

[5]- للمزيد حول أنواع الرحلات. انظر: مولاي بلحميسي، **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني**، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، مطبعة أحمد زبانة، الجزائر، 1981م، ص ص 10- 12؛ سميرة انساعد، **أدب الرحلات الحجازية النثرية في الجزائر من القرن الحادي عشر إلي الثالث عشر الهجري (القرن17-19م)**، مذكرة ماجستير، 2000-2001م، ص 5.

4- الرحلات الزيارية:

يكون غرضها التبرك وزيارة كبار مشايخ الصوفية، وأضرحة الأولياء والزوايا والأماكن المقدسة المعروفة، والتي تكون موضع افتخار لصاحبها، ومن أهم النماذج في هذا الإطار رحلة العالم أبي العباس أحمد بن قنفذ القسنطيني، الذي سافر من بلده قسنطينة، قاصدا المغرب الأقصى بغرض التبرك ببعض الصالحين، وزيارة بعض القبور والأضرحة، فبقي في رحلته حوالي ثمانية عشر سنة (759- 776هـ/ 1357-1374م) متجولا بين مختلف مدن المغرب الأقصى[1]. وعرفت الفترة الحديثة هذا النوع من الرحلات، رحلة العياشي والدرعي والورثيلاني وغيرهم من الرحالة.

5- الرحلة الاستطلاعية:

يقوم بها صاحبها قصد التجوال والمغامرة للتعرف على الأماكن المجهولة، ويقدم وصفا للمسالك، وأسماء البلدان، والقرى، والقبائل، والمناخ، ويتحدث عمَّا شاهده من أخبار البلدان، السياسية، والاجتماعية، والثقافية، وقد عرف المسلم بحبه لهذا النوع من الرحلة، وبشكل خاص مسلمي بلاد المغرب الذين اسهبوا في الكتابة عن رحلاتهم، وأفضل مثال عن هذا النوع: رحلة ابن حوقل، ورحلة ابن جبير، والمسعودي، والإدريسي، وابن بطوطة، الورثيلاني، ورحلة حسن الوزان.

6- الرحلة السفارية:

التي يكون دافعها دبلوماسي- سياسي، ويكون صاحبها مبعوثا رسميا (سفيرا)، فيركّز على تدوين أخبار الحكام والسلاطين وسياسة البلدان، وأحسن مثال على هذا الصنف من الرحلة، رحلة التمكروطي المعروفة بـ"النفحة المسكية في السفارة التركية"[2].

---

[1] - أبو العباس أحمد بن قنفذ القسنطيني، **أنس الفقير وعز الحقير**، تحقيق محمد الفاسي، أدولف فور، د ط، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، المغرب، 1965م؛ أمينة سليمة صاري، مباركة قالم، **أحمد بن قنفذ القسنطيني حياته وآثاره (740- 810هـ/ 1339- 1407م) دراسة من خلال كتابه الوفيات**، ط1، وزارة الثقافة في إطار تظاهرة قسنطينة عاصمة الثقافة العربية، دار عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015م، ص ص 111- 130، 185- 192.

[2] - أبو الحسن علي بن محمد التمكروطي، **النفحة المسكية في السفارة التركية**، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط- المملكة المغربية، 1423هـ/ 2002م.

خامسا– الطرق الصوفية وأثرها على ذهنية ثقافة العصر:

عرف الفكر الصوفي انتشارا واسعا في كل البلاد الاسلامية، وسايرت الصوفية الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية، ويعتبر التصوف أحد المكونات الأساسية التي ساهمت في توجيه ثقافة العصر، وشكّل رافدا من روافد التواصل خلال الفترة الحديثة، ويتضح ذلك في مسألتين، الأولى هي: النواة الأولى للفكر الصوفي التي دخلت للمنطقة، وكيف تبناها المغاربة، والثانية: تتمثل في الطرق[1] الصوفية التي ظهرت ببلاد المغرب وكيف كانت من أهم أوجه التواصل الثقافي بين بلدانه. وقبل أن نبيّن هذا، نوجز في بعض الأسطر مفهوم التصوف ونشأته.

تضاربت الآراء حول مصدر اشتقاق كلمة "التصوف"، فمنهم من اشتقها من أهل الصُّفَّة التي أطلقت على جماعة من الفقراء في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، تفرغوا للعبادة والجهاد في سبيل الله[2]، وقيل أيضا أنها من أسماء النسب كالقريشي أو المدني وأمثاله، وقيل بمعنى " الصفا"

---

[1]– كان استعمال لفظ "الطريقة" في القرون الأولى، هو المشي في طرق الحق باتباع أحكام الله المشروعة، وفقا للمراسيم والاستمرار عليها بلا توقف، والطريقة هي الطقوس والالتزامات التعبدية التي سنّها الشيخ واتبعها أتباعه، أي مريدوه، فهي المنهج المؤدي إلى التصوف. وظهرت الطرق الصوفية خلال القرن الثالث الهجري على شكل مدارس، وعلى شكل تجمعات من الفقراء يلتزمون بأوراد سنّها شيخ حاضر أو راحل، فأصبحوا ما يعرف بالمريدين، وكان لاختلاف الطرق في الانتساب إلى أتباع شيخ ما، وفي صيغ الأوراد، وفي شكل الزّيّ (اللون، الراية، الشكل، السبحة)، كما اتخذ بعض منهم بعض السلوكات كالرقص، الغناء، وأصبحت كل هذه الشكليات جزء من ثقافة التصوف، بل وفي بعض الطرق التي انحرفت أصبحت أساسا، وفي مغربنا انطلق المتصوفة باتباع طريقة معينة ذات التأثير المشرقي أو الأندلسي أو المغربي، وكان الأساس اتباع مبادئ السنة وأصولها، وأخذوا الجانب التربوي والتأطيري بعين الاعتبار، إلا أن تغير مسار الطرق الصوفية شيئا فشئا، منها من لعبت دورا أساسيا في الجانب السياسي، ومنها من حملت على عايقيها تثقيف العامة في غياب المؤسسات الثقافية الأخرى، ومنها من انحرفت عن المبادئ الإسلامية بالدخول إلى الشعوذات. زمنيا سبق المشرق مغربنا في ظاهرة الطرق الصوفية، وفيما يخص المدارس التنظيرية التي تعبر عن الطريق الصوفي فهي مدرسة الحرازية نسبة إلى أحمد بن سعيد الخراز، ومدرسة الجنيدية نسبة إلى الجنيد بن محمد القواريري البغدادي. انظر: أبو نصر السراج، **اللّمع**، تحقيق عبد الحليم محمود، طه عبد الباقي سرور، د ط، دار الكتب الحديثة، مكتبة المثنى، مصر، بغداد– العراق، 1380هـ/ 1960م، ص 21– 23؛ إبراهيم حركات، **مدخل إلى تاريخ العلوم بالمغرب المسلم حتى القرن 9هـ/15م، التصوف**، 3 أجزاء، ج3، ط1، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 2000م، ص ص 115-117.

[2]– لكن النسبة من صفة، صُفي، وليس صوفي. انظر: أسعد السحمراني، **التصوف منشؤه ومصطلحاته**، ط2، دار النفائس، بيروت– لبنان، 1421هـ/ 2000م، ص ص 15 – 17؛ أبو عبد العزيز إدريس محمود إدريس، **مظاهر الانحرافات العقدية عند الصوفية، وأثرها السيئ على الأمة الإسلامية**، ج1، ط1، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، 1421هـ/ 2000م، ص 25.

وهو صفاء القلوب، وسمو الروح لذكر الله، والترفع عن ملذات الدنيا، كما نسب فريق آخر اشتقاق كلمة الصوفي من لبس الصوف[1]، وغيرها من الاشتقاقات والمعاني[2].

يرى بعض المؤرخون أن بذرة الفكر الصوفي بدأت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم على يد بعض الصحابة الذين أجهدوا أنفسهم في العبادة بنية الترفع والزهد عن الدنيا الفانية، لكن النبيّ عليه أفضل الصلاة والسلام بيّن لهم الاعتدال في العبادات، ونهى أي محاولات لإجهاد النفس بدليل قوله تعالى: **﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادَهِ والطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾**[3]، ووردت عدة أحديث في هذا الشأن منها: ما قاله لعبد الله بن عمرو بن العاص–رضي الله عنهما – عندما سمع أنه يصوم النهار، ويقوم الليل: «**يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَلَمْ أُخْبَرْ أَنَّكَ تَصُومُ النَّهَارَ، وَتَقُومُ اللَّيْلَ؟ ... فَلاَ تَفْعَلْ صُمْ وَأَفْطِرْ، وَقُمْ وَنَمْ، فَإِنَّ لِجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا**»[4].

وقد تداول المصطلح الصوفي وأصبح معروفا في المشرق الإسلامي خلال النصف الثاني من القرن الأول الهجري، بين الزهاد والعُباد حين أطلقه الحسن البصري على أحدهم، حيث قال: «**رأيت صوفيا في الطواف فأعطيته شيئا فلم يأخذه**»[5]. ولما اتسعت المعارف في العلوم الدينية،

---

[1] هذا القول هو المرجح لدى العلماء باعتبار أن صلحاء وزهاد الصوفية الذين اعتادوا على لبس الصوف اقتداء بالأنبياء والمتعبديين الذين كان لباسهم من الصوف، قال أبو نصر السراج الطوسي: «... **نُسبوا إلى ظاهر اللباس، ولم ينسبوا إلى نوع من أنواع العلوم والأحوال التي هم بها مترسمون؛ لأنّ لبْس الصوف كان دأب الأنبياء عليهم السلام والصدقين وشعار المساكين المتنسكين**». انظر: السراج، **اللّمع**، ص 40.

[2]– عبد الله بن عبد القادر التّليدي، **المطرب بمشاهير أولياء المغرب**، ط4، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، دار الأمان، بيروت– لبنان، الرباط– المملكة المغربية، 1424هـ/ 2003م، ص ص13– 14؛ السحمراني، المرجع السابق، ص ص 18– 19؛ إدريس محمود إدريس، المرجع السابق، ج1، ص ص 26 – 27.

[3]– سورة الأعراف، الآية 32.

[4]– أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المعروف بصحيح البخاري**، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، 9 أجزاء، ج3، ط1، دار طوق النجاة، د م ن، 1422هـ/ 2000م، كتاب الصوم، باب حق الجسم في الصوم، رقم الحديث 1975، ص 39.

[5]– ذكر هذا النص أبو نصر السراج الطوسي، في إطار "باب الرد على من قال: لم نسمع بذكر الصوفية في القديم وهو اسم محدث"، فقال: «**إن سأل سائل فقال: لم نسمع بذكر الصوفية في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم أجمعين، ولا فيمن كان بعدهم، ولا نعرف إلا العبَّاد والزُّهّاد والسياحين والفقراء؛ وما قيل لأحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: صوفي، فنقول وبالله التوفيق: الصّحبة مع رسول الله صلى الله عليهو سلم لها حرمة، وتخصيص من شمله ذلك، فلا يجوز أن يعلق عليه اسم على أنه أشرف من الصحبة، وذلك لشرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وحرمته، ألا ترى أنهم أئمة الزهاد والعبّاد والمتوكلين والفقراء والراضين والصابرين ... فلمّا نُسبوا إلى الصحبة التي هي أجلّ الأحوال استحال أن يفضلوا بفضيلة غير الصحبة التي هي أجل الأحوال وبالله التوفيق. وأمّا قول العائل: إنه اسم محدث أحدثه البغداديون، فمحال، لأنّ في وقت الحسن البصري رحمه الله كان يُعرف هذا الاسم، وكان الحسن قد أدرك جماعة من أصحاب رسول الله ...**». انظر: **اللّمع**، ص 42.

مع سماح الدين بالاجتهاد والبحث والتفسير والتأليف، ظهر ما عرف عند جمهور الفقهاء بالعلم الظاهر الذي يختص بالتفسير، والعبادات والمعاملات، أمّا علم الباطن، أو ما أصبح يعرف بالتصوف[1]، فقد تبناه المتصوفة الذين اهتموا بتأويل المعنى[2]، فظهرت مفاهيم عديدة، منها: الولاية والتبرك[3]، والكرامة[4]، والمكاشفة[5].

أما المغرب الإسلامي؛ فإن تحقيب التصوف يعود إلى مرحلة الفتح مع الدعاة والفاتحين من الصحابة والتابعين، الذين رابطوا بالمنطقة عن طريق شبكة الرباطات[6] العديدة، التي ساهم في انشائها الولاة الأوائل وبعض العامة[7].

---

[1] – عرّف العلماء علم التصوف بأنّه تدريب النفس على العبودية وردها لأحكام الربوبية، كما قالوا هو: علم قصد لإصلاح القلوب وإفرادها بالله تعالى عما سواه، فهو علم تعرف به أحوال تزكية النفوس وتصفية الأخلاق وتعمير الظاهر والباطن لنيل السعادة، كما ذكروا أنه علم يعرف به كيفية السلوك إلى حضرة ملك الملوك وتصفية البواطن من الرذائل وتحليتها بأنواع الفضائل. انظر: التّليدي، المرجع السابق، ص 15.

[2] – السراج، **اللّمع**، ص 43.

[3] – من بين المظاهر اللّصيقة بالتّصوّف في هذه المرحلة انتشار ظاهرة زيارة القبور والتّبرّك بها، بل و التّوسّل بأصحابها، ولم تقتصر هذه الظّاهرة على العامّة والمريدين فقط بل تعدّتها إلى أبرز العلماء في هذه المرحلة. أنظر: ابن مريم، **البستان**؛ أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثّقافي**، ج1، ص ص 48- 53.

[4] – هي عبارة عن مجموعة من الرّوايات والحكايات الخياليّة والقدرات الخارقة، تُحكى عن رجال وشيوخ التصوف، على أنّها كرامات مثل: الطّيران في الهواء، و التقاء ضفّتي النّهر ليعبر الشّيخ بخطوة واحدة، و حتّى بعض الكرامات الّتي تحتوي على مخالفات صريحة للشّرع، وهي تُصدّق من طرف مريديهم دون إعمال العقل في نقدها و تمحيصها، و بالتّالي انتشرت الخرافة بين الأوساط العامّة للمجتمع. ابن مريم، **البستان**؛ سعد الله، **تاريخ الجزائر الثّقافي**، ج1، ص 476- 481.

[5] – المكاشفة، أو الكشف الصّوفي: هو إزالة كل الموانع والحُجُب أمام الولي، فيستطيع معرفة كلما في السّماوات والأرض، ويتحصّل على المعارف والعلم بالمغيبات، ويستطيع أن يرى الله مكاشفة وشهودا، وأن يعلم الغيب، وأن تصل نفسه إلى الطّرب الرّوحي. أنظر: كرم أمين أبو كرم، **حقيقة العبادة عند محيى الدّين بن عربي**، ط1، دار الأمين طبع نشر توزيع، القاهرة، 1417هـ/ 1997م، ص ص 90- 92؛ شحاتة محمّد صقر، **كشف شبهات الصّوفيّة**، دط، مكتبة دار العلوم، البحيرة- مصر، دت، ص ص 164- 171.

[6] – الرباط هو ما تشد به القربة وغيرها، وتجمع على رُبُط، وهو ملازمة ثغر العدو، ومنها: رباط الخيل التي وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ **وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ** ﴾، وتعني الحراسة والمرابطة لتأمين الطرق البرية والسواحل البحرية التى أصبحت مهددة من طرف العدو المسيحي، فكانت مباني تقام فيها السارية من المجاهدين، وفيها تقام شرائع الدين وتعليم الشرع. انظر: نشوان بن سعيد الحميري اليمني، **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، تحقيق حسين بن عبد الله العمري، وآخرون، 12 جزء، ج4، ط1، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت- لبنان، دمشق- سورية، 1420هـ/ 1999م، ص 2383.

[7] – مثل شخص يدعى شاكر، الذي أقام رباطا عرف بسيدي شكير بمنطقة الشماعية بالمغرب الأقصى وربط سلا، وربط مرسى باب اليم قرب طنجة، ربط آسفى، ورباط تازة. وبطرابلس الغرب أعداد كبير من الرباطات بالقصور الساحلية، خصوصا بين قابس وطرابلس، وبين سرت وطرابلس وأشهر رباطات طرابلس هو مسجد الشعاب، وبتونس كان بالمنستير عدة قصور تحولت الى أربطة، كما كانت هناك ربط بجربة، وبالمغرب الأوسط نذكر رباط بونة أسسه أبو عبد الملك مروان بن محمد الأندلسي (ت1048/440)، وربط ندرومة، وربط مرسى مغيلة، وربط شرشال، ورباط مستغانم، ربطة الزيات ببجاية . انظر: حركات، **مدخل إلى تاريخ العلوم**، ج3، ص ص 30-40.

1- المنبع الصوفي ببلاد المغرب:

إذا تحدثنا عن النواة الأولى للفكر الصوفي ببلاد المغرب، ندرك أنّه جاء من منبعين، الأوّل منبع مشرقي، والثاني منبع أندلسي، فأمّا المشرقي؛ فكان عن طريق دخول أفكار بعض متصوفة المشرق أمثال: أبي حامد الغزالي – وإن كان تأثر المغاربة به محدودا- والشيخ عبد القادر الجيلاني، الذي انبثقت عنه بالمغرب طريقة تعرف بالطريقة القادرية، وقد دخلت إلى بلاد المغرب عن طريق اللقاء المباشر بينه وبين الشيخ أبي مدين، كما كان للشيخ عبد السلام بن مشيش الذي تتلمذ على يد شيخه أبي مدين الفضل في نشرها أيضا[1]، أما انتشرها بشكل مباشر فيعود إلى أبناء وأحفاد الشيخ عبد القادر الجيلاني الذين استقروا بمصر[2] والأندلس، وكان لهم دور كبير في نشر تعاليمها في بلاد المغرب، بعد هجرتهم من الأندلس إلى فاس، حيث استقرت سلالة القادري، وعملت على بناء الزوايا لها[3].

بالإضافة مساهمة الشيخ أبي الحسن الشاذلي[4] في جلب أفكار متصوفة المشرق وتثبيتها في بلاد بلاد المغرب، وقد تلقى الشاذلي دراسة علمية فقهية صوفية، فتتلمذ على يد أبي الحسن علي بن حرزهم، وعبد السلام بن مشيش بالمغرب الأقصى، وعلى مشايخ وعلماء تونس، ومصر، والعراق، ثم استقر بقرية شاذلة بتونس، واستطاع تكوين حلقة من المريدين وزاوية بها، وكان يختلي بجبل زغوان وزهد مدة هناك، وكان يلتقي بالشيخ عبد الله بن سلامة الحبيبي، وقد نضج تكوينه الصوفي في هذه المرحلة، فأصبح عالما بعلميّ الظاهر والباطن، واشتهر أمره بين العامة فانتقل إلى مدينة تونس لينشر أفكاره، وسكن بها بمسجد البلاط، وهناك بدء ينشر طريقته الصوفية، وقد ساعدته فصاحة لسانه

---

[1]- حركات، **مدخل إلى تاريخ العلوم**، ج3، ص ص 70-72.

[2] – استقر بمصر الشيخ عيسى ابن عبد القادر الجيلاني، الذي ولد ببغداد ودرس على يد والده، وبعد وفاة والده توجه إلى دمشق، وتعلم على كبار المشايخ، ثم استقر بمصر، ونشط بها حيث كان يعظ على المنابر ويتحث عن والده وعمل ادخال طريقة القادرية في نفوس الناس، له عدة مؤلفات منها كتاب "جواهر الأسار ولطائف الأنوار"، وتوفي سنة 573هـ/ 1177م، ودفن بحوش سيدي عيسى ابو رمانة بالقاهرة. انظر: محمد أحمد درنيقة، **الطريقة القادرية وأعلامها**، المؤسسة الجديثة للكتاب، طرابلس- لبنان، 2009م، ص ص 270-271.

[3] حركات، **مدخل إلى تاريخ العلوم**، ج3، ص122.

[4]- هو أبو الحسن الشاذلي على بن عبد بالله بن عبد الجبالر ، ولد بغمارة، ينسب للعلوين، صاحب الطريقة التي تعرف باسمه، والتي بدأت تنتشر من تونس، سافر في آخر حياته إلى مصر واستقر بالاسكندرية، واشتهرت طريقته هناك إلى أن توفي سنة 656هـ/ 1258م. انظر: درنيقة، **الطريقة الشاذلية**، ص ص 15-21.

وحب الناس له في استقطاب عدد كبير من الأنصار، مما جعله يتعرض إلى بعض المضايقات من طرف أصحاب الزوايا والطرق الأخرى لشهرته السريعة. وبعدما سافر إلى الحج وغاب عن تونس عاميين، عرفت طريقته شهرة كبيرة بتونس خلال مدة غيابه لدرجة أنه لما عاد إليها لقي عددا كبيرا من تلاميذه الذين نقلوا طريقته إلى أقطار أخرى، وتفرّعت منهم فروع عديدة[1].

أمّا المنبع الثاني، فكان منبعا أندلسيا، عن طريق الشيخ أبي مدين[2] شعيب بن حسين الأنصاري الأندلسي، الذي جاء من الأندلس، وتتلمذ على يدي علماء المغرب الأقصى، أمثال: الشيخ أبي الحسن علي بن إسماعيل بن حرزهم[3]، والشيخ أبي يعزى يلنور، ثم ارتحل إلى الحجاز، والمشرق، والتقى بالشيخ عبد القادر الجيلاني[4] وأخذ عنه تعاليمه، وحين عودته، مر بطرابلس وتونس والجزائر وعمل على نشر تعاليم الطريقة، ثم استقر مدة ببجاية وتخرج على يديه هناك عدد

---

[1]- حركات، **مدخل الى تاريخ العلوم**، ج3، ص ص 137-141؛ محمد حسن، المرجع السابق، ج2، ص ص 742 - 743.

2- أبو مدين شعيب بن الحسين الأنصاري الأندلسي، أصله من الأندلس، رحل إلى الحجاز وأخذ على الشيخ أبي صالح عبد القادر الجيلاني (ت560هـ/ 1165م)، استقر ببجاية وعرف بها كان يدرس كتب الصوفية منها الرسالة القشيرية وعرف بعدد كبير من طلاب الذين كانوا يحضرون دروسه حتّى اشتهر أمره، توفي بتلمسان سنة 594هـ/ 1198م لما كان قاصدا مراكش بطلب من الخليفة الموحدي عبد المؤمن بن علي الكومي، وكانت وفاته في المكان المسمى بالعباد وبها دفن. انظر: ابن قنفد، **أنس الفقير**، ص 11، 14 وما بعدها؛ أبو العباس أحمد بن أحمد الغبريني، **عنوان الدراية فيمن عُرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية**، تحقيق محمد بن أبي شنب، ط1، دار البصائر للتوزيع والنشر، حسين داي- الجزائر، 2007م، ص ص 7- 13؛ محمود مقديش، **نُزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار**، تحقيق علي الزواري، محمد محفوظ، 4 مجلدات، مج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1988م، ص ص 284- 289.

[3]- هو أبو الحسن علي بن اسماعيل بن حرزهم يذكر أنه من أصل أندلسي، يقال على أنه من ذرية عثمان بن عفان رضي الله عنه، استقر أجداده بفاس، ولد بفاس ونشأ بها تعلم علم الظاهر والباطن، رحل إلى المشرق والتقى بالغزالي وتأثر به، وحين عودته إلى فاس عمل على نشر نهج الغزالي، وعمد على قراءة الإحياء وتدريسه وبذلك انشاء مدرسة صوفية بمؤثرات أبي حامد، توفي سنة 559هـ/ 1164م. انظر: ابن قنفد، **أنس الفقير**، ص ص 12- 13؛ محمد بن محمد بن عمر بن قاسم مخلوف، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، تحقيق عبد الحميد خيالي، جزءان، ج1، ط1، منشورات محمد علي بيضون لنشر كتب السُّنة والجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1424هـ/ 2003م، ص 234.

[4]- هو الشيخ أبو صالح محيي عبد القادر بن موسى كاظم الجيلاني أو الكيلاني الحسيني، ولد عام 470هـ/ 1077م بجيلان ببلاد فارس، ومنها اشتق اسم الجيلاني، أخذ تعليمه الأول بها، ثم توجه إلى بغداد للاستزادة من العلم سنة 477هـ/ 1090م، وأكمل دراسته بها وتتلمذ على أهم شيوخها في علوم الحديث، وعلوم القرآن والأصول، والأدب، منهم أبو غالب محمد الباقلاني، جعفر السراج ، علي الكرخي، هبة الله بن المبارك ، علي بن عقيل الحنبلي، محمد بن القاضي، يحي بن علي التبريزي، وأخذ علوم الصوف عن ابن مسلم الدباس، ولبس خرقة التصوف من القاضي أبي سعيد المخرمي، ثم ساح إلى الخلوة وانشغل بالعبادة وهكذا جمع الشيخ عبد القادر بين الدراسة العلمية والتربية الروحية، تولي التدريس بمدرسة شيخه أبي سعيد بباب الأزج حتى ذاع صيته، و كثر طلابه فضاقت المدرسة بهم ما جعل أحد الأغنياء يقوم بتوسيعها وتكملة بنائها سنة 528هـ/ 1113م، وما لبثت أن نسبت إليه، فأصبح يتصدر للتدريس والفتوى والوعظ والتربية الروحية، كما كان بها مجالس علمية، وتخرج منها جمع غفير من الطلاب الذين تبنوا أفكاره وطريقته، وافته المنية عام 561هـ/ 1165م ببغداد ودفن برواق مدرسته، ترك الشيخ عددا من المؤلفات منها: "للغنية لطالبي طريق الحق عز وجل"، و" الفتح الرباني والفيض الرحماني"، و"فتوح الغيث"، و"آداب السلوك"، و"الفيوضات الربانية في المآثر والأوراد القادرية"، وقصيدة: "النوادر العينية في البوادر الغيبية". انظر: خير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي، **الأعلام**، 8 أجزاء، ج4، ط15، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، 2002م، ص 48؛ محمد أحمد درنيقة، **معجم المؤلفين الصوفيين**، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس- لبنان، 2006م، ص ص 47- 48؛ ص ص 221- 222؛ درنيقة، **الطريقة الشاذلية**، ص ص17-28.

كبير من التلامذة الذين ساهموا في نشر تعاليمه، ومن بينهم: أبو يوسف يعقوب الدّهماني، وأبو عليّ النفطي، وأبو محمد بن عبد العزيز بن أبي بكر المهدوي[1].

وقد ساهمت هذه المنابع، في انتشار الرباطات والزوايا ببلاد المغرب خلال القرن السابع الهجري، الثالث عشر ميلادي، فمن بين الزوايا نذكر على سبيل المثال لا الحصر، زاوية الشيخ الزواوي ببجاية، وزاوية الشيخ أبي هادي مصباح الصنهاجي، والزاوية الملارية كلاهما بقسنطينة، وزاوية القرنبالي بتونس، وزاوية أبي محمد المرجاني بتونس، وزاوية أبي يوسف يعقوب الزعبي وزاوية أبي علي القديدي بالقيروان، وزاوية أولاد سهيل وتقع في صرمان بطرابلس، وزاوية محمد بن عبد الكريم الهزميري الأغماتي بمراكش[2].

2- الطرق الصوفية:

كانت الطرق الصوفية ببلاد المغرب في الفترة الحديثة كثيرة ومنتشرة، وعرفت المنطقة زوايا طرقية مشهورة، انبثقت في الأغلب عن الطرقتين القادرية والشاذلية، فعن **الطريقة القادرية**؛ نجد أنّ أوّل منطقة ظهرت بها في المغرب الأقصى هي مدينة فاس، لكن ذلك لم يمنع انتشارها في بقية أقطار بلاد المغرب، إذ انتشرت في الجزائر خصوصا بعد الدخول العثماني الذي استمال هذه الطريقة وحضيت بإمتيارات. وانتشرت القادرية بشكل كبير في الغرب الجزائري وفي المغرب الأقصى. ووصلت إلى تونس على يد الشيخ أبي القاسم بن خلف التجيبي المسراتي نزيل القيروان، والذي أقام زواية على الطريقة القادرية بها[3]، كما تأسست زاوية أخرى بها على يد الشيخ أبي الحسن علي بن عمر الشايب، وأنشأت زاوية قادرية في طرابلس بزنقة الفنيدقة بالمدينة القديمة بطرابلس، غير أن أتباع هذه الطريقة كانوا محدودي العدد نسبيا[4].

---

[1]- ابن قنفذ، **أنس الفقير**، ص 41، وما بعدها؛ محمد حسن، المرجع السابق، ج2، ص ص 741- 742.

[2]- ابن قنفذ، **أنس الفقير**، ص 49، وما بعدها؛ محمد حسن، المرجع السابق، ج2، ص ص 749، 753، 757.

[3] حركات، **مدخل إلى تاريخ العلوم**، ج3، ص 122.

[4]- تيسير بن موسى، **المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني دارسة تاريخية اجتماعية**، دار العربية للكتاب، ليبيا، 1988م، ص 82.

أمّا **الطريقة الشاذلية**[1]، التي كانت من أشهر الطرق، فعلى الرغم من أنّ انطلاقتها كانت من تونس، إلا أنّ أصل منشأها أبي الحسن الشاذلي من المغرب الأقصى من منطقة غمارة، ومن تونس انتشرت طريقته إلى بقية أقطار بلاد المغرب، وفي الحقيقة وإن كان الشاذلي وضع حجر الأساس لفكره الصوفي بتونس، إلا أن طريقته انتشرت بعده بحوالي قرنين من الزمن على يد تلامذته والشيوخ من الأجيال التالية، الذين توجهوا إلى مصر، وتشربوا أفكاره الصوفية، وحين عودتهم أسسوا طرقا فرعية منسلخة من الطريقة الرئيسة الشاذلية، في كل من المغرب الأقصى، والجزائر وطرابلس[2].

فهذه **الطريقة الجزولية**، التي ينتسب منشؤها محمد الجزولي[3] إلى المغرب الأقصى، تعد من أحد فروع الشاذلية، وقد كان الجزولي من أكابر مشايخ الصوفية في القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي، عرف بحب الناس له، واتباعِهم لطريقته بعد اختلائه الطويل، وكثر مريديه الذين بنو زوايا في منطقة السوس، وعلى طول الخط الرابط بين مكناس وتلمسان، واتبع الطريقة الجزولية سلاطين السعدين الأوائل[4].

---

[1]- تتميز الطريقة الشاذلية بمرونة تعاليمها واعتدال نهجها، خصوصا وأنها تستمد مبادئها من عدة روافد منها الرافد المشرقي، والرافد المغربي كاسس لفكرها فعلى سبيل المثال لاالحصر تبنيها طريقة محمد بن حرازم في سلوك التبرك، وطريقة عبد السلام بن مشيش في مجاهدة والعناية لحقوق الخالق، كما أنها تعتمد على علم الباطن دون إهمال علم الظاهر. انظر: حركات، **مدخل الى تاريخ العلوم**، ج3، ص 154.

[2]- حركات، **مدخل الى تاريخ العلوم**، ج3، ص ص137، 154.

[3]- هو أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمان بن أبي بكر بن سليمان الجزولي، من قبيلة جزولة بمنطقة سوس بالمغرب، ولد عام 806هـ/ 1403م، يرجح على أن نسبه شريف، تلقى علوم الفقه والأدب في صغره ثم سافر إلى فاس وأخذ عن علمائها، حيث كان يقيم بمدرسة الحلفائيين، ثم سافر إلى تلمسان والتقى بعلمائها، كما زار تونس والحجاز، وبعد استكمال سفره عاد إلى بلده، وكان يأخذ التصوف على الشيخ محمد بن عبد الله أمغار، وعبد الرحمن الرجراجي، وفي فاس كان يختلي بنفسه بمدرسة الحلفائيين، وكانت خلوته طويلة، وعرف بالكرامات التي عرف بها الشاذلي، كان له اتباع كثيرين في حياته فزادت عدد الزوايا لمريديه من تلمسان إلى مكناس، يقال أنه اغتيل سنة 870هـ/ 1465م، ودفن بأفوغال ثم قام السلطان السعدي بنقل جثمانه إلى مراكش. أنظر: أحمد بابا التنبكتي، **نيل الإبتهاج بتطريز الديباج**، تحقيق طلاب من كلية الدّعوة الإسلامية، إشراف وتقديم عبد الحميد عبد الله الهدامة، ط1، منشورات كلية الدّعوة الإسلامية، طرابلس، 1398هـ/ 1989م، ص ص 545- 546؛ مخلوف، **شجرة النور**، ص 380.

[4]- حركات، **مدخل إلى تاريخ العلوم**، ج3، ص 174.

وأمّا **الطريقة الزروقية**، تنتسب إلى مؤسسها أبي العباس أحمد بن عيسى البرنسي الفاسي المشهور بالزروق[1]، كانت هي الأخرى من الطرق المتأثرة بالفكر الشاذلي، عن طريق سياحة مؤسسها الصوفية في فاس وتلمسان، وفي أداءه لفريضة الحج، وقد انتشرت بشكل خاص بطرابلس عقب القطيعة التي تعرض إليها الزروق من أهل بلده، فاضطر إلى الرحيل من فاس، واستقر بمدينة مصراته، حيث وجد كل الترحيب من أهلها، فقرر الإقامة فيها وجعلها قاعدة لنشر طريقته الصوفية. وكثر حوله الطلبة والمريدون الذين حملوا مذهبه وطريقته، وأقاموا له زاوية بعد مماته في مصراته، وقد انتشرت طريقته بعده في طرابلس وتونس ومصر والجزائر[2].

ومن بين الطرق الصوفية الأخرى التي ظهرت ببلاد المغرب، **الطريقة العروسية**: التي تنسب للشيخ أحمد بن عروس الهواري[3]، الذي عرف بالعفاف وحب الناس له بتونس، حيث التف حوله الأتباع والمريدون، وأطلق عليه اسم سلطان المدينة، على عهد الحفصيين[4]. وقد انتشرت تعاليم هذه الطريقة على يد تلامذته في طرابلس. ومن هذه الطريقة، انبثقت طريقة أخرى تعرف **بالطريقة السلامية**، التي تنسب لأحد تلاميذ الشيخ أحمد العروسي، وهو عبد السلام الأسمر[5]، الذي كان

---

[1]- هو أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البُرْنُسِي الفاسي الشهير بزروق، ولد بفاس سنة 846هـ/ 1442م، كفلته جدته بعد أن فقد والديه، حفظ القرآن الكريم في صغره، ثم استكمال دراسته بمدرسة القرويين، فدرس على أجلت علماء العصر، ثم سافر إلى الجزائر وتونس والمشرق لطلب العلم، ثم رجع إلى بلده فاس فذاع صيته وأصبح من كبار متصوفة عصره نظرا لدراسته الطويلة وتآليفه الكثرة وتدريسه لعلم الباطن. توفي سنة 899هـ/ 1493م. أنظر: ابن عسكر، **الدوحة**، ص ص48-51؛ ابن مريم، **البستان**، ص ص45-50.

[2]- ابن عسكر، **الدوحة**، ص ص48-51؛ ابن مريم، **البستان**، ص ص45-50؛ تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص 85.

[3]- أحمد بن عبد الله بن عروس الهواري، ولد بجنوب تونس، ثم انتقل إلى مدينة تونس في صباه تلقي تعليمه بزواياها، وبعدها التحق بالمدرسة وتتلمذ على الشيخ عبد الله الباجي، وتلقى تعاليم الطريقة الشاذلية على يد الشيخ فتح الله العجمي، وبعد ذلك شد الرحال متجولا في بلاد المغرب بغرض أخذ علم الصوف، فزار سبتة ومراكش ثم عاد إلى تونس، أين ذاع صيته بين متصوفة بلده فبنيت له زاوية بمدينة تونس بقرب من جامع الزيتونة، توفي عام 868هـ/1463م ودفن بزاويته .أنظر: العباس بن إبراهيم السملالي قاضي مراكش الشهير بالمراكشي، **الإعلام بمن حلّ مراكش وأغمات من الأعلام**، مراجعة عبد الوهاب بن منصور، 10 أجزاء، ج2، ط2، المطبعة الملكية، الرباط- المملكة المغربية، 1413هـ/ 1993م، ص ص 226- 227.

[4]- صلاح مؤيد العقبي، **الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر تاريخها، ونشاطها**، د ط، دار البراق، بيروت- لبنان، 2002م، ص ص 284- 249.

[5]- الشيخ عبد السلام بن سليم الأسمر الفيتوري، ولد بزليطن في عام 880هـ/1475م، وقد أخذ العلم وتعاليم الطريقة العروسية عن الشيخ عبد الواحد الدكالي بمسلاته، ثم سافر إلى تونس، ثم عاد إلى طرابلس، محاولا نشر طريقته، لقي عبد السلام مضايقات كثيرة من طرف مشايخ معارضين له ووالي الحاكم مما جعله ينتقل من مدينة إلى أخرى بطرابلس، حتى انتهى به المقام إلى مسقط رأسه وذكر أن له مؤلفات كثيرة في علوم الدين المختلفة والأذكار والأوراد والأشعار، لكن معظم، هذه المؤلفات قد أتلفت على حياته بسبب مطارداته المستمرة، توفي في عام 981هـ/1573م ودفن في زليتن وضريحه داخل زاويته. انظر: الطاهر أحمد الزاوي، **أعلام ليبيا**، ط3، دار المدار الإسلامي، بنغازي – ليبيا، 2004م، ص 223-225.

له الفضل في انتشار تعاليم الطريقة العروسية، ثم استطاع تأسيس طريقة خاص به، وأرسى دعائمها، وهي نفسها الطريقة العروسية من حيث التعاليم والسلوك، ولقيت الطريقة السلامية الإنتشار في معظم أرجاء طرابلس الغرب، ما لم تنله الطرق الأخرى، فتعددت زواياها وكثر المريدون والأتباع، كما أنها وصلت إلى تونس[1].

كما كانت هناك طرق تأثرت بإحدى الطرق المتفرعة عن الشاذلية، منها: **الطريقة العيساوية،** التي أخذت تعاليمها عن الطريقة الجزولية، وتنسب العيساوية إلى مؤسسها محمد بن عيسى المكناسي (ت 930هـ/1523م)، من قبيلة أبي السباع من السوس بالمغرب، ارتحل مع والده إلى مدينة فاس فتعلم فيها القرآن وعلوم الفقه وأصول الدين، وقد صَاحَبَ الشيخ محمد الجزولي فأخذ عنه الطريقة الجزولية، وبعد ذلك انتقل إلى مراكش وتتلمذ على شيخها عبد العزيز التباع، أحد مريدي الشيخ الجزولي أيضا، وعلى الشيخ محمد السهيلي الذي أجاز له قراءة طريقته المستمدة من الجزولية والزروقية، والرفاعية[2]، وقد انتشرت العيساوية في الجزائر وكان لها أتباع، كما انتشرت زواياها في جميع أقاليم طرابلس الغرب، وكان أول من بثها هناك هو الشيخ يعقوب الخشاب[3].

وكانت **الطريقة اليوسفية** المعروفة أيضا بالراشدية، من بين الطرق الجزائرية التي انتشرت بشكل خاص في المغرب الأقصى، وهي تنتسب إلى مؤسسها أبي العباس أحمد بن يوسف المليانى الجزائري[4]، الذي يعتبر من أهم الشخصيات الصوفية في عهد الزيانيين، عرفت هذه الطريقة انتشارا

---

[1]- واجه الشيخ عبد السلام الأسمر مقاومة من بعض الشيوخ، مما جعل الوالي يجبره على الرحيل من طرابلس فسكن بكهف في جبل غريان معتكفا، فلاحقه مشايخ طرابلس، وحرضوا عليه مشايخ غريان، فاضطر للجوء إلى بلدة بني وليد، وبقي بها سبع سنين واشتهر أمره بها وكثر مريدوه، ونتيجة لذلك وجه إليه والي طرابلس حملة عسكرية بنفسه، مما اضطر الشيخ عبد السلام على ترك موقعه والإنتقال إلى منطقة قرب مصراته، ولقي من أهالي المنطقة الترحيب، ودعوه للإقامة في مدينة مصراته، فبقي فترة، ثم عاد إلى مسقط رأسه في زليطن، وفيها أقام زاويته وتابع نشر طريقته الصوفية. انظر: تيسير بن موسى، المرجع السابق ، ص 86.

[2]- مؤسسها أحمد بن علي بن يحي الرفاعي الحسيني أبو العباس، ولد عام 512هـ/ 1118م بقرية حس من أعمال واسط بالعراق، وتوفي فيها عام 578هـ/ 1182م، وبعد مماته انتشر مريدوه في العراق وبلاد الشام والجزيرة العربية وشمال أفريقيا وتركيا وباكستان والهند ، وكان انتشار هذا المذهب ضعيفا في طرابلس، ووجدت له بعض الزوايا أيام الأتراك، خاصة في مدينة درنة، وأتباعه يقومون بأعمال غريبة كأعمال العيساوية وقد جوبهت بإنكار العلماء والفقهاء المسلمين. انظر: تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص 89.

[3]- صلاح مؤيد العقبي، المرجع السابق، ص ص 256- 257؛ تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص88.

[4]- من علماء الجزائر المشهورين ومتصوفتها المعروفين، أخذ عن علماء تلمسان أمثال أبي العباس أحمد زروق، وأخذ عنه أحمد بن موسى الجزولي، توفي المليانى سنة 927هـ/ 1520م، وإليه تنسب الطريقة اليوسفية التي خرجت بعد مماته عن الشرع الإسلامي في كثير من مبادئها، من ذلك أنّهم دعوا إلى ترك الصلاة والصوم، واستباحوا الزّنا. انظر: ابن القاضي، **درة الحجال**، ج1، ص ص 164- 165.

في الجزائر، وخاصة بوهران وتلمسان خلال عهد الدّولة الزيانية والعهد العثماني[1]، وانتشرت بالمغرب الأقصى عندما دخل الشيخ أحمد المليانى مدينة تطوان، وتصدر للتدريس فيها، فعَرَّفَ بطريقته، كما كان الفضل في نشرها أيضا في المغرب الأقصى، لتلاميذ الشيخ، خاصة الأندلسيون، كأبي عبد الله بن محمد بن علي بن أحمد الأندلسي المشهور بالحاج الشطيبي، فأصبح لها مريدون حتى شكلوا خطرا على السلطة الحاكمة[2].

أمّا عن الطرق التونسية التي ظهرت وانتشرت خلال الفترة الحديثة، فأهمها **الطريقة الشابية**، التي تنسب لمؤسسها أحمد بن مخلوف الشابي[3]، وانتشرت الشابية انتشارا واسعا مع الشيخ عرفة الشابي، الذي اتخدها حركة سياسية في الفترة الصراع الحفصي العثماني[4]، وعن طريق قوافل الحج التي كان من ضمنها حجاج من الجزائر والمغرب الأقصى الذين أخذوا تعاليم الطريقة إلى بلدانهم، فيذكر أن الشيخ العمري المراكشي، تأثر بالشيخ عرفة، ولازمه وأصبح من أتباعه، ويقال أنه حاول نشرها في مراكش، غير أن هذه الطريقة لم تلق إقبالا من قبل أهل المغرب[5]، وانتشرت بشكل كبير

---

[1]- وقد وقع بينه وبين الاسرة الزيانية خلاف يذكر ابو راس الناصر سبب الخلاف يعود إلى زيارة المليانى لمدينة وهران ولما راى قائد السلطان الزياني تعظيم الخلق له كتب للامير الزياني الذي امر بجلبه او قتله ، ولما سمع المليانى بذلك دعا على دولة الزيانية ولما اهتز عرش الزياني بإستلاء الاسبان على وهران ودخول العثمانيين لتلمسان زاد اتباع اليوسفية لتحقيق الدعوة صاحبها. انظر: محمد بن أحمد أبو راس الناصر، **عجائب الاسفار ولطائف الأخبار**، تحقيق محمد غالم، منشورات CRASC، وهران- الجزائر، 2005م، ص 112.

[2]- بن خروف، المرجع السابق، ج2، ص 104.

[3]- هو أحمد بن مخلوف يقال أنه من النسب الشريف ولد عام 835هـ/ 1431م، ببلدة الشابة ونشأ بها وتلقى بها تعليمه الأول، كان يميل إلى التكوين الصوفي فساح في رحلاته الصوفية فدخل إلى تونس وتتلمذ على يد أهم شيوخ المدرسة المستنصرية، منهم: الشيخ محمد بن قاسم الرصاع، وتأثر بتعاليم الطريقة العروسية، ومن تونس قصد قصور الساف ولقي الشيخ علي محجوب، بعدها توجه إلى القيروان، واستقر بمسجد أبي عبد الله محمد الدرواني، ودرس به، واشتهر بين الناس وأحبوه، ثم توجه إلى الحجاز وهناك اتصل بكبار الصوفية ليستكمل تكوينه الصوفي، ولما عاد إلى القيروان باشر الدعوة إلى الطريقة بشكل مختلف عن السابق، فالتف حوله العامة وتأثروا به وبطريقته الجديدة، وكان لها أثر كبير سياسيا واجتماعيا، توفي سنة 898هـ/ 1492م. انظر: علي الشابي، **العارف بالله أحمد بن مخلوف الشابي وفلسفته الصوفية (مدخل لدراسة الطريقة الشابية التي أسسها ابنه عرفة الشابي الدولة الشابية بالقيروان سنة 1535/942)**، الدار التونسية للنشر، تونس 1979م، ص ص 22، 26، 30، 39، 47؛ محمد الكحلاوي، **الفكر الصوفي في إفريقية والغرب الإسلامي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2009م، ص 255.

[4]- العقبي، المرجع السابق، ص ص 250- 251.

[5]- الشابي، المرجع السابق، ص 90 .

بالمناطق الشرقية والجنوب الشرقية للجزائر بحكم التقارب الجغرافي والترابط القبلي، وعليه فقد كانت لها زوايا عديدة، كما كان لشيوخها نفوذ سياسي واجتماعي وثقافي على سكان هذه المناطق[1]. أما طرابلسوخصوصا منطقة الغريان فقد وصلت هذه الطريقة إليها بشكل محتشم، ولم تلق إقبالا بسبب التوجه الإباضي للمنطقة[2].

وإلى جانب الطرق الصوفية السابقة الذكر، ظهرت في كل من الجزائر وتونس وطرابلس طرق صوفية أخرى ارتبطت بالدّخول العثماني وبالأخص الجند الإنكشاري، لكنها بقيت محصورة ضمن هؤلاء الجنود لم تتسرب إلى عامة الناس، وقد زالت بزوال الحكم العثماني، وأهم هذه الطرق: **البكتاشية، والقلندرية، والنقشبندية، والمولوية**[3].

وعليه كان للطرق الصوفية تأثير واسع حيث انتشرت في كل بلاد المغرب، ومن أهم طرق انتشارها زيارات التبرك وقوافل الحج ومن خلال الرحلات العلمية والحجية. واحتضنت هذه الطرق بشكل كبير الأرياف والبوادي التي تقوقع مفهومها الثقافي في الزوايا.

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، نستخلص أن: مفهوم الثقافة ببلاد المغرب خلال الفترة الحديثة تقلص وانحصر ليشمل العلوم الشرعية والتصوف والأدب، وابتعد عن التجديد وانحصر في مجرد التبعية للفترة المتأخرة السابقة له، بعدما كان خلال التاريخ الإسلامي، يشمل الموروث الفكري بكل مناحيه الدينية، والروحية والعلمية والأدبية والفلسفية والحضارية.

وبقي استعمال مصطلح العالم والعلامة في الفترة الحديثة متداولا بين العلماء، على الرغم من أن مفهومه لا ينطبق على كل علماء الفترة. وكانت صناعة الكتاب وأدواته، والرحلة بأنواعها (الانتقال والهجرة)، لها دور فعال في عملية التواصل بين العلماء، كما كانت الطرق الصوفية بتشابكها وتفرعها عاملا في توجيه ثقافة العصر.

---

[1]- محمد بن محمد بن عمر العدواني، **تاريخ العدواني**، تحقيق أبو القاسم سعد الله، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 2005م، ص 336.

[2]- الشابي، المرجع السابق، ص 46.

[3]- تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص90.

الفصل الثاني:

دراسة بشرية لبلاد المغرب وتشكيلته السياسية

أولا:المكونات البشرية للمجتمع المغاربي

ثانيا:الوضع السياسي لبلاد المغرب مابين القرن العاشروالثاني عشر هجري-السادسوالثامن عشرميلادي

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى العامل البشري والعامل السياسي اللذان يعدان من أهم العوامل الأساسية في الحياة الثقافية، حيث عرفت هذه المنطقة مع بداية القرن العاشر الهجري، السادس عشر ميلادي تغيرات واضحة لخريطتها السياسية بقيام أنظمة جديدة، وبوفود عناصر بشرية غيرت من تركيبة المجتمع.

أولا– المكونات البشرية للمجتمع المغاربي:

تعددت الروايات والكتابات حول العنصر البشري لمنطقة بلاد المغرب؛ فقد توافدت عناصر بشرية عديدة عبر مختلف مراحله التاريخية، ففي العالم القديم عرفت المنطقة هجرات الفينيقيين، الرومان، الوندال، البيزنطيين والعرب، إلى جانب العنصر المحلي، وعليه اتسمت بتنوع في نسيجها الاجتماعي، فما هي إذا أهم العناصر البشرية في بلاد المغرب خلال الفترة الحديثة ؟ وما هي مميزاتها؟

قبل الحديث عن التكوين البشري والأنظمة القائمة في المنطقة المدروسة؛ وجب علينا التطرق بشكل وجيز إلى تبيان مفهوم بلاد المغرب وحدوده المجالية التي تعتبر الركيزة والعامل الذي جعل سكان هذه المنطقة يعرفون بالمصير السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي المشترك.

أُطْلِق على منطقة شمال إفريقيا الممتدة من حدود مصر غربا إلى سواحل الأطلس شرقا عدة تسميات، منها ما ظل ثابتا، ومنها ما عرف تطورا حسب تغيرات صنعتها الجغرافية والتاريخ والأحداث، إذ تعتبر إِفْرِيقِية[1] من أقدم التسميات التي أطلقت على المجال الجغرافي الممتد ما بين طرابلس، أو برقة، إلى طنجة، وقد ذُكِرَ اسم إفريقية بهذا التحديد في المصادر الجغرافية العربية[1].

[1]– كلمة إفريقية هي تعريب لإفريقيا (Africa)، والتي تعني في اللغة اللاتينية بلاد الأفارقة، وهي تسمية أطلقها الرومان على الولاية التي أحدثوها بعد سقوط قرطاج سنة 146ق.م، كما ارتبطت تسمية إفريقية أيضا ببعض الروايات الأسطورية، التي نسبت تأسيسها إلى شخصية من أصل يمني ظهرت قبل الإسلام، وهو إفريقس ابن أبرهة الرائش، وفي رواية إفريقش بن صيفي بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، الذي قام بحملة على بلاد المغرب ترتب عنها تأسيس مدينة سميت بإسمه. أما الأساطير العربية فتقدم لنا الرواية الثانية، تتمحور حول شخصية اقترنت بما جاء في الكتب السماوية حيث سميت إفريقية «**بفارق بن بيصر بن حام بن نوح عليه السلام وأن أخاه مصر لما حاز لنفسه مصر؛ حاز فارق افريقية**»، وما نخلص إليه هنا هو ازدواجية المرجعية الأسطورية في تسمية إفريقية؛ مما يعني لقاء أبطال الأساطير الجاهلية القديمة بأبطال القصص القرآني، هذه الازدواجية لم تكن حكرا على المؤلفين العرب بل وجدت في النصوص القديمة. أنظر: أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، **معجم البلدان**، 7 أجزاء، ج1، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990م، ص=

كما عُرفت هذه المنطقة تحت مسمى "بلاد المغرب[2]"، وقد استُخْدِم المصطلحان في مؤلفات الجغرافيين للدلالة على مجال الغرب الإسلامي بما في ذلك الأندلس. مما يجعل الفصل بينهما أمرا صعبا، مع اختلاف في بعض النصوص في توسيع أو تضييق المجال الجغرافي لإفريقية، فأحيانا يُقصد بها كل المساحة المبينة سابقا، وأحيانا تُضَيَّق لتعني جزء فقط من المغرب، وهو ما يرادف مصطلح المغرب الأدنى – كما سيتم توضيحه فيما سيأتي من أسطر- وهو تونس حاليا فقط، وهذا ما يبينه نص الاصطخري في تعريفه للمغرب، إذ يقول: «... **وأما المغرب، فهو نصفان يمتدان على بحر الروم نصف من شرقيه، ونصف من غربيه، فأما الشرقي، فهو: برقة، وإفريقية، وتاهرت، وطنجة، والسوس، وزويلة، وما في أضعاف هذه الأقاليم، وأما الغربي فهو الأندلس** ...» [3].

وتجدر الإشارة أن مفهوم المغرب عرف عدة دلالات مجالية مرادفة لإفريقية، كما أن معناه الجغرافي بدأ ينحو نحو التخصيص والتحديد، وهو ما ظهر في نصوص بعض الجغرافيين العرب، فقد أضاف المقدسي منطقة الأندلس، وإن كانت هذه الإضافة من باب التبويب لا من باب التحديد المجالي، حيث يذكر هذا الأخير أن إقليم المغرب به مدن وقرى، وبه جزر عدة، ويخصص ذكر الأندلس، لكنه يشير أنها لا تعتبر قطعة واحدة من إقليم بلاد المغرب[4].

=270؛ ابن أبي دينار، **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس**، ط3، دار المسيرة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1993م؛ ص 29.

[1]- أبو عبيد الله عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري، **المسالك والممالك**، تحقيق جمال طلبة، ج2، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1424هـ/ 2003م، ص 193؛ ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج1، ص270؛ محمد بن عبد المنعم الحِمْيري، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، ط2، مكتبة لبنان، مطابع هيدلبرغ، بيروت- لبنان، 1984م، ص 47.

[2]- المغرب لغة: تعني مغرب الشمس مقابلة مع مشرقها، وقد ذكر ياقوت الحموي أنّ أصل تسمية المغرب، ترجع إلى أهل مصر الذين كانوا «**يسمون ما عن أيمانهم إذا استقبلوا الجنوب مغربا، وما عن شمائلهم مشرقا** ...». انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج5، ص17 ؛ ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج1، ص 54.

[3]- أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإصطخري، **المسالك والممالك**، مطبعة بريل، ليدن، 1967م، ص 36.

[4]-جاء في نص المقدسي ما يلي: «... **وقد جعلنا المغرب مع الأندلس ... غير أنَّا لم ندخل الأندلس فنُكوِّرها، فأوّل كورة من قبل مصر: بَرْقة، ثم إفْرِيقِيَة، ثم تَاهَرْت، ثمّ سِجِلْمَاسَة، ثم فاس، ثم السُّوس الأقصى، ثم جزيرة إصْقِلِيَّة تقابل إفريقية، والأندلس وراء البحر على أرض الروم، وناحيتان لفاس طنجة والزاب**». انظر: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر البناء المقدسي، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، ط2، مطبعة بريل، ليدن، 1909م، ص 216.

في حين نجد أن صاحب معجم البلدان كان أكثر دقة ممن سبقوه، إذ يجعل حدود بلاد المغرب من مدينة مليانة إلى آخر جبال السوس، ويدمج جزيرة الأندلس ضمن هذا المجال[1]، وحافظ ابن عذاري المراكشي على هذا التحديد بشيء من التفصيل، حيث جعل المغرب من حدود الإسكندرية إلى آخر مدينة سلا ويوضح أقسامه، ولم يستثني الأندلس وأدمجها في هذا المجال المغربي[2].

وتبعا للتطورات التاريخية والسياسية وقيام وسقوط الدول عبر العصور؛ فإن مجال بلاد المغرب عرف تغيرات في تحديد إطاره الجغرافي[3]، فقد تم تقسيمه بعد الفتح؛ خاصة بعد فتح الأندلس، وبداية قيام الدويلات المستقلة عن الخلافة العباسية، إلى ثلاثة أقسام: **المغرب الأدنى أو إفريقية**: وهو أول أقاليم المغرب وأقربها الى مركز الخلافة في المشرق، ويمتد من طرابلس إلى بجاية غربا، وقاعدته مدينة القيروان. **ثانيها، المغرب الأوسط**: وقد أطلق عليه الأوسط لتوسطه المغربين الأدنى والأقصى، وكانت حدوده من بجاية غربا، حتى وادي ملوية وجبال تازة في المغرب، وقاعدته تاهرت، ثمّ تلمسان، وهو يضم معظم بلاد الجريد الحالية. **ثالثها، المغرب الأقصى**: يمتد من وادي ملوية حتى مدينة آسفي على الساحل الأطلسي[4].

ولم يتثبت هذا التقسيم؛ فعرف توحدا في عهد الموحدين، وانهيارا وتمزقا بعد سقوط دولتهم، وانقسم إلى دويلات (الحفصية، الزيانية، المرينية)، ومع مطلع القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي، تغيرت الخريطة الجيوسياسية، بضم كل من الجزائر، وتونس وطرابلس إلى الدولة العثمانية؛ إلاّ أن بلاد المغرب، بقيت دائما تحمل اسم المغرب الإسلامي أو الكبير لتميزه بالوحدة الجغرافية، وبقي سكان هذه الكتلة الجغرافية ينعتون بالمغاربة للتمييز بينهم وبين سكان المشرق الإسلامي.

---

[1]- ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج5، ص 188.

[2]- ابن عذاري المراكشي، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تحقيق ومراجعة ج.س كولان، إليفي بروفنسال، 4 أجزاء، ج1، ط3، دار الثقافة، بيروت- لبنان، 1983م، ص ص 5- 6.

[3]- حول الإطار الجغرافي لمنطقة المغرب. انظر: محمد بن عميرة، «تحديد الإطار الجغرافي لبلاد المغرب في العصر الوسيط»، **مجلة دراسات تراثية**، يصدرها مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط بمعهد الأثار، ع1، جامعة الجزائر، 2007م، ص ص 13- 22.

[4]- مريم بوخاوش، **آثار سقوط الأندلس على بلاد المغرب الأوسط**، رسالة دكتوراه، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، قسم تاريخ، 2014- 2015م، ص ص 21- 22.

1- العناصر البشرية الأصيلة:

يقصد بالعناصر الأصيلة، تلك العناصر التي تواجدت بالمنطقة قبل مرحلة الدراسة، سواء السكان الأصليون أو العناصر التي توافدت إليها عبر تاريخها، ثم امتزجت مع السكان الأصليين لتشكل ما يعرف اصطلاحا بالعناصر الأصيلة.

أ- العنصر البربري:

البربر أو الأمازيغ هم السكان الأصليون للمنطقة، وقد تضاربت النظريات حول أصولهم، ومن أهمها، نظرية الأصل العربي، التي تبناها المؤرخون العرب مستدلين في ذلك بعدة نقاط نجملها في ما يلي:

أوَّلُها: مرجعية أسطورية ودينية، تربط الأصل الشرقي للبربر بدخول العرب من اليمن إلى إفريقية على يد إفريقيش[1]، أو بقصة قوم جالوت[2]، أو حام[3] بن نوح عليه السلام، وهذا ما يرجحه مجموعة من المؤرخين والنسابة العرب على غرار ياقوت الحموي والبلاذري [4]. وعلى الرغم من ذلك نجد بعضهم يشكك في هذه الروايات، مثل ابن حزم الذي فند نسبة البربر إلى حام، وانتسابهم إلى

---

[1]- من ذلك ما ذكره السهيلي: « ... **وأفريقيس بْنُ قَيْسٍ الّذِي بَنَى إفْرِيقِيّةَ: وَبِهِ سُمّيَتْ، وَسَاقَ إلَيْهَا الْبَرْبَرَ مِنْ أَرْضِ كَنْعَانَ**»، ويقول في موضع آخر: « ... **لِأَنّ الْبَرْبَرَ وَالْحَبَشَةَ مِنْ وَلَدِ حَامٍ. وَقَدْ قِيلَ إنّهُمْ مِنْ وَلَدِ جَالُوتَ مِنْ الْعَمَالِيقِ ... وَإِنّ أفريقس لَمّا خَرَجَ مِنْ أَرْضِ كَنْعَانَ سَمِعَ لَهُمْ بَرْبَرَةً، وَهِيَ اخْتِلَاطُ الْأَصْوَاتِ، فَقَالَ. مَا أكثر بَرْبَرَتَهُمْ!. فَسُمّوا بِذَلِكَ، وَقِيلَ غَيْرُ هَذَا**». أنظر: عبد الرحمن السهيلي، **الرَّوْضُ الأُنُفُ في شرح السيرة النبوية لابن هشام**، 7 أجزاء، ج1، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، ط1، دار الكتب الإسلامية، مصر، 1387هـ/1967م، ص ص157، 313.

[2]- أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله المعروف بابن خُرْدَاذْبَة، **المسالك والممالك**، مطبعة بريل، ليدن، 1889م، ص91؛ أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، **مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق كمال حسن مرعي**، ج2، ط1، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، المطبعة العصرية، صيدا، بيروت- لبنان، 1425هـ/2005م، ص 93.

[3]- أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي، **القَصْد والأمم في التعريف بأصول أنساب العرب والعجم ومن أول من تكلم بالعربية من الأمم**، مكتبة القدسي لصاحبها حسام الدين القدسي، مطبعة السعادة، القاهرة، 1350هـ/ 1931م، ص ص 23- 26.

[4]- ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج1، ص 270؛ أبو العباس أحمد بن يحي البلاذري، **فتوح البلدان**، تحقيق عبد الله أنيس الطبّاع، وعمر أنيس الطباع، د ط، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، بيروت، 1407هـ/ 1987م، ص ص321- 322؛ ابن شقرون، المرجع السابق، ص 20.

اليمن[1]، أما ابن خلدون، فيذكر في كتابه العبر، مختلف الروايات والنصوص التي أوردها من سبقه، محاولا إعطاء نقد لبعض تلك الروايات والخروج بنتيجة أخرى، ومن ذلك إقراره لما ذكره ابن حزم، ونفيه لمسألة نسبهم لجالوت، ثم يخرج برواية أخرى مفادها أنهم من ولد كنعان بن حام بن نوح عليه السلام.[2]

ثانيها: مقياس اللغة، فعلى الرغم من أن البربر كانوا يتحدثون لهجات مختلفة عن لغة العرب؛ إلا أن هذه اللهجات حوت ألفاظا عربية، كما أنها اشتملت على كثير من أدوات النحو ومخارج الحروف التي نجدها في اللغة العربية. ويستدلون كذلك على عروبة البربر أن العرب استعملوا كلمة بربر[3] بمعنى: اختلاط الأصوات، واضطراب الألفاظ، أو غموض مفهومها[4].

أما **المقياس الثالث:** فيرجح بعض المؤرخين أن تأثُّر سكان المغرب بالحضارة الفينيقية، وعدم تأثُّرهم بالحضارة الرومانية المسيحية، وانسجامهم مع الفينيقين في كثير من الظواهر لا سيما اللغة؛ ما هو إلا دليل على تقارب المنبعين، وابن خلدون نفسه، لاحظ في عصره أن قبائل زناتة

---

[1]- مما ذكره ابن حزم عن هذا الموضوع: «**قال قوم: إنهم من بقايا ولد حام بن نوح– عليه السلام، وادّعت طوائف منهم إلى اليمن، إلى حمير، وبعضهم إلى بر بن قيس عيلان. وهذا باطل، لا شك فيه. وما علم النسابون لقيس عيلان ابناً اسمه بر أصلاً. ولا كان لحمير طريق إلى بلاد البربر، إلا في تكاذيب مؤرّخي اليمن**». انظر: أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، **جمهرة أنساب العرب**، تحقيق لجنة من العلماء، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ/ 1983م، ص 495.

[2]وذلك قوله: «**والبربر معروفون في بلادهم وأقاليمهم متحيزون بشعارهم من الأمم منذ الأحقاب المتطاولة قبل الإسلام. فما الّذي يحوجنا إلى التعليق بهذه الترهات في شأن أوليتهم... وأفريقش الّذي يزعمون أنه نقلهم، قد ذكروا أنه وجدهم بها، وأنه تعجب من كثرتهم وعجمتهم، وقال: ما أكثر بربرتكم. فكيف يكون هو الّذي نقلهم؟ ... وأما القول أيضا بأنهم من حمير من ولد النعمان أو من مضر من ولد قيس بن عيلان، فمنكر من القول، وقد أبطله إمام النسابين والعلماء أبو محمد بن حزم...**». انظر: عبد الرحمن بن خلدون، **تاريخ ابن خلدون المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، تحقيق خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، 8 أجزاء، ج6، د ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 1421هـ/ 2000م، ص ص 126- 127.

[3]- جاء في لسان العرب «**والبَرْبَرَةُ: كَثْرَةُ الْكَلَامِ والجَلَبَةُ بِاللِّسَانِ**، وقيل: الصياح ... **وَقَدْ بَرْبَرَ فِي كَلَامِهِ بَرْبَرَةً إِذا أَكثر. والبَرْبَرَةُ: الصوتُ وكلامٌ مِنْ غَضَبٍ؛ وَقَدْ بَرْبَرَ مِثْلُ ثَرْثَرَ، فَهُوَ ثرثارٌ**». انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج4، ص ص 55- 56.

[4]- ابن شقرون، المرجع السابق، ص ص 20-21.

بصفة عامة تشترك مع العرب في كثير من الصفات والأخلاق وأساليب العيش لا سيما أهل البدو[1].

هذه هي المقاييس الثلاثة التي رجحت الأصل المشرقي؛ أما الدراسات الاستشراقية فقد انطلقت من الحاضر وأسقطته على الماضي، حيث ترجع أصل البربر إلى قوم السالت "هندوأوروبي"، واستندت إلى ميزات خَلْقِيَّة، مثل: لون العينين الملون، وشقارت الشعر، وبياض البشرة، المتشابه مع العنصر الأروبي. كما حَاوَلَتْ أن تستدل على المعطيات الأثرية في التشابه بين عناصر العمارة السالتية، والعمارة البربرية في إثبات هذه النظرية الاستعمارية. وما يمكن إثباته في هذا الصدد أنّ الأمازيغ هم السكان الأصليون لبلاد المغرب، وقد اعتبرتهم المصادر العربية قادمين من المشرق، سواء من بلاد كنعان أو حِمير، وتدرّجت البحوث الحديثة إلى إثبات هذا الطرح والتّخلي نهائيا عن المزاعم الاستعمارية التي تنسبهم إلى شعوب الباسك أو السالت الأوربيّة[2].

وتنقسيم القبائل الكبرى المغاربية التي انتشرت في هذا المجال، إلى فرعين رئيسيين، تفرعت عنهما شعب وبطون كثيرة: فرع البرنس أو البرانس، وفرع مادغيس أو البُتْر[3]. إلى البرنس تنتسب قبائل: صنهاجة، وكتامة، وعجيسة، ومصمودة، ولمتونة، أما فرع مادغيس أو البتر، فيشمل قبائل: أداسة، نفوسة، وزناتة المتفرعة إلى مغراوة وبنى يفرن وبني مرين وبني عبد الواد وغيرها[4].

---

[1] – قال عبد الرحمن بن خلدون عنهم: «**الخبر عن زناتة من قبائل البربر ... هذا الجيل في المغرب جيل قديم العهد معروف العين والأثر، وهم لهذا العهد آخذون من شعائر العرب في سكنى الخيام، واتخاذ الإبل، وركوب الخيل، والتغلّب في الأرض، وإيلاف الرحلتين، وتخطّف الناس من العمران** ...». انظر: **العبر**، ج7، ص 3؛ ابن شقرون، المرجع السابق، ص 20.

[2] – إبراهيم القادري بوتشيش، **مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين**، د ط، دار الطليعة للطباعن والنشر، بيروت، 2000م، ص ص 9- 11.

[3] – البتر والبرانس: وجد داخل التصنيف العام بربر تقسيم داخلي يصنفهم ضمن مجموعتين كبيريين وهو ما انفرد الإصطخري بالإشارة إليه بقوله: «... **والبربر الذين هم بأرض الأندلس وسائر المغرب صنفان، صنف يقال له البتر، وصنف يقال لهم البرانس، فنفزة ومكناسة وهوارة ومديونة من البتر، وهم بالأندلس، وكتامة وزناتة ومصمودة ومليلة وصنهاجة من البرانس ... وسائر البربر الذين هم من البرانس فمنتشرون في سائر المغرب من شرقي بحر الروم** ...». انظر: الاصطخري، المصدر السابق، ص44.

[4] – ابن حزم، المصدر السابق، ص ص 495- 496؛ عبد الرحمن بن خلدون، **العبر**، ج6، ص ص 117- 118؛ الوزان، **وصف إفريقيا**، ج1، ص ص 37-38؛ بوتشيش، المرجع السابق، ص ص 12، وما بعدها؛ ابن شقرون، المرجع السابق، ص18؛ فرج نجم، **القبيلة والإسلام والدولة**، د ط، د د د، لندن، 2004م، ص ص48-49.

ب- العنصر العربي:

كان الفتح الإسلامي[1] لبلاد المغرب من أهم العوامل التي عززت دخول العنصر العربي واستقراره بها وتأسيس المدن، وكانت أولها مدينة القيروان، وتجدر الإشارة أن من أهم ما نتج عن هذا الفتح ترسيخ القواعد الإسلامية واللغة العربية، حيث رافق الفاتحين في هذه الفترة مجموعة من الصحابة وصغار الصحابة[2]، والتابعين[3]، كانت منهم عناصر استقرت بالقيروان، تزينت بذكرهم كتب التراجم والطبقات[4].

---

[1]- عن فتح بلاد المغرب والأندلس. انظر: ابن عبد الحكم، **فتوح مصر والمغرب**، تحقيق عبد المنعم عامر، جزءان، ج1، د ط، الهيئة العامة لقصور الثقافة، مصر، د ت، ص 229، وما بعدها؛ الرقيق القيرواني، **تاريخ إفريقية والمغرب**، تحقيق محمد زينهم محمد عزب، ط1، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، القاهرة، 1414هـ/ 1994م، ص ص 41- 57؛ ابن عذاري؛ **البيان المغرب**، ج1، ص ص 8- 46؛ عبد الرحمن بن خلدون، **العبر**، ج2، ص ص 573- 575، ج4، ص ص 236- 239.

[2]- من الأسماء التي رافقت حملة ابن أبي سرح، منهم: عبد الله بن عمر بن الخطاب، وأخواه عبيد الله، وعاصم، وعبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأبو ذر الغفاري، وأبو زمعة البلوي، الذي توفي بإفريقية ودفن بمقبرة باب تونس بالبلوية، التي سميت به. فقد صحب عقبة بن نافع معه ما بين خمسة عشر إلى خمسة وعشرين صحابيا في ولايتيه الأولى والثانية منهم: عبد الله بن الزبير، وأبو ذر الغفاري، هذا ناهيك عمن كان يخرج مع كل واحد من هؤلاء الصحابة من أقوامهم، وعشائرهم، لكن المصادر اختلفت في تحديد عدد من خرج من كل قبيلة. انظر: أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم التميمي، **طبقات علماء إفريقية**، تحقيق محمد بن أبي شنب، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، 2006م، ص ص 14، 16- 17؛ أبو بكر عبد الله بن محمد المالكي، **كتاب رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونسّاكهم وسِيَرٍ من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم**، تحقيق بشير البكوش، مراجعة محمد العروسي المطوي، جزءان، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1414هـ/ 1994م، ص ص 10- 11، 15- 16؛ أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري المعروف بالدباغ، **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**، تكملة وتعليق أبي الفضل أبو القاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي، تحقيق إبراهيم شبوح، 3 أجزاء، ج1، ط2، مكتبة الخانجي، مصر، 1388هـ/ 1968م، ص ص 71- 178؛ شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، 33 جزء، ج24، ط1، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة- مصر، 1423هـ، ص ص 7- 10، 22. ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج1، ص 20؛ محمد محمد زيتون، **القيروان ودورها في الحضارة الإسلامية**، ط1، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1408هـ/ 1988م، ص ص 186- 188.

[2]- المالكي، **رياض النفوس**، ج1، ص 11.

[3] - تختلف المصادر في التفريق بين صغار الصحابة، وبعض التابعين الأوائل الذين دخلوا إفريقية، فنجد الدباغ مثلا، يعد عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث، وعاصم بن عمر بن الخطاب، وعقبة بن نافع، من صغار الصحابة؛ بينما يعتبرهم أبو العرب من التابعين. ثم تأتي بعدهم مجموعة أخرى من التابعين؛ على رأسها الفقهاء العشرة الذين أرسلهم الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، ليتولوا مهمة تفقيه أهل القيروان خاصة، وإفريقية عامة في دينهم، منهم: إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر المخزومي، إسماعيل بن عبيد الأنصاري المعروف بتاجر الله. وعبد الله بن يزيد المعافري الإفريقي المعروف بالحُبُلِيّ. وأبو الجَهْم عبد الرحمن بن رَافِع التَّنُوخِي، وغيرهم من العلماء انظر: أبو العرب، **طبقات**، ص 18؛ الدباغ، **معالم الإيمان**، ج1، ص ص 161- 164، 180- 184؛ 191- 192، 198، 203- 206؛ محمد محمد زيتون، المرجع السابق، ص ص 190- 196.

[4]-ومثال ذلك، الدباغ الذي ترجم في كتابه لثلاثين صحابيا ممن دخلوا إفريقية، أوّلهم أبو سعيد المقداد بن عمر البَهْراني القضاعي، وآخرهم أبو عبد الرحمن بُسْرُ بن أرْطَاة القرشي العامري، واثنى عشر من صغار الصحابة، ابتداء بعبد الرحمن بن=

من خلال ما سبق، نلاحظ أن الفتوحات كانت السبب الرئيسي لتواجد العنصر العربي بالمنطقة؛ إلا أنه لم يتوقف هذا العنصر عن التوافد بعد نهاية عملية الفتح، إذ نسجل قدوم عناصر عربية جديدة خلال القرن الثاني الهجري، الثامن الميلادي، تمثلت في بعض الثوار الفارين من الخلافة العباسية في المشرق، فاستطاع بعضهم إنشاء دول مستقلة في بلاد المغرب، وأفضل مثال هو الدولة الإدريسية ومؤسسها إدريس الأول بن عبد الله[1].

لكن أكبر هجرة للعرب كانت مع قبائل بني هلال وبني سليم[2] سنة 443هـ/ 1051م، التي كانت بمثابة ردة فعل من الفاطميين في مصر، لمعاقبة خلفائهم في بلاد المغرب: بني زيري، الذين ما لبثوا أن انفصلوا عنهم، وشقوا عصا الطاعة معلنين استقلالهم في عهد المعز بن باديس الزيري سنة 437 هـ/ 1045 م. هؤلاء الأعراب قوم بَدْو أتوا وانتشروا في المغرب، ويقال أن عددهم حوالي ستين ألفا، وتفاعلوا بشكل أو بآخر في البيئة المغربية التى استفادت كثيرا من وجودهم رغم فظاظتهم وعدوانيتهم، وانتشارهم في كثير من الجهات التي تتفق وطبيعتهم، لقد انتشرت العربية بفضلهم انتشارا لم يسبق للمغرب أن عرفه من قبل، وعمت حركة التعريب كثيرا من القرى والبوادي حتى أصبحت اللغة العربية هي اللغة السائدة في البلاد، وهكذا عربت قبائل كثيرة لم تكن

=الأسود بن عبد يغوث القُرشي، وانتهاء بأبي سعيد كَيْسان المِقْبُريّ، مولى بني ليث، وعد منهم عقبة بن نافع. انظر: الدباغ، **معالم الإيمان** ،ص ص 71، 157، 160، 161، 178.

[1] – هرب إدريس سنة 168هـ/ 786م بعد موقعة فخ بالمدينة، وبويع بالإمارة من طرف قبيلة أورية وزواغة ونفزة وغمارة سنة 172هـ/ 788م، لكنه ما لبث أن قتل في نفس السنة، ليكون التأسيس الحقيقي للدولة في عهد ابنه إدريس الثاني، الذي حكم في الفترة ما بين (177- 213هـ/ 793- 828م)، واستمرت الدولة بعده إلى أن سقطت سنة 319هـ/ 931م. انظر: سوداي عبد محمد، صالح عمار الحاج، **دراسات في تاريخ المغرب الاسلامي الأحوال الجغرافية الفتوح الإسلامية قيام الإمارات والدول الحضارات الفكرية الأحوال السياسية والإجتماعية والإقتصادية**، ط1، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات،القاهرة، 2004م، ص ص107-112.

[2] – كان بنو سليم وبنو هلال يضمون مجموعة كبيرة من القبائل البدوية ذات الأصول المِضَرِيّة، عرفت بشدة البأس، والإغارة على الحجيج أيام مواسم الحج بمكة، استوطنت هذه القبائل في البداية منطقة نجد، ويطوفون العراق والشام، ثم ارتحلوا عدة مرات إلى أن وصلوا مصر واستقروا بالصعيد، فأدخلهم المستنصر إلى أفريقية، وعموم المغرب ليحاربوا الصنهاجيين سنة (443هـ/1051م)، بمشورة وزيره أبي محمد الحسن بن علي الياروزي، ودخل بنو سليم ليبيا وخربوا برقة، واستقروا فيها، وسار بنو هلال حتى تونس، وبعد معارك استطاعوا السيطرة على مدن تونس وفي مقدمتها القيروان. انظر: عبد الرحمن بن خلدون، **العبر**، ج6، ص ص 17- 30؛ عبد الكريم غلاب، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، مغرب الارض الشعب عصر الدول والدويلات**، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت- لبنان، 2005م، ص 39.

تتكلم سوى البربرية، بل هناك من القبائل من عربت نهائيا وفقدت "بربريتها" حتى أصبح يشك في أمرها ويستبعد أن تكون بربرية في بدايتها[1].

ج- العنصر اليهودي القديم (المحلي):

يقسم المؤرخون، اليهود إلى فئتين رئيسيتين، هما: يهود الأهالي - جالية قديمة- ذوي التاريخ العريق في هذه الأرض، وجالية يهودية جديدة أو وافدة التي سيأتي ذكرها ضمن العناصر الوافدة إلى المغرب مع انهيار صرح الأندلس.

تطلق على هذه الطائفة تسمية يهود الأهالي[2]، وتنسب لها صفة الأهالي لجذور تأصلها في المنطقة؛ على الرغم من الاختلاف في الآراء بين الباحثين والمؤرخين حول تاريخ بداية هجرة هذه الطائفة إلى بلاد المغرب، إذ أن أغلبية الآراء مبنية على فرضيات غير مدعمة بشواهد أثرية تثبتها، فنجد بعضها تربط بداية توافد اليهود مع قدوم الفينيقيين[3]، فيما يرى البعض أن وجودهم أقدم بكثير من هذا التاريخ، وفريق آخر يعتقد أنهم توافدوا في عهد الرومان وما بعدها، التي تعد أهم فترة قدمت فيها أعداد من اليهود نتيجة لعدة أسباب سياسية، واقتصادية[4].

---

[1]- إلهام حسن دحروج، **مدينة قابس منذ الغزوة الهلالية حتى قيام الدولة الحفصية حوالي (442- 625هـ/ 1051- 1247م)**، أطروحة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي، جامعة القاهرة، كلية الآداب، الدراسات العليا، قسم التاريخ، مصر، 1421هـ/ 2000م، ص ص 53- 59؛ بن شقرون، المرجع السابق، ص ص 29- 32.

[2]- عند اليهود يقال عنهم طوشابيوم وتعني بالعبرية طوشاب التي تفيد المستقرين أي الأهالي. انظر :
Zafrani, H, Mille ans de vie Juive au MAROC « Histoire, culture et religion », Paris, 1983, PP 123-124.

[3]- يقول حاييم الزعفراني: «**تمتد جذور يهودية الغرب الإسلامي في ماض سحيق، ويعتبر اليهود تاريخيا أوّل مجموعة غير أمازيغية وفدت على المغرب، ولا تزال فيه إلى يومنا. وليست لدينا أي نقوش مكتوبة أو شواهد أخرى تدل على إقامة مستعمرات يهودية كاملة على الشواطئ الإفريقية، في عهود مدنيات صور وصيدا. ويعتبر تاريخ هذه العوالم ضربا من الأساطير** ... ». انظر: حاييم الزعفراني، **يهود الأندلس والمغرب**، ترجمة أحمد شحلان، جزءان، ج1، د ط، منشورات مرسم، مطبعة النجاح الجديدة، مصلحة التعاون والنشاط الثقافي للسفارة الفرنسية بالمغرب، الرباط، د ت، ص 25.

[4]- مسعود كواتي، **اليهود في المغرب الإسلامي من الفتح إلى سقوط دولة الموحدين**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي، إشراف عبد الحميد حاجيات، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، 1411- 1412هـ/ 1990- 1991م، ص ص 39- 42؛ فاطمة بوعمامة، **اليهود في المغرب الإسلامي خلال القرنين السابع والثامن هجري الموافق لـ 14- 15 ميلادي**، د ط، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1432هـ/ 2011م، ص ص13- 14.

أما في فترة الفتح الإسلامي للمنطقة؛ فالمعلومات عن اليهود تكاد تكون منعدمة، ذلك أنّ المصادر الإسلامية التي أرخت للفتح[1]، لم تشر إليهم ضمن السكان الذين وجدهم الفاتحون[2]، لكن بعد إتمام عملية الفتح جدبت مدينة القيروان إليها عناصر مختلفة، كان من بينهم اليهود، سواء الذين استوطنوا بلاد المغرب في الفترات السابقة، أو الذين هاجروا إليها بعد الفتح من الجزيرة العربية، ومارسوا التجارة[3].

عاش اليهود في زمن الدويلات الأولى ببلاد المغرب، الرستمية والإدريسية[4] والأغلبية[5] والمرابطية[6] تحت ضغط القوانين التي فرضها عليهم أهل السلطة، واستطاعوا أن يتبوؤا في العهد

---

[1] – اكتفت المصادر الإسلامية، سواء القريبة من فترة الفتح، أو البعيدة، بذكر مصطلحات مثل: الأفارق، أو الأفارقة، والبربر، والروم، والعجم، فيما أشارت بعضها إلى النصارى، أو إلى المجوس من الروم، لكن لم يرد شيء عن اليهود، وقد علق الباحث مسعود كواتي على هذا بقوله: «**إنّ سكوت المصادر هذا، وعدم الإشارة إلى اليهود أيّام الفتح يدل في الحقيقة على ندرة العناصر اليهودية، لأن المؤرخين لا يمكن أن يتغافلوا بهذه الطريقة الجماعية** ...»، ليقول في الأخير: «**وخلاصة القول، حين بدأت عملية الفتوح سنة 21هـ/ 642م، وجد المسلمون مجموعات قليلة من اليهود منتشرين عبر أرجاء المغرب، لا يمثلون قوة اجتماعية لها وزنها، والقول بوجود جاليات يهودية ضخمة عند الفتح لا يوجد ما يؤكده، حسب المصادر الإسلامية والمراجع العربية**». انظر: ابن عبد الحكم، **فتوح مصر والمغرب**، ج1، ص 229، وما بعدها؛ الرقيق القيرواني، **تاريخ إفريقية والمغرب**، ص ص 41– 57؛ ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج1، ص ص 8– 46؛ عبد الرحمن بن خلدون، **العبر**، ج2، ص ص 573– 575، ج4، ص ص 236– 239؛ كواتي، المرجع السابق، ص ص 77– 81.

[2] – ما عدا ابن أبي دينار القيرواني، الذي ذكر رواية شفوية عند حديثه عن فتح بنزرت من طرف معاوية بن حديج سنة 41هـ/661م، جاء فيها: «... **وسمعت من يقول: كان الحاكم بها يهوديا في الزمن السابق، ولما ضعف أمرهم وصاروا تحت الذمة، عاملهم المسلمون الذين تملكوهم بأن جعلوا سوقهم يوم السبت، نكاية لهم عن ما سبق من أذاهم، حتى لا يتصرفوا معهم في معايشهم يوم السبت، والله أعلم بحقيقة ذلك**»، وقد فند مسعود كواتي على هذه الرواية قائلا: «...**وهي رواية لا يمكن الأخذ بها، لأن الديانة اليهودية تمنع البيع والشراء يوم السبت**». انظر: ابن أبي دينار، **المؤنس**، ص 40؛ كواتي، المرجع السابق، ص ص 79– 80.

[3] – رضا بن رجب، **يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية**، ط1، دار المدار الاسلامي، بيروت– لبنان، 2010م، ص 39؛ كواتي، المرجع السابق، ص 88.

[4] – أورد ابن أبي زرع، خبرا عن إدريس الأول بن عبد الله، أنه بعدما تمت له البيعة بالمغرب الأقصى، حارب من يدينون بالنصرانية واليهودية في إقليم تامسنا، لكن هذا لا يعني القضاء على اليهود نهائيا؛ إذ نجد ذكرا لهم في عهد ابنه إدريس الثاني بعد بناء مدينة فاس سنة 193هـ/ 808م، حيث سمح لهم بالإقامة بالمدينة وبناء حي لهم بها، مقابل دفع ضريبة سنوية. انظر: ابن أبي زرع الفاسي، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، ط1، صور للطباعة والوراقة، الرباط– المغرب، 1972م، ص 20؛ عطا علي محمد شحاته ريّة، **اليهود في بلاد المغرب الأقصى في عهد المرينيين والوطاسيين**، ط1، دار الكلمة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق– سوريا، 1999م، ص ص 32– 33.

[5] – يذكر المالكي أنّ القاضي أبا العباس عبد الله بن أحمد بن طالب، ميز في عهد الأمير الأغلبي إبراهيم بن أحمد، اليهود والنصارى فجعل على أكتافهم رقاعا بيضاء، وفي كل رقعة صورة قرد وخنزير، كما ميز دورهم بألواح مسمرة على الأبواب بها صورة قرد. انظر: المالكي، **رياض النفوس**، ج1، ص ص 476– 477.

[6] – يشير الإدريسي إلى أنّ أمير المسلمين علي بن يوسف بن تاشفين منع سنة 500هـ/ 1106م اليهود من المبيت في مدينة مدينة مراكش، إذ كان لديهم الحق في دخولها نهارا فقط. انظر: أبو عبد الله محمد بن محمد الشريف الإدريسي، **كتاب نزهة=**

الفاطمي مناصب في الدولة والإدارة[1]، ونفس الشيء نجده في العهد الزيري والحمادي[2]، ثم انتكس هذا التواجد اليهودي مع الزحف الهلالي، إذ تم إجلائهم عن القيروان وطردهم منها نهائيا، مما أدى إلى تشتتهم وانتشارهم بحثا عن أماكن بعيدة عن بطش الهلاليين فاستقروا بمناطق متفرقة كالمهدية، قابس، وتونس[3].

ومع قيام دولة الموحدين، سعت إلى إجبار اليهود على اعتناق الإسلام[4]، مما دفعهم إلى الهجرة بأعداد كبيرة من مدن المغرب الأقصى التي كانوا قد استقروا بها، ومنها: مراكش وفاس وسجلماسة وسبتة ومكناس وإلى المغربين الأوسط (الجزائر) والأدنى (تونس)[5]. أما في عصر الدويلات التي خلفتها؛ فلم يتعرض اليهود على امتداد الحكم الحفصي والزياني والمريني إلى مضايقات[6].

2- العناصر البشرية الوافدة:

عرفت تشكيلة المجتمع المغابي توافد عناصر جديدة، امتزجت مع المجتمع وأضافت خصوصياتها الاجتماعية والثقافية، وقد تمثلت هذه العناصر بشكل أخص في الأندلسيين المهجرين من الأندلس، في الفترة الممتدة من سقوط غرناطة إلى الطرد النهائي وما لحق به، وفي العنصر

=**المشتاق في اختراق الآفاق**، مجلدان، مج1، د ط، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة- مصر، 1422هـ/ 2002م، ص 235؛ عطا علي محمد شحاته ريّة، المرجع السابق، ص 33.

[1]- أبو عبد الله محمد بن علي بن حماد، **أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم**، تحقيق ودراسة التهامي نقرة، عبد الحليم عويس، د ط، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، د ت، ص 49؛ كواتي، المرجع السابق، ص 99؛ أبو داود سليمان بن حسان الأندلسي المعروف بابن جلجل، **طبقات الأطباء والحكماء**، تحقيق فؤاد رشيد، ط2، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 1405هـ/ 1985م، ص 87.

[2]- الدباغ، **معالم الإيمان**، ج3، ص 161.

[3]-رضا بن رجب، المرجع السابق، ص41

[4]- يذكر عبد الواحد المراكشي، أنّ الخليفة الموحدي أبا يوسف يعقوب بن يوسف أمر بتمييز اليهود بلباس يختصون به دون غيرهم، لشكه في إسلامهم، وعدم رغبته في اختلاطهم مع الناس في أنكحتهم وسائر أمورهم، فكانت صفة هذا اللباس أنه ثوب أسود بأكمام واسعة تصل إلى قرب أقدامهم، ثم استبدل اللون الأسود بالأصفر في عهد ابنه أبي عبد الله. انظر: عبد الواحد المراكشي، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق محمد سعيد العريان، إشراف محمد توفيق عويضه، د ط، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العربية المتحدة، د ت، ص 383.

[5] رضا بن رجب، المرجع السابق، ص42؛ عطا علي محمد شحاته ريّه، المرجع السابق، ص 34.

[6]- رضا بن رجب، المرجع السابق، ص 45

العثماني الذي بدأ يتوافد خصوصا مع نهاية القرن الخامس عشر وبداية السادس عشر، الذي يمثل انطلاق الحملات البحرية العثمانية لتحرير سواحل بلاد المغرب من الاحتلال الإيبيري، وبداية ارتباط كل من الجزائر وتونس وطرابلس بالدولة العثمانية.

أ- العنصر الأندلسي:

قبل التطرق إلى الهجرات التي عرفتها بلاد المغرب للعنصر الأندلسي في الفترة المدروسة؛ نوجز الحديث عن التركيبة العرقية لسكان الأندلس[1]، إذ أنهم يتكونون من عناصر قديمة ذات أصول بربرية، وعربية، وإسبانية، وتولد عناصر جديدة تتمثل في عنصر المولدين[2]، زيادة على جالية يهودية.

فأمّا عن أصلهم البربري والعربي؛ فيرجع إلى أنّ البربر والعرب كانوا هم العناصر البشرية التي شكلت جيش القَائِدَيْن موسى بن نصير، وطارق بن زياد في فتح الأندلس، وبعد إتمام الفتح؛ ظلت بلاد المغرب مصدرا للهجرات البربرية حتى قيام الدولة الأموية الثانية بالأندلس، حيث استقر العرب الوافدون في البسائط والمنخفضات والنواحي الدافئة في جنوب وشرق وغرب الأندلس، أما البربر فكانوا يحبون المناطق الجبلية، فاستقروا فيها باختيارهم، لهذا يمكن القول بأن الغالبية من سكان الأندلس كانوا من البربر، بينما كان العرب أقلية مقارنة بهم، ومنهم ذوو الأصل الإسباني[3].

---

[1]- **الأندلس (Al-Andalus)**: اختلفت الروايات حول اشتقاق الكلمة، منها: أنّها مشتقة من قارة أطلانتس الغارقة بجوارها في المحيط غربا أو من اسم قبائل الوندال الجرمانية التي استقرت جنوب إسبانيا وأطلقت على المنطقة التي استوطنتها لفظ واندلوس (Vandalus)، ولما فتح المسلمون هذه الأرض قاموا بتعريب المصطلح إلى الأندلس، وظلت كلمة أندلس تعني أراضي الدولة الإسلامية في شبه جزيرة إيبيريا، ولكن مع تقلص رقعة الدّولة الإسلامية جراء سقوط الممالك الواحدة تلو الأخرى، حتى اقتصر على مملكة غرناطة إلى سقوطها. أنظر: أحمد مختار العبادى، **صور من حياة الحرب والسلام**، ط1، منشأة المعارف جلال حزي وشركاه، مطبعة سامي، الاسكندرية- مصر، 2000م، ص ص 11-12.

[2]- المولد هو ابن النصارى الذين اعتنقوا الإسلام، والذين مازالوا بحكم الوراثة والبيئة التي نشئوا فيها يحملون كثيرا من صفات وأخلاق أجدادهم، رغم اندماجهم في المجتمع الإسلامي. والاسم نفسه يطلق على الأندلسيين الذين هم من أب مسلم وأم نصرانية، وبقدر ما كان للمولدين من دور ايجابي في سرعة انتشار الإسلام؛ فقد كان لهم دور سلبي في ما عانته الأندلس من فوضى، وحالات الاضطراب بسبب تعصبهم إلى أصلهم الإسباني مع كونهم مسلمين. للمزيد انظر: مولاي أحمد الكامون، وهاشم السقلي، **التأثير الموريسكي في المغرب**، ط1، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، المغرب الأقصى، 2010م، ص ص29-30؛ خالد حسن حمد الجبالي، **الزواج المختلط بين المسلمين والإسبان من الفتح الإسلامي للأندلس وحتى سقوط الخلافة (92-422 هـ)**، مكتبة الأداب، القاهرة، 2004م، ص ص107-109.

[3]- كثير من أسماء المواضع تحمل حتى الآن أسماء القبائل البربرية، نذكر منها (Albornoz) في قرطبة، وإشبيلية، ومعناها هو برنس بن بر جد شعب كبير من شعوب البربر في صيغة الجمع وإليه تنتمي مجموعة من قبائل كتامة وصنهاجة ومصمودة. انظر: بن شقرون، المرجع السابق، ص33-34؛ علي الشطشاط، **نهاية الوجود العربي في الأندلس**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 2001م، ص78؛ العبادى، **صور من حياة الحرب والسلام**، ص58-59.

وفيما يخص توافد العنصر الأندلسي لبلاد المغرب فقد عرف بالاستمرارية عبر مراحل تاريخية مختلفة، للترابط الحاصل بين العُدْوَتَيْن، عدوة الأندلس، وعدوة المغرب، ولكن أهم توافد له كان من سقوط غرناطة إلى الطرد النهائي، إذ عَرَفَت المنطقة هجرات كبرى، يمكن إجمالها فيما يلي:

*** الهجرة الأندلسية قبل سقوط غرناطة :**

مع انهيار صرح الخلافة الأموية في الأندلس وما نتج عن ذلك من تفكك إلى دويلات صغيرة متنازعة، عُرِفَت بعصر ملوك الطوائف[1] والتي أدت إلى سقوط الإمارات واحدة تلو الأخرى في أيادي الجيش القشتالي، فانكمش الوجود الإسلامي في رقعة جغرافية ضيقة، احتوتها مملكة غرناطة في الطرف الجنوبي من الجزيرة الأندلسية. في حين عاش المسلمون في المدن التي وقعت تحت الحكم القشتالي[2]، مضطهدين فوجدوا أنفسهم مخيرين بين: البقاء تحت حكم القشتاليين الذين أطلقوا عليهم اسم المدجنين[3]، أو الهجرة نحو المراكز الأندلسية التي مازالت قائمة، خاصة منها غرناطة[4]، أو الهجرة إلى حواضر بلاد المغرب عموما، وتتميز هذه الهجرة بالتفاوت في عددها،

---

[1]- انقسمت الأندلس إلى عشرين دولة أو ما تسمى إمارة أو مملكة، في المدن الرئيسية وما جاورها، ومن هذه الإمارات: بنو عباد في إشبيلية، مناطق رئيسيةمنها: قرطبة، طليطلة، اشبيلية، غرناطة، بلنسية، سرقطة، بطليوس، وبقى غير هذه المناطق الكبيرة عدد اخر من المدن والقواعد الاندلسية استقلت بنفسها هي الأخرى. أنظر: الشطشاط، المرجع السابق، ص17.

[2]- استغل الملك الاسباني الفونسو السادس الفرصة، وأخذ يتدخل في شؤون تلك الدويلات الأندلسية ويثير الفتن بينهم، ثم أعلن الحرب على طليطلة في سنة 472هـ/1079م، واستمرت الحرب ستة أعوام سقطت بعدها المدينة في يده سنة 477هـ/ 1085م، تلتها سقوط العديد من القواعد الأندلسية في أيدي الإسبان، أهمها سقوط قرطبة عاصمة الخلافة سنة 633هـ/1235م، وبلنسية 636هـ/ 1239م، وإشبيلية 649هـ/ 1248م، ثم تلتها مدن وحصون أخرى، مثل: مرسية، وشاطبة، وجهيان وانتقلت عاصمة قشتالة من طليطلة الى اشبيلية. وكانت قشتالة وارغون تتعاونان في مهاجمة الاندلس والقضاء على الدولة الاسلامية. أنظر: المرجع نفسه، ص ص22،55،61.

[3] - المدجن هو المسلم الذي عاش تحت حكم الممالك المسيحية في إسبانيا بعد اشتداد حركة الاسترداد، وهو مشتق من دجن أي قام خاضعا لمكان، غير أنه تحريف على ألسنة الإسبان في بعض الأحيان إلى "دجل" و"دجر"، فصار الموصوف به يسمى "مدجلا "و"مدجرا "فقيل "موديخار"، وشاع بهذا، لفظ الدجن والمدجنين في الكتابات العربية، منها: كتب النوازل وعلى رأسها كتاب "المعيار" للونشريسي. انظر: الكامون، السقلي، المرجع السابق، ص 32؛ عادل سعيد بشاوي، **الأندلسيون المواركة**، مطبعة مطابع انترناشيونال برس، القاهرة- مصر، 1983م، ص 13.

[4]- ضمّت غرناطة وحدها أكثر من نصف مليون نَفْس، فقد تدفق الوافدون إليها منذ أواسط القرن السابع الهجري، الثالث عشر ميلادي، من بلنسية ومرسية وقرطبة وغيرها من المناطق السالفة الذكر. انظر: الشطشاط، المرجع السابق، ص 57.

خصوصا بعد سقوط المرية وقادس سنة 1489م[1]، وكانت أهم جالية في هذه الهجرة، أشراف القوم والأُسَر الوجيهة وفطاحل العلماء. وكان النازحون يفضلون الاستقرار في المدن الساحلية و العلمية كسَلا والرباط وفاس القريبة من الأندلس على أمل العودة[2].

واختتمت المأساة الأندلسية باستيلاء القشتاليين على غرناطة، آخر الحواضر الإسلامية في إسبانيا[3]، وانتهت بذلك دولة الإسلام في الأندلس، وطويت الصفحة المجيدة المؤثرة من تاريخ الإسلام.

- **مرحلة الهجرة من سقوط غرناطة إلى النفي النهائي:**

عرفت الهجرة الأندلسية إلى بلاد المغرب في هذه المرحلة، عدة أسباب ارتبطت بمعطيات العصر، المتمثلة بأوضاع الأندلسيين في إسبانيا بعد سقوط غرناطة، واشتداد الصراع المسيحي-الموريسكي[4]، الذي شكل الواقع الاجتماعي المُعاش في الأندلس، بالإضافة إلى ظهور القوة الإسلامية العثمانية، الحاملة لواء الجهاد في حوض البحر المتوسط. ومن خلال هذا يمكن أن نوجز الأحداث التاريخية التي عاشها الموريسكيون بعد سقوط غرناطة.

---

[1] – محمد عبد الله عنان، **نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين**، ط1، مطبعة مصر، القاهرة، 1949م، ص ص60-62.

[2] – مرمول كربخال، **إفريقيا**، جزءان، ج2، ترجمة محمد حجي، وآخرون، دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط- المغرب الأقصى، 1989م، ص 362؛ الكامون، السقلي، المرجع السابق، ص ص 96-98 ومابعدها.

[3] – بعد حصار دام أكثر من سبعة أشهر، استطاع جيش فرديناند إسقاط غرناطة آخر الحواضر الإسلامية، ووقعت معاهدة الاستسلام مع ملك غرناطة أبي عبد الله الغرناطي التي نصّت على تسليم المدينة مقابل احترام المسلمين في أملاكهم وأعراضهم. للمزيد حول البنود: أنظر: عبد الله محمد جمال الدين، **المسلمون المتنصرون الموريسكيون الأندلسيون، صفحة مهملة من تاريخ المسلمين في الأندلس**، ط1، دار الصحوة، القاهرة- مصر، 1991م، ص ص 21-30.

[4] – أصل المصطلح في اللغة اللاتنية الإغريقية مشتق من كلمة (Mauri)، وتعني: السكان ذو البشرة السوداء، أو سكان المغرب، ويقال أنها كلمة إسبانية (Morisco) تطلق على المسلمين الذين بقوا بعد سقوط غرناطة وتعمّدوا، وقد أصبح هذا الاسم متدولا منذ سنة 1499، وكلمة الموريسكوس استعملت للتصغير، تعمدا من الإسبان إهانة الأندلسيين بتصغيرهم وتحقيرهم بهذا الاسم، ومع هذا بقي هذا الاسم مستعملا في جل الكتابات التاريخية لحد اليوم. انظر: الكامون، السقلي، المرجع السابق، ص ص 33- 35؛ جمال يحياوي، **سقوط غرناطة ومآساة الأندلسيين 1492-1610م**، دط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة- الجزائر، 2009م، ص ص 42-44.

وفي محاولة منهم لإدماج الأندلسيين في المجتمع المسيحي، لجئ الإسبان إلى سياسة التنصير القهري، فلم يحترموا بنود معاهدة استسلام غرناطة، فتم إصدار مجموعة من الإجراءات التعسفية[1]؛ ففضل جمع من الأندلسيين في السنوات الأولى من سقوط غرناطة الهجرة إلى المغرب الإسلامي. فاستقبلت بادس أهل مالقة، وتوافد أهل المرية على تلمسان، فيما اختار أهل الجزيرة الخضراء التوجه إلى طنجة، أما أهل دانية، وجزيرة صقلية فاختاروا تونس ومدينة الجزائر، والقيروان[2]. كما غادر عدد لا يستهان به إلى فاس بصحبة الأمير أبي عبد الله الغرناطي مباشرة بعد سقوط غرناطة[3].

وبقي الموريسكيون يعيشون في هذه المرحلة، حالة تأرجحت بين القمع ومحاولة الدمج والتنصير، فعبّروا عن رفضهم بتمردات وثورات من أعنفها ثورة عام 1568م، التي كانت عارمة وتلقى الموريسكيون إمدادات من المغاربة والعثمانيين، وبقيت هذه الثورة متواصلة في كل أنحاء غرناطة، وجبال البشرات، ودامت سنتين، وتعتبر هذه الثورة من أعنف الثورات في تاريخ الموريسكيين، وذلك للتغير الذي طرأ على التوزيع الجغرافي لموريسكيي غرناطة، حيث تم إجبارهم

---

[1] – كان من أبشع ما ارتكب من جرائم عقب سقوط غرناطة على مسلمي الأندلس، إحراق المصاحف وعشرات الألوف من أمهات الكتب، وإجبار النساء على كشف وجوههن، وفرض تعلم اللغة القشتالية على المسلمين، وكذا تحتيمهم على اتباع العادات القشتالية وخاصة في احتفالات الزواج، كما فرض عليهم ترك أبواب بيوتهم مفتوحة أيام الأعياد الإسلامية، وحوّلت المساجد إلى كنائس، واتخذ الإسبان في محاكم التفتيش أسلوب تتبع الموريسكيين. ففي سنة 907هـ/1501م أصدر قرار بتخيير المسلميين بين التنصير أو ترك البلاد، وفرضت عليهم ضرائب كبيرة، وفي عام 908هـ/ 1502م أصدر قانون التعميد، وفتح باب محكمة التفتيش على مصراعيه، وبتولي الملك شارل الخامس عرش إسبانيا؛ تم نقل محاكم التفتيش من مدينة جيان إلى غرناطة، وأصدرت أحكام مرسوم 1526م، وحافظ الملك فليب الثاني على استراتيجية سابقيه، ومن جملة الأحكام الصادرة في عهده تفعيل آلية محاكم التفتيش بزيادة بنود جديدة، منها: منع حمل الموركين السلاح من خلال مرسومي 1563م و1566م. انظر: دون باسكوال بورونات اي برّتشيا، **الموريسكيون الإسبان وواقع طردهم**، ترجمة كنزة الغالي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 2012م، ص ص127-128، 181؛ شطشاط، المرجع السابق، ص 68؛ علي مظهر، **محاكم التفتيش في اسبانيا والبرتغال وغيرها وفيه آخر صفحة لتاريخ المسلمين بالفردوس الاسلامي المفقود**، المكتبة العلمية، دار الطبعة، مصر، 1947م، ص 51.

[2] – بيَّن صاحب كتاب نبذة العصر بشكل دقيق توافد الأندلسيون إلى مدن المغرب. أنظر: مجهول، **كتاب نبذة العصر في أخبار ملوك بنى نصر تسليم غرناطة ونزوح الأندلسيين إلى المغرب**، ضبط وتعليق الفريد البستانى، ط1، مكتبة الثقافة والنشر، القاهرة- مصر، 2002م، ص 48.

[3] – المصدر نفسه، ص 47.

على الرحيل القسري من مملكتهم الأصلية، ومن تم دخلوا في عملية تنقل دائمة من الشمال إلى جنوب أراضي أراغون إلى أن فرض الطرد النهائي[1].

وأمام هذا الضغط الذي مس دينهم وأعراضهم وحياتهم، خصوصا بعد إجبارهم على اعتناق المسيحية؛ توجه مسلموا غرناطة بطلب فتوى حول مسألة الهجرة أو البقاء، فكانت فتوى البقاء تصدر لها المفتي أحمد بن أبي جمعة المغراوي الوهراني، الذي قدم لهم أسلوبا للعبادة وممارسة شعائرهم الدينية دون حرج[2].

وأما فتوى الهجرة؛ فقد كانت لأحمد الونشريسي الذي كان جوابه واضحا في مسألة تحريم البقاء بدار الكفار، قائلا: «**لا تجوز الإقامة إلا في حالة العجز عن الهجرة ... ولا يسقط هذه الهجرة الواجبة على هؤلاء** ...»[3]، فكان لصدور هذه الفتوى أثر بالغ في ارتفاع وتيرة الهجرة، طيلة القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي، ومن تم ارتفعت أعداد المهاجرين إلى الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، متوجهين إلى سواحل المغرب، حيث يذكر المقّري في هذا الصّدد، أنه خرج ألوف إلى فاس، وأخرى إلى تلمسان ووهران وإلى تونس التي عمروا قراها الخالية، ومكثوا بتطوان وسلا ومتيجة والجزائر، ويقص معاناتهم في تعرضعهم لقُطاع الطرق، وتسلط الأعراب عليهم، ويذكر أن جماعة اختارت الهجرة إلى القسطنطينية ومصر والشام[4].

---

[1]- عم لهيب الثورة في كل القرى والمواقع الموريسكية بأنحاء جبال البشرات وأرهبت القوات الفشتالية . انظر: عبد الله محمد جمال الدين، المرجع السابق، ص ص79-155؛ دون باسكوال بورونات اي برَتشيا، المرجع السابق، ص 192.

[2]- أصبح الموريسكيون يمارسون تعاليمهم الدينية تحت ما يعرف بالتقية، وهي المداراة والكتمان إسلامهم، أي اعتناق المسحية ظاهريا والتمسك بالإسلام باطنيا .انظر: مفيدة بن يوسف، **الجالية الأندلسية بالجزائر وتأثيراتها الحضارية على المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني القرنيين السادس عشر –السابع عشر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2 بوزريعة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم تاريخ، 1010-2011م، ص63؛ يحياوي، المرجع السابق، ص55.

[3]- ذكر الونشريسي في موضع آخر: « **فالواجب على كل مؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر؛ السعي في حفظ رأس الإيمان بالبعد والفرار عن مساكنة أعداء الرحمن ... لأن مساكنة الكفار من غير أهل الذمة، والصغار لا تجوز ولا تباح ساعة من النهار** ...». أنظر: أبو العباس أحمد بن يحي بن محمد الونشريسي التلمساني الماكي، **أسنى المتاجر وبيان أحكام من غلب على وطنه النصاري ولم يهاجر وما ترتب عليه من العقوبات والزواجر**، تحقيق حسين مؤنس، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1986م، ص 26، 59.

[4] - المقري، **نفح الطيب**، مج4، ص 528.

وقد كان للعثمانيين المتواجدين في حوض البحر الأبيض المتوسط بهدف الجهاد، الفضل الأول في تشجيع حركة إنقاذ مسلمي الأندلس، وتزايد سعي الدولة العثمانية بحركة الإنقاذ خصوصا بعد إلحاق الجزائر وأصبحت القاعدة التي تنطلق منها الحملات ضد اسبانيا، وكذا السفن لانقاذ الموريسكيين[1] فعرفت هذه المرحلة توافد أعداد معتبرة تم نقلها لسواحل بلاد المغرب[2]، قبل صدور قرار الطرد النهائي.

– هجرة الموريسكيين بعد الطرد النهائي:

كانت استراتيجية إسبانيا تجاه الموريسكيين قبل قرار النفي؛ هي استنزاف أموالهم بكل الطرق، تارة عن طريق مصادرة أملاكهم وأراضيهم، وتارة أخرى بفرض مبالغ مالية عليهم لإيقاف تنفيذ الأحكام التعسفية التابعة لقرارات محاكم التفتيش، فكان الموريسكيون إحدى أهم موارد خزينة الدولة طيلة تواجدهم بإسبانيا. ونتيجة حروبها مع الدول الأوربية، توهم فليب الثالث أن أفضل حل لتوفير المال إصدار قرار الطرد النهائي للموريسكيين، وبالتالي فرض عليهم ضريبة التنقل وكراء السفن، واستحوذ على أملاكهم بشكل نهائي، فأصدر قرار النفي في 22 سبتمبر 1609م[3].

كان انتقال الموريسكيين إلى بلاد المغرب بأعداد متفاوتة وكبيرة[4] عن طريق الموانئ، أليكونت وبيناروت[5]. كما استخدمت الموانى الفرنسية التي كانت تستقبل الموريسكيين الذين يرغبون في

---

[1] –حول مسعى الدولة العثمانية لإنقاذ مسلمي غرناطة. انظر: عبد الجليل التميمي: «الدولة العثمانية والقضية الموريسكية»، **المجلة التاريخية المغربية**، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ع 23- 24، زغوان- تونس، 1988م، ص ص 188- 195؛ غلاني السبتي، «دور البحرية الجزائرية والعثمانية في إنقاذ مسلمي الاندلس 1492-1640م»، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، جامعة باتنة، ع 14، الجزائر، 2015م، ص ص 72، ومابعدها.

[2] - Charles André Julien, **Histoire de L'Afrique du Nord des origines à 1830**, Paris, 1951, T2, P254.

[3] –كانت فكرة النفي النهائي على عهد فليب الثاني، ولكنها لم تطبق إلا في عهد فليب الثالث حيث عقد المجلس في 4 أفريل 1609م، وتقرر قانون الطرد النهائي ونقشت الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار، وتم وضعه على أرض الواقع في 22 سبتمبر 1609م. انظر: أسعد حومد، **محنة العرب في الأندلس**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، 1980م، ص ص 266، 269.

[4] –كانت أولى المجموعات من الموريسكيين تقدر بثمانية وعشرين ألف (28000)، خرجت في سفن حكومية من ثغر دانية، وبعض الثغور القريبة من سواحل وهران، ومن هناك توجهوا إلى تلمسان، وقد اجتاز إلى المغرب مائة وخمسون ألف (150000) شخص، ورحل من بلنسية حوالي خمسة عشر ألف (15000) من الموسرين ومتوسطي الحال، أما مرسية فقد هاجر منها حوالي خمسة عشر ألف (15000) مورسكي، وفيما يتعلق بقشتالة فقد تأخر تنفيذ قرار الطرد إلى أن تم الفراغ من الموريسكيين في بلنسية، وبشكل عام فقد أجمعت الدراسات أن عدد المهجرين قبل صدور قرار الطرد، كان حوالي عشرين ألف أندلسي (20000)، بينما هاجر ستون ألف (60000) بعد صدور قرار الطرد النهائي، أي ما مجموعه حوالي ثمانون ألف (80000). انظر: عبد الله محمد جمال الدين، المرجع السابق، ص ص218-224.

[5] – عبد القادر فكاير، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث العهد العثماني 1518–1830**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة- الجزائر 2018م، ص 127.

الهجرة إلى شمال إفريقيا، منها: ميناء سان جون، تولوز، ومن هناك كانوا يتوجهون إلى المغرب ومن (Agde) بمرسيليا، كانوا يتوجهون إلى تونس والجزائر[1]. فعرفت الهجرة في هذه المرحلة توافد أعداد هائلة من المورسكيين والذين مثّلوا الفئة العاملة بالدرجة الأولى واستقروا في جل المدن الساحلية لبلاد المغرب.

وبهذا، انطوت صفحة مجيدة من تاريخ الإسلام في الأندلس، تلك الأرض الطيبة التي دخلها المسلمون فاتحين، وارتقت بالإسلام حتى أصبحت في فترة قصيرة مضرب المثل في التطور الاقتصادي، والعمراني، والثقافي، والعلمي، ولما انغمس أهلها في الترف والبذخ، وابتعدوا عن العقيدة الصحيحة، وتفرقوا وتشتتوا، تمكن عدوهم منهم، فسقطت حواضرها الواحدة تلو الأخرى، فدُنّست المقدسات، وحولت مساجدها إلى كنائس، وأهين المسلمون، وقُتِّلوا، وأجبروا على التخلي عن دينهم واعتناق المسيحية، ليتم طردهم في النهاية، فارتحلوا قهرا، وتركوا أرض الأجداد وقلوبهم تعتصر، وأعينهم تبكي دما، على أرض الفردوس المفقودة[2].

---

[1]- Henri, Lapeyre, **Géographie de L'Espagne Morisque**, S.E.V.P.E.N. Paris, 1959, P208

[2]- وفي هذا المحل نذكر أبيات التي نظمها الشاعر الأندلسي أبي البقاء الرّنْدي في رثائه لأرض الأندلس، والتي مطلعها:

لَكُلِّ شَيْءٍ إِذَا مَا تَمَّ نُقْصَانُ ... فلا يُغَرَّ بِطِيبِ العَيْشِ إنْسَانُ
هِيَ الأُمُورُ كَمَا شَاهَدْتَهَا دُوَلٌ ... مَنْ سَرُّهُ زَمَنٌ ساءتْهُ أزْمَانُ
وهذه الدَّارُ لاَ تُبْقِي على أَحَدٍ ... ولا يَدُومُ عَلَى حالٍ لها شانُ

ومنها قوله:

فاسألْ بَلَنْسِيةً ما شأْنُ مُرْسِيَةٍ ... وَأَيْنَ شاطِبَةٌ أمْ أيْنَ جَيَّانُ
وأين قُرْطُبَةٌ دَارُ العلوم فكم ... من عالمٍ قد سما فيها له شانُ
قواعد كُنَّ أركان البلاد فما ... عسى البقاء إذا لم تبق أركان
تبكي الحَنِيفِيَّةُ البيضاء مِن أسَفٍ ... كما بَكَى لِفِرَاقِ الإلْفِ هَيْمَانُ
على دِيَارٍ من الإسلام خالية ... قد أسلمت ولها بالكفر عُمران
حيثُ المساجدُ قد صارت كَنَائِسَ ما ... فيهنَّ إلا نواقيس وصُلْبَانُ

انظر: شهاب الدين أحمد بن محمد المقّري التلمساني، **أزهار الرياض في أخبار عياض**، تحقيق مصطفى السقا، وآخرون، 4 أجزاء، ج1، دط، المعهد الخليفي للأبحاث المغربية بين المغرب، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، المغرب الأقصى، القاهرة- مصر، 1358هـ/ 1939م، ص ص 47- 48.

ب- المهاجرون اليهود:

عاش اليهود بصفة عامة، في المجتمعات الإسلامية عيشة كريمة محترمة، وعرفوا بأهل الذمة، وفي بلاد المغرب لم يصبهم أذا إلا في فترات الغزو الهلالي وعصر الموحدين، وفي مقابل ذلك عرفت هذه الجالية اضطهادا عنيفا في المجتمعات المسيحية، خصوصا في شبه الجزيرة الايبيرية[1]؛ فمع سقوط الإمارات الإسلامية في الأندلس بيد الإسبان، لقي اليهود نفس مصير المسلمين من الاضطهاد والتعذيب إذ تم إجبارهم على اعتناق المسيحية[2]، وإثر سقوط غرناطة وبعد النفي العام؛ نفي اليهود مع المسلمين، ولاقوا نفس المصير الذي لاقاه المسلمون، فتوافدوا بكثرة[3] على أرض المغرب، واستقروا ببعض مدنه وقراه[4].

ومن ثَم ظهرت على الساحة المغاربية، طائفة جديدة من اليهود ذوي أصل أوربي، و لتمييزها عن يهود الأهالي سميت في الأوساط اليهودية بالميقوشابيم[5]، واعتبروا من " اليهود الإسبان" أو"اليهود الأندلسيين" وهم السَّفْرَدِيُّون، فتوافد على المغرب جالية يهودية جديدة، استقرت بشكل

---

[1]- أصدرت الكنيسة المسيحية العديد من القوانين التي تُقيد فيها حرية اليهود وتُميّزهم عن المسيحيين، وتعتبر دمهم دما غير نقي، وبالتالي تمنع التعامل معهم، ما عدى التعاملات الاقتصادية باعتبار أنّ اليهود برعوا فيها، وتمنع الزواج منهم، على الرغم من أنهم كانوا يمثلون في الأغلب الوسطاء بينهم وبين المسلمين، وذلك في المجامع الدّينية التي شهدها تاريخ أوربا، منها: مجمع الفيرا (El Bira) سنة 300م، ومجمع طليطلة سنة 589م، ومجمع لتران الرابع سنة 1215م، ومجمع فيينا سنة 1311م، ومجمع زامورة سنة 1312م، إذ بدأ عدد اليهود يتناقص من الأندلس عقب هذا المجمع الأخير، الذي بين عداء الإسبان الصريح لليهود، من خلال ارتكابهم مجازر تقتيل في حقهم سنة 1320م، و1321م، ثم إجبارهم على اعتناق المسيحية وقتل الرافضين سنة 1391م، و1415م، ليصدر في حقهم قرار الطرد من الأندلس سنة 1492م مثلما حدث للمسلمين. ونفس الموقف اتخذه ملوك البرتغال، إذ أصدر الملك مانويل الأول سنة 1496 في حقهم قرار الطرد من البرتغال. انظر: بوعمامة، المرجع السابق، ص ص 47- 50.

[2]-سُمي اليهود الذين اضطروا إلى التظاهر باعتناق المسيحية بالمازانوا (Marrano)، وتعني اليهود المنبوذين أو المتخفين. انظر: المرجع نفسه، ص 50.

[3] - يوجد اختلاف في تحديد عدد اليهود المطرودين، لكن الرقم الذي يجانب الصواب هو ما بين 60000 إلى 120000 يهودي خرجوا من مدينتي قشتالة –التي كانت تمثل أكبر تجمع لليهود في إسبانيا- وأراغونا. انظر: المرجع نفسه، ص ص 50- 51.

[4]- المرجع نفسه، ص ص 53- 59.

[5]- الميغوراشيم تعني بالعبرية ميغوراش أي الهاربين، ويطلق عليهم ايضا مصطلح الجماعة المقدسة المهجرة في الكتب العبرية .أنظر: فوزي سعد الله، **يهود الجزائر هؤلاء المجهولون**، ط2، شركة دار الأمة، الجزائر، 2004م، ص 143. انظر أيضا:
Zafrani, H, Mille ans de vie Juive au MAROC « Histoire, culture et religion », Paris, 1983, PP123-124.

خاص في الحواضر الكبرى ذات السلطة والتجارة المفتوحة وجاءت هذه الجالية من ليفورنا[1]، وعليه عرفت بيهود ليفورن، وكانوا يشكلون فئة عرقية – ثقافية قائمة بذاتها تنتمي جغرافيا وثقافيا إلى أوربا[2].

وبشكل عام؛ فقد استقر اليهود المطرودون من الأندلس، بوهران ومدن أخرى من الجزائر، أهمها: تلمسان، ومدينة الجزائر، بجاية، ورقلة، مجانة، أشير، ندرومة، المسيلة، وتاهرت، تنس، قسنطينة، مليانة، فيما توجهت مجموعة كبيرة إلى المغرب الأقصى، أهمها فاس، بالإضافة إلى مدينة تازة، باديس، أزمور، دبدو، آسفي، أغمات، واختارت مجموعة أخرى تونس واستقروا بجزيرة جربة، وجنوب مدينة تونس، القيروان، والمهدية، وبرقة وزويلة، وأجدابية، وبعدها مدن طرابلس بشكل أقل[3].

ج– العنصر العثماني:

يعتبر العنصر العثماني من المكونات البشرية الجديدة التي ظهرت على الخريطة الديمغرافية والبناء الطبقي في المجتمع المغاربي، حيث كان العثمانيون يشكلون إحدى الفئات الاجتماعية في كل من مدن الايالات الثلاثة (الجزائر، تونس، طرابلس الغرب)، إذ توافد على الصعيد الرسمي العديد من العثمانيين للعمل في الميدان الإداري والقضائي، لكن لا يمكن الحديث عن توافد عدد معتبر من هذا العنصر في المنطقة دون التطرق إلى الجيش الانكشاري[4]؛ باعتباره النواة الأولى لتواجد هذا العنصر ضمن نسيج المجتمع المغربي.

---

[1]– تقع في شمال غربي إيطاليا، تطل عل البخر المتوسط من الجهة البحر الليغوري، للمدينة أهم مرسى تجاري إطالي برزت شهرته بين القرنيين الحادي والثاني عشر هجري، السابع والثامن عشر ميلادي. انظر: رضا بن رجب، المرجع السابق، ص49.

[2] –في تونس كانوا يطلقونا عليها اسم (Grana)، مع العلم أن هذه العبارة ليست سوى صيغة الجمع لكلمة قورني (Gourni) في اللهجة العامية التونسية. وقد كان لهذه الجالية سوق يحمل اسمها بمدينة تونس، اشتهر بسوق القرانا، أما في الجزائر فكانوا يلقبونهم باليهود المسحيين أو يهود النصارى. أنظر: فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص146؛ رضا بن رجب، المرجع السابق، ص49-53.

[3] – إسماعيل كمالي، **سكان طرابلس الغرب**، ترجمة وتعليق حسن الهادي بن يونس، الدار الوطنية للكتب، طرابلس، 1997م، ص 61؛ بوعمامة، المرجع السابق، ص ص 53- 59.

[4]– استطاع " قارة خليل جندرلي" تشكيل جيش مكون من أسرى الحرب المسيحيين، الذين يتراوح أعمارهم ما بين 10 إلى 20 سنة، بعدها أقيم نظام الدفشرمة أو ضريبة الغلمان، حيث كان يتم جمع أبناء المسيحيين كل خمس أو سبع سنوات، وكان عددهم يصل في كل مرة إلى حوالي ألف طفل، وكانت العملية تتم كل ثلاث سنوات وبشكل دوري خاصة في منطقة الروملي. وبعد استقدامهم، كان يتم تلقينهم تعاليم الدين الإسلامي واللغة العثمانية. وبعد هذا التكوين يتم تحويل المتفوقين منهم إلى خدمة السلطان ووزرائه .أما البقية فيوجهون إلى الحاميات العسكرية أو الإيالات العثمانية الأخرى. وارتبط هذا=

1) تعداد الجيش الانكشاري:

في أعقاب انضواء الجزائر تحت سلطة العثمانية، تم إرسال ألفين من الجند الانكشاري[1]، كانوا يتوافدون من المشرق، وقد استمر ذلك التوافد إلى غاية الاحتلال الفرنسي للجزائر[2]. وحصل نفس الشئ بالنسبة لطرابلس؛ فقد دعمت بفرق إنكشارية دخلت مع سنان باشا ودرغوث ريس، قدرت بحوالي أربعة آلاف جندي[3]، وبإلتحاق تونس للدولة العثمانية استقر بها من الانكشارية ما بين ثلاثة إلى أربعة آلاف رجل[4].

عرف توافد الجيش الإنكشاري إلى إيالات العثمانية تطورا متفاوتا من حيث العدد، ارتبط بالظرفية التاريخية، ففي الجزائر تضاربت الاحصائيات حول عدد الجند الذي عرف منحنا متغير من فترة إلى أخرى[5]، وفيما يخص طرابلس الغرب؛ فإن عملية التجنيد من الشرق قلت مع الزمن،

=الجيش بالطريقة البكداشية حيث أن الشيخ الحاج بكداشي هو من دعى لهم بالنصر وسماهم "الجيش الجديد"، كما كانوا يطلقون عليهم اسم جنود البكتاشية أو أبناء بكداش، عرف الجيش الانكشاري انتصارات عظيمة غير أن هذا النظام فقد فعاليته بدء من سنة 976هـ/1568م، عندما سمح لأبناء الانكشارية المتقاعدين بالدخول في صفوفه وفي سنة 1003هـ/1594م سمح للعناصر المسلمة أيضا بالدخول في هذا النظام شريطة تمتعهم باللياقة البدنية وبذلك حل نظام التجنيد عن طريق التطوع بدل نظام الدفشرمة. انظر: فهيمة عمريوي، **المؤسسة العسكرية: الجيش الانكشاري في الجزائر خلال القرن الثاني عشر هجري/ الثامن عشر ميلادي، دراسة اجتماعية – اقتصادية من خلال سجلات المحاكم الشرعية**، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2008-2009م، ص ص 35-37.

[1] - D. Haedo. **Histoire des rois d'Alger**, traduction de HD.DE Grammont, Edition Bouchène, Paris, 1998, P.P 147-148.

[2]- أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 926-1246/1519-1830م**، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009م، ص59.

[3]- عمر علي بن اسماعيل، **انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا 1795-1835**، مكتبة الفرجاني، طرابلس- ليبيا، دت، ص 24.

[4]- أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك وعهد الأمان**، 4 مجلدات، 8 أجزاء، ج2، الدار التونسية للنشر، تونس، 1990م، ص 31؛ محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس من عصور ماقبل التاريخ إلى الاستقلال**، ط 3، دار سراس للنشر، تونس، 1993، ص68.

[5]- حول منحنى تعداد الجند فقد وصل إلى أربعة ألف (4000) رجل مع نهاية القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي، وفي الفترة الممتدة من/1621- 1626م، قدر عددهم بخمسة آلاف (5000) أو ستة آلاف (6000) جندي متواجدين على الحدود والمناطق الداخلية للبلاد، وعرفت مدينة الجزائر في سنة 1640م تواجد ما بين خمسة عشر ألف (15000) إلى ستة عشر ألف (16000)جندي . انظر: فهيمة عمريوي، المرجع السابق، ص61. وانظر أيضا:
F. D Haedo,**Topographie et Histoire générale d'Alger**,traduit - Monnereau et A Berbrugger,I N ,**Revue Africaine**, Tome 15 ,Anne 1871, p78; Dr Shaw, **Voyage dans la Régence d'Alger** ,traduit parJ Macarthy 2em Edit Bouslama Tunis, 1980, p182

وذلك بسبب دخول العنصر الكرغلي في صفوف الجيش، خصوصا بعدما استطاعت الأسرة الكولوغلية القرامانلية الاستفراد بالحكم[1]، أما تونس فكان عدد الجند عند الفتح ما بين ثلاثة إلى أربعة آلاف (3000 – 4000)، منظمين على منوال الوحدات العثمانية. وبقيت الإيالة تجند بشكل متواصل ومتفاوت في العدد، وذلك حسب الحاجة العسكرية أو الظرفيات السياسية، ثم انتدبت عناصر جديدة من العنصر المحلي بين (1653–1665م) بشكل محتشم، وفي عهد حمودة باشا الحسيني (1782–1814م) وبعده محمود باشا باي (1814–1824م)، وحسين باي (1824–1835م) عرف الجيش تغيرات كثيرة أهمها إضافة فرق نظامية من الأهالي[2].

كان الباب العالي يشجع العثمانيين على الهجرة إلى الإيالات الثلاثة، لينضموا إلى صفوف الانكشارية بإصدار الفرمانات، وهكذا كلما كانت الحاجة إلى جند جديد، أُرْسِلت بعثات إلى المشرق، لتتولى مهمة التجنيد. وحضيت ولايات المغرب بمجموعة من الوكلاء في مختلف الموانئ المشرقية، ويذكر المؤرخ أرزقي شويتام أن الباب العالي كان في بعض الأحيان يمنع التجنيد ويلجأ إلى ذلك، كورقة ضغط على حكام الجزائر على سبيل المثال، وهذا الإجراء هو الذي جعل الجزائر تبقى مرتبطة بالدولة العثمانية، وجعل حكامها يخضعون لأوامر السلطان[3]. وكان بإمكان حكام الجزائر أن يتجنبوا تلك المساومات، باستبدال المجندين المشارقة بعناصر محلية[4]، كما فعلت كل من طرابلس وتونس على إحداث فرق سواء من عنصر الكرغلي أو الأهالي.

---

[1]– علي عبد اللطيف حميدة، **المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار** 1830–1932، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، 1998م، ص 49.

[2]– الشياني بنبلغيث، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859–1882)**، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات وكلية الأداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، زغوان، 1995م، ص 47.

[3]– عرف عدد الجند الانكشارية في الجزائر انخفاضا، ابتداء من أواخر القرن الثاني عشر هجري، الثامن عشر ميلادي، وقد استمر عدد هم في التقلص، حتى أصبح في عام 1246هـ/1830م، لا يتجاوز أربعة آلاف نفر، تم ترحيل ألفين وخمسمائة من الانكشارية على أربع سفن فرنسية، أبحرت بهم إلى آسيا عقب الاحتلال. انظر: شويتام، **المجمع الجزائري**، ص 62.

[4]– عن الفرمان الذي وجهه السلطان العثماني محمد الرابع في عام 1091هـ/1680م، إلى سلطات الأناضول، والأمراء، والقضاة، ونواب القضاة، والحكام، ومسؤولي بيت المال، ورؤساء الأنكشارية ... ومما جاء فيه : « **إن سكان دار الجهاد الجزائر، كانوا في الأصل عربا، أما حاليا، فإن جزء كبيرا هم من الأناضول والروميلي، الذين فضلوا الاستقرار بالجزائر. ولازلوا يعتبرون أنفسهم رعايا الباب العالي، وهم يواصلون الحرب المقدسة ضد الكفار، وقد توجهت سفنهم إلينا في عدة مناسبات، لتجنيد الأجناد، وللمشاركة في معاركنا. فإنهم يستحقون كل عطفنا، وفتح أبوابنا لهم للأبد** ». فقد ساعد هذا القرار المذكور، على أن تستمر السلطات الجزائرية في تجنيد الأجناد من المشرق، وكذا تلك التسهيلات التي وجدتها لدى السلطات العثمانية، كما يؤكد الفرمان الذي أصدره السلطان سليم الثالث في عام 1210هـ./1795م، إذ أمر فيه=

2) الأصول العرقية للجيش الانكشاري:

فيما يخص التصنيف العرقي للجيش؛ فقد كان بحسب المناطق التي وفدوا منها، إما من المنطقة الآسيوية: بشكل خاص الأناضول، أو من القسم الأوربي الروملي، وكان يتم تقييد أسماء الجند ضمن سجلات جريات الجند، وكانت تنسب أصول الجندي عادة إلى موطنه، وتصبح ككنية فيقال: فلان " التركي أو ضباشي"، أي: من أصل تركي، أو فلان " البلقباشي الكردي" أي الكردي الأصل[1]، فمصطفى أغا بن محمد التركي عرف برودسلي" أي: أصله من جزيرة رودس، و"أيوب الإنكشارية بن جعفر من النسب كريتي، الأغرنوطي أي: من منطقة الألبان[2]، كما وجد أيضا العنصر الشركسي، والشيشاني ضمن فرق الانكشارية في طرابلس الغرب[3].

كما يضاف إلى العناصر العرقية للجيش الانكشاري العنصر الأروبي، وتعود أصولهم إلى مختلف بلدان أوربا كفرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا، وآخرون ينحدرون من البلدان التي تعرضت بواخرها للأسر، كاليونانيين أو الجنويين أو الإيطاليين من قبل البحرية الجزائريين أو التونسيين أوالطرابلسيين،

=موظفيه بأن يسمحوا لإيالة الجزائر بتجنيد الأجناد في كل الولايات التابعة للدولة العثمانية دون استثناء وعلى مايبدو أن سبب إصدار الفرمان المذكور، كان نتيجة اعتداء الرياس الجزائريين على بعض اليونايين، الذين كانوا رعايا الدولة العثمانية. إلا أن السلطان قد تراجع عن قراره بعد ذلك، حيث سمح للجزائريين بتجنيد الأجناد، وهذا ما جاء في بقية الفرمان السالف الذكر، فأكد فيه السلطان الدوافع التي كانت وراء ذلك التراجع، فقال: « **وفي الوقت الراهن، فإن الرياس الجزائريين قد ندموا على مافعلوه، وأوضحوا في رسالتهم أنهم قد أرجعوا كل ما أخذوه لأصحابه، وأنهم أطلقوا سراح جميع الأسرى. وهم عازمون على احترام أوامرنا وفرماناتنا. وفي هذه الحالة، أمنحهم العفو المطلق، كما كان الحال في العهود السابقة، ليجندوا الجنود من أزمير وغيرها من الجهات**»، وكان الفرمان الذي أصدره السلطان العثماني محمود الثاني في عام 1232هـ./1816م، والذي منع بموجبه إيالة الجزائر من القيام بعملية التجنيد في أزمير، وفي كل المناطق الأخرى، وألا تستقبل سفن هذا الأوجاق في جميع موانئ الدولة أخر فرمان نسبب في كسر هيكل الجيش الانكشاري في الجزائر. انظر: شويتام، **المجمع الجزائري**، ص ص 60-62.

[1]- أحمد قاسم، **إيالة تونس العثمانية على ضوء فتاوي ابن عظوم (1574-1600م)**، د ط، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2004م، ص 190.

[2]- عمريوي، المرجع السابق، ص ص48-49.

[3]- توجد الشراكسة والشيشان، الذين يرجعون بأصولهم إلى القفقاس جنوب روسيا القيصرية التي فرضت عليهم حربا ظالمة، أجبرتهم علي الهجرة القسرية إلى إستانبول، ومن ثمة إلى ولايات الدولة العثمانية خلال عامي 1792-1793. يدفع معه مجموعات من الشركس وغيرهم من الشعوب الإسلامية في جنوب روسيا، نحو المناطق العثمانية، حيث هجر حوالي مليون شركسي إلى إستانبول بحسب بعض التقديرات ولا نستبعد أن تكون ليبيا العثمانية قد استقبلت مجموعات من الشركس والشيشان الذين استقروا في بيئات زراعية. انظر: أحمد إسماعيل، **تاريخ القفقاس ونتائجها من أحداث ومظالم**، مطبعة جوهر الشام، دمشق- سوريا، 1995م، ص ص 25-27.

وبعد اعتناقهم للإسلام يصبح بإمكانهم الانخراط في صفوف الجيش، وكانوا يسمون بالأعلاج في الجزائر[1]، ويطلق عليهم اسم المماليك في تونس وطرابلس، ويُشار للمملوك بنسب لمن أنعم عليه بالعتق[2].

ومما سبق يتضح أن الجيش الإنكشاري أصبح يشكل العمود الفقري العسكري والسياسي في الإيالات الثلاثة، ومن جهة أخرى شكل كتلة بشرية انضافت للمجتمع المغاربي، الذي أضحت تركيبته السكانية تتميز بتنوع أجناسها، وتعددها، كما كان لهؤلاء الجند دور في ظهور فئة جديدة؛ ألا هي فئة الكراغلة[3].

ولا يمكن إغفال الحديث عن فئة الكراغلة، ولو بشكل وجيز لأهمية هذه الفئة في مجتمع حواضر الإيالات، حيث أنها شكلت الطبقة الرابطة بين العنصر الوافد: العثماني والعنصر الأصيل: الأهالي، وجاء ظهورها لعدة عوامل أهمها: ذلك الانفراج الذي بدأ ينحو نحو زواج الانكشارية الذي تزامن مع إلحاق الإيالات الثلاثة بالدولة العثمانية، خصوصا على عهد مراد الثالث (1574–1595)، الذي واجه مشاكل عديدة أدت إلى تزايد تدخل الانكشارية في أموره، مما دفع به إلى ترخيص عملية زواج الجند التي كانت ممنوعة منذ عهد مراد الأول.

ومن جهة أخرى فإن الظروف السياسية التي واجهت السلطة الجديدة محليا في المنطقة كان عليها تعزيز العلاقات بين العنصر العثماني والأهالي، ويمكن القول أنه لا يوجد أحسن من علاقة المصاهرة لتقوية الروابط بين العنصريين (الوافد والأصيل)، فبدأ إقبال الجند على الزواج بالجزائريات

---

[1] – أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري**، ص 60.

[2] – أحمد قاسم، **إيالة تونس**، ص 190.

[3] – كول أوغلي مركبة من كلمتين "كول" و"أغولي" يعني ابن العبد، وكلمة العبد في تلك المرحلة عند العثمانيين تعني العبد هو رعايا الدولة العليا الذين يدفعون الضرائب، ووجمعها "قولز"، ويراد بهم كذلك خدام السلطان الذين يعملون في الجيش أو الإداراة أو خدمة البلاط، وقد استعمل المصطلح للاشارة إلى الزواج المختلط في المناطق التي عرفت الوجود العثماني، ومنها إيالات بلاد المغرب. انظر: خليل اينالجيك، **التاريخ الاقتصادي والإجتماعي للدولة العثمانية**، ط1، ترجمة عبد الطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، لبنان، 2007م، ص ص 606-607؛ وليم سبنسر، مرجع السابق، ص82؛ محمد مقصودة، **الكراغلة والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني 1519–1830**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2014م، ص ص 70-71.

وبالتونسيات والليبيات، وبتزايد الزيجات زاد عدد ذريتهم[1]، وأصبحوا مع مرور الوقت يشكلون قوة متميزة، تنافس أبائهم العثمانيين في الإمتيازات، وأصبحوا يعدون من أهم الفئات الاجتماعية في مدن الإيالات، واستطاعوا أن يصلوا إلى مناصب عسكرية وإدارية هامة في إيالة الجزائر، وتعدى نفوذهم وطموحهم في كل من تونس وطرابلس الغرب واستطاعوا الوصول إلى الحكم وتوريثه لأبنائهم، كما نجم من هذه الفئة أسر علمية أسهمت في إثراء الحياة الثقافية والدينية التي سيأتي الحديث عنها في هذه الدراسة.

[1]- شاع في الدراسات الحديثة لجماعة الكراغلة في الولايات المغاربية أثناء الحقبة العثمانية، التعريف الذي يختزل إعدادا كبيرة من سكان الحواضر المغربية (الجزائرية، الليبية، التونسية،)، بأنهم المنحدرين من آباء أتراك، ونساء محليات من الأهالي. أنظر: أحمد قاسم، **إيالة تونس**، ص ص191 ،228؛ شارل أندي جوليان، **تاريخ أفريقيا الشمالية**، ترجمة محمد مزالي، البشير بن سلامة، جزءان، ج1، ط2، الدار التونسية للنشر، تونس، 1983م، ص338؛ أنيسة توليلي، **عشرة أعوام في طرابلس 1783-1793**، ترجمة عبد الجليل الطاهر، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، 1967م، ص ص 33، 37؛ تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص27؛ رودلفو ميكاكي، **طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي**، ترجمة طه فوزي، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، القاهرة- مصر، 1961م، ص 7.

ثانيا– الوضع السياسي لبلاد المغرب ما بين القرنين العاشر والثاني عشر هجري، السادس عشر والثامن عشر الميلادي:

عرف البحر الأبيض المتوسط مع مطلع القرن العاشر هجري، السادس عشر ميلادي تحولا كبيرا على جميع المستويات؛ إذ شهدت هذه البحيرة مجابهات وأحداثا بين مختلف الأطراف التي تواجدت بالمنطقة (الإسبان، الأندلسيون، المغاربة، العثمانيون) بحكم طبيعة الأحداث، والصراعات السياسية والعسكرية ، فأدّت إلى تغير الخريطة الجيوسياسية بالمنطقة، وبشكل خاص شمال افريقيا، وانتهى الأمر بانضمام الجزء الأكبر منها، المتمثل في الجزائر، تونس، وطرابلس إلى الدّولة العثمانية، بالإضافة إلى قيام الدّولة السعدية، ثم العلوية في المغرب الأقصى.

1– أوضاع بلاد المغرب مع نهاية القرن الخامس عشر:

من الأحداث البارزة التي عاشها المغرب الإسلامي بعد سقوط دولة الموحدين وانهيار وحدتها الجغرافية، قيام ثلاث دول اقتسمته فيما بينها، هي الدّولة الحفصية، والزيانية، والمرينية، ولانشغالها بالحروب فيما بينها طوال فترة حكمها، أدّى ذلك في نهاية الأمر إلى ضعفها ودخولها في حالة من الفوضى والتمزق، خاصة مع نهاية القرن الخامس عشر، وكانت أكبر نتيجة لهذا؛ الهجومات الإيبيرية على طول ساحله.

أ– الانقسامات الداخلية:

شهد تاريخ الدّولة الحفصية، والزيانية، والمرينية في مجمله، فترات من القوة[1] والضعف، تميزت من جهة بالانقسام الداخلي بين أفراد كل أسرة من أجل الفوز بالحكم، والسيطرة على مقاليده، تجسد ذلك في أحداث عنيفة ودموية في بعض الأحيان، كانت تهز كيانها، ومن جهة أخرى كانت

---

[1]– من بين أبرز السلاطين الأقوياء في هذه الدول، نجد: السلطان أبا يحي أبا بكر الحفصي، والسلطان أبا العباس أحمد، وابنه أبا فارس عبد العزيز المدعو عزوز، في الدولة الحفصية؛ والسلطان يغمراسن بن زيان، وأبي حمو موسى الأول، وأبي حمو موسى الثاني، وابنه السلطان أبي تاشفين الثاني في الدولة الزيانية، والسلطان أبي يوسف يعقوب، وأبي يعقوب يوسف، والسلطان أبو الحسن المريني، وابنه أبو عنان في الدولة المرينية. انظر حول المرينين: محمد بن مرزوق الجد التلمساني، **المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن**، دراسة وتحقيق ماريا خيسوس بيغيرا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1402هـ/ 1981م؛ أبو العباس أحمد بن حسين بن قنفذ القسنطيني، **الفارسية في مبادئ الدّولة الحفصية**، تحقيق محمد الشاذلي النيفر، عبد المجيد التركي، دط، الدار التونسية للنشر، تونس، 1968م، ص ص 154، 177، 189؛ التنسي، تاريخ بني زيان، ص ص 115، 132، 157، 184؛ أبو الوليد إسماعيل بن الأحمر، روضة النسرين في دولة بني مرين، دط، المطبعة الملكية، الرباط، 1382هـ/ 1962م، ص ص 17– 27؛ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم المعروف بالزركشي، **تاريخ الدّولتين الموحديّة والحفصيّة**، تحقيق محمد ماضور، دط، المكتبة العتيقة، تونس، د ت، ص ص 134، وما بعدها.

العلاقات السياسية بين تلك الدول في أغلبها تمتاز بالتناحر والتنافس من أجل سيادة المنطقة، وباعتبار أن الدّولة الزيانية احتلت موقع الوسط بين الدّولتين، فقد تعرضت في العديد من المرات للتبعية الحفصية، أو المرينية[1]، وإذا أمعنّا النّظر من كلّ النّواحي ندرك حقيقة الأزمة الكبيرة الّتي آلت إليها بلدان المغرب؛ فالصراع الذي كان قائما بين الدولتين الحفصية والزيانية، حَوْل السلطة والنفوذ في المنطقة أضعفهما وأنهك قواهما وأدى أخيرا إلى تجزئهما وتفككهما وتقلص نفوذهما أكثر فأكثر، كذلك هو الحال بين الزيانيين والمرنيين، فنجم عن كل ذلك، تجزؤهم إلى عدة وحدات سياسية صغيرة متنافرة، لا يسود بينها الوئام، فيما تقلص نفوذ السلطة الفعلية لكل دولة في الحدود الضيقة لعاصمتها.

ففي المغرب الأوسط؛ كانت أغلب المدن الساحلية كوهران، وتنس، وشرشال، ومدينة الجزائر، ودلس، وبجاية، وجيجل، والقل وغيرها، إما تحت حكم أمير زياني منشق عن الدولة الزيانية، كأبي يحي بن محمد الزياني في تنس، أو عن الدولة الحفصية، كعبد الرحمن الحفصي في بجاية، أو تحت حكم حاكم مخير من طرف أهالي المدينة، كوهران، أو شيخ قبيلة كسالم التومي بمدينة الجزائر[2]. أما المناطق الجبلية؛ فقد أسست إمارات ذات طابع مرابطي، من أهمها: إمارة بني عباس في جبال القبائل جنوب بجاية، وإمارة كوكو الواقعة إلى الغرب من الإمارة الأولى في الجبال نفسها. واستقلت المدن الداخلية بالجزائر كذلك عنهما تحت حكم بعض الأسر، كأسرة بني جلاب في توقرت، وعلاهم في ورقلة، جنوبي الجزائر، وغيرها. وسادت القبائل على المناطق السهلية كبني عامر في القطاع الوهراني، والدواودة في القطاع القسنطيني[3].

وفي المغرب الأدنى (تونس)، لم تستطع الدولة الحفصية الاحتفاظ بممتلكاتها وفرض سلطتها المركزية؛ فمع وفاة السلطان أبي عمرو عثمان سنة 893هـ/ 1487م، اضطربت الأوضاع السياسية

---

[1]- أهمها الحصار المريني الطويل لمدينة تلمسان، من طرف السلطان أبي يعقوب يوسف الذي دام سبع سنين (698 هـ/ 1299م)، والحملة التي قادها السلطان أبو الحسن على المغربين الأوسط والأدنى سنة، ثم حملة ابنه أبي عنان. انظر: عبد الرحمن بن خلدون ، **العبر**، ج7، ص ص123-125.

[2]- عمار بن خروف، **العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر الهجري/السادس عشر ميلادي**، ج1، دار الامل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006م، ص 16.

[3]- بن خروف، المرجع السابق، ج1، ص16؛ فكاير، **دراسات**، ص ص 14-25.

جراء تنافس الأسرة على الحكم[1]، بالإضافة إلى كثرة تدخلات البدو في السلطة، وعدم تمكن أي سلطان من وضع حد لنفوذهم، إذ لم ينفع معهم استعمال القوة مثلما فعل السلطان الحفصي أبو عبد الله محمد الخامس بن الحسن بن محمد المسعود (899- 922هـ/ 1494-1525) الذي حاول أن يتخلص من وصاية البدو عن طريق ردعهم لكنه مُنِيَ بهزيمة كبيرة قرب القيروان، فكان من أثر هذه الهزيمة عدم اعتراف القبائل بخضوعهم للسلطة المركزية[2]. وأما السلطان أبو محمد الحسن بن محمد بن الحسن الحفصي (932 -950 هـ / 1526-1544م)، فقد عرف عهده كثرت الاضطرابات والثورات ضده فخرجت مدينة سوسة عن طاعته، وتغلبت الأعراب على جل البلاد[3]، وبذلك انكمشت هذه الدولة بسرعة منذ أن فقدت القدرة على ردع القوى الانفصالية المتمثلة في قبائل المناطق الداخلية، وقامت بمدينة القيروان أقوى الثورات وأشهرها، الثورة التي قادها الشيخ المرابط عرفة بن نعمون الشابي – صاحب الطريقة الصوفية المعروفة بالشابية- حيث استطاع السيطرة على المدينة، ولم تتمكن السلطة الحفصية من استرجاعها، وقد كانت هذه الثورة إحدى الأسباب في التدخل العثماني في المنطقة[4].

أما بخصوص طرابلس الغرب (ليبيا)، فلم تستطع الدولة الحفصية الحفاظ على نفوذها فيها؛ خصوصا لما ظهرت قوة منافسة لها تمثلت في المرابطين الذين بدؤوا في الاستقلال عن سلطتها وشكلوا حكما ذاتيا، ومن المناطق نذكر: قابس، والجريد، وتاجوراء، وكان يترأس كل منطقة شيخ

---

[1] وقع الصراع بين حفيد أبي عمرو عثمان بن أبي زكرياء يحي الثالث بن محمد المسعود، وأبناء أعمامه، الأمر الذي أدى إلى مقتله على يد ابن عمه عبد المؤمن بن إبراهيم، واستيلاءه على السلطة، ثم انتقام ابنه زكرياء بن يحي الثالث، لأبيه واستعادته للسلطة، فتعاقب على الحكم ثلاث شخصيات في فترة قصيرة امتدت ما بين (893- 899هـ/ 1487- 1493م) في هذه الفترة؛ فانفصلت كل من بجاية وقابس وقفصة عن السلطة المركزية .أنظر: محمد العروسي المطوي، **السلطنة الحفصية تاريخها السياسي ودورها في المغرب الإسلامي**، د ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1406هـ/ 1986م، ص ص 641

[2]- المرجع نفسه، ص ص 641- 648.

[3]- ابن أبي الدينار، **المؤنس**، ص 183.

[4]- بعد استيلاء الشابية على القيرون، تطلعوا إلى بسط نفوذهم على كامل مناطق الوسط، والمدن الساحلية، مما أدّى بهم إلى الاشتباك مع أتباع الطريقة الغريانية التي كانت هي الأخرى تطمح للسيرة على القيروان، فبعد وفاة الشيخ عرفة الشابي خلفه ابن أخيه، محمد بن أبي الطيب، المعروف بسوء السيرة، بالإضافة إلى تواطئ السلطان الحفصي مع الإسبان، فاستنجد الأهالي بحاكم طرابلس درغوث باشا، وهكذا انطفأت شمعة الشابيين التي دامت ما يقارب العشرين سنة. انظر: ابن أبي دينار، **المؤنس**، 183- 184، -162؛ المطوي، المرجع السابق، ص ص 683- 684.

من المرابطين، أدى الصراع القائم بين رجال الطرق الصوفية، ضد سلطة الحفصية الضعيفة، التي حاولت مرارا إعادة سيادتها على المناطق المنشقة إلى تأزم الوضع بشكل كبير؛ وتمكن أحد شيوخ الصوفية المعروف بالشيخ أبي بكر عبد الله من الاستقلال بحكم طرابلس في الأعوام الأخيرة قبل احتلالها من الاسبان سنة 1510م[1].

وعرف المغرب الأقصى هو الآخر مثله مثل باقي دول بلاد المغرب تشققا وتفتتا من الناحية السياسية، بلغ هذا التفكك ذروته، وبسبب ازدياد الخطر الأجنبي على المغرب، وأمام العجز المريني وبعدهم الوطاسيين عن حماية البلاد وفرض سيطرتهم على كل أجزاء المغرب؛ انقسمت البلاد إلى إمارات، يحكم بعضها زعامات قبلية، وأخرى دينية (مرابطون) أو أشراف أو أمراء محليون متنافسون ومستقلون عن السلطة المركزية أو تابعة لها اسميا؛ ومن بين المدن التي ظهرت فيها هذه الزعامات، العرائش وبها أسرة آل عبد الحميد، والقصر الكبير التي تولى الحكم بها عائلة العروسى، وبتطوان ظهرت أسرة آل المنظري[2].

ومع تقادم وكثرة الصراعات الداخلية والخارجية بين دول المغرب، بدأ يظهر جليا تدهور، بل تأزم الأوضاع السياسية، التي أثرت بدورها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجراء هذا الوضع المزري الذي شهدته المنطقة بأسرها، فتحت شهية الأعداء في البلاد، أصبح سواحل المغرب عرضة للهجومات المسيحية الإيبيرية.

ب- الاحتلال الإيبيري لسواحل بلاد المغرب:

ارتبط تاريخ بلاد المغرب في فترته الحديثة بجملة من الأوضاع الدولية فضلا عن الأوضاع الداخلية؛ إذ كان يعني بالنسبة لتاريخ أوربا تغيرات واسعة ونقلة ثورية في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والفكرية، والدينية، بدّلت هذه التغيرات مظهر أوروبا كلها، خصوصا

---

[1]- انشقت طرابلس عن السلطة المركزية للدولة الحفصية منذ القرن الرابع عشر ميلادي وحكمتها أسرة ابن ثابت البربرية مدة تزيد عن ثمانين عاما من 1324-1398م، بعدها استطاعت الدولة الحفصية استرجاع طرابلس حوالي سنة 1398م، وأخضعتها لحكمها إلى غاية عام 1498م. للمزيد انظر: إتوري روسي، **ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م**، ترجمة خليفة محمد التليسي، ط2، الدار العربية للكتاب، الاسكندرية- مصر، 1991م، ص ص 140- 149.

[2]- عبد الكريم كريم، **المغرب في عهد الدولة السعدية (دراسة تحليلية لأهم التطورات السياسية ومختلف المظاهر الحضارية**، ط3، منشورات المؤرخين المغاربة، الرباط- المغرب الأقصى، 2006م، ص ص 16-17.

أوروبا الغربية. ومن جملة المتغيرات التي عرفتها أوروبا بشكل عام، واسبانيا والبرتغال بشكل خاص، الكشوفات الجغرافية[1]، وتمثل خروج الأوربيين من محيطهم الضيق، والسعي لاكتشاف مناطق خارج القارة الأوربية، بالإضافة إلى النهضة الأوربية الّتي بدأت من إيطاليا وانتشرت إلى باقي البلدان، ثم حركة الإصلاح الدّيني[2]، التي حاولت التخلص من هيمنة الكنيسة، وإصلاح الأفكار والمفاهيم الدينية، كما لا ننسى فتح القسطنطينية من طرف العثمانيين عام 1453م وما نتج عنه من صدى في نفوس المسيحيين وخاصة البرتغال وإسبانيا؛ مما زاد وتيرة التشدد لديهم، وتجسد ذلك في اقتلاع

---

[1]- كان دافعهم الأساسي هو التخلص من الاحتكار الذي كان يفرضه المسلمون على التجارة والسلع القادمة من الهند والصين، وكسر الوساطة الإيطالية في التبادل التجاري بينهم وبين المسلمين، بالإضافة إلى نشر المسيحية، كما دفعهم حبهم للمغامرة واكتشاف المجهول، إلى الرغبة في معاينة ما وصلهم من روايات خرافية وأساطير عن العالم الإسلامي وآسيا على لسان بعض البحارة والمغامرين أمثال ماركو بولو (Marco Polo)، ومع تطور الملاحة البحرية لديهم واستخدامهم لبعض الآلات الجديدة؛ كان البرتغاليون ثم الإسبان هم السباقين في هذا الميدان، إذ أرسلوا العديد من الحملات الاستكشافية بقيادة أفضل ملاحيهم، كان أهمها في بداية القرن السادس عشر، الحملة التي قادها برثلميو دياز (Pertimio Deyaz)، مكتشف رأس الرجاء الصالح سنة 1488م، وفاسكو دي جاما (Vasco da Gama)، الذي عبر المحيط الهندي، واكتشف طريقا آخر للوصول إلى الهند سنة 1498م، والحملة التي قادها الرحالة الجنوي الشهير، مبعوثا من طرف الإسبان؛ كريستوف كولومب (Crestof Colomb)، الذي اكتشف العالم الجديد أمريكا سنة 1492م، فكان للكشوفات الجغرافية أثر كبير ودور بالغ في تغير النمط الاقتصادي – الذي كان سائدا في العصور الوسطى- إلى منهج مختلف في التجارة وفتح أسواق جديدة، وانتقال التجارة من مسالكها القديمة إلى البحار الغربية. عن الكشوفات الجغرافية، انظر: عبد العزيز سليمان نوّار، محمود محمد جمال الدّين، **التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، د ط، دار الفكر العربي، مدينة نصر- مصر، 1999م، ص ص 53- 82؛ أشرف صالح محمد سيد، **أصول التاريخ الأوربي الحديث**، ط1، دار واتا للنشر الرقمي، الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب، الكويت، 2009م، ص ص 64- 95؛ جلال يحي، **أوربا في العصور الحديثة**، د ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية- مصر، 1981م، ص ص 319- 380؛ عمر عبد العزيز عمر، **دراسات في التاريخ الأوربي والأمريكي الحديث**، د ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر، 1992م، ص ص 80- 99؛ عبد العظيم رمضان، **تاريخ أوربا والعالم في العصر الحديث**، ج1، د ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1997م، ص ص 185- 277.

[2]- كان المجتمع الأوربي يعاني خلال ما يعرف بالعصور الوسطى ، ظروفا سيئة ميزها تسلط الكنيسة التي فرضت أفكارها وآرائها على الناس، بل وعلى الأمراء والملوك، وكانت تلجئ إلى العنف من حرق وتعذيب وسجن وقتل لكل من يعارضها، وتستبد بحق فهم الكتب المقدسة وتفسيرها، في حين كان رجال الدين منغمسين في الترف، والبذخ والحياة اللاهية العابثة، مما أدّى إلى الفساد الاقتصادي والأخلاقي، ومع بداية القرن السادس عشر ميلادي بدأ يظهر بعض الوعي في أوساط الناس ومحاولة التخلص من هيمنة الكنيسة، وإصلاح الأفكار والمفاهيم الدينية، فظهرت حركات في بعض المناطق، كان أهمها حركة مارثر لوثر (Mart Loter) أحدثت تغيرات عميقة في أوساط الكنيسة؛ انعكست في تكوينها الديني، والثقافي، والفكري، فعملت على تحرير العقول مما جعل أوربا تعرف فترة عصر النهضة، والدخول في العصور الحديثة. انظر: محمد أبو زهرة، **محاضرات في النصرانية تبحث في الأدوار التي مرت عليها عقائد النصاري وفي كتبهم وفي مجامعهم المقدسة وفرقهم**، د ط، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، د ت، ص ص 153- 174؛ أشرف صالح محمد سيد، المرجع السابق، ص ص 96- 133؛ عبد العزيز سليمان نوّار، محمود محمد جمال الدّين، المرجع السابق، ص ص 111- 140؛ جلال يحي، المرجع السابق، ص ص 441- 466؛ شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ أوربا من عصر النهضة حتى الحرب الباردة**، د ط، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة- مصر، د ت، ص ص 43- 54؛ عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ج1، ص ص 103- 136.

جذور المسلمين من الأندلس، ثم ملاحقتهم إلى المغرب الإسلامي، واتخاذها ذريعة لاحتلاله. كما أن ملوك إسبانيا والبرتغال كانت عندهم دوافع اقتصادية، حيث كانت خطتهم تقتضي التحكم في خيرات المنطقة عن طريق الاستحواذ على الطرق التجارية لإفريقيا عبر المغرب لجلب الذهب الذي شح في أوربا[1].

وباختصار؛ هذه هي مجمل الدوافع التي جعلت دول شبه الجزيرة الايبرية تُقْدِم على حركة استعمارية واسعة ضد شمال إفريقيا، ولما اشتد التنافس بين إسبانيا والبرتغال على احتلال سواحل بلاد المغرب؛ عملت البابوية على تهدأت النزاع بعقد وتوقيع اتفاقية توردي سلاس (Tordesillas) عام 1494م وعُززت باتفاقية أخرى تعرف بمعاهدة سنترا (Sintra) التي كانت سنة 1509م، التي جعلت من منطقة حجر بادس الحد الفاصل بين ممتلكات القوتين، شرقه للإسبان، وغربه للبرتغاليين، وبذلك مهدت السيطرة على سواحل بلاد المغرب وبموجبها بنى البرتغاليون قلعة على ساحل أغادير[2].

وبناء على الاتفاقيات السابقة؛ أقدمت إسبانيا على احتلال كل من مليلية سنة 1497، وحجر بادس 1508م من الساحل المتوسطي للمغرب الأقصى[3]. فيما كان نصيبها الأكبر في السواحل الجزائرية، فاحتلت المرسى الكبير عام 1505، ووهران 1509، بجاية سنة 1510 وأمام هذا التوسع المسيحي، أعلنت كل من دلس، ومستغانم ومدينة الجزائر تبعيتها للاسبان، وتعهدت بدفع جزية سنوية[4].

---

[1] -Braudel Fernand,**La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Louis philippe 2**, T2, Paris, 1966, p424.

[2]- عبد الكريم كريم، المرجع السابق، ص ص 9-10؛ عبد القادر فكاير، **الصراع الجزائري الاسباني**، دار كوكب العلوم للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، 2016م، ص 55.

[3]- عبد الكريم كريم، المرجع السابق، ص ص 11، 12.

[4]- بعد احتلال مدينة بجاية؛ توجه وفد من مدينة الجزائر برئاسة سليم التومي، شيخ قبيلة الثعالبة، إلى الإسبان سنة 1511م واتفق الطرفان على أن يسلم الجزائريون أكبر جزرهم الصخرية للإسبان لكي يقيموا عليها قلعة تحرس سفنهم، والتي صارت تعرف منذ ذلك الوقت قلعة الجزائر (Penon d Alger). انظر:عائشة غطاس وآخرون، **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م، ص17؛ فكاير، **الصراع الجزائري الاسباني**، ص ص 61- 82.

فيما أقدمت البرتغال على احتلال السواحل الشرقية، وتعد مدينة سبتة أوّل مدينة تم احتلالها منذ وقت مبكر سنة 1415، وأصيلا سنة 1471، والعرائش 1489 ، أغادير سنة 1505م، موكادور (الصويرة) 1508، واحتلال مدينة آسفي سنة 1508، ثم آزمور 1513، والمعمورة سنة 1515م[1].

أما طرابلس الغرب، وفي إطار المشروع الاستعماري المسيحي؛ فقد حضّرت اسبانيا حملة ضخمة بقيادة الكونت بدرو دي نافارو (Pedro Navarro) في 1510م، لاحتلال مدينة طرابلس فاستطاعت دخولها وإقامة حامية بها، واستمر حكمهم بها قرابة عشرين سنة، كما فرضوا ضرائب على المدن الواقعة بالساحل الغربي[2]. وفي سنة 1530م اضطر شارل الخامس إلى التنازل عنها لصالح فرسان القديس يوحنا، بسبب سوء الأوضاع الداخلية في إسبانيا، واشتغاله بالحرب مع فرنسا[3].

الحاصل أنّ الوضع السياسي في بلاد المغرب بشكل عام، تميز بالانقسام والضعف، مما جعل البلاد عرضة للتسلط الأجنبي الإيبيري، إذ تم احتلال العديد من المدن في السواحل المتوسطية، والأطلسية، هنا ظهر مجموعة من البحارة، على رأسهم الأخوة بربروس، ومن جاء بعدهم، رفعوا راية تحرير المدن المحتلة، وتمكنوا في النهاية من ضم كل من الجزائر، طرابلس، وتونس تحت راية الدّولة العثمانية. وبالمقابل ظهرت الأسرة السعدية بالمغرب الأقصى واستطاعت توحيد كلمة الجهاد.

---

[1]- عبد الكريم كريم، المرجع السابق، ص ص 6-12، بن خروف، المرجع السابق، ج1، ص ص47-48.

[2]- أحمد بن الحسين النائب الأنصاري، **نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان**، تعليق محمد زينهم محمد عزب، دار الفرجاني لنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 1994م، ص ص 38-39؛ جان كلودزليتنز، **طرابلس ملتقى أروبا وبلدان وسط إفريقيا 1500-1795 إفرنجي**، ترجمة جاد الله عزوز الطلحي، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا، 2001م، ص ص 28-32؛ مصطفى بازامة، **ليبيا في عشرين سنة من حكم الإسبان (1510-1530)**، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1965م، ص 21.

[3]- النائب الأنصاري، **نفحات النسرين**، ص ص 39-40؛ جان كلودزليتنز، المرجع السابق، ص ص58-60.

2- انضمام الجزائر وطرابلس وتونس للدولة العثمانية:

كانت الدولة العثمانية في منتصف القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي، وبداية العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي، تمثل أقوى دولة في العالم الإسلامي، وذلك لما امتلكته من قوة عسكرية، ولما حققته من توسعات، ولرفعها راية الجهاد في سبيل الله، خاصة بعد فتحها لعاصمة الإمبراطورية البيزنطية، القسطنطينية سنة 1453م، لذا فقد اتجهت إليها أنظار الأندلسيين لتخليصهم مما عانوه من قهر وطرد ومحاربة الإيبيريين لهم.

وباعتبار أن السلطان العثماني – آنذاك- بايزيد الثاني 1480-1511 كان منشغلا بتحركاته وحروبه في أوربا وآسيا الشرقية؛ فقد أوعز لمن يريد الجهاد بالتوجه إلى الحوض الغربي للمتوسط[1]؛ فظهرت مجموعة من البحارة، عرفوا بالإخوة بربروس، أشهرهم عروج وخير الدين[2] الذين يرجح وصولهم، إلى غرب البحر المتوسط سنة 1504م؛ وكانت جزيرة جربة أول قاعدة لنشاطهم البحري، التي منحهم إياها السلطان الحفصي أبو عبد الله محمد مقابل خُمُس الأرباح، وفي ذلك الوقت كان أسطول الإخوة بربروس يتشكل من سفنتين، وتطور بفعل الجهاد البحري إلى أربعة عشرة سفينة[3]، يجوبون بها الحوض الغربي، فحققوا مكاسب كثيرة واشتهر أمرهم، مما شجع أمير بجاية عبد الرحمان الحفصي على طلب المساعدة منهم لتخليصه من الإسبان عام 1512، فلبى عروج وخير الدين النداء فحاصروا بجاية من جهة البحر، فيما حاصر أهلها جهة البر، لكن محاولة تحريرها باءت بالفشل وأصيب عروج بضربة قطعت على إثرها يده، فاضطر إلى رفع الحصار[4].

---

[1] – رغم انشغال الدولة العثمانية بحروبها إلا ان بايزيد الثاني لبى طلب الاندلسين فقام بارسال البحارة كمال ريس على أسطول إلى الشواطئ الاسبانية والايطالية ونقل قوفل من الاندلسين واليهود الى تركيا كما قام كمال بإغرة على سواحل اسبانيا في 1510مرافقا معه بيري ريس. أنظر: محمد دراج، **الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس (1512-1543)**، ط2، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص ص 181- 182.

[2]– هم أبناء رجل يسمى يعقوب آغا، وقد عرفوا بالإخوة بربروس، إسحاق أكبرهم ثم عُرُوج، وبعده خضر وأخيرا وإلياس، اشتهروا بلقب بربروس أي ذو الحية الشقراء. أمّا بالنسبة لعُرُوج فإنّ نطق الكلمة الصحيح هو بضم العين والراء معا، وليس بفتح العين وتشديد الراء –كما اشتهر على الألسن- لأنّ أصل التسمية نسبة إلى حادثة الإسراء والمعراج كما ذكر ذلك أحمد توفيق المدني. أنظر: مجهول، **مذكرات خير الدين بربروس**، ترجمة محمد دراج، ط2، دار طليطلة، الجزائر، 2015م، ص ص 29- 31.

[3]– محمد دراج، **الدخول العثماني**، ص ص 188-190؛ مجهول، **مذكرات خير الدين**، ص 60.

[4]–مجهول، **مذكرات**، ص ص60-63؛ محمد دراج، **دخول العثماني**، ص ص196-197 .

وعند فشل الإخوة بربروسة في طرد الإسبان من بجاية، لجأوا إلى مكان قريب لإعادة الكرّة على بجاية وتحريرها، بدلا من الرّجوع إلى جربة، فوقع اختيارهم على مدينة جيجل التي كانت محتلة من طرف الجنويين منذ سنة 1260م، فحرروها بطلب من الأهالي سنة 1514م، واتخذوها قاعدة لهم[1].

وصل خبر انتصارات الإخوة بربروس إلى مسامع شيخ مدينة الجزائر سليم التومي الذي انتهز فرصة موت الملك الإسباني فرديناند 1516م لنقض معاهدة التبعية لهم، فأرسل وفدا يطلب فيه المساعدة من عروج لطرد الإسبان من مدينته. فقبل هذا الأخير العرض، واتجه برا وأرسل قوات أخرى بحرا، وعندما وصل عروج إلى المدينة استُقْبِل بحفاوة، وتمكن من دخولها ومنها أصحبت القاعدة الثانية للعثمانيين في الجزائر[2].

وبهذا النجاح العثماني؛ زادت سمعة عروج وخير الدين، فأرسل سكان تلمسان إليهما سنة 1517م، لإنقاذهم من سلطانهم الزياني أبي حمو موسى الثالث الموالي للإسبان، فتوجه عروج غربا نحو تنس، ثم واصل المسير إلى تلمسان، وعند وصوله إليها هزم سلطانها، الذي هرب إلى الإسبان ودخل عروج المدينة؛ إلا أنّ الحملة العسكرية التي شنها أبو حمو الثالث بمساعدة الإسبان على تلمسان في السنة الموالية، أي 1518م؛ جعلت عروج ينسحب منها، وينهزم، وانتهى الأمر باستشهاده[3].

ولما بلغ خبر استشهاد عروج مسامع أخيه خير الدين الذي كان بمدينة الجزائر، استأذن أهلها في العودة إلى بلاده، وفي هذا الوضع المتأزم قرر الأهالي إرسال وفد للسلطان العثماني يطلبون فيه المساعدة وإعلان التبعية[4]. استقبل سلطان الدولة العثمانية سليم الأول الوفد الجزائري

---

[1]- دراج، **دخول العثماني**، ص ص196-197؛ فكاير، **الصراع الجزائري الاسباني**، ص ص107-108.

[2]- دراج، **دخول العثماني**، ص ص 210- 214.

[3]- حول هذه القضية انظر: دراج، **دخول العثماني**، ص ص232-127؛ فكاير، **الصراع الجزائري الاسباني**، ص ص126- 128.

[4]- يقال أن خير الدين عرض على اهل مدينة الجزائر لما اصروا على بقائه، خوفا من الإسبان، الالتحاق بالباب العالي لكونه لا يملك وسائل الدّفاع عنهم، فما كان منهم إلاّ أن قبلوا وأرسلوا رسالة إلى السلطان العثماني يطلبون فيها منه مساعدتهم. ومن خلال هذه الرسالة نعرف التاريخ الذي أرسلت فيه وهو أوائل ذي القعدة 925هـ/ 26 أكتوبر – 3 نوفمبر 1519، وفعليا 1520، وهذا الارتباط كان ارتباطا طواعيا. انظر: عبد الجليل التميمي: «أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر للسلطان سليم الأول 1519»، **المجلة التاريخية المغربية**، مؤسسة التميمي زغوان ع 6، 1976م، ص ص 116- 120.

بحفاوة، وقَبِل بإلحاق الجزائر بالباب العالي، ونصب خير الدين بايلرباي بفرمان تولية فكان الانضمام الرسمي بتاريخ 1520م[1].

بانضمام الجزائر للباب العالي وقع تغيير لموازين القوى في غرب البحر المتوسط، فكانت أول إيالة تابعة للدولة العثمانية في بلاد المغرب، ونقطة انطلاق لتحرير باقي السواحل المتوسطية من الاحتلال الإسباني، وكذا انضمام كل من تونس وطرابلس.

وفيما يخص تداعيات ضم طرابلس الغرب للدولة العثمانية، فقد كانت ضمن سياستها في البحر المتوسط في شقه الغربي، وإدراكها للأهمية الاستراتيجية لمدينة طرابلس التي تعتبر نقطة الربط بين شقي البحر المتوسط، فبعد احتلال مدينة طرابلس من الاسبان سنة 1510م، اضطر عدد كبير من سكانها الهجرة إلى المناطق المجاورة وبشكل خاص الغريان وتاجوراء[2]، ومن مدينة تاجوراء كانت المحاولات لاسترجاع المدينة المغتصبة؛ ولما كانت القوة العثمانية في هذه الفترة فرضت وجودها في المنطقة؛ توجه وفد من تاجوراء[3] إلى السلطان العثماني سليمان القانوني لطلب المساعدة؛ فأرسل مراد آغا الذي اتخذ هذه المدينة قاعدته العسكرية لشن غارات متتالية ضد فرسان مالطة، لكنه لم يستطع تحرير مدينة طرابلس لشدة تحصين القلعة[4].

وأمام هذا الوضع المتأزم في المنطقة الغربية للبحر المتوسط، وعدم قدرة مراد آغا على اقتحام طرابلس، صدر قرار إرسال الأسطول العثماني لتحريرها عام 1551م، بقيادة سنان باشا ومساعدة درغوث ريس، وبالاتفاق مع مراد آغا؛ وضعت الخطط اللازمة للهجوم على المدينة، فاتفقوا على

---

[1]- مجهول، **مذكرات خير الدين**، ص107؛ فكاير، **الصراع الجزائري الاسباني**، ص ص 146-148.

[2]- عمر علي بن اسماعيل، **انهيار حكم الأسرة القرمانلية**، ص 17؛ نجم الدين غالب، **مدينة طرابلس عبر التاريخ**، ط2، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1978م، ص 91.

[3]- تذكر المصادرأن الاستنجاد بالقوة العثمانية كان منذ ان انضمت الجزائر الى الدولة العثمانية وذاع صيت خير الدين في البحر فقام وفد من تاجوراء التوجه الى القسطنطينية ،كما انهم ايضا اتصلو بخير الدين بربروس أنظر: النائب الأنصاري، **المنهل العذب**، ص188؛ نجم الدين غالب، **مدينة طرابلس**، ص91؛ إتوري روسي، المرجع السابق، ص 196.

[4]- النائب الأنصاري، **نفحات النسرين**، ص ص40-42؛ إتوري روسي، المرجع السابق، ص ص 196-206.

محاصرتها، ثم مهاجمتها برا وبحرا، فتمكنوا من اقتحام القلعة في 16 أوت 1551م، ودخول المدينة، وقد أقام العثمانيون احتفالا كبيرا بانتصارهم العظيم في الخندق المقابل لخرائب القلعة[1].

وفيما يتعلق بحيثيات انضمام تونس للحاضرة العثمانية؛ فقد دخلت ضمن الصراع الثلاثي: الحفصي، الإسباني، العثماني، فكانت المحاولة الأولى على يد خير الدين لضمها سنة 1534م، وذلك لما أتيحت له فرصة استنجاد السلطان المخلوع رشيد الأكبر بن أبي عبد الله، بالسلطان العثماني لاسترجاع حقه الشرعي من أخيه الحسن، واستطاع خير الدين الدخول إلى تونس، لكنه لم يمكث فيها كثيرا حيث تعرض لهجوم إسباني شرس، جاء عقب استنجاد الأمير الحفصي الحسن بشارلكان، فمُنِيَ العثمانيون بالهزيمة، واستعاد الأمير الحفصي تونس مقابل إعلان التبعية للإسبان[2].

ورث السلطان الجديد أحمد بن الحسن أوضاعا مزرية لم تمكنه من تقليص تدخل البدو في الحكم، هنا لم يبق العثمانيون مكتوفي الأيدى، خصوصا وأن الجزائر وطرابلس أصبحتا تابعتين رسميا لهم، فبدأو سلسلة من حملات بحرية، كانت أولاها على جربة سنة 1560م[3]، وفي عهد البيلرباي العلج علي شن حملة على تونس في منطقة سهل باجة، وكانت هذه المعركة مع الجيش الحفصي الذي انهزم، وفر السلطان أبو العباس أحمد إلى الحامية الاسبانية، وتمكنت القوات العثمانية من دخول تونس في 1569م، وأوكل العلج علي ولايتها لقبطان رمضان[4].

في هذه الأثناء أقنع أبو الحسن الحفصي الملك فليب الثاني بمساعدته لاسترجاع عرشه، فقرر الملك شن حملة سنة 1573م منتهزا فرصة هزيمة العثمانيين في معركة ليبونتي سنة 1571م، فجهز أسطولا ضخما محاولا إعادة احتلال تونس، وتمكن من دخولها في خريف سنة 1573م، وما إن وصل إلى حلق الوادي؛ حتى بدء بقراءة شروط إسبانيا المجحفة، المتمثلة في إقامة الحماية على

---

[1]- النائب الأنصاري، **نفحات النسرين**، ص ص42-43؛ إتوري روسي، مرجع السابق، ص ص 206-211.

[2]- بموجب المعاهدة التى أبرمها سلطان الحفصي مع الإسبان في أوت 1535م حولت تونس إلى شبه مستعمرة اسبانية حيث سلمت حلق الوادي للإسبان وأعطيت امتيازات تجارية إلى المسحيين. انظر: دلندة الأرقش، وآخرون، **المغرب العربي الحديث من خلال مصادره**، مركز النشر الجامعي، ميدياكم، 2003م، ص ص 53-54.

[3] - GilesVeintein, Aperçus sur l'entrée de l'ile de Djerba dans l'orbite ottomane in R.H,M n°31-32,Tunis1983,PP395-410

[4] - عبد الجليل التميمي، **دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر**، ط1، منشورات مؤسسة التميمي البحث العلمي والمعلومات، تونس، 2009م، ص ص 51-55.

تونس، واقتسام المملكة، ودفع ضريبة، مما أثار غضب السلطان أبي العباس ودفعه إلى إعلان رفضه، لكن الإسبان لم يعبئوا به، ونصّبوا أخاه محمد سلطانا مقابل الرضوخ لشروطهم. أقام الاسبان قلعة عظيمة خارج سور المدينة، وانسحبت الحامية العثمانية إلى القيروان، ولما وصل الخبر إلى الباب العالي، اتخذت الاسيتانة قرار تجهيز حملة لتحرير تونس، وتم جمع الجيوش من الجزائر وطرابلس والمشرق، فانطلق أسطول كبير بقيادة علج علي مع سنان باشا متوجها نحوها سنة 1574م، فحقق انتصارا عظيما وتم القضاء على السلطة الحفصية نهائيا، ومنذ هذا التاريخ انضمت تونس للامبراطورية العثمانية، وانتهى نجم الدولة الحفصية التى بقيت تنفض انفاسها مع الربع الأول من القرن السادس عشر[1].

3- الشكل السياسي للحكم في الإيالات العثمانية:

بعدما أصبحت البلدان الثلاث: الجزائر، تونس، طرابلس ولايات تابعة للدولة العثمانية؛ عرفت كل منها تطورات في شكلها السياسي تبعا للظرفية الاجتماعية والإقلمية والمحلية.

مر الحكم العثماني في الجزائر بأربعة مراحل اتسمت بالتّثبيت، التوحيد، والتصدي والتحرير والتوسيع والتنظيم والتحديث، فكانت المرحلة الأولى مرحلة البايلربايات (1520-1587م) تتطلبت جهودا في تثبيت الحكم، فعمل خير الدّين وخلفاؤه على توحيد الإمارات والمدن التي كانت تنتهز الفرص للتّمرد، لكن شيئا فشيئا استطاعوا تثبيت الحكم، تارة بالحرب، وتارة بالسلم. ولا يمكن أن يكون التثبيت دون المرور على التوحيد والتحرير، وقد حققوا في ذلك باعا طويلا[2]، وتم تنظيم البلاد إداريا، فقسمت إلى أربعة أقسام[3]: دار السلطان، بايلك التيطري، بايلك الشرق، بايلك الغرب.

---

[1]- التميمي، **دراسات في التاريخ العثماني**، ص ص57-61.

[2]- تم تحرير عدة مدن منها بجاية سنة 1555م، والقضاء على الدولة الزيانية نهائيا سنة 1554م. انظر: غطاس، وآخرون، **الدولة الجزائرية الحديثة**، ص ص44-48؛ بن خروف، المرجع السايق، ص ص 25-36.

[3]- سميت دار السلطان لأنها تدار من طرف كبار مساعدي الحاكم، ومع الزمن فيه تقسيمات أصغر،أما بايلك فكان يحكمه باي، والبايلك فيه أوطان، وعلى رأس كل وطن قائد، والعشائر الموجودة في كل وطن على رأس كل قبيلة شيخ، والأطان عددها في كل بايلك مختلف حسب الكبر. حول الموضوع واكثر تفاصيل انظر: غطاس، وآخرون، **الدولة الجزئرية الحديثة**، ص ص139-220.

وبعد وفاة العلج علي آخر بيلرباي الجزائر؛ قررت الدولة العثمانية تحديد مدة بقاء حاكم الإيالة، وكان الهدف من ذلك ضمان تبعيّة حكّام الجزائر، وعدم منحهم فرصة الاستقلال عنها، فجاءت مرحلة الباشوات (1587–1659م)[1]، ورغم الظّروف التي مرت بها هذه المرحلة المتمثلة في الفوضى وعدم الاستقرار نتيجة تدخّل كلّ من الأوجاق والريّاس في شؤون الحكم؛ إلا أن البحرية الجزائريّة، واصلت نشاطها وجهادها، وتصدّت للحملات المسيحيّة. ونتيجة للفوضى العارمة التي عرفتها الإيالة أواخر هذه المرحلة؛ فقد استفرد الجند بالسلطة في ظل ما يعرف بمرحلة الآغاوات (1659–1671)، التي تميّزت بالدموية وعدم الاستقرار، فبعد اغتيال الحاج علي آغا 1671م؛ أصبح منصب الآغويّة شاغرا وهو ما جعل الرّيّاس يستأثرون بالحكم، وبذلك دخلت الجزائر في آخر مرحلة من مراحل حكمها وهي فترة الدّايات[2].

بدأت فترة الدّايات باستئثار طائفة الرّيّاس بالحكم، حيث تولّى السّلطة القبطان الحاج محمّد التريكي، الذي كان يحضى بالاحترام الكبير لدى الجميع، ولكن لتقدمه في السن قام بتعيين صهره بابا حسن شاوش لتسيير الأمور، ودامت فترة حكمه إحدى عشرة سنة (1671–1682م)، وهي دلالة على الاستقرار الّذي ميّز بداية عهد الدّايات. وبصفة عامة، تعتبر مرحلة الدايات أطول وأزهى العهود، إذ تم خلالها تحرير مدينة وهران سنة 1206هـ/ 1792م[3]، وعرفت البحرية أوج ازدهارها خلال القرن السابع عشر، وعمل الدايات على تأسيس حكم محلي؛ حيث

---

[1]– تمّ تحديد مدّة حكم الباشا بثلاث سنوات، وكان الباشا بمجرد قدومه إلى الجزائر يجد نفسه في مواجهة قوّتين هما الجيش الإنكشاري، وطائفة الرّياس، ومع مرور الزّمن فقدت الباشويّة صلاحيّاتها وتنازلوا عنها للجيش الإنكشاري. انظر: غطاس، وآخرون، **الدولة الجزئرية الحديثة**، ص ص 48–52.

[2]– دامت فترة الآغوات اثنى عشرة سنة، ومن مظاهرها اغتيال كلّ من تعاقب على الحكم، و استمر الباب العالي في ارسال الباشوات ممثليهم؛ إلا أن الحكم الفعلي في الايالة كان بيد الآغوات. انظر: غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص ص 52–54؛ وليام سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، ترجمة عبد القادر زبادية، د ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980م، ص ص73–74.

[3]– تم تحرير وهران نهائيا على يد الباي محمد بن عثمان الكبير. انظر: محمد بن ميمون الجزائري، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تحقيق محمد بن عبد الكريم، ط1، دار الوعي للنشر والتوزيع، رويبة– الجزائر، 1439هـ/ 2018م، ص ص 221– 233؛ محمد بن يوسف الزياني، **دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران**، تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي، اعتناء عبد الرحمن دويب، ط1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، المحمددية– الجزائر، 2013م، ص ص 260– 270.

تم القضاء على ازدواجية السلطة سنة 1711م، وحَصَّل وقتها الداي علي شاوش فرمان التولية من الباب العلي، وبهذا أصبحت الجزائر شبه مستقلة بقراراتها واتفاقياتها مع الدول[1].

ومع نهاية القرن الثامن عشر، شهدت الجزائر مرحلة من الضعف، إذ أن تراجع غنائم البحر أدّى إلى كثرة وازدياد الضّرائب المفروضة على الأهالي؛ فنتج عنه حدوث انتفاضات، وفي الوقت ذاته ازدادت الأطماع الأوربيّة خاصّة الفرنسيّة والإنجليزيّة على الجزائر، وانتهى الأمر بالإحتلال الفرنسي عام 1830م[2].

أمّا طرابلس الغرب؛ فقد قسم المؤرخون مراحلها السياسية إلى ثلاث محطات، مرحلة العهد العثماني الأول (1551–1711م)، حيث عمل الولاة العثمانيون الأوائل في هذه المرحلة؛ على تثبيت ومحاولة فرض الأمن وتشييد وتنظيم شؤون الإيالة، ومن المفيد أن نذكر أن النظام الإداري الذي أقيم في ولاية طرابلس، كان في البداية تابعا لأمير الأمراء بالجزائر، فهو المخول بتعيين حاكمها، إلى غاية إلغاء هذا النظام من الأستانة بعد وفاة العلج علي سنة 1587م، وكان طمع ضباط الانكشارية في المشاركة في السلطة في بداية هذه المرحلة، ألزم إلى تغيير النظام، بنظام الداي والديوان، إلا أن تلك المرحلة لم يكتب لها الاستمرار، فبعد الساقزلي عثمان باشا 1649–1672، تولى الحكم ولاة ضعاف لم يستطيعوا فرض أنفسهم لا على الجيش الانكشاري، ولا على الأهالي الذين زادت تمرداتهم، فأصيبت البلاد بنكسات من جراء هذه الأوضاع؛ مما مهد لإنهاء هذا النظام عام 1711م[3].

---

[1]– غطاس، وآخرون، **الدولة الجزئرية الحديثة**، ص 57؛ إلتر عزيز سامح، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، دار النهضة العربية، بيروت– لبنان، 1989م، ص 463.

[2]– للمزيد حول هذه المرحلة. انظر: غطاس، وآخرون، المرجع السابق، ص ص 54–60.

[3]– تجدر الإشارة أن حكام هذه الامرحلة ابتداء من مراد اغا عملو ا على صد الحملات المسيحية، وتحريرهم للمدن المحتلة، و محاولة فرض النظام ، كما أنهم قام بحركة التعمير بالمدن الكبرى، إلا ان هذه المرحلة عرفت اضطربات داخلية كثيرة. انظر: نيكولاي ايايتش بروشين، **تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين**، ترجمة عماد حاتم، ط2، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت– لبنان، 2001م، ص ص 28، ومابعدها، 72–100؛ خليفة محمد التليسي، **حكاية مدينة طرابلس لدى الرحالة العرب والأجانب**، ط3، الدار العرب للكتاب، ليبيا، 1997م، ص ص76– 99؛ إتوري روسي، المرجع السابق، ص ص215–320.

تأتي بعد ذلك مرحلة حكم الأسرة القرمانلية (1711–1835م)، التي ارتبطت بظهور شخصية أحمد باشا القرمانلي (1711– 1745م)، الذي تمكن بمساعدة قبائل غريان، من تولي منصب الداي بطرابلس سنة 1711م، ثم الحصول على فرمان التولية من الباب العالي سنة 1722م، وقد عرفت طرابلس على عهده ازدهارا ملحوظا في جميع المجالات، كما أنّه أحدث تغييرا في طريقة اختيار الداي الذي يخلفه؛ إذ جعل هذا المنصب متوارثا في عائلته، التي استمرت في الحكم، وعرفت الولاية في آخر عهدها اضطرابات، فأقدمت الدولة العثمانية، على إنهاء حكم هذه الأسرة[1].

آخر محطة من مراحل الحكم العثماني بطرابلس، هي مرحلة العهد العثماني الثاني (1835–1911م)، وكان أوّل داي لهذا العهد هو مصطفى نجيب باشا، الذي تم تعيينه من الباب العالي سنة 1835م، وقد عمل الولاة الأوائل على إصلاحات في شتى الميادين، أولها إنهاء حالة الفوضى وتحقيق الأمن، واستمر هذا العهد إلى غاية وقوع طرابلس تحت وطأت الاستعمار الايطالي سنة 1911م[2].

وفيما يتعلق بتونس؛ فقد عرفت في بداية ارتباطها بالدّولة العثمانية تطبيق نظام الباشوات والذي دام ما بين (1574–1591م)[3]، يشرف على تسييرها الباشا المعيّن لمدة ثلاث سنوات مع الاستعانة بضباط من فرقة من الجيش الانكشاري الذين ينتمون إلى مؤسسة الديوان. لكن هذا النظام حمل في طياته بذور نهايته؛ فقد كانت سلطة الباشا نظريا، السلطة الأولى للجهاز السياسي– العسكري بالايالة، ولكن الضباط المشتركين في الديوان فرضوا تواجدهم منذ البداية، فبرزت ثنائية السلطة داخل هذا الجهاز، فتقلصت سلطة الباشا خصوصا وأن مدة حكمه قصيرة،

---

[1]– جاء بعد أحمد باشا ابنه محمد (1745– 1754م)، ثم حفيده علي بن محمد (1754– 1793)، وبعدها استمر الحكم في أفراد الأسرة إلى غاية سنة 1835م، للمزيد عن هذه الحكم القرامنلي. انظر: النائب الأنصاري، **نفحات النسرين**، ص ص40–42؛ عمر علي بن اسماعيل، **إنهيار حكم الاسرة القرمانلية**، ص ص 323–327 ؛ نيكولاي ايايتش بروشين، المرجع السابق، ص ص 104–166، إتوري روسي، المرجع السابق، ص ص 322–419.

[2]– ايتوري روسي، المرجع السابق، ص ص421–479؛ نجم الدين غالب الكيب، **مدينة طرابلس عبر التاريخ**، ط2، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1978م، ص ص 103–111.

[3] –A.Masmoudi et M.Smida, **Tunis au XVI siècle de la chute des Hafsides à l'installation des turcs**, société tunisienne de diffusion, Tunis, 1983., P22

فلم يستطع منع تزايد نفود طائفة الانكشارية في الديوان، فأضحت كل الصلاحيات بيد المجلس العسكري وهمش الباشا تمام[1].

ثم جاء نظام الدايات الذي استمر إلى حوالي منتصف القرن السابع عشر الميلادي، وتميز هذا العهد بإصلاحات شملت جميع الميادين، خاصة ما يتعلق بالجهاد البحري[2]، وبعده دخلت تونس في عهد جديد عرف بالعهد المرادي، الذي ينسب إلى مؤسسه مراد كورسو[3]، أصبحت الأسرة المرادية تحكم بصفة رسمية إيالة تونس، والملاحظ في حكم المراديين أنهم حوّلوا نظام الحكم إلى النظام الوراثي[4]، وساهموا في تزويد الجيش بالعنصر المحليّ، واستعانوا بأعيان البلاد في تصريف شؤون الدولة؛ وبهذا أضعفت سلطة الطائفة العثمانية. وشيئا فشيئا أصبح الباي هو الحاكم الأول للبلاد، مع ما توفر له من إمكانيات اقتصادية وعسكرية، لكن مع حلول الربع الأخير من القرن السابع عشر ميلادي شهدت الدولة المراديّة بوادر نهايتها[5].

وأخيرا يأتي العهد الحسيني الذي يبدأ بتولية حسين بن علي باشا، على إيالة تونس من طرف أهل الحل والعقد سنة 1705م، ثم حصوله على الشرعية في حكم الإيالة من الباب العالي سنة 1706م، كما نجح في توطيد الحكم بإحداث توازن سياسي وإداري بين مختلف فئات المجتمع

---

[1]- عرفت الإيالة في هذه الفترة تمردات بعض القبائل ولم تستطع فرق الانكشارية إخمادها، وأمام هذا الوضع المتأزم تقلصت عائدات الإيالة، وبرزت بوادر أزمة مالية اقتصادية حادة، فاستغل الجند الفرصة؛ وقاموا بانقلاب عسكري في أكتوبر 1591م، ضد كبار الضباط؛ ترتب عنه إعادة هيكلة النظام العثماني بتونس وبروز نظام الدايات. انظر: الأرقش، وآخرون، المرجع السابق، ص ص55-57.

[2]- بعد الانقلاب الذي أطاح بكبار الضباط في الجيش الانكشاري؛ انقسم الديوان إلى مجموعات كل مجموعة يرأسها داي وحاولوا إقامة مجلس مشترك، إلا أن هذا الوضع دام سبع سنوات فقط، ولم يعط نتائج مرضية، فاستأثر عثمان داي سنة 1598م بكلّ السلطة وفتح عهدا جديدا هو عهد سيطرة الدايات. انظر: المرجع نفسه، ص ص57-58.

[3]- وهو مملوك لرمضان باي، تحصل سنة 1631م على لقب الباشا من الباب العالي، وعمل على توريث حكم الإيالة لابنه محمد بن مراد باي المعروف بحمودة باشا الذي تحصل على لقب الباشا سنة 1658م، وبالتالي اعتراف الباب العالي به، انظر: A.Masmoudi et M.Smida, Op.cit, PP 37-40.

[4]- حول بايات المرادية انظر: محمد بن خوجة، **صفحات من تاريخ تونس**، تحقيق حمادي الساحلي، الجيلاني بن الحاج يحيى، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت- لبنان، 1986م، ص ص 48-56.

[5] - عرفت الإيالة أزمة اقتصادية بسبب تدني الإنتاج الزراعي، وظهور المجاعات والأوبئة، كما نشبت الصراعات على الحكم بين أفراد الأسرة، ومما زاد تعقيد الأمور التدخل المستمر لدايات الجزائر في تأييد طرف على الآخر. وفي سنة 1705م تعرضت البلاد لتدخل داي الجزائر الذي أسر إبراهيم الشريف أغا آخر داي في العهد المرادي، وبقيت البلاد في حالة فراغ سياسي، فوقعت في أزمة خطيرة، وخوفا منهم من تسلط داي الجزائر على إيالة تونس؛ اتفق أهل الحل والعقد، وأعيان البلاد، وضباط الجند على مبايعة حسين بن علي – آغا الصبايهية- باشا على البلاد في نفس السنة، وقد استطاع الباي الجديد أن يبعد الخطر الخارجي، ويحقق الاستقرار. وتعد هذه البيعة التاريخ الرسمي لميلاد العهد الحسيني. لتفاصيل أكثر أنظر: محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص ص 77-81؛ الأرقش، وآخرون، المرجع السابق، ص ص 58-62.

من الكراغلة وأعيان البلاد بإشراكهم في جهاز السلطة، مما قلل صلاحيات العنصر العثماني، وبلغ هذا العهد أوج قوّته في حكم حمودة باشا الحسيني (1782م- 1814م)[1]، وقد استمر حكم الأسرة الحسينية إلى غاية الحماية الفرنسية سنة 1881م[2].

4- الوضع السياسي للمغرب الأقصى:

أمام الضعف الذي عرفته الدّولة المرينية، فرع الوطاسيين، وانقسام المغرب الأقصى إلى وحدات صغيرة، بالإضافة إلى وقوع مدنه الساحلية تحت الاحتلال البرتغالي والإسباني؛ كان لزاما أن يظهر على مسرح الأحداث من يعيد الأمور إلى نصابها، ويرفع راية الجهاد في سبيل الله، ويوحد ما تشتت[3]، فاتجهت الأنظار إلى رجل يسمى المولى محمد الشريف الذي لقب بالقائم بأمر الله، واجتمعت كل القبائل بوسط إقليم سوس وتمت مبايعته سنة 1510م، لكنه تنازل عن الأمر لابنه الأكبر أحمد الأعرج، كما منح قيادة الجيش لابنه محمد الأصغر، وهكذا تأسست الدّولة السعدية، وجعلت من تردانت نقطة انطلاق الجهاد السعدي[4].

بدأ السعديون بالجهاد لتحرير المواقع من البرتغاليين، وكسر شوكة القبائل الموالية والمتحالفة معهم في المناطق الجنوبية. فكانت تافيلالت أوّل مدينة يتم تحريرها سنة 1510م، ثم تلتها انتصارات أخرى جعلتهم يحصلون على تأييد قبائل عدة[5]، ليتمكنوا في النهاية من حصار

---

[1] - قام حمودة باشا بعدة إصلاحات مست جميع الميادين. انظر: رشاد الإمام، «سياسة حمودة باشا في تونس 1782-1814 »، **المجلة التاريخية المغربية**، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ع 6، زغوان- تونس، 1976م، ص ص 11-115.

[2] - رغم محاولة حسين باي تثبيت الاستقرار في الإيالة وتوفير الأمن؛ إلا أنّه لم يسلم من تدخلات دايات الجزائر، الذين ساندوا ابن أخيه علي باشا سنة 1735م، على الانقلاب على عمه، مما أدخل البلاد في الحرب بين حسين بن علي وابن أخيه علي باشا، إلى أن استعادت الدولة الحسينيّة الحكم بعودة أبناء حسين بن علي للسلطة فعاشت في فترة استقرار طويلة نسبيا. انظر: الأرقش، وآخرون، المرجع السابق، ص ص62-67؛ محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص ص81-92.

[3] - كثرت الزعامات القبلية المستقلة عن الوطاسيين فظهرت إمارات منها: بني راشد في شفشاون، وآل المنظري في تطوان، وابن حدو في الجبل الأخضر، آل فرحون في آسفي، آل شنتوف في مراكش، ونفود المرابط ابن المبارك في آفة وغيرهم. انظر: بن خروف، المرجع السابق، ج1، ص46.

[4] - تجدر الإشارة أن سكان الساحل الجنوبي الغربي الأطلسي، كانوا أكثر عرضة للاضطهاد من قبل الإسبان والبرتغال؛ مما دفعهم للبحث عن زعيم يجمع ما تشتت ويوحد القبائل تحت راية الجهاد في سبيل الله، وفي إقليم سوس هناك بلدة اسمها أقَّا، وهي مقرّ زاوية الطريقة الجزولية، بها الشيخ الإمام ابن المبارك، الذي يحترمه كل الأهالي؛ فاتجهت الأنظار إلى هذا الإمام، وقامت القبائل السوسية بإرسال وفد إلى أقَّا، فاستقبلهم الإمام، واستمع لمطلبهم المتمثل في توحيد الصفوف، وإعلان الجهاد، وتنظيمه في البلاد، وتعيينه قائدا عليهم، لكنه اعتذر لكبر سنه، واقترح عليهم التوجه إلى محمد بن عبد الرحمان التاكمدارتي. انظر: محمد الصغير بن عبد الله الأفراني، **نزهة الحادي بأخبار ملوك الحادي**، تصحيح هوداس، مطبعة ليرو، باريس- فرنسا، 1888م، ص ص 10-11؛ بن خروف، المرجع السابق، ج1، ص 50.

[5] - بن خروف، المرجع السابق، ص ص 52.

مراكش ثم دخولها سنة 1524م، وبهذا أصبح جنوب المغرب الأقصى تحت سيطرتهم، فتفطن الوطاسيون إلى خطورة السعديين، وأنّ حركتهم ليست من أجل تحرير المواقع المحتلة فقط؛ وإنما القضاء عليهم والاستيلاء على السلطة[1].

دخل الطرفان الوطاسي والسعدي في صراعات، دامت سنوات عديدة، أهم ما ميزها هو ازدياد شعبية السعديين في ظل ما حققوه من انتصارات على البرتغاليين، وتحريرهم للمدن، فيما فقد الوطاسيون سمعتهم جراء طلب السلطان الوطاسي أبي حسون المساعدة من الإسبان، خاصة مع بروز شخصية سعدية جديدة كان لها تأثير كبير على مسرح الأحداث، وهي شخصية محمد الشيخ[2]، الذي واصل الجهاد، والتقى مع أبي حسون في عدة معارك إلى أن تمكن من دخول فاس للمرة الثانية؛ وبذلك تم القضاء على الدولة الوطاسية تماما عام 1554م، وأصبح حكم المغرب تحت سلطة السعديين[3].

---

[1]- وجه السلطان الوطاسي أبو حسّون، حملة عسكرية إلى مراكش، وحاصرها حصارا شديد، في هذه الأثناء استغل ابن عمه غيابه عن فاس، فتمرّد وأعلن نفسه حاكما وطّاسيا، فاضطر أبو حسون إلى فكّ الحصار والعودة إلى عاصمته والقضاء على التمرد، هنا استغل أحمد الأعرج بمراكش الفرصة لكسب أحلاف جدد من أعداء الوطاسيين في الشمال. وبعد قضاء أبي حسون على المآمرة وجه سنة 1528م حملة أخرى إلى مراكش، حيث دارت بين الطرفين معركة في آنماي، كانت الغلبة فيها للسعديين؛ فاضطر أبو حسون إلى توقيع اتفاق وهدنة معهم في نفس السنة، والاعتراف بدولتهم. بقي كل من السعديين والوطاسيين يستغل فرصة الهدنة لإعداد العدّة، ثم أقدم أبو حسون على خرق الهدنة سنة 1536م. فوقعت معركة بينهما تسمى بمعركة بوعرقبة على وادي عبدي، وكان الانتصار حليف السعديين، وكاد أبو حسون أن يقع في قبضتهم، هنا تدخلت بعض القبائل والأعيان لإصلاح ذات البين ووقف الحرب بينهما، فعقدت اتفاقية صلح في نفس السنة، تم بموجبها تقسيم المغرب إلى سلطتين، مما يعني اعتراف الوطاسيين الرسمي بدولة السعديين. استغل أبو حسون فرصة الهدنة وطلب المساعدات من الإسبان، مما أفقد الدولة الوطاسية سمعتها وشعبيتها. انظر: عبد الكريم كريم، المرجع السابق، ص ص 51-61.

[2]- استفرد محمد الشيخ بالسلطة بعد ما حسم الخلاف بينه وبين أخيه أحمد الأعرج في معركة الكاهرة سنة 1544م، حيث التقى وتحارب الأخوان وانتصر محمد الشيخ، وفرّ أحمد الأعرج إلى سجلماسة أين انتهي أمره. انظر: الأفراني، **نزهة الحادي**، ص ص 21- 22؛ عبد الكريم كريم، المرجع السابق، ص ص 55- 60.

[3]- كان دخوله الأوّل لمدينة فاس سنة 1549م، إذ فر السلطان الوطاسي أبو حسون إلى الجزائر، وطلب العون لاستعادة عرشه من البايلرباي صالح رايس؛ الذي جهز حملة عسكرية اتجهت إلى فاس سنة 1554م، فانسحب منها السعديون، وقام صالح رايس بإقامة إدارة عثمانية موالية لإيالة الجزائر، وعين عليها أبا حسون حاكما بفاس، وبعد أن ضمن ولائه عاد صالح رايس إلى مدينة الجزائر. انظر: الأفراني، **نزهة الحادي**، ص ص 30 وما بعدها؛ عبد الكريم كريم، المرجع السابق ص ص65- 73.

وبعد مقتل محمد الشيخ[1] سنة 1557م؛ توارث أفراد الأسرة السعدية الحكم، وكان من بين أشهرهم السلطان أحمد المنصور الذهبي (986-1012هـ/ 1578- 1603م)، الذي تعتبر فترة حكمه من أزهى الفترات في تاريخ الدولة السعدية، فقد وسَّع رقعة المغرب، واستولى على السودان الغربي، وبهذا تمسك بطرق التجارة وفي نقاط الربط الأساسية بين قوى الشرق والغرب[2]. وبعد وفاته؛ دخلت الدولة السعدية، مرحلتها الأخيرة بسبب تنافس أبنائه على السلطة[3]، فاستنزفت قوتها، وانحصر نفوذها في مدينة مراكش وضواحيها، كما كان تخاذلهم ومسايرتهم للإسبان سببا في وقوع بعض الأماكن تحت الاحتلال، وعلى رأسها العرائش عام 1610، والمعمورة 1614، وحدثت القطيعة بينهم وبين الرعية[4]، فيما تشكلت في بقية المناطق التي كانت تابعة لها، إمارات صغيرة وزعامات دينية سيرت المغرب في إطار التفتت والتجزئة، مما أدّى في النهاية إلى سقوطها[5].

بعد استفحال الشتات والتمزق الذي أصيبت به وحدة المغرب الأقصى في النصف الأول من القرن الحادي عشر الهجري، السابع عشر الميلادي، بادر أهل سجلماسة إلى مناصرة أسرة الأشراف العلويين[6]، وفي هذا الوضع المتأزم أجمع أهل الحل والعقد على مبايعة شخصية الشريف

---

[1]- عن نهاية محمد الشيخ؛ فقد دبرت مؤامرة اغتياله من العثمانيين، حيث لجأت إليه فرقة من العثمانيين على أساس أنهم فروا من الدّولة العثمانية وأرادوا العمل عنده، في حرسه الخاص وتظاهروا بالطّاعة والولاء فاطمئن إليهم، فضمهم إلى حرسه، وقد كانوا مكلفين باغتياله، وهذا ما تم فعلا حيث اغتيل سنة 1557 .انظر: الأفراني، **نزهة الحادي**، ص ص 42-44؛ عبدالكريم كريم، المرجع السابق، ص 85.

[2]- الأفراني، **نزهة الحادي**، ص ص 78-164؛ إبراهيم حركات، **المغرب عبر التاريخ عرض لأحداث المغرب وتطوراته في الميادين السياسية والدينية والاجتماعية والعمرانية والفكرية منذ ما قبل الإسلام إلى العصر الحاضر (ق 14هـ و20م)**، 3 أجزاء، ج2، **من بداية المرينيين إلى نهاية السعديين**، دط، دار الرّشاد الحديثة، الدار البيضاء- المملكة المغربية، 1420هـ/ 2000م، ص ص296-298.

[3]- عرفت المغرب اثر وفاة احمد المنصور معارك طاحنة ادت الى مقتل اعداد هائلة من الرجال، وكان السبب الاول فيها النزاع ابناؤه على السلطة. انظر: الأفراني، **نزهة الحادي**، ص ص 190-196؛ السلاوي، **الاستقسا**، ج6، ص 5- 9.

[4]- عبد الطيف الشاذلي، **المجاهد السلاوي محمد بن أحمد العياشي، من تاريخ المغرب في القرن السابع عشر**، ط2، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الخامس مطبعة الأمنية، الرباط- المملكة المغربية، 2012م، ص ص 36-39.

[5]- منطقة السوس، ودرعة، والصحراء، وجزء من بلاد السودان، استقل بها الشيخ بودميعة، وفي السواحل المغربية الأطلسية ظهرت الحركة العياشية، في حين قامت الزاوية الدلائية بقيادة محمد الحاج بالاستقلال بالمنطقة الوسطى للبلاد، مما أسفر عن انهيار الأسرة السعدية. انظر: حركات، **المغرب**، ج3، ص ص 14- 15.

[6]- عن استقرار الحسن الداخل بمدينة سجلماسة فيذكر انه كان بطلب من جماعة من الحجاج الذين وردوا على الحجاز قادمين من سجلماسة التي خلت من الأشراف في القرن السابع الهجري، الثالث عشر ميلادي، ورغبة من أهل سجلماسة في استقدام نسل الأشراف فاتصلو في ينبع – واحة صغيرة على البحر الأحمر- بالقاسم والد الحسن الذي وافق على إرسال نجله هذا للاستقرار بسجلماسة، فحل بها وتزوج من إحدى بنات الشيخ أبي ابراهيم، وتوفي سنة 706هـ/ 1306م وفي رواية 707هـ/1307م، ودفن وسط مدينة سجلماسة، ومن عقبه علي الشريف الأول الذي استطاع الاستقرار بمدينة فاس، وخلف من الأولاد علي الثاني الذي من أحفاذه المباشرين علي الشريف دفين مراكش وجد ملوك الدولة العلوية . انظر: السلاوي، **الاستقصا**، ج4، ص 7؛ حركات، **المغرب**، ج3، ص ص17-18.

بن علي سليل الأسرة العلوية، الذي تنازل عن البيعة لابنه محمد بن الشريف (1640–1658م)، المؤسس الفعلي للدولة الناشئة، وقد خاض أنصار العلويين حربا ضروسا ضد أبي حسون في درعة إلى أن تمكنوا من إجلائهم منها، فأصبح النظام الجديد يتحكم كليا في سجلماسة ودرعة، وبعدها تلقى بيعة أهل فاس بصفة تلقائية عام 1649م، فحكم الدّولة ما يقارب العشرين سنة[1].

وتعاقب على حكم الدّولة العلوية بعد محمد بن الشريف مجموعة من السلاطين، تميزت عهودهم بالقوة تارة، وبالدخول في صراعات بين أفراد البيت الواحد تارة أخرى، فاستطاعوا كسر شوكة الدلائيين والعياشيين[2] من المعارضين، وعملوا على توحيد المغرب، ومن بين أهم الأحداث التي ميزت تاريخ هذه الدّولة في الفترة محل الدراسة، هو فتح مراكش عام 1669م، في عهد السلطان الرشيد، وتحرير كل من المهدية سنة 1681م، وطنجة عام 1684م، والعرائش 1689م، وأصيلا عام 1691م، من الاحتلال البرتغالي والإسباني في عهد السلطان إسماعيل (1672–1727م)[3].

بعد وفاة هذا الأخير؛ دخل المغرب الأقصى في فوضى كان سببها هيمنة الجيش، وصراع الأسرة العلوية على العرش بين أبناء إسماعيل، دامت هذه الأزمة حوالي ثلاثين سنة، تأرجح فيها العرش من أخ، لآخر، إلى أن استطاع الأمير محمد بن عبد الله، حفيد إسماعيل، أن ينهي الفوضى بأرجاء المغرب تحت سلطته، وما إن استقر له الوضع بدأ بعملية الإصلاح العام في كل الميادين، فعمل على تجديد الجيش النظامي، وضبطه وتقسيمه إلى مجموعات حتى يستطيع السيطرة عليه، وقد اتبع السلطان محمد سياسة محكمة في العرش العلوي، وثبت حكم المغرب لأسرته التي تمكنت من البقاء على سدة الحكم إلى يومنا هذا[4].

---

[1]- Robert Mantran, **Les grandes dates de l'Islam**, Entreprise Nationale du livre, Larousse, Paris, 1990, p114

[2]- حول الحركة العياشية .انظر: عبد الطيف الشاذلي، المرجع السابق، ص ص 111، ومابعدها.

[3]- حركات، **المغرب**، ج3، ص ص 24- 30، 32- 59. وانظر أيضا:

Mantean, Op.cit , p115.

[4]- حركات، **المغرب**، ج3، ص 118. وانظر أيضا:

Mantean, Op.cit , p115.

5- الهرم الاجتماعي:

اعتمد الهرم الاجتماعي على جملة من المعايير التي صُنّفت بها الأفراد أو الجماعات بدرجة متفاوتة، ويعتمد هذا الترتيب على عدة مقاييس؛ بحسب معيار الأصل، ومعيار مرجعية النسب الشريف، والمعيار السياسي العسكري، والمعيار الاقتصادي، ومن خلال هذه المقاييس؛ تولد داخل كل حاضرة من حواضر بلاد المغرب ترتيب الفئات، فالإيات العثمانية الثلاثة عرفت سلما اجتماعيا مغايرا على ما هو في حواضر المغرب الأقصى، وهذا راجع لتواجد العنصر العثماني، كطبقة حاكمة.

ولنبداء الحديث عن حواضر الإيالات العثمانية، فهل كانت لها نفس المعيار ومقياس ترتيب الفئات في المجتمع الحضري؟ فالتركيبة السكانية التي كانت بالمجتمع الجزائري اعتمدت على ترتيب اختلف قليلا مع ما كان بتونس وطرابلس، فهناك نقاط تقارب، ونقاط تختلف بحسب معايير التصنيف.

فالفئة العثمانية، والكرغلية تعتبر أهم الفئات حضوة في حواضر الإيالات الثلاثة، حيث أنهم احتلوا الصدارة في السلم الاجتماعي، وتتشكل هذه الطبقة من الحكام و رجال الدولة والموظفين السامين والإداريين، والقضاة والمفتيين الحنفية والعسكر. ويعتبر المقياس السياسي والعسكري هو الأساس لتصدر هذه الطبقة هرم مجتمع المدينة في كل من تونس وطرابلس، إلا أنه في الجزائر عرف معيار الأصل داخل هذه الفئة الأهمية البالغة، حيث لم يستطع العنصر الكرغلي منافسة أباؤهم في المكانة ولم يتجاوزهم في الصادرة السلم، بينما استطاع هذا العنصر في كل من تونس، وطرابلس أن يخترق هذا الحاجز ويتفوق، ويتصدر الهرم الاجتماعي بحكم تقلُّده للحكم[1].

أما فئة الحضر أو البلدية، فلم تختلف معايير القياس في ترتيبها في الإيالات الثلاثة، فهي تخضع لتمييز لمعيار الأصل بالدرجة الأولى، فهي تضم السكان الأصليين بالمدينة، أي ذوي الأصل

---

[1]- للمزيد حول هذه الطبقة في الإيالات الثلاثة. أنظر: شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**، ص ص 59-60؛ عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700-1830م)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2000-2001م، مطبوعة، ص ص 4-15؛ أحمد قاسم، **إيالة تونس**، ص189-192؛ إسماعيل كمالي، المرجع السابق، ص 60؛ تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص 27.

العربي والأمزيغي، الذي تواجد بالمدينة منذ أزمنة، كما تضم هذه الطبقة العنصر الأندلسي الذي لا يقل وجاهة عن الأصل العربي. وقد تتظافرت العوامل الدينية والتاريخية والاقتصادية حتى اكتسب العنصر الأندلسي شأنا في حواضر بلاد المغرب، ويمكن القول أن هذه الطبقة تحتل المرتبة الثانية سواء في الجزائر أو تونس أو طرابلس، وتتشكل من فئة "الأشراف" التي لها الوجاهة على المستوى الاجتماعي، فهي تمثل النسب إلى آل البيت، ولها مكانة روحية واحترام لدى العامة والحكام، فكان يطلق على أفراد الأسر التي تنتمي إلى هذه فئة "بيت شرفاء"، الذين كانوا ذوي منزلية علمية مرموقة[1]، وأعيان والأسر العريقة، وأشخاص ذو المنزلة العلمية، يتشكلون من فئة العلماء والقضاة والمدرسين والمشايخ[2].

أما الطبقة الثالثة، فهي تتشكل من العامة، وهي بدورها تنقسم إلى، فئة البرانية أو الوافدة التي تحتل الصدارة في هذه الطبقة، ويمثلون سكان الأرياف، والبوادي من أصل عربي أو أمزيغي، الذين انجذبوا إلى الاستقرار بالحواضر لاستتباب الأمن في المدن، وتطور إمكانياتها الاقتصادية فتوجهت هذه الفئة بدافع العمل أو التجارة، أو الدراسة، أو في إتمام التزام ديني كالحج، وكانت جميع هذه الدوافع تجعل هؤلاء الأفراد يقيمون لفترات طويلة، أو يقيمون بشكل نهائي بها[3].

تليها الجاليات: الأقليات اليهودية والأروبية، وقد تحدثا سابقا عن الجماعات اليهودية المحلية، والتي انضمت إليها جماعة أخرى قادمة من أوربا بحثا عن ملجأ من الاضطهاد الإيبيري، وجالية أخرى تواجدت سعيا وراء أنشطة اقتصادية، كيهود ليفورنا، وكل هؤلاء استقروا بشكل متفاوت بالحواضر الكبرى ببلاد المغرب. كان التسامح العثماني تجاه الأقليات، عاملا في منحها استقلالا في إدارة شؤونها الداخلية، ما يفسر ازدهار الجماعات اليهودية في جميع هذه المدن، أما

---

[1]- يذكر ابن أبي الضياف قيمة الأسر الشريفة ومكانتها العلمية في عدة محطات. انظر: ابن أبي الضياف، **الإتحاف**، ج 7، ص ص28، 30، 37، 69؛ ج8، ص ص 22- 56. انظر أيضا: أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**،ج1، ص ص 240- 241.

[2]- حول طبقة الحضر. انظر: ابن أبي الضياف، **الإتحاف**، ج3، ص163؛ ج8، ص 43؛ شويتام، **المجمع الجزائري وفعالياته**، ص ص 55-56؛ غطاس، **الحرف والحرفيون**، ص ص 4- 6؛ أحمد قاسم، **إيالة تونس**، ص ص194، 202- 203؛ إسماعيل كمالي، المرجع السابق، ص 58؛ تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص30.

[3]- ريمون، المرجع السابق، ص .40

الفئة الأروبية[1]؛ فكانت من الأسرى وهم ذوي أصول مختلفة، وارتبط تواجد هذه الفئة بعملية الغزو البحري[2].

أما بالنسبة للمغرب الأقصى، فقد اختلف معيار الترتيب الاجتماعي على ما هو في البلدان المغربية أخرى، وهذا راجع إلى البعد السياسي – الاجتماعي المميز له، حيث يعتبر مقياس المرجعية الشريفة الأساس الأول في الترتيب، وعليه يحتل البلاط الملكي وأفراد الأسرة الحاكمة سواء في الفترة السعدية أو العلوية قمة الهرم الاجتماعي، ثم تأتي طبقة كبار الموظفين السامين والقادة العسكريين في الترتيب الثاني[3]، فيما تحتل طبقة القضاة والفقهاء والأشياخ وذوي المنزلية العلمية الطبقة الثالثة في السلم الاجتماعي، ولا تخضع هذه الأخيرة إلى معيار الأصل، بل تخضع إلى المكانة العلمية التي وصل إليها صاحبها، ثم تأتي طبقة التجار، وهي أيضا لا تخضع للبعد العرقي فهي تخضع للبعد الاقتصادي، بعدهم في أسفل الهرم تكون طبقة عامة الناس، والتي تمثل أرباب الحرف وطبقات الجند والنازحين من البوادي والأرياف[4].

4- يطلق عليهم اسم الأعلاج في الجزائر، واسم المماليك في تونس، وكان من الأروبين من الأصول الجنوية، والبندقية، ومنهم من قدم من الدولة العثمانية، ومن الشركس والأكراد ويونان. أنظر: ابن أبي الضياف، **الإتحاف**، مج4، ج8، 26، 105، 121، 129، 133؛ غطاس، **الحرف والحرفيون**، ص ص17-19؛ أحمد قاسم، **إيالة تونس**، ص193؛

[2]- ريمون، المرجع السابق، ص42؛ شويتام، **المجمع الجزائري وفعالياته**، ص60.

[3]- عبد الكريم كريم، المرجع السابق، ص 290.

[4]- المرجع نفسه، ص 290.

ومن خلال ما سبق ذكره، نستنتج ما يلي:

– كانت للعناصر البشرية الأصيلة ثقافتها المحلية، التي جاءت مع الفتوحات الإسلامية العربية، واكتسبت مع الوقت مميزات خاصة بالمنطقة، ومع توافد عناصر جديدة في الفترة الحديثة، وما جلبته معها من عادات وتقاليد، شاركت وامتزجت مع العناصر المحلية لتكوّن ثقافة العصر.

– عرفت الفترة تشكيل خريطة جيوسياسية جديدة حيث كان دخول كل من الجزائر وتونس وطرابلس تحت لواء الدولة العثمانية، وقيام الدّولتين السعدية والعلوية في المغرب الأقصى، ما أدّى إلى ظهور أنماط ثقافية وحضارية جديدة.

– كان لتمركز العناصر الوافدة، بالإضافة إلى قيام أنظمة سياسية جديد ببلاد المغرب؛ أثر في إحداث تغيير في التركيبة السكانية للمنطقة، وبشكل خاص بالمدن، وبالتالي أثر على توزيع الطبقات ومعايير ترتيبها في الهرم الاجتماعي.

الفصل الثالث:

الحواضر العلمية ببلاد المغرب تعريفها وتصورها

أولاً- التخطيط الحضري للعواصم المغربية وتطوره

ثانيا- الحواضر الثانوية

ثالثا- نماذج من المدن الأندلسية

يؤدي الحديث عن الثقافة وأعلامها في مجتمع ما إلى تفحص المظهر الأساسي لها، ألاّ وهو الحواضر التي احتضنت الحركة العلمية وكانت مقرا للإشعاع العلمي والثقافي، وبما أنّ الثقافة بشكل عام تتأثر بمجموعة من العوامل السياسية، والاجتماعية، والبشرية –كما تم توضيحه سابقا- فإنها تتأثر أيضا بعامل إضافي وهو العمران، وما تم إنشاءه من مؤسسات؛ فإنّ بعض المدن قد تنتقل من الدّور المحدود أو الثانوي إلى الأدوار الرئيسية[1]، فتصبح حاضرة تستقطب إليها العلماء من كل حدب وصوب، فيما تحتفظ مدن أخرى بمكانتها السابقة، أو يأفل نجمها.

وبالتالي سيتم الحديث في هذا الفصل على التطور الحضري الذي عرفته عواصم بلاد المغرب في الفترة الحديثة، وعلى نماذج من الحواضر العلمية الصغرى، كما سيتم إعطاء صورة وجيزة عن المدن الجديدة التي استحدثت من طرف الجالية الأندلسية.

أولا- التطور الحضري لعواصم بلاد المغرب:

مثلت كل من مدينة الجزائر، تونس، طرابلس، وحاضرتي فاس ومراكش العواصم الثقافية الكبرى، التي احتضنت الحركة العلمية ببلاد المغرب خلال العصر الحديث. فمن ناحية الموقع الجغرافي، تميزت كل من مدينة الجزائر، تونس، وطرابلس بكونها مدنا ساحلية، تجمع بين مزيتي البر والبحر[2]. أمّا مدينتا فاس ومراكش، فهما مدينتان تقعان على البر، وامتازت مدينة فاس بخصوصية ألا وهي أنها تجمع مدينتين في نفس الوقت، الأولى تعرف بعُدْوَة الأندلسيين، والثانية بعدوة القرويين، يفصل بينهما نهر كبير يسمى وادي فاس[3]. وقبل الحديث عن الملامح العامة لهذه العواصم في الفترة

---

[1]- عن الحواضر الثقافية الكبرى والثانوية ببلاد المغرب خلال الفترة الحديثة. انظر: الملحق رقم (03).

[2]- ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج2، ص 132، 143؛ صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق الشهير بابن شمائل البغدادي، **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع وهو مختصر معجم البلدان لياقوت**، تحقيق وتعليق علي محمد البجاوي، 3 أجزاء، ج2، ط1، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1373هـ/ 1954م، ص 882؛ أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري، **رحلة العبدري**، تحقيق وتقديم علي إبراهيم كردي، ط2، دار سعد الدّين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- سوريا، 2005م، ص 82، 108، 184؛ ابن عبد المنعم الحميري، **الروض المعطار**، ص 163.

[3]- ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج3، ص ص94، 192؛ ج4، ص 230؛ ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب بروض القرطاس**، ص ص 15- 16؛ ابن عبد المنعم الحميري، **الروض المعطار**، ص 434، 540.

المدروسة علينا إعطاء نظرة وجيزة حول نشأة وتطور هذه الحواضر حتى نبرز الإحداثيات الحضرية التي وصلت إليها حواضرنا في الحقبة الحديثة.

1- التسمية والنشأة:

استندت تسميات ونشأة كل مدينة إلى مرجعيات مختلفة، ففيما يخص مدينة الجزائر فقد اشتقت من جمع جزيرة[1]، لوجود مجموعة من الصخور الشبيهة بالجزر الصغيرة، منتشرة على سطح البحر، بالقرب من المدينة، أكبرها: أربعة صخور[2] ممتدة على شكل حرف ألف ممدودة[3]. وفي تاريخها الإسلامي، عُرفت المدينة بجزائر بني مزغناي، أو مزغني، نسبة إلى قبيلة صنهاجية بربريّة. وقد بنيت على يد بلكين بن زيري الذي بناها على أنقاض المدينة الرومانية[4]، ثم خضعت المدينة

---

[1]- ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج2، ص 132.

[2]- الصخرة الأولى يسميها البكري "سطفلة"، والصخرة الثانية: تقع في الشمال، والثالثة: تقع ما بين هاتين الصخرتين، أقيم عليها الحصن المعروف بالبنيون الذي بناه القائد الإسباني بيدرو نافارو سنة 910هـ/ 1510م، ثم حطمه خير الدين بربروس سنة 936هـ/ 1529م، وأقام مكانه البرج المعروف ببرج الفنار – حسب رأي الشيخ الجيلالي، فيما يرى محمد بن أبي شنب أنّ البنيون أقيم على سطفلة- أمّا الصخرة الرابعة فتتموقع خلف الصخور الثلاثة المذكورة، وكانت مركزا للمدفعية العثمانية لحماية المدينة، ثم قام خير الدّين بجمع هذه الجزر كلها برصيف واحد يتصل بالمدينة. انظر: أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي **المسالك والممالك**، تحقيق جمال طلبة، جزءان، ج2، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1424هـ/ 2003م، ص 268؛ أبو القاسم بن حوقل النّصيبي، **كتاب صورة الأرض**، دط، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 1992م، ص ص 77- 78؛ عبد الرحمن الجيلالي، «مدينة الجزائر عبر التاريخ»، **تاريخ المدن الثلاث، الجزائر- لمدية- مليانة، بمناسبة عيدها الألفي**، إعداد ودراسة وتمهيد وتعليق عبد الرحمن الجيلالي، ط2، مطبعة صاري بدر الدين وأبنائه، الأبيار- الجزائر، 1392هـ/ 1972م، ص ص 13- 14؛ محمد ابن أبي شنب، «الجزائر»، **تاريخ المدن الثلاث، الجزائر- لمدية- مليانة، بمناسبة عيدها الألفي**، إعداد ودراسة وتمهيد وتعليق عبد الرحمن الجيلالي، ط2، مطبعة صاري بدر الدين وأبنائه، الأبيار- الجزائر، 1392هـ/ 1972م، ص 60.

[3]- الجيلالي، **مدينة الجزائر**، ص ص 13- 14؛ عبد القادر حليمي، «أصول النشأة لمدينة الجزائر»، **تاريخ المدن الثلاث، الجزائر- لمدية- مليانة، بمناسبة عيدها الألفي**، إعداد ودراسة وتمهيد وتعليق عبد الرحمن الجيلالي، ط2، مطبعة صاري بدر الدين وأبنائه، الأبيار- الجزائر، 1392هـ/ 1972م، ص 97.

[4]- يعود أصل إنشاء مدينة الجزائر إلى الفينيقيين، الذين أطلقوا عليها اسم ايكوسيم (Icosim)، وبعد أن احتلها الرومان سموها إيكوزيوم (Icoziom)، يرجح أنها فتحت على عهد موسى بن نصير ما بين سنتي (88- 95هـ/ 707- 714م)، إلاّ أنّ المسلمين لم يجدوا بها سوى الأطلال لما مرّ بها من فتن وخراب في العهدين الوندالي والبيزنطي، وقد اختلف الباحثون في تحديد تاريخ بنائها، إذ يذكر ابن الخطيب ما نصه: «... **وبنى ابنه بلكين بأمره مليانة، ومدينة الجزائر، والمدية**»، وقال عبد الرحمن بن خلدون: «**ثم اختطّ ابنه بلكين بامره وعلى عهده مدينة الجزائر المنسوبة لبني مزغنة بساحل البحر** ...»، نستنتج من هذين النصين: أنّ المدينة بنيت من قبل بلكين، في عهد أبيه زيري بن مناد الصنهاجي، لذا فقد ذهب الشيخ عبد الرحمن الجيلالي إلى اعتبار أنّ ذلك تم ما بين سنتي (324- 360هـ/ 936- 971م)، اللتين تمثلان تاريخ بناءه لمدينة أشير واعتلائه الحكم، وتاريخ وفاته، أمّا محمد ابن أبي شنب، فيذكر أنّ المدينة بنيت سنة 367هـ/ 977م، ثم ينفيه اعتمادا على الخبر الذي أورده ابن عذاري عند حديثه عن زيارة أجراها صاحب جزائر بني مزغنة للخليفة الأموي الناصر في قرطبة بقصره الزهراء: « **وفي سنة 337، في النصف من المحرَّم، قعد الناصر بقصر الزَّهراء قُعودا بَهِيًّا؛ فدخل إليه=**

لحكم الدّولة الحمادية، وبعدها دخلت تحت حكم المرابطين، فالموحدين، لتعرف في الفترة الأخيرة من تاريخها الإسلامي التنافس عليها بين الزيانيين والحفصيين والمرينيين[1].

على الرغم من شهرة مدينة الجزائر أو جزائر بني مزغنة منذ تأسيسها، وتفنن الرحالة والجغرافيين عبر التاريخ في وصف أسوارها وآثارها وأسواقها وخيراتها إلاّ أنها لم تستطع أن تنافس من الناحية العلمية غيرها من مدن المغرب الأوسط، مثل: تاهرت، وبجاية، وتلمسان، إلا في أوقات محدودة؛ ولم ترتق لتكون حاضرة ومركزا علميا بكل معنى الكلمة؛ إلا في العهد العثماني بعد أن أصبحت عاصمة إيالة الجزائر.

أمّا مدينة تونس[2]، كان اسمها قديما "ترشيش"، وأصل تسميتها أنّ المسلمين لما فتحوا إفريقية، كانوا ينزلون بإزاء صومعة راهب في ترشيش كانوا يأنسون بصوته، ويقولون: «**هذه الصومعة تؤنس**»[3]، وفيما يخص المدينة كحاضرة؛ فيرجح أنّها فتحت وعمّرت سنة 80هـ/699م من طرف القائد حسان بن النعمان الغساني (78-88هـ697- 707م)، الذي جلب إليها حوالي مئة عائلة من

=حُمَيْد بن بَصَل؛ ثم وصل بعده منصور وأبو العَيْش، ابنا ابن أبي العافية، ودخل معهما حَمْزة بن إبراهيم، صاحب جَزَائر بني مَزْغَنَّا ...»، أمّا رابح بونار فقد ذكر سنة 339هـ/ 950م، دون أن يعلل ذلك، وهو يناقض نص ابن عذاري المذكور سابقا. انظر: ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج2، ص 215؛ لسان الدّين بن الخطيب الغرناطي، **تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط، القسم الثالث من كتاب أعمال الأعلام**، تحقيق وتعليق أحمد مختار العبادي، محمد إبراهيم الكتاني، دط، دار الكتاب للنشر والتوزيع، الدار البيضاء- المغرب، 1964م، ص ص 63- 64؛ عبد الرحمن بن خلدون، **العبر**، ج6، ص 204؛ محمد ابن أبي شنب، «نظرة إجمالية في تاريخ مدينة الجزائر»، **دراسات وأبحاث تاريخ المدن الثلاث الجزائر- لمدية- مليانة، بمناسبة عيدها الألفي**، إعداد ودراسة وتمهيد وتعليق عبد الرحمن الجيلالي، ط2، مطبعة صاري بدر الدين وأبنائه، الأبيار- الجزائر، 1392هـ/ 1972م، ص 71؛ الجيلالي، **مدينة الجزائر عبر التاريخ**، ص ص 19- 20؛ رابح بونار، «مدينة الجزائر تاريخها وحياتها الثقافية»، **دراسات وأبحاث تاريخ المدن الثلاث الجزائر- لمدية- مليانة، بمناسبة عيدها الألفي**، إعداد ودراسة وتمهيد وتعليق عبد الرحمن الجيلالي، ط2، مطبعة صاري بدر الدين وأبنائه، الأبيار- الجزائر، 1392هـ/ 1972م، ص 218.

[1]- الجيلالي، **مدينة الجزائر**، ص ص 11- 20؛ عبد القادر حليمي، **أصول النشأة**، ص ص 91- 95؛ رابح بونار، **مدينة الجزائر تاريخها وحياتها الثقافية**، ص ص 216- 220.

[2]- تكتب "تونس" بضم التاء، وكسر النون، أو ضمها، يسمي اللاتينيون تونيوتوم، ويسميها العرب تونس، كانت في البداية مدينة صغيرة من تأسيس الأفارقة على ضفة البحيرة المكونة من قناة (حلق الوادي) بعيدة عن البحر المتوسط بنحو ميلين. انظر: ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج2، ص 60؛ ابن عبد المنعم الحميري، **الروض المعطار**، ص 144؛ الوزان، **وصف إفريقيا**، ج2، ص 70-77.

[3]- ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج2، ص 60؛ ابن عبد المنعم الحميري، **الروض المعطار**، ص 144.

قبط مصر الذين كانوا من صناع السفن[1]، وبنى بها جامعا ودارا للصناعة، بنيت بأنقاض مدينة قرطاجة[2]، وفي سنة 114هـ/ 732م قام والي إفريقية عبد الله بن الحبحاب بإعادة تجديد بناء الجامع ودار الصناعة[3].

كانت مدينة تونس خلال معظم تاريخها الإسلامي مدينة ثانوية، خاصة مع وجود مدينة القيروان ذات الأصالة التاريخية والثقافية، والتي كانت عاصمة لثلاثة من الدّول المتعاقبة على حكم المغرب الأدنى، وهي دولة الأغالبة، والفاطميين، والزيريين، لكن مع ذلك كانت تونس تنافسها بين الحين والآخر، خاصة بعد الخراب الذي أصاب القيروان جراء الغزوة الهلالية، ولما احتوت عليه تونس من منشآت عمرانية، أهمها جامع الزيتونة الذي بدأ شيئا فشيئا يبرز كمؤسسة ثقافية وعلمية تنافس جامع عقبة بن نافع، ومع توحيد بلاد المغرب من طرف دولة الموحدين، حضيت مدينة تونس باهتمامهم، واهتمام خلفائهم الحفصيين الذين اتخذوها عاصمة لملكهم، أين برز بشكل واضح دورها السياسي والثقافي والعلمي[4]، وكان ذلك إيذانا لها ليعلوا نجمها خلال الفترة الحديثة، ورغم ما تعرضت له المدينة من أضرار جراء الصراع الحفصي- العثماني – الاسباني مع بداية القرن السادس عشر، إلا أنها بقيت حاضرة كبرى، خصوصا بعدما استقر العثمانيون على أن تكون عاصمة للإيالة.

---

[1]- قال ابن عذاري: «... **وغزوات حسَّان لم تَنْضَبِطْ بتأريخ محقَّق، ولا فَتْحُهُ لمدينة قرطاجنّة وتونس** ...». انظر: ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج1، ص 39؛ حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، ط3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، 1373هـ/ 1953م، ص 51.

[2]- لكن ياقوت الحموي ينقض هذه الرواية، إذ يقول: «**وذكر آخرون من أهل السير أنّ التي افتتحها حسان بن النعمان قرطاجنة، ولم تكن تونس يومئذ مذكورة**»، ويذكر ابن عبد المنعم الحميري، أنّ تعميرها لم يكن مقصودا، كما جاء في النص التالي: «... **قال بعضهم: لم يقصد بها أوّل أمرها وضع مدينة، وإنما اجتمع الناس إليها وبنوا وسكنوا وزادوا حتّى صارت مدينة وعمّرت**». انظر: ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج2، ص ص 61- 62؛ ابن عبد المنعم الحميري، **الروض المعطار**، ص 143.

[3]- البكري، **المسالك والممالك**، ج2، ص 210- 211؛ ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج2، ص 62؛ كربخال، **افريقيا**، ج3، ص ص19-23.

[4]- روبار برونشفيك، **تاريخ إفريقية في العهد الحفصي**، ترجمة حمّادي الساحلي، جزءان، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1988م، ص ص 369، 371؛ التايت المنصف، «المجال والسلطة في البلاد التونسية خلال العهد العثماني»، **مجلة روافد**، ع4، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 1998م، ص 36.

وفيما يخص طَرَابُلُس[1]، تعد من المدن التي أنشأت منذ العهد الفينيقي، ودخلت تحت حكم دولة نوميديا، كما أنها وقعت تحت السيادة الرومانية، ثم تعرضت للاحتلال الوندالي وبعده البيزنطي[2]، ومع الوجود الإسلامي ببلاد المغرب، ولموقعها الجغرافي؛ تطلع والي مصر عمرو بن العاص سنة 23هـ/ 644م، وفي رواية سنة 22هـ/ 643م إلى فتحها[3]، ومنذ أن تم فتحها أصبحت هذه المدينة الجسر الرابط بين المشرق والمغرب، ونقطة استراتجية للتجار بحكم موقعها البحري، مما جعلها مطمعا للغزو المسيحي وعليه قام المسلمون بتحصينها بالأسوار[4]، وتعاقبت على حكمها دول إسلامية ومسيحية، فخضعت لحكم الأغالبة، ثم شهدت المدينة صراعا حول إمارتها على مدى قرن ونصف من الزمان بين كل من الزيريين والزناتيين، وكانت من المدن الأولى التي خربت جراء الغزو الهلالي، وبعدها وقعت في قبضة نورمان صقلية الذين تمكنوا من الاستيلاء عليها سنة 550هـ/ 1155م، ورغم قِصَرِ مدة احتلاهم لها؛ إلا أنهم قاموا بهدم عمائرها[5]، وفي بداية الحكم الحفصي لها، استتب الأمن بها، وبدأت حركة تعميرها من جديد، ولكن الخلاف والصراع حول الضرائب الذي نشأ بين البدو والأسرة الحفصية في أواخر عهدها أدى إلى تخريب العديد من العمائر[6]. وبعدها تعرضت المدينة مع بداية القرن السادس عشر إلى الاحتلال المسيحي الاسباني –المالطي[7]، وبعد أن تم تحريرها من طرف العثمانيين –كما سبقت الإشارة- اتخذت عاصمة للإيالة.

---

[1]- تكتب بفتح الطاء، والراء، بعدها ألف ممدودة، ثم ضمّ الباء واللام، وآخرها سين، ويقال لها أيضا: أطرابلس، بالرومية، والإغريقية، وتكتب باليونانية، طرابليطة و التي تعني ثلاث مدن، فهي كلمة مركبة من قسمين، طرا: ثلاث، وبليطة، أو بلس: مدن، وتسمى أيضا: مدينة إياس. انظر: ابن عبد المنعم الحميري، **الروض المعطار**، ص 389.

[2]- صلاح أحمد البهنسي، **طرابلس الغرب: دراسات في التراث المعماري والفني**، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة- مصر، 2004م، ص ص 11-12.

[3]- ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج1، ص 8؛ ابن عبد الحكم، **فتوح مصر والمغرب**، ج1، ص ص 230- 231؛ ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج4، ص 25؛ ابن عبد المنعم الحميري، **الروض المعطار**، ص ص 389- 390.

[4]- بنى الأغالبة سورا متينا إلا أنه تعرض للخراب في الغزو الهلالي وأعيد بناؤه مرات عديدة. انظر: أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد التجاني، **رحلة التجاني**، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، د ط، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1981م، ص 238.

[5]- البهنسي، المرجع السابق، ص ص 14-15.

[6]- المرجع نفسه، ص 16.

[7]- راجع الفصل الثاني من هذا الباب.

وفيما يتعلق بمدينة فاس؛ فقد اختُلِف في أصل تسميتها[1]، على قولين؛ الأول: نسبة إلى كلمة: فأس[2]، والقول الثاني: يرجح أن تسمية المدينة يعود إلى قلب لأحرف كلمة ساف، التي هي إما اسم لمدينة قديمة كانت في موضعها[3]، أو اسم لنهر[4]. وعلى عكس المدن السابقة؛ فإنّ مدينة فاس قد استحدثت في الفترة الإسلامية، لكننا نجد رأيين في تحديد بانيها وسنة ذلك، الأوّل[5] يعتبر أنّ ذلك

---

[1]- علي محمود عبد اللطيف الجندي، المرجع السابق، ص ص 50- 51.

[2]- يذكر الجزنائي أن سبب التسمية فأس، إلى روايتين، الأولى لكثرة ذكر الفأس أدات البناء من طرف البنائين، وروايته الثانية أنّه وجد حين الحفر من جهة القبلة فأسا كبيرا، أما ابن الأبار فيعلل أيضا سبب التسمية: «... **لمّا شرع في حفر أساسها من جهة القبلة، وُجِدَ في الحفير فأس كبير ... فسميت المدينة به وأضيفت إليه**» ويوافق حسن الوزان رواية الجزنائي الثانية، بقوله: «... **وسُميت هذه المدينة فاسا، لأنه عُثر في أول يوم شرع في حفر الأرض لإرساء الأسس على كمية من الذهب تحمل بالعربية اسم فاس، وهذا في نظري هو السبب الحقيقي للتسمية**»، لكن مترجميّ الكتاب محمد حجي، ومحمد الأخضر، اعتبرا أن هذا الكلام غير معقول، وأنه قد يكون خلطا من قبل نساخ المخطوط، الذين حرفوا «فاس من ذهب» إلى «كمية من الذهب». انظر: علي الجزنائي، **جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس**، تحقيق عبد الوهاب ابن منصور، ط2، المطبعة الملكية، الرباط- المملكة المغربية، 1411هـ/ 1991م، ص ص 23- 24؛ أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن الأبّار القُضاعي، **كتاب الحُلَّة السِّيَراء**، تحقيق حسين مؤنس، ط2، دار المعارف، القاهرة- مصر، 1985م، ص 55؛ الوزان، **وصف إفريقيا**، ج1، ص 218.

[3]- ذكر الجزنائي في قوله: «... **قال [الإمام إدريس] أسميها باسم المدينة التي كانت قبلها في موضعها الذي أخبرني الرّاهب أنّه كانت هنا مدينة أزلية من بناء الأوائل، فخربت من قبل الإسلام بألف عام، وكان اسمها مدينة ساف، ولكني أقلب اسمها الأول وأسميها به، فجاء منه فاس فسميت به**». انظر: الجزنائي، **جنى زهرة الآس**، ص 24.

[4]- كما جاء في النص الآتي: «... **يرى البعض أن المكان الذي أُسست فيه المدينة كان يحمل اسم فاس بسبب النّهر الذي يخترقها، إذ النهر بالبربرية يقال له: ساف، فقلب هذا اللفظ**». انظر: الوزان، **وصف إفريقيا**، ج1، ص ص 218- 219.

[5]- اعتمد أصحاب هذا الرأي على ما قاله ابن حوقل: «**وفاس مدينة جليلة يشقها نهر، وهي جانبان يليهما أميران مختلفان ... وهي مدينة خصبة مفروشة بالحجارة، أحدثها إدريس بن إدريس**»، وعلى ما ذكره البكري، عند حديثه عنها، إذ قال: «**مدينة فاس مدينان مقترنتان مسورتان، وبينهما نهر يطرد وأرحاء وقناطر، وعدوة القرويين في غربي عدوة الأندلسيين ... وأسّست عدوة الأندلسيين في سنة اثنتين وتسعين ومائة، وعدوة القرويين في سنة ثلاث وتسعين ومائة في ولاية إدريس بن إدريس**»، ثم يقول في موضع آخر: «... **ثم نزل مدينة فاس في عدوة الأندلسيين، وأقام بها شهرا، وذلك سنة اثنتين وتسعين ومائة، وكانت عدوة االقرويين غياضا قي أطرافها أبيات من زواغة، فأرسلوا إلى إدريس، فدخل عندهم، فأسّس مدينة القرويين سنة ثلاث وتسعين**». انظر: ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص 89؛ أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، **المُغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**، تحقيق حماه الله ولد السالم، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1434هـ/ 2013م، ص ص 197، 204.

تم على يد الإمام إدريس الثاني[1] بن إدريس الأول بن عبد الله، المؤسس الفعلي للدّولة الإدريسية في المغرب الأقصى، ما بين سنتي 192هـ/ 808م، والتي تمثل بناءه لعدوة الأندلسيين، وسنة 193هـ/809م[2] والتي تمثل بناءه لعدوة القرويين[3].

الرأي الثاني، ويمثله المستشرق ليفي بروفنسال[4]، الذي يرى أنّ باني فاس هو الإمام إدريس الأوّل، وكان ذلك سنة 172هـ/ 788م. إذ أنّه قام ببناء المدينة من جهتها اليمنى، أي عدوة الأندلسيين، أمّا ابنه إدريس الثاني فقد بنى المدينة من جهتها اليسرى، أي عدوة القرويين، سنة 192هـ/808م، وأطلق عليها اسم العالية[5].

احتلت فاس في عهودها الإسلامية مكانة مرموقة، سياسيا، وثقافيا، وعلميا، إذ كانت عاصمة لعدد من الدّول، أوّلها الدّولة الإدريسية التي يرجع فضل بنائها إليها، وفي وقتها أقيم الجامعان المعروفان جامع القرويين، وجامع الأندلس، وبعدها عاشت فاس طيلة القرن الرابع الهجري، العاشر

---

[1]- يذكر ابن أبي زرع أنّ إدريس الثاني لما جاءته وفود القبائل لتبايعه ضاقت به مدينة وليلي التي كان يقيم بها؛ فخرج سنة 190هـ/ 806م، ليختار موقعا، لكن محاولاته للبناء في المواقع الثلاث التي اختارها قبل أن يهتدي إلى موقع مدينة فاس؛ باءت بالفشل، إذ كانت آخر محاولة في شهر محرم سنة 191هـ/ 807م، وبعد ذلك كلّف وزيره عمير بن مصعب الأزدي بالقيام بالمهمة، الذي أرشد إدريس الثاني إلى موقعها فتم البناء. انظر: ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، ص ص 29- 30.

[2]- يحدد ابن القاضي تاريخ البدأ في بناء عدوة الأندلسيين بيوم الخميس غرة ربيع الأوّل 192هـ/808م، وتاريخ البدأ ببناء عدوة القرويين بغرة ربيع الثاني سنة 193هـ/809م. انظر: أحمد بن القاضي المكناسي، **جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام مدينة فاس**، د ط، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرابط- المملكة المغربية، 1973م، ص ص 31- 32.

[3]- علي محمود عبد اللطيف الجندي، المرجع السابق، ص ص 43- 45.

[4]- يستند إلى مجموعة من الأدلة، العقلية، منها: كيف تمكن إدريس الثاني رغم صغر سنّه من بناء مدينتين مختلفتين في مكان واحد؟ ولماذا جعل لكل منهما سورا يحيط بها، بدلا من إحاطتهما بسور واحد؟، وإلى بعض الأدلة الماديّة، أهمها: وجود عملات نقدية مضروبة باسم إدريس الثاني بمدينة وليلي، تحمل السنوات التالية: 181هـ/797م، 182هـ/798م، 183هـ/799م، التي تعني أنّ إدريس الثاني كان يبلغ من العمر على الأكثر عشر سنوات، هذا وقد وجد درهم محفوظ في متحف مدينة خاركوف ضرب في مدينة فاس سنة 185هـ/ 801م، بالإضافة إلى وجود درهم آخر بالمكتبة الأهلية بباريس، ضرب بفاس سنة 189هـ/805م، وكلاهما يسبقان التاريخ الذي تذكره المصادر العربية، ما عدى حسن الوزان الذي جعل سنة 185هـ تاريخا لبناء فاس. كما توجد قطع نقدية مضروبة في سنوات: 198هـ/814م، 204هـ/819م، 206هـ/ 821م، 207هـ/ 822م، 208هـ/823م، 209هـ/ 824م، 214هـ/ 829م بمدينة العالية تحمل اسم إدريس الثاني. انظر: علي محمود عبد اللطيف الجندي، المرجع السابق، ص ص 54- 56.

[5]- المرجع نفسه، ص ص 43- 64.

الميلادي تذبذبا وعدم الاستقرار، لتستقر أوضاعها مع تمكن دولة المرابطين من توحيد المغرب الأقصى، وعلى الرغم من اتخاذهم لمراكش عاصمة لهم؛ إلا أنّ فاس لم تفقد قيمتها العلمية والثقافية، إذ قام المرابطون بتوحيد العدوتين الفاسيتين، ما جعلها تصبح حاضرة ذات أهمية اقتصاية وعسكرية وحضارية[1].

وبقدوم دولة الموحدين كانت فاس عاصمتها السياسية والاقتصادية والثقافية، وشهدت في عهدها تطورا عمرانيا معتبرا، واستمر خلفائهم المرينيون في الاهتمام بها، وخاصة جانبها العمراني، إذ كان لهم الفضل في إدخال نظام المدارس إليها خصوصا وإلى باقي المدن عموما، وقاموا ببناء وتجديد مؤسساتها الثقافية من مساجد ومدارس، وشيدوا فاس الجديدة، تميزا عن فاس البالي، كانت تضم دار مقام الأمراء، الجامع الكبير وسوقا ومساكن أهم شخصيات الدولة، ثم طرأ على المدينة الجديدة توسعات وأحياء، ومنشآت كثيرة[2].

واحتلت فاس زمن الدّولة السعدية المركز الثاني بعد عاصمتهم مراكش، ولأن فاس تحتضن أهم المؤسسات التعلمية؛ فقد تصدرت كل الحواضر في هذه الفترة، واعتبرت العاصمة العلمية، خصوصا على عهد السلطان أحمد المنصور[3]. أما في العهد العلوي؛ فبعد أن دخلها الرشيد سنة 1076هـ/ 1666م، عمل على إصلاحها، وأمَّنَ التجارة بها، وبنى جسرا كبيرا على وادي سِبَوْ لتسهيل المواصلات، كما بنى قصبة هي قصبة الخميس شمال فاس الجديدة، وقصبة أخرى هي القصبة الجديدة، ورمّم قنطرة رصيف المدينة، وبنى مرافق ثقافية[4]، وفي عهد السلطان محمد بن عبد الله (1171–1204هـ/ 1757 – 1790م) وابنه سليمان (1206–1238هـ/1792–1822م) شهدت فاس ازدهار من كبيرا، خاصة في عهد السلطان سليمان، الذي شيد عدة مساجد منها جامع

---

[1]– روجي لوطورنو، **فاس قبل الحماية**، ج1، ترجمة محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، 1992م، ص ص 80، 84.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص ص 87– 93، 95– 109.

[3]– عرفت مدينة فاس الفوضى بعد وفاة المنصور وانقسم عدوة القرويين الى معسكرين، معسكر اللمطيين ومعسكر الأندلسين النازحين من الأندلس، وغدت عدوة الأندلس القديمة التي صارت تدعى العدوة ثالثة الاثافي، ولما كانت مدينة فاس الجديدة وفية دائما للعاهل كانت مدينة المخزن. انظر: المرجع نفسه، ج1، ص ص119– 124.

[4]– المرجع نفسه، ج1، ص ص 125– 126.

الرصيف، وجدد بنايات دينية كجامع الشراطيين، والمدرسة البوعنانية، كما أصلح أبواب المدينة، واهتم بطرق فاس الجديد[1].

أمّا عن معنى اسم مدينة مراكش؛ فهي كلمة بربرية أصلها "مر " "اكش"، أي: أسرع المشي، وذلك لأنّ موضعها كان ملجئا للصوص وقُطّاع الطرق، فإذا مرت به القوافل أسرعوا المشي خوفا من اللصوص[2]. وعلى عكس فاس؛ فإنّ باني مدينة مراكش أمر معلوم ولا خلاف فيه، فقد بناها يوسف بن تاشفين المرابطي في حدود سنة 470هـ/ 1077م، وفي رواية سنة 459هـ/1067م، بعد أن اشترى أرضها من أهل أغمات[3].

أولت الدّولة المرابطية اهتماما بعاصمتها مراكش وتعميرها، وتشجيع العلم والعلماء بها، وإقامة المنشآت الثقافية، لكن مع قدوم الدّولة الموحدية[4]، ومن بعدها الدولة المرينية عادت فاس لتنافسها سياسيا وحضاريا وثقافيا، إذ كانت عاصمة للدولتين المتعاقبتين، أمّا مراكش فلم تعرف انتعاشة حقيقية إلا مع حكم السعديين الذين جعلوها عاصمة لهم، وعملوا على توسعتها بترميم مباني الموحدين، وبناء منشآت جديدة تحمل الطابع واللمسة السعدية، خصوصا في عهد السلطان المنصور الذي شيد قصبته الشهيرة، وبني القصر البديع[5] على انقاض القصر الموحدي، وتم تحصين

---

[1]- عرفت فاس أحداثا سياسية وعسكرية كثيرة على عهد السلطان إسماعيل و ابنه عبد الله، وفقدت مكانتها كعاصمة، بسبب النهب والتطاحن الذي عاشه المغرب في هذه الفترة. انظر: لوطورنو، المرجع السابق، ج1، ص ص126-131.

[2]- ابن شمائل، **مراصد الاطلاع**، ج3، ص 1251؛ ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج5، ص 94.

[3]- مؤلف مراكشي مجهول، **كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار**، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد، د ط، دار الشؤون الثقافية العامة آفاق عربية للطباعة والنشر، بغداد- العراق، 1986م، ص ص 208- 209؛ ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج5، ص 94؛ ابن عبد المنعم الحميري، **الروض المعطار**، ص 540.

[4]- أسس المنصور الموحدي مدينة خارج مراكش وسماها تمراكشت وخصها له ولحاشيته وتفنن فيها، وكانت تحتوي على قصر المالكي وترسانة وحدائق وثكنات للجيش وسائر المرافق. انظر: حركات، **المغرب**، ج2، ص ص 387-388.

[5]- دام بناؤه 16 سنة ما بين (986- 1002هـ/ 1578- 1594م)، يعتبر من روائع البناء السعدي، حيث مزج بين طراز الفن المغربي والمورسكي، وطراز الفن العثماني، وجلب له المواد البناء من دول أوربية عديدة. انظر: أبو فارس عبد العزيز الفشتالي، **مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا**، دراسة وتحقيق عبد الكريم كريم، د ط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافية، مطبعة ومكتبة عصرية، الرباط- المملكة المغربية، د ت، ص ص 254-256؛ السلاوي، **الاستقصا**، ج5، ص ص 134-139.

القصبة بأبراج ضخمة، كما بنى أسوارا عالية على الطريقة الموريسكية، وبنى القناطر منها قنطرة حواتة، وهي على طريق وادي أم الربيع[1].

أما في العهد العلوي فقد عَرفت مراكش محنا كثيرة بسبب الفتن والحروب الأهلية، والأوبئة، مما جعل المدينة تتعرض لتهديم مبانيها[2]، كما أن ظاهرة الترحيل التي اعتمدها السلاطين العلويون للتحكم في الرعية أثرت عليها ديمغرافيا، إذ تم نقل بعض العناصر السكانية إلى فاس، حتّى يتمكنوا من فرض سيطرتهم، فتأثرت حاضرة مراكش من هذه العملية وأفل نجمها على عهدهم[3].

2- الملامح المدينية لعواصم بلاد المغرب في الفترة الحديثة:

كانت عواصم بلاد المغرب المذكورة تمتاز بملامح المدينة الإسلامية، إذ تعد دار الإمارة أو الحكم والمسجد والسوق المنشآت الأكثر أهميّة بها، فهي تمثل القوة السياسية، الدينية، الاقتصادية ولذا فقد كانت في الأغلب تتموقع في قلب المدينة، ثم تبنى على أساسها باقي المنشآت، وملاحظ أنه بوجود العثماني عرفت مدن الايالات التابعة للحضيرة العثمانية تتطور وتوسع في نسيجها العمراني، وهذا راجع لاهتمام الحكام بحركة العمرانية. اتبع الحكام السعديون والعلويون سياسة البناء والتوسيع لحواضر المغرب الأقصى ، وفي هذا المبحث سوف يتم التركيز على المرافق الاقتصادية والأحياء السكانية لما لها من صلة مباشرة في المجال الثقافي.

فبالنسبة لمركز السلطة، لم يكن ذا تأثير على بنيان المدينة، وتميز بعدم ثبات موقعه فيها[4]، ففي مدينة الجزائر بقي مقر إقامة الدايات المعروف بقصر الجنينة، لمدة طويلة في مركزها بقرب

---

[1]- حركات، **المغرب**، ج2، ص 388- 390.

[2]- المرجع نفسه، ج3، ص 459.

[3]- المرجع نفسه، ج3، ص ص 466-467.

[4] - يعتبر تنقل المركز السياسي ظاهرة تقلدية في المدن العربية، ولكن دون حدوث تغير في شكل عمارة المدينة، حيث كان صاحب السلطة خلال العصر العثماني، يفضل مغادرة وسط المدينة، لأسباب لا تختلف إطلاقا عن تلك التي أدت إلى انتقال الحكام في القرون السابقة، وهي الرغبة في تحقيق الأمن للمركز السياسي، وذلك بعزلته عن الأهالي خاصة في حال حدوث انقلابات أو اضطرابات. انظر: ريمون، المرجع السابق، ص128.

الأسواق والمساجد، وفي عام 1817 قرر الداي علي خوجة نقل مقر السلطة من القصبة إلى الحد الغربي للمدينة، حيث يمكن الإشراف عليها ورقابتها[1].

وفي مدينة تونس ابتعدت السلطة السياسية تدريجيا عن مركز المدينة، حيث أخذ يوسف داي (1610– 1637م) القصر أو دار الداي – الذي شيده مركزا للسلطة، وعرف هذا القصر توسعا على الطرف الغربي من المدينة بالقرب من القلعة (القصبة) في عهد حمودة باشا المرادي (1631– 1646م)، أما الأسرة الحسينة فقد نقلت السلطة إلى قصر باردو على بعد خمسة كيلو مترات من عاصمتهم[2].

وفيما يخص مقر السلطة في المغرب الأقصى، فقد اختار أما السعديون البعد بمركز سلطتهم إلى مراكش عاصمتهم السياسية ومركز انطلاقهم، فيما فضل العلويون البعد عن مراكش وفاس، وتوجهت أنظارهم إلى إنشاء عاصمة جديدة فتم اختيار مدينة مكناس عاصمة سياسية لهم[3]. وتجدر الإشارة أنّ مدينة فاس حافظت على خصوصيتها كعاصمة ثقافية بالدرجة الأولى سواء في العهدين السعدي والعلوي.

أ– المرافق الحضرية الاقتصادية:

يرتبط التطور العلمي للحواضر الكبرى ارتباطا وثيقا بالتطور الاقتصادي لها؛ ذلك أنّ إنشاء مختلف المؤسسات التعليمية، وإقامة المكتبات واقتناء الكتب ونسخها، بالإضافة إلى تلبية ما يحتاجه طلبة العلم ومدرسوهم من نفقات؛ يحتاج إلى موارد مالية، وبالتالي، بقدر ما تطورت المدينة اقتصاديا؛ تطورت علميا، وإذا كانت المساجد، والمدارس، والزوايا، تمثل القاعدة العلمية للمدينة؛ فإنّ الأسواق، ومختلف الدكاكين والمتاجر، تمثل القاعدة الاقتصادية الممولة لها[4]، والعلاقة الموجودة

---

[1] – ريمون، المرجع السابق، ص128

[2] – المرجع نفسه، ص ص 128– 129.

[3] – حركات، **المغرب**، ج3، ص 519.

[4] – جاء في كتاب المغرب العربي من خلال مصادره حول التنظيم الاقتصادي للفضاء الحضري:" يمثل العنصر الاقتصادي إلى جانب العامل الديني عنصرا محددا في تنظيم المدينة، وقد بين المستشرق " لويس ماسينيون" كيف أن تنظيم المدينة الإسلامية كان مبنيا بالأساس على فكرة السوق، كما توصل إلى نفس الاستنتاجات الباحث " سوفاجي" الذي درس مدينة دمشق، حيث أكد أن المدينة هي الجزء الأساسي من النسيج الحضري ويعني السوق، مقابل " البلد" الذي يعني الأحياء السكنية، وحتى المساجد الكبرى فقد كانت شديدة الارتباط من حيث موقعها بالأسواق". انظر: الأرقش، وآخرون، المرجع السابق، ص 214.

بين العلم والاقتصاد، هي في الواقع علاقة تكاملية؛ وخاصة في الفترة الحديثة[1]، التي تعزز فيها نظام للإنفاق على المؤسسات التعليمية، وطلبة العلم، وهو نظام الوقف[2]، الذي يقتضي تحبيس مجموعة من المحلات تكون تابعة للمؤسسة العلمية، تعود مداخيلها عليها، وهي في نفس الوقت تساهم في العملية الاقتصادية. كما ساهمت الجاليات الجديدة (العثمانيون، والأندلسيون)، في ازدهارها، وذلك بما جلبته معها من منتجات خاصة بها، ممّا أدّى إلى تشكل أسواق بسلع جديدة.

فهذه مدينة الجزائر قد اشتهرت بكونها مدينة تجارية منذ نشأتها، وندرك ذلك من خلال ما سجله مختلف الرحالة والجغرافيون عن أسواقها وتجارتها[3]، بالإضافة إلى كونها، مدينة ساحلية ذات موقع استراتيجي، فتحول مرساها من مرسا صغير، إلى مرسا كبير، يستقبل مختلف السفن والبضائع القادمة إلى البلاد، وبهذا انتزعت المدينة الأهمية التي كانت تحتلها تلمسان وبجاية، فغدت معروفة بثقلها الاقتصادي، فانتشرت المقاهي والبازارات والدكاكين والمخازن والأسواق، بحيث أصبح لكل

---

[1] – ساهمت موارد الغزو البحري في تنشيط الاقتصادية خلال العصر العثماني، ومنه ازدهرت حركة التجارة ازدهارا داخليا وخارجيا فتطور السوق حيث أصبح السبب الرئيسي في وجود التجمع السكاني وازدياد الأحياء، وتوسع العمراني .انظر: المنور مروش، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني "العملة، الأسعار والمداخيل"**، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م، ص 378.

[2] – ساهم الوقف في الحركة العمراني ويعتبر المدعم الأساسي لسير المصالح الحضرية والتنظيم العمراني للمدن الاسلامية ، كما كانت مدخيله تعتبر الممول الرئسي للصيانة وترميم المنشاءات الدينة والمدينية .أنظر: محمد موفق الأرناؤوط، « دور الوقف في نشوء وتطور المدن خلال العصر العثماني نموذجان للمقارنة من بلاد البلقان وبلاد الشام»، **أعمال المؤتمر العالمي الخامس للدراسات العثمانية حول المدن العربية والديمغرافيا التاريخية والبحر الأحمر خلال العهد العثماني**، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان– تونس، 1994م، ص 47.

[3] – قال عنها الإدريسي الذي عاش في القرن السادس الهجري، الثاني عشر ميلادي: « ...**من شرشال إلى الجزائر بني مزغنا سبعون ميلا، ومدينة الجزائر على ضفة البحر ... وهي عامرة، آهلة، وتجاراتها مربحة، وأسواقها قائمة، وصناعتها نافقة، ولها بادية كبيرة، وجبال فيها قبائل من البربر**...»، كما ذكرها التمجروتي في القرن العاشر الهجري، السادس عشر ميلادي، بقوله: «**هي عامرة، كثيرة الأسواق ... رياسها موصوفون بالشجاعة، وقوة الجاه ونفوذ البصيرة في البحر، يقهرون النصارى في بلادهم، فهم أفضل من رياس القسطنطينية بكثير، فبلادهم بذلك أفضل جميع بلاد إفريقية، وأعمر وأكثر تجارا وفضلا، وأنفذ أسواق، وأجود سلعة ومتاع، حتى أنهم يسمونها إسطنبول الصغرى**»، وفي نفس الفترة وصفها حسن الوزان سنة 921هـ/1515م، بقوله: «**هي كبيرة جدا تضم نحوا أربعة آلاف كانون،اسوارها رائعة... فيها دور جميلة، وأسواق منسقة كما يجب ... وفيها كذلك عدد كثير من الفنادق والحمامات ... ويحبط بالجزائر عدد من البساتين والأراضي المغروسة بأشجار وفواكه** ...». انظر: ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص ص 77–78؛ الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ص 258؛ التمكروتي، **النفحة المسكية**، ص ص 128– 129؛ الوزان ، **وصف إفريقيا**، ج2، ص37.

شارع حرفة أو تخصص يتميز به عن سائر الشوارع، وينظم في المدينة سوق كبير مرتين في الأسبوع، وقد بلغ تطورها الاقتصادي لدرجة أنها كانت تلبي حاجياتها الذاتية، وتصدر سلعها إلى المدن الأخرى، مما يدل أنها لم تكن عاصمة سياسية فقط، أو تعتمد على مداخيل البحر وحسب[1].

ومن حيث تمركز الأسواق، والأنشطة الحضرية؛ فقد كانت في المنطقة السفلى من مدينة الجزائر، وهي قريبة من الميناء، وفي نفس الوقت ترتبط بمركز المدينة الذي يضم المسجد والسوق الكبير، ودار الإمارة (الجنينة)، وتربطها بأبوابها: باب عزون، باب الوادي، باب الجزيرة، وهي في هذا شبيهة في توزيع الأسواق على محاورها الرئيسية[2].

وتعددت الحرف التي كانت موجودة في مدينة الجزائر آنذاك حيث وصلت إلى تسعة وتسعين حرفة، ممّا يعكس تنوع الثقافات، خصوصا بوجود الجالية الأندلسية التي أدخلت صناعات جديدة، وساهمت في تطور بعض المهن[3]، ومن بين الأسواق المشهورة في مدينة الجزائر: سوق الغزل، والشواشي، والنجارين، والفخارين، والعطارين، والصباغين، والجيارين، والحدادين، الرصايصية، والنحاسين، والبشامقجية، والمقفالجية، والصاغة، والمقايسية، والشقماقجية (باعة السلاح)، وغيرها من الأسواق التي كانت الممول الاساسي لتمويل المؤسسات الثقافية[4].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص ص 168- 172 ومن أشهر الرحالة الأجانب الذين تحدث عن عمران وصفوا مدينة الجزائر انظر أيضا:

André Raymond, **Grandes Villes arabes à L'époque ottmane**, Paris, syndbad.1985, p135 ; Joao Mascarenhas, **Esclave à Alger**, **Récit de captivité 1621-1626**, **Mémoire Lisbonne 1627**, trad par Paul Teyssier, éd Chandaigne, Paris, 1993, PP79-87; Marcel Emerit, Mémoire **sur le Royaume d'Alger anneé 1666**, Annales E.O.A, Mélanges Colbert, B.N, n°5 f 39-45, PP 237-242.

[2] - محمد الطيب عقاب، **قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني**، دار الحكمة، الجزائر، 2000م، ص 33.

[3] - غطاس، **الحرف والحرفيون**، ص ص 152- 154

[4]- من بين الصناعات التي كان يتولاها الأندلسيون، صناعة الأقمشة، والزرابي، والشاشية، والصباغة، وصناعة التطريز وتوشيح الثياب الحريرية بالذهب والفضة، وصناعة المجوهرات والحلي، التي اشتهر بها أيضا اليهود، وقلدهم في ذلك بعض الحضر. لتفاصيل أكثر حول الصناعات والنشاطات التي كان يتولاها الأندلسيون، انظر: ناصر الدين سعيدوني، **دراسات أندلسية مظاهر التأثير الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 2003م، ص ص 52- 55.

أما فيما يخص أسواق حاضرة تونس؛ فقد وصفها هي الأخرى الجغرافيون والرحالة بأنها عامرة، وربطوها بجامع الزيتونة، حيث كانت تحاط به من كل الجهات[1]، وقد تعددت هذه الأسواق[2] بتعدد الحرف والنشاطات التي كانت تقام بها، فأقدمها وأشهرها سوق العطارين[3] خارج باب الجديد، منها المختص ببيع مختلف المجوهرات الفاخرة، والسوق الحرائرية، وسوق المغازة المنصورية، المشهورة بالاتجار بالأقمشة البديعة، ومياه الطيب[4]، وسوق الشواشين، وسوق الطعمة بباب الجزيرة، وسوق البلاغجية خارج باب المنارة، ولباب السويقة هو الآخر سوقه للعاطرين، وتوجد دار الصابون داخل باب الجزيرة و ذكر مارمول كربخال حول سوق العطارين أنّ حوانيته كانت تبقى مفتوحة إلى ما بعد منتصف الليل[5]، وكان بجواره سوق الطيبيين، كان مخصصا لبيع الزهور الصالحة للتقطير، وممن اشتهر بالعمل بهذا السوق الشيخ محمد بن علي قويسم (ت 1114هـ/ 1702م)، صاحب كتاب سمط الآل، والمدرس بجامع محمد باشا المرادي[6].

---

[1]- فهذا البكري، يقول: « **وجامع مدينة تونس رفيع البناء مطلّ على البحر، ينظر الجالس فيه إلى جميع جواريه، ويُرْقى إلى الجامع من جهة الشرق على اثنتى عشرة درجة، وبها أسواق كثيرة ومتاجر عجيبة. وبمدينة تونس خمسة عشر حمّاما وفنادق كثيرة رفيعة**». وقد وصف بيسونال أسواقها، وحوانيتها قائلا: « ... **وفي بعض الاحيان أذهب للتجول وأبقى مع التجار في البازار أو في السوق والبازارات هي شوارع شبه مسقة، وفي جوانبها توجد حوانيت صغيرة للتجار أو هي تشبه تماما معرض سان جرمان (saint Germain) بباريس، ولكن يجب الكثير من العناية حتى تكون الأسواق جميلة**». انظر: البكري، **المسالك والممالك**، ج2، ص ص 214- 215؛ أندريه بيسونال، **الرحلة إلى تونس 1724**م، ترجمة محمد العربي السنوسي، د ط، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003م، ص 29.

[2] - اتخذ أبناء العاصمة تونس الفنادق وأعطوها مفهوم الأسواق، في كثير من الحالات فقد أوردت وثيقة فندق الزبيب، وذكرت أنه أصبح يعرف فندق الترك بسوق الزنايدية، وانتقل بعد ذلك إلى خارج باب البحر، وورد ذكر فنادق الفحم، والزيت، والعسل، والخضر، والرماد. أنظر: أحمد قاسم، «مدينة تونس في العهد العثماني من خلال الوثائق»، **المجلة التاريخية العربية لدراسات العثمانية**، ع 19، منشورات مركز الدرسات والبحوث العثمانية والموريسكسة والتوثيق والمعلومات، زغوان- تونس، 1994م، ص ص 249.

[3]- بناه السلطان الحفصي أبو زكرياء يحيى الأول، في النصف الأول من المائة السابعة. انظر: محمد بن خوجة، **صفحات من تاريخ تونس**، ص 242.

[4]- يقصد بماء الطيب: ماء الكونجلو الذي انفرد بصنعه، وهذا اللفظ محرف عن (acqua angelo) في اللغة الإيطالية، ومعناه ماء الملك. انظر: محمد بن خوجة، **صفحات من تاريخ**، ص 242.

[5]- كربخال، **إفريقيا**، ج3، ص ص19- 23.

[6]- لتفاصيل أكثر حول الأسواق. انظر: أحمد القاسم، **مدينة تونس**، ص ص277-294.

أما عن السلع والمنتجات التي اشتهرت بها الأسواق، فمنها: الشاشية، التي تطورت مع قدوم الأندلسيين، الذين تمكنوا في ظرف قرنين من الزمن أن يجعلوا منها الصناعة الرئيسية في تونس، والأقمشة، ونسيج الحرير، كما طوروا صناعة العطور، والعقاقير، والأواني الخزفية[1]، والبلاطات الخزفية التي ساهمت بشكل كبير في تطوير زخرفة العمارة، كما ساهموا في تطوير تجليد الكتب وزخرفتها، بالإضافة إلى المنتجات الفلاحية خصوصا بجلبهم لبعض الآلات[2].

وفيما يتعلق بمدينة طرابلس، فقد أشار الرحالة والجغرافيون إلى أسواقها فوصفوها بالحافلة والجامعة[3]، وامتهن أغلبية أهلها التجارة لموقعها الاستراتيجي، فكانت مقصد السفن التجارية[4]، كما أنها كانت مقصد الحجيج عند سفرهم وعودتهم إلى بلاد الحجاز.

وبهذا فقد احتوت على أسواق مختلفة باختلاف المنتجات التي تصل إليها، وكذا الحرف الموجودة بها، توجد مجموعة من الأسواق في إطار جامع المدينة أو الجامع الأعظم، وهي في مجملها تعرف بمنطقة الأسواق، وتوجد لكل حرفة سوق، مثل: سوق الحرير وسوق البلاغجية وسوق الصياغة وسوق النخاسة والحدادة وسوق الترك[5] وسوق الربع[6] وسوق اللفة والعطارة وأسواق باب

---

[1]- عرفت تونس بهذه الصناعة منذ عصور السابقة حيث قال البكري: «**وتصنع بتونس آنية للماء من الخزف تعرف بالريحية شديدة البياض في نهاية الرقّة تكاد تشفّ ليس «2» يعلم لها نظير في جميع الأقطار وعامّة الأمصار**». انظر: **المسالك والممالك**، ج2، ص 215.

[2]-الوزان، **وصف إفريقيا**، ج2 ، ص74-75؛ ريمون، المرجع السابق، ص42؛ أحمد الحمروني، **الموريسكيون الأندلسيون في تونس– دراسة وبيبلوغرافيا**، ط1، وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية، ميدياكم، تونس، 1998م، ص ص 105-107.

[3]- قال حسن الوزان: «... **وأسواقها منسقة مفصول بعضها عن بعض بحسب اختلاف الحرف، لا سيما حرفة النساجين**». انظر: **وصف إفريقيا**، ج2، ص 97.

[4]- يذكر مرمول كربخال: «**أنها كانت أهم ميناء يتوجه إليه القادمون من مالطة والبندقية وصقلية**». انظر: **إفريقيا**، ج3، ص 121.

[5]- سوق الترك، أنشأه محمد باشا شائب العين سنة 1110هـ/ 1688م، وكان السوق مستقيما فيه داكاكين ذات وجهات زجاجية، يباع فيه الاشياء متعددة. انظر: البهنسي، المرجع السابق، ص89.

[6]- سوق الربع، انشأه عثمان باشا الساقزلي في سنة (109- 1083هـ/ 1649- 1672م)، وسمي بالرباع لأنه تعلوه دور سكني التجار رباع، ومخصص لبيع الأردية الحريرية الموشاة بخيوط الذهب والفضة. انظر: الطاهر أحمد الزاوي الطرابلسي، **معجم البلدان الليبية**، ط1، مكتبة النور، طرابلس، 1968م، ص 198؛ البهنسي، المرجع السابق، ص 89.

باب البحر[1]. أمّا عن الجالية الأندلسية، فقد امتهنت بها، المهن والحرف التي كانت تمارسها في الأندلس، أهمها: حرفة النسيج، خاصة نسج الصوف والحرير، التي ازدهرت وتطورت في مدينة طرابلس[2]، وعلية فكانت مدينة طرابلس بها عدد معتبر من الأسواق[3].

أمّا عن مدينة **فاس**، فقد عرفنا تفاصيل كثيرة عن أسواقها من خلال الوصف الدّقيق لحسن الوزان، عن أهم الأسواق، والدكاكين، وعددها، والحرف والصناعات المنتشرة في المدينة، سواء فيما كان يعرف بعدوة الأندلسيين، التي يسميها فاس الجديدة، أو عدوة القرويين، التي يسميها فاس القديمة، وعلى العموم فإنّ أسواقها هي الأخرى كانت متواجدة حول الجوامع الرئيسية، وخاصة جامع القرويين، وجامع الأندلس، وأحيانا تكون متفرقة ومنتشرة في أنحاء المدينة.

ومن بين أسواقها القريبة من جامع القرويين، سوق الخضر وسوق الدخان[4] وسوق الأقمشة[5] الأقمشة[5] وسوق العطارين[6] الذي يحتوي على حوالي مائة وخمسين دكانا[7]، ويعد سوق التجار من من أهم الأسواقها، فهو يشبه مدينة صغيرة مسورة[8]. وفي عدوة الأندلسيين، أو القسم الشرقي من من مدينة فاس، لم تكن به طوائف كثيرة من الحرفيين، مقارنة بعدوة القرويين[9]، ومن بين أسواقه:

---

[1]- علي الميلودي عموره، **ليبيا تطور المدن والتخطيط الحضري**، ط1، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1998م، ص ص 222-223.

[2]- تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص149.

[3] للمزيد حول أسواق مدينة طرابلس. انظر: سعيد علي حامد، «التجارة والأسواق في طرابلس عبر التاريخ»، **مجلة تراث الشعب**، ع 4، السنة 11، طرابلس، 1992م، ص 113.

[4]- الوزان، **وصف إفريقيا**، ج1، ص 236.

[5]- المصدر نفسه، ج1، ص 237.

[6]- قال حسن الوزان: «... **وللعطارين دكاكين كثيرة الوخرف ذات سقوف جميلة وخزائن، ما أظن أنّ في العالم كله سوقا للعطارين مثله. حقا لقد رأيت سوقا عظيمة جدا للعطارين في طوريس إحدى مدن فارس، غير أنّ الدكاكين فيها عبارة عن أروقة شبه مظلمة مع أنها مبنية بأناقة وبأعمدة من رخام. إنّي أفضل كثيرا سوق فاس الملائم بضيائه على سوق طوريس المظلم**». انظر: المصدر نفسه، ج1، ص 243.

[7]- المصدر نفسه، ج1، ص 242.

[8]- المصدر نفسه، ج1، ص ص 240- 241.

[9]- قال ابن أبي زرع: «وكان **أهل عدوة القرويين أهل رفاهية ونخوة في البناء واللباس والفراش والمطعم والمشرب، وأكثرهم صناع وتجار وسوقه**»، وقال ياقوت الحموي يمدح سميد عدوة الأندليين: «**وسميد عدوة الأندلسيين أطيب من سميد القرويين لحذقهم بصنعته، وكذلك رجال عدوة الأندلسيين أشجع وأنجب، وأنجد من القرويين** ...». انظر: ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج4، ص 230؛ ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، ص 43، الوزان، **وصف إفريقيا**، ج1، ص 246.

سوق صغير للعطارين، وسوق كبير يباع فيه الفخار الأبيض -أي غير المطلي- وأمام جامع الأندلس سوق به مختلف الفنون والمهن[1].

وفيما يخص مدينة مراكش؛ فهي الأخرى تحتوي على أسواق ولكنها لم تصل من ناحية عددها والحرف الموجودة بها إلى شهرة أسواق مدينة فاس، إلا أنها عَرفت انتعاشا في الفترة الحديثة خصوصا في عهد السعديين حين اتخذوها عاصمة لهم، ومن أهم أسواقها: سوق المؤن، ويوجد بها سوق قرب باب دكالة، يعد الأكبر والأهم في المدينة، كما عرفت المدينة وجود دكاكين خاصة بالصياغة امتهنها في الأغلب اليهود، ودكاكين لصانعي الأقفال والأسكافيين والنجارين، ودكاكين خاصة لكل أصناف التجارة[2].

ب – الأحياء والمساكن:

تحتل المساكن والأحياء مكانة كبيرة في تخطيط المدينة، وتتجمع الأحياء السكنية في المدينة بحسب العناصر البشرية التي تسكنها، فنجد أحياء للعناصر الأصيلة، وظهرت أحياء جديدة داخل المدن الرئيسية للعناصر الوافدة خاصة الأندلسيين و اليهود، ويمكن اعتبار أن الأحياء تمثل الصورة النموذجية للتركيبة الاجتماعية للمدينة، إذ أنّها تعبر عن النظام الطائفي الموجود بها، الذي يتحكم في تنظيم الإدارة وتسيير الشؤون الداخلية، ويعطي للسكان نوعا من الاستقلالية، فكان لكل طائفة أعيان يدعون بالشيوخ يتولون دور الوسيط بين السكان والسلطة المركزية، وكان نظام الأحياء أو الحومات يتبع نفس سياسة الأسواق، إذ يوجد باب بين كل حومة وأخرى يغلق ليلا[3]. ليلا[3]. وفي هذا الصدد سنحاول إعطاء صورة موجزة عن أحياء العواصم المدروسة في الفترة.

عرف عدد أحياء مدينة الجزائر تزايدا وارتفاعا خلال الفترة إلى أن فاق الخمسين حيا[4]، ووصل عدد المساكن إلى أربعمة آلاف مسكن، مع بداية القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي[5]، وبما أنّ المدينة عرفت شهرة كبيرة عقب انضمامها تحت لواء الدّولة العثمانية، واتخاذها

---

[1]- الوزان، **وصف إفريقيا**، ج1، ص 246.

[2]- كربخال، **إفريقيا**، ج2، ص ص 46-57.

[3]- الأرقش، وآخرون، المرجع السابق، ص 215.

[4]- غطاس، **الحرف والحرفيون**، ص ص375-376؛ ريمون، المرجع السابق، ص 102.

[5]- الوزان، **وصف إفريقيا**، ج2، ص 37.

عاصمة للإيالة، وازدياد الكثافة السكانية بوفود العنصر الأندلسي في هذه الفترة، فحوت مدينة الجزائر ألف منزل، تقطنه ألف عائلة (1000) أندلسية، ثم ارتفع العدد إلى ألفيّ عائلة (2000)[1] أي ما يقدر بحوالي خمسة وعشرين ألف نسمة (25000)، وبالتالي فقد شكلوا نسبة كبيرة من مجموع السكان[2]، مع غيرهم من السكان، جماعات الحضر، والكراغلة، والأعلاج، والبرانية، والدخلاء. وفيما يخص التوزيع السكاني بمدينة الجزائر فتذكر المؤرخة عائش غطاس في هذا الصدد:«**إن إحدى الخصائص التي ميزت مجتمع مدينة الجزائر وقتئذ خاصة "الكوسموبولية" أو تعدد الأجناس..**»[3]، وأوضحت الباحثة التأثير هذا التنوع في التوزيع السكاني وإختيار أماكن الاستقرار[4] .

وفي مدينة تونس وصل عدد الأحياء إلى واحد وأربعين حيا[5]، كان التوزيع السكاني في الأحياء يخضع من مركز إلى أطراف المدينة، إلى ترتيب الفئات الاجتماعية، وتتوزع هذه المساكين على المدينة وضاحيتيها، فالمدينة هي المناطق المتمحورة حول جامع الزيتونة، والتي اتخدت منه ومن الأسواق نقطة ارتكازها. أما الأرباض فتمثل ربض باب السويقة، الواقع في شمال المدينة، وربض باب بحر الجزيرة، الواقع جنوبها، ويمتد باب السويقة فيشمل أجزاء كثيرة من المناطق السكنية[6]، فمن الحومات: حومة سيدي عامر البطاش، حومة الفقه داخل باب البحر، ولباب الجزيرة عدة حومات، منها: حومة سيدي منصور بن جردان، ولباب السويقة حومة السواحل، بربض باب السويقة، حومة شيخ الدباغين القدم وغيرها[7].

حضي المهاجرون الأندلسيون الوافدون إلى مدينة تونس، باهتمام الحكام العثمانيين، فخصصوا أحياء خاصة بهم وحثّو أهل الحاضرة على إكرامهم، وعلى رأسهم الدّاي عثمان، فبنى

---

[1]- Dieg de Haédo, « Topographie et Histoire généraled'Alger »in,R.A ,N°, 14, Alger, 1870, p495.

[2]- سعيدوني، **دراسات أندلسية**، ص 47.

[3]- غطاس، **الحرف والحرفيون**، ص385.

[4]- حول الموضوع انظر: المرجع نفسه، ص ص 385-402.

[5]- ريمون، المرجع السابق، ص102.

[6] أحمد القاسم، **مدينة تونس**، ص 256.

[7] المرجع نفسه، ص ص 256- 257.

الأندلسيون حومة تعرف بحومة أو زقاق الأندلس[1]، كما اتجه بعضهم إلى ربض باب السويقة[2]. وكان لليهود أحياء ومجموعات سكنية خاصة بهم داخل مدينة تونس منذ العهد الحفصي، ولا تزال بعض الأنهج والأحياء تحمل أسماء المجموعات التي استقرت بها إلى اليوم، مثل"المطاوة"، والزواوة وغيرها من الأسماء[3].

واشتهرت المنطقة المجاورة لجامع الزيتونة بمكانة رفيعة، فما كان محيطا بالمركز وخاصة بالأسواق من مساكن ضخمة، كان مُلكا للعائلات الوجيهة وجاهة الدّين، والسلطة، والمال، أو العائلات المخزنية، أو أرباب الحرف العليا، وكبار التّجار في تونس، فهذا حي زاوية أحمد بن عروس سكن به أعيان منهم محمد باي المرادي أحد باشوات طرابلس، وحومة سيدي يوسف حول جامع القصر، فقد سكنها يوسف داي، كما امتلك حسين باشا القرمانلي باشا طرابلس دارا فيها، وأسكن به بعض أعضاء المجلس العلمي، منهم المفتي محمود ابن العلامة الشيخ حمودة بن بكير، والفقيه العدل محمود بن محمد الاخوة، فيما تتموقع أحياء العامة والحرفيين الصغار، وغيرهم في أطراف المدينة[4].

وفيما يخص مدينة **طرابلس**، فهي مدينة ذات الشكل الخماسي غير المتوازى الأضلاع[5]، فقد عرفت المنازل بالطراز المعماري العربي المحافظ، فكانت منازلها في معظمها ذات شكل مربع أو مستطيل، حيث أنّ البيوت لم تكن تطل على الشوارع، وكانت ملتصقة ببعضها البعض بشكل أزقة، مثلها مثل باقي المدن العربية، وكانت بها طرق غير مستقيمة، والشوارع الرئيسية عريضة

---

[1]- ابن أبي الضياف، **الإتحاف**، مج1، ج2، ص 35.

[2]- قال اندريه ريمون حول اتساع المدينة ما يلي: «... **من الصعب قياس مدى اتساع ضاحيتي باب سويقه وباب جزيرة في تونس بالارقام وذلك لعدم معرفة نقطة البدء بصفة محددة في العهد الحفصي، والتي يمكن مع ذلك الافتراض بأنها كانت ضئيلة للغاية، ويقدر ليون الأفريقي عدد الأسر في الضاحية الشمالية ب 300 أسرة، وفي الضاحية الجنوبية بألف أسرة ... كانت هناك نواة لضاحية في طريق التكوين شرقي المدينة بين باب البحر والبحيرة الشاطئية، وحيث شيد الأسبانيون بين عامي 1573 و 1574 قلعة تشبه المدينة (نوفا اركس) والتي شيدت في الموقع الذي أصبح يسمى " المدينة الاوروبية" بعد عام 1881**». انظر: ريمون، المرجع السابق، ص 149.

[3]- الأرقش، وآخرون، المرجع السابق، ص 215.

[4]- أحمد القاسم، **مدينة تونس**، ص 259.

[5]- التليسي، المرجع السابق، ص ص 116، 121.

ومريجة[1]. وقد حضيت العناصر العثمانيين والكراغلية بمساكن داخل المدينة، كما عرف العنصر اليهودي تمركزا بأحياء جديدة خارج أسوار المدينة وعلى مقربة منها وهي منطقة عامرة[2].

أمّا مدينة **فاس**، فتوجد بها العديد من الأحياء، بعضها مخصص للتّجارة، إذ تحتوي على الخانات الفخمة، ذات الغرف الواسعة، وبين الأحياء هناك عدة جسور حجرية لعبور العربات والدّواب، وسكن اليهود بحي خاص بهم يسمّى "الملاح"، يحيط به سور، ويتولّى حراسة بابه الوحيد حراس مغاربة، وقريبا منه توجد مقبرة مخصصة لدفن اليهود[3].

وفيما يخص مدينة **مراكش** ضمت حوالي مائة ألف نسمة حسبما يذكره مرمول كربخال[4]، فقد عرفت هذه الأخرى نفس نظام المساكن والحومات، فكان بها أحياء مخصصة للأندلسيين والعلوج، والأجانب، وحي خاص باليهود يسمّى أيضا الملاح، لا تزال بعضها إلى اليوم تحتفظ بأسمائها القديمة، مثل: حمام الذهبي، ودرب بوشنتوف، ودرب الدباشي، كانت أحياء كبار القوم والأغنياء، تتميز بشوارعها المنظمة، ودورها الجميلة الشاهقة، فيما تميزت الأحياء الشعبية بشوارها الضيقة، ومنازلها الصغيرة[5].كما تتموقع في أطراف المدينة، البساتين والأحواش[6] التي كانت تمثل المتنفس الطبيعي للمدينة، وأحد الموارد الرئيسية لاقتصادها.

---

[1]- التليسي، المرجع السابق، ص 118.

[2]- المرجع نفسه، ص 120

[3]- عبد الكريم كريم، المرجع السابق، ص ص 286- 287.

[4]- يقول كربخال: «... **وتستطيع أن تضم مائة ألف نسمة ، وتوجد في جهة الجنوب قصبة جميلة كبيرة تستطيع أن تضم أكبر من أربعة آلاف دار ... وتوجد في جميع جهات القصبة بناءات جميلة ومنازل مبنية حسب الطراز الحديث ... كان حي اليهود قديما في وسط المدينة في مكان يضم أزيد من ثلاثة آلاف منزل ، لكن الملك الحالي نقله إلى أحد الاطراف بالقرب من باب أغمات حتى يكون اليهود منفصولين عن المسلمين وتحيط بهذا الحي أسوار من كل الجهات وله سوى باب يفيضي إلى المدينة ومعظم هؤلاء اليهود صاغة** ...». انظر: كربخال، **إفريقيا**، ج2، ص ص 46-57.

[5]- حركات، **المغرب**، ج2، ص ص 367، 389.

[6]- كان يحيط بمدينة الجزائر بساتين وأراض مغروسة بمختلف أنواع الأشجال، والفواكه، وفي نواحيها سهول جميلة جدا، وفي تونس تعوّد أهلها على الخروج في فصليّ الخريف والصّيف إلى البساتين والجنّات بعيالهم، وقد تميّزت بفواكهها وثمارها اللّذيذة، ونفس الشيّئ في طرابلس الّتي كانت كثيرة الخيرات والثمار، ولها بساتين جليلة في شرقيها، وفي مراكش عدّة بساتين تسقيها حوالي خمسين طاحونة، بالإضافة إلى استفادتها من كثرة الأنهار التي تسقي المزروعات. انظر: الوزان، **وصف إفريقيا**، ج1، ص 227، ومابعدها؛ ج2، ص ص37، 77، 98؛ 305؛ كربخال، **افريقيا**، ج3، ص ص19-23، 46- 57.

ثانيا– الحواضر الثانوية:

لم تكن العواصم التي سبق الحديث عنها، هي وحدها التي ساهمت في الحركة الثقافية والعلمية ببلاد المغرب؛ بل كانت هناك مدن أخرى مكمّلة لها، بعضها مدن أصيلة في المنطقة، لعبت أدوارا مهمّة في الفترات السابقة، لكنها تراجعت لأسباب معينة، واحتلت مكانها الحواضر التي أصبحت عواصم للإيالات العثمانية، أو مدن لم تبرز ثقافيا وعلميا إلا في الفترة الحديثة، ومدن أخرى محدثة، بناها المهاجرون الأندلسيون الوافدون إلى بلاد المغرب.

وإذا تكلمنا عن المدن الأصيلة ببلاد المغرب، في الفترة الحديثة، نجد فيها صنفين، مدنا عرفت بروزا في تاريخها الإسلامي، وكانت مراكز للإشعاع العلمي، وكانت مقصدا للعلماء، لكنها تراجعت بسبب تحوّل الدّور السياسي والاقتصادي عنها إلى مدن أخرى، ومدن أخرى لم يبرز دورها الثقافي إلاّ في الفترة الحديثة، على الرغم من أصالة بنائها.

1– المدن الثانوية في الجزائر:

عرفت مدن الجزائر في الفترة الحديثة ملامح جديد، حيث أفل نجم بعضها في حين حافظت أخرى على إشعاعها الحضاري، فيما ظهرت مدن أخرى على الساحة، ومن بين المدن المختارة، نذكر:

أ– مدينة تلمسان[1]:

شهدت هذه المدينة عبر تاريخها أحداثا ووقائع عديدة، لكن أبرز فتراتها ازدهارا في جميع المجالات، كانت بعد أن أصبحت عاصمة للدّولة الزّيانية، فأضحت قاعدة المغرب الأوسط[2]،

---

[1] تِلِمْسَان: وهناك من يقول تِنِمْسَان بالنّون وهي كلمة مركبة من لفظتين: تلم، ومعناها: تجمع، وسن، وتعني: بين، أي أنها تجمع بين شيئين اثنين، الصحراء والتل، على رأي يحيى بن خلدون، والبر والبحر حسب رأي أخيه عبد الرحمن. انظر: ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج2، ص 44؛ أبو زكريا يحيى ين أبي بكر محمد بن خلدون، **بغية الرواد في ذكر الملوك من بي عبد الواد**، مطبعة بيير فونطانا الشرقية، الجزائر، 1321هـ/ 1903م، ص 9؛ عبد الرحمن بن خلدون، **العبر**، ج7، ص 102

[2] – وهما، مدينتان متجاورتان بالمغرب إحداهما قديمة واسمها أقادير (أغادير) أصلها فينيقي، والأخرى حديثة اختطّها يوسف بن تاشفين أمير المرابطين، واسمها تاقررت أو تاجرارت. انظر: ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج2، ص 44؛ عبد الرحمن بن خلدون، **العبر**، ج7، ص 102؛ مختار حساني، **الحواضر والأمصار الإسلامية الجزائرية**، 5 أجزاء، ج4، دط، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين ميلة– الجزائر، 2011م، ص ص 3– 5؛ فتيحة لواليش، **الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 1993–1994م، ص 44.

وعرفت الأوضاع الثقافية والعلمية ازدهارا معتبرا[1]، وذلك لتشجيع السلاطين للعلم، ببناء مختلف المؤسسات التعليمية، من مساجد، ومدارس، وزوايا، واستقطابها لأبرز العلماء الموجودين في تلك الفترة، حتّى أضحت تلمسان بحق عاصمة علمية، ومقصد طلبة العلم، إذ لا يعقد طالب العزم على السفر من أجل تحصيل العلم، دون أن يعرج في رحلته على تلمسان ليحضر حلقات أبي موسى عمران المشذالي (ت 745هـ/ 1345م)، أو العلامة أبي عبد الله محمد بن أحمد المعروف بالشريف التلمساني[2] (ت 771هـ/ 1369م)، أو حلقات علماء عائلة ابن مرزوق، الجد[3] (ت 781هـ/1379م)، والحفيد (842هـ/ 1438م)، القاضي أبي عثمان سعيد بن محمّد العقباني[4].

لكن، وبما أنّ الأيّام دُول؛ فإنّ تلمسان تأثرت بما عرفه تاريخ بلاد المغرب من اضطرابات، نهاية القرن التاسع هجري، الخامس عشر الميلادي؛ هذا ما أثر على الأوضاع الثقافية والعلمية بها، وجعلها في الفترة الحديثة تفقد الدّور الريادي العلمي الذي كانت تحتله في المغرب الأوسط؛ خاصة مع تحوّل العثمانيين- عنها إلى عاصمة جديدة للإيالة، وهي مدينة الجزائر.

ومع ذلك؛ فقد بقيت تلمسان خلال العهد العثماني تلعب دورا ثقافيا وعلميا، حتى وإن كان محدودا مقارنة بالدّور الذي لعبته مدينة الجزائر. وقد تأثرت تلمسان بجملة من العوامل في الفترة المدروسة، منها: استقرار الأوضاع خصوصا في عهد الداي محمد عثمان باشا وبعده محمد باي

---

[1]- عن عوامل ازدهار الحركة الفكرية والثقافية بتلمسان خلال الفترة الزيانية. انظر: فيلالي، **تلمسان في العهد الزياني**، ج2، ص ص 317، وما بعدها.

[2]- أحمد ابن قنفذ القسنطيني، **كتاب الوفيات**، تحقيق، عادل نويهض، دط، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت- لبنان، 1982م، ص 386؛ التّنبكتي، **نيل الابتهاج**، ص ص 430- 444؛ ابن مريم، **البستان**، ص ص 164- 184.

[3] - ابن قنفذ، **الوفيات**، ص 373؛ التنبكتي، **نيل الابتهاج**، ص ص 450- 456؛ ابن القاضي، **جذوة الاقتباس**، ص ص 140- 142؛ ابن مريم، **البستان**، ص ص 184- 190؛ أبو القاسم محمد بن الشيخ بن أبي القاسم بن إبراهيم الغول الحفناوي الديسي، **كتاب تعريف الخلف برجال السلف**، جزءان، ج1، مطبعة بيير فونتانة الشرقية، الجزائر، 1224هـ/ 1906م، ص ص 136- 144؛ يحي بوعزيز، **أعلام الفكر والثّقافة في الجزائر المحروسة، جزءان**، ج2، طبعة خاصّة، دار البصائر للنّشر و التّوزيع، الجزائر، 2009م، ص ص 40- 51؛ ناصر الدين سعيدوني، **من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي "تراجم مؤرخين ورحالة وجُغرافيين"**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1999م، ص ص 190- 196.

[4] - التنبكتي، **نيل الابتهاج**، ص ص 189- 190؛ ابن مريم، **البستان**، ص ص 106- 107؛ الزّركلي، **الأعلام**، ج3، ص 101؛ بوعزيز، **أعلام الفكر**، ج2، ص ص 72- 73.

الكبير، واهتمامه بالقطاع الغربي، كما انتعشت المدينة بوجود الجالية الأندلسية التي تشكل فئة الحضر، فكان منهم العلماء والأدباء والفنانون، والصناع[1]، بالاضافة إلى الكراغلة والأتراك[2]، والجالية اليهودية، واشتهرت أسواق المدينة بعدة صناعات، كصناعة الحلي، وصناعة الزرابي، والحرير[3].

وفيما يخص عمارة المدينة؛ فقد احتفظت تلمسان بما ورثته عن الدّولة الزيانية، من مؤسسات سواء التي شيدت في عهدها، أو التي ترجع إلى فترات سابقة لها، إذ لم تشهد اهتماما كبيرا بعمارتها[4]؛ إلا أنها اتسمت بشكلها الهندسي المميز، وبنظافة شوارعها الواسعة، واهتم العثمانيون بترميم وصيانة مساجدها ومدارسها[5] المشهورة: الجامع الكبير، والمدرسة الملحقة به، وجامع ومدرسة سيدي أبي مدين[6]، ومسجد المنصورة[7]، ومسجد ومدرسة سيدي الحلوي[8]، وجامع محمد بن يوسف السنوسي، وجامع ومدرسة أولاد الإمام، وجامع المشور، وجامع سيدي بوجمعة، وجامع ابن زكري، والمدرسة التاشفينية، وغيرها من المؤسسات[9].

---

[1]- شريفة طيان، **الفنون التطبيقية الجزائرية في العهد العثماني، دراسة أثرية وفنية**، أطروحة لنيل دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008م، ص ص 45-46.

[2]- محمد بن عمرو الكمار، **تلمسان عبر العصور**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص238؛ كربخال، **إفريقيا**، ج3، ص 300.

[3]- الوزان، **وصف إفريقيا**، ص ص 19-21.

[4]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص ص 176- 177.

[5]- اشتهرت تلمسان بوفرة مدارسها، فكان بها حوالي خمسين مدرسة ابتدائية، وخمسة مدارس للتعليم الثانوي والعالي، لم يبقى منها بعد الاحتلال إلا مدرستان. انظر: أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص ص 274- 275.

[6]- شيدهما السلطان أبو الحسن المريني، الجامع سنة 739هـ/ 1339م، أمّا المدرسة، والتي تسمى أيضا بالمدرسة الخلدونية؛ فقد بنيت بعد ثمان سنوات من بناء الجامع سنة 747هـ/1347م. انظر: حساني، **الحواضر**، ج4، ص ص 18- 20.

[7]- بناه السلطان المريني أبو يعقوب بن عبد الحق سنة 702هـ/ 1302م أثناء حصاره لمدينة تلمسان. انظر، حساني، **الحواضر**، ج4، ص 18.

[8]- نسبة إلى الشيخ أبي عبد الله الشوذي الإشبيلي المعروف بالحلوي (ت 737هـ/ 1337م)، بناه السلطان أبو عنان المريني سنة 754هـ/ 1353م، قال ابن الحاج النميري عن هذا المسجد، ونابيه السلطان أبي عنان: «**وكم أبقى [أبو عنان] بتلمسان من آثار حسان، مصانع يعجز عن وصفها كل لسان ... وهو أجمل الجوامع قد أحكم فيه أنواع الصنائع، وأبدى الاحتفال به ما شاء من البدائع** ... ». انظر: ابن الحاج النميري، **فيض العباب وإفاضة قداح الآداب في الحركة السّعيدة إلى قسنطينة والزّاب**، دراسة وإعداد محمد بن شقرون، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1990م، ص 488؛ حساني، **الحواضر**، ج4، ص ص 19، 20.

[9]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 250؛ ج5، ص ص 105- 110؛ فيلالي، **تلمسان في العهد الزياني**، ج1، ص ص 141- 148.

ب- مدن القطاع الغربي :

إذا كان الإشعاع الثقافي والعلمي لمدينة تلمسان عرف نوعا من التراجع في هذا العهد؛ فإنّ بعض المدن الأخرى الموجودة في بايلك الغرب[1] شهدت تطورا كبيرا، وذلك للدّور السياسي الذي عرفته، واهتمام البايات الذين حكموا بايلك الغرب بتشجيع حركة العمران، ببناء المساجد والمدارس، وقد انتقلت عاصمة بايلك الغرب من مدينة إلى أخرى، بحسب الأحداث والتغيرات التاريخية والاستراتيجية التي عرفها البايلك؛ وبالتالي احتلت مدينة مازونة مكانها ابتداء من سنة 1563م على عهد الوالي ابن خديجة باي، وفي عهد الباي مصطفى بوشلاغم تم الجمع بين مازونة وتلمسان، وفي سنة 1701م تم تغيير العاصمة إلى مدينة معسكر لتحكُّمها في المسالك التجارية وقربها من قبائل بني راشد الموالية للحكم العثماني، وبعدها وهران بعد الفتح الأوّل لها سنة 1708م، ثم مستغانم سنة 1732م، وفي سنة 1737م عادت معسكر عاصمة مرة أخرى، وبعد الفتح النهائي لوهران اتخذت عاصمة لبايلك الغرب في عهد الباي محمد الكبير سنة 1792م، وبقيت عاصمة للبايلك إلى غاية الاحتلال الفرنسي[2].

هكذا؛ برزت في هذه الفترة في بايلك الغرب كل من مدينة مازونة، ومعسكر، ووهران، فأمّا مازونة[3] فقد بقيت عاصمة لبايلك الغرب حوالي قرن ونصف، تداول على حكمها سبعة عشر بايا، أوّلهم حسن بن خير الدّين، ثم الباي أبو خديجة - وهو أوّل باي يحكمها بعد اتخاذها عاصمة- وآخرهم الباي شعبان الزناقي، لعبت خلالها دورا بارزا في الحملات العسكرية الجهادية

---

[1] - تم اتخاذ تقسيم بايلك الغرب وغيره من البيالك (دار السلطان، الشرق، التيطري) ابتداء من النصف الأوّل من القرن العاشر الهجري (16م)، يمتد بايلك الغرب وادي الشلف شرقا، ووادي ملوية غربا، والبحر الأبيض المتوسط شمالا، والصحراء جنوبا، على طول 170 كلم، ومن أهم مدن بايلك الغرب الداخلية: القلعة، تلمسان، معسكر، مازونة، تيارت، ومن أهم مدنها الساحلية: وهران، المرسى الكبير، مستغانم، أرزيوا، بني صاف. انظر: فتيحة لواليش، المرجع السابق، ص 15؛ مبروك مهيريس، **المساجد العثمانية بوهران ومعسكر**، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، 2009م، ص 18.

[2] - لواليش، المرجع السابق، ص ص 15- 16.

[3] - هي مدينة قريبة من مستغانم، بينها زيبن مدينة الجزائر 230 كلم، وبينها وبين غيليزان 66 كلم، ووتبعد عن وهران بحوالي 200 كلم، وستة أميال من البحر، يعود تأسيس المدينة إلى العهد الروماني، أعتنق سكانها الإسلام على يد عقبة بن نافع الفهري، وفي عهد الموحدين كانت مازونة المنطقة التي أمدت عبد المؤمن بن علي بالجنود الأقوياء، كانت مركز قبيلة مغراوة خلال القرن السادس الهجري، الثاني عشر الميلادي، ثم استولى عليها الزيانيون، لتؤول أخيرا إلى العثمانيين وتصبح عاصمة بايلك الغرب. انظر: الشريف الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ج1، ص 271؛ ابن عبد المنعم الحميري، **الروض المعطار**، ص 521؛ عبد الرحمن بن خلدون، **العبر**، ج7، ص ص 87- 88؛ الوزان، **وصف إفريقيا**، ج2، ص 36؛ ميلود ميسوم، **مدرسة مازونة دراسة تاريخية فنية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الفنون الشعبية، إشراف عبد الحميد حاجيات، جامعة أبي بكر بلقايد، قسم الثقافة الشعبية، تلمسان، 2002- 2003م، ص ص 7- 16.

لتحرير مدينة وهران. ومن الناحية العلمية؛ فقد عرفت إشعاعا علميا كبيرا جعل مدرستها تشهد شهرة واسعة وتستقطب إليها الطلبة حتّى وصل عددهم إلى سبعمائة طالب يزاولون دراستهم في كل التخصصات، وقد اشتهرت بالخصوص بتدريس الفقه والحديث وعلم الكلام، واستطاع خريجوها أن ينافسوا خريجي الأزهر، والزيتونة، والقرويين، ومنهم الشيخ أبو راس المعسكري، والشيخ محمد بن علي السنوسي، هذه المدرسة التي تم تأسيس نواتها الأولى على يد الشيخ سيدي محمد بن الشارف الأندلسي[1]، الذي بنى قاعة للتدريس تضم ما بين ستين إلى ثمانين طالبا، ثم عملت السلطة العثمانية على توسعة المدرسة، وتزويدها بأمهات الكتب، مثل: نسخة من صحيح مسلم التي أهداها الباي عثمان للشيخ أبي طالب المازوني سنة 1212هـ/ 1801م[2]. وبالإضافة إلى المدرسة؛ كان بمازونة مؤسسات تعليمية أخرى، فمن مساجدها: الجامع الكبير أو مسجد المدرسة، ومسجد الغريب، ومسجد سيدي عيسى وعزوز، ومسجد سيدي عبد الحق[3].

وفيما يخص مدينة معسكر[4] فقد تم اتخاذها عاصمة للبايلك لاعتبارات استراتيجية، فهي تتميز بحصانتها الطبيعية، وتحكمها في الجبل والسهل، جبل بني شقران، وسهل غريس، ولكونها قريبة من مدينة وهران المحتلة من طرف الإسبان، وبالتالي تسهيل وتقريب مركز انطلاق الحملات

---

[1] – يرى الباحث أبو القاسم سعد الله أنّ المدرسة تأسست أواخر القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي، ويذكر المهدي البوعبدلي أنّها بنيت سنة 1000هـ/ 1590م من طرف الشيخ محمد بن الشارف، فيما يرى عبد المجيد مزيان أنها تعود إلى ما قبل العهد العثماني، إذ بنيت في نفس الفترة مع المدرسة التاشفينية ومدرسة العباد في تلمسان، فيما يرجح ميلود ميسوم القول الأول أنها تأسست ما بين القرنين العاشر والحادي عشر هجري (16– 17م) اعمادا على مجموعة من الأدلة. أمّا عن قصة بناء الشيخ محمد بن الشارف للمدرسة، فمفادها أنه كان يملك قطعة أرض خارج المدينة مساحتها 20 هكتارا، فقرر بيعها ليشتري قطعة تكون داخل المدينة من أجل بناء المدرسة، وبالفعل اشترى قطعة أرض وبدأ في بناء المدرسة بمساعدة عشرين طالبا تكفلوا بنقل الديس والخشب من الغابات المجاورة على ظهر الحمير والبغال. انظر: أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 259؛ ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، **الجزائر في التاريخ– العهد العثماني**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 196؛ ميسوم، المرجع السابق، ص ص 56– 60.

[2] – ميسوم، المرجع السابق، ص ص 10– 13.

[3] – المرجع نفسه، ص ص 94– 95.

[4] – تعرف أيضا بمدينة أم عسكر، ويسميها أبو راس الناصر أم العساكر، كانت عبارة عن مركز عسكري في العهد الروماني، ثم فقدت مكانتها أثناء الاحتلال البيزنطي لبلاد المغرب، لا يعرف تحديدا متى تأسست المدينة الإسلامية – أي قبل بنائها من طرف العثمانيين– إلا أنّ أبا راس يرجح أن ذلك كان في القرن الثاني الهجري، الثامن الميلادي، وعلى العموم فقد كانت مجرد مدينة صغيرة لم يذكرها الرحالة والجغرافيون إلا غرضا، اهتم بها الرستميون واتخذوها حدا فاصلا بينهم وبين الأدارسة، ثم أقام بها الموحدون قلعة حصينة للدفاع على المدينة وما يجاورها، وفي عهد السلطان الزياني يغمراسن تم بنائها وجعلها حصنا بينه وبين بني توجين أمراء تيهرت، فاختط المدينة وأسكن بها قبيلة الحشم، وفي العهد العثماني تم إعادة هيئة المدينة، والاهتمام أكثر بعمرانها وتوسعة خططها، وتشييد دورها، وأطلقوا عليها اسمها القديم أم العسكر، واتخذوها عاصمة لبايلك الغرب، ويمكن القول أن معسكر لم تعرف كمدينة كبرى لها دور سياسي وثقافي وعلمي إلا خلال الفترة العثمانية. انظر: الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ج1، ص 251؛ حساني، **الحواضر**، ج3، ص ص 3– 6.

العسكرية الرامية إلى تحرير وهران، بالإضافة إلى توسطها للغرب الجزائري، إذ أنها تربط بين وادي الحمام بالجهات الساحلية كوهران ومستغانم، والطريق الرئيسي الرابط بين قلعة بني راشد بتلمسان[1].

بقيت معسكر عاصمة لبايلك الغرب في الفترة ما بين (1701– 1708م)، ثم من (1737– 1792م)، وقد اهتم البايات الذين حكموها بالجانب العمراني والعلمي، منهم: الباي إبراهيم، والباي محمد الكبير بن عثمان الكردي الأيوبي، الذي حكمها ابتداء من سنة 1193هـ/ 1778م، ونتيجة لهذا الاهتمام ازدهرت الحركة العلمية في معسكر، بفضل ما كان بها من مؤسسات علمية، فمن مساجدها: الجامع الكبير: ويعرف أيضا بمسجد السوق، بناه الباي عثمان ابن إبراهيم سنة 1160هـ/ 1746م، وبنى دارا وقبة ملاصقة للجامع عرفت بقبة الباي إبراهيم، لأنه مدفون داخلها، كما تعرف أيضا بقبة الشيخ سيدي عبد القادر الجيلاني[2]، وتقع خارج المسجد مقبرة تضم رفاة مشاهير معسكر، أنشأها الباي محمد الكبير[3].

بالإضافة إلى مسجد الباي محمد الكبير، الذي بني سنة 1175هـ/ 1761م من طرف أحمد بن محمد بن صارمشق التلمساني، ثم أعاد بنائه الباي محمد الكبير سنة 1195هـ/ 1780م، كما بنى مدرسة كبيرة ألحقها بهذا المسجد، ورتب لها المدرسين والنظار، وخصص لها أوقافا، وقد تميز المسجد الباي محمد الكبير، المعروف اليوم بجامع سيدي الحسن، بجمال بنائه، وكونه بُني في مرحلة كان الباي في حرب جهادية ضد الإسبان من أجل تحرير وهران[4].

---

[1] – حساني، **الحواضر**، ج3، ص ص 6– 7؛ مهيريس، المرجع السابق، ص ص 26– 27.

[2] – مهيريس، المرجع السابق، ص ص 47– 50.

[3] – يعد هذا الجامع هو الوحيد في معسكر الذي لم يتعرض للتحويل أو التخريب، أو الهدم أثناء الفترة الاستعمارية، قال الرحالة الألماني هاينريش فون مالتسان: «... **ولم يبق من مساجدها [معسكر] الثلاثة الرئيسية سوى مسجد واحد ... ومدينة معسكر الحالية حديثة نسبيا، فقد بناها الأتراك في القرن الماضي. أصبحت عاصمة الأمير عبد القادر ابتداء من سنة 1832م لمدة سنتين، ولم يتم احلالها سوى سنة 1841م، ومنذ ذلك الحين أصبح هذه المدينة الحصينة حصنا فرنسيا**»، وبعد الاستقلال، تمت توسعة الجامع وزيد فيه قرابة الثلث من مساحته على نفقة جماعة من المسلمين يترأسهم مفتي معسكر وإمام الجامع الشيخ بكارة بلهاشمي، وذلك سنة 1285هـ/ 1965م. انظر: هاينريش فون مالتسان، **ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا**، ترجمة أبو العيد دودو، ج2. نقلا عن: مهيريس، المرجع السابق، ص 50.

[4] – أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص ص 260؛ ج2، ص 449؛ ج5، ص ص 103– 104؛ حساني، **الحواضر**، ج3، ص 7؛ مهيريس، المرجع السابق، ص ص 50– 51.

ج- قسنطينة

حافظت عاصمة بايلك الشرق **قسنطينة**[1] على مكانتها الموروثة، حيث امتازت بخصائص جغرافية فهي حصينة، متموقعة، فوق منحدر صخرة عظيمة، تشرف على منخفض يجري فيه واد الرمّل الذي يدور بالمدينة[2]، بالإضافة إلى أنها تُعد إحدى المحطات الرئيسية في طريق القوافل المتجهة إلى منطقة الزاب، أو المواصلات الرابطة بين إفريقية وبقية أنحاء بلاد المغرب، كما كانت لها أهمية اقتصادية، كونها مستودع للحبوب وخاصة القمح، والصوف، والتمور، وغيرها من المنتجات والسلع[3].

ومن الناحية السياسية كانت مدينة قسنطينة إحدى المدن المهمة في التاريخ الحفصي؛ منذ أن دخلها السلطان أبو زكرياء الأوّل سنة 626هـ/1228م[4]، وما زاد من أهميتها أنها كانت المكان

---

[1] - تعد من بين المدن القديمة البُنيان؛ إذ تمّ تأسيسها سنة 1450 قبل الميلاد، وأطلق عليها اسم سيرتا، ثمّ اسم قسنطينة، لما أعاد الإمبراطور قسطنطين الأكبر بنائها سنة 337م وتُسمّى أيضا قُسَنْطِينِيّة، أو قسنطينية الهواء وهي مدينة الجابية، أو قسطنطينة، وهي مدينة جليلة وصفها الرّحالة والجغرافيون، وألّفت عنها المؤلفات. انظر: ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج4، ص 349. البكري، **المغرب**، ص 148؛ الشريف الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ص 265؛ مجهول، **كتاب الاستبصار**، ص ص 165- 166؛ ابن عبد المنعم الحميري، **الروض المعطار**، ص ص 480- 481؛ ابن شمائل، **مراصد الاطلاع**، ج3، ص ص 1092- 1093؛ الوزان، **وصف إفريقيا**، ج2، ص ص 55- 60؛ برونشفيك، **تاريخ إفريقية**، ج1، ص 418؛ حساني، **الحواضر**، ج1، ص 179؛ ناصر الدين سعيدوني، معاوية سعيدوني، **ثلاثية قسنطينة: قسنطينة التاريخ والعمران والحضارة، كتاب الأول ذاكرة قسنطينة مختصر تاريخ قسنطينة عبر العصور**، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2016م، ص 47.

[2]- قال عنها صاحب **كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار**: «**ومدينة قسنطينة حصينة في نهاية من المنعة والحصانة، لا يعرف بإفريقية أمنع منها ... [تقع] على جبل عظيم من حجر صلد، وقد شق الله تعالى ذلك الجبل فكان فيه خندق عظيم يدور بالمدينة من 3 جوانب. ونهرها الكبير يدخل على ذلك الخندق ويدور بالمدينة ... وقد عقد الأولون على هذا الخندق قنطرة عظيمة**». انظر: مجهول، **الاستبصار**، ص 165.

[3]- برونشفيك، **تاريخ إفريقية**، ج1، ص ص 418- 419؛ هابنسترايت، **رحلة العالم الألماني ج.أو .هابنسترات إلى الجزائر وتونس وطرابلس 1145هـ- 1732م**، ترجمة ناصر الدين سعدوني، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 2008م، ص ص 88-92.

[4]- ابن قنفذ، **الفارسية**، ص 108-109؛ عبد الرحمن بن خلدون، **العبر**، ج6، ص 381، وما بعدها؛ العروسي، المرجع السّابق، ص 129، وما بعدها؛ مبارك بن محمّد الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، 3 أجزاء، ج2، دط، مكتبة النّهضة الجزائريّة، الجزائر، 2004م، ص 382؛ بوعزيز، **أعلام الفكر**، ج1، ص 201؛ عبد العزيز فيلالي، **مدينة قسنطينة تاريخ معالم حضارة**، دط، دار الهدى للطّباعة والنّشر والتّوزيع، عين مليلة- الجزائر، د ت، ص 61.

الذي نشأ فيه أغلبية الأمراء والسلاطين الحفصيون، الذين تكمنوا من توحيد الدّولة بعد انقسامها سنة 683هـ/1284م[1] إلى شرقية، وغربية، إذ كانت تنافس في قوتها السياسية بجاية العاصمة الغربية للدّولة، بل حتى تونس العاصمة الشرقية، ممّا سهل على أمرائها[2] – الذين كانوا في الأغلب من البيت الحفصي– مهمة توحيد الدّولة. هذا ما جعل السلاطين يقربون إلى حضرتهم رجال السياسة والعلم القسنطينيين، ويشجعون العلم والعلماء بها.

وقد حافظت قسنطينة خلال العهد العثماني على التميز السياسي الذي عرفته في العهد الحفصي، فعلى الرغم من انقسام سكانها بين معارض ومؤيد وميل أغلبهم الى الاستقلال وتخوفهم من الحكم الجديد؛ إلا أنها في النهاية رضيت بالوجود العثماني[3]، فكان أوّل باياتها حسن بن فرحات بن مراد باي، الذي تم تنصيبه سنة 1646م[4]، ثم أعقبه مجموعة من البايات كان أشهرهم الباي صالح الذي حكم واحدا وعشرين سنة، ابتداء من سنة 1185–1207هـ/ 1771م–1792، المعروف بحسن سيرته، وسياسته، واهتمامه بالجانب الاجتماعي والعمراني، إذ أقام مختلف المنشآت، من قناطر، ومساجد وغيرها، كما اهتم بمصالح الناس وأجرى الصدقات على الضعفاء والمقلين، فدخلت قسنطينة في عهده في رفاهية وازدهارا[5].

---

[1] –ابن قنفذ، **الفارسيّة**، ص ص 91– 93 (مقدمة المحقق)، 148، 160– 163، 167، 177، 180؛ عبد الرحمن بن خلدون، **العبر**، ج6، ص 445– 448؛ العروسي، المرجع السّابق، ص 267–269.

[2] – من خلال قراءة ما أورده **ابن قنفذ القسنطيني** – مؤرخ الدّولة الحفصية– في كتابه **الفارسية**، نلاحظ أنه كثيرا ما يحاول إبزار الصلة بين سلاطين الدّولة، ومدينته قسنطينة، فمنهم من تربى فيها، ومنهم من كان واليا عليها، ومن كان يحضر الخطبة في جامع قصبتها، ويبين من جهة أخرى الوفاء الكبير لأهلها للسلطة الحفصية، وولائهم لها، ومن بين السلاطين الذين وحدوا الدّولة وكانت لها صلات قوية مع مدينة قسنطينة، نذكر: السلطان أبي يحي أبي بكر (711– 747هـ/ 1311– 1346م) الذي كان في بداية أمره واليا على قسنطينة، والسلطان أبا العباس أحمد (772– 793هـ / 1370– 1394م)، وابنه السلطان أبو فارس عبد العزيز (793– 837هـ/ 1394– 1434م). انظر: ابن قنفذ، **الفارسيّة**، ص ص 91– 93 (مقدمة المحقق)، 148، 160– 163، 167، 177، 180.

[3] – بقيت مدينة قسنطينة تتأرجح بين الرضوخ والصمود ضد الحكم العثماني، واختلف المؤرخون حول سنة وحيثيات الدخول قسنطينة تحت حكم العثماني للأكثر تفاصيل أنظر: ناصر الدين سعيدوني ومعاوية سعيدوني، **ذاكرة قسنطينة**، ص ص 121–123.

[4] – الحاج أحمد بن المبارك بلعطار، **تاريخ بلد قسنطينة**، تحقيق عبد الله حمادي، منشورات نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة– الجزائر، د ت، ص52.

[5] – المصدر نفسه، ص ص 138– 139.

لم تختلف التركيبة السكانية بمدينة قسنطينة عن مدينة الجزائر إلا فيما يخص فئة الكورغولية التي استطاعت الوصول لسدة حكم البايلك[1]، أما عن تخطيط المدينة، فهي تنقسم إلى أربعة أحياء رئيسية بالإضافة إلى العديد من الأحياء الفرعية، وهي متداخلة مع بعضها[2]. وتمتاز شوارعها بوجود أسواق لمختلف الصناعات، كصناعة النجارة والحرير والعطارة والحدادة والصياغة وغيرها، ويوجد شارع سفلي خاص بسوق الغرابلة، والنجارة، صناعة[3].

أما من ناحية المرافق الدينية، وبفضل ما ورثته من مؤسسات علمية وما تم بنائه أو تجديده خاصة في فترة صالح باي؛ فقد اختلفت الإحصائيات في عدد المساجد، ففي عهد صالح باي تم إحصاء خمسة وسبعين مسجدا وجامعا، وتفيد إحدى التقارير الفرنسية أنه كان بها قبل الاحتلال خمسة وثلاثون مسجدا، وقد اطلع المؤرخ أبو القاسم سعد الله على وثيقة تعود إلى سنة 1006هـ/ 1597م، تفيد أنه كان بها واحد وسبعون مسجدا، فمن أهم جوامعها الكبيرة: جامع رحبة الصوف[4]، وجامع القصبة[5]، والجامع الكبير أو الأعظم[6]، ومن مساجدها الصغيرة: مسجد الشيخ الشيخ سيدي أبي عبد الله محمد الصفار، ومسجد سيدي أبي الحسن علي بن مخلوف[7]. ومن

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 175. وانظر:
Temimi,A,Le beylik Constantine et Hadj Ahmed Bey,Tunis 1978,PP55-56.

[2] – فاطمة الزهراء قشي، **قسنطينة المدينة والمجتمع من أواخر القرن الثامن عشر الى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي**، أطروحة دكتوراه الدولة في تاريخ الحديث، غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، 1998م، ص 283.

[3] – الوزان، **وصف إفريقيا**، ج2، ص56؛ كربخال، **افريقيا**، ج3، ص11؛ ناصر سعدوني ومعاوية سعدوني، **ذاكرة قسنطينة**، ص ص 147-152.

[4] – من أقدم الجوامع في قسنطينة، يعود إلى القرن الخامس الهجري، الحادي عشر الهجري. انظر: أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، ص 80؛ ناصر سعدوني ومعاوية سعدوني، **ذاكرة قسنطينة**، ص 102.

[5] – يعود إلى الفترة السابقة للعهد الحفصي، تم تجديد بنائه سنة 683هـ/ 1284م، لكنه حول إلى بناية عسكرية خلال الاحتلال الفرنسي، ثم هدم من أجل إقامة المستشفى العسكري. انظر: أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، ص 81؛ ناصر سعدوني، معاوية سعدوني، **ذاكرة قسنطينة**، ص ص 100-101.

[6] – أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، ص ص 81- 82؛ ناصر سعدوني ومعاوية سعدوني، **ذاكرة قسنطينة**، ص ص 101.

[7] – برونشفيك، **تاريخ إفريقية**، ج1، ص ص 421- 422؛ أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 248؛ ج5، ص ص 80- 89.

الجوامع التي بنيت خلال العهد العثماني جامع صالح باي المعروف أيضا بجامع سيدي الكتاني[1]، والجامع الأخضر، بناه الباي حسن بوحنك سنة 1156هـ/ 1742م[2]، وجامع حسن باي الذي بناه سنة 1134هـ/1721م بحومة سوق الغزل، وجامع سيدي محمد بن ميمون الواقع بسوق النجارين، وجامع السيدة حفصة وغيرها من الجوامع[3].

وكان بقسنطينة عدد كبير من المدارس الابتدائية، بلغ عند الاحتلال الفرنسي حوالي تسعين مدرسة، سبع مدارس للتعليم الثانوي والعالي، منهما مدرستان ثانويتان على عهد صالح باي، هما مدرسة سيدي بوقصيعة، وسيدي ابن خلوف، أمّا الزوايا، فقد بلغ عددها ست عشرة زاوية، ثمانية منها مذكورة في وثيقة 1006هـ/ 1597م، ومن بين الزوايا والخلوات: سيدي الكتاني، وسيدي عبد المؤمن، وسيدي مخلوف، وسيدي المناطقي، وسيدي راشد، بالإضافة إلى زوايا خاصة بالعائلات الكبرى في قسنطينة، مثل: زاوية أولاد الفكون، وزاوية أولاد جلول، وزاوية ابن نعمون، وزوايا أخرى خاصة بالأتراك والكراغلة، منها: زاوية رضوان خوجة[4].

2- في إيالة تونس:

عند الحديث عن المدن الثانوية في إيالة تونس خلال الفترة الحديثة؛ فإنّنا لا نجد بحق مدينة عرفت إشعاعا علميا كبيرا، مثلما هو الحال في الجزائر، إذ كانت أغلبية المدن التونسية تلعب دورا محدودا، لا يمكن مقارنته بدور تلمسان، أو قسنطينة، أو مازونة، أو معسكر، فعلى عكس إيالة الجزائر؛ فإنّ الإشعاع العلمي لمدينة القيروان في الفترة الوسيطة، ثم الإشعاع العلمي لمدينة تونس ابتداء من العهد الحفصي، وصولا إلى الحكم العثماني، لم يترك مجالا لمدن أخرى لتبرز من الناحية العلمية.

---

[1] - يعود تأسسه إلى سنة 1024هـ/1789م ، بني وسط سوق العصر،بيه ضريح سيدي الكتاني، اما عن هندسته وزخرفته فقد كانت على طراز مميز حيث جلب له الرخام المنبر من ليفورن واحتوى على ثلاث قباب ومئذنة اسطونية. انظر: ناصر سعدوني، معاوية سعدوني، **ذاكرة قسنطينة**، ص 166.

[2] - المرجع نفسه، ص 166.

[3] - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، ص ص 82، 84؛ ناصر سعدوني ومعاوية سعدوني، **ذاكرة قسنطينة**، ص ص 166-168.

[4] - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص ص، 264- 265؛ ناصر سعدوني ومعاوية سعدوني، **ذاكرة قسنطينة**، ص 171.

أ- القيروان[1]:

على الرغم من أن **القيروان** خفّ اشعاعها العلمي في الفترة الحديثة؛ إلاّ أننا لا يمكن أن نمر عليها مرور الكرام، كيف لا وهي تلك المدينة التي شكلت محور ومهد الحركة الثقافية والعلمية في إفريقية خاصة وبلاد المغرب عامة، لمدة لا تقل عن الثلاثة قرون، من منتصف القرن الأول إلى غاية منتصف القرن الخامس الهجري (7- 11م)، وكانت القاعدة الجهادية التي انطلق منها عقبة بن نافع ومن جاء بعده من القادة الفاتحين، وعاصمة لثلاثة من الدول الأغالبة، الفاطميين، والزيريين[2]؛ فعرفت المدينة مثلا تطورا وتبحر عمرانها على عهد ملوك الأغالبة، إلى حد أنها لم تعد تسع جميع السكان، فتم بناء مدينة أخرى أطلق عليها اسم رقادة وسكنها الأمراء الأغالبة مع أكبر أعيان حاشيتهم[3]، وقد ازدهرت العلوم الإسلامية بالقيروان في هذه المرحلة من تاريخها[4]، ثم تأثرت بمجموعة من العوامل جعلتها تتراجع، أهمها الخراب الذي أصابها جراء الغزوة الهلالية[5].

وبعد هذا لم تستطع القيروان العودة لما كانت عليه، خاصة أنها دخلت ضمن تنافس بعض قبائل الأعراب على السيطرة عليها، إلى أن دخلت تحت حكم الحفصيين الذين اهتموا بتجديد

---

[1]- تعتبر من أجمل المدن التي بناها المسلمون بإفريقيا ، شيدها القائد عقبة بن نافع الفهري خلال الفترة الممتدة من 50-55هـ/ 670-675م، على بعد ستة وثلاثين ميلا من البحر المتوسط، تبعد عن سوسة باثني عشر فرسخا وعن تونس بثلاثة وأربعين فرسخا.أنظر: ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، مج3 ، ص ص 420-421؛ الوزان، **وصف إفريقيا**، ج2، ص 87-91؛ كربخال، **افريقيا**، ج3، ص-ص97-98.

[2] - من بين الأسباب أيضا منافسة مدينة تونس لها منذ عهد الأغالبة، بالإضافة إلى بناء بعض المدن الجديدة القريبة منها والتي أصبحت تقوم هي الأخرى بدور العاصمة، مثل مدينة المهدية، ومدينة صبرة المنصورية التي بناهما الفاطميون. انظر: برونشفيك، **تاريخ إفريقية**، ج1، ص 390.

[3] -الوزان، **وصف إفريقيا**، ج2، ص 90

[4]- محمد محمد زيتون، المرجع السابق، ص ص 185، وما بعدها.

[5] -يصفها الإدريسي في قوله: «... **وهي الآن خراب، أفسدتها العرب واستولت على منافعها وعلى جميع أرضها**» وكما يقول عنها ياقوت الحموي: «... **وأخربت البلاد فانتقل أهلها عنها فليس بها اليوم إلا صعلوك لا يُطْمع فيه**». انظر: **نزهة المشتاق**، ج1، ص 278؛ **معجم البلدان**، ج4، ص 420؛ برونشفيك، **تاريخ إفريقية**، ج1، ص ص 390- 392؛ مؤلف جماعي، **تونس أعلام ومعالم، الوكالة القومية للتراث**، اشراف عبد العزيز الدولاتلي، المعهد الوطني للتراث، ورشات المطابع الوحدة، تونس، 1997م، ص ص 172- 173

أسوارها، وأبوابها، وإقامة الأبراج[1]، وعلى الرغم من استعادتها لبعض مكانتها الاقتصادية؛ إلا أنها لم تتمكن من العودة إلى ما كانت عليه علميا، خاصة وأنها شهدت حدثا آخر تمثل في الحركة الشابية المعارضة للحكم الحفصي[2]. إلا أنها بقيت محتفظة بمؤسساتها العلمية العريقة في فترة الحكم العثماني، ولم تتلاشى نهائيا ، فقد استطاع رصيدها الحضاري الذي تركه فقاؤها وعلماؤها أن يشفع لها من عوامل الدهر.

ومن مساجدها التي بقيت تؤدى دورها العلمي: الجامع الأعظم، الذي بناه عقبة بن نافع، بالإضافة إلى مسجد الأنصار، ومسجد أبي ميسرة الذي يسمى أيضا بمسجد ابن غلاب، نسبة إلى الشيخ عبد السلام بن عبد الغالب المسراتي، ومسجد عبد الله بن يزيد الحبلي، والمسجد المعروف باسم مسجد علي، اللذان يرجح أنهما يعودان إلى القرن الأول للهجرة، ومسجد ابن خلدون البلوي (ت 1017م)، ومسجد أحمد بن عبد الرحمن الخولاني (ت 1042م)، وغيرها من المساجد[3]. وقام حمودة باشا المرادي بتجديد بناء مقام الصحابي أبي زمعة البلوي، وتعرضت المدينة إلى نكبة على عهد مراد الثالث الذي هدم جزء كبير منها، وحضيت باهتمام حسين بن علي الذي قام بإعادة بناء سورها، وبنى المدرسة الحسينية، فأصبحت على عهد الدولة الحسينية من أهم مدن الإيالة[4].

ب- مدينة سوسة[5]:

تعتبر إحدى المدينة العتيقة التي اهتم بها عقبة بن نافع، حيث جعلها مقر سكناه وشيد قصره بها، وبنى جامعا وعددا من الدور[6]. وبحكم كونها عاصمة الساحل في العصر الإسلامي؛ فقد فقد اهتم بها الأغالبة وبعدهم الصنهاجيون ثم الحفصيون وشيدو عددا من المساجد والمدارس كما

---

[1] - كانت مدينة تقع في سهل شاسع الأطراف، وتحط بها أسوار من اللبن، وبها أبراج ويعتبر سورها عظيم إلا انه تهدم على يد زيادة الله بن الأغلب. انظر: ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، مج3، ص ص 420-421،

[2]- برونشفيك، **تاريخ إفريقية**، ج1، ص ص 393- 395.

[3] - المرجع نفسه، ج1، ص ص 398- 401.

[4] - مؤلف جماعي، **تونس أعلام ومعالم**، ص173

[5] - موقع على ساحل البحر الابيض المتوسط وتبعد على بعد مائة ميل من تونس، يرجح بناؤها الى الرومان. انظر: كربخال، **افريقيا**، ج3، ص ص 64-65؛ الوزان، **وصف افريقيا**، ج2، ص 83.

[6]- كربخال، **افريقيا**، ج3، ص ص 64-65.

اعتنو بإقامة الربط والأسوار والقصبة والأسواق والحمامات[1]. ومع الاضطرابات التي شهدها القرن الخامس عشر، تأثرت المدينة وخليت من السكان[2].

ومع الاستقرار الذي عرفته الإيالة في الفترة الحديثة؛ دبت الحياة بمدينة سوسة مرة أخرى، وتطور نشاطها التجاري والزراعي؛ حيث كانت تعج بأشجار الزيتون، هذا ماجعلها من أهم مصدريّ زيت زيتون، إلى جانب المهدية وصفاقس[3]، ولأهميتها أضحت ثاني مدن الإيالة وعاصمة لولاية تضم أربعة وعشرين قرية[4]. ومن حيث العمارة فقد حافظت السلطة العثمانية على مساجدها القديمة، منها: مسجد بوفتاتة الذي بنى سنة 837هـ/ 1433م، والجامع الكبير الذي تم تشيده سنة 857هـ/ 1453م، وبقايا ثكنة إسبانية قديمة حولت إلى مسجد مالكي[5].

ج- جزيرة جربة:

عرفت هذه الجزيرة الصغيرة أحداث تاريخية هامة في الفترة الحديثة لموقعها المطل على البحر، حيث كانت محل أنظار الاسبان الذين هاجموها عدة مرات، مما جعل العمارة بها قليلة، وتوجد في الجزيرة قصبة مشيدة على ساحل البحر يسكنها الوالي وأسرته، وتم شيد القلعة في بداية القرن السادس عشر إذ لم يكن فيها من قبل سوى المداشر[6]. ويوجد بها خان كبير ينزل به التجار من

---

[1] - تأليف جماعي، **تونس أعلام ومعالم**، ص 199

[2] - ذكر الوزان أنه أقام أربعة أيام بسوسة بسبب عاصفة، فتحسر عليها فلم يبق مسكونا فيها سوى خمس الديار، كما لم يبق بها أكثر من خمسة أو ستة دكاكين لبقالين أو بائعي الجبن والخضر وغيرها من البضاعة التافهة. انظر: الوزان، **وصف إفريقيا**، ج2، ص 84.

[3] - كرستيان إيفالد، **رحلة المبشر إيفالد**، ترجمة منير القندري، ط1، المؤسسة الوطنية الترجمة والتحقيق والدراسات بيت الحكمة، تونس، 1991م، ص ص 40-41.

[4] - رغم أنها ولاية من ولايات الإيالة إلا أن حاكمها لم يكن يقيم فيها بصفة قارة، فكان يفضل الاقامة بتونس تاركا بالنيابة عنه خليفة ينظر في كافة النزاعات المدينة ،إما القضايا ذات الصبغة الدينية فهي من مشمولات القاضي.أنظر: المرجع نفسه، ص 41.

[5] - مؤلف جماعي، **تونس أعلام ومعالم**، ص 198.

[6] - الوزان، **وصف إفريقيا**، ج2، ص 93-96.

مختلف الأعراق[1]. وكانت بالإيالة عدد من مدن كثيرة عرفت هي الأخرى حركة عمرانية وتوسعت في الفترة الحديثة، كمدينة المهدية[2] وصفاقس[3] وقابس[4] وباجة[5].

3- المدن الثانوية في طرابلس الغرب:

بعد انضمام طرابلس الغرب إلى الحكم العثماني؛ خضعت مدنها إلى التقسيم الإداري، سواء القديمة منها أو المستجدة، فعرفت في هذه الحقبة الزمنية تطورا حضريا، كدرنة وبنغازي وأوجلة، ومصراته، ومرزق، وغريان، المرج، وأجدابيا، وسرت، وغات وغدماس، وزليتين، فزان درعة[6]، وغيرها ومنه يمكن القول أن مدن إيالة طرابلس . وفي هذا المحل نورد بعضها.

---

[1]- كربخال، **إفريقيا**، ج3، ص ص103-104.

[2] – أسسها الخليفة الفاطمي عبيد الله المهدي ، عام 300هـ/ 913م، على ساحل البحر المتوسط ، وأحاطها بأسوار عالية متينة ، وأبراج ضخمة وأبواب مصفحة بالحديد بقية بها الى الفترة الحديثة.أنظر: الوزان، **وصف إفريقيا**، ج2، ص 85-86.

[3]– مدينة عتيقة بناها الأفارقة على ساحل البحر المتوسط، وهي مدينة كبيرة محاطة أيضا بأسوار عالية متينة، كانت في القديم كثيرة السكان، لكنها مع بداية القرن السادس عشر لم يبق فيها سوى ثلاثمائة إلى أربعمائة كانون، أما دكاكينها فعددها ضئيل.أنظر: المصدر نفسه، ج2، ص 87.

[4] – يطلق عليها السكان اسم كاباي مدينة كبيرة جدا من بين الندن التي بناها الرومان على ساحل البحر المتوسط في داخل الخليج تحيط بها أسوار عالية قديمة بها قلعة مشيدة ، وبها القصبة وكانت بها بساتين النخيل. أنظر: الوزان، **وصف إفريقيا**، ج2، ص 91؛ كربخال، **افريقيا**، ج3، ص 100.

[5]– مدينة عتيقة، اسسها الرومان تعرف بباجة القمح ، وسميت بذلك لكثر حنطتها ، وبها الأنهار كثيرة ، تحيط بباجة أسوار عالية و أبواب، وهي حصينة، وبها قلعة وفيها حمامات، وفنادق كثيرة، وحولها بساتين جميلة، وعليه تعرف تعرف باجة بالمنتجات الفلاحية. انظر: ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، مج1، ص ص 314-315؛ كربخال، **إفريقيا**، ج3، ص 96.

[6]– درعة إقليم يبتدئ عند الأطلس ويمتد جنوبا على مسافة نحو مائتين وخمسين ميلا عبر صحراء ليبيا. يقيم السكان على ضفاف النهر الذي يحمل نفس الإسم يتوالى عدد كبير من القرى والقصور المبنية بالحجر الغير المنحوت والطين، وليس في قصور هذا الإقليم سوى القليل من مرافق الحياة الحضرية. انظر: الوزان، **وصف إفريقيا**، ج2، ص 118-119.

أ- تاجوراء[1]:

تبوأت هذه المدينة مكانة هامة؛ حينما كانت مدينة طرابلس تحت سيطرة المسحيين ما بين (1510-1551م)، حيث استقبلت أعدادا كبيرة من أهل مدينة طرابلس الفارين، من وطئة احتلال الاسبان وبعدها فرسان مالطا لمدينتهم[2]، كما ساهم الوجود العثماني المبكر فيها بشهرتها خصوصا لما أقام خير الدين بربروس، وشيد برجا حصينا بها بهيئة قلعة مستديرة عرف ببرج القيادة أو برج القائد، فكانت تاجوراء بذلك أول قاعدة عثمانية[3]. ولكن لا يمكن القول أن هذه المدينة تطورت في مجال العمارة إلا على يد مراد آغا الذي عُين حاكما عليها، فعرفت انطلاق حركة تعميرية حقيقية فشيد بها مسجدا كبيرا ومدرسة ملحقة به والتربة التى دفن فيه[4]، ومنها أضحت هذه المدينة في الفترة المدروسة من بين أبرز مدن الإيالة خصوصا، وأنها استثمرت موقعها المتميز جغرافيا، فقد كانت معبرا ينزل به الركاب مشرقا ومغربا، كما كانت تزخر بوفرة المنتجات الزراعية، وهذا ما جعلها سوقا مفتوحا وعامرا وأصبحت مدينة ذات طابع اقتصادي[5].

---

[1]- عبارة عن بادية شاسعة الأطراف تقع شرق طرابلس تبعد عنها بنحو أربع فراسخ، تتجمع حولها عدة قرى، وبساتين خضراء، بها عدة منازل، ويذكر ان كلمة تاجورة عليها مسحة من البربرية، لأن لفظ " تا" في البربرية تدخل على التأنيث مثل تاورغة، وهذه الأسماء كثيرة في البربرية، أما الهمزة فلا نعلم لها سندا، ويرجح أن هذة البلدة عرفت عمارة على يد حميد بن جارية الجوارى سنة 550هـ/ 1155م ونقل إليها السكان من أرض يقال عنها عبد رب، وهؤلاء السكان من أصل عربي، وبنى بها قصرا، من حين الفتح ثم انتقلوا الى هذه القرية. انظر: لكربخال، **افريقيا**، ج3، ص 128؛ عبد الهادي التازي، **أمير مغربي في طرابلس 1143هـ/ 1731م أو ليبيا من خلال رحلة الوزير الإسحاقي**، د د ن، د م ن، د ت، ص 147؛ الطاهر أحمد الزاوي الطرابلسي، **معجم البلدان الليبية**، ص ص75-76.

[2]- الوزان، **وصف إفريقيا**، ج2، ص ص 110-111.

[3] -إتوري روسي، المرجع السابق، ص ص 250، 253.

[4]- المرجع نفسه، ص ص 196-197، 220.

[5] - احتلت مدينة تاجوراء على أهمية في كتابات الرحالة الذين مرو بها ومنهم: الاسحاقي في قوله: « ... **ونزلنا بقرية تاجوراء وهي قرية قديمة بها جامع للخطة، وحولها نخيل كثير ينزلها الركب مشرقا ومغربا** ...»، ويذكر الورثيلاني عنها: « **دخلنا وقت جناء التمر بكثرة أنواع نعمة علينا فان النفس أخدت تشتهي من الرطيب ةالبلح والتمر والرمان الجيد والخبز الطري واللحم والسمن وأنواع الفواكه والمياه الباردة فشكرنا الله على نعمه**». انظر: التازي، **أمير مغربي**، ص 146؛ الورثيلاني، **الرحلة**، ص626.

ب- مدينة بنغازي[1]:

مدينة ساحلية، من المدن التي ظهرت في الفترة الحديثة، حيث استقطبت خصوبة تربتها، المهاجرين والتجار القادميين من مصراته وساحل طرابلس،كما توجهت إليها جماعة الأندلسيين أيضا، فعملوا على تطوير الزراعة والتجارة بها[2]، وضمن استراتجية تثبيت الحكم العثماني واستقرار الأمن، قام محمد باشا الساقزلي (1633-1649م)، وخليفته عثمان باشا (1649-1672م)، بضم بعض المناطق الرئيسية من الساحل، وأبرزها بنغازي، حيث استطاع قائده عثمان بك دخولها في حوالي 1639م[3]، وفرض الأمن عليها، وبدء التعمير بها، وتم تدعيم السلطة بها بجعلها مقطعة إدارية يحكمها نائب عن الباشا[4].

يعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل في تطورها ؛ فكانت سوقا عامرا ومفتوحا[5]، مما جعل تجار المدن الأخرى يستقرون بها، خصوصا وأنها على طريق الحج، فمنها يزود الحجاج المغاربة بالمؤن[6]، كما ساهم مينائها في تنشيط التجارة الخارجية مع مختلف مدن البحرية المتوسطية[7]، ويمكن ويمكن القول أن هذه المدينة عمرت في هذه الحقبة بشكل ملحوظ، فتزايد تشيد عدد المساجد، من أهمهما: جامع الشابي أو جامع القاضي، وجامع الدراوي وهو جامع قديم العهد، والجامع

---

[1] - عرفت خلال تاريخها القديم بعدة اسماء "يوسيرينس" في عهد اليونان، و"برنيق" في عهد الرومان، "بنى غازي" في عهد الإسلامي، نسبة لرجل الصالح سيدي غازي الذي سكنها سنة 1450 ومات بها ودفن في مقبرة السيد خريبيش. انظر: الطاهر أحمد الزاوي الطرابلسي، **معجم البلدان الليبية**، ص ص 63-65.

[2]- الطاهر أحمد الزاوي الطرابلسي، **معجم البلدان الليبية**، ص ص 63-65؛ مجموعة من الباحثين، **معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا**، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة- مصر، 2008م، ص ص 164-165؛ عبد الله كامل موسى عبده، **دراسات في الحضارة والأثار الاسلامية في ليبيا**، ط1، دار الأفاق العربية، القاهرة- مصر، 2002م، ص ص 33-34.

[3]- تم ضم بنغازي سنة 1578م، لكن يرجع الفضل في إقرار الأمن وتعميرها إلى محمد باشا السقازلي. انظر: مجموعة من الباحثين، **معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا**، ص 164.

[4]- شارل فيرو، **الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي**، ترجمة وضبط محمد عبد الكريم الوافي، ط3، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي- ليبيا، 1994م، ص ص 148 ومابعدها؛ عبد الله كامل موسى عبده، المرجع السابق، ص ص 33- 34؛ إتوري روسي، المرجع السابق، ص ص 277- 278.

[5]- هذا ما ذكره صاحب الرحلة الورثيلانية بقوله: «... **مدينة بنغازي وهي مدينة طيبة لا بأس بها لكونها مرسى وفيها بساتيين ... وأرضيها طيبة**». أنظر: الورثيلاني، **الرحلة**، ص 217.

[6]- إذا كانت تقع على طرق الحج الشمالي ويخرج منها طريق الى المناطق الصحروية وهو طريق القوافل الذي يصل الى وادي، فمن بنغازي يأخد هذا الطريق مسارا نحو أجدابية وأوجلة والكفرة ومنها عبر صحراء الى واداى تشاد والسودان. انظر: مجموعة من الباحثين، **معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا**، ص 165.

[7] - من أهم السلع المتبادل بهذا الميناء الفواكه، العسل و السمن، كما كان الصوف والابل والحيونات والعبيد ايضا تدخل أسواق بنى غازي، التي كانت تزود من طرابلس.أنظر: الورثيلاني، **الرحلة**، ص 207.

العتيق الذي سنة 1520م، وجامع العقيب، سنة 1720م، وجامع أبي قلاز سنة 1740م، وجامع الوحيشي ويرجح إلى سنة 1760، وجامع دريره سنة 1770، وجامع المسطاري سنة 1800، وجامع الحدادة سنة 1820[1].

ج- مصراته[2]:

تعتبر مصراته مدينة تجارية بالدرجة الأولى، تطورت في الفترة العثمانية بشكل ملحوظ، فهذا الرحالة الإسحاقي يقول عنها: «**مصراته الجميلة الباسمة بلاد البشريات والبركات**»[3]، ومارس جل سكانها التجارة الداخلية مع السوادن والتجارة الخارجية مع البلدان المتوسطية عبر البحر، فكانت من المدن الغنية بإيالة، فاستقطبت فئة العلماء إليها، كما سكنها الأعيان والأشراف وطبقة الكراغلية والأهالي[4].

بالإضافة إلى ما سبق؛ نَذْكُر بعض المدن الصغيرة، **كالمنشية:** المدينة المقابلة لمدينة طرابلس المرتبطة بها، والتي حافظت على دورها الاقتصادي وأهميتها العمرانية، وكانت نقطة عبور للحجيج الذين كانوا يفضلون المبيت بها، حيث يوجد اكتراء الأحواش، واحتوت على أسواق الصوف والخضار وغيرها[5]. ومدينة **الزاوية** التي تعد من المدن ذات الطابع الزراعي، كما أنها تقع في طريق

---

[1]- محمد مصطفى بازامة، **مدينة بنغازي عبر التاريخ، منذ نشاتها حتى الغزو الايطالي**، ج1، دار ليبيا النشر والتوزيع، بنغازي- ليبيا، 1968م، ص 283.

[2]- تقع شرقا بنحو مائة ميل عن مدينة طرابلس تطلق كلمة مصراته كلمة بربرية ، كانت تطلق على قبيلة من قبائل هوارة كانت هذه القبيلة تسمى سراته وحرفت الى مصراته. عاصمتها القديمة قصر حمد على الشاطئ خضعت فترة من الزمن لتونس ولطرابلس. واشتهرت منذ القدم بالنشاط التجاري، وتشتمل على قصور وقرى، بعضها في السهل وبعضها في الجبل انظر: الوزان، **وصف إفريقيا**، ج2، ص 111؛ الطاهر أحمد الزاوي الطرابلسي، **معجم البلدان الليبية**، ص 316؛ ايتوري روسي، المرجع السابق، ص 250، 252.

[3]- التازي، **أمير المغربي**، ص58.

[4] - الوزان، **وصف إفريقيا**، ج2، ص 111؛ الطاهر أحمد الزاوي الطرابلسي، **معجم البلدان الليبية** ، ص ص316-318.

[5]- التازي، **أمير المغربي**، ص ص،122-123 .

الحج، ما جعل أسواقها عامرة بالحجيج[1]، وتعد مدينة مسلاتة[2] ومدينة **توزر**[3]، من المدن الأخرى التي تقع على طريق الحج.

4- في المغرب الأقصى:

عرف المغرب الأقصى تطورات ملحوظة في الفترة الحديثة خاصة في المدن، حيث اهتم كل من السعديين والعلويين بإعمار مدن كثيرة، فبرزت مدن كان لها دور في الحياة الثقافية والعلمية، فمن أهمها:

أ- مدينة تارودانت[4]:

تعرف أيضا بالمحمدية[5]، وهي أهم مدينة بإقليم السوس، اشتهرت بمعطيات اقتصادية هامة أوردها الجغرافيون، والمورخون، حيث أكدو على أهميتها بما تحتويه من تطور زراعي وصناعي بشكل خاص صناعة السكر[6]، وقد مرت على المدينة أحداثا سياسية بتعاقب الدول عليها، فعرفت

---

[1]- الورثيلاني، **الرحلة**، ص ص637-638، 644.

[2]- إقليم على شاطئ البحر المتوسط، بعيد بنحو خمسة وثلاثين ميلا عن طرابلس، فيه عدد من القرى والقصور العامرة بالسكان الأثرياء. انظر: الوزان، **وصف إفريقيا**، ج2، ص 111.

[3]- يقول العياشي عنها: «**مدينة توزر مدينة حسناء غزيرة المياه، كثيرة الأجنة والنخل، ينسب إليها وادي كبير، منبعه من عرينها**». أنظر: أبو سالم عبد الله بن محمد العياشي، **الرحلة العياشية 1661-1663**م، تحقيق سعيد الفاضلي، سليمان القرشي، مجلدان، مج1، ط1، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ضبي- الإمارة العربية المتحدة، 2006م، ص 535.

[4] - وهي مدينة قديمة، أسسها الأفارقة القدماء، تحديدا بربر هشتوكة قبل الإسلام، وكان المغاربة يطلقون عليها أيضا تورانت، تقع جنوب الأطلس الكبير، وهي مركز الحكم في إقليم السوس وجبال جزولة. انظر: كربخال، **إفريقيا**، ج2، ص ص 30-31؛ عثمان عثمان إسماعيل، **تاريخ العمارة الإسلامية والفنون التطبيقية بالمغرب الأقصى**، ج5، **عصر الأشراف السعديين والعلويين**، ط1، الهلال للطباعة والنشر، الرباط- المغرب الأقصى، 1993م، ص 92؛ حركات، **المغرب**، ج2، ص 386.

[5]- أطلق عليها محمد الشيخ السعدي هذا الاسم نسبة له. أنظر: حركات، **المغرب**، ج2، ص 386.

[6] - يذكر صاحب كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار مدينة تارودانت: « **أكثر بلاد الله قصب السكر، وفيها معاصر السكر كثيرة، وهذا البلد أخصب بلاد المغرب وأكثرها فواكه وخيرات...**» ، وأورد الإدريسي مشاهداته بقوله: «**وبين مدينتي السوس أعني تارودانت وتويوين يوم في جنات وبساتين ...**». انظر: **الاستبصار**، ص 211-212؛ الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ج1، ص 39.

صراعات مذهبية على عهد المرابطين الذين حكموها[1]، وشهدت تطورا ملحوظا من الجانب الحضاري والعمراني والاقتصادي خلال العصر الموحدي، حيث جعلوها عاصمة إدارية وعسكرية لكل المنطقة السوسية[2].

وبعد سقوط الموحدين فقدت أهميتها خلال القرنين الرابع والخمس عشر الميلادي بسبب الإهمال المريني لمنطقة السوس التي شهدت خرابا[3]، فحاولت استعادت حريتها مستغلة ضعف الدّولة المرينية، لكنها عانت من حكم الأعراب الذين فرضوا خراجا على أهلها، وبمجرد ظهور الشريف السعدي، التف أهلها حوله سنة 920هـ/ 1514م واستطاعوا التخلص من وصاية الأعراب؛ وبعد ذلك اهتم السعديون ببنائها وتحصنها، وإصلاح قصبتها وأسوارها سنة 935هـ/ 1528م[4].

ويمكن القول أن الإقليم السوسي عرف عهدا ذهبيا على يد السعديين، وحضيت تارودانت بإهتمام السعديين بها، لأهميتها العسكرية والاقتصادية والعلمية[5]. فازدهرت عمارتها، ومن عمارتها

---

[1]- ابن أبي زرع، **الأنيس**، ص129؛ عبد القادر زمامه، «تارودانت في أقلام المؤرخين إلى نهاية السعدي»، **تارودانت حاضرة سوس**، أعمال الأيام الدراسية، 7-8-9 أفريل 1988، ط2 مطبعة المعارف الجديدة، الرباط- المملكة المغربية، 1997م، ص 110.

[2]- عمر بنميرة، «تارودانت من خلال المصادر الجغرافية في العصر الوسيط»، **تارودانت حاضرة سوس**، أعمال الايام الدراسية 7-8-9 أفريل 1988م، ط2 مطبعة المعارف الجديدة، الرباط- المملكة المغربية، 1997م، ص ص124-126، 128-129.

[3] - عبد الرحمن بن خلدون، **العبر**، ج7،ص 304؛ الوزان، **وصف إفريقيا**، ج1، ص ص117- 118؛ كربخال، **إفريقيا**، ج2، ص ص30-31؛ عثمان عثمان إسماعيل، المرجع السابق، ج5، ص 92.

[4] -الوزان، **وصف إفريقيا**، ج1،ص ص117-118؛ كربخال، **إفريقيا**، ج2، ص ص30-31؛ حركات، **المغرب**، ج2، ص 387؛ عثمان عثمان إسماعيل، المرجع السابق، ج5، ص 92. وانظر أيضا:
M..Kably, **Societé**, **Pouvoir et religion au Maroc à la fin du moyen Age**,Paris, 1986, PP 253-254.

[5] - قال عنها الفشتالي: « ... **فالمحمدية التي من مشيدات مولانا الإمام المهدى رضي الله عنه قاعدة بلاد سوس وأم القرى والأمصار وملاك باب السودان ذات القصور المشيدة والأواوين الموطدة والرباط المفوفة والأنهار المطردة والمساجد المزخرفة والمآذن المقرطة بلآلئ النجوم المشنقة إلى معاصر السكر**... ». انظر: الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص ص 253-254؛ زمامه، المرجع السابق، ص 112.

الدينية: مسجد الجامع الكبير الأول[1]، والمكتبة التي أسسها محمد المهدي الشيخ عند تجديده بناء المدينة، وعرفت هذه المكتبة اهتماما كبيرا من طرف كل الفئات، سواء من السلاطين السعديين والعلماء السوسيين والتلمسانيين والأندلسين القاطنين في تارودانت. والجامع الكبير أو الأعظم الذي بناه السلطان محمد بن أبي عبد الله محمد القائم بأمر الله سنة (893- 964هـ/ 1488-1557م)[2]، وهو من بين أكبر المساجد مساحة في تارودانت، كما أن له مدرسة ملحقة به، بالإضافة إلى جامع مفرق الأحباب، والمسمى أيضا بالجامع الجديد، بناه السلطان عبد الله بن محمد الغالب سنة 978هـ/ 1570م، بسوق مفرق الأحباب[3].

أما في عهد العلوي وبعدما تمكن السلطان الرشيد على إمارة إليغ، وضم سوس إلى بقية ممتلكاته، فحظيت مدن هذا الإقليم خاصة تارودانت برعاية السلطة الجديدة، في المجال الاقتصادي[4] والعمراني، فعمل السلاطين على إصلاح وبناء بعض المدارس والمساجد، حيث تم بناء قباب بالمسجد الجامع بتارودانت في عهد السلطان الرشيد عام 1082هـ/ 1671م، وبني مسجد باقا بإذن السلطان إسماعيل[5]، وبهذا يصح أن يقال أن تارودانت في مرحلة الدارسة تعبر مدينة استكملت عناصر متنوعة لإقامة مركزا من مراكز العلم والحضارة.

---

[1]- يعود إلى ما قبل الحكم السعدي، بناه محمد المهدي، ثم تعرض هذا الجامع للإهمال والخراب، فأصلحه محمد الشيخ السعدي، ووسعه ونقش سقفه أحمد المنصور أقدم مسجد بالمدينة من بناء محمد المهدي، وجد قبل السعديين ،إلا أنه هجر وخرب فأصلحه محمد الشيخ السعدي ووسعه اهتم به أحمد المنصور وقام بنقش في سقفه فزادته روعة وجمالا.أنظر: المهدي محمد السعيدي، **المدارس العتيقة وإشعاعها الأدبي والعلمي بالمغرب المدرسة الإلغية بسوس نموذجا**، ط1، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية- المملكة المغربية، 2006م، ص ص 57-58؛ السعيد بوركبة، **دور الوقف في الحياة الثقافية بالمغرب في عهد الدولة العلولة**، جزءان، ج1، منشورات الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1996م، ص 135.

[2]- تولى الحكم بعد أن خلع أخيه الأعرج سنة 946هـ/ 1539م عمل على تأسس الدولة السعدية بالقضاء على الأسرة الوطاسية. انظر: السلاوي، **الاستقصا**، ج5، ص ص17-34؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص ص 22-44.

[3]- السعيدي، المرجع السابق، ص 54؛ بوركبة، **دور الوقف**، ج1، ص135؛ حركات، **المغرب**، ج2، ص 393.

[4] - تتميز منطقة السوس في قسمها الغربي حتى حدود هشتوكة، بخصوبة وسهولة وشساعة المزارع الخاصة بالزيتون، وتحضى تارودانت بالنخيل والسكر، بجنوب السوسي يكثر الوز والعنب وغيرها من الفواكه، وعليه اهتمت السلطة العلوية بالمنطقة وبالتطويرها. أنظر: حركات، **المغرب**، ج3، ص 464.

[5] - المرجع نفسه، ج3، ص 60.

ب- مدينة سجلماسة[1]:

تأسيس في أواسط القرن الثاني للهجرة، على يد بني مدرار الخوارج، الذين قاموا بتوسيعها إلى أن استولى عليها الفاطميون، ولما قامت دولة المرابطين رجعت سجلماسة إلى حكم المغرب وظلت عامرة كذلك أيام الموحدين والمرينيين، وكانت عامرة بالسكان، بسبب وجود أسواق مفتوحة مع بلاد السودان، وعرفت بجمال عمارتها[2]، إلاّ أنها خربت أواخر العهد المريني، ومع قيام الدّولة السعدية، لم تستطع استرجاع مكانتها، خصوصا وأنها عرفت فراغا سكانيا ملحوظا، حيث إنهم استقروا في القصور المجاورة، ولا سيما قصر الشرفاء الحسنيين المعروف آنذاك بالقصبة السجلماسية، حيث ضريح المولى علي الشريف، وتفرقوا هنا وهناك في الإقليم كله[3]، ومع هذا بقيت مركزا تجاريا هاما، بحكم موقعها الرابط بين شرق جنوب المغرب، فهي نبض التجارة مع بلاد السوادان، وأهم ما يميز هذه المدينة عدد الزوايا الكثيرة التي عملت على نشر العلم في القصورها[4].

ج- مكناس[5]:

تأسست في العهد المرابطي[6]، وبرزت كمركز حضاري في العهد المريني، حيث تم بناء قصبة مكناسة سنة 674هـ/ 1275م التي بناها أبو يوسف المريني، كما بنى مدرسة الشهود التي كانت تدعى مدرسة القاضي، وبنى عددا من القناطر والمرافق[7]. ونظرا لقربها من فاس؛ فقد تأثرت بالحياة

---

[1]- أسسها قائد روماني الذي بنى المدينة وسماها سجلوم ميسي لأنها كانت آخر مدن دولة ماسة. انظر: الوزان، **وصف إفريقيا**، ج2، ص 127.

[2]- الوزان، **وصف إفريقيا**، ج2، ص 121، هـ10؛ السلاوي، **الاستقصا**، ج1، ص 109.

[3]- الوزان، **وصف إفريقيا**، ج2، ص ص 121، 128؛ محمد حجي، **الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين**، جزءان، ج2، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، مطبعة فضالة، المغرب الأقصى، 1978م، ص 519.

[4]- بن خروف، المرجع السابق، ج2، ص ص 155- 156.

[5] - تقع على سهل بديع، يمر بالقرب منها نهر صغير، تبعد عن المحيط الأطلسي بخمسة عشر ميلا، بينها وبين فاس ستة وثلاثون ميلا، وبينها وبين سلا خمسون ميلا، وبينها وبين مراكش أربعة عشر مرحلة، سميت نسبة إلى قبيلة مكناسة التي هي فرع من زناتة. انظر: الوزان، **وصف إفريقيا**، ج1، ص 214.

[6] - يعود الفضل في بناءها إلى الأمير يوسف بن تاشفين سنة 674هـ/ 1275م. انظر: ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج5، ص 181.

[7] - حركات، **المغرب**، ج2، ص131.

الثقافية والعلمية، حيث كانت تحتوي على مساجد جميلة ومدارس، ومن أشهرها مدرسة شيدها السلطان أبو الحسن المريني، وأوقف عليها أوقافا، وعين قاضي المدينة للإشراف عليها[1]، وتميزت مدينة مكناس في العهد السعدي بكثرة خيراتها وثمارها، وكانت بها محصنة وحسنة الترتيب والتنسيق فحويت على مساجد وحمامات وقصبة[2]، كما اهتم السلاطين السعدون بالناحية العلمية، فالأمير زيدان السعدي، مثلا: اهتم بجامعها الأعظم، وزود مكتباته بمختلف الكتب[3].

وفي عهد الدولة العلوية عرفت مكناس أزهى عهودها، إذ اهتم بها السلاطين، وخاصة السلطان إسماعيل الذي اتخذها عاصمة له، وشرع في بناء مدينته الجديدة بها حوالي سنة 1084هـ/ 1673م، ويلاحظ أنه استفاد من الجالية الأندلسية في البناء، فبرزت تأثيرات الفن الموريسكي على العمارة المكناسية، وقد قضى السلطان إسماعيل مدة طويلة في بناء مدينة مكناس، غير أنّ هذه الأعمال نالها الخراب تدريجيا منذ 1143هـ/ 1730م على أثر الفتن، والتدهور الذي أصاب الأسرة العلوية بعد وفاته، أما فيما يخص المؤسسات الثقافية فعرفت ارتفاع معتبرا من المساجد والمدارس والزوايا والربط، في العهد العلوي وأوقفوا الكتب عليها[4].

د– سلا[5]:

وهي منقسمة إلى مدينتين متجاورتين، قديمة خربت، وحديثة بناها الموحدون وشيدوا مسجدا ومدرسة ملحقة به[6]، كما اهتم المرينيون بهذه المدينة، فأنشؤوا المدارس، منها: مدرسة العجيبة التي بناها السلطان أبو يوسف يعقوب المريني[7]. كانت مدينة سلا تتسم بالتناسق في مبانيها، وزخرفة مساجدها بأعمدة جميلة، ونوافذ من الرخام مختلفة الألوان، وكانت من المدن

---

[1]- السلاوي، **الاستقصا**، ج 3، ص ص176-177.

[2]- الوزان، **وصف إفريقيا**، ج1، ص 216.

[3]- بوركبة، **دور الوقف**، ج1، ص 137.

[4]- حركات، **المغرب**، ج3، ص ص 518-521.

[5] – يعود بناؤها إلى عهد الروماني، وتقع على شاطئ المحيط، بينها وبين مراكش تسع مراحل.أنظر: ابن عبد المنعم الحميري، **الروض المعطار**، ص 319.

[6] السلاوي، **الاستقصا**، ج3، ص 175.

[7]- حركات، **المغرب**، ج2، ص136.

الغنية، فقد كان ميناؤها يستعمل كميناء لكل إقليم فاس[1]. وإن عرفت ازدهار على العهد المريني؛ فقد تراجع دورها الثقافي في العهد السعدي، وبقي محصورا في جامعها الأعظم الذي يفوق جامع القرويين مساحة، والمدرسة المرينية المجاورة له، فيما نشطت الحركة الثقافية بها في عهد العلويين بسبب تواجد الجالية الأندلسية بها كما اختار عدد من سكان دلاء التوجه إليها، ومن أعمالهم العمرانية بها مسجد الحدادين[2].

ثالثا– نماذج من المدن الأندلسية:

عرفت بلاد المغرب قدوم أعداد كبيرة من المهاجرين الأندلسيين الفارين بدينهم وحياتهم من إسبانيا، الذين استقروا في مختلف بلدان المغرب، إذ تم الترحيب والتكفل بهم ودمجهم في المجتمع، ولتسهيل الحياة عليهم، جُعلت لهم أماكن ليسكنوا فيها، وأحياء، وقد سمح لهم باتخاذ مدن خاصة بهم، بعضها أنشؤوها بأنفسهم، والبعض الآخر أعادوا بنائها، كما عمل بعض الحكام على اقتطاع بعض الأراضي لصالحهم، وبهذا ظهرت مدن جديدة، كانت بمثابة نماذج مصغرة عن المدن في الأندلس، من ناحية نمط البناء، وأسلوب العيش. وكانت هذه الظاهرة منتشرة في كل بلاد المغرب، فقد استحدثت مدن أندلسية في كل من إيالة الجزائر، وتونس، وطرابلس، وكذا في المغرب الأقصى.

1– المدن الأندلسية في الجزائر:

توافد على الجزائر عدد معتبر من الأندلسين في الفترة قيد الدراسة، وقد استقرو في مدينة الجزائر، كما كان لهم الفضل في تعمير مدن، وبروز عدد من مدن المستحدثة، أهمها:

---

[1]– الوزان، **وصف إفريقيا**، ج1، ص 209.

[2]– محمد حجي، **الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي**، ط2، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1988م، ص ص 189-190.

أ- مدينة البليدة[1]:

يعود الفضل في تعميرها إلى خير الدين بربروس، حينما اقتطع أراضا بسهل متيجة سنة 942هـ/ 1535م، لصالح أحد صلحاء الأندلسين المعروف بسيدي أحمد الكبير، الذي أشرف على بناء مسجد وفرن وحمام[2] بهذه الأرض، وباستقرار جماعته ومصاهرتها لقبيلة أولاد سلطان التي كانت من أهالي الناحية[3]؛ أصبحت البليدة مدينة ذات طابع أندلسي محض خاصة في فن العمارة، وتوسعت من الجنوب إلى الشرق بشكل كبير، حيث تم بناء دور جميلة ذات الشكل الأندلسي[4]، وأنشأت البساتين من الفواكه وأنواع الزهور التي أصبحت المادة للعطور[5]، وازداد توافد العائلات الموريسكية إليها خاصة بعد النفي العام[6].

ب- مدينة القليعة:

يعود تعميرها إلى عهد حسن باشا بن خير الدّين سنة 957هـ/ 1550م، الذي منح أرضها لجماعة أندلسيين، من أصول قشتالية وغرناطية، يترأسهم أحد العلماء الأندلسيين، وهو سيدي

---

[1] - عرفت البليدة بسهل متيجة واستقرت بها تجمعات سكنية منذ القديم وقد أصبحت في الفترة الإسلامية تؤلف شبكة عمرانية مهمة بين مدن المثلث الصنهاجي الجزائر والمدية وملیانة، ثم خربت متيجة وفرغت من سكانها. انظر: مراد قبال، **الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالبليدة خلال العهد العثماني 942-1246/1535-1830**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ 2004-2005م، ص 22.

[2] - Trumelet Colonel, **Blida recits selon la légende la tradition et l'histoire A Jordan Alger** 1887, T2, P 530 et suivant.l

[3]- كانت هناك قبيلة بني خليل التي استوطنت إلى جهتين في شمال البليدة الحالية كانت فرع سيدي علي وفي الجنوب فرع أولاد سلطان. انظر:

Colonel, ,Op.cit, T2 P 530 et suivant.l

[4]- Joélle Deluz, Labruyerre,**Urbanisation en Algérie Blida processus et formes** ,office des publications universitaires Alger Algérie maison de L'Orient Mediterraneen Lyon France 1988, PP 26 ,30.

[5] -Ventur De Paradis,Alger au 18 eme siécle in RA T39 Année 1895, P276

[6]- كانت مدينة البليدة تتسم بتنوع سكانها من الأتراك والكراغلة وبعض الأسر من قبائل متيجة والأطلس البليدي والأندلسيين الذين يشكلون الأغلبية وعليه تتطبعت المدينة بنمطهم إلى يومنا. انظر: ناصر الدين سعيدوني، **دراسات أندلسية**، ص 47.

علي بن مبارك[1] الذي حظي باحترام وتقدير قبائل متيجة، ثم توافدت عليها جماعات الثغريين من إقليم بلنسية، فأصبحت تضم مع مطلع القرن الحادي عشر هجري، السابع عشر الميلادي، حوالي ثلاثين ألف نسمة، وبالتالي فقد توسع عمرانها وأصبحت تضم ما لا يقل عن خمسة آلاف منزل، ثم انضمت إليها جماعات من الأتراك والكراغلة، وغيرهم، ومن معالمها العمرانية، زاوية سيدي علي بن المبارك التي تأسست على يديه[2].

ج- مدينة دلس:

وهي من بين المدن التي قصدها الأندلسيون بعد أن أخذها خير الدين بربروس قاعدة لإقليم الشرق سنة 1517م، فأصبحت تضم حوالي ألفي عائلة أندلسية، أقامت في البداية حول القصر الذي كان يسكنه حاكم المدينة، ثم عرفت توسعا عمرانيا مع نهاية القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي، بسبب توافد أعداد أخرى من الموريسكيين، لتضم ألفي أسرة، أي ما لا يقل عن ألف منزل[3].

د- شرشال[4]:

كان للأندلسيين الفضل في إعادة انتعاشها، وتعتبر شرشال مدينة عريقة عرفت تطورا واهتماما منذ العهد الإسلامي، وتعاقبت عليها عدة دول[5]، ومع نهاية القرن التاسع الهجري،

---

[1]- أسس سيدي علي بن مبارك زاوية بالمدينة في أوائل القرن الحادي عشر، السابع عشر الميلادي، وكانت هذه الزاوية مأوا للطلبة وعابري السبيل والفقراء. أنظر: المرجع نفسه، ص ص 62-63.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 47- 48.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، **دراسات أندلسية**، ص 48.

[4] - يرجح أنّ اسمها أمازيغي ويعني مصب الماء بالأمازيغية اشرشور، ولأن المدينة كانت بها آبار كثيرة. مدينة قديمة العهد تأسست في ال عهد الفنيقي وكان يطلق عليها "أيول" ثم أصبحت تحت الحكم النوميدي، أخذها يوبا الثاني عاصمتة وأطلق عليها اسم القيصرية، ثم خضعت للسلطة الوندالية لمدة طويلة. انظر: الشريف الادريسي، **نزهة المشتاق**، ج 1، ص ص 272- 273؛ كرباخال، **إفريقيا**، ج2، ص 356؛ منير بوشنافي، **المدن القديمة في الجزائر فن وثقافة**، ط2، وزارة الإعلام، الجزائر، 1982م، ص ص 13- 22.

[5] - خضعت للدولة الرستمية، ثم للسلطة الفاطمية وبعدها إلى السلطة الصنهاجية، ولما دخلها الحماديون عمروها، ثم خضعت للمرابطيين، وفي زمن الموحدين لم يهتموا بها وبعدها عاشت الصراع الزياني -الحفصي- المريني، وبقيت تتأرجح بينهم. انظر: ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص 78؛ البكري، **المغرب**، ص 171؛ زكرياء بن محمد بن محمود القزويني، **آثار البلاد=**

الخامس عشر الميلادي، خضعت إلى قبيلة بني هلال التي انفصلت عن الدولة الزيانية، واستولت على مناطق مغرارة، وكانت شرشال تحت سلطة عرش عرب سويد التي كان شيخها حميد العبد[1]، وكانت من المدن التي توافدت العائلات الأندلسية إليها ما بين (1492- 1516م)، فحلت بها ألف وأزيد عائلة أغلبهم من غرناطة[2]، الذين بنو بها ما يقارب ألف ومائتي بيت، وأعادوا بناء القلعة، وزرعوا الأراضي[3]، ولما انضمت الجزائر إلى الدولة العثمانية، عرفت شرشال تطورا في عدة مجالات، فإداريا كانت ضمن مقاطعة دار السلطان[4]، وتأثرت بوجود الجالية الأندلسية والعثمانية، فقد ازدهرت صناعة السفن بتوفر الأخشاب، فكانت فيها ثاني ورشة لصناعة السفن[5]، كما عرفت عدة صناعات جلبها المورسكيون معهم كصناعة الخزف[6]، وامتازت بوفرت االمنتجات الزراعية[7].

وأهم ما يميز هذه المدينة الطابع العمراني الأندلسي، حيث ساهم الأندلسيون بنهضة عمرانية في الفترة الحديثة، فزادت التوسعات على حساب الجهة الشرقية للمدينة الأندلسية حول

=وأخبار العباد، تحقيق حماه الله ولد السالم، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1434هـ/ 2013م، ص ص 186- 187؛ ابن ابي زرع، **الأنيس المطرب**، ص ص 103، 386؛ عبد الرحمن بن خلدون، **العبر**، ج7، ص ص 87، 93، 116، 160، 292، 293؛ ابن عبد المنعم الحميري، **الروض المعطار**، ص 340- 341؛ الوزان، **وصف افريقيا**، ج1، ص34؛ كربخال، **افريقيا**، ج2 ص 356؛ يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر القديم والوسيط**، جزءان، ج1، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999م، ص ص 206-207.

[1]- عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، 6 أجزاء، ج3، د ط، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان- الجزائر، 2009م، ص 41.

[2] - سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ- العهد العثماني**، ج4، ص ص51-69، ناصر الدين سعيدوني، **دراسات أندلسية**، ص ص 48-49.

[3] - يرجح أنهم وصلوا إلى بناء خمسة آلاف دار. انظر: الوزان، **وصف افريقيا**، ج 2، ص 34؛ كربخال، **إفريقيا**، ج2، ص 356.

[4]- جون. ب. وولف، **الجزائر وأروبا 1500-1830م**، ترجمة أبو قاسم سعد الله، مؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1975م، ص 117.

[5] -Lacoste ,**La marine Algérienne sous les Turcs**, Paris 1931,P15

[6]- Dr Shaw, Op.cit; William Sh Esquisse de l'Etat d'Alger 1510-1541, office des publications Universitaires , Alger1986, P34.

[7] -كربخال، **إفريقيا**، ص 356. انظر أيضا:

Saidouni.(N) ,**L'Algérois rural à la fin de l'époque Ottomane 1791-1830**, Dar el Gharb al Islami Beyrouth, 200l, P30, P P 224-245.

المسجد، بالإضافة إلى التوسعات من الجهات الغربية، وازدياد عدد الأسواق خصوصا وأن المنتجات كانت كثيرة ومتنوعة[1].

2- المدن الأندلسية بإيالة تونس:

اختار عدد كبير من المهاجرين الأندلسيين التوجه إلى تونس قبيل الطرد النهائي، وإثر صدور قرار النفي؛ ازاد عددهم فيها ما بين مائة ألف إلى ثلاثمائة ألف نسمة، أو أكثر باعتبار أنهم كانوا يهاجرون إليها بأعداد كبيرة، قد تصل في كل سنة إلى ثمانين ألف مهاجر، وكان أكثرية المهاجرين إلى تونس من أهالي قشتالة، وأرقون، وبلنسية، وغرناطة[2]. أمّا عن التركيبة الاجتماعية لهؤلاء؛ فقد مثلوا طبقات مختلفة من المجتمع الأندلسي، ففيهم الأعيان من ذوي الجاه أو العلم، وأصحاب الحرف الذين أسكنهم عثمان داي[3]، ويعود الفضل إلى الأندلسيين مع بداية القرن الحادي عشر هجري، السابع عشر الميلادي، في تطوير وتعمير العديد من المواقع العتيقة التي كانت مهجورة من قبل، كما ساهموا في إدخال التّمدن إلى بعض القرى والمراكز المطبوعة بطابع البداوة، وبلغ هذا التطور العمراني أوجه في أواسط القرن الثاني عشر هجري، الثامن عشر الميلادي[4]. ومن أهم المدن الأندلسية في تونس:

أ- تستور:

كان سكانها من الثغريين، وخاصة من قشتالة وأرقون، الذين دخلوها بعد الطرد النهائي[5]، وبنيت هذه المدينة على النمط الموريسكي المتأثر بالنمط الأروبي، فهي مفتوحة وشبيهة بالقرى

---

[1] -محفوظ بوطبة، **دراسة أثرية لنماذج من العمارة العثمانية في مدينة شرشال**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الآثار، 2007- 2008م، ص 50.

[2]- الحمروني، **الموريسكيون الأندلسيون**، ص ص 32- 34.

[3]- نوه ابن أبي دينار بحفاوة عثمان داي وحكمته بأكثر تفصيل قائلا قول الشاهد الوحيد: « وفي هذه السنة (1016-1017هـ/1609م) جاءت (جماعة) الأندلس من بلاد النصارى، نفاهم صاحب إسبانيا، وكانوا خلقا كثيرا، فأوسع لهم عثمان داي في البلاد، وفرق ضعفاءهم على الناس، وأذن لهم أن يعمروا حيث شاؤوا، فاشتروا الهناشر، وبنوا فيها واتسعوا في البلاد فعمرت بهم، واستوطنوا في عدة أماكن». انظر: ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان**، ج2، ص35.

[4]- المصدر نفسه، ج 2 ص 35.

[5] - الحمروني، **الموريسكيون الأندلسيون**، ص 35

الأوربية، بها الشارع كبير محكم التصفيف –كانت زوايا المدينة مستقيمة– ومن بين المآثر العمرانية المورسكية الجامع الأكبر، وثلاث مساجد، ومجموعة من الدّور التي تتميز بسطوحها المكسوة بالقرميد المدور، وهو ما يستعمله سكان جنوب فرنسا، كما كانت بها فنادق ذات الطراز الأوربي[1]. كما أن سكانها حافظوا على تراث متميز بالتأثير الأندلسي الإسباني في العادات والفنون والصناعات، إلا أنهم بقوا يتكلمون الإسبانية الهجينة قرابة قرن ونصف[2].

ب– سليمان[3]:

تعتبر من أهم المراكز الأندلسية التي أنشأت في عهد عثمان داي[4]، وقد استمدت اسمها من برج كان موجودا في موقعها يعرف ببرج أبي سليمان، فحذف الأندلسيون الكنية للتخفيف واحتفظوا بالاسم فقط "سليمان"[5]، وعمارة المدينة كانت شبه دائرية، محاطة بالأسوار، غير منفتحة، ذات شوارع ضيقة، بالنسبة للمنازلها كانت على الطراز الإسلامي – عكس المنازل التستورية ذات الطراز الأروبي– فكانت قصيرة البناء، بعضها سقفها مغطى بقرميد مدور والبعض الآخر مسقفة، وتوجد وسط المدينة ساحة صغيرة عبارة عن سوق، وتحتوي على مقهى، وحمامات، يقطن بها حوالي مائة عائلة أندلسية، وستمائة عائلة عربية، حضي الأعيان الأندلسيون بالحصول على وظائف هامة بالمدينة، ومن معالمها الدينية زوايا الأولياء، ومدارس صغيرة وستة جوامع[6]، أهمها الجامع الكبير جامع سليمان، أسسه أسطا مراد وحبس عليه ثلث حمام البلد[7]، عرفت هذه البلدة استقرارا وازدهارا منذ تأسيسها، وازداد عدد سكانها بين الأندلسين والأهالي

---

[1]– بيسونال، المصدر السابق، ص 85.

[2]– الحمروني، **الموريسكيون الأندلسيون**، ص ص35– 36

[3] – تقع هذه المدينة في سهل على مسافة خمسة فراسخ عن مدينة تونس وعلى فرسخ واحد من خليج حلق الوادي. انظر: بيسونال، المصدر السابق، ص 100.

[4] – ابن أبي الضياف، **الإتحاف**، ج2، ص 35.

[5] – يذكر بيسونال حول سليمان أنها كاسولا القديمة (Casula) التي وقه هدمها من قبل المسلمين سنة 644 ميلادي، واعاد بناؤها من طرف المورسكين سنة 1611، وينسب اسم سليمان إلى أحد الأتراك اسمه سليمان، كان يملك أرضا وبيتا، والتي باعهما للجماعة المورسكية بثمن باهض، وهي الأرض التي بنيت بها المدينة. انظر: بيسونال، المصدر السابق، ص 100.

[6] – المصدر نفسه، ص ص100–101.

[7]– يوجد في النص تحبيس، جاء فيه: « **بسم الله الرحمان الرحيم وصلى على سيدنا محمد وعلى آله وحبس المكرم مراد اسبنيول في حياته، ثلث الحمام الكائن ببلد سليمان الأندلسي، على الجامع الأعظم بها ...الله الكريم إنه لا يضيع أجر المحسنين سنة 1053هـ** ». انظر: مصطفى زبيس، «جامع بلد سليمان»، **مجلة الهداية**، ع 1، تونس ،1977، ص 71–75؛ مصطفى زبيس ،جامع سليمان بحوث عن الأندلسيين في تونس،تونس1983، ص ص 39–48.

والعثمانيين؛ حتى ناهز العشرة آلاف نسمة في أوائل القرن الثامن عشر الميلادي، لكن المدينة تطبعت في الغالب من الناحية المعمارية والحضارية بالنمط الأندلسي[1].

ج- زغوان:

كانت ملجأ للعباد والزهاد، ومنفا للمظلومين، وهي مدينة قديمة اشتهرت بالحنايا التي كانت تنقل المياه إلى مدينة تونس منذ العهد الحفصي، هدمها الإسبان مدة احتلالهم لتونس (1535-1574م)، وأعاد ترميمها من جديد يوسف داي (1610-1637م) بأيدي الأندلسيين، الذين اختاروها مقرا لهم، خصوصا جماعة من الأندلسيين، على رأسهم الحاج علي كاطالينة ومحمد قرمطو والقسطلي سنة 1609م[2]، وقد بلغ عدد سكانها سنة 1724م حوالي ألف نسمة، ثم أصبح عشرة آلاف أواخر العهد العثماني، وبقيت زغوان محافظة عن الطابع الأندلسي في العمارة، والعادات خاصة بمناسبة احتفالات الزفاف[3]. و تحضى إيالة تونس بعدد معتبر من المدن التي بناها الأندلسيون أو استوطنوها، غير المدن المذكورة، منها: قرنبالية[4]، السلوقية[5]، قلعة الأندلس[6]، الأندلس[6]، طبربة[7]، مجاز الباب، أريانة[8]، وغيرها.

---

[1]- الحمروني، **الموريسكيون الأندلسيون**، ص 42.

[2]- المرجع نفسه، ص 43.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 43- 44.

[4]- قرنبالية تعتبر قرية صغير بناه أحد المورسكيين يدعى مصطفى كورديناس، كان بها فقط ثلاثين منزلا من أعيانها محمد باي، شقيق حسين باي باشا، بها جامع ويوجد بها بستانان جميلان من أشجار اللوز بهما ساقية كبيرة، وعدة ينابيع. انظر: بيسونال، المصدر سابق، ص ص 104- 105.

[5]- تعني: المنيعة في اللغة العربية، وهي محرفة عن (sanlucar) التي بجهة قادس أو التي بناحية إشبيلية، أسسها الأندلسيون المهاجرون من كاطالونيا سنة 1609م، ومن ألقاب العائلات بها: ابن عاشور، وابن عمار، وابن رمضان، وزعفران، والباهي والصغير، ومن أشهر المعالم العمرانية فيها: الجامع الكبير، وزاوية سيدي عبد القادر الجيلاني مقر الطريقة القادرية، وزاوية سيدي ابن عثمان المغربي. أنظر: الحمروني، **الموريسكيون الاندلسيون**، ص 37.

[6]- يرجح تاريخها إلى االرومان والعرب المسلمين ألإ أنها عرفت التعمير على يد الأندلسيين الذين سمح عثمان لهم ببناؤها والتحقت في فترت مختلفة جاماعات من لواتة والقيروان وطرابلس ورفراف وحتى من المغرب كعائلة قرمير، وسكنت كل جماعة حيا خاصا بها، كان للأندلسيين حضو الاسد بها فلهم حومة الأندلس وبساتين ومزارع تعرف بأرباع الأندلس وولجة الأندلس. انظر: ابن أبي الضياف، **الإتحاف**، مج1، ج2، ص35؛ الحمروني، **الموريسكيون الأندلسيون**، ص 40.

[7]-هي قرية صغيرة، قديمة أعاد بناؤها الأندلسيون، ومنازلها مكسوة بالقرميد مثل منازل جنوب فرنسا، طابعها المعماري شبه إلى حد كبير بالطابع الأروبي، وبها جامع، وهي من المدن التي لا تزال تحتفظ بعض عائلاتها بأسمائهم االأندلسية، مثل: البيطر أو الطيري نسبة إلى مربيطر شمالي بلنسية، وابن إبراهيم وابن الحاج سالم وابن رمضان وابن عاشور وابن عيسى وتينسة. انظر: بيسونال، المصدر السابق، ص 71؛ الحمروني، **الموريسكيون الأندلسيون**، ص 39.

[8]- حول المدن الأندلسية. انظر: الحمروني، **الموريسكيون الأندلسيون**، ص ص 38، 40 وما بعدها.

3- المدن الأندلسية بإيالة طرابلس:

لم تعرف طرابلس الغرب توافد أعدد كبيرة من الأندلسين مثل باقي بلدان المغرب الأخرى، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها: بعد المسافة عن الأندلس، والطبيعة الجغرافية القاسية المختلفة عما ألِفَه الأندلسيون، ومع ذلك فقد وصل عدد منهم إلى بعض المدن واستقروا بها، أبرزها:

أ- مدينة درنة[1]:

التي تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي[2] مهم، ومع هذا؛ بقيت خالية منذ أزمان إلى أن عمَّرها الأندلسيون الذين توافدوا من إسبانيا سنة 1040هـ/ 1639م، وقد كان عددهم لا يتجاوز الآلاف[3]، وفيما يخص إخضاعها للحكم العثماني؛ قفد يعود الفضل إلى عثمان باشا الساقزلي حيث دخلها سنة 1662، وبعدها أصبح لها حاكم موفد من طرابلس[4]، وكان سكانها خليطا من من الكراغلة والأندلسين والعرب، إلا أن الطابع الأندلسي في العادات والتقاليد غلب عليها[5].

---

[1] – أقيمت على جزء من مدينة درنيس المدينة اليونانية، يحددها العياشي، فيقول: «**ودرنة مدينة على ساحل البحر بها مرسى بينها وبين التميمي مسافة يوم ونصف من غربيه**». أنظر: العياشي، **الرحلة**، مج1، ص ص204-205؛ الطاهر أحمد الزاوي الطرابلسي، **معجم البلدان الليبية**، ص ص130-132.

[2] – تقع بين الجبل الأخضر من عين بومنصو والنهر من جهة وبين مدينتي طبرق والبيضاء من جهة أخرى، ويقسمها وأديها الى قسمين وبها مرسى صغير .انظر: الطاهر أحمد الزاوي الطرابلسي، **معجم البلدان الليبية**، ص ص130-132؛ عبد الله كامل موسى عبده، المرجع السابق، ص ص 49-50.

[3] – كان من الأندلسيين الذين نزحوا من إسبانيا قاسم باشا (1040- 1042هـ/ 1630- 1632م)، الذي خلف مصطفى الشريف الداي في حكم طرابلس في العهد العثماني الأول، واستعان بكثير من الأندلسيين في دولته، وعندما ترك الحكم في طرابلس، زار برقة، واعجب بها، فطلب من السلطان العثماني السماح له وبعض العائلات الأندلسية التي كانت في طرابلس وتونس بالاستطان بها، وربما ينسب إليه تسمية تلك البلدة في ربوع الجبل الأخضر بـ"فرنادة" نسبة إلى غرناطة، استقر أغلب الأندلسين الذين وصلوا إلى طرابلس بطرابلس وبنغازي ودرنة، ولكن تاثيرهم في ليبيا كان محدودا جدا مقارنة بجرانهم، فعددهم لم يتجاوز بضعة آلاف، وانصهرو في المجتمع. أنظر: العياشي، **الرحلة**، مج1، ص ص204-205؛ فرج عبد العزيز نجم، المرجع السابق، ص ص134-135.

[4] – استغلال درنة المشاكل التى عصفت بطرابلس بعد قتل عثمان سنة 1672، والصراع على السلطة فثار الاهالي على محمود بك حاكم درنة، ولكن تم اقرار الامن والنظام بتعزيز القوات فيها. أنظر: فيرو، **حوليات**، ص156-157.

[5] – الطاهر أحمد الزاوي الطرابلسي، **معجم البلدان الليبية**، ص ص130-132

وفي المجال التجاري اعتمدت كثيرا على الصلات التجارية مع الاسكندرية وكريت[1]، واستمرت كمركز مزدهر حيث كان الأعراب يتوجهون إليها لوجود سوق حافل بالمنتجات بها، خصوصا أنها كانت معبرا للحجيج، فجمعت بين البادية والحاضرة[2]، وتشتمل درنة على عدة أحياء، منها حي باب طبرق، حي بومنصور، حي البلاد، حي شيحا، وعدة مساجد بنيت في الفترة الحديثة[3].

4- المدن الأندلسية بالمغرب الأقصى:

مثلما كان الحال في كل من الجزائر وتونس، وطرابلس؛ فقد توجه الأندلسيون الفارُّون من بلادهم إلى المغرب الأقصى[4]، وقد بدأ قدومهم وبأعداد بشرية كبيرة إليه منذ العهد المريني، والملاحظ أنّ أغلبية من اختاروا المدن الساحلية في الجزائر والمغرب الأقصى؛ كانت لديهم الرغبة في الانتقام من الإسبان، وبالتالي فاختيارهم لهذه الأماكن يجعلهم قريبين من موطنهم الأصلي. أمّا عن الفئة التي قصدت المغرب الأقصى فهي مشكلة من طبقات مختلفة، الفقير والغني، العالم والفلاح والحرفي. لكن غالبيتهم كانوا من الحضر والعلماء، وقد حمل هؤلاء معهم عاداتهم وتقاليدهم وأخلاقهم وطبائعهم، فساهموا مساهمة فعالة في حضارة المغرب، وقد توجه الأندلسيون الموريسكيون إلى الأرياف والمدن، خاصة: مدينة فاس ومراكش ومكناس وسبتة ومليلية وطنجة وشفشاون وسلا وغيرها من المدن، ولكنهم استقروا بصفة كبيرة في مدينتيّ تطوان، والرباط[5].

---

[1] – ايتوري روسي، المرجع السابق، ص233؛ مجموعة الباحثين، **معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا**، ص170.

[2] – الإسحاقي، **الرحلة**، ص168؛ العياشي، **الرحلة**، مج1، ص ص 204-205.

[3] – عبد الله كامل موسى عبده، المرجع السابق، ص ص 49- 50.

[4] – قال المقري: «**ولمّا نفذ قضاء الله تعالى على أهل الأندلس بخروج أكثرهم عنها في هذه الفتنة الأخيرة المبيرة، تفرقوا ببلاد المغرب الأقصى من بر العدوة مع بلاد إفريقية، فأما أهل البادية فمالوا في البوادي إلى ما اعتادوه، وداخلوا أهلها وشاركوهم فيها فاستنبطوا المياه، وغرسوا الأشجار، وأحدثوا الأرحي الطاحنة بالماء وغير ذلك، وعلموهم أشياء لم يكونوا يعلمونها ولا رأوها، فشرفت بلادهم وصلحت أمورهم وكثرت مستغلاتهم وعمتهم الخيرات ... وأمّا أهل الصنائع فإنهم فاقوا أهل البلاد، وقطعوا معاشهم، وأخملوا أعمالهم، وصيروهم أتباعا لهم، ومتصرفين بين أيديهم، ومتى دخلوا في شغل عملوه في أقرب مدة، وأفرغوا فيه من أنواع الحدق والتجويد ما يميلون به النفوس إليهم، ويصير الذكر لهم**». انظر: المقري، **نفح الطيب**، مج3، ص 152.

[5] – محمد رزق، **الأندلسيون وهجرتهم إلى المغرب خلال القرنين 16-17**، ط 4، أفريقيا الشرق، المغرب، 2014م، ص 154؛ بن شقرون، المرجع السابق، ص 35.

أ- تطوان[1]:

يرجع الفضل في تعميرها لأبي الحسن المنظري سنة 889هـ/ 1484م[2]، وعرفت تواصلا لعملية الهجرة الأندلسية إليها التي لقيت الاستقبال والترحيب من طرف أسرة آل النقسيس التي حكمتها قرنا من الزمن،[3] إذ تم تأسيس حومة لهم عرفت بالسانية، فتزايدت أعدادهم إلى أن وصلت حوالي عشرة آلاف (10000) سنة 1613م، وازدهرت الحياة بها، ولم يحل القرن الحادي عشر هجري، السابع عشر الميلادي[4]؛ حتى كثرت مؤسساتها التعليمية، ومنها: الجامع الأعظم وجامع ابن عيسى عيون والزاوية الفاسية بحي العيون الذي انشأه آل النقسيس وجامع القصبة وجامع السيد فريحة وتم بناء القصبة الجديدة، وقصر الباشا ريفي[5]. وتوسعت المدينة بالدور الجميلة والشوارع والأسوار والأحياء، وكان لكل حي باب منها باب النوادر أو باب العصور وباب التوت[6]، وامتازت المدينة بالهندسة الموريسكية[7].

ب- الرباط[8]:

عرفت هذه المدينة بداية توافد الأندلسيين في عهد الموحدين، إذ قصدتها جالية من بلنسية وجزيرة شقر، وشاطبة وغيرها من المدن في شرق الأندلس سنة 1239م[9]، ثم توافدت إليها هجرات هجرات بشكل فردي وجماعي بعد سقوط غرناطة، وأصبحت في العهد السعدي ملجأ للأندلسيين الفارين خصوصا بعد صدور قرار الطرد النهائي، ويقدر عدد المهاجرين إليها ما بين

---

[1] - تقع على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، يعود بنائها الأوّل إلى السلطان المريني أبي يعقوب يوسف سنة 685هـ/ 1286م، بقيت المدينة عامرة قرنا من الزمن، ثم خربها الإسبان بعد احتلالها سنة 803هـ/ 1400م. أنظر: حركات، **المغرب**، ج2، ص 132.

[2] - هو أحد ضبان جيش ابن الأحمر حكام غرناطة، أخذ الإذن في الاستقرار بناء تطوان من السلطان الوطاسي محمد الشيخ. أنظر: حركات، **المغرب**، ج2، ص 219؛ الكامون، السقلي، المرجع السابق، ص 95.

[3] - حول الظروف التاريخية التي خولة لهذه العائلة حكم تطوان انظر: غييرموغوثالبيس بوستو، **الموريسكيون في المغرب**، ترجمة مروة محمد ابرهيم، مراجعة وتقديم جمال عبد الرحمن، ط1، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة- مصر، 2005م، ص ص280- 293.

[4] - الكامون، السقلي، المرجع السابق، ص ص 94- 9 ؛ محمد رزق، المرجع السابق، ص ص 152- 153.

[5] - غييرموغوثالبيس بوستو، المرجع السابق، ص295-296؛ حركات، **المغرب**، ج2، ص ص 219- 220.

[6] - غييرموغوثالبيس بوستو، المرجع السابق، ص298.

[7] - المرجع نفسه، ص ص 302، وما بعدها.

[8] - المسماة أيضا رباط الفتح، وسميت الرباط كما لو سميت الربض، وهي مدينة كبيرة تقع على شاطئ المحيط الأطلسي، الذي يصب في نهر أبي الرقراق بجهة الغرب، تمّ تأسيسها من طرف الخليفة الموحدي يعقوب المنصور، لكنها خربت نتيجة الحروب بين الموحدين والمرينيين، فلم يتبق منها سوى ثلاثة أحياء سكنية. انظر: كربخال، **إفريقيا**، ج2، ص 129.

[9] - الكامون، السقلي، المرجع السابق، ص96.

ثلاثة آلاف (3000) إلى ستة آلاف (6000)، ونظرا لهذه الأعداد الكبير؛ فقد تميزت بالطابع الأندلسي المحض[1]، أمّا فيما يخص عمارتها؛ فقد احتوت على قصور كبيرة، وقصبة، تتفرع إلى ثلاث أحياء، وبها مساجد عظيمة، ومن بين مساجدها جامع حسان تأتي صومعته تشبه الكنسية الكبرى بإشبيلية الخيرالدة، كما كانت معروفة بساتينها الجميلة، وهذا ما يبرز البصمة الموريسكية على العمارة الربطية[2].

مما تقدم من هذا الفصل نخلص إلى ما يلي:

- ✓ امتازت كل من مدينة الجزائر، تونس، وطرابلس مع انتصاب الحكم العثماني في الإيالات الثلاثة، واتخاذها عواصم لها، فظهرت عليها ملامح حضرية جديدة لازمتها إلى غاية القرن الثالث عشر الهجري، التاسع عشر الميلادي.
- ✓ ساهمت الحواضر الصغرى ببلاد المغرب في الحركة الثقافية والعلمية، على الرغم من تغير مكانتها ودورها خلال الفترة الحديثة مقارنة بما كانت عليه قبلها، وكان دورها مكملا لدور الحواضر الكبرى، كتلمسان والقيروان وتارودانت، كما برز إشعاع مدن أخرى لم تكن ذات دور حضاري وثقافي خلال الفترات السابقة، وذلك راجع لاهتمام الحكام بها، مثل: مدن القطاع الغربي بإيالة الجزائر، وبالخصوص مدينة معسكر ومستغانم ومازونة اللتين كانتا عاصمتين لبايلك الغرب، ومدينة قابس وسفاقص وباجة بإيالة تونس وتاجوراء وبنغازي ومصراتة بإيالة طرابلس، ومكناس وسلا بالمغرب الأقصى، فيما حافظت مدن أخرى على موروثها الحضاري لعراقة تاريخها، كمدينة قسنطينة في الشرق الجزائري، والقيروان بتونس وسجلماسة بالمغرب الأقصى.
- ✓ ساهم التواجد الأندلسي باستحداث مدن اتسمت بطابع مميز عكس ثقافة وحضارة هذه الجالية، مثل: مدينة شرشال، البليدة، تستور، سليمان، درنة، تطوان.

---

[1] – الكامون، السقلي، المرجع السابق، ص ص 96-98.

[2] – كربخال، **إفريقيا**، ج2، ص ص 129- 130.

خلاصة الباب:

من خلال ما تم عرضه في هذا الباب، نستخلص ما يلي:

- ✓ ارتكزت ثقافة العصر على أساسيات، أهمها انحصار مفهومها في العلوم الشرعية والأدبية وما يتعلق بهما.
- ✓ تعد مشاركة العناصر الوافدة والمحلية في "صناعة الكتاب"- أو ما يسمّى بمهنة الوراقة- أحد العوامل المهمة في الحركة التفاعلية ببلاد المغرب، وذلك من خلال مشاركة الحكام بتسهيل كلما يتعلق بهذه الصناعة، خصوصا الأسرة المرادية والحسينية بتونس، والسعديين والعلويين بالمغرب الأقصى، كما كان للأندلسيين دورا هاما في هذا المجال، ذلك أنهم أهل صنعة. هذا وقد بقيت فئة العلماء سواء المحليين أو الوافدين تشجع وتشارك في هذه المهنة.
- ✓ لعبت الرحلة بأنواعها، والمسالك البرية دورا هاما في تحريك آليات التواصل والاحتكاك المتبادل، فالرّحالة يحمل معه ثقافة بلده إلى البلدان الأخرى، ثم يعود بثقافات وأفكار الأماكن التي زارها وحل بها إلى بلده، وبهذا يحدث تلاقح الأفكار وامتزاجها فيما بينها، كما أنّه ينقل ملامح احتكاكه مع أهل العلم فيها، وفي الكثير من الأحيان يكون ارتحاله بغرض لقاء هذا العالم أو ذاك والنهل من معارفه، أو يكون هو محط اهتمام طلبة العلم فيلقي دروسه أينما حل وارتحل.
- ✓ مثلت المشارب التي تنتمي لها الطرق الصوفية وحدة ثقافية ببلاد المغرب خلال الفترة الحديثة، إذ لم يهتم المرودون بتبني الطريقة التي يتوافق أصل منشئها مع البلد الذي ينتمون إليه، ما جعلها تنتشر وتنتقل إلى بلدان المغرب الأخرى، فالطريقة القادرية ظهرت في المغرب الأقصى وانتشرت في الجزائر وخصوصا بالغرب الجزائري، ووصلت إلى تونس وطرابلس وأقيمت لها زوايا بها هناك، وانطلقت الطريقة الشاذلية بتونس واشتهر ذكرها بالمغرب الأقصى، وظهرت الطريقة اليوسفية المعروفة أيضا بالراشدية في الجزائر وانتقلت إلى المغرب الأقصى وتبنتها فئات مختلفة، منهم علماء الجالية الأندلسية.
- ✓ أثرت العوامل البشرية والسياسية، والحضارية، في تكوين الوجه الثقافي للفترة المدروسة.
- ✓ أحدث التنوع البشري الذي عرفته المنطقة تغييرا في هرم تركيبتها السكانية وبشكل خاص بالمدن التي أصبحت تشكل نموذجا من تمازج الثقافات، وقد خضعت هذه التركيبة لعدة

مقاييس أفرزها قيام أنظمة سياسية بدخول كل من الجزائر وتونس وطرابلس الغرب تحت لواء الدولة العثمانية، وقيام الدولتين السعدية ثم العلوية في المغرب الأقصى.

- ✓ يتبين حدوث تغير في الخريطة الحضرية ببلاد المغرب في الفترة المدروسة فمدينة الجزائر حظيت بمكانة سياسية وثقافية منذ أن اتخدها العثمانيون عاصمة للأيالة، فأصبحت منذ ذلك الحين مركز إشعاع علمي بارز، فيما تراجع الدور الحضاري لمدينة القيروان، وأخذت مدينة تونس ابتداء من العهد الحفصي ثم العثماني تحتل مكانة كبيرة وأصبحت قبلة للعلماء، وفي طرابلس الغرب نجد لهذا العهد عاصمة الإيالة مدينة طرابلس، فيما احتفظت مدينة فاس ومراكش بالدّور الريادي في المغرب الأقصى، وبالإضافة إلى هذه المدن الرئيسية؛ نجد في بلاد المغرب مدنا أخرى منها من حافظت على اشعاعها الثقافي وأخرى تجددت، وأخرى استحدثت على يد الجالية الأندلسية فكانت ذات الطابع الأندلسي.

الباب الثاني

المؤسسات العلمية بين آليات التعليم وأشكال التواصل

الفصل الأوّل: المنشآت التعلمية و تمويلها

الفصل الثّاني: شكل التكوين التعليمي ببلاد المغرب -دارسة مقارنة-

الفصل الثّالث: نشاط العلماء في الحركة التعليمية

الفصل الرّابع: الإجازات المتبادلة بين العلماء المغاربة

الفصل الخّامس: المكتبات وحركة الكتب ملمح للنشاط العلمي

كان التعليم ببلاد المغرب في الفترة الحديثة امتدادا واستمرارا للحركة التعلمية التي نشأت عبر الحقب التاريخية السابقة، والتي احتضنتها المؤسسات الدّينية، وتولت الانفاق عليها، بمشاركة مختلف فئات المجتمع. وكانت هذه المؤسسات تقدم مستويات مختلفة من التعليم، إذ يتدرج الطالب من المرحلة التحضيرية إلى الإعدادية والتعليم العالي، ليتخرج في الأخير بشهادة تؤهله لتولي مختلف المناصب، وكانت هذه الشهادة تعرف بالإجازة التي تقدم من طرف أكابر العلماء وتعد فخرا لمن يحصل عليها، فكان طلاب العلم يتزاحمون لينهلوا العلم من هؤلاء العلماء ويرتحلون من حاضرة إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر لنيل إجازة هذا العالم أو ذاك.

وكانت المؤسسات التعليمية المتمثلة في المدارس، والكتاتيب، والمساجد والزوايا تخضع لمجموعة من المناهج بحسب نوع التكوين الذي تقدمه، ولا يمكن الحديث عن المناهج دون التطرق للكتب المبرمجة في كل علم، سواء أمهات الكتب، أو المختصرات، أو الشروح، وحتى تتم كل هذه الحركة التعليمية؛ وجب وجود المدرسين الذين يعدون المحور الأساسي للتعليم، فقد تميزت الفترة الحديثة بظهور شخصيات تعليمية تزينت بذكرها كتب التراجم، كان لها الدور الأساسي في تكوين الأجيال. ولهذا يعد التعليم أكثر المجالات التي تُبرز التفاعل والتواصل الثقافي، من خلال آليات التعليم وأشكال التواصل.

الفصل الأول:

المنشآت التعليمية و تمويلها

أولا- المؤسسات التعليمية

ثانيا- تمويلها

عند الحديث عن تطور التعليم ببلاد المغرب خلال فترة زمنية معينة، سواء كانت الفترة الحديثة – محل الدراسة والبحث– أو ما سبقها من الفترات التاريخية الأخرى؛ لا يمكن غض النظر عن دور المؤسسات التعليمية التي كانت تمثل الأماكن الحاضنة للعلم والعلماء. وعموما تنقسم المؤسسات التعليمية حسب أنواعها إلى أربعة أنواع، أولها: مؤسسات تعبدية، زاوجت بين الوظيفة التعبدية والتعليمية، وهي من بين أقدم المراكز التعليمية في العالم الإسلامي عامة، وببلاد المغرب خاصة، وتمثلها المساجد. ثانيها: مؤسسات تعبدية– جهادية، تمثلها الأربطة ثم الزوايا، ثالثها: مؤسسات أوقفت على التعليم وحده، تكون إمّا متصلة بالمساجد، أو منفصلة عنها، تمثلها الكتاتيب والمدارس، وأخيرا: التعليم في المنازل، خاص في منازل المؤدبين، وعام في منازل العلماء.

وفي هذا الفصل ومن خلال رصد لنماذج المنشآت العلمية التي تم تجديدها أو بناؤها، والسهر على تمويلها سيتم توضيح مساهمة الحكام العثمانيين في الإيالات الثلاث: الجزائر، تونس، طرابلس، ودور السلاطين السعدين والعلويين، ومختلف فئات المجتمع في الحركة الثقافية من خلال البناء المادي لها وتمويل التعليم.

أولا– المؤسسات التعليمية:

تدخل المؤسسات التعليمية ضمن العمارة الدينية التي تتمثل في المساجد والمدارس والزوايا، وعرفت الفترة الحديثة اهتماما واسعا من طرف فئات مختلفة في المجتمع، سواء من العناصر الوافدة أو العناصر المحلية، فازدياد عدد المؤسسات والمنشات الدينية والعلمية فيها، سواء في العواصم أو المدن؛ جعل من هذه الحواضر عواصم ثقافية، وإلى جانب كون هذه المنشأت أماكن للعبادة وأداء الصلوات؛ كانت في نفس الوقت مراكز للإشعاع العلمي، ساهمت في تكوين ثقافة العصر.

1- المساجد[1]:

ارتبط مصطلح الجامع[2] بالمساجد الكبير، أما العمائر الدينية الصغيرة، فكانوا يطلقون عليها اسم مسجد[3]. **فبالنسبة لمدينة الجزائر**، اختلفت المصادر حول عدد المساجد والجوامع، فيشير هايدو إلى وجود مائة مسجد ما بين صغير وكبير[4]، فيما يذكر بانانتي الإيطالي أنه كان بها تسعة جوامع وخمسون مسجدا، أمّا ديفوكس فقد ذكر أن بها مائة وتسعة مساجد صغيرة، وثلاثة عشر جامعا كبيرا[5]. يوجد رأي آخر هو للدكتور شاو، الذي يقول: « ...**لا يوجد بالمدينة ساحات ولا حدائق، ونجد عشرة مساجد كبيرة وخمسين مسجدا صغيرا، وثلاث مدارس كبيرة، وعددا كبيرا من المدارس الصغير** ...»[6]، والمقصود بالمدارس الصغيرة الكتاتيب. وفيما يخص مدينة تونس؛ فقد بلغ عدد مساجدها مائتين (200)، بين المساجد القديمة المالكية والمساجد

---

[1]- ورد ذكر المسجد والمساجد والمسجد الحرام في القرآن الكريم بلفظها ثمانيا وعشرين مرة، كما وردت الإشارة إلى ذلك متخذة اسم مقام إبراهيم ومصلى مرة واحدة فقط، أما الإشارة بلفظة البيوت فمرة واحدة أيضا، ولكل مرة مناسبتها. يعتبر المسجد الركيزة الأساسية في مباني العالم الإسلامي، فقد حث الرّسول الكريم صلى الله عليه وسلام على إعمار بيوت الله، بقوله: «**مَنْ بَنَى مَسْجِدًا لِلَّهِ، بَنَى اللهُ لَهُ فِي الْجَنَّةِ مِثْلَهُ**»، ولعظمة هذا الأجر؛ ظل المسلم عبر التاريخ يعمر المدن والقرى ببيوت الله، وكان مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم، أول بيت لله يبنى، ،فكان قيامه من معالم قيام الامة الاسلامية في المدينة ،ومع تطور المدينة وتوسعها تطور الجامع معها، وما من دولة اسلامية قامت إلا أضافت إلى المسجد شيئا أو قامت بتوسعته، ومن ثمّ نستطيع القول أن مسجد الرسول عليه الصلاة والسلام سجل حافل من تاريخ معظم دول الاسلام الكبرى. انظر: **صحيح مسلم**، ج4، كتاب الزهد والرقائق، باب فضل بناء المساجد، رقم الحديث 533، ص 2287؛ حسين مؤنس، **المساجد**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1401هـ/1981م، ص ص 13، 42.

[2]- كانت كلمة جامع تطلق في البداية على المساجد الكبيرة لأن صلاة الجمعة لم تكن تقام إلا بها، ولكن مع ازدياد عدد المسلمين؛ أصبحت صلاة الجمعة تقام في العديد من المساجد الجامعة أو الجوامع، واتسعت مساحتها لتسد حاجة المصلين، كما استعملت المساجد بنوعيها كمركز للتعليم والتدريس خلال العصر الإسلامي الأول. أنظر: محمود وصفي محمد، **دراسات في الفنون والعمارة العربية الإسلامية**، دار الثقافة والنشر، القاهرة- مصر، 1980م، ص 34.

[3]- عن أبرز المساجد ببلاد المغرب خلال فترة الددراسة. انظر الملحق رقم (04).

[4]-Haedo, **Topographie**, p 382 .

[5]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص ص 247- 248؛ يفر (G.YVER)، «الجزائر»، **دراسات وأبحاث تاريخ المدن الثلاث الجزائر- لمدية- مليانة، بمناسبة عيدها الألفي**، إعداد ودراسة وتمهيد وتعليق عبد الرحمن الجيلالي، ط2، مطبعة صاري بدر الدين وأبنائه، الأبيار- الجزائر، 1392هـ/ 1972م، ص 122.

[6]- انظر:

Shaw (le Docteur) ; Voyage dans le régence d'Alger , Traduit par J.Mac Carthy Chez Merlin ,Editeur ,Paris ,1830 , pp.293,294

الحنفية[1]، أمّا في مدينة طرابلس، فإنّ أغلبية مساجدها بني في الفترة العثمانية ما بين (1551-1911م)[2]، وفيما يخص مدينة فاس فيُذكر حوالي سبعمائة ما بين جامع ومسجد، ومصليات صغيرة، منها حوالي خمسين جامعا كبيرا[3].

أ- جوامع مدينة الجزائر:

ساهم الحكام العثمانيون بمدينة الجزائر في تجديد وترميم و بناء مجموعة من الجوامع ، نذكر أبرزها:

1) الجامع الكبير:

يعتبر أحد أعرق المساجد وأوسعها، وأكثرها استقطابا لطلبة العلم، يختص بعمارة مغربية متميزة، يقع بالقرب من البحر، يحده شمالا نهج المرابطين، المعروف بنهج البحرية، وهو على مقربة من الميناء[4]، يعود تأسيسه إلى أواخر القرن الخامس الهجري، الحادي عشر الميلادي[5]. وإن كان هذا الجامع مالكيا؛ فهذا لم يمنع اهتمام العثمانيين به، فأدخلت عليه بعض الإضافات، والترميمات على طوال عهدهم، مثل ترميم البايلرباي خير الدين له جراء الأضرار التي ألحقت به حين تهديم حصن البنيون سنة 1529م[6]، وتلك التي أجريت عليه بعد انهيار جدار القبلة ومحرابه، جراء حملة الأسطول الفرنسي سنة 1093هـ/ 1683م، كما بقي اهتمام العثمانين بهذا المعلم بوضع إضافات معمارية كالقبة التي وضعت فوق المحراب، وتجديد الواجهة التي تطل على شارع البحرية عام

---

[1] - حسبما ذكره الرحالة بيسونال، حيث ذكر: «...**ونعد بها أكثر من مائتي مسجد** ...». انظر: المصدر السابق، ص 27.

[2] - علي مسعود البلوشي، **تاريخ معمار المسجد في ليبيا في العهد العثماني والقرمانلي، نشأة ونمو وتطور أنماط المساجد اللبية**، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا، 2006م، ص 113.

[3]- الوزان، **وصف إفريقيا**،ج1، ص 223.

[4]- Haedo,**Topographie**, p 383 .

[5] - بِنَاء على النقش الموجود في منبره، يرجح تأسيسه سنة 490هـ/ 1097م في عهد الأمير يوسف بن تاشفين، والمنبر محفوظ اليوم بمتحف الآثار القديمة والفنون الإسلامية، بمدينة الجزائر. انظر: عبد الرحمن الجيلالي: «الجامع الكبير بمدينة الجزائر، معماريا وتاريخيا»، **دراسات وأبحاث تاريخ المدن الثلاث الجزائر- لمدية- مليانة، بمناسبة عيدها الألفي**، إعداد ودراسة وتمهيد وتعليق عبد الرحمن الجيلالي، ط2، مطبعة صاري بدر الدين وأبنائه، الأبيار- الجزائر، 1392هـ/ 1972م، ص ص 56- 57.

[6] - H. Klein, **Feuillets d'el-Djazair**,éditeur L.Chaix,Alger,1937, P151.

1732م[1]، وقد كان هذا الجامع في الفترة المدروسة، يعتبر مركزا مهما للتعليم العالي، ومقرا للمفتي المالكي، وقد وخصصت له أوقاف ضخمة[2].

2) الجامع الجديد:

بني ليكون خاصا بالمذهب الحنفي، وسمي بالجامع الجديد، وتطلق عليه العامة اسم جامع البطحاء، ويعرف أيضا بجامع الصيد البحري أو الصيادة، يقع في مواجهة البحر حتى أنّ رياس البحر كانوا يحيونه بطلقات نارية عند خروجهم للجهاد تيمنا بالنصر، وقد تم تشييده على أنقاض زاوية أبي عنان، سنة 1070هـ/ 1660م[3]، بني على نفقة مؤسسة سبل الخيرات، التي خصصت له أوقافا ضخمة، كما شارك أيضا عدد من المحسنين في عملية بناء هذا المسجد، وقد كان مقرا للمفتي الحنفي[4]، وعند الدخول الفرنسي تعرضت أوقاف هذا المسجد للسلب[5].

---

[1]- عبد الرحمن الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج3، ص ص 193، 247- 248.

[2]- تعرضت أوقاف الجامع الكبير بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر للسلب، إذ ضمت إلى أملاك الدّولة الفرنسية بقرار من المارشال بوجو (Marichal Bejo) في 4 جوان 1843م، وعلى الرغم من أنّ الجامع خلال تلك الفترة بقي يشغل نفس الوظيفة الدّينية تقريبا، إلاّ أن الفرنسيين غَطَّوْ واجهته المطلة على البحر بمبان ذات طوابق، وأضافوا إلى واجهته العرصات التي كانت في الأصل لجامع السيدة بعد تهديمه، كما حاولوا أيضا تهديم الجامع الكبير مرتين لكن المحاولتين باءت بالفشل، وذلك سنتي 1888م، و1905م. انظر: أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، ص ص 29- 30؛ نور الدين عبد القادر، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، د ط، الجزائر عاصمة الثقافة العربية، دار الحضارة، بئر توتة- الجزائر، 2007م، ص ص 155- 161.

[3]- اخترع الفرنسيون قصة حول بناء هذا المسجد، مفادها أنّ بانيه هو أسير نصراني أجبره المسلمون على بناء الجامع، فقرر بنائه على شكل صليب لاتيني، مما أدّى بالمسلمين إلى قتله. انظر: أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، ص 33؛ نور الدين عبد القادر، **صفحات**، ص ص 161- 164. انظر أيضا:

Albert Devoulx, "**Les Edifices Religieux de l'ancien Alger** " in **R.A**، n°14، années 1862-1870, p.133

[4] -Ibid, pp. 140- 142.

انظر أيضا: سعاد فويال، **المساجد الأثرية لمدينة الجزائر**، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص128.

[5] - كما قام الفرنسيون بتشويه واجهته البحرية، وأغلقوا بعض أبوابه التي كانت تفتح على جهة البحر، وحاولوا تهديمه أيضا، لكنهم عدلوا عن ذلك. انظر: الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج3، ص 284؛ أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، ص ص 34- 35.

3) **جامع السيدة**[1]: يعد من بين المساجد الحنفية الرئيسية، ولا نملك معلومات دقيقة عن مؤسسه وتاريخ بنائه، إلا أنه يرجح إنشاؤه من طرف سيدة متدينة، أمّا عن تاريخ البناء فإن أقدم الوثائق التي تتحدث عنه ترجع إلى سنة 1564م[2]، كما ذكره عنه هايدو سنة 1581م. وقد اتخذه الباشوات مصلا لهم لقربه من المدخل الرئيس اقصر الجنينة[3]، وكان يموّل من طرف مؤسسة سبل الخيرات[4]، وحظي باهتمام الحكام، حيث تمت توسعته من طرف الداي محمد باشا، وتميزت عمارته بالمزج بين الطراز الأندلسي والعثماني[5].

4) **جامع صفر**:

يقع في القسم الأعلى من القصبة – عند زاوية شارع الإخوة بشارة وشارع روان عبد الحميد– يعد من أوائل المساجد التي بنيت بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني، وحسب النقوش على اللوحة الرخامية للمسجد، فقد بني على يد أحد عبيد خير الدين بربروس المدعو عبد الله صفر، فعرف الجامع باسمه، ومع الزمن حُوِّر الاسم من صفر إلى سفير، وقد شرع هذا المملوك في بناءه في رجب 940هـ/ جانفي 1534م، وانتهى في ظرف تسعة أشهر أي 2 ربيع الأول 941هـ/ سبتمبر 1534م[6]، 1534م[6]، وقد اهتم به خير الدين وأوقف عليه أوقافا[1]. أعيد ترميم هذا المسجد مرتين، الأولى في

---

[1]– للأسف؛ كان هذا الجامع أول ضحية للاحتلال الفرنسي؛ إذ بدء تهديمه من سنة 1830م، بحجة توسعة المجال حول قصر الدايات، وبقيت صومعته قائمة إلى سنة 1832م، حين تم نسفها باستخدام الألغام. ويذكر حمدان خوجة عن الاعمال التي قام بها الفرنسيون بعدما اعتبروا جميع ممتلكات الاوقاف ملك لدولة ، وتم استحواذ على جزء كبير من المساجد. انظر: حمدان بن عثمان خوجة الجزائري، **المرآة**، تحقيق محمد بن عبد الكريم، ط1، دار الوعي، رويبة– الجزائر، 1438هـ/ 2017م، ص 234؛ أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، ص ص 13– 15؛ نور الدين عبد القادر، **صفحات**، ص 159. وانظر أيضا:

Devoulx,Op.cit ، p173 P 156

[2]– Ibid, pp 152-153.

[3] -Haédo Topographi et histoire , IN .R A T14 1871 P 383.

[4] -Devoulx: Op.ct, P 154.

[5] -Ibid, pp 154, 173.

[6] – أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص ص 253– 254؛ محمد حاج سعيد، **مساجد القصبة في العهد العثماني تاريخها، دورها، وعمارتها**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية، تخصص الحضارة الإسلامية، إشراف عبد العزيز شهبي، جامعة الجزائر1، كلية العلوم الإسلامية، قسم اللغة والحضارة، 1435– 1436هـ/ 2014– 2015م، ص50؛ رشيد بورويبة، **الكتابات الأثرية في المساجد الجزائرية**، ترجمة إبراهيم شبوح، د ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1399هـ/1979م، ص 112. وانظر أيضا:

Devoulx, Op.ct, p 187.

عهد الداي بابا حسن باشا سنة 1185هـ/ 1771م[2]، والثانية في عهد الداي حسين سنة 1242هـ/ 1826م[3]. ولحسن الحظ أنه بقي قائما إلى يومنا هذا.

5) جامع كتشاوة[4]:

كتشاوة أو كجاوة هو اسم المكان الذي بني فيه، يقع في الساحة المسماة بساحة ابن باديس، لا نعلم تاريخ بناءه بالتدقيق؛ لكن أوّل إشارة إليه ترجع إلى سنة 1021هـ/ 1612م، في عهد الداي مصطفى كوسا الثالث (1019- 1021هـ/ 1611- 1612م)، ثم قام الداي حسن بتوسعته وتجميله سنة 1209هـ/ 1794م[5]، وقد أنفق الداي حسن باشا على تجديد بناء هذا الجامع أموالا كبيرة، وجلب له مواد البناء من أماكن مختلفة، واختار لبنائه الصناع والفعلة المهرة من المسلمين والأسرى المسيحيين، ومنهم نقيب النجارين بمدينة الجزائر، أحمد بن البلاطي، وأوقف عليه أوقافا كبيرة[6]. فيعتبر أجمل وأكبر المساجد في الفترة، وقد وصف جمالياته الرحالة أبو القاسم الزياني في الترجمانة الكبرى بمجموعة من القصائد[7].

6) جامع علي بتشين:

---

[1]- نور الدين عبد القادر، **صفحات**، ص ص 164- 166. انظر أيضا:

Devoulx, Op.ct, p187.

[2] -Ibid, p.240, 241.

[3] - الحاج أحمد الشريف الزهار، **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980م، ص ص 158، 166؛ أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، ص ص 62- 63؛ محمد حاج سعيد، المرجع السابق، ص 54؛ نور الدين عبد القادر، **صفحات**، ص 165.

[4] - كلمة كتشاوة (KETCI- OUA) التي تعني سهل الماعز باللغة العثمانية، وذلك لأن المكان الذي بني عليه كان سوقا تجاريا لبيع الماعز. انظر: حساني، **الحواضر**، ج2، ص 237.

[5] - بحسب اللوحة التذكارية التي خلدت عملية التوسعة هذه بكتابات، لكن الفرنسيين انتزعوها سنة 1855م ووضعت في متحف. وهي محفوظة الآن في المتحف الوطني للآثار القديمة والفنون الإسلامية. كما أنّ الجامع نفسه تعرض لطمس معالمه وطابعه الإسلامي، وحول إلى كاتدرائية كاثوليكية تحمل اسم القديس فيليب (Cathedrale St. Philippe) سنة 1838م. انظر: أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، ص ص 38- 39؛ الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج3، ص 283؛ محمد حاج سعيد، المرجع السابق، ص ص 64- 65؛ نور الدين عبد القادر، **الصفحات**، ص 164.

[6] الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج3، ص 284؛ محمد حاج سعيد، المرجع السابق، ص 68.

[7] - سيأتي الحديث عنها لاحقا في الباب الثالث من هذه الدراسة. أبو القاسم الزياني، **الترجمانة**، ص ص 375- 376.

يقع في القصبة السفلى، تحديدا في الركن الشمالي الشرقي للشارع الكبير، الرابط بين باب عزون وباب الوادي[1]، بني هذا الجامع سنة 1032هـ/ 1622م، من طرف أحد رياس البحر المسمى علي بتشين وهو من أصل إيطالي، اعتنق الإسلام، واشتهر بالغزوات البحرية، وقد تم انشاؤه فوق مجموعة من المحلات والحوانيت لعدم استواء الأرض، يظهر جليا من خلال معماره التأثر بالفن الأناضولي[2]، وبعد الاحتلال الفرنسي لقي هذا الجامع نفس مصير جامع كتشاوة بتشويه معالمه الإسلامية[3].

7) جامع القشاش:

ويسمى أيضا بالجامع القديم، وهو من بين أقدم حيث تعود أقدم وثيقة تذكره إلى سنة 1570م، واشتهر بفضل الدروس التي كانت تلقى به، مع المدرسة والزاوية الملحقة به، واعتبره المؤرخ أبو القاسم سعد الله[4] من بين المساجد الجوامع الثلاثة التي أشار إليها التمغروطي في قوله: «... **فيها المسجد الجامع واسع وإمامه مالكي المذهب، وفيها ثلاث خطب أحدها للترك وإمامهم حنفي المذهب**»[5]، ويرى سعد الله: «...**أنّ مدينة الجزائر على عهده [التمغروطي] لم يكن فيها سوى ثلاثة جوامع للجمعة، منها الجامع الكبير المالكي، وآخر للمذهب**

---

[1]- حساني، **الحواضر**، ج 2، ص 237.

[2]- محمد حاج سعيد، المرجع السابق، ص 61؛ فويال، المرجع السابق، ص ص 92-93.

[3]- تم الاستيلاء عليه سنة 1831م من طرف الفرنسيين، وسلم إلى الصيدلية المركزية للجيش الفرنسي، ثم حول إلى الإدارة المدنية سنة 1843م، التي سلمته بدورها للمصالح الداخلية، فوضعته تحت تصرف الكنيسة الكاثوليكية، وأطلق عليه اسم سيدة الانتصارات (lo terdam de vecorya)، وفي نظر الفرنسيين فإن تحويله إلى كاتدرائية هو بمثابة ارتداد المسجد عن الإسلام وتحوله إلى الدّين الأصلي لبانيه علي بتشين، الذي ارتد عن المسيحية. وبالطبع لم يَسْلم جامع علي بتشين من التغييرات في شكله، منها التنقيص من منارته سنة 1860م، وتحويل محرابه سنة 1923م. انظر: أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، ص ص 18- 19.

[4]- استولت المصالح العسكرية الفرنسية على الجامع سنة 1831م، وقد استعمل عدة استعمالات، منها: مراقد للجنود، ثم مستشفًا مدني، فمخزنا مركزيا للمستشفيات. انظر: أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص ص 247، 253؛ ج5، ص ص 26- 27.

[5]- التمكروتي، **النفحة المسكية**، ص 129.

الحنفي (ولعله يقصد به جامع سفير الذي بناه مملوك خير الدين، كما أشرنا). وجامع ثالث لعله هو جامع القشاش ... أو جامع سيدي رمضان الذي كان قديما أيضا»[1].

8) جامع سيدي رمضان:

ويعرف بمسجد القصبة، يقع في شارع علي زراري وشارع سيدي رمضان وهو في أعلى المدينة[2]، وسمي نسبة إلى ولي صالح مدفون فيه، وهو من بين أقدم المساجد المالكية، إذ يعود تأسيسه إلى الفترة التي سبقت الوجود العثماني، لكننا لا نعلم تاريخ بنائه، إلا من خلال ما أشارت إليه النقوش الموجودة على رخامة أنه تم ترميمه عام 1622م[3]، أمّا عن الجانب المعماري لهذا المسجد فهو ذا طراز المحلي[4].

9) جامع سيدي عبد الرحمن الثعالبي:

سمي على العالم عبد الرحمن الثعالبي[5] من أبرز علماء القرن التاسع هجري، الخامس عشر ميلادي، حيث أولى الحكام العثمانيون بضريح الثعالبي اهتماما كبيرا، فقاموا ببناء مسجد تابع له،

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 247.

[2]- Haedo, **Topographie**, p 384 .

[3]- محمد حاج سعيد، المرجع السابق، ص 108.

[4]- حول الطراز والخصائص المعمارية. انظر:

Devoulx: Op.ct, p173.

[5]- عبد الرحمن الثعالبي (ت 875هـ/1470م) من أشهر علماء الجزائر، نسبة إلى الثعالبة بوطن الجزائر، وهي قبيلة شهيرة من العرب، وكان الثعالبة أمراء على مدينة الجزائر ومتيجة، تعلم الثعالبي في قريته ثم انتقل إلى بجاية سنة 802هـ/1399م وأخذ عن الشيخ أبي زيد عبد الرحمن الوغليسي والشيخ المشدالي، وبعد ذلك انتقل إلى تونس سنة 809هـ/1406م وأخذ فيها عن الشيخ الإمام البرزلي، وارتحل إلى القاهرة وأخذ عن الشيخ البلالي والشيخ البساطي، وزار معظم أقطار المشرق، ثم عاد إلى مدينة الجزائر واستقر بها، وأسس فيها زاوية معروفة ومسجدًا مشهورًا، اشتغل بالتدريس والتآليف إلى أن توفي، ودفن بجبانة الطلبة بزاوية وقبره يزار إلى يومنا هذا، من أهم مؤلفاته: الجواهر الحسان في تفسير القرآن، العلوم الفاخرة في النظر في أمور الآخرة، روضة الأنور ونزهة الأخبار. انظر: عبد الرحمن الثعالبي، **تراجم فقهاء مالكية من خلال مخطوط: "الجامع الكبير"**، دراسة وتحقيق أمينة سليمة صاري، ط1، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، دار الزواوي للدراسات، حسين داي- الجزائر، 1436هـ/ 2015م، ص ص 39، وما بعدها (مقدمة التحقيق)؛ أبوعمران الشيخ، وأخرون، **معجم مشاهير المغاربة**، دط، الجزائر عاصمة الثقافة العربية، منشورات دحلب، الجزائر، 2007م، ص ص 107- 108؛ نور الدين عبد القادر، **صفحات**، ص ص 172- 185.

عام 1108هـ/ 1696 –1697م[1]، وبقي اهتمامهم بهذا المسجد المالكي فأدخلت عليه إضافات من طرف الداي عبدي باشا سنة 1730م، كما كانت أوقافه تقدر بحوالي 600 فرنك سنويا[2].

وعلى العموم؛ فإن المساجد المذكورة سابقا ما هي إلا نماذج عما كان متواجدا في مدينة الجزائر[3] خلال الفترة، إذ تم الاقتصار على التعريف بأهم الجوامع الكبيرة التي كانت تؤدي الوظيفة الدينية والعلمية معا، أمّا بقية المساجد والجوامع فيكفي أن نذكر بعضها، ومنها: جامع عبدي باشا والمدرسة التابعة له، جامع محمد باشا، جامع سيدي الرحبي، جامع باب الدزيرة، جامع الباشا الحاج حسن ميزمورطو، مسجد ابن نيقرو، مسجد سيدي السعدي، مسجد سويقة عمر، مسجد الكبابطية، مسجد ابن ميمون، مسجد ابن الشاهد[4]، مسجد القصة الذي بني حسب العقود عام 1653/1063[5]، مسجد علي خوجة، تم بناؤه بجوار قصر الداي بقلب القصبة على يد يد حسين باشا عام 1234هـ/ 1818م[6].

---

[1]– رشيد دوكالي، **مساجد مدينة الجزائر في العهد العثماني**، ترجمة شفيقة عيساني، لطيفة بورابة، دار موفم للنشر، الجزائر 2013م، ص ص 71–73. انظر أيضا: نور الدين عبد القادر، **صفحات**، ص 167.

[2] –Devoulx, Op.ct, pp53;G. Marcais, **L'architecture Musulmane d'occident Tunisie– Algerie– Maroc– Espagne et Sicile Arts et Metiers graphiquer** , Paris, 1954/1955, P434.

[3]– فيما يخص مصير مساجد العاصمة إبان الاحتلال الفرنسي، فلا شك أن معظمها تعرض للهدم، بينما حول بعضها إلى ثكنات عسكرية، أو مخازن، أو كنائس وكاتدرائيات، فيما سلمت مساجد أخرى من مثل هذه الإهانات، لكنها في المقابل طمست بعض معالمها الإسلامية وشوهت. انظر: أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، ص ص 10، وما بعدها.

[4]– هو أبو عبد الله محمد بن الشاهد الجزائري، ولد حوالي سنة 1150هـ/ 1737م، فقيه وأديب نشأ وتعلم في مدينة الجزائر، واخذ عن علمائها أمثال: محمد بن محمد بن علي، وأحمد بن عمّار، وقد تتلمذ على يدي ابن الشاهد ثلة من الأعلام، منهم: أبو راس الناصر، والعربي بن حمدان، ومحمد العمّالي، وحميدة العمالي، وأحمد البدوي، ومحمد بن عبد الرحمن بن أحمد الأمين. تولى التدريس بجامع حسين باشا، وكان حزابا في الجامع الكبير، وجامع علي باشا، كما اشتغل بالفتوى على المذهب المالكي خلال الفترة (1192– 1200هـ/ 1777– 1785م)، ثم من سنة (1206– 1207هـ/ 1791– 1792م)، وكان وكيلا على مسجد بوشقور – وهو اسم المرابط المجاور له– وقد سمي هذا المسجد فيما بعد باسم ابن الشاهد. عاصر ابن الشاهد نهاية الوجود العثماني بالجزائر وبداية الاحتلال الفرنسي، وتوفي سنة 1253هـ/ 1837م في طريقه إلى الحج. انظر: زُليخة صاري، **محمد بن الشاهد آخر شعراء الجزائر في العهد العثماني دراسة توثيقية وفنية لشعره قصيدة: "رثاء مدينة الجزائر" نموذجا**، مذكرة ماجستير، غير مطبوعة، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية ببوزريعة، 2007–2008م، ص ص 36– 38.

[5]– فويال، المرجع السابق، ص96.

[6]– المرجع نفسه، ص 100.

ب- جوامع مدينة تونس :

عرفت تونس بمجئ العثمانيين اهتماما بالجانب العمراني، فشرعوا في بناء الجوامع والمدارس الجديدة، وتجديد القديم منها، فمن المساجد المالكية العريقة بمدينة تونس، نذكر: **جامع القصبة** الذي بناه الخليفة الموحدي أبو زكرياء يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن[1]، و**جامع التوفيق** ويطلق عليه ايضا جامع الهواء لحسن مناخه وارتفاع موقعه، يعود الفضل في بناؤه إلى السيدة عطف زوجة الأمير أبي زكرياء الحفصي التي شيدته سنة 650هـ/1252م[2]، و**جامع باب الجزيرة** من الجوامع التي بنيت في المائة السابعة ،والمعروفة ، تم تجديده على يد وزير يوسف داي المعروف علي ثابت ، لكنه اشتهر في أوسط اهل مدينة تونس بإسم جامع حرمل نسبة لإمامه الذي نصبه علي ثابت ودام يؤم الناس به زمنا حتى عرف بإسمه [3]، **وجامع الزيتونة البراني**، المعروف أيضا باسم جامع باب البحر لوقوعه بمقربة منه، أسسه أحمد بن مرزوق بن أبي عمارة المسيلي سنة 682هـ/ 1283م في عهد السلطان الحفصي تم تخريبه من طرف الاسبان، لكن تم إعادته من جديد على عهد سنان باشا وبعدها ازدهرت حلقات العلم به وتقلد إمامته ثلة من أهل العلم[4]، **وجامع سيدي يحي** المعروف حاليا بجامع البرج، أسسه الشيخ يحي السليماني (ت749هـ/ 1348م)، ثم حُوِّلَ إلى جامع خطبة في العهد الحفصي في نفس سنة وفاة صاحبه[5]، **وجامع النفافتة** أو جامع التبانين، فأمّا التسمية الأولى فقد أطلقت عليه لتعدد من تولى به الإمامة من بيت أسرة النفاتي، فيما تسمّى بالاسم الثاني لقربه من سوق التبانين أسسه السلطان أبو عمرو عثمان الحفصي سنة

---

[1] - حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، ص 107.

[2] - محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد في القديم والجديد**، ط2، تحقيق الجيلاني بالحاج يحي، حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1985م، ص ص 121- 122.

[3] - المرجع نفسه، ص 132.

[4] - ابن قنفذ، **الفارسية**، ص144؛ الزركشي، **تاريخ الدولتين**، ص ص 47- 48؛ محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص ص 123-125.

[5] - برنشفيك، **تاريخ إفريقية**، ج1، ص391؛ محمد بن خوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص ص135-136؛ رمزي جوابلية، **ربض باب السويقة دراسة حضرية ومعمارية خلال الفترة العثمانية**، مذكرة ماجستير، جامعة تونس 1، تونس، 2010م، ص 99.

893هـ/1487م[1]. والجدير بذكر أن الحكام العثمانيون اهتموا بهذه المساجد وبصيانتها وترميمها وعليه بقيت تؤدي دورها التعلمي والعلمي بشكل ملحوظ [2].

في حين عرفت بعض المساجد المالكية بمدينة تونس تحويلا إلى مساجد حنفية، وهذا راجع بتزايد عدد الجند الأحناف بها بعد ما أصبحت خاضعة لدولة العثمانية، فكان على الحكام إيجاد خطبة حنفية، فوقع اختيار **جامع القصبة**[3] لتوسطه بين مقر الحكم في القصبة، وبين جامع الزيتونة، فأدخلت عليه بعض التعديلات حتّى يتماشى مع المذهب الحنفي، حيث وقع تعويض كُلّي للمنبر الحفصي الخشبي الخاص بالخطبة المالكية بمنبر رخامي خاص للخطبة الحنفية[4]،ويعتبر أول منبر حنفي بإيالة ويؤرخ هذا المنبر سنة 992هـ/1584م وكان أول خطيب حنفي به هو الشيخ محمد بن مصطفى قارة خوجة [5] . كما تم ترميم وتحوير **جامع بني خرسان** المعروف **بجامع بجامع القصر**[6] سنة 1008هـ/ 1599م، بإدخال عدة إضافات منها: الصومعة وإحداث المنبر الرخامي، وبهذا أصبح المسجد من المساجد الحنفية[7].

واهتم حكام تونس بأشهر مساجدها، **جامع الزيتونة**[8]، الذي كان يعرف أيضا بالجامع الكبير، والجامع الأعظم، مالكي المذهب، الذي ويعتبر نواة المدينة، إذ نشأت وتوسعت المباني

---

[1]- كان يعرف باسم مسجد سيدي جعفر، ثم صار جامع خطبة سنة 855هـ/ 1451م أي في العهد الحفصي. انظر: محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص ص136-137؛ جوابلية، المرجع السابق، ص 100.

[2]-حول تكاليف إصلاحات المساجد والمدارس يمكن العود إلى: **دفتر إحصاء مساجد ومدارس والزوايا الحاضرة**، لسنة 1257/1841-1842 الموجود بمركز الأرشيف الوطني، تونس.

[3]- وهو من المساجد الحفصية العريقة، أسسه السلطان أبو زكريا الحفصي سنة 633هـ/1235م، وكان هذا الجامع معروف بجمال صومعته التي اعتبرت من اهم الصوامع في ذلك الوقت .أنظر: محمد بن الخوجة، **تاريخ المعالم التوحيد**، ص ص157-158.

[4]- منير زيدان، **المنابر العثمانية بمدينة تونس-دراسة أثرية وتاريخية**، بحث لنيل شهادة الماجستير في علوم التراث، اختصاص آثار إسلامية، جامعة تونس 1، 2010-2011م، ص 23.

[5]- محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص 160.

[6]- قام هذا الجامع على أنقاض كنيسة رومانية، يرجح أنه تم بناؤه على أنقاض كنيسة رومانية على عهد بنو خراسان في منتصف المائة الخامسة . انظر: المرجع نفسه، ص ص 165-171.

[7]- المرجع نفسه، ص 175؛ محمد الباجي بن مامي، «جامع يوسف داي أول المعالم العثمانية بالبلاد التونسية» **مجلة إفريقية**، ع 16، تونس، 1998م، ص 107؛ منير زيدان، المرجع السابق، ص ص 25، 32.

[8]- مؤسسه القائد حسان بن النعمان، ثم أضاف إليه الوالي عبد الله بن الحجاب حوالي عام 116هـ/ 734م، بعدها وقعت عليه زيادات عديدة إلى أن صار ضخم البناء متسع الرحب، منها ما قام به الأغالبة حيث بنو فيه البناءات الضخمة سنة 250هـ/ 864م، وحسنه يحي بن المستنصر الحفصي، ثم في عام 716هـ/ 1318م قام السلطان زكرياء الحفصي بعمل عوارض من خشب لبيت الصلاة، ثم أنشا السلطان عبد الله الحفصي المقصورة التي بابها مما يلي صحن الجنائز. انظر: محمد بن عثمان الحشاشي، **تاريخ جامع الزيتونة**، تحقيق الجلاني بن الحاج يحي، د ط، د د ن، تونس، 1974م، ص ص 19-20؛ محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص ص 41-48.

الأخرى حوله، قال عنه حسن الوزان: «**ولمدينة تونس جامع كبير في غاية الجمال والسعة، كثير المستخدمين، عظيم الموارد، وجوامع أخرى في المدينة، وفي الأرباض أقل أهمية من الجامع الكبير**»[1]، وقال عنه مرمول كربخال: «... **وبها [تونس] الجامع الأعظم، مسجد واسع له موارد وفيرة، وله صمعة عالية** ...»[2].

وأوضحت النصوص النقشية التي تؤرخ للإضافات العثمانية في جامع الزيتونة اهتمامهم بتجديده، إذ تم ترميم المنبر سنة 991هـ/1583م[3]، وزود بنافذة الواجة الداخلية للمقصورة سنة 1005هـ/1596م، فكانت على مستوى الفني، بها تناسق كبير بين الأشرطة الكتابية والزخرفة النباتية، وبذلك حصل تجانس بين الكتابة والزخرفة[4]، وفي سنة 1047هـ/1637م حدثت إصلاحات خصت إنشاء الجبانة الشرقية للجامع، وتوسيع صحن الجنائز، كما تم إصلاح الدرج الطالع لجهة السقاية، واستحدث درج ثان يصل بالجبانة الشرقية المحدثة[5]، والملاحظ أنه تمت إضافات أندلسية في هذه السنة للرواق الشرقي، الذي بناه المهندس ابن غالب الأندلسي. واهتم الدايات المراديون بجامع الزيتونة رغم كثرة بناؤهم للمساجد، ففي سنة 1084هـ/1673م تم تجديد الواجهات الخمسة لصندوق الختمة، الذي يعود إلى العهد الحفصي، الذي كان هدية من الأندلس سنة 868هـ/1476م[6]. وكان لتدخل العثمانيين بجامع الزيتونة هدف الإصلاح والتجديد، ولم يهدف إلى الاضافة الكاملة، كما أن جل الإضافات والتجديدات كانت بمبادارت فردية[7]، وفي العصر الحسيني تم تجديد سقفه عدة مرات ما بين (1119– 1245هـ/ 1707– 1829م)[8].

---

[1] – الوزان، **وصف إفريقيا**، ج2، ص 76.

[2] – كربخال، **إفريقيا**، ج3، ص ص22.

[3] حسب النقيشة الموجودة أعلى كرسي المنبر تحتوي النقشة على آيتين قرآنيتين غير مسبوقتين بالبسملة، وهي من اليات الوعظية .انظر: فتحي جراي، **النقائش المعمارية العثمانية بمدينة تونس دراسة تاريخية وتقنية**، شهادة دبلوم معمقة في التاريخ، إشراف شابوطوا منيرة، جامعة تونس، 2000م، ص 16.

[4] – المرجع نفسه، ص 23.

[5] – المرجع نفسه، ص 61.

[6] – المرجع نفسه، ص 94.

[7] – المرجع نفسه، ص 95.

[8] – حسب ما ورد في لوحة النقشات، فقد تم تجديد سقفه عدة مرات منها: سنة 1119هـ/ 1707م، وسنة 1173هـ/ 1759م، وسنة 1183هـ/ 1769م، وسنة 1184هـ/ 1770م، وسنة 1188هـ/ 1774م، وسنة 1197هـ/ 1783م، وسنة 1203هـ/ 1788م، وسنة 1205هـ/ 1790م، وسنة 1213هـ/ 1798م. انظر: جراي، المرجع السابق، ص ص 114-115، 133، 142-155.

أما الجوامع الحنفية التي أسهم الحكام في بنائها بمدينة تونس خلال الفترة العثمانية، فقد كان لتأثيرهم الفني والمعماري أهمية لا تقل عن تأثيرهم الثقافي والمذهبي، مما أعطى صبغة جديدة للبلاد، وهكذا أدى الوجود العثماني في تونس إلى ظهور خصائص واتجاهات فنية جديدة[1]، ومن جوامع الحنفية التي أسست في الفترة، أولها **الجامع يوسف داي** (ت1047هـ/ 1637م) **والمعروف أيضا بجامع البشمامقية** الذي بني عام 1021هـ/ 1612م، يقع المسجد في مدخل المدينة العتيقة من ناحية القصبة، وكان قريبا من جامع الزيتونة، ويذكر أنه بني في هذا الموقع لقربه من سكنى الجند الذين كان يقطنون بالمدرسة التي تعرف حاليا بمدرسة الموردية[2].

ثانيها **جامع حمودة باشا** بن مراد باي الأوّل، ويتوسط الأسواق المحيطة بالجامع الأعظم، وأهم أسباب اختيار هذا الموقع هو قربه من جامع الزيتونة، كما أنه يقع بإزاء زاوية سيدي أحمد بن عروس، بني سنة 1066هـ/ 1655م ، ويصفه محمد بن الخوجة قائلا:« **هذا الجامع من الأبنية الزاهية، الناطقة بحسن النية، ولا خلاف في كون مؤسسه –وهو مفخرة الدولة المرادية بشهادة التاريخ– وهو محط أفراح أهل تونس، لأنهم يتبركون بعقد أنكحتهم فيه، ولأنه يكثر به عدد المصلين لكونه مركزا وسطا بين أسواق المدينة، ولو أتيح لعرصاته النطق؛ لأفادتنا بأنها شاهدت أغلب عقود أهل تونس ... وقد اشتمل صحن هذا الجامع على تربة صاحبه ... وهذه المقبرة ذات القبة الخضراء الجميلة، والواجهة المرمرية البديعة، معتبرة في جملة الأبنية التاريخية** » [3].

ثالث الجوامع: **جامع محمد باي المرادي:** أطلقت عليه العامة اسم جامع سيدي محرز لوقوعه مقابلا لزواية هذا الولي، مع أنه لا يمد إليه بصلة، فقد أسسه محمد باي المرادي مع نهاية القرن الحادي عشر الهجري، السابع عشر الميلادي[4]، ويعد هذا الجامع من بين أجمل المساجد التي بنيت في العهد العثماني، إذ تأثر محمد باي فيه بتصميم جامع السلطان أحمد الثالث في

---

[1] - Lucien Golvin, **Essai sur l'architecture religieuse musumane**,Paris 1970, p,59.

[2]– ابن أبي دينار، **المؤنس**، ص 229–231؛ محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص 177؛ حسين خوجة، **ذيل البشائر**، ص ص 92– 93.

[3]– محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص 182.

[4] – المرجع نفسه، ص 185.

استنبول من حيث الفخامة والترف، شرع في بنائه سنة 1103هـ/ 1691م حسب مايذكره صاحب كتاب تاريخ معالم [1]، لكنه مات قبل أن يُتِمّه، فأكمله أخوه رمضان سنة 1108هـ/ 1696م[2].

رابعها **الجامع الجديد**، الذي أمر ببنائه حسين بن علي تركي مؤسس الدولة الحسينية الذي تولى مقاليد الحكم سنة 1117هـ/ 1705م[3]، انتهت أشغال البناء وتم افتتحه سنة 1139هـ/ 1726م وقد اهتم مؤسسه بالجانب الجمالي للجامع حيث جلب له الزليج من بلاد الترك، وكان أول خطيب به هو أبو العباس أحمد بن مصطفي النميش الحنفي[4]، كما أنّ الباي حسين المذكور بنى أيضا جامع داخل قصر باردو ورتب فيه إماما، وخطيبا للجمع والأعياد، ومؤذنين بالنهار والليل حسب ماذكره صاحب ذيل البشائر [5].

جامع صاحب الطابع يرجع الفضل في بناؤه الوزير صاحب الطابع المعروف بنفوذه السياسي، إذ خصص مكانا قريبا من بيته لبناء الجامع والمدرسة وشرع في ذلك عام 1223هـ/ 1808م، تحت إشراف أمين البناء ساسي بن فريجة، وافتتح سنة 1229هـ/ 1813م، وقد استخدم في بناءه الأسرى الأوربيين، وجلبت بلاطات الأرضية من إيطاليا، وأدخلت عليه تقنيات الفن المعماري العصري لتلك الفترة، حتى أصبح أيقونة في تونس من حيث العمارة[6].

وقد شارك الأندلسيون في بناء المساجد بمدينة تونس، ونذكر على سبيل المثال لا حصر: **جامع سبحان الله**، الواقع خارج باب السويقة، وكان إنشاؤه ما بين سنتي (1016– 1034هـ/ 1607– 1624م)، واختص للتسبيح الدائم، عملا بقوله تعالى: ﴿**فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ**

---

[1] – حيث يقول: «أن تاريخ بنائه يوافق بحساب الجمل عبارة – بني على خمس – إشارة لقواعد الإسلام الخمس ، وهذه العبارة جملتها توافق سنة 1103هـ/1691 بحساب الأبجدية، لا سنة 1104هـ/1692م كما ذكره المؤرخون...». انظر: محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص 185.

[2] – جراي، المرجع السابق، ص 110؛ محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص 186.

[3] حول شخصية هذا الباي. انظر: حسين خوجة، **ذيل البشائر**، ص ص 151-153؛ ؛ ابن أبي الضياف، **اتحاف**، مج1، ج2، ص107، ومابعدها.

[4] – محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص ص 211– 212.

[5] – حسين خوجة، **ذيل البشائر**، ص 155؛ ابن أبي الضياف، **الإتحاف**، مج1، ج2، ص 117.

[6] – محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص ص 212– 213، 223– 224.

وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[1]، وهذا سبب تسميته ومن أشهر من ولي إمامة هذا الجامع الشيخ علي سويسي ت1154هـ/1741م[2]. كما أسست الجالية الأندلسية الجامع المالكي الواقع قرب القلاين خارج باب قرطاجة، وخصص له خمسمائة ريال لترميمه سنة 1841-1842م[3].

ج- جوامع مدينة طرابس:

فيما يخص مدينة طرابلس فالملاحظ أن جل مساجدها يرجع إلى الفترة العثمانية، حيث اعتنى الحكام ببناء وانشاء المساجد وملحقاتها، وعملوا على ترميم المساجد القديمة، ويمكن حصر أهمها فيما ما يلي:

جامع الناقة، يقع بشارع الفنيدقة بطرابلس القديمة، يعد من أقدم المساجد المدينة، إذ يرجع بنائه إلى ما قبل العهد الفاطمي، ثم قام الخليفة الفاطمي المعز لدين الله (341- 362هـ/ 952-973م) بتجديده، لكنه تعرض للتهديم من طرف الإسبان سنة 910هـ/ 1510م، واستمر على تلك الحال؛ إلى أنّ أعاد الوالي صفر داي تشييده سنة 1019هـ/ 1610م كما هو واضح في لوحة التجديد الموضوعة على أحد أبوابه [4].

جامع محمد باشا شائب العين (1099- 1112هـ/ 1687- 1701م): يقع بشارع سوق الترك لطرابلس القديمة، تم بنائه سنة 1110هـ/ 1698- 1699م حسب الوحة التأسيسة ، من قبل الباشا محمد الملقب بشائب العين لوجود شعرات بيضاء بإحدى عينيه[5]. يعتبر من الجوامع الرئيسية الرئيسية للدّور التعليمي والإفتائي الذي كان يقوم به.

---

[1] - سورة الروم، الآية 17.

[2] - ابن أبي الضياف، **الإتحاف**، مج1، ج2، ص 35؛ محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص ص 141- 143.

[3] - **دفتر إحصاء مساجد ومدارس وزوايا الحاضرة**، سنة 1257هـ/ 1841- 1842م، مركز الأرشيف التونسي ص41أ؛ جوابلية، المرجع السابق، ص 100.

[4]- مجموعة من الباحثين، **معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا**، ص 263؛ البهنسي، المرجع السابق، ص ص 42- 43.

[5]- التليسي، المرجع السابق، ص ص 198- 199؛ البلوشي، المرجع السابق، ص 42؛ البهنسي، المرجع السابق، ص ص 49- 51.

جامع أحمد باشا القرمانلي[1]: يقع وسط مجموعة من أسواق مدينة طرابلس القديمة، يعد من أكبر مساجد طرابلس مساحة، شيّد من طرف الوالي أحمد القرمانلي ما بين سنتيّ (1149- 1150هـ/ 1737- 1738م) على أنقاض مسجد عمرو بن العاص الذي كان من أقدم المساجد في المدينة، وفي رواية أنه بني في مكان جامع العشرة الذي يرجع إنشاؤه إلى السادس هجري، الثاني عشر ميلادي حسب الوحة التأسيسة التى تعلو المدخل الرئيسي انه تم بناؤه سنة 1149هـ/1737م، ويلق بالجامع مدرسة في طابقين وتربة تضم ضريح مؤسسه[2].

جامع مصطفى قورجي: يقع بشارع الأكواش بالمدينة القديمة، بناه مصطفى قورجي ذو الأصول الجورجية، الذي كان مملوكا ليوسف باشا، استغرق بنائه حوالي ثلاث عشرة سنة ما بين (1235- 1249هـ/ 1820- 1833م)، كما هو موضح في الوحة التأسيسة للجامع ،وبه ضريح الذي دفن فيه صاحبه[3].

مسجد قنابة: يقع يقع بشارع الغدامس ويعرف أيضا بمسجد المفتي، نسبة إلى الفقيه ابن مقيل، وفي رواية أنه سمي باسم ابن معقيل أحد الخطباء في هذا المسجد، وكان المفتي أيام الوالي محمد شايب العين سنة 1688م[4].

أما جامع سيدي سالم المشاط: يقع في المنطقة القبة بالجانب الشمالي الغربي بمدينة طرابلس القديمة ، وعلى الرغم من أنّه ينسب إلى الشيخ سالم المشاط (ت 988هـ/ 1484م) بسبب بنائه بجوار جامعه الصغير الذي يعود إلى العهد الحفصي؛ إلاّ أنّ مؤسسه الحقيقي هو

---

[1]- والي ولاية طرابلس كرغلي الأصل تم انتخابه بموافقة الإنكشارية، يعتبر أول أفراد الأسرة القرمانلية التي حكمت ليبيا، ويعتبر عهده من أزهى عهود الأسرة في طرابلس، اهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، توفي عام 1157هـ/ 1753م، دفن في مقبرته التي بناها بجامعه المشهور. انظر: محمد ناجي، **تاريخ طرابلس الغرب**، ترجمة عبد السلام أدهم، محمد الأوسطة، د ط، منشورات الجامعة الليبية، مطبعة الغريب، بيروت- لبنان، د ت، ص ص 159- 160.

[2]- نيكولاي ايليتش بروشين، المرجع السابق، ص ص 120- 121؛ مجموعة باحثين، **معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا**، ص 268؛ البنهنيسي، المرجع السابق، ص ص 55- 58.

[3] - هو المملوك يوسف باشا، أصله من جورجيا، اشتراه وعمره اثنتي عشرة سنة، ورعاه أحسن رعاية، وجعله من رؤساء البحرية، ثم زوجه ابنته، استطاع مصطفى قورجي أن يجمع ثروة عائلة، فكان يملك سفنا تجارية وأراض بضواحي مدينة طرابلس. انظر: البهنسي، المرجع السابق، ص ص59-62

[4]- مسعود رمضان شقلوف، وآخرون، **موسوعة الأثار الإسلامية**، ج1، الدار العربية للكتاب، د م ن، 1980م، ص 132؛ علي مفتاح إبراهيم منصور، المرجع السّابق، ص 520.

رمضان بن عثمان بن ريس، ابن والي طرابلس عثمان الذي حكم سنة 1083هـ/ 1672م، ومن ملحقاته حجرة الضريح مؤسسه [1].

جامع درغوث باشا: يقع بمنطقة باب البحر، بزنقة الحمام الصغير، أنشأه درغوت باشا والي طرابلس في الفترة ما بين (1556– 1565م)، وهو من بين المساجد التي ألحقت بها أضرحة[2].

جامع الدباغ: يقع بشارع الدباغ وسط مدينة طرابلس القديمة، مؤسسه هو الكاهية محمود الدباغ وهو نقيب الصناع في فترة والى خليل باشا الأرناؤوطي، شيد المسجد سنة 1089هـ/ 1679م [3]

جامع سيدي أبي سعيد (أو الغرياني): يقع في الضاحية الجنوبية بطرابلس، تم إنشاء هذا المسجد سنة 1090هـ/ 1679م[4].

جامع خليل باشا الأرناؤوطي : يقع المسجد في الجهة الشاملية من مدينة طرابلس ، خارج اسوار المدينة القديمة ، لالمنطقة التي تعرف بالظهرة، شيده خليل باشا صهر محمد شيبالعين الذي تولى الحكم مابين 1702–1709 حسب الوحة التأسيسة سنة 1120 هـ [5].

مسجد جامع محمود خازندار: يقع بالمدينة القديمة، شيده محمود خازندار الذي كان المشرف العام على الخزينة لولاية طرابلس سنت 1091هـ/1680م[6]

وتحتوي طرابلس على مساجد أخرى، يقع أغلبها في طرابلس القديمة، كمسجد بن صوان[7]، صوان[7]، ومسجد الدروج[8] ومسجد الريفي[9] ومسجد النخلي[10]وغيرها من المساجد

---

[1]– البهنسي، المرجع السابق، ص ص45–47؛ مجموعة باحثين، **معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا**، ص 265.
[2]– شقلوف، وآخرون، المرجع السابق، ج1، ص 60؛ البهنسي، المرجع السابق، ص ص 40، 65.
[3] – شقلوف، وآخرون، المرجع السابق، ص253؛ البلوشي، المرجع السابق، ص 177؛ مجموعة باحثين، **معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا**، ص 266.
[4]– مجموعة باحثين ، **معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا**، ص 266.
[5] – البهنيسي، المرجع السابق، ص ص 52– 55؛ مجموعة باحثين، **معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا**، ص 266.
[6]– مجموعة باحثين، **معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا**، ص 266؛ البلوشي، المرجع السابق، ص 178.
[7]– شقلوف، وأخرون، المرجع السابق، ص 129.
[8]– البلوشي، المرجع السابق، ص ص 92–97؛ شقلوف، وآخرون، المرجع السابق، ص 69.
[9]– شقلوف وأخرون، المرجع السابق، ص 22.
[10]– البهنسي، المرجع السابق، ص 6؛ البلوشي، المرجع السابق، ص 177.

والجوامع[1]. كما اهتم الحكام العثمانيون بترميم وتجديد المساجد السابقة للفترة كمسجدجنزور القديم، مسجد السياح، مسجد العمروص بسوف الجمعة، مسجد العسوسي[2].

د- جوامع مدينتي فاس ومراكش:

عرفت مدينة فاس، اهتماما خاصا من طرف الحكام على مر الزمن، وهذا لوجود أشهر جامع بها **جامع القرويين**[3] الذي يعد من أكبر جوامعها، وقد تم إلحاق عدد كبير من المدارس به، وهذا ما زاد عدد الكراسي، إذ أنه كان يضم مائة وأربعين كرسيا مخصصا لتدريس مختلف العلوم، وعليه أصبح بمثابة جامعة طوال فترة تاريخه. وقد أدخلت عليه العديد من التعديلات والزيادات في الفترات السباقة للدراسة، إذ اكتفت الدولتان المرابطية والموحدية بمباركة المبادرات الفردية من الفقهاء والأشياخ للترميم أو الإضافة[4]، بينما على العهد المريني أصبحت السلطة تراقب مباشرة عملية الإصلاح والزيادات العمرانية بالجامع، وانتزعت من أشياخ فاس وفقهائها حرية المبادرة التي كانوا يتمتعون بها على هذا المستوى[5]، ومن أهم ما كان يضاف إلى القرويين غير الاصلاحات والتجديد عبر الزمن، إلحاق عدد من المدارس به[6].

---

[1]- مجموعة باحثين، **معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا**، ص 266.

[2] - البلوشي، المرجع السابق، ص 135.

[3] - يعود الفضل لبناء الجامع للسيدة فاطمة بنت محمد بن عبد الله الفهري القيرواني التي اختارت الحقل الشرقي بالمدينة القروية التي اشترتها من مالها الخاص وأخذت الموافقة من السلطان والعلماء وكان الشروع في حفر الأساس الأول رمضان سنة 245هـ/ 30 نوفمبر 859م، وكان تصميم هذه القرويين مربعا على نحو ما عرف في المساجد الإسلامية الأولى، إلا أن تربيعه لم يكن تاما فيه اختلاف بين طوله من شرق إلى الغرب وعرضه، بعده بحدود قرن فقام الأمير أحمد بن أبي بكر الزياني قام بزيدة نحو ثمانية وأربعين وسبعمائة متر مربع في الجهات الثلاثة، وكان ذلك سنة 322هـ/ 934م. انظر: عبد الهادي التازي، «تاريخ جامعة القرويين المعماري والفكري»، **جامعة القرويين وآفاق إشعاعها الديني والثقافي**، ندوة تكريمية لعميدها عبد الوهاب التازي سعود، أبحاث وأعمال -5- بيت آل محمد عزيز الحبابي، مطبعة فضالة، المغرب الأقصى، 1996م، ص ص 69-70.

[4]- في أوائل القرن السادس الهجري تحديدا سنة 531هـ/ 1137م، بعد تشاور العلماء أوكل للقاضي عبد الحق ابن معيشة بأمر إصلاح القرويين وتوسيعها بعد موافقة أمير علي بن يوسف ابن تاشفين، فقام القاضي بشراء الأراضي المجاورة لجنوب القرويين، وحضيت القرويين بتوسعات هامة فأكتسبت الجامعة منبرها الذي عوض المنبر الفاطمي- الأموي وزينت بأروع الفنون وقتها. انظر: المرجع نفسه، ص 71.

[5]- نشاط مصطفى، «المرينيون وجامع القرويين»، بحث منشور ضمن كتاب **محطات في تاريخ المغرب الفكري والديني**، تنسيق وتقديم محمد العيادي، جامعة الحسن الثاني – عين الشق الدار البيضاء-كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات 8، أعمال مجموعة الأبحاث في التاريخ الديني1، ص ص 23- 29؛ محمد العيادي، «دور جامع القرويين في تكوين الشخصية الثقافية المغربية التقلدية»، بحث منشور ضمن كتاب: **محطات في تاريخ المغرب الفكري والديني**، تنسيق وتقديم محمد العيادي، د ط، جامعة الحسن الثاني- عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة فضالة، الدار البيضاء- المملكة المغربية، د ت، ص 16.

[6]- نشاط مصطفى، المرجع السابق، ص ص 29- 31.

وفيما يخص الفترة الحديثة، فقد اهتم السعديون به على الرغم من اتخادهم مراكش عاصمتهم بدل فاس، إلا أنهم لم يغفلوا أمر تجديد وإصلاح منشآتها، فهذا السلطان أبو محمد الغالب بالله الذي عرف بتقليده للعمارة المرينية، أضاف لجامع القرويين ما يعرف بخلوة الأسبوع، وهي عبارة زاوية الحزابين سنة 970هـ/ 1562م، وكذلك السلطان أحمد المنصور قام باستبدال حصة صحن الجامع الشرقية سنة 996هـ/1587م بقبة رائعة، أثنى عليها المقري بقوله: «... **وقد رأيت هذه القبة، وقد اكتملت صنعتها إلى الغاية، وجعل على خارجها وداخلها الذهب الأحمر، فهي عبرة لمن اعتبر...**»[1]، ثم أضاف السلطان عبد الله بن الشيخ، حفيد المنصور، فوقها قبة بالجانب الغربي للصحن[2]، إلى جانب هذا عرفت الجامعة عملية التأثيث وتعدد المرافق فزدانت بالثريا الكبرى، والأجراس الاسبانية التي تحولت إلى ثريات، والخصة الحسناء والمنجانات المائية وغيرها[3].

كما بقي القرويين محط اهتمام كبير للسلاطين العلويين، فمنذ عهد السلطان إسماعيل الذي بادر بإصلاح الثريات في حدود سنة 1120هـ/1708م، كما تم في عهدهم إضافات على واجهة المحراب، وشيدت القبة المضلعة التي تحمل الجرس الأكبر، واشتملت على تصميمات هندسية وزخرفية رائعة، كما أضيف إلى أسماء السلاطين هناك اسم سلطان اسماعيل ومحمد بن عبد الله ومحمد بن يوسف[4].

ولم يقتصر اهتمام الحكام بجامع القرويين؛ بل عرفت مدينة فاس بناء وتجديد عدد كبير من المساجد سواء في فترة السعديين أو العلويين[5]، فمن المساجد التي تم تجديدها خلال الفترتين

---

[1]- المقري، **روضة الآس**، ص 21.

[2]- عثمان عثمان إسماعيل، المرجع السابق، ج5، ص ص 75، 129.

[3]- التازي، **مقال تاريخ جامعة القرويين**، ص 71.

[4]- عبد الهادي التازي، **جامع القرويين المسجد والجامعة بمدينة فاس، موسوعة لتاريخها المعماري والفكري**، ج3، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت- لبنان، 1973م، ص ص654، وما بعدها؛ التازي، **مقال تاريخ جامعة القرويين**، ص 71.

[5]- من أسماء هذه المساجد التي لا تزال قائمة إلى اليوم: مسجد حمام القلعة، مسجد سيدي أحمد الشاوي ومسجد أبي الحسن، ومسجد زقاق الماء، ومسجد الشرفاء الذي هو الحرم الإدريسي، ومسجد بوعقدة، مسجد لاله غربية بفاس الجديدة، جامع فاس الجديد، مسجد ما شاء الله، ومسجد وادي رشاشة، مسجد الحسن السفياني، مسجد الأبارين، ومسجد سيدي بناني، مسجد سيدي رضوان الجنوي باللمطيين، مسجد عيساوة، مسجد العبادسة بعدوة الأندلس، مسجد قميمة برحبة التين المسمى مسجد الزليج، مسجد الحمراء بفاس الجديد، مسجد أحمد بن عبد الله. انظر: التازي، **كتاب جامع القرويين**، ج2، ص 453؛ عثمان عثمان إسماعيل، المرجع السابق، ص ص 211- 215.

مسجد الأندلس[1]، ومن المساجد التي بنيت بشكل خاص في الفترة العلوية نذكر بناء السلطان سليمان **لمسجد الرصيف** الذي شيده سنة 1206هـ/ 1791م[2]، كما بنى مسجد الشطة سنة 1213هـ/ 1798م[3]، وبناؤه **لجامع الديوان ومسجد الوادي**[4]، كما قام السلطان سليمان بإصلاح وتجديد كلي **لجامع الشرابليين**[5]، والملاحظ أن العلويين أسسوا مساجد بعدد معتبر بفاس البالي، وفاس الجديدة أهمها **مسجد السلطان عبد الله، ومسجد باب جيسا**[6].

أمّا عاصمة السعديين **مراكش**، فقد شيدت على عهدهم مساجد عديدة[7]، نذكر منها: **جامع الشرفاء**، الذي يعرف أيضا بمسجد الأشراف الذي انشى سنة 910هـ/ 1504م من طرف الغالب بالله[8]، **وجامع المواسين**، الواقع بحي المواسين جنوب مراكش، وذلك لوجود عائلة من الأشراف تسكن بجواره تحمل هذا لقب، فأطلق الاسم على الجامع والحي معا، بني سنة 970هـ/ 1562م من طرف السلطان عبد الله بن محمد المهدي بن القائم بأمر الله، الملقب بالغالب بالله (933- 981هـ/ 1526- 1575م)، ثم جدده السلطان المنصور السعدي[9].

---

[1] - اسسته مريم بنت عبد الله الفهري القيرواني بعد سنة من بناء جامع القرويين من طرف أختها فاطمة وكان ذلك سنة 246هـ/ 860م. انظر:

Mosquées Marocaines à traveres l'histoire ,1ére exposition ,Fondation de la Mosquée Hassan 2 de Casablanca,Realisation Ministére des Habous et Affaires Isla,ique, Casablanca 2010, P 30.

[2]- عبد الرحمن بن زيدان، **الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة**، المطبعة الاقتصادية لصاحبها مصطفى بن عبد الله، الرباط- المملكة المغربية، 1356هـ/ 1937م، ص68. وانظر أيضا:

Mosquées Marocain,Op.cit,P 64.

[3] - عبد الرحمن بن زيدان، **الدرر الفاخرة**، ص 70.

[4] - حركات، **المغرب عبر التاريخ**، ج3، ص 531.

[5]- ابن زيدان، **الدرر الفاخرة**، ص 72؛ عثمان عثمان إسماعيل، المرجع السابق، ص 218.

[6]- عثمان عثمان إسماعيل، المرجع السابق، ص 211؛ حركات، **المغرب عبر التاريخ**، ج3، ص 530.

[7]- يذكر مرمول كربخال عددا من المساجد منها: الجامع الكبير، بناه يوسف بن تاشفين، ثم أعيد بناءه وزين بمبان جديدة وفخمة، وجامع عبد المؤمن، بناء ضخم جميل، جامع الكتبيين. أنظر: كربخال، **افريقيا**، ج2، ص 57.

[8]- السلاوي، **الاستقصا**، ج5، ص ص 39 - 40.

[9]- المصدر نفسه، ج5، ص ص 39 - 40؛ كربخال، **افريقيا**،ج2، ص ص 52-53؛ عثمان عثمان إسماعيل، المرجع السابق، ج5، ص 68.

وجامع الدكالة، ويعرف أيضا بجامع الحرة، يقع بحومة باب دكالة، وبالتالي بإن تسميته نسبة إلى أحد أبواب المدينة، شيدته زوجة السلطان محمد المهدي، ووالدة السلطان أحمد المنصور الذهبي، وهي مسعودة بنت أحمد الوزكيتي الورززاتي، سنة 965هـ/ 1557م، ثم أوقفت عليه أوقافا عظيمة سنة 995هـ/ 1586م[1]، وأورد المقرى نص تحبيسها للأوقاف لهذا الجامع، جاء فيه: « .... **وإكمال بنائه، قالت ذلك وأشهدت به على نفسها حسبما وضعت به خاتمها المتضمن اسمها أواسط شهر الله المحرم من عام خمسة وتسعين وتسعمئة...**»[2].

وجامع أبي العباس السبتي: الواقع بجوار ضريح العالم المتصوف الذي سمي نسبة له، بحي باب تاغزوت، بناه السلطان أبو فارس عبد العزيز الواثق بالله بن أحمد المنصور سنة 1012هـ/ 1603م[3]، وقد أولاه بانيه اهتماما كبيرا وأودع به نفائس الكتب[4]، وزود الجامع في العهد العلوي بعدة ملاحق، منها: حمام ومجموعة من الدور والأفران والحوانيت[5]. و**جامع الفنا**: بني على عهد السلطان المنصور، ولكنه توفي قبل إتمام البناء، ولأنّ بناءه تزامن مع الوباء الوباء أطلقت عليه العامة اسم جامع الفنا[6].

أما اهتمام العلويون ببناء وتجديد مساجد مراكش، فكان محتشما مقارنة بجهود السعديين في هذا المجال، فنذكر على سبيل الاستشهاد تشيد محمد الثالث **مسجد بريمة** وهو المسجد الملحق بالقصر المالكي، وأعاد السلطان سليمان بناء جامع علي بن يوسف المعروف أيضا بالجامع الكتبيين[7].

---

[1]-المقري، **روضة الآس**، ص 66؛ السلاوي، **الاستقصا**، ج5، ص ص 117- 118؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص 79 .

[2]-المقري، **روضة الآس**، ص ص 63، 66.

[3] - محمد السيد محمد أبو رحاب، **العمائر الدينية والجنائزية بالمغرب في عصر الاشراف السعديين، دراسة آثارية معمارية**، ط1، دار القاهرة، مصر، 2008م، ص341.

[4]- الأفراني، **نزهة الحادي**، ص 191؛ السلاوي، **الاستقصا**، ج6، ص 5؛ المقري، **روضة الآس**، ص 59.

[5] -Marçais G. L'Architecture Musulmane d'Occident, Paris, 1955, p p384-386.

[6]- إبراهيم حركات، **المغرب عبر التاريخ**، ج2، ص 394.

[7]- المرجع نفسه، ج3، ص ص 530-531.

2- المدارس:

كان التدريس في هذه الفترة يرتكز على ثلاث مستويات، التحضري، والإعدادي والعالي، أمّا التحضري يمثله "**الكُتّاب**"، ويسمى أيضا "المكتب"، أو "مسيد"، وهو تصغير لكلمة مسجد، فيما يخص الكتاتيب المنتشرة في عواصمنا، فهي في الأغلب عبارة عن حجرة صغيرة أو دكان في الأصل أو جناح تابع لأحد المساجد أو الزوايا، أو غرفة في منزل أحد الواقفين يجعل لها بابا إلى الشارع، ويجعلها كتّابا للأطفال، وقد ساهمت عناصر مختلفة في إنشاء الكتاتيب، الحكام، والباشوات، والبايات، والموظفون السامون في الدّولة، أو بعض الأهالي الميسوري الحال، ولذا فإن اسم الكتّاب ارتبط إمّا باسم الجامع أو الزاوية التابع لها، أو باسم الحي أو الشارع الذي يقع فيه، أو باسم الشخص الذي أوقفه لصالح الأطفال[1].

أما **المدارس**[2] التي كانت تمثل التعليم الإعدادي والعالي، فقد عرفت ارتفاعا محسوسا في جل عواصم بلاد المغرب، فمن بين مدارس مدينة الجزائر، نذكر: **المدرسة القشاشية**، الملحقة بجامع القشاش وزاويته، الذي يعود بنائه إلى الفترة السابقة، ومع ذلك يرجح أنّ بناء المدرسة يعود إلى العهد العثماني، وأقدم وثيقة تذكر أوقافها مؤرخة سنة 1162هـ/ 1748م، أدّت هذه المدرسة دورا مهما في نشر العلم بالمدينة، لكنها حولت بعد الاحتلال الفرنسي إلى مخازن للجيش، سنة 1247هـ/ 1831م[3]. وقد شاركت الجالية الأندلسية في بناء المدارس منها: **مدرسة الأندلسيين**، التي كانت عبارة عن زاوية أسسها الأندلسيون، ثم حولت لمدرسة عليا لتدريس علوم القرآن، ومختلف العلوم الأخرى[4].

و**مدرسة شيخ البلاد**، التي ارتبطت بالحي والزاوية اللذان يحملان نفس الاسم، أسسها الحاج محمد خوجة، دفتر دار الإمارة وذلك أواخر شعبان سنة 1204هـ/1790، واحتوت بناية المدرسة على خمسة غرف تتسع لأربعة عشر طالبا، ومسجد للصلوات الخمس، ومرفقات أخرى[5].

---

[1] - مجموعة باحثين، **معالم الحضارة الإسلامية**، ص ص 247-248.

[2] - انظر الملحق رقم (04).

[3] - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص ص 281- 282.

[4] - المرجع نفسه، ج1، ص 282.

[5] - المرجع نفسه، ج1، ص ص 282- 283؛ وافية نطفي، **الوقف في مدينة الجزائر من أواخر القرن 18 إلى منتصف القرن 19**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتواره علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة1، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، 2016-2017م، ص 375.

كما كانت هناك مدارس أخرى، نذكر منها: مدرسة **مسيد الغولة**، يعود تأسيسها إلى سنة 1163 هـ /1749 –1750 م بحسب الوثائق التي تم العثور عليها سنة 1197 هـ /1782 –1783[1]، كما قام علي باشا في سنة 1125 هـ/ 27 1713 م ببناء مدرسة شارع السودان[2].

وعن **مدراس تونس**، فقد تحدث عنها حسن الوزان، ومارمول كربخال، وذكرى أنّ بها عدّة مدارس، إذ قال الأوّل: «**وتمتاز مدينة تونس حقا بجمالها الفائق، ونظامها الرائق ... وفيها عدة مدارس للطلبة ...**»[3]، وقال الثاني: «.... **بها عددا من المباني ... كما توجد بها مدارس عتيقة ...**»[4]. أمّا المدارس القديمة[5] فقد لقيت عناية من طرف الحكام فقاموا بتجديدها وإعادتها إلى نشاطها العلمي، فهذا أحمد خوجة (1050–1057هـ/ 1640–1647م)، قام بتجديد المدرسة الشماعية[6]، والتي صارت من أبرز مدارس الحاضرة، كما عادت جل المدارس الحفصية إلى نشاطها السابق[7]، وبالإضافة للمدارس القديمة فقد سعت العناصر الوافدة إلى انشاء عدد منها، فهذا العنصر الأندلسي على سبيل المثال أنشء **المدرسة الأندلسية**، والتي يطلق عليها أيضا

---

[1] - Devoulx, Op.cit , p p 54 , 449.

[2] - Ibid, , p p 54 , 449.

[3]– الوزان، **وصف إفريقيا**، ج2، ص 74.

[4]– كربخال، **إفريقيا**، ج3، ص 22.

[5]– من المدارس الحفصية المدرسة التوفيقية، التي بنتها الأميرة عطف زوجة أبي زكريا يحي في عهد ابنها عبد الله محمد المستنصر، سنة 657هـ/ 1261م، والمدرسة العرضية التي أسسها أبو زكريا بن أبي إسحاق إبراهيم يرجح سنة بناؤها قبل 681–683هـ/1283–1284م، والمدرسة العصفورية، نسبة لأبي الحسن عصفور الحضرمي الإشبيلي (ت699هـ/ 1270م)، والمدرسة العنقية، التي أسستها الأميرة فاطمة أخت السلطان أبي يحي أبي بكر ين أبي زكريا، سنة 742هـ/ 1341م، مدرسة المنتصرية، أسسها أبو عبد الله محمد المنتصر سنة 838هـ/ 1434م، وقد أكملها ابنه عمرو عثمان سنة 840هـ/ 1436م، مدرسة سيدي محرز الذي أسسها أبو عمرو عثمان سنة 840هـ/ 1440م، قرب ضريح الولي محرز. انظر: الشيباني بن بلغيث، **التعليم والأوقاف في المدارس التونسية خلال التاريخ الحديث والمعاصر**، جزءان، ج1، **من مدرسة الشماعية 1235 إلى مدرسة الصادقية 1874**م، مكتبة علاء الدين، صفاقس– تونس، 2018م، ص ص 16–17؛ الطاهر المعموري، **جامع الزيتونة ومدارس العلم في العهدين الحفصي والتركي، من سنة 603هـ/ 1206– 1117هـ/ 1705**م، د ط، الدار العربية للكتاب، تونس، 1980م، ص ص 81– 90.

[6]– كانت أوّل مدرسة بنيت في إفريقية خلال القرن السابع الهجري، الثالث عشر الميلادي، وهي المدرسة الشماعية التي بناها مؤسس الدّولة الحفصية أبو زكريا يحيى الأول سنة 635هـ/ 1236م، وتقع بسوق البلاغجية زنقة الشماعين، على مسافة قريبة من زيتونة. انظر: المعموري، المرجع السابق، ص 81، الشيباني بن بلغيث، المرجع السابق، ص 16.

[7]– المعموري، المرجع السابق، ص ص 91– 92.

مدرسة سيدي العجمي، أو مدرسة الفتح، لقربها من ضريح أحد الأولياء، بنهج الركاح ونهج سيدي يونس، أصلها هي الأرض التي منحها عثمان داي للجالية الأندلسية سنة 1034هـ/ 1625م، فأسس الشريف أبو الحسن بن أبي عبد الله محمد جامعا وهذه المدرسة التي دعمت ماديا من طرف شخصيات أندلسية معروفة، أمثال: علي بن محمد النوالي شهرة ابن السراج، نقيب الأشراف الأندلسيين، ومحمد بن عبد الكريم الكاتب، ومحمد بن محفوظو، وكان أول مدرس بها الشيخ شعبان الأندلسي[1].

وفيما يخص المدارس التي أنشاها حكام الأسرة المرادية، نذكر: **المدرسة اليوسفية**، بناها يوسف داي بجوار جامعه المعروف باسمه سنة 1022هـ/1612م بسوق الترك نهج سيدي ابن زياد، وكانت هذه المدرسة أول مدرسة حنفية[2]. و**المدرسة المرادية**، نسبة إلى بانيها، الباي مراد الثاني سنة 1084هـ/ 1673م وتقع بسوق القماش بالمدينة العتيقة، بها حوالي عشرون غرفة، وقد خصصها لتلاوة كتاب الله تعالى وإلقاء مختلف الدروس في علوم شتّى، وكان يتم بها ختم الحديث الشريف في 18 رمضان، وجعل بها بيوتا لإقامة الطلبة الفقراء والوافدين[3]. و**مدرسة القائد مراد بن بن عبد الله**، وهو أحد مماليك الأمراء المراديين، بناها سنة 1093هـ/1682، تقع بحومة حوانت عاشور بها عدد من بيوت الخاصة بطلبة[4].

أما المدارس الحسينية، فهذا حسين بن علي شيد **المدرسة الحسينية الصغرى**، التي شيدها سنة 1128هـ/1715م بقرب من دار مراد باي اسطا بنهج سيدي الصوردي، تضم المدرسة حوالي عشرة بيوت خاصة بالطلبة[5]. ومدرسة النخلة في حدود سنة 1714 بنهج الكتبيين وخصها للطلبة للطلبة المالكية، بها أربعة عشر غرفة[6]. و**مدرسة الجديدة** الواقعة بسوق الصباغين، شيدها سنة 1139هـ/1727م وتعتبر من المدارس الكبرى لاتساع مساحتها، إذ إنها تحتوي على اربعين بيتا

---

[1]- الشيباني بن بلغيث، المرجع السابق، ص ص35-36؛ أحمد الطويلي، **تاريخ مدينة تونس الثقافي والحضاري من الفتح إلى القرن التاسع عشر**، د د ن، تونس، 2002م، ص ص 92- 93؛ المعموري، المرجع السابق، ص 94؛ الحموني، **الموريسكيون الأندلسيون**، ص 100.

[2]- المعموري، المرجع السابق، ص 93؛ الطويلي، **تاريخ مدينة تونس**، ص 98.

[3]- المعموري، المرجع السابق، ص95؛ الطويلي، **تاريخ مدينة تونس**، ص 97؛ محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص 299-300.

[4]- محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص ص 303- 305.

[5]- المرجع نفسه، ص ص 309- 310.

[6]- الشيباني بن بلغيث، المرجع السابق، ص 90؛ محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص ص 306-309.

للطلبة[1]. وسار علي باشا الأول على نفس السياسة فمن المدارس التي بناها: **مدرسة حوانيت عاشور** داخل باب السويقة، أسسها عام 1746م وتشتمل على أربعة وعشرين بيتا [2]، **والمدرسة الباشية** تقع في نهج الكتبيين وقرب جامع الزيتونة، سنة 1166هـ/1732م، تحتوي على ثلاثة عشر غرفة للطلبة[3]. و**المدرسة السليمانية** التي أنشأها بعد وفاة ابنه سليمان، وجعلها مخصصة لطلبة المذهب المالكي، وعين فيها بمنصب التدريس الشيخ محمد الغرياني[4]. أما **مدرسة بئر حجر** التي تقع في نهج الباشا فيعود تأسيسها إلى علي باشا أيضا إلا أنّ إفتتاحها كان بعد وفاته على يد صهره رجب بن مامي سنة 1173هـ/ 1759م[5]. ولما تولى علي باشا الثاني الحكم، قام بتشييد **المدرسة الحسينية الكبرى[6]**، بنهج الصوردي سنة 1763م، واشمل بنائها على من أربعيين بيتا لطلبة[7]. كما شاركت شخصيات سياسية في حركة تشييد المدارس، نذكر على سيبل المثال لا الحصر **مدرسة صاحب الطابع** التي أسست سنة 1808م من طرف يوسف المعروف بصاحب الطابع، -أحد الموظفين السامين لدى حمودة باشا- بقرب من داره، وقد اختصت هذه المدرسة بقسم يدرس فيه العلوم وقسم لقراءة القرآن وتجويده، خصصهما للطلبة المالكية[8].

وفيما يتعلق بمدارس **مدينة طرابلس؛** فقد شارك حكام الفترة في جعلها ملحقة من ملاحق المساجد، فكانت جل المساجد لها مدرسة، فأهمها: **مدرسة عثمان باشا الساقزلي**، الواقعة بمدينة طرابلس القديمة، بشارع درغوث باشا، أسسها الوالي عثمان باشا الساقزلي (1649- 1672م)، عام 1064 هـ/ 1653م حسب الوحة التأسيسة [9]، و**مدرسة أحمد باشا القرمانلي**، التي تقع بسوق المشير، بناها هذا الباشا وحملت اسمه، وجعلها ملحقة بالجامع الذي بناه كانت في طابقين

---

[1]- محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص ص 311-312.

[2]- الشيباني بن بلغيث، المرجع السابق، ص 112؛ محمد بن خوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص ص 313-316.

[3]- الشيباني بن بلغيث، المرجع السابق، ص ص 97- 98؛ محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص ص 316-319.

[4]- محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص 320؛ الطويلي، **تاريخ مدينة تونس**، ص 107.

[5]- محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص ص 320-321.

[6]- سميت بالكبرى تميزًا لها عن الحسينية الصغرى التي أسسها حسين بن علي السابق ذكرها.

[7]- الشيباني بن بلغيث، المرجع السابق، ص 130؛ محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص ص 323-324.

[8]- الشيباني بن بلغيث، المرجع السابق، ص 132؛ محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص 325.

[9]- النائب الأنصاري، **المنهل العذب**، ج2، ص 363؛ البهنسي، المرجع السابق، ص ص 69-70.

[1].كما يظهر لنا نموذج من مشاركة الموظفين السامين وإهتمامهم بالعلم، فهذه **مدرسة الكاتب مصطفى خوجة المصري**[2]، وهو كاتب علي باشا القرمانلي، شُيِّدَت سنة 1183هـ/ 1769م، عرفت هذه المدرسة شهرة كبيرة، خاصة أنّ صاحبها كان من أهم النّسّاخين في وقته، فقد عمل على تكوين مكتبة بالمدرسة، وتزويدها بمختلف الكتب، فكانت تستقبل أعدادا كبيرة من الطلاب وتقدم دروسا بمختلف العلوم[3].

شهدت **فاس** إنفرادا بعدد معتبر من المدارس التي بنيت في الفترة المرينية، والتي بقيت تلعب نفس الدور التعليمي في الفترة السعدية والعلوية[4]، ويذكر الوزان أنه بلغ عدد المدارس الكبيرة بها إحدى عشرة مدرسة[5]، من أهمها: **مدرسة عتيقة**، التي تسمى أيضا: مطرقة العلوم، تقع قرب جامع القرويين، بناها عبد المؤمن بن علي الكومي، و**مدرسة الحلفاويين**، وتسمّى أيضا بالمدرسة اليعقوبية، ومدرسة الصفارين، التي بنيت من طرف السلطان أبي يوسف يعقوب بن عبد الحق المريني عام 670هـ/ 1271م، وقد زودت بمكتبة وبيوتات لمبيت الطلبة[6].

و**مدرسة دار المخزن**، الواقعة على مقربة من الدار المذكورة، بناها السلطان المريني أبو سعيد عثمان بن عبد الحق سنة 720هـ/ 1320م، وجعلها لقراءة القرآن وتدريس مختلف العلوم[7]،

---

[1]- مجموعة باحثين، **معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا**، ص 257؛ علي مفتاح إبراهيم منصور، المرجع السابق، ج 2، ص 511؛ البهنسي، المرجع السابق، ص 57.

[2]- مصطفى المصري الكاتب، سكرتير علي باشا القرمانلي سنة 1760 م، وقد شيد هذه المجموعة المعمارية المتميزة بزخارفها مصطفى قرجي الذي كان مشرفا على الخزانة وإدارة الجمارك في سنة 1834.انظر: مجموعة باحثين، **معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا**، ص 258.

[3]- النائب الأنصاري، **نفحات النسرين**، ص 168؛ عمار جحيدر، «الحياة الفكريّة في ليبيا في العهد القرمانلي»، أعمال المؤتمر العام الثّالث للدّراسات العثمانيّة حول **الحياة الفكريّة في الولايات العربيّة أثناء العهد العثماني**، منشورات مركز الدّراسات والبحوث العثمانيّة والمورسكيّة والتّوثيق والمعلومات، زغوان- تونس، 1990م، ص ص 639-640.

[4]- قال الناصري السلاوي عنها: «... **فاستكثروا من بناء المدارس العلمية والزوايا والربط وأقفوا عليها الأوقاف المغلة وأجروا على الطلبة بها الجرايات الكافية، فأمسكوا بسبب ذلك من رمق العلم وأحيوا مراسمه وأخذوا بضيعه**». انظر: **الاستقصا**، ج3، ص 111.

[5]- الوزان، **وصف إفريقيا**، ج1، ص 225.

[6]- التازي، **كتاب جامع القرويين**، مج2، ص ص 357؛ بوركبة، **دور الوقف**، ج1، ص80.

[7]- بوركبة، **دور الوقف**، ج1، ص 81.

و**مدرسة فاس الجديدة** التي بناها السلطان أبو يعقوب المريني سنة 720هـ/ 1320م[1]، و**مدرسة الصهريج**، وسبب تسميتها، أنّ صهريجا مستطيلا يقع وسط بنائها، كما تسمّى أيضا المدرسة الكبرى، تفريقا لها عن المدرسة الصغرى التي تصل بها، بناها السلطان المريني أبو الحسن علي بن سعيد سنة 721هـ/ 1321م[2]، وقد ألحق بها مدرسة أخرى بناها في نفس التاريخ، وهي **مدرسة السبعين**، وسبب تسميتها أنّها كانت مخصصة للطلبة الذين يقرؤون القرآن بالروايات السبع[3]. بالإضافة إلى **مدرسة الوادي**، نسبة إلى واد كان يشق صحنها، وهي الأخرى بناها السلطان أبو الحسن في نفس السنة المذكورة، وتعد هي ومدرسة السبعين من أهم المدارس بفاس، إذ يذكر أبو علي اليوسي، أنها كانت تحتوي على سبعمائة أستاذ[4].

ومن المدارس التي أسست أيضا في العهد المريني، وبقي إشعاعها العلمي في العهدين السعدي والعلوي: **مدرسة العطارين**، التي سميت نسبة لوقوعها بالسوق الخاص بالعطارين، وتسمّى أيضا أعجوبة فاس، لروعة هندستها، بناها السلطان أبو سعيد سنة 723هـ/ 1332م[5]. و**المدرسة المصباحية**، وسميت نسبة إلى أوّل أستاذ تصدّى للتدريس بها، وهو الأستاذ أبو الضياء مصباح بن عبد الله اليالصوتي، أسسها السلطان أبو الحسن المريني على مقربة من القرويين سنة 745هـ/ 1346م[6]. و**المدرسة البوعنانية أو المتوكلية**، شيدت وسط الطريق الرابط بين فاس العتيقة والجديدة، من طرف السلطان أبي عنان الذي اتم بناؤها سنة 756هـ/1355م[7].

ومن المدارس التي بنيت في العهد العلوي نذكر على سبيل المثال: **مدرسة الشراطين** التي شرع في بناؤها السلطان الرشيد سنة 1081هـ/1670م، وتم تدشنها سنة 1089هـ/ 1678م، وكانت تحتوي على ثلاث طبقات تتسع لمائة وثلاثين طالبا، ومدرسة العبدلاوية بفاس جديدة ويرجح تأسسها من طرف السلطان عبد الله سنة 1145هـ/ 1732م، وكانت تضم اثنى عشر بيتا للطلبة[8].

---

[1]- التازي، **كتاب جامع القرويين**، مج2، ص 357.
[2]- بوركبة، **دور الوقف**، ج1، ص ص 81-82.
[3]- المرجع نفسه، ج1، ص82.
[4]- المرجع نفسه، ج1، ص82- 83؛ العيادي، المرجع السابق، ص 18.
[5]- التازي، **كتاب جامع القرويين**، مج2، ص 358؛ بوركبة، **دور الوقف**، ج1، ص 83.
[6]- التازي، **كتاب جامع القرويين**، مج2، ص 359؛ بوركبة، **دور الوقف**، ج1، ص ص 85- 86.
[7]- بوركبة، **دور الوقف**، ج1، ص 88.
[8]- عثمان عثمان إسماعيل، المرجع السابق، ص ص 280- 282.

أمّا عن مدينة مراكش، فهي الأخرى تحضيت بمدارس مرينية، استمرت في أداء دورها التعليمي[1]، كما أن السعديين اهتموا بإلحاق مدارس بالجوامع التي أسسوها، ومن أهمها: **مدرسة ابن يوسف**، ملحقة بجامع ابن يوسف، تقع داخل أسوار المدينة، ووسط المدينة القديمة، توجد روايتان حول بانيها، الأولى تنسب ذلك للسلطان السعدي عبد الله الغالب بالله (972هـ/ 1575م)، حسب اللوحة التذكارية الموجودة فيها، والثانية تنسب البناء للسلطان أبي الحسن المريني، والتجديد للسلطان السعدي المذكور[2]. و**مدرسة باب دكالة**، وهي ملحقة بجامع الحرة، المعروف أيضا بجامع باب دكالة، الذي شيدته مسعودة بنت أحمد، والدة السلطان أحمد المنصور[3]، و**مدرسة جامع المواسين**، التي بناها الغالب بالله[4]، و**مدرسة جامع أبي العباس السبتي**، وتعرف وتعرف أيضا بالمدرسة العباسية[5].

3- الزوايا:

كان للزوايا دور مهم في المجتمع، فقد اهتمت بالجانب الديني والتعليمي والاجتماعي، فكانت بذلك مقرا للعبادة، والتعليم، كما شكلت مظهرا من مظاهر التصوف، وأبرز مهمة قدمتها الزوايا تثلت في الجانب الجهادي ضد الاحتلال الإسباني والبرتغالي لسواحل بلاد المغرب، خاصة في المغرب الأقصى، فأصبحت تشكل قوة سياسية مهمة، ساهمت في قيام وسقوط دول، مثل قيام الدّولة السعدية، والعلوية. وسيتتم في هذا العنصر تقديم لبعض الزوايا التي ساهمت في التعليم.

ففي مدينة الجزائر نجد، **زاوية القاضي**: التي كانت تقع في باب عزون، **وزاوية القشاش**: الواقعة بشارع القناصل، وهي ملحقة بجامع القشاش، ويعتقد أنّ إحدى الغرف السفلى للزاوية

---

[1] حركات، **المغرب**، ج2، ص ص 443- 444.

[2] -يذكر جورج مارسيه أن المدرسة أعيد بناؤها على انقاض مدرسة مرينية كما ذكر الافراني من اعمال السلطان الغالب بالله"جدد أيضا المدرسة التي بجوار جامع علي بن يوسف المتوني. انظر: الأفراني، **نزهة الحادي**، ص 51؛ عثمان عثمان إسماعيل، المرجع السابق، ج5، ص 97. وانظر أيضا:

MarçaisG.Op.cit, P392.

[3]- حركات، **المغرب**، ج2، ص 392.

[4]- الأفراني، **نزهة الحادي**، ص51؛ حركات، **المغرب**، ج2، ص 393.

[5]- المرجع نفسه، ج2، ص 394.

الأخيرة كانت تحتوي على قبر الشيخ القشاش، وتعد هاتان الزاويتان من أقدم المؤسسات التعليمية في مدينة الجزائر، حيث كانتا تقدمان دروسا في الفقه والتوحيد، وعشرة من القراء[1].

زاوية الجامع الكبير: تقع في شارع البحرية، وهي عبارة عن مدرسة عليا، ومسكن للعلماء والغرباء، والفقراء، قريبة من الجامع الكبير، لها مسجد صغير دون منارة يصلي فيه الطلبة والساكنون بها؛ بنيت من فائض مداخيل الجامع الكبير، تحديدا سنة 1039هـ/ 1629م-1630م، بأمر من الشيخ سعيد قدورة[2].

زاوية سيدي محمد الشريف: التي تعتبر من بين الزوايا الكبيرة في مدينة الجزائر، وبها ضريح سيدي محمد الشريف (ت 948هـ/ 1542م)، حيث احتوت على مسجد ومدرسة خاصة بها[3].

زاوية الأندلس: كانت تقع بحي مسيد الدالية، لها مسجد يحمل نفس الاسم، تم بنائها سنة 1033هـ/ 1623م بحسب ما ذكره الباحث سعد الله، أو سنة 1049هـ/1639م بحسب الباحث سعيدوني، لصالح الأندلسيين المهاجرين، وكان قائما عليها فيما يخص الجانب الاجتماعي والتعليمي مجموعة من الشخصيات العلمية والأعيان، نذكر منهم: محمد بن محمد الآبلي، ومحمد بن بكير، ومحمد بن علي الأندلسي، ومحمد السميح، ومحمد العنجدون، وأحمد بن جعفر ابن الحاج[4].

وقد اهتم الحكام وموظفي الدّولة ببناء وإقامة الزوايا، وأهم مثال على ذلك تكفل محمد بكداش ببناء زاوية الشرفاء أو الأشراف التي تقع في شارع الجنينة، وضمن بها مسجدا وجبانة كما أوقف عليها أوقافا[5]. كما قام شيخ البلد محمد خوجة المكتابجي سنة 1201هـ/ 1786م بإنشاء **زاوية الشبارلية** المعروفة أيضا بزاوية شيخ البلاد، التي تقع في شارع الكورون، وكانت عمارتها

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، ص ص 112- 113.

[2]- نور الدين عبد القادر، **صفحات**، ص ص 166- 167؛ أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، ص ص 113- 114.

[3]- استولى عليها الفرنسيون بعد الجنابة سنة 1830م، ومنعوا الدفن بها، أمّا االزاوية فقد بقيت بيد المسلمين، لكنها لم تحتفظ بكل مساحتها وعقاراتها. انظر: المرجع نفسه، ج5، ص ص119- 121.

[4]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، ص ص 116- 117؛ سعيدوني، **دراسات أندلسية**، ص 63.

[5]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، ص 115.

تحتوي على مسجد، وغرف، واعتمد على تمويلها بأوقاف كثيرة منها أوقفت من طرف مؤسسها وزجته الحنفية[1].

حضيت **مدينة تونس** هي الأخرى بمجموعة من الزوايا تكلفت بالمجال التعليمي، كزواية سيدي محرز المعروفة نسبة للولي الشيخ محرز بن خلف (ت413هـ/1022م)، والتي تقع بباب السويقة، وعرفت هذه الزاوية تخريب في وقت احتلال الاسبان، وبدخول العثمانيين تم اصلاحها، أمّا على عهد الأسرة الحسينية فقد تم تجديدها كليا، وكانت تقدم بها دروس في مختلف العلوم[2]. والزواية البكرية وهي قديمة التأسيس ترجع إلى المائة الخامسة، وتقع بنهج ابن عثمان على مقربة من حي الحلفاويين، وكانت نشيطة في عهد الحفصي، وقد تجدد نشاطها العلمي في الفترة العثمانية[3]. ومن أمثلة اهتمام رجال العلم بتأسيس هذا النوع من المراكز التعليمية نجد زاوية الشيخ أحمد الباهي، التي أسسها سنة 1160هـ/1747م، والتي ارتقت إلى درجة المدرسة لما كانت تقدمه من حلقات في مختلف العلوم[4].

وفيما يخص **مدينة طرابلس**، فقد كانت بها رباطات كثيرة، منذ الفترات السابقة[5] لفترة الدراسة والتي تحولت إلى زوايا التي حملت على عاتقها مسولية التثقيف والتعليم، ومن أبرزها: زاوية الشيخ يعقوب، المعروفة أيضا بالزاوية الصغيرة، وهي منسوبة للشيخ أبي يوسف يعقوب بن أحمد بن موسى (ت 894هـ/ 1488م)، تقع داخل مدينة طرابلس[6]، وزاوية محمد الفاسي، أو الزاوية الكبيرة المنسوبة للشيخ محمد بن عبد الرحمن الفاسي (محمد بانون الفاسي المغربي)، وهو أحد المدرسين بها أوائل القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي، تقع في نفس المنطقة[7]، بالإضافة بالإضافة إلى زاوية الشيخ سالم المشاط (ت 899هـ/ 1493م)، تقع غرب طرابلس، وقد تم بنائها

---

[1]- بعد الاحتلال تم الاستيلاء عليها وعلى أوقافها، ثم هدمها سنة 1840م. انظر: المرجع نفسه، ج5، ص ص117- 118.

[2]- محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص ص 197- 210.

[3]- المعموري، المرجع السابق، ص 94. محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص ص 298-299.

[4]- محمد بن خوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص 313.

[5]- ياقوت الحموى، **معجم البلدان**، مج1، ص ص 217-218؛ مج3، ص ص 25- 26.

[6]- النائب الأنصاري، **نفحات النسرين**، ص 107.

[7]- المصدر نفسه، ص 107؛ سمير عبد المنعم خضري، **عمائر الصوفية في الجمهورية الليبية، الزاوية والرباطات منذ الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر العثماني**، مؤسسة الإخلاص للطباعة والنشر، د م ن، 2008م، ص 68.

بعد وفاة الشيخ أوائل القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي[1]، وزاوية القادرية، المنسوبة إلى الطريقة القادرية، تقع داخل مدينة طرابلس القديمة، أنشئت في القرن العاشر الهجري (16م) من طرف الشيخ علي سيالة[2]، وزاوية الشيخ أحمد الباز، شرق طرابلس[3]. وزاوية عطية الفلاح، الذي عاش في القرن الحادي عشر هجري، السابع عشر الميلادي، بطرابلس القديمة، ومن الشخصيات العلمية التي اهتمت ببناء الزوايا، الفقيه أبو عبد الله محمد بن خليل بن غلبون الطرابلسي المصراتي (ت 1177هـ/ 1863م)[4]، التي بنى الزاوية المعروفة باسمه في النصف الأول من القرن الثاني عشر هجري، الثامن عشر الميلادي، ودفن بها الشيخ[5].

وأمّا المغرب الأقصى: فالملاحظ أن زواياه الحضرية كانت كثيرة ومتعددة الأنشطة؛ إلا أنّ الزوايا في البوادي كانت أكثر أهمية، حيث أنها جمعت بين الدور السياسي والديني والعلمي، خصوصا في عصر الفتن، وأهم الزوايا التي عرفت شهرة وإقبالا كبيرين هي الزاوية العياشية، والتي أوت اللاجئين والفارين من الحروب، وكانت هذه الزاوية مفتوحة للتعليم ولعقد الحلقات العلمية، وتوجد في منطقة جبال الأطلس الأوسط، وفرع منها يقع بين خنيفرة وقصبة تادلا[6].

أمّا الزوايا بالحواضر فيرجع الفضل في وجودها إلى شخصيات علمية وساسية، نذكر منها بفاس: زاوية أبي المحاسن يوسف الفاسي، وزاوية الشيخ السعدي[7]؛ وزاوية التاودي بن سودة، وزاوية الشيخ عبد القادر الجيلاني[8]، وزاوية حي الفلقيين أسسها الشيخ عبد الرحمان الفاسي بفاس[9].

---

[1]- النائب الأنصاري، **نفحات النسرين**، ص 108.

[2]- خضري، المرجع السابق، ص 78؛ البلوشي، المرجع السابق، ص 179.

[3]- خضري، المرجع السابق، ص 61.

[4]- ابن غلبون، **التذكار**، ص ص 118- 119.

[5]- نفسه.

[6]- للمزيد عن هذه الزاوية ودورها العلمي والديني انظر: محمد حجي، **الزاوية الدلائية**.

[7]- زاوية تمكروت: أسسها الشيخ عمر أحمد الأنصاري (ت 983هـ/ 1575م) وجدد بناءها الشيخ محمد بن ناصر، فنسبت إليه وتعتبر من أكثر الزوايا أنصارا وأنشطها في الميدان التثقيفي في القرن العاشر. زاوية الشيخ السعدي: توجد بتطوان، من بناء قاسم الحاج أوائل القرن (11هـ/17م). زاوية الفاسي: بنيت سنة 1003هـ/ 1594م، وتوجد بتطوان. انظر: حركات، **المغرب**، ج2، ص ص 447- 448.

[8]- التازي، **كتاب جامع القرويين**، ج2، ص 453.

[9]- حول الإشعاع العلمي والديني لأهم الزوايا بالمغرب الأقصى في الفترة السعدية. انظر: عبد الجواد السقاط، «الزاوية المغربية في العصر السعدي»، **مجلة دعوة الحق**، الرباط- المملكة المغربية، 1989م، ص ص 78-81.

وعن مدينة مراكش، نذكر الزاوية المشهرور بزاوية سيدي بن سليمان الجزولي: يقع بحي رياض العروس، وهي غير بعيد عن ضريح الأشراف السعديين، اشتملت على مسجدا، وضريحا، وكُتّابا، وملحقات أخرى، وهي منسوبة الى صاحب الطريقة الجزولية سليمان الجزولي الذي نقل جثمانه إلى مراكش بأمر السلطان أبي العباس الأعرج سنة 962هـ/ 1554م[1].

ثانيا. تمويلها:

عرف تمويل[2] التعليم ومختلف المؤسسات التعليمية في العالم الإسلامي عامة، وبلاد المغرب خاصة، هذه العادة الحسنة في فترة متأخرة، باعتبار أنّ الدّولة لم تكن تتولّى رعايته بطريقة رسمية – إلاّ ما كان يتم على أيدي بعض الحكام والسلاطين والولاة بصفة شخصية، أو على أيدي الأشخاص ميسوري الحال، والعلماء الكبار، رغبة منهم في تشجيع العلم والعلماء– فإنّ آباء الصبيان وأوليائهم هم من كانوا يدفعون أجرة المعلمين[3] ومختلف ما يحتاجه الصبيان من نفقات، كما كان الطلاب الذين يتوجهون للتعليم الاحترافي أو العالي يزاوجون في بعض الأحيان بين طلب

---

[1]– حول تاريخ نقل الجثمان هناك اختلاف ويرجح أنه تم نقله سنة 930هـ/ 1523م أي بمجرد استيلاء أبي العباس الأعرج على مراكش، أقدم على تأسيس الضريح. انظر: عثمان عثمان اسماعيل، المرجع السابق، ج5، ص ص 65– 66؛ محمد حجي، **الزواية الدلائية**، ص ص 163– 165.

[2]– التمويل لغة، مشتق من المال، وقد مال الرجل وتَمَوَّل: إذا صار ذا مال، وفي نفس المعنى: مُلْتَ، ومِلْتَ وتُمُولُ، وتَمَالُ، مَوْلاً، ومُؤُولا: صرت ذا مال، وتَمَوَّلْتَ، واسْتَمَلْتَ: كَثُرَ مالُك، وهو في الأصل ما يملكه الرّجل من الذّهب والفضة، ثمّ عُمّم التعريف اللغوي ليشمل كل ما يملكه الإنسان من جميع الأشياء والأعيان، بما في ذلك الإبل، فقد كان العرب قديما يسمونها مالا لكثرة امتلاكهم لها، ويجمع المال على أموال. انظر: أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن الأثير، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، 5 أجزاء، ج4، دط، المكتبة العلمية، بيروت– لبنان، 1399هـ/ 1979م، ص ص 374– 375؛ ابن منظور، **لسان العرب**، ج11، ص ص 635– 636؛ محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق مصطفى حجازي، مراجعة أحمد مختار عمر وآخرون، 40 جزء، ج30، دط، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1419هـ/ 1998م، ص ص 427– 428.

[3] – اختلف الفقهاء في مسألة إجازة أخذ أجرة على تعليم العلم، وخاصة تعليم القرآن الكريم، فمنعوا ذلك كون القرآن هو كلام الله ولأنّ السلف الصالح في صدر الإسلام لم يأخذوا أجرا، ثم أجاز علماء المذهبين المالكي والحنفي الإجارة لتعليم القرآن وحده، واختلفوا في الحكم الشرعي في بقية العلوم التي بدأت تظهر مع القرن الثاني الهجري، الثامن الميلادي، لكنهم اضطروا في النهاية إلى إجازتها، فكان علماء الأندلس السباقين إلى ذلك خلال القرن الثالث الهجري، التاسع ميلادي، ثم فقهاء القيروان، ويعد القابسي من بين العلماء الذين وضعوا رسائل تناقش هذه المسائل، ثم ظهرت بعض الفتاوي من طرف بعض العلماء في القرون المتأخرة تجيز ذلك منهم: سعيد العقباني. انظر: أبو الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي، **الرسالة المفصلة لأحوال المعلمين وأحكام المعلمين والمتعلمين**، الملحق رقم 1 ضمن كتاب التربية في الإسلام، تأليف أحمد فؤاد الأهواني، د ط، دار المعارف، مصر، د ت، ص ص 294، وما بعدها؛ أحمد فؤاد الأهواني، **التربية في الإسلام**، د ط، دار المعارف، مصر، د ت، ص ص 215– 225؛ الحسين إسكان، **تاريخ التعليم بالمغرب خلال العصر الوسيط (1– 9هـ/ 7– 15م)**، د ط، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مركز الدراسات التاريخية والبيئية، مركز الترجمة والتوثيق والنشر والتواصل، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2004م، ص 16.

العلم والعمل من أجل الإنفاق على مختلف حاجياتهم، خاصة لما كان التعليم يُقام إمّا في المسجد – الذي تولّى الوظيفة الدّينية والتعليمية– أو في الزوايا التي زاوجت هي الأخرى بين الوظيفتين وكانت تشكل مأوى للفقراء والمعوزين[1].

وقد ظهر تمويل التعليم بطريقة رسمية ومنظمة مع ظهور المدرسة، ابتداء من القرن الخامس الهجري، الحادي عشر الميلادي، بالنسبة للمشرق الإسلامي، السابع الهجري، الثالث عشر الميلادي، بالنسبة لبلاد المغرب، باعتبار أنها مؤسسة مستقلة، تتولى فقط وظيفة التعليم، فأصبح تمويل التعليم عن طريق ما يسمّى الوقف[2]، ويُعْرَف الوقف أو الحبوس، في اللّغة الإمساك والامتناع، وهو نوع من أنواع الصّدقات، وهو أن يجعل الرّجل شيئا مما يملكه سواء أكان دابّة، أو أرضا أو نخلا أو كرما، أو غير ذلك، وقفا أو تحبيسا مؤبدا في سبيل الله[3]، على ألاّ يباع، ولا يورّث، ولا يوهب، ويجعل ثمره في سبل الخير فيُحبِّس الأصل ويسبّل الثّمر[4]، ومن هذا المنطلق؛ خصصت مجموعة من الأوقاف تابعة للمدرسة، يدفع من خلال مداخيلها أجور المعلمين، وكل ما يحتاجه الطلبة، خاصة المقيمين منهم، إذ كانت تخصص غرفا، ثم انتقلت هذه العادة الحسنة إلى

---

[1]– إسكان، المرجع السابق، ص ص 16– 19.

[2]– وكان الوقف عامة يقسم إلى نوعين، وقف خيري عام، ووقف أهلي خاص، الأول هو توقيف الأملاك على الفقراء والمساكين، أو لصالح مؤسسة وقفية معينة، ويكون ذلك بشكل مباشر، والثاني هو أن يجعل الملك لصالح المحُبَّسْ، ومن بعده إلى أولاده، وأولاد أولاده، إلى أن ينتهي العقب، عندها تؤول إلى إحدى المؤسسات الوقفية. انظر: صليحة بوزيد، **الوقف الذري في مدينة الجزائر خلال القرن الثامن عشر (بين الشريعة والممارسة من خلال سلسلة المحاكم الشرعية)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف عائشة غطاس، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2009– 2010م، ص ص 45– 65.

[3]– ورد ذكر المال والأموال والحث على إنفاقه في عدة مواضع من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِئَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ**﴾. انظر: سورة البقرة، الآية 261.

[4]– في هذا المعنى جاء الحديث الشريف الذي قال فيه النّبي، صلى اللّه عليه وسلم، لعمر بن الخطّاب في نخل له أراد أن يتقرّب بصدقته إلى اللّه عز وجل فأمره الرّسول صلى الله عليه وسلم أن يُحَبِّسَ الأَصْلَ، ويجعل ثمره في سبيل الله، فعن عمر بن الخطاب أنّه قال: «جَاءَ عُمَرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ مَالًا لَمْ أُصِبْ مِثْلَهُ قَطُّ، كَانَ لِي مِائَةُ رَأْسٍ فَاشْتَرَيْتُ بِهَا مِائَةَ سَهْمٍ مِنْ خَيْبَرَ مِنْ أَهْلِهَا، وَإِنِّي قَدْ أَرَدْتُ أَنْ أَتَقَرَّبَ بِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ: «**فَاحْبِسْ أَصْلَهَا، وَسَبِّلِ الثَّمَرَةَ**»، وقد عرف الوقف قديما عند الرّومان، ثمّ استنبطته الدّولة الإسلاميّة، فكان في زمن الرّسول صلى اللّه عليه وسلّم، وزمن الخلفاء الرّاشدين، وبدأت أمواله تنمو وتتكاثر وخصوصا في عهد الخليفة العبّاسي المأمون. انظر: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، **كتاب السنن الكبرى**، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، بمساعدة مكتب تحقيق التراث، إشراف شعيب الأرنؤوط، 10 أجزاء، ج6، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، 1421هـ/ 2001م، كتاب الإحباس، باب حبس المشاع، رقم الحديث 6398، ص 141. وانظر أيضا: ابن منظور، **لسان العرب**، ج6، ص ص 44–45؛ محمود بن عمر الزمخشري، **الفائق**، تحقيق علي محمّد البجاوي، 4 أجزاء، ج1، محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعرفة، لبنان، دت، ص ص 253–254.

المساجد، والكتاتيب، والزوايا، فخصصت لها أيضا أوقاف تتولى الإنفاق على كل ما تحتاجه هذه المؤسسات من نفقات، بما في ذلك الإنفاق على التعليم وأهله[1].

ومن هنا فقد يطرح التساؤل: كيف كان تمويل التعليم في الفترة الحديثة ببلاد المغرب، وما هي الفئات الاجتماعية المساهمة فيه؟

1- في الإيالات العثمانية:

عرف نظام تمويل التعليم المرتكز على الأوقاف في بلاد المغرب خلال الفترة الحديثة، تطورا كبيرا، فأصبح للأوقاف مؤسسات خاصة تهتم بإدارتها وتنظيمها[2] والحرص على إنفاق عائداتها في الأوجه المخصصة لها، وإذا كان للأوقاف بشكل عام أنواع كثيرة؛ فإنّ أغراضها كثيرة هي الأخرى، وخاصة ما يتعلق برعاية المؤسسات التعليمية، بل وكانت العديد من وثائق الأوقاف تشترط أن يخصص الوقف لصالح مذهب ما، أو لقراءة حزب معين من القرآن، أو لتدريس كتاب من الكتب، كما عرفت الفترة نوعا جديدا من الوقف، وهو الوقف الخاص بتدريس المذهب الحنفي، الذي ظهر في الإيالات العثمانية، وبالتالي فقد غدَى الوقف مصدرا من مصادر العيش لأفراد كثر، من العامل الذي يتولى تسييره، إلى المعلم والمؤذن، والمؤدب، والطلبة، وساهم في الحفاظ على المؤسسة التعليمية، وأصبح ذا دور مهم في الحياة الدينية والعلمية والاجتماعية، فالواقفون لا حصر لهم بجنس أو طبقة أو مذهب، وعليه فقد وجدت مشاركة من جميع أفراد المجتمع.

أ- الجزائر:

استفاد التعليم في الجزائر من المؤسسات المختلفة التي ترعاها الأوقاف، فكانت في المدن الكبرى مؤسسات قائمة بذاتها، عُرفت باسم مؤسسة الأوقاف، أولها: **مؤسسة سبل الخيرات:** وهي مؤسسة وقفية خاصة بالإنفاق على الجوامع الثمانية والزوايا والمدارس الحنفية، وتعتبر مؤسسة

---

[1]- حول ما يعلق بالمدرسة من مويلها وتطورها انظر: إسكان، المرجع السابق، ص ص 55- 59.

[2]- يعتمد الوقف على وثيقة شرعية، تلزم الواقف وأهله والمستفيدين منه بتطبيق ما فيها، وهي بالتالي صيغة قضائية يكتبها القاضي ويشهد عليها الشهود، فيتم تحديد ماهية الوقف وقيمته، وتعيين أغراضه، وكيفية الاستفادة منه، وتحتوي أيضا على شروط الاستفادة منه، وتخصيص المشرفين عليه، بالإضافة إلى تاريخ الوقفية وإمضاء الشهود. أمّا عن نظام الوقف، فهو نظام دقيق يسهر على تطبيقه المشرف أو الوكيل. انظر: أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص ص 227- 229.

رسمية يشرف على إدارتها موظفون يتم تعيينهم من طرف الباشا، وقد ساهم فيها كبار رجال السلطة والجيش وفئات المجتمع ما جعلها تتميز بالثراء، فاستفادت منها المؤسسات، فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان مجموع أوقاف الجامع الجديد 67 حانوت، و33 جزء من حانوت، وقدرت غلته السنوية بحوالي 116 ريال[1]، بينما كان لجامع صفر عقارات موزعة داخل وخارج مدينة الجزائر، منها: عشرة حوانيت، وبيتان، وحوش، وجنة، ورقعة، ومخزن علوي[2].

ثانيها **مؤسسة الجامع الكبير**: بمدينة الجزائر، تحتل هذه المؤسسة المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد مؤسسة أوقاف الحرمين[3]، فقد ساهمت فيها مختلف فئات المجتمع في توفير إعانات

---

[1]- عقيل نمير، «حول أوقاف مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر (أوقاف مؤسسة سبل الخيرات من خلال المساجد الحنفية)»، **أعمال ندوة بعنوان: الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، المنعقدة في الجزائر يومي 29- 30 ماي 2001م**، جمع وتقديم ناصر الدين سعيدوني، **مجلة دراسات إنسانية**، مجلة دورية محكمة تصدرها كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، عدد خاص، دار الحكمة تصفيف وإخراج، طبع وتوزيع، الجزائر، 2001- 2002م، ص ص 126-127؛ سعيدوني، **ورقات**، ص ص 125- 126.

[2]- عقيل نمير، المرجع السابق، ص ص128-129؛ زكية زهرة، «أوقاف مؤسسة سبل الخيرات»، **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م، ص ص263-265؛ سعيدوني، **ورقات**، ص ص 128- 129.

[3]- وهي مؤسسة وقفية، تُعنى بتحبيس الأملاك لصالح الحرمين الشريفين، وصرف عائداتها على القائمين بخدمتهما، من شيخ الحرم النبوي، وأمير المدينة المطهرة، وقاضيها، وأئمة المذاهب الأربعة، وفقراء مكة والمدينة، وعلى صيانة الأوقاف الخاصة بها، وكان سكان المدينة المنوّرة ومكة المكرّمة، هم أوّل من استحدثها لصالح الحرمين الشريفين، ثم تبعتهم باقي المناطق الإسلاميّة في هذه العادة الحميدة، وتعد هذه المؤسسة من بين أكثر المؤسسات الوقفية شهرة في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني، وكانت مداخيل أوقافها ترسل إلى الحرمين، وكان يشرف على هذه المؤسّسة في الجزائر مجلس مكوّن من أربعة أعضاء مع احتمال الزيادة في عددهم، وعادة ما يتكوّن هذا المجلس من عنصرين تركيّين عسكريّين، وعنصرين من المدنيّين الحضر غالبا ما يكونان من الأندلسيين، ووكيل يعيّنه الباشا، إضافة إلى حضور المفتيين المالكي والحنفي، وشيخ البلد، وأمين الأمناء، وعدد من أعيان المدينة المتوجّهين لأداء فريضة الحج، وكانت المبالغ المالية المستخرجة من الأوقاف تجمع من كلّ الأقاليم والمدن، ثم ترسل سنويا إلى الحرمين الشريفين في صرة، التي كانت ترفق بسجل يحتوي على أسماء كل المستفيدين، يسلمها أمين بيت المال إلى أمير ركب الحج في كل مرسم حج، يقوم هذا الأخير حال وصوله بتأدية الحقوق إلى أصحابها، وكانت هذه المؤسسة أكثر ثراء من مؤسّسة سبل الخيرات، كما كان لهذه المؤسسة الأسبقيّة في مدينة الجزائر عن غيرها من المدن والولايات، إذ فقد كان عدد أوقافها ألف وأربعمائة وأربعة عشر وقفا (1414)، أي ثلاثة أرباع الأوقاف الموجودة بالمدينة. انظر: أبو القاسم سعد اللّه، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 238- 239؛ ناصر الدين سعيدوني، « الأوقاف بفحص مدينة الجزائر دلالات اجتماعية ومؤشّرات اقتصاديّة»، **أعمال ندوة بعنوان: الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، المنعقدة في الجزائر يومي 29- 30 ماي 2001م**، جمع وتقديم ناصر الدين سعيدوني، **مجلة دراسات إنسانية**، مجلة دورية محكمة تصدرها كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، عدد خاص، دار الحكمة تصفيف وإخراج، طبع وتوزيع، الجزائر، 2001- 2002م، ص ص 34- 45؛ عائشة غطاس، «حول الوثائق المتعلقة بأوقاف الحرمين الشّريفين بمدينة الجزائر»، **أعمال ندوة بعنوان: الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، المنعقدة في الجزائر يومي 29- 30 ماي 2001م**، جمع وتقديم ناصر الدين سعيدوني، **مجلة دراسات إنسانية**، مجلة دورية محكمة تصدرها كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، عدد خاص، دار الحكمة تصفيف وإخراج، طبع وتوزيع، الجزائر، 2001- 2002م، ص ص 140- 148.

للفقراء والمساكين من الطلبة[1] وأوضحت وثيقة أوقاف الجامع الكبير المؤرخة بسنة 947هـ/ 1540م، أسماء المحبسين والأملاك وأماكنها وعلى سنوات القيام بعقد التحبيس[2].

وكان بالجامع حوالي 19 أستاذا، تقطع أجورهم من عوائد أوقاف المؤسسة، ويضم الجامع الأعظم مكتبة قُدِّرَ عدد الكتب بها حوالي ثلاثمائة (300) كتاب سنة 1100هـ/ 1688م، وعملت المؤسسة الوقفية على إضافة زاوية سميت باسم الجامع سنة 1039هـ/ 1630م، كما ضمت مدرسة لإقامة الأساتذة[3]، وفيما يخص أوقافه؛ فكانت تضم حسب العقود المسجلة، 125 منزلا و39 حانوتا و3 أفران و19 بستانا و107 إيراد[4] وغيرها من العقارات التي أوقفتها كل شرائح المجتمع بمساهمة معتبرة، فكان مجموع أوقاف النساء بـ 138 وقفية، وفئة الأتراك والكراغلة بـ 89 وقفية، وأهل الحرف بـ 54 وقفية، وكبار موظفي الدولة بـ35 وقفية، ومن فئة الجند بـ 20 وقفية، ورياس البحر بـ 13 وقفية، وأهل الدين بـ 10 وقفيات، كما ساهمت الفئة الأندلسية بأربعة وقفيات[5].

---

[1] – أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 243؛ عبد الجليل التميمي، «وثيقة عن الأملاك المحبّسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر»، **المجلّة التاريخيّة المغربيّة**، مؤسسة التميمي، ع5، ط1، زغوان- تونس، 1980م، ص 13.

[2] – حرر هذه الوثيقة وكيل الأحباس محمّد خواجة في 13 أفريل 1846م، بأمر من السلطات الفرنسية التي أرادت القيام بحصر شامل لأوقاف الجامع، لكي تقوم بعملية ضمها إلى ممتلكات الإدارة الفرنسيّة في الجزائر بما يعرف باسم الدومين (Domaine)، وذلك انتقاما من القاضي المالكي مصطفى بن الكبابطي الذي اتهم بالتحريض ضد الاحتلال الفرنسي. انظر: التميمي، **وثيقة**، ص 10، وما بعدها.

[3] – نعيمة بوحمشوش، «مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم بمدينة الجزائر»، **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007م، ص ص 284- 286. انظر أيضا:

Devoulx, Op.cit.Pp123-124.

[4] – من خلال الوثيقة السالفة الذكر يمكن استخلاص عدد الأحباس التي تمت كل خمسين سنة فنجد، 13 عقدا تم في الفترة (1540-1600م)، و33 عقدا في الفترة (1601-1650م)، و48 عقدا في (1651-1700م)، و65 في (1700-1750م)، و157 في (1751-1800م)، وأخيرا 227 عقدا في الفترة (1800-1841م)، والملاحظ أن عدد العقود تزايد من بداية الوجود العثماني إلى نهايته، ومن خلال عقود الأوقاف المتعلقة بالجامع يمكننا التعرف على عدة أمور منها: أسماء المدرسين الذين مارسوا التدريس فيه، وقيمة رواتبهم التي كانوا يتحصّلون عليها من مداخيل الأوقاف، وأسماء القضاة المالكية الذين تولّوا هذه الوظيفة فيه، وعلى السنوات التي باشروا فيها القضاء، وعلى أسماء المفتيين، وعلى القيم المختلفة التي يتحصّل عليها مختلف الموظفين والقائمين على الجامع، من مؤذن ومسؤولين عن النظافة، وحزابين وهم قراء القرآن، وغيرهم من الموظفين، كما يمكن معرفة الفئات الاجتماعية التي كانت تهتم بالقيام بمثل هذا العمل لصالح هذا الجامع، ومناصبهم الإدارية، وكذلك على جنسياتهم، وعلى الأشياء التي كانت أكثر شيوعا بينهم لتحبيسها لصالح الجامع. انظر: التميمي، **وثيقة**، ص 19.

[5] – التيميمي، **وثيقة**، ص 19؛ بوحمشوش، المرجع السابق، ص 291.

ثالثها **مؤسسة أوقاف الأندلس**: تشمل هذه المؤسسة أوقاف الجالية الأندلسية[1]، التي ساهمت الطبقة الغنية من أفرادها في هذا العمل الخيري[2]. وذلك ابتداء من أواخر عام 1018هـ/1609م[3]، وكان لها وكيل يتولى شؤونها يعرف بوكيل الأندلس؛ ومن أبرز إنجازات هذه المؤسّسة، إنشاء مدرسة ومسجد المعروفين باسمها[4]، وقد تجاوزت أملاك هذه المؤسسة سنة 1830م المائة، منها: 40 وقفية، و61 عناء، وقدّرت مداخيلها بـ4000 فرنك[5] .

ب– تونس:

منذ دخول العثمانيين إلى تونس كانت للمدارس السابقة لعهدهم أوقاف مختلفة، تعود بالنفع عليها فينفق منها في تجديد بناء تلك المدارس، وعلى أجرة المدرسين، وعلى طلبة العلم بها، كالأوقاف المحبسة على المدرسة الشماعية، المتمثلة في مجموعة من حوانيت ومخازن التي تقع جلها بسوق القماش، وعقارات وأراضي بعضها موجود بزغوان. وقد شارك في هذا الوقف كل الشرائح المجتمع من فئة العلماء، والأندلسين وكذا طائفة عسكرية فهذا حسين اذباشي تولى تعمير الحانوت المحبس على المدرسة، وهذا العالم أبو العباس الغرناطي أوقف واحدا وستون حانوت وتسعة مخازن

---

[1]– شيئا فشيئا بدأ هذا العنصر يندمج في المجتمع الجزائري، فاستقروا بالمدن الساحلية، ومارسوا نشاطات متعددة منها التجارة ومختلف أنواع الصناعات، ومارسوا الزراعة، وساهموا حتى في الجهاد البحري ضد الإسبان، وقد كان لهذه الجالية تأثير كبير على المجتمع الجزائري، إذ طبعوه ببعض من طباعهم التي جلبوها معهم من الأندلس، ويبرز ذلك التأثر جليا في مختلف جوانب الحياة في الجزائر، ولكن رغم هذا بقيت هذه الفئة بحاجة إلى بعض التضامن باعتبارها فئة خاصة في هذا المجتمع فلجأت إلى تكوين مؤسسات خيرية خاصة بها. انظر: أبو القاسم سعد اللّه: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص ص 239-240.

[2] – للمزيد عن موضوع مساهمات الأندلسيين في الأوقاف. انظر: سعيدوني، **دراسات أندلسية**، ص ص 75– 95.

[3]– Albert Devoulx, **Notice sur les corporations religieuses d 'Alger accompagnée de documents authentiques et inédits**, Alger- A Jourdan,1912, p 37.

[4]– من الذين اشتركوا في هذا العمل محمّد بن محمّد الآبلي – الذي جعل وكيلا لهذا الوقف– وإبراهيم بن محمّد بو ساحل، والمعلم موسى قائد العيون، ومحمّد المدعو شلاسة، ومحمّد العنجدون، ويوسف المدعو عدود، ومحمّد بن محمّد العادل، ويحيى الخياط. انظر: سعيدوني، **دراسات أندلسية**، ص 78.

[5]– لتفصيل أكثر حول أوقاف المؤسسة الأندلسين انظر: فلة القشاعي موساوي، «أوقاف أهل الأندلس بمدينة الجزائر أثناء العهد العثماني»، **أعمال ندوة بعنوان: الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، المنعقدة في الجزائر يومي 29– 30 ماي 2001م**، جمع وتقديم ناصر الدين سعيدوني، **مجلة دراسات إنسانية**، مجلة دورية محكمة تصدرها كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، عدد خاص، دار الحكمة تصفيف وإخراج، طبع وتوزيع، الجزائر، 2001- 2002م، ص166؛ سعيدوني، **دراسات أندلسية**، ص ص79– 94.

وداران، احدى عشر موضع زيتون عليها[1]، وكانت هذه المذخيل تصرف لصالح المدرسة وعاملين عليها فخصصت 24ريال في السنة لكل طالب وكان شيخ المدرسة يتقاضى حوالي 60 ريال في السنة، وكان الباش مفتي يتقاضى ربع ريال في اليوم، والقراء ريالان في الشهر[2].

وشارك علي باي الثاني سنة 1765م بتحبيس ثمانية حوانيت الواقعة بسوق العزافين على المدرسة الجاسوسية، فقد كان يخرج من ريع الحوانيت راتب شيخ فقيه مدرس المالكي وراتب ثمانية طلبة الوافدين من خارج الحاضرة، وأجور القائمين عليها ومصاريف الترميم والصيانة[3]. كما حضيت المدرسة المنتصرية بأوقاف كثيرة تمثلت في ريع لعقارات الارضي فلاحية وكذلك ريع من المواشي والتي كانت تصرف على المدرسة وقائمين عليها حيث كان يرتب للشيخ المدرس خمسة وستين دينار في سنة وكان طلاب المدرسة يقتسمون مئة ريال[4].

وزيادة على ما ورثه العثمانيون عن الدّولة الحفصية فقد عملوا على تخصيص أووقاف على المدارس التي شيدت على عهدهم، فهذه المدرسة اليوسفية استفادت من أوقاف بانيها يوسف باي المتمثلت في عقارات كثيرة من حوانيت ومقهى، ودور واراضي لاشجار الزيتون، فحضي القائمين على المدرسة من المدرسين والطلبة برواتب محترمة[5]. كما عرفت المدرسة المرادية إهتمام الأسرة المرادية بها حيث قام أفرادها بالتحبيس عليها، فهذا مؤسسها مراد باي الثاني حبس عليها أملاكا كثيرة، تمثلت في عدد من حوانيت ومخازن وفنادق[6]،كما أوقف محمد باي (1675–1696م) هو اخر مجموعة من العقارات باختلاف أشكالها[7].

وقد واصل أفراد الأسرة الحسينية اهتمامهم بمسألة الوقف وتحبيس الأملاك على المدارس المنشأة، فحبس حسين بن علي حبس على مدرسته الحسينية الصغرى حوانيتا ودورا وأراض[8]، كما

---

[1]– بن بلغيث، المرجع السابق، ص ص 18–21.
[2]– المرجع نفسه، ص 21.
[3]– المرجع نفسه، ص 23.
[4]– المرجع نفسه، ص ص 28– 29.
[5]– المرجع نفسه، ص ص 38–39.
[6] – المرجع نفسه، ص ص 44–47.
[7]– المرجع نفسه، ص ص 49–51.
[8]– المرجع نفسه، ص ص 90–92.

كما أوقف املاكا على مدرسة النخلة ومدرسة الجديدة، التي أسس بقربها سوقين بهم حوانيت والدكاكين، وجعلهم وقفا عليها، مما استقطب الطلبة وأهم شيوخ العصر للتدريس بها[1].

أما علي باشا – هو علي بن حسين ابن أخ حسين بن علي باي- فقد سعى هو الآخر إلى وقف أملاك على المدراس التي أسسها: منها مدرسة حوانيت عاشور، واشتملت أوقاف هذه المدرسة على فرن ومجموعة من الحوانيت والدكاكين تم وضع ريعها لفائدة المدرسة التي كانت تستقبل طلبة العلم الوافدين عليها من خارج الحاضرة [2]. والمدرسة الباشية هي أخرى حبس عليها مجموعة العقارات، وقد استفاد الطلبة الحنفية من ريع هذه المدرسة من مسكن سواء كانو من حاضرة أو من خارجها، وكان يتقاضى الشيخ المدرس بها نصف ريال[3]، كما اهتم بالمدرسة بئر الحجر التي أوقف عليها مجموعة من العقارات[4].

وفيما يخص المدرسة الحسينة الكبرى، فقد كانت أوقافها كثيرة المحبسة من طرف علي باشا الثاني، كانت تعود مداخيلها على نفقاتها المختلفة، خصوصا أنّها كانت تقدم دروسا للطلبة الحنفية والمالكية[5] .كما شاركت الفئة الأندلسية في عملية تمويل التعليم فقد كانت لمدرسة الأندلسية أوقافا أوقافا كثيرة من دكاكين وحوانيت المتوجدين بسوق الربع وسوق الخلق، سوق باب السويقة، وأسواق اخرى ،ومخازن وارضي فلاحية ، فعرفت هذه المدرسة إقبال من طرف الطلبة[6].

أما عن المساجد، فقد خصصت لها أيضا أوقافا، فكان كل من يبني مسجدا يخصص له وقفا، فمن ذلك: جامع سبحان الله، خصصت له عند بنائه أوقاف من طرف المهاجرين الأندلسيين الذين بنوه، ثم استمر من جاء بعدهم من ميسوري الحال يضعون أوقاف باسمه[7]، كما خصص حمودة باشا أوقافا للجامع الذي بناه[8]، وجامع محمد باي المعروف باسم سيدي محرز،

---

[1]- بن بلغيث، المرجع السابق، ص ص 97- 100.

[2]- المرجع نفسه ص ص 112- 113.

[3] - المرجع نفسه، ص ص 122- 126.

[4]- المرجع نفسه، ص ص 127- 128.

[5]- المرجع نفسه، ص ص 130- 131.

[6]- المرجع نفسه، ص ص 40- 41.

[7]- الطويلي، المرجع السابق، ص 97، 98؛ محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص ص 141- 142.

[8]- محمد بن خوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص ص 181- 182.

الذي كان يضم مكتبة مهمة احتوت على كتب في علوم مختلفة، حبسها بانيه محمد باي، وغيره من البايات والشخصيات العلمية[1].

وفي عهد الدّولة الحسينية، أوقف مؤسسها حسين بن علي أوقافا على الجامع الذي بناه، المعروف باسمه[2]، كما استمر ولاة تونس أيضا في التحبيس على المساجد السابقة لعهدهم، مثل جامع القصر[3]، هذا ولا ننسى الأوقاف الضخمة التي خصصت لجامع الزيتونة، الذي يعد من بين بين المعاهد العليا ليس في تونس فقط، بل في بلاد المغرب قاطبة، وبالتالي فقد كانت أغلبية المساجد في تونس تملك عقارات عديدة محبسة باسمها.

ج- طرابلس:

وعلى نفس الوجه لم يختلف شكل تمويل التعليم في طرابلس عن بقية دول بلدان المغرب، فقد كان يمول عن طريق الوقف، إذ قام الولاة منذ دخولهم إليها ببناء المساجد، والمدارس، والزوايا، وتخصيص الأوقاف عليها، فقد بنى خليل الأرنؤوطي الجامع الكبير الواقع في سوق الترك بمدينة طرابلس، وأوقف عليه أوقافا[4]. وعرف مراد آغا بالغنى وحبه لأعمال الخير، فأوقف جميع أملاكه على المساجد والزوايا والكتاتيب، ومن بينها جامعه الكبير بتاجوراء الذي أوقف عليه أوقافا[5]، وفي مدينة طرابلس أوقف محمد باشا شايب العين أوقافا على المسجد المعروف باسمه، والذي بناه سنة 1110هـ/ 1698- 1699م[6]، وأوقف أحمد باشا القرمانلي أوقافا على جامعه الذي يعد من بين أهم المساجد وأكبرها في المدينة، كما أوقف على المدرسة التي ألحقها به[7]، ونفس الشيء

---

[1]- الطويلي، المرجع السابق، ص ص98-99؛ محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص ص185-196.

[2]- محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص ص 211- 212.

[3]- المرجع نفسه، ص 173.

[4]- ابن غلبون، **التذكار**، ص ص 203- 204؛ البهنيسي، المرجع السابق، ص ص 52-55؛ مجموعة باحثين، **معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا**، ص 266.

[5]- شارل فيرو، **الحلوليات**، ص 108.

[6]- خليفة محمد التليسي، المرجع السابق، ص ص 198- 199؛ علي الميلودي عمورة، المرجع السابق، ص ص 53، 179؛ البلوشي، المرجع السابق، ص 42؛ البهنسي، المرجع السابق، ص ص 49، 51.

[7]- مجموعة باحثين، **معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا**، ص 268؛ البنهنيسي، المرجع السابق ، ص ص 55-58.

فعله درغوث باشا الذي أحْبس مجموعة الأوقاف على جامعه المعروف باسمه أيضا[1]، وأوقف رمضان بن عثمان بن ريس أوقافا على الجامع الذي بناه، والمعروف بجامع سيدي سالم المشاط[2]،كما استمر في العهد العثماني التحبيس على المساجد التي بنيت في الفترات السابق، كجامع الناقة الذي يرجع إلى العهد الفاطمي[3].

حضيت المدارس في طرابلس بنصيب من الأوقاف، فقد حبس عثمان باشا ومن جاء بعده أوقافا على المدرسة التي بناها في مدينة طرابلس القديمة[4]، وسار على دربه أحمد باشا القرمانلي، إذ إذ حبس مجموعة من العقارات على المدرسة التي بناها بسوق المشير[5]. وكانت لمدرسة الكاتب مصطفى خوجة المصري أوقاف كثيرة خاصة أنها كانت تحتل شهرة كبيرة بين مدارس طرابلس، إذ جعل لصالحها عقارات وأشجار بجهات مختلفة من المدينة، يصرف ريعها على مستلزمات المدرسة، فكانت أجرة الإمام، والمقرئ، والمدرس في كل شهر ستون ريالا، ولكل واحد من طلبة العلم بالخلوات الأربعة الموجودة بها عشرة ريالات، ونفس الأجرة تدفع لمؤدب الأطفال بالمكتب الملحق بها، وقد أوقف مصطفى خوجة على مدرسته المذكورة مكتبة وزودها بمختلف الكتب، وأنشأ خزانة كتب قيمة واشترط ألا تعار، وألا تخرج من مكتبة المدرسة، ما عدى المدرس الذي كان له الحق في إخراج كتاب أو كتابين للمراجعة والنظر، كما استمرت عملية التحبيس عليها من طرف شخصيات علمية وسياسية، حتى غدت هذه المكتبة تضم بعد سنوات حوالي 245 كتابا يستنفع بهم الطّلاب في شتى العلوم[6].

---

[1]- شقلوف وآخرون، المرجع السابق، ج1، ص 60؛ البهنسي، المرجع السابق، ص ص 40، 65.

[2]- النائب الأنصاري، **المنهل**، ص 184؛ البهنسي، المرجع السابق، ص ص 45- 47؛ مجموعة باحثين، **معالم الحضارة الإسلامية**، ص 265.

[3]- مجموعة باحثين، **معالم الحضارة الإسلامية**، ص 263؛ البهنسي، المرجع السابق، 43.

[4]- البهنسي، المرجع السابق، ص 70.

[5] - مجموعة باحثين، **معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا**، ص 257؛ علي مفتاح إبراهيم منصور، المرجع السابق، ج 2، ص 511.

[6]- جحيدر، **الحياة الفكريّة في ليبيا**، ص ص 45، 77- 85.

2 – في المغرب الأقصى:

نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية المزرية التي تزامنت مع قيام الدّولة الوطاسية؛ ضعفت مداخيل الأوقاف الموروثة عن الدّولة المرينية، التي كانت مهتمة بالمجال الثقافي ببناء المدارس والمساجد، وإنشاء الكراسي العلمية، والمساهمة في عملية الوقف[1]، ومع هذا لا يمكن القول أنّ السلطة الوطاسية أهملت تمويل التعليم؛ بل كانت هناك محاولات عديدة للعمل على إبقاء الأوقاف السابقة وتنميتها، فقد حافظت الدّولة على أوقاف الكراسي العلمية، ومن أهمها: كرسي ابن غازي[2]، وحبس السلطان أبو العباس أحمد بن الشيخ الوطاسي حبسا لدراسة الجامع الصحيح للبخاري، مع نسخة من شرحه: فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، كتبها الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله التنسي بخط يده[3]، لصالح كرسي أحمد الونشريسي[4]، كما أوقفوا أرضا بجميع مرافقها، تقدر مساحتها بـ: 58 ذراعا، تقع بأعلى زقاق الرمان، على مدرسة الجيسة[5].

---

[1]– اتسم العصر المريني الأول بنهضة علمية معتبرة، فقد ألحقوا جامع القرويين بمدارس، وأوقفوا عليها أحباسا كثيرة، فمن ذلك تحبيس السلطان أبي سعيد سنة 725هـ/ 1325م على مدرسة العطارين، 13 حانوتا، ودار الصابون مع 3 حوانيت، والدار المصرية وأربع حوانيت مع الطراز وجزء من فندق، ولكن مع الأحداث التاريخية التي شهدتها المنطقة أواخر القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي من انقسام داخلي، وعدوان خارجي، خربت المدارس والمعاهد العلمية، وأصبحت تعاني من قلة المداخيل، إذ غدت مجرد مأوى للطلبة مع عدم توفيرها الدخل الكافي للأساتذة. كما اهتم المرينيون بالمكتبات؛ فشيدوا مكتبات جديدة، وحبّسوا عليها كتبا ومخطوطات نفيسة، وأنشأت ولأوّل مرة بالمغرب في عهد السلطان أبي عنان دار مستقلة للكتب، التي أوقف عليها ابن خلدون كتابه العبر، ولم تكن هذه المكتبات الوقفية خاصة بمدينة فاس وحدها؛ بل مسّت مدنا أخرى كمكناس، ومراكش، وسلا، وسبتة، وتازة. انظر: مصطفى بنغلة، **تاريخ الأوقاف الإسلامية بالمغرب في عصر السعديين من خلال حوالات تارودانت وفاس**، جزءان، ج1، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 2007، ص ص 254- 255.

[2]– بوركبة، **دور الوقف**، ص ص 105- 106.

[3]– كُتبت هذه النسخة على نسخة تلميذ ابن حجر العسقلاني، التي ختمها بإجازة لتلميذه، تحتوي على ثمانية أجزاء، انتهى التنسي من نسخها سنة 887هـ/ 1482م، وهي الآن لا تزال محفوظة في خزانة جامع القرويين، تحت رقم 100. انظر: محمد العابد الفاسي، **فهرس مخطوطات خزانة القرويين**، 5 أجزاء، ج1، ط1، دار الكتاب، الدار البيضاء- المغرب الأقصى، 1399هـ/ 1979م، ص ص 118- 123.

[4]– هو أبو العباس أحمد بن يحي بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي، نزيل فاس، ومفتيها، تولى تدريس المدونة، وفرعي ابن الحاجب، بعد وصوله من تلمسان في المسجد المعلق بالشراطيين، قبل أن تسند إليه الكراسي الوقفية في أهم مساجد فاس ومدارسها، توفي سنة 914هـ/ 1508م. انظر: التنبكتي، **نيل الابتهاج**، ص ص 135- 136؛ محمد بن أحمد الحُضَيْكِي، **طبقات الحضيكي**، تقديم وتحقيق أحمد بُومزكو، جزءان، ج1، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء- المملكة المغربية، 1427هـ/ 2006م، ص ص 23- 24؛ عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، اعتناء إحسان عبّاس، جزءان، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1402هـ/ 1982م، ص 1122؛ الزركلي، **الأعلام**، ج1، ص 269؛ التازي، **كتاب جامع القرويين**، ج2، ص 506.

[5]– بوركبة، **دور الوقف**، ج1، ص ص 113- 114.

مع قيام الدّولة السعدية، فقد تم بناء عدة مساجد ومدارس وزوايا، وزادت الأوقاف، فقد اهتم المحبّسون بالمدن الكبرى: فاس، مراكش، تارودانت، شفشاون، وأقاليم أخرى، وأحبسوا أنواعا من العقارات المختلفة، من حوانيت، وفنادق، ومعاصر الشمع، وأراضي فلاحية، مما ساهم في زيادة مداخيل المؤسسات الدّينية والتعليمية[1].

فعرفت المساجد فاس، أحباس كبيرة، حيث حبس لصالح جامع القرويين 71 جنة تقع في أماكن مختلفة و15 حانوتا لجامع طربانة، ودارا لمسجد الشرفاء، و5 حوانيت لصالح مسجد التبارين. ونفس الشيء شهدته مدينة تارودانت؛ إذ تم تحبيس العديد من العقارات لصالح مساجدها، فقد تم تحبيس أملاك مختلفة لفائدة الجامع الكبير ما بين سنتي (953-1038هـ/ 1546- 1628م)، منها: جنان، وفندق، ومعصرة الشمع، 21 حانوتا، وخمسة أزواج أرض، وموضع لبناء مصرف ماء، ودارين. وفي سنة 973هـ/ 1565م حبست بعض الحوانيت وفرن على جامع القصبة، وحبست في نفس السنة نصف دار على مسجد مفرق الأحباب، وفي 1007هـ/ 1598م أوقفت بحيرة على المسجد الأخير، ثم حبس سنة 1008هـ/ 1599م جنان مشترك في مداخيله ما بين جامع القصبة، والمسجد الجديد والجامع الكبير. كما عرفت مدينة مراكش نفس السياسة؛ إذ حبس أحمد المنصور نصف العين مع ما احتوت عليه من الغرس والأشجار على أحد الجوامع[2]، وأُحْبست على جامع باب دكالة 70 حانوتا، والأرحى الجديدة بوادي تسلطانت مع جميع أرضيها وجنانها ومائها[3].

كما اهتم السعديون بالمدارس السابقة لعهدهم، وشيدوا مدارس جديدة في بعض المدن، وحبسوا عليها الأوقاف، فقد بلغ عدد أوقاف مدرسة الوادي بفاس سنة 962هـ/ 1554م: 7 حوانيت، وأجزاء من خمسة حوانيت أخرى، وجنان من 3 معصرية، وحبس على مدرسة العطارين

---

[1]- بنعَلة، المرجع السابق، ج1، ص 206

[2]- بنعَلة، المرجع السابق، ج1، ص ص 207- 210.

[3] - يعود الفضل في هذا الوقف إلى مسعودة أم المنصور، نص الحبس موجود كاملا. انظر: المقري، **روضة الآس**، ص ص 63- 65.

سنة 973هـ/ 1565م: حانوت، وفندق، وجزء من فندق، أمّا مدرسة أبي عنان، فلها: حانوتان، وحانوت لصالح مدرسة الحلفاويين، ودار وحمام لمدرسة الصهريج[1].

فضلا عن اهتمام السعديين بالتحبيس لصالح المساجد والمدارس؛ فإنهم ساهموا بشكل كبير في زيادة عدد الكراسي العلمية ووفرة الأحباس المخصصة لها، والتي كانت مداخيلها تنفق على العلماء الذين يتولون التدريس بها، وقد ساهم في هذه الأوقاف رجالات الدّولة، والسكان على حد سواء، ومن أمثلة ذلك: حبست عدة عقارات على كرسي المنجور، المعروف أيضا بكرسي القاضي، وكرسي الونشريسي، الذي كان من بين أغنى الكراسي، فمجموع أحباسه 39 عقارا، موزعة في أهم جهات المدينة، أغلبها عبارة عن حوانيت[2]. وفيما يخص المساجد، فقد خصصت السيدة مسعودة أم المنصور السعدي لمسجد باب دكالة أوقافا كثيرة منها جسر أم الربيع وحانوت في وسط سوق الحضرة المراكشية، وأجرت عليه الجرايات، وأوقفت لصالحه خزائن الكتب وكراسي لعلوم مختلفة[3].

واستمدت الدّولة العلوية سياستها الثقافية من سابقيها وزادت عليها تطورات حسب تطور ظروف العصر، وكانت رعايتهم كبيرة للكراسي العلمية، سواء المتواجدة في المساجد أو المدارس، لأهمية العلماء الذين كانوا يتولون التدريس في إطار ذلك الكرسي، فكانت تخصص أوقاف لهذه الكراسي وحبست الكتب لصالحها، ومن أمثلة الأوقاف لكراسي جامع القرويين كرسي العنزة، كان محبس له نصيبان من متجرين بفاس، ودور وفنادق وحمامات[4]، وكرسي الورياكي الذي أوقفت لصالحه كتب وفيرة وخصصت له أوقاف ثرية، وكرسي باب الصالحين الأيمن، أوقفت عليه عقارات منها: بعض المتاجر، وطراز، وبستان، وأوقفت عليه كتب، منها: كتاب "شهاب الأخبار" للقضاعي، والعمدة للعيني، أما كرسي الونشريسي، فقد وصلت أوقافه إلى تسعة وأربعين وقفا[5].

---

[1]- بنعَلة، المرجع السابق، ج1، ص 258.

[2]- بوركبة، **دور الوقف**، ج1، ص ص 122- 123.

[3]- المرجع نفسه، ج1، ص 128.

[4]- المرجع نفسه، ج1، ص ص 157- 161.

[5]- المرجع نفسه، ج1، ص ص 164- 167.

وفيما يخص جامع الأندلس بفاس، فقد خصصت لكراسيه أيضا مجموعة من الأوقاف، فكرسي التفسير، خصصت له عدة عقارات، وأوقفت عليه كتب، منها: تفسير الفخر الرازي، والاكتفاء للكلاعي، وكتاب التسهيل للإمام الرصاع، كما أوقفت عليه عدة بقاع. أما كرسي باب المحراب؛ فقد أوقفت عليه عشرة عقارات، وخمسة عقارات لكرسي باب مصرية الخطيب، ومن الكتب: "كتاب العمدة" للمقدسي، والموطا، كما كان هناك أحباس مشتركة بين الكراسي العلمية للجامعين، القرويين، والأندلس، بلغ عددها ثلاثة وخمسين كرسيا[1]. وخصصت أوقاف لصالح الكراسي جامع الشرفاء وكراسي المدارس، مثل :كرسيان في مدرسة الحلفاويين، وثلاث كراسي للمدرسة المتوكلية، وكرسيان لمدرسة العطارين، وكرسيان لمدرسة فاس الجديد، وكرسيان لمدرسة الوادي كسيان[2].

ومن أهم السلاطين العلويون أيضا الذين ساهموا بشكل ملحوظ به، السلطان إسماعيل حبس واحدا وعشرين عقارا على كرسي المحراب بجامع القرويين، خصص منها: إثنى عشر عقارا للقراءة في الفترة الصباحية، وتسع عقارات للفترة المسائية، وحضي كرسي ظهر خصة العين: بثمانية حوانيت، وارحى قنطرة، وفرن، عقارات مختلفة أخرى أوقفت عليه[3]، كما قام بتحبيس عقارات على كرسي مسجد سيدي موسى، منها: ثلث دار بدرب الأمانة، وأوقف فندقا على مسجد الزاز[4]، وقد اهتم بمدينة كناس بشكل ملحوظ فقد بلغ عدد مساجد مدينة مكناس في عهده حوالي مئة وأربعين مسجدا، وكانت كراسي كل مسجد لها أوقاف تمولها؛ على سبيل المثال: كرسي الليل بالجامع الأعظم أوقفت له أربعة حوانيت، وكان كرسي النهار بنفس الجامع له أيضا حظ من حانوت، وغابة زيتون خارج المدينة[5].

أما المدارس؛ فقد كانت لها عقارات محبسة، منها: ستة عشر حانوتا، وطاحونة، محبسة لمدرسة المواسين، وخمسة وعشرون حانوتا تقع في أماكن مختلفة لصالح مدرسة الزاوية العباسية[6].

---

[1]- بوركبة، **دور الوقف**، ج1، ص ص 168- 172.
[2]- المرجع نفسه، ج1، ص ص 171- 172.
[3]- المرجع نفسه، ج1، ص ص 216- 219.
[4]- المرجع نفسه، ج1، ص ص 228- 229.
[5]- المرجع نفسه، ج1، ص ص 230- 231.
[6]- المرجع نفسه، ج1، ص 202

كما اهتم السلاطين العلويون بتحبيس الأوقاف لصالح الكتاتيب، مثل: وقف بيت في عهد السلطان إسماعيل على مكتب باب حفاة بقرب مسجد الأندلس[1]، هذا ولم يغفل العلويون تخصيص أوقاف لصالح القراء (الحزابين) وعلى سبيل المثال لاحصر شمل أوقاف قراء الحزابيين الوقعين في جامع القرويين عدة عقاؤرات منها ثلاثة أثمان وسبعة اتساع الثمن من حانوت وعدد من اجزاء حوانيت[2] كما كان الاهتمام بالوقف لصالح الخزانات العلمية الواقعة بالمساجد وفي هذا المحل سوف يتم التطرق إليه لاحقا [3].

وبعد الحديث عن مساهمة ومشاركة الحكام ومختلف فئات المجتمع في بناء وتمويل المنشآت الدينية، يلاحظ مساهمة من نوع آخر ميزت العمارة الدينية لحواضر بلاد المغرب، بدخول طراز وافد أضاف مميزات خاصة للثقافة الفنية والزخرفية.

[1]- بوركبة، **دور الوقف**، ج1، ص ص 250- 252.
[2]- المرجع نفسه، ج1، ص ص 244- 245.
[3]- المرجع نفسه، ج1، ص 252.

ثالثا– ثراء المشهد الفني والزخرفي للمؤسسات الدينية:

يعتبر الفن المعماري مرآة تعكس لناظرها الكثير من المعطيات الثقافية، فالنمط المعماري هو بالدرجة الأولى الصورة الحية التي تبرز الذق الفني في المجتمع، ومدى تفاعله مع البيئة الجغرافية ومدى تأثره بالأنماط المختلفة وتناغمه معها، فقد ساهم التواجد العثماني والجالية الأندلسية في إثراء المشهد المعماري، مع استمرارية الذوق المحلي ليكون نمطا معماريا خاصا زاوج بين الذوق الفني المحلي والذوق الوافد، وأُضيفت مسحة جمالية راقية على الفسيفساء المعمارية لحواضرنا، مثلت نقلة نوعية في تاريخ العمارة ببلاد المغرب، سواء في المنشآت المدينية أو العسكرية أو المنشآت الدينية. فكان دور كل من العثمانيين والأندلسيين فعالا وعميقا، حمل معه تقنيات وخصائص معمارية وفنية[1].

وتظهر التأثيرات العثمانية في البنايات الدينية، وبشكل خاص المساجد الحنفية – السابقة الذكر– في الإيالات الثلاث، فمن حيث البناء تميز الطراز العثماني[2] بالتخطيط العام للعمائر أو ما تشتمل عليه من وحدات، ويظهر ذلك بوضوح في طريقة تخطيط بيت الصلاة، الذي يكون مربعا أومستطيل الشكل، وفي تقسيم قاعة الصلاة إلى ثلاث بلاطات غير متساوية[3]، وفي طريقة تغطيته بالقباب المتعددة، منها قبة مركزية قاعدتها مثمنة تعتمد على قبب أصغر موزعة على محيطها، كما طبق نفس التخطيط على المدارس التي كانت مكونة من طابقين[4]. وقد بقي النمط المحلي المتمثل

---

[1]– انظر الملحق رقم (06).

[2]– الطراز العثماني يعتبر الطراز العثماني استمرار للطراز لسلجوقي مع اقتباسات كثيرة من الطراز الإيراني وقد تكون هذا الطراز أثناء توسع العثمانيين في آسيا الصغرى خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر، أخذت خصائص الطراز العثماني المميزة تتجلى في سلسلة المساجد التي أنشأها العثمانيون في عاصمتهم الجديدة القسطنطينية، تجلت هذه الخصائص بصورة واضحة وظهر الطراز العثماني ابتداء من النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي والذي كان واضحا أيضا تأثره بعمارة آيا صوفيا في نظام القبة وأنصاف القبة والتصميم المتعامد ويوجد في صدر المسجد صحن كبير ذو فسقية ويدور فيه رواق ذو عقود وقباب. وقد دخلت العمارة العثمانية دور تطور رائع على يد مهندس معماري عبقري هو سنان باشا المتوفى سنة 1578م، وعلى يدي سنان باشا قامت مدرسة كبرى من المعماريين وصلوا بالعمارة العثمانية إلى الأوج الذي وصلت إليه. انظر: مؤنس، **المساجد**، ص ص 89-92؛ عبد السلام أحمد نظيف، **دراسات في العمارة الإسلامية**، الهيئة المصرية العاملة للكتاب، القاهرة– مصر، 1989م، ص 32.

[3] -Marçais. G; L'Art en Algerie, Imprimerie Algerienne, Alger, 1906, p.134

[4] – البهنسي، المرجع السابق، ص79. وانظر أيضا:

Rachid,Dokali,Op.cit,P73.

في الطراز المغربي الأندلسي[1] محتفظا بأسلوبه بناء المساجد المالكية، ومع هذا فقد أدخلت عليه بعض التأثيرات الوافدة خصوصا في التأثيث وفي استعمال البلاطات ذات الفنون المختلفة.

وأهم ميزة طبعت بنايات هذه الفترة: التزويق حيث تم الاستعمال المكثف للرخام والمرمر، واستخدام الآجر المطلي واللمّاع واستعمال المربعات الخزفية الملونة، وتمازجت الأذواق وتداخلت المدارس الفنية وتزاوجت فنون العمارة الإسلامية المتمثلة في ما يسمى بالأرابيسك[2]، كما وصل الذوق الغوتي (Gotique) مع فنون العمارة الإيطالية في عصر النهضة وهذا دليل على الانفتاح الذي عرفته بلاد المغرب في هذه الفترة، حيث تسرب التأثير الأوربي الأسباني والإيطالي مع الجالية الأندلسية الوافدة، خصوصا بعد النفي العام، إذ كان عدد كبير منهم من صناع الخزف والبلاطات الخزفية، حيث أخذوا يعملون في مقرهم الجديد بنفس الأساليب والطرق التي ألفوها في موطنهم الأول[3].

ومن المظاهر البارزة للعناصر الفنية، التي تميز الطراز العثماني والتي لها خلفية ثقافية تسربت إلى بلاد المغرب للمرة الأولى، وأصبحت متداولة، منها: التقنيات المستعملة الرسم والنقش بتقنية الأرابيسك، والتي تعني استعمال التزين بمختلفة الزهور والآيات القرآنية وترتيبها ترتيبا خاصا للغاية.

---

[1] – احتفظ الطراز المغربي بشخصيته وتطوره داخل نطاق الخصائص المميزة لكل جزء من أجزاء المبنى هو أن بلاد المغرب لم يتعرض – منذ دخول الإسلام– لأي تيار ثقافي خارجي إلى مطالع العصر الحديث فظل الغرب الإسلامي– من حدود إفريقية تونس على الأقل إلى المحيط الأطلسي ولم يتعرض المغرب لتأثير خارجي إلا من ناحية الأندلس فكانت العمارة الأندلسية دائما ذات أثر بعيد في عمائر المغرب خاصة بعد قيام الدول المغربية الكبرى دول المرابطين و الموحدين وبني مرين– وامتداد سلطانها على الأندلس فأصبح المغرب وما بقى من الأندلس بلدا واحدا سياسيا وحضاريا فتبادل الجانبان التأثيرات وفي العمارة يمكن أن نقول أنه أصبح لهما طراز معماري واحد هو الذي يسمى بالإسباني المغربي ونماذجه الكبرى : مسجد الكتيبة في مراكش ومسجد حسان في الرباط ومسجد إشبيلية الجامع الذي بناه أبو يعقوب يوسف ثاني خلفاء الموحدين. انظر: مؤنس، **المساجد**، ص ص185-186.

[2] – كلمة " أرابسك" arabesque على أية بحيث ينتج منها ما يشبه ما أبدعه الفنانون العرب المسلمون. " أرابسك" ما يلي: " هذا الفظ أوروبي أطلق في اللغات الإنجليزية والألمانية والفرنسية على زخارف الفن الإسلامي بوجه عام والنباتية منها بوجه خاص. فهي تكوينات زخرفية تتشابك فيها العناصر حتى ولو كانت غير إسلامية بل لقد أطلقها البعض على زخارف فن النهضة الأوروبية لما حدث من مزج بين معنى هذه التسمية وبين زخارف فن النهضة. انظر: المرجع نفسه، ص 135.

[3] – عبد العزيز محمود لعرج، **الزليج في العمارة الإسلامية بالجزائر في العصر التركي، دراسة أثرية فنية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1995م، ص ص 263، 264.

أ- زخرفة الكتابة:

استخدم الخط العربي كأداة لزخرفة جدران العمائر الدينية والمدنية، وفي الفنون الزخرفية بصفة عامة، بتنوعت الخطوط العربية كالخط الكوفي وخط الثلث والنسخي وامتيازها بخصائص جمالية وفنية معينة، فقد استمر استخدامها على مر العصور، وفي العهد العثماني ابتكر الفنانون الأتراك أنواعا أخرى خاصة بهم، كما أنهم نظروا إلى فن الخط نظرة تقديس جعلتهم يهتمون به، وعملون على تطويره واستعماله كجانب زخرفي في العمائر والفنون التطبيقية[1].

وتميز العثمانيون فيما يخص اختيار أسلوب الزخرفة بالكتابة على ثلاثة تقنيات، وهي الكتابة البارزة والكتابة المرصعة بالرصاص وأخيرا الكتابة المنفذة بالمداد[2]. واستعملت الكتابة في عدة مواضع في زخرفة المساجد والمنشآت الأخرى، ففي النقائش المعمارية العثمانية تضمنت تاريخا واضحا سواء بطريقة الأرقام[3] أو بالألفاظ أو بطريقة الأحرف التي تعتبر ابتكارا عثمانيا صرفا، وقد اعتمد العثمانيون ثلاث طرق للتأريخ وجدت إما منفردة أو مختلطة[4]، واعتمدت طريقتان للتأريخ

---

[1]- لعرج، المرجع السابق، ص ص 248، 249.

[2]- **الكتابة البارزة:** تعد هذه التقنية امتدادا لتقنيات الكتابة الحفصية حيث لم يتمكن العثمانيون في البداية من فرض تقنياتهم الكتابية، وبذلك تواصلت هذه الطريقة طيلة نصف قرن من الزمن على ان النقاش العثماني أفضى عليها طابعه الخاص، مثل حشر الأشرطة الكتابية ضمن الأطر الهندسية، أو إدخال بعض خصائص الخط النسخي الشرقي على الخط الحفصي، وتعد سنة 1038هـ/1623م سنة ميلاد التقنية الجديدة بتونس. **والكتابة المرصعة بالرصاص:** وهي الأكثر رواجا خلال الفترة العثمانية وتكون برسم النص على الحقل الكتابي، ثم حفر الأحرف وتثبيت شريط من الثقوب في أسفلها لإستقبال الرصاص الذائب إذابة الرصاص وسكبه داخل الأحرف والثقوب وهذه التقنية ظهرت في الشرق وتم نقلها إلى شمال إفريقيا عن طريق العثمانيين انطلاقا من القاهرة وطرابلس والجزائر وأخيرا بتونس. **الكتابة المنفذة بالمداد:** انحصر استعمال هذه التقنية في نوع واحد من النصوص وهي تلك المتعلقة بتجديد أسقف جامع الزيتونة. انظر: جراي، المرجع السابق، ص ص 197-197.

[3]- هذا النوع من التأريخ عادة ما يرد مفصلا شهرا وسنة وفي بعض الأحيان يشتمل أيضا على اليوم، وأول تاريخ بالأرقام وجد في نقيشة ميضاة البلفدير أي سنة 1038هـ/1629م وهو النص الذي طبقت فيه لأول مرة تقنية الترصيع بالرصاص في الكتابة، وكأن الطريقة في الكتابة والتأريخ مقترنتين في كثير من أحيان لدى العثمانيين. انظر: المرجع نفسه، ص ص 202، 203.

[4]- إن غياب الأرقام على النص لا يعني غياب التاريخ فقد أدخل العثمانيون طريقة للتأريخ تعتمد على إعطاء لكل حرف قيمة محددة للحصول على التاريخ السنوي، وعادة ما يتم اعتماد عجز البيت الاخير أو الكلمة الاخيرة لاحتساب هذه القيمة.أنظر: المرجع نفسه، ص ص 203، 204.

بالأحرف، الأولى شرقية والثانية مغربية لا تختلفان فيما بينهما، ولم يقتصر انتشار هذه الطريقة على الإيالات الثلاث التابعة للدولة العثمانية؛ بل امتد ذلك إلى المغرب الأقصى زمن السعديين[1].

ب- الزخرفة الهندسية:

تتكون الزخارف الهندسية من الخطوط بأنواعها المختلفة المستقيمة والمنكسرة والمنحنية والمظفرة، كما تتكون من الأشكال المساحية كالمربع والمستطيل والمعين والمثلث والدوائر والأشكال البيضوية، والعقود بأنواعها المختلفة من عقود حدوية أو نصف دائرية، أما الأشكال المضلعة فتتضمن الأشكال السداسية والمثمنة والمتعددة الأضلاع والأطباق النجمية، فضلا عن الحلبات النباتية المشعة حول الدوائر المركزية، ولهذه الزخارف الهندسية مدلول رمزي فالنجمة السداسية الناجمة من تداخل مثلثين، والخماسية من تداخل زوايا المثلث، والثمانية من تداخل مربعين، وهكذا الحال بالنسبة لجميع النجوم الموجودة في الزخارف، وهذا التمازج يعبر على السماء والأرض، والشكل المربع يعبر عن القوى الأربع في الطبيعة، فالضلع الأسفل: التراب، الأعلى: الهواء، الأيمن: الماء، الأيسر: النار، وفيما استخدم المثلثان لتشكيل النجمة السداسية، واحد يمثل الأرض ورأسه إلى أعلى تعبر عن الإيمان، وآخر يمثل السماء ورأسه إلى الأسفل تشير إلى عناية الله[2]. وعلى سبيل المثال نجد أن الزليج عرف الإقبال على استخدام بلاطات الزليج المربع الشكل، وتحولت الأشكال المضلعة القائمة على الزليج المفصص إلى استعمال أسلوب الرسم فوق الطلاء، غير أن الأشكال القديمة ذات الأطباق النجمية قلدت تقليدا دقيقا، بحيث رسمت على بلاطات وعلى تجميعية من أربع بلاطات[3].

---

[1]- جراي، المرجع السابق، ص 204.

[2]- هنادي سمير نامق كنعان، **الحليات المعمارية في القصور العثمانية في البلدة القديمة بنابلس "دراسة تحليلية"**، إشراف هيثم الرطروط، قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في هندسة العمارة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس- فلسطين، 2010م، ص ص 178- 179.

[3]- يوجد نمط أخر يتألف تصميمها من دائرة مركزية يحيطها مضلع ثماني رحلية من ثمانية أوراق ثلاثية الفصوص، ويحيط كل ذلك مثمن تتصل بأضلاعه الرئيسية ثلث المضلع والعناصر المركزية كما تتصل بأضلاعه الثانوية مربعات تتوسطها أربعة أوراق بيضوية على شكل صليب، وحليت الأركان الأربعة بأضلاع المثمن الداخلي وتتبع هذه العناصر في أسلوبها الأسلوب الإسباني ، ذلك أن التأثير الأسباني أخذ في التغلغل في زخارف بلاطات هذا النوع المصنوعة في تونس بحي القلالين.أنظر: لعرج، المرجع السابق، ص ص 260، 261.

وفيما يخص الرموز الدالة على شعار الدولة العثمانية، كالهلال الذي استخدم منفردا أو مجموعا ليصور شكلا هندسيا، فقد تُجمع ثلاث أهلة لتشكل المعنى: الكلاء، الماء، النار، كما عرفت رموز أخرى والتي وضعت للتبرك، منها: عجلة الحظ، وتشارك الفلك، وكان الهلال يزين الأعمدة وأقواس الأبواب، والتيجان، وغيرها[1].

ج- الزخرفة النباتية:

والتي تم استيحاؤها من الطبيعة، وهي متنوعة من النباتات، الأزهار، الأوراق، الأشجار، والسيقان النباتية، ويلاحظ أهم هذه الأزهار وأكثرها استعمالا هي أزهار شقائق النعمان، وكان العثمانيون يطلقون عليها اسم (LALE) المتكون من أربعة حروف "لاله" وهي حروف اسم الله كما هي أيضا حروف الهلال ولهذه الرمزية استخدمت هذه الزهرة في زخرفة العمائر[2]، وأزهار القرنفل[3]، وأزهار الورد، وزهر الرمان. وجيمع هذه الأزهار لا تقوم بمعزل عن بقية الزخارف ولا تستقل بذاتها[4].

ونجد ضمن الزخارف النباتية زخارف الأشجار، التي استعملت للدلالة على تقديس العثمانيين للون الأخضر المعبر عن راية الإسلام، ومن أهم الأشجار التي اختاروها للزخرفة بها: شجرة سر، فهي الشجرة الطويلة التي تسموا نحو الأفق تشبيها لها بمآذن المساجد، كما أنّ هذه الشجرة رمزية الخلود عند الأتراك، وذلك لأوراقها الخضراء على طول السنة، ولرائحتها الزكية، ما جعلها تغرس بجانب القبور[5]، كما استوحى الفنان العثماني من شجرة النخل رمزا وخرفيا، لما تمثله من قدسية، لورودها في القرآن وكونها من أشجار الجنة، كما أنها شجرة الخير والعطاء، فهي تنبث

---

[1]- علي خلاصي، **العمارة العثمانية لمدينة الجزائر**، وزارة الدفاع الوطني المتحف الوطني للجيش سلسلة الفرسان الجزائريون، الجزائر، 1985م، ص 143.

[2]- وهي تعرف بزهرة التوليب أيضا. انظر: سعاد ماهر، **الخزف التركي**، مطابع مذكور وأولاده، القاهرة- مصر، 1960م، ص 120.

[3]- انتشرت زهرة القرنفل في مختلف أنواع الفنون الزخرفية في تركيا والمناطق الخاضعة لها كمصر وشمال افريقيا ، وتجاوز التأثير التركي إلى أوربا التي انتشرت في فنونها هذه الزهرة انتشارا واسعا ونفذت على الفنون الزخرفية بها. انظر: لعرج، المرجع السابق، ص ص 287 – 288.

[4]- المرجع نفسه، ص 284.

[5]- المرجع نفسه، ص ص 294، 295، سعاد ماهر، المرجع السابق، ص ص120-121.

في الصحراء وثمارها مصدر عيش[1]، كما كانت الثمار هي الأخرى مصدر إلهام كالعنب والتفاح والبلح، التي تعبر عن الخصوبة والجمال، خصوصا الثمار المذكورة في كتاب الله تعالى التي ترمز للخلود كالرمان والتين[2].

ومن الملاحظ مما سبق أنّ السبب الرئيسي لاختيار الزخارف ارتبط بالمعاني الدينية، كلها أو بعضها، مما أدّى إلى الإكثار من استعمالها في فنونهم الزخرفية المختلفة بما فيها البلاطات، وجدران المباني، كالمحاريب والميضات، وفي سجاجيد الصلاة، والزخارف المحفورة، وغيرها.

يمكن القول بناء على ما تقدم أن:

- ✓ ارتفاع عدد المؤسسات الثقافي في الفترة الحديثة سواء في الإيالات العثمانية أو المغرب الاقصى وذلك بمشاركة العناصر الوافد والحكام في عملية بناء وتشييد البنايات الجديدة، والاهتمام بإصلاح وترميم المؤسسات القديمة.
- ✓ ظهر تمويل التعليم مع ظهور المدارس ببلاد المغرب خلال القرن السابع الهجري، ثم تعمم على بقية المؤسسات التعليمية من المساجد والكتاتيب والزوايا، ومع زيادة عدد المؤسسات التعليمية في الفترة موضوع الدراسة، زاد الاهتمام بتمويل التعليم من طرف مختلف شرائح المجتمع، سواء الحكام، أو العلماء، أو العامة، رجالا ونساء. ومن الملاحظ أن المغرب الأقصى اهتم حكامه بتمويل التعليم أكثر مِمَ اهتم به الحكام في الإيالات العثمانية، هذا ما جعل مؤسساته الدينية أكثر حركية ثقافية وإقبالا.
- ✓ عرفت الزخارف المغربية تغييرا ملحوظا في عمائرها الدينية حيث إنه بوفود العناصر الجديدة، بالإضافة إلى ما عرفته الفترة المدروسة من متغيرات ثقافية، ما أدّى إلى تمازج الزخارف بين التأثيرات التركية والأوربية فتسربت ثقافة التزويق، والعناصر الجمالية المنبعثة من روح الطرز التي وفدت معهم. هذا، ومن الملحوظ بقاء الطراز المحلي محافظا على موروثه الثقافي في العمارة الدينية.

---

[1]- سعاد ماهر، المرجع السابق، ص 120.

[2]- المرجع نفسه، ص 121؛ فليب سبرنج، **الرموز في فن الأديان، الحياة**، ترجمة عبد الهادي عباس، ط1، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق- سوريا، 1992م، ص 317.

الفصل الثاني:

شكل التكوين التعليمي ببلاد المغرب

-دارسة مقارنة-

أولا- المرحلةالتحضرية

ثانيا- المرحلة الإعدادية

ثالثا- التعليم العالي

رابعا- الكتب المدرسة

ينقسم التعليم ببلاد المغرب إلى ثلاثة مراحل، تمثله المؤسسات التعليمية السابقة الذكر، وترتبط بالمرحلة العمرية للمتعلم، والغرض من تعليمه، والمواد المدرسة، وهي على العموم تنقسم إلى المرحلة التحضرية، تعقبها المرحلة الإعدادية، وأخيرا تأتي مرحلة التعليم العالي أو الاحترافي. نحاول في هذا الفصل التطرق إلى مراحل التكوين التعليمي للطالب عن طريق تتبع المراحله الدراسية في مختلف المؤسسات الثقافية ببلاد المغرب[1]، فهل عرف المنهج اختلافا من منطقة إلى أخرى.

أولا– المرحلة التحضرية:

هي المرحلة التي يأخذ فيها الصبي تعليمه الأول، وهي ما يعرف حاليا بالمرحلة الإبتدائية وتحتضنها مؤسسة الكُتَّاب، وتعتمد على منهج تدريس خاص بها.

1– الكُتَّاب[2]:

ظهر الكُتَّاب في الحجاز منذ العصر الجاهلي قبل البعثة النبوية، لكن انتشاره كان قليلا، وباعتبار أنّ الرّسول صلى الله عليه وسلم شجع على تعليم القراءة والكتابة، إذ كان يطلب من بعض أسرى المشركين تعليم المسلمين القراءة والكتابة مقابلا لفدائهم، وبالتالي فلا عجب أن تنتشر الكتاتيب في صدر الإسلام، والراجح أنّها ظهرت في إفريقية مع الفاتحين الذين قاموا بنشر تعاليم الدين والفقه، لما تشير إليه بعض النصوص[3].

كان الصبيان في البداية يتعلمون الكتابة في المساجد، ثم منع ذلك بسبب الفوضى التي يحدثونها، وعدم احترامهم لنظافتها، فتم فصل تعليمهم عنها، واتخذت لهم الكتاتيب، وعلى الرغم

---

[1]– عن المؤسسات التي كانت تحتضن الحركة التعليمية بمراحلها الثلاث. انظر الملحق رقم (06).

[2]– اشتق لفظ الكُتَّاب من تعليم الكِتابة، كَتَّبَ الرَجل، وأَكْتَبَه إِكْتَابًا: عَلَّمَه الكِتَاب، والكُتَّاب والمَكْتَبُ: موضع تعليم الكُتَّاب، والكُتَّاب: هم الصبيان الذين يتعلمون الكِتَابَ والكِتَابة، ويطلق على معلمهم: المُكْتِب، ويُجمع الكُتَّابُ والمَكْتَبُ على كَتَاتِيب، ومَكَاتِب.أنظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج1، ص 699.

[3] – ذكر الدارقطني، رواية عن غياث بن أبي شبيب أنه قال: «**كان سفيان بن وهب صاحب النَّبِي صلى الله عليه وسلم يمر بنا ونحن غلمة بالقيروان، فيسلم علينا ونحن في الكتّاب وعليه عمامة قد أرخاها من خلفه**». انظر: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، **المؤتَلِف والمختَلِف**، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، 5 أجزاء، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، 1406هـ/ 1986م، ص 1695. انظر أيضا: الدباغ، **معالم الإيمان**، ج1، ص 151؛ المالكي، **رياض النفوس**، ج1، ص 91.

من انفصالها عن المساجد؛ إلا أنّها كانت متصلة بها في الأغلب، أو منفصلة عنها تماما، إذ يُتَّخذ حانوت، أو غرفة في أحد المنازل. كما يكون الكتّاب تابعا لإحدى المدارس أو الزوايا[1].

تنقسم الكتاتيب حسب نوعية التدريس بها إلى كتاتيب خاصة بتعليم القراءة والكتابة، وأخرى تُعنى بتعليم القرآن الكريم ومبادئ اللغة العربية[2]، على الرغم من أن الأعم هو تعليم كل هذا في كُتَّاب واحد. كما يمكن التفريق بين نوعين من الكتاتيب من حيث الطبقة التي تدرس بها: الكتاتيب العامة، وهي المخصصة لأبناء الرعية، يقوم بإنشائها معلم، أو مؤدب أو شخصية سياسية تطوعا، تكون مواضعها إمّا ملحقة بالمساجد، أو الزوايا، وفي أركان المدينة، والنوع الثاني: هو الكتاتيب الخاصة، التي تختص بتعليم أبناء الأمراء والوزراء وعَلِيّة القوم، وتكون في القصور[3]. يتولّى تعليم هؤلاء الصبية معلم، يعرف أيضا بالمُكْتِب، أو المُؤَدِّب، وقد كان يتولى أجرته من طرف أولياء الصبيان، قبل أن تظهر طريقة تمويل التعليم مع ظهور المدارس[4].

كانت بلاد المغرب تحتوي على عدد من الكتاتيب التابعة للمساجد، أو المدارس، وحتى الزوايا، ومن الملاحظ أن عدد الكتاتيب بها تخضع في توزيعها إلى كثافة السكان في كل منطقة، وإلى عدد المساجد الموجودة بها، وكانت منتشرة في كل حي من أحياء المدن وعلى سبيل المثال احتوت مدينة الجزائر نحو مئة مكتب، بحيث كان عدد التلاميذ يكثر في المكتب مما اضطر القائمين عليه أن يجعلوا فيه سدة يصعدون إليها بالدرج[5]، وفي مدينة تونس فقد تجاوز عددها في حدود أواخر القرن التاسع عشر الألف مكتب فالإقبال عليها كان قويا لما فيه من منافع التعليم[6]، كما عرفت طرابلس هي الأخرى عددا من الكتاتيب بحسب تعدد المؤسسات التابعة له، ولم

---

[1] – لطيفة بنت محمد البسام، **الحياة العلمية في إفريقية في عهد بني زيري 361– 555هـ/ 971– 1160م**، دط، جامعة أم القرى، مكتبة الملك بن عبد العزيز العامة، الرياض، 1422هـ/ 2001م، ص ص 112- 113.

[2] – علي بن محمد بن سعيد الزهراني، **الحياة العلمية في صقلية الإسلامية (212– 484هـ/ 826– 1091م)**، د ط، جامعة أم القرى، مكتبة الملك فهد الوطنية، مركز بحوث العلوم الاجتماعية، مكة المكرمة، 1417هـ/ 1996م، ص 225.

[3] – يوسف بن أحمد حوالة، **الحياة العلمية في إفريقية "المغرب الأدنى" منذ إتمام الفتح وحتى منتصف القرن الخامس الهجري (90– 450هـ)**، ج1، ط1، جامعة أم القرى، مكتبة الملك فهد الوطنية، مكة المكرمة، 1421هـ/ 2000م، ص 228.

[4] – المرجع نفسه، ج1، ص ص 226– 228؛ الزهراني، المرجع السابق، ص ص 225– 230.

[5] – نور الدين عبد القادر، **صفحات**، ص ص 201– 202.

[6] – أرنولده قرين، **العلماء التونسيون**، ترجمة حفناوي عمارية، أسماء معلي، دار سحنون للنشر والتوزيع، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، 1995م، ص 44.

يختلف الوضع بالنسبة للمغرب الأقصى الذي عرف عددا كبيرا بتواجد أعداد معتبرة من المساجد والأحياء واهتمام السلطة والمجتمع المدني بالجانب التعليمي[1].

2- طريقة التدريس:

الملاحظ أن طريقة التدريس بالكتاتيب ببلاد المغرب استمرت في الفترة الحديثة، موضوع الدراسة بنفس المنهج الذي كان متبعا في الفترات السابقة، حيث كان الصبيان يلتحقون بالكُتّاب في سن التمييز ما بين الخمس أو ست سنوات، وبعضهم في سن السابعة ويستمرون في الدّراسة بها لمدة ثمانية سنوات أو أكثر، أي الثالثة عشر أو الرابعة عشر. أمّا عن البرنامج الدراسي في الكتّاب، فإنّ الطفل يتعلم الخط، فيحفظ الحروف العربية رسما وكتابة، وبما أنّ الهدف من هذه المرحلة هو التنشئة الدينية للصبيان؛ فإنّ أوّل ما يوجهون إليه في تعليمهم، هو قراءة وحفظ القرآن الكريم، الذي يرى ابن خلدون أنه يجب أن يكون أوّل ما يسبق إلى قلوبهم، ليرسخ في نفوسهم الإيمان والعقيدة الصحيحة، وبالتالي فقد كان يتم إلى جانب حفظه التدرب على كتابته وقراءته وإتقان تجويده[2].

كما كانت تدرس مواد أخرى[3] مثل: مبادئ اللغة والنحو والفقه[4].

---

[1] - ينظر إلى الفصل الأول من هذا الباب.

[2] - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص ص 338- 342؛ عمر علي بن إسماعيل، **إنهيار حكم الأسرة القرمانلية**، ص ص 171- 172؛ أرنولده قرين، **العلماء التونسيون**، ص 44؛ أحمد قاسم، **إيالة تونس**، ص 279؛ مسعود عبد الله مسعود، «ملامح الحياة الفكرية والثقافية في ليبيا أواخر الحكم العثماني حتى الاحتلال الإيطالي سنة 1911م»، **المجلة الجامعة**، ع 15، مج3، جامعة الزاوية، ليبيا، 2013م، ص ص 120- 121؛ إبراهيم حركات، **التيارات السياسية والفكرية خلال قرنيين ونصف قبل الحماية**، ط2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء- المملكة المغربية، 1994م، ص ص 10- 11. وانظر:
- Roger Letourneau., **Fés avant le protectorat** , Casablanca, 1949, p 212-214.

[3] - اختلفت الأقطار الإسلامية في أوليات التدريس في الكتاب، ففي المشرق فقد اعتمدوا على تدريس القرآن وخلطه مع عدة علوم، كما كانت لهم مدارس خاصة بتعليم الخط وحده، وفي إفريقية مزجوا بين تعليم القرآن الكريم والحديث النبوي، ومدارسة قوانين العلوم وتلقين بعض مسائلها، مع التركيز على القرآن والعناية به وباستظهاره، والوقوف على اختلاف رواياته وقراءاته، هذا بالإضافة إلى الخط، وطريقتهم في تعليم القرآن أقرب إلى طريقة أهل الأندلس، واقتصر التعليم في المغرب على القرآن فقط مع طريقة رسمه وكتابته، فلم يبيحوا تعليم الحديث والفقه أو الشعر والأدب، حتى يتمكن الصبي من حفظ القرآن والحذق فيه، أما في الأندلس، فكان أساسهم في التعليم هو القرآن الكريم وتعلم كتابته، لكنهم مزجوه برواية الشعر والترسل والنحو وقوانين العربية، مع التركيز على تعلم الخط والكتابة، وقد ترتب عن كل طريقة حسب رأي ابن خلدون نتائج، فنجد جمودا في العبارة وقلة التصرف في الكلام وقصورا في اللغة عند أهل إفريقية والمغرب، ويعتقد أن أهل إفريقية أخف في ذلك من أهل المغرب بسبب مزجهم في تعليم القرآن بعبارات العلوم، إلا أن عبارتهم قاصرة عن البلاغة، على عكس طريقة الأندلسيين التي أكسبتهم ملكة اللغة والأدب لروايتهم الشعر والترسل ومدارسة العربية من أوّل العمر، فصاروا أعرف باللسان العربي، لكنهم قصّروا في سائر العلوم، ومع ذلك يعلل ابن خلدون السبب في جعل القرآن هو الأولى بالتعليم من غيره، في أن ذلك خشية ما قد يعرض للصبي من موانع تمنعه من مواصلة طلب العلم، من جنون وآفات وقواطع عن العلم، فيفوته تعلم القرآن، ولو حصل اليقين للمعلم في استمرار الصبي في طلب العلم وقبول التعليم لكان بإمكانه انتهاج أسس أخرى في تعليمه. انظر: عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، ص ص 740- 743؛ إسكان، المرجع السابق، ص ص 125- 126.

[4] - كانت هناك مواد إجبارية، ومواد اختيارية، فالإجبارية هي القرآن، وتعلم أركان الدين وخاصة الصلاة، وتعليمهم الوضوء، الوضوء، والدعاء، بالإضافة إلى الضروري من النحو، واللغة العربية، والخط التي تمثل «**معاني التقوية على القرآن**» كما يرى

وكان المعلمون يحرصون أيضا على الاهتمام بتربية الصبيان، وتعليمهم الآداب الإسلامية، فإن أساء الطفل الأدب أو تكاسل عن الدرس، نال العقاب، الذي تراوح ما بين الضرب ضربا خفيفا بعصا، أو العلقة المعروفة أيضا بالفلقة[1]، هذه المبادئ البسيطة تمهد الصبي للالتحاق بحلقات المساجد والمدارس في المرحلة الموالية من تعليمه.

كانت الدّراسة مقسمة إلى فترتين، فترة صباحية تبدأ من بعد صلاة الفجر، وتستمر حتى قرب صلاة الظهر، مخصصة للاستظهار، تعقبها استراحه يعود فيها الصبيان إلى منازلهم، ثم يعودون إليه بعد الظهر ويستأنفون الدراسة إلى صلاة العصر، وفي هذه الفترة تتم كتابة درس جديد، وبهذا تنتهي الدراسة اليومية. وكان البرنامج يوزع خلال اليوم، إذ تخصص الفترة الممتدة من الفجر إلى الضحى للقرآن، ثم من الضحى إلى الظهر لتعلّم الكتابة، ومن الظهر إلى العصر لبقية العلوم من نحو وعربية، وشعر وأيام العرب والحساب، وكانوا يدرسون كل أيام الأسبوع ابتداء من صبيحة يوم السبت إلى غاية عصر يوم الخميس، أمّا يوم الجمعة فيمثل عطلة بالنسبة لهم، هذا بالإضافة إلى عطل الأعياد، وخاصة عيدي الفطر والأضحى[2].

أمّا عن طرق التدريس في هذه المرحلة؛ فقد كانت في الأغلب تقتصر على التلقين والحفظ، والاسترجاع، وذلك لأنّ العلوم المدرسة كلها علوم لفظية تحتاج إلى الحفظ والاستيعاب، ويكون التلقين على طريقتين، الطريقة الأولى تقتضي القراءة من المصحف أو اللوح الخشبي الصغير الذي يقوم الصبي بكتابة السورة أو الآيات المراد حفظها عليه، ثم يُلقيها على معلمه، أمّا الطريقة الثانية فتكون عن طريق التلقين عن ظهر الغيب. وبالحديث عن اللوح الخشبي، فقد كان التلميذ يكتب الدّرس الأول على وجه اللوحة، والدرس الجديد على الوجه الثاني، ولا يقوم بمحو الدرس إلا بعد استظهاره على معلمه، الذي يأمره بمحوه وكتابه درس آخر في حال أتقن حفظه، كما كان

القابسي= =وابن سحنون: «**وينبغي له [المؤدب] أن يعلمهم إعراب القرآن، وذلك لازم له، والشكل والهجاء والخط الحسن، والقراءة الحسنة، والتوقيف، والتريل، يلزمه ذلك. ولا بأس أن يعلمهم الشعر مما لا يكون فيه فحش من كلام العرب وأخبارها، وليس ذلك بواجب عليه**»، وأنّ تعلم الخط في رأي ابن خلدون يتصل بالحضارة. أمّا المواد الاختيارية، فهي الحساب، والشعر وأيام العرب وأخبارها، وجميع النحو والعربية، إذ يفرقون بين الضروري من النحو والعربية وبين جميع النحو والعربية، فالأول وجب تدريسه لفهم الضروري من الدين، والثاني يعتبر خروجا عن الغاية الدينية إلى غاية أخرى. انظر: القابسي، المصدر السابق، ص 304؛ ابن سحنون، المصدر السابق، ص 360؛ عبد الرحمن بن خلدون، **العبر**، ج1، ص ص 524، 740؛ الأهواني، المرجع السابق، ص ص 166- 179.

[1] - محمد عادل عبد العزيز، **التربية الإسلامية في المغرب أصولها المشرقية وتأثيراتها الأندلسية**، د ط، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1987م، ص ص 8- 10، 14- 15.

[2] - محمد عادل عبد العزيز، المرجع السابق، ص ص 25- 26؛ الأهواني، المرجع السابق، ص ص 183- 184؛ أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص ص 339- 342.

للتلاميذ بالإضافة إليه أدوات أخرى، مثل القلم أو العود المصنوع من نبات القصب أو من ريشة طائر، ومحبرة صغيرة تحتوي على حبر يعرف بالصمغ[1].

كان الدرس في الكُتَّاب على شكل حلقة، إذ يتحلق الصبيان حول المعلم أو الشيخ، الذي يبدأ بالبسملة، والحمدلة، والتصلية على الرسول صلى الله عليه، ثم يباشر بما هو مبرمج للحفظ لكل صبي من سور أو آيات القرآن الكريم، إذ يقوم كل الصبيان بترداد ما سيحفظونه ترتيلا بصوت مرتفع، وعلى المعلم أن يصحح أخطاء كل منهم[2]، ويبقى التلميذ يدرس في الكتاب إلى غاية سن الثانية عشرة، أين ينهي حفظه، ثم يبقى مدة سنتين يكرر على شيخه برواية قالون وورش[3].

وكان ختم الصبيان للقرآن حدثا مهما في الكتّاب، إذ كان يهتم المؤدب بالصبي الذكي، حتّى يساعده على حفظ القرآن، ويكون ذلك مفخرة له، يُكافئ عليها من قبل ولي أمر الصبي، الذي يرى أنّ إكمال ابنه للحفظ فرصة للتباهي به في وسطه الاجتماعي، وأحسن مثال على ذلك ما قدمه سالم أبو الغيث التونسي لمؤدب ابنيْه لما ختم أحدهما القرآن كافئه بأربعين دينارا، وأقام وليمة بالذبح واحتفالا لمدة أسبوع، وهذا يبرز أهمية حفظ الصبي للقرآن في هذه المرحلة من الدراسة[4].

ومن البديهي أنّه ليس كل من يلتحق بالدراسة في هذه المرحلة أن ينهيها ليلتحق بالمرحلة الموالية، وهي التعليم المتوسط أو الثانوي، بل هناك من الصبيان من لا يكمل حتى حفظ القرآن الكريم، وخاصة من أبناء الفقراء، ليتوجه إلى العمل، ومنهم من لا يكون حاذقا في القراءة والحفظ

---

[1] – محمد عادل عبد العزيز، المرجع السابق، ص ص 14– 15؛ أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 339– 342؛ صفية ديب، **التربية والتعليم في تونس الحفصية (القرن 7– 10هـ/ 13– 16م)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط، إشراف بوبة مجاني، جامع الجزائر 2 بوزريعة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 1432– 1433هـ/ 2011– 2012م، ص ص 88– 92؛ أرنولده قرين، **العلماء التونسيون**، ص 44.

[2] – محمد عادل عبد العزيز، المرجع السابق، ص 14.

[3] يعتبر الشيخ أحمد بن ثابت التلمساني، من أهم الشيوخ الذين اختصوا في القراءة، له تأليف مشهور عند القراء بالجزائر سماه "الرسالة الغراء في ترتيب اختلاف القراء"، ينتمي إلى أسرة بني زيان ملوك تلمسان. أو كذلك الشيخ ابن توزينت الذي خصص تأليفه لكيفية جمع الطرق وتحرير نسبتها على قراءة الإمام نافع المدني من روايتي عيسى قالون وعثمان ورش، ونال هذان التأليفان المذكوران إقبالا وشهرة في أواخر العهد العثماني. انظر: المهدي البوعبدلي، «اهتمام علماء الجزائر بعلم القراءات في القديم والحديث»، **كتاب الأصالة**، ملتقى القرآن الكريم، ملتقى الفكر الإسلامي الخامس عشر، ج1، دار البعث، قسنطينة، 2–8 ذو القعدة 1401هـ/ 1–7 سبتمبر 1981م، ص ص 156–158.

[4] – أحمد قاسم، **إيالة تونس**، ص 279.

والكتابة فيتوقف عند المرحلة الابتدائية[1]. فكان تأثير الظروف الإقتصادية والإجتماعية تَحُول بين الطلاب والتعليم في المرحلة الموالية.

ثانيا– المرحلة الإعدادية:

وهي التي تلي المرحلة سابقة الذكر، وهي المرحلة التي تعرف حاليا بمرحلة المتوسطة والثانوية والتي احتضنتها مؤسستان: المدرسة والمسجد، سواء كانت متواجدة في المدن الكبرى أو في الأحياء الصغيرة.

1– مؤسساتها:

أ– المدرسة:

إذا كان المفهوم اللغوي للمدرسة يعني المكان الذي تُلْقَى فيه الدّروس، سواء كان مسجدا، أو كُتَّابا، أو رباطا أو زاوية؛ فإنّ معناها التاريخي يختلف عن المفهوم اللغوي للمؤسسات التعليمية المذكورة، فالمدرسة هي مؤسسة قائمة بذاتها، ظهرت في المشرق الإسلامي ابتداء من القرن الخامس الهجري، الحادي عشر الميلادي[2]، مع ظهور المدارس النظامية التي بناها الوزير السلجوقي نظام الملك الطوسي في بغداد ونيسابور وغيرها من المدن[3].

تتميز المدرسة بأربع مميزات، أوّلها: أنها بناية مستقلة في بنائها عن المؤسسات الأخرى كالمسجد، أو الزاوية، تتولى وظيفة واحدة فقط وهي التعليم، ثانيها: أنها تعتمد في مصاريفها المختلفة، من بناء وترميم هياكلها، والنفقة على ما يحتاجه الطلبة، ودفع أجور المعلمين وغيرهم من الموظفين، على عائدات الأحباس الموقفة لصالحها، ثالثها: أنها مؤسسة حضرية بامتياز، وليست

---

[1] – محمد عادل عبد العزيز، المرجع السابق، ص 26؛ أرنولده قرين، **العلماء التونسيون**، ص 44.

[2] – إسكان، المرجع السابق، ص 56.

[3] – عرفت مدارسه بالمدارس النّظاميّة، كانت مخصصة للمذهب الشافعي، منها: المدرسة الكبرى، نظاميّة بغداد التي شرع في بنائها سنة 457هـ/1065م، ونظاميّة نيسابور، وطوس، وهراة، وبلخ، والبصرة، وأصبهان، وقد اهتمّ نظام الملك بإقامة المدارس، والمساجد، والرباطات، وتوقيف الوقوف عليها، واهتمّ بدور الكتب، وابتاع لها الكتب. انظر: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، 19 جزء، ج 16، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1412هـ/ 1992م، ص ص 91، 102، 103، 237، 292؛ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق شعيب الأرنؤوط، 25 جزء، ج19، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، 1405هـ/ 1984م، ص ص 94- 95.

مؤسسة بدوية، وأخيرا: أنها مؤسسة تعليمية سنية بالمقام الأوّل، إذ أنّ أوّل المدارس بناء في المشرق استخدمت لنصرة المذهب السنّي على المذهب الشيعي ومختلف الفرق والمذاهب الأخرى[1].

اختلفت الآراء حول ظهور المدرسة ببلاد المغرب، أهمها ثلاثة آراء، يراها الأوّل: أنّ بناء أوّل مدرسة – وهي المعروفة بالصابرين بفاس- كان على يد الأمير يوسف بن تاشفين خلال القرن الخامس الهجري، الحادي عشر الميلادي، و الرأي الثاني: أنّ الخليفة الموحدي يعقوب المنصور (580- 595هـ/ 1184- 1198م) أسس مدرسة وزاوية أبي العباس السبتي بمراكش، ومدرسة أخرى بمدينة سلا شمال جامعها الأعظم، ومدرسة بمدينة الرباط، ومدارس أخرى بإفريقية والمغرب والأندلس، أي أنّ ذلك كان خلال القرن السادس هجري، الثاني عشر ميلادي[2]، أمّا الرأي الثالث والأخير: وهو أرجح الآراء أن ذلك كان خلال القرن السابع الهجري، الثالث عشر الميلادي، في عهد الدّولة المرينية، إذ بنى السلطان أبو يوسف يعقوب سنة 675هـ/ 1276م مدرسة الحلفاويين التي تعرف أيضا بمدرسة الصفارين بالنسبة للمدارس الحكومية، ومدرسة أبي الحسن الشاري التي بناها أحد الخواص سنة 635هـ/ 1237م بالنسبة للمدارس الخاصة التي لم تبن من طرف السلطة الحاكمة[3]، وبالتالي فقد وصلت المدرسة إلى المغرب بعد قرنين من ظهورها في المشرق.

أما عن المدارس في الفترة المدروسة؛ فقد عرفت تزايدا معتبرا في كل بلاد المغرب، وذلك لاهتمام الحكام والسلاطين وكل طبقات المجتمع بهذه المؤسسة، من حيث البناء، أو الترميم، أو النفقات، والتي سبق ذكرها في الفصل الأول من هذا الباب.

ب – المسجد:

كان المسجد منذ صدر الإسلام من بين أهم المؤسسات التي تُعنى بالقيام بالعديد من الوظائف، فهو مكان للعبادة وأداء مختلف الفروض الدينية، ومكان لاجتماع المسلمين للتشاور في أمر حربهم وسلمهم، وفيه تحل وتناقش مختلف مشكلاتهم: الاجتماعية، والسياسية، والأمنية،

---

[1] – إسكان، المرجع السابق، ص ص 56- 58.

[2] – ما يجعل الرأيين الأوّلين بعيدين عن الصواب والتصديق، أنّه لم تبقى لهذه المدارس أي آثار في العهود التي تلتها، كما أنّ المدارس الموحدية لم تكن تقوم بنفس الوظيفة التي قامت بها المدارس المرينية، وأن المصادر التي جاءت خلال القرن السابع الهجري نفت وجود المدارس ببلاد المغرب قبل تلك الفترة. انظر: ابن مرزوق الخطيب، **المسند الصحيح الحسن**، ص ص 405- 406؛ إسكان، المرجع السابق، ص ص 58- 59. وانظر أيضا: محمد عادل عبد العزيز، المرجع السابق، ص ص41- 44.

[3] – إسكان، المرجع السابق، ص ص 60-66؛ محمد عادل عبد العزيز، المرجع السابق، ص 44.

والعسكرية، كما يعتبر المسجد مؤسسة تعبدية- تعليمية بالمقام الأوّل، إذ يعد تعلم وحفظ القرآن فيه، ومختلف العلوم الشرعية، من فقه، وحديث، وتفسير من بين العبادات التي يتقرب بها المسلم إلى الله عز وجل؛ لذا فإنّ المسجد قام بالدور التعليمي في الحجاز منذ عصر الرّسول صلى الله عليه وسلم، إذ كان السبب في اتخاذه مركزا علميا وثقافيا؛ هو الرغبة في تعليم الدّين الجديد وتفسيره وشرحه وتوضيح أحكامه وأسسه للمسلمين، باعتباره المكان السهل الذي يتوجه إليه المسلم لأداء فروضه الدّينية[1].

قام المسجد بنفس الدّور التعبدي- التعليمي في بلاد المغرب، بالإضافة إلى مختلف الوظائف المشار إليها سابقا، منذ بداية الفتح، وبناء أوّل المساجد في إفريقية وعلى رأسها جامع القيروان الأعظم المعروف بجامع عقبة بن نافع[2]، ثم في سائر بلاد المغرب، فإذا كان الإسلام قد انتشر بواسطة الفتوحات الإسلامية؛ فقد انتشر وتثبت أيضا بمختلف الحلقات العلمية التي كانت تعقد بغرض تعليم المسلمين الجدد- سكان بلاد المغرب- مختلف التعاليم والأحكام الشرعية، ولذا كانت المساجد الأولى التي عرفتها إفريقية مجالا لحفظ القرآن الكريم، وتعليم الفقه، والحديث، والتفسير، وغيرها من العلوم الشرعية التي ظهرت في القرون الأولى للهجرة[3].

تنقسم المساجد حسب وظيفتها وحجمها إلى نوعين، مساجد كبرى، أو جوامع، وهي التي تختص بإقامة صلاة الجمعة، بالإضافة إلى الصلوات الخمس، أو تكون ذات مساحة كبيرة. ومساجد صغيرة أو مساجد الأحياء، وهي التي تصلى فيها الصلوات الخمس فقط، وتسمى بالمصلى. تكون الأولى تابعة للسلطة الحاكمة، إذ أنها هي التي تتولّى الإشراف عليها، وتعيين المدرسين بها، فيما تكون إدارة الثانية مستقلة، يتولاها الأعيان، وبالتالي فإنّ مدرسيها لا يتم تعيينهم من قبل السلطة الحاكمة، ولا يحتاجون إلى رخصة أو إذن من السلطان. ومن المعتاد أن يبدأ المدرسون حياتهم التعليمية في مساجد الأحياء، ثم بعد أن يشتهر صيتهم ينتقلون للتدريس في المساجد الكبرى[4].

---

[1] - حوالة، المرجع السابق، ج1، ص 201؛ الزهراني، المرجع السابق، ص 231.

[2] - عن الدّور التعليمي لجامع القيروان الأعظم خلال القرون الأولى للهجرة. انظر: حوالة، المرجع السابق، ج1، ص ص 202، وما بعدها.

[3] - لطيفة البسام، المرجع السابق، ص ص 97- 103.

[4] - إسكان، المرجع السابق، ص ص 77- 78.

بقيت المساجد تحتل المرتبة الأولى في الوظيفة التعليمية، تساعدها الكتاتيب التي كانت تمثل المرحلة الابتدائية، إذ لا يتوجه الصبيان للتعلم في المساجد إلا بعد التخرج من الكتاتيب وقد حفظوا القرآن الكريم، وأتقنوا لغتهم العربية، وغيرها من المبادئ الأساسية، فيتوجهون للدراسة المتخصصة، والتي تمثل المرحلة المتوسطة والثانوية، فيلتحقون بمختلف حلقات العلم، الخاصة بالعلوم الشرعية، من فقه، وحديث، وتفسير، وأصول[1]، أمّا العلوم العقلية وخاصة الفلسفة، فكان يمنع تدريسها في المساجد، ولذا نجد بعضها يدرس في المنازل[2]، إلى أنّ ظهرت المدارس، لكن رغم ذلك لم تفقد المساجد دورها التعليمي، إذ نجد أنّ غالبية المدارس والمساجد الصغرى المنتشرة في مختلف المدن والقرى ببلاد المغرب، هي التي كانت تقوم على تعليم الطلبة في هذه المرحلة، ومع ذلك فقد اهتمت المعاهد العليا أيضا بها، إذ نجدها تدرس الأطوار التعليمية الثلاثة، المتوسط والثانوي والعالي. وفيما يخص المساجد والجوامع في الفترة الحديثة؛ فقد كانت كثيرة، نظرا لاهتمام الحكام ببناء هياكل جديدة، أوترميم الهياكل السابقة، كما ظهرت مساجد المذهب الحنفي في الإيالات العثمانية.

2- طريق التدريس:

لم تختلف طرق التدريس في هذه المرحلة كثيرا على ما كانت عليه في الفترات السابقة للفترة الحديثة، فعندما ينتقل الطالب ببلاد المغرب إلى هذه المرحلة من تعليمه، يتلقى مجموعة من الحلقات، التي كانت تقام في كل المؤسسات الثقافية سواء في تونس، أو الجزائر، أوطرابلس، أو المغرب الأقصى ، كل حلقة أو كرسي- الذي اختص به المغرب الأقصى دون غيره- مخصص لشيخ يدرس مادة معينة، ومثلما هو معمول به في حلقات الكتاتيب؛ فإنّ المدرس في المرحلة المتوسطة والثانوية يبدأ درسه بالبسملة والحمدلة والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه

---

[1] - إسكان، المرجع السابق، ص 77.

[2] - كانت المنازل تستخدم للتعليم عند الضرورة، ومن بين الأسباب أدّت إلى التدريس في المنازل، منع تدريس العلوم النقلية والعقلية في المساجد – قبل ظهور المدرسة- كما أنّ بعض الدميين كانوا يحضرون تلك الحلقات، وبالتالي يمنع دخولهم إلى المساجد فيحضرون الحلقات في المنازل، بالإضافة إلى سهولة تدريس بعض المواد الممنوعة من طرف السلطة، مثلا في العهد الفاطمي كان بعض المعلمين يدرس الفقه المالكي خفية في المنازل، وينقسم التعليم في المنازل إلى نوعين، التعليم الخاص (المؤدبون)، وهو موجه للصبيان، إذ كان البعض يتخذ مؤدبين خاصين لأبنائهم مقابل أجرة، وقد اختص بهذا بعض الموسرين وكبار رجال الدّولة وبعض العلماء، والنوع الثاني هو التعليم في منازل العلماء، وهي حلقات موجهة للتدريس لطلبة العلم في مختلف العلوم حسب تخصص العالم الذي يلقي الدّروس. انظر: لطيفة البسام، المرجع السابق، ص ص 122- 125؛ إسكان، المرجع السابق، ص ص 76- 77.

وسلم، ثم يقرر الدرس المراد إلقائه، وكان المعمول أن يكلف كل مدرس أحد نجباء الطلبة بقراءة متن الكتاب موضوع الدرس، ثم يوقفه عندما يريد التعليق على مسألة معينة أو مناقشتها، أو شرح مصطلح ما، فكان لكل أستاذ منهجه الخاص وطريقته التي يعتمد عليها في شرح الدرس ومناقشته، فأغلبهم كان اعتماده شبه الكلي طريقة الإملاء وإلزام الطلبة بحفظ الكتاب أو المختصر أو النظم موضوع الدراسة، ولما ينهي الأستاذ من إلقاء درسه يُعَيِّن للطلبة موضع الدرس المقبل، ويختم بقراءة سورة الفاتحة[1]. تبدأ هذه المرحلة من سن المراهقة، والبلوغ، أي الرابعة عشر سنة، وقد يلتحق بعض الطلاب بهذا الطور من التعليم في سن مبكر، كالحادية عشرة، على أن تكون مدة إقامته في سكن الطلبة ستة عشرة سنة في بلاد المغرب، وخمس سنوات بإفريقية[2].

وما ميز التعليم آنذاك هو عدم وجود برامج تقيد الطالب، إذ تترك له حرية اختيار المواد التي يدرسها، والشيوخ الذين يتلقى عنهم معارفه. تقوم البرامج التعليمية على اختيار أمهات الكتب في كل فن، لتكون أساسا في التدريس، إذ أن بعض الشيوخ كان يقتصر في درسه على كتاب واحد مثل: رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أو مدونة سحنون بن سعيد التنوخي، أو كتاب التهذيب، وكان الأساتذة هم الذين ينصحون الطلاب بالمتون التي يحفظونها، ومن الشيوخ والطلاب من كان يستعين ببعض المختصرات التي ظهرت في المذهب المالكي، مثل: مختصر خليل، أو مختصر المدونة للبرادعي، أو مختصر ابن الحاجب. أو بعض المنظومات التي يقصد منها تسهيل حفظ أصول فن معين عوض اللجوء إلى الكتاب الأصلي، لكن ما يعاب على هذه الطريقة أن أغلب تلك المختصرات كان محشوا بالمعاني الكثيرة المختصرة والمختزلة مما يصعب على الطالب فهمها، فيلجئ إلى الاستعانة بالشروحات في محاولة لفك غموض المختصرات أو المنظومات، وبالتالي فقد ظهرت لتلك المختصرات والمنظومات العديد من الشروحات على مر القرون فكانت اجتهادات للطلبة لكتابة عدة مخططات لذلك[3].

---

[1] – محمد عادل عبد العزيز، المرجع السابق، ص ص 14– 18؛ أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص ص 343– 345؛ مسعود عبد الله مسعود، المرجع السابق، ص ص 122؛ حركات، **التيارات السياسية**، ص ص 11– 13.

[2] – Le tourneau, op.cit.p271.

[3] – عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، ص 740؛ محمد عادل عبد العزيز، المرجع السابق، ص ص 10– 11 26؛ أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص ص 343– 345.

أمّا منهج إلقاء الدرس، فقد كان المعمول به في سائر بلاد المغرب، أن يتخذ كل شيخ حلقة ويلتف حوله الطلبة، ما عدى في المغرب الأقصى الذي اتخذ علمائه نظاما جديدا يسمى بنظام الكراسي العلمية، إذ يجلس الشيخ على كرسي، فتجد في المسجد الواحد العديد من الحلقات، أوالكراسي العلمية كل كرسي منها يسمى باسم أشهر الشيوخ الذين تولوا التدريس عليه، ثم يتناوب عليه غيره من الشيوخ[1]. وكانت هذه الحلقات والكراسي موزعة ما بين المدارس والمساجد سواء كانت كبيرة أم صغيرة، لكن ما يميز بينها هو أن المؤسسات الكبرى كانت تحتوي على حلقات في جميع العلوم والفنون، ولجميع المستويات: الإعدادي ، والعالي، بينما اختصت المؤسسات الصغيرة ببعض العلوم والفنون أو بعض الكتب دون غيرها، والتي تمثل المرحلة الإعدادية فقط، لذا كانت بعض المدن والقرى، تبعث بأبنائها إلى المعاهد العليا لمواصلة الدراسة بعد تخطي هذه المرحلة، وأحسن مثال على ذلك طرابلس الغرب التي لا تحتوي على معاهد كبرى، فإنّهم كانوا يتوجهون لمواصلة الدراسة في جامع الأزهر بمصر، أو جامع الزيتونة بتونس.

وحتّى يحسن المقال؛ وجب إعطاء نماذج عن المنهج المطبق في هذه المرحلة التعليمية، في الفترة الحديثة، ففي إيالة الجزائر، اشتهرت مدينة الجزائر بحلقات علم القراءات، إذ توجد بها ثلاث مدارس: مدرسة شيخ البلاد التي كان بها عشرة أساتذة يدرسون مختلف العلوم، خاصة العلوم الشرعية، والتوحيد، وكذلك المدرسة القشاشية، ومدرسة الأندلسين اللتين كانتا تعدان دروسا في شتى العلوم وكذلك تعليم القرآن الكريم[2]. واشتهرت تلمسان بتدريس رسالة ابن زيد القيرواني في الفقه، وألفية ابن مالك في النحو، والسلم المرونق في المنطق للأخضري، وحكم ابن عطاء الله في التصوف[3]. أمّا قسنطينة فكانت بها المدرسة الملحقة بجامع الغزل بمدينة قسنطينة والتي عرفت بتدريس علوم اللغة العربية والعلوم الشرعية، كما كانت تقدم دروسا في الفلك، وأبرز مدرسيها أحمد بن المبارك بن العطار[4].

---

[1]- بالنسبة للكراسي سنتكلم عنها في العناصر اللاحقة.

[2]- أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص ص 282-283، 350. وانظر أيضا:
Devoulx, **Notices sur les corporations**, P , 74.

[3]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 350.

[4]- بلعطار، **تاريخ بلد قسنطينة**، ص ص 125، 142، 144.

أما غرب الإيالة فقد تولى معهد القيطنة[1] مهمة التدريس في هذه المرحلة، وقد اختص بدراسة الفقه وأصوله، وتحفيظ الحديث والتبحّر فيه[2]، ومن كثرة الدروس فيه اشترك الأساتذة في تقديم كتاب واحد حتى يتم ختمه[3]، وكان من بين المدرسين فيه الشيخ المشرفي[4] الذي تولى تدريس أصول وفروع الفقه[5]. وبالحديث عن القطاع الغربي في إيالة الجزائر، فإننا لا يمكن أن نغفل عن مدينة مازونة[6] المعروفة بمدرستها الفقهية الشهيرة، التي احتلت مكانة علمية راقية، ويعد مؤسسها الشيخ محمد بن الشارف المازوني الأندلسي[7] من أشهر الأساتذة؛ إذ تولى التدريس بها حوالي أربع وستّين سنة، ثم توارث أبناؤه التدريس بها[8]، ونالت هذه المدرسة شهرة كبيرة بين المدارس لعدة أسباب أهمها: الالتزام بنظام وتقاليد التدريس القديمة في تلمسان والأندلس والمغرب الأقصى[9]، فكان أسلوب التدريس المتبع في إلقاء مختصر خليل مثلا: يقتضي تقسيمه إلى أربعين جزء، يتم

---

[1]– معهد القيطنة مؤسسة الشيخ مصطفى بن المختار جد الأمير عبد القادر، كان معهد بالقطاع الغربي، يعد همزة الوصل بين العهد العثماني وعهد الاحتلال ويؤرخ سنة تأسيسه 1206هـ/ 1791م، ويعتبر أبو راس من أهم المؤرخين الذين تحدثوا عن هذا المعهد، خصوصا وأنه تتلمذ على يد مؤسسه ومديره المشرفي؛ للمزيد حول الموضوع انظر: سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ– العهد العثماني**، ج4، ص ص 227 وما بعدها.

[2]– أبو راس الناصر، **فتح الإله**، ص ص 22، 42.

[3]– كان يشترك الشيخ مصطفى بن مختار جد الأمير عبد القادر مع، وكان الشيخ مصطفى المهدي في تقديم درس المختصر حيث يُدرّس القسم الأول من المختصر الشيخ مصطفي، بينما كان مصطفى المهدي مسؤولا عن تدريس القسم الثاني من المختصر.أنظر، المصدر نفسه، ص 43.

[4]– حول شخصية المشرفي. انظر: سعيدوني، **من التراث التاريخي والجغرافي**، ص ص 412– 414؛ بوعزيز، **أعلام الفكر**، ج2، ص 231.

[5]– بوعزيز، **أعلام الفكر**، ج2، ص 231.

[6]– كلمة مازونة اسم أمازيغي نسبة لإحدى بطون مغراوة وهي مدينة أزلية بناها الرومان على بعد نحو أربعين ميلا من البحر، وفيها جامع وبعض مساجد أخرى، وأصبحت مازونة عاصمة لبايلك الغرب ابتداءا من أول باي عين على هذه المقاطعة الباي "أبو خديجة" ولما حكم الباي مصطفى أبو الشلاغم بايلك الغرب أقدم على تغيير مقر عاصمة الغرب من مازونة إلى معسكر. للمزيد حول الموضوع انظر: الوزان، **وصف إفريقيا**، ج2، ص 36؛ مختار حساني، **موسوعة تاريخ وثقافة المدن الجزائرية** (مدن الغرب)، 5 أجزاء، ج4، دار الحكمة، الجزائر، 2007م، ص ص 164–188.

[7]– حول تاريخ تأسيس مدرسة مازونة فقد اختلفت آراء المؤرخين، منهم من يرجع تاريخها إلى أيام العهد الزياني، ومنهم من يؤرخ تأسيسها إلى العهد العثماني، وبشكل أدق مع نهاية القرن السادس عشر ميلادي، وهو الرأي الذي يرجحه الباحث ميسوم بعد ما قابل آراء المؤرخين. انظر: ميسوم، المرجع السابق، ص ص 56–59.

[8] – فوزية لزغم، **الإجازات العلمية لعلماء الجزائر العثمانية (924–1245هـ/1518–1830م)**، مذكرة ماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2005– 2006م، ص ص 78– 79.

[9]– حول الحركة الفكرية والتعليمية بمدرسة مازونة خلال عهد الدولة الزيانية. انظر: مختار حساني، **تاريخ الدولة الزيانية**، 3 أجزاء، ج2، الأحوال الاقتصادية والثقافية، د ط، منشورات الحضارة، بئر توتة– الجزائر، 2009م، ص ص 277–281؛ فيلالي، **تلمسان في العهد الزياني**، ج2، ص ص 317، وما بعدها.

تدريسها خلال مدة أربعين يوما، جزء في كل يوم، يأخذ نصفه في درس أول النهار ونصفه الآخر في آخره، أما الألفية، فكانت تلقن في عشرة أيام[1].

كما كان تنوع حلقات الدراسة بمدرسة مازونة، إذ تتم فيها بطريقتين لسائر العلوم، تسمى الأولى "بالسرد"، يتم خلالها قراءة متن الكتاب موضوع الدرس، مع توضيح ما به من إشكال أو غموض، وكان من عادة الدروس في هذه المدرسة، أن تطول مدتها إذ يجعلون الدرس الأول من طلوع الشمس إلى قرب الزوال، والثاني من صلاة الظهر إلى قبيل المغرب، وبهذه الطريقة يتمكن الأستاذ من إنهاء درسه، مثلما هو الحال مع مختصر خليل وألفية ابن مالك، وتسمى الطريقة الثانية بالأصل، لكون السرد فرعا منها؛ تقتضي هذه الطريقة أن تفتتح الكتب المراد دراستها أواخر الخريف أو أوائل الشتاء، ثم يقللون عدد الحصص ويكثرون من مطالعة كتب الشروح والحواشي المتعلقة بالمتن المدروس، ولا يأتي الطالب للحلقة إلا وقد استوعب بشكل كاف تلك الشروح والحواشي، وبهذه الطريقة فيقرئ المختصر في درسين في اليوم، فيختمه في سنة تقريبا، بينما إذا حدد الدرس في يوم واحد يتم ختمه في سنتين لكل سنة ونصف، والغالب إن لم يكن منهم من قرأ المختصر هذه القراءة لا يستطيع قراءة السرد المتقدمة. وبهذين النوعين يقرأون سائر العلوم.[2] ومنه يمكن القول أن هذه المدرسة كانت مختصة في دروس تفسير القرآن، وشرح مختصر خليل للشيخ الخرشي[3]، والألفية، وشرح العقيقة، وأصول الفقه المالكي[4].

فالمنهج المطبق والمتبع في هذه المدرسة جلب الكثير من أكبر المدرسين والشيوخ، الذين نبغوا في الفقه والحديث، مما جعلها مقصد طلاب النواحي الغربية، ولا سيما من ندرومة، ومستغانم، وتنس، وتلمسان، ووهران[5]. وقد جعلت شهرتها المؤرخ أبا راس يسافر إليها، كما صرح بنفسه:

---

[1]- سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ– العهد العثماني**، ج4، ص 202.

[2]- نفسه.

[3] هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخرشي المصري، العلامة والفقيه المالكي، ولد سنة 1010هـ/ 1601م، أخذ عن عن والده وثلة من شيوخ بلده، أمثال: البرهان اللقاني، والنور الأجهوري، أخذ عنه أحمد الشرقي الصفاقسي، وعلي اللقاني وشمس الدين اللقاني، وأخذ عنه بالإجازة الرحالة أبو سالم العياشي، كان الشيخ الخرشي شيخ المالكية في وقته وإمامهم، كما تولى الإقراء بالجامع الأزهر، توفي سنة 1101هـ/ 1689م، وقد عُرف بشرحيه على مختصر خليل: الكبير والصغير. انظر: مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 459.

[4] - سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ– العهد العثماني**، ج4، ص 202.

[5] - بن خروف، المرجع السابق، ج 2، ص ص 158-159.

«... **ولما ذكر لي الطلبة مازونة وكثرة مجالسها، ونجابة طلبتها، وقريحة أشياخها سافرت إليها...**»[1]، فجلس لدرس الشيخ علي بن الشيخ أبي عبد الله المغيلي، حفيد الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي[2]، الذي اشتهر بإتقان القراءات والتفسير، وكان مجلسه مزدحما بالطلبة[3].

وفي تونس كانت تُلقى دروس في مدارسها التي تعتبر مقرا للتدريس منذ العهد الحفصي، كالمدرسة المنتصرية، والمدرسة الشماعية، والمدرسة العنقية في عاصمة الإيالة، وبتضاعف عدد المدارس خلال الفترة العثمانية وتنافس حكامها على بنائها والتوقيف عليها؛ كثر عدد الحلقات التي احتضنتها، وأصبحت في الكثير من الأحيان تضاهي الجوامع والمساجد، وانتدب للتدريس بها شيوخ ذوو أهمية وقيمة علمية كبيرة، فأصبحت أهمية المدرسة ترتبط بالقيمة العلمية للشيخ المدرس بها، ومن بين هؤلاء الشيخ محمد الشهير بالغماد (ت 1115هـ/ 1703م) الذي كان أول مدرس بالمدرسة المرادية سنة 1085هـ/ 1675م والذي أتقن تدريس العلوم اللغوية والحديث والمنطق[4]. والمدرسة اليوسفية، التي عرفت كوكبة من أهم شيوخ العصر فكان أولهم رمضان أفندي الذي قدم دروسا على المذهب الحنفي، وأبو العباس أحمد الشريف الحنفي الذي درّس كتاب "درر الحكام في شرح غرر الأحكام"، لمحمد بن فرموز الحنفي (ت885هـ/ 1480م)، ولامية ابن مالك[5]. والشيخ

---

[1]- أبو راس الناصر، **فتح الإله**، ص 43.

[2]- محمد بن عبد الكريم بن محمد المغيلي التلمساني التواتي، درس بتلمسان وبجاية ومدينة الجزائر على أشهر شيوخ تلك الفترة ثم هاجر من تلمسان إلى توات، كانت له آثار مهمة بالمنطقة وكان يراسل العلماء وله نشاط علمي واسع، توفي عام 909هـ/1504م بتوات، مخلفا مؤلفات عديدة هامة منها: "البدر المنير في علوم التفسير"، "مغني اللبيب في شرح مختصر خليل"، "مصباح الأرواح في أصول الفلاح"، "تنبيه الغافلين عن منكر الملبسين بدعوى مقامات العارفين". للمزيد حول هذه الشخصية انظر: عادل نويهض، **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، د ط، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، رويبة- الجزائر، 1438هـ/ 2017م، ص ص 409- 410؛ المهدي البوعبدلي، «أضواء على تاريخ مدينة تمنطيط ودور الإمام المغيلي بها في قضية يهود توات»، **مجلة الثقافة**، تصدرها وزارة الثقافة والسياحة بالجزائر، السنة 16، ع 94، دورة جويلية – أوت، 1986، ص 81 وما بعدها.

[3] - يقول عنه أبو راس الناصر: « ... **فجلست في حلقة العالم الكبير الفقيه الشهير ... الأنبل الأمثل ... ذي القراءة الصحيحة المؤسسة [علي بن أبي عبد الله المغيلي]، والطلبة على بابه مقبلة ومعرسة ... فكنت من جملة تلامذته، ومعدودا من طلبته، فقعدت في طرف الحلقة للزحام الكاض...**». انظر: **فتح الإله**، ص 44.

[4]- حسين خوجة، **ذيل البشائر**، ص 188.

[5]- أبو العباس سيدي أحمد الشريف، ولد بتونس، تركي الاصل، أخذ عن علماء تونس الفقه المالكي، ثم أخذ عن شيخه رمضان أفندي الدررد في المدرسة اليوسفية، تولى وضائف عديدة منها الفتيا والخطابة بجامع يوسف، وكان من أهم مدرسين المدرسة السوسفية توفي بتونس. انظر: حسين خوجة، **ذيل البشائر**، ص 170.

محمد بن شعبان الذي قدم دروسا في الفقه الحنفي[1]، أمّا الشيخ محمد الخضراوي (ت 1731م) فقد اختص بالفقه وأصوله، والحديث، والنحو، وعلوم العربية، والمنطق، والبيان والمعاني بالمدرسة الحسنية الكبرى، وعرفت المدرسة الكيلانية بمدينة سوسة بالتخصص في علم الميقات والرياضيات على يد الشيخ أبوقاسم المؤخر (كان حيا بعد 1705م)[2].

بالإضافة إلى مدارس المدن الأخرى، مثل: كاف و توزر وقابس وقفصة ، وباجة والقيروان والتي اختصت معظمها في علوم القرآن، وتدريس صحيح البخاري عى يد شيوخ وعلماء[3]، وأحسن مثال لمدرسة بنيت خصيصا لشيخ شهر بضلوعه في كتاب معين، المدرسة التي باناها الأمير مراد بن محمد باشا مدرسة بجربة خصيصا للشيخ أبي إسحاق إبراهيم الجمني (ت 1134هـ/ 1722م)، الذي تصدر للتدريس بها، وكان مواظبا على ختم مختصر خليل كل سنة مرتين، وتخرج على يديه طلاب كثر، وقد وصل عددهم كل سنة حوالي 270 طالبا[4].

وفيما يتعلق بطرابلس؛ فإن مدارسها كانت لا ترتقي دروسها إلى المستوى هذه المرحلة، فكانت مثلا مدرسة عثمان باشا الساقزلي، تختص بتلاوة القرآن، كما أنها تقدم دروسا في العلم بحسب تخصص المدرسيين[5]، لكن أبرز مدرسة التي يمكن القول أنها ارتقت في برنامجها الدراسي لمستوى الإعدادي هي مدرسة مصطفى خوجة، والتي كانت منظمة، وبها أساتذة في العلوم الشرعية، كما كانت المدرسة تتيح الفرصة للطلبة لنسخ الكتب، لتضمها إلى مكتبتها الغنية[6].

وفيما يتعلق بمدارس المغرب الأقصى والتي اختصت بمنهج الكراسي—كما سبقت الإشارة- فقد كانت كثيرة، فمنها: كراسي مدرسة فاس الجديدة الواقعة في حرم القصور الملكية، اختصت

---

[1]- هو الإمام أبو عبد الله محمد بن شعبان ولد 1020هـ/ 1611م بتونس، أخد عن كبار علماء الحاضرة ثم سافر إلى الحجاز وأخد العلوم من هناك، ولما عاد، كان أول من تولى إماما لمسجد المحلة، ثم تولى إمامة جامع يوسف، وهو أول خطيب بجامع محمد باشا، عرف بإتقانه لرواية البخاري، وكان يتقن العثمانية، توفي سنة 1097هـ/ 1687م، ودفن بتربة الشيخ سيدي على بن زياد. انظر: المصدر نفسه، ص ص 174-177.

[2]- المنصف الشريطي، المرجع السابق، ص 91.

[3] - حول شيوخ الذين درسو في مدارس المذكورة .أنظر: حسين خوجة، **ذيل البشائر**، ص ص 119-152.

[4]- حسين خوجة، **ذيل البشائر**، ص ص 130- 132؛ ابن أبي الضياف، **إتحاف**، ج2، ص 129؛ مقديش، **نزهة الأنظار**، ص ص 439- 444.

[5]- البهنسي، المرجع السابق، ص 70.

[6]- جحيدر، **مصادر دارسة الحياة الفكرية**، ص ص 83- 85.

بتدريس "كتاب التهذيب لابن البراذعي"، وكرسي مدرسة الوادي، تدرس "المدونة"، و"مختصر ابن الحاجب"، وكرسي مدرسة الحلفاويين، المهتم "بالمدونة"، ومدرسة الخصة المعروفة بالمصباحية، التي كانت تقدم دروسا في "اختصار المدونة للبراذعي"، و"مختصر خليل"، وكراسي المدرسة المتوكلية، المخصصة "لألفية ابن مالك"، وكتب الفقه والحديث، ومدرسة الصهريج التي جُعلت لتدريس كتابي "التهذيب" و"الرسالة"، بينما اهتمت كراسي مدرسة العطارين بتدريس النحو والفقه، ومن بين أهم الكتب المدرسة بها كتاب "سيبويه "في النحو[1].

ولم تختلف المساجد في هذه المرحلة عن المدارس فيما يخص المواد المبرمجة التي تدخل في مجملها ضمن العلوم الشرعية، مثل: الفقه وأصوله، الحديث، التفسير، القراءات، وغيرها من العلوم، بالإضافة إليها فهناك دروس في النحو والبلاغة والعروض، والمنطق، ومبادئ الرياضيات والفلك، فقد كان الهدف من تدريسها هو استعمالها في حساب التوقيت الديني، وتقسيم المواريث، أمّا غيرها من العلوم العقلية والفنون الأخرى، فقد اقتصرت على بعض المؤسسات دون غيرها، وعلى بعض الشيوخ الذين برعوا في تدريسها.

فعرفت مساجد الجزائر فتح حلقات ومناقشات لطلابها، وكان طلاب المدن يتلقون دروسا في شتي العلوم، ففي جوامع قسنطينة كانوا يقرؤون عقائد محمد السنوسي في التوحيد، ومختصر ابن الحاجب، بالإضافة إلى دروس في علوم النحو والصرف والبلاغة[2]، كما كانت مساجد مدينة الجزائر تفتح باب الدروس المفتوحة التي يلقيها علماء زائرون منها تتيح الفرصة للطلاّب فهم واستيعاب المضمون العلمي للمسائل الفقهية والشرعية[3]، كمسألة استحباب صوم شهر رجب[4].

أما **إيالة تونس**؛ فقد حضيت مساجدها بحلقات كانت تقام فيها الدروس في الفقه والحديث والنحو، وتعتبر هذه المساجد والجوامع المحطة الأولى لتكوين الطالب قبل أن يلتحق بجامع الزيتونة، والملاحظ أنّ شهرة بعض المساجد ارتبطت بشهرة الحلقات التي يقدمها أساتذة وشيوخ

---

[1]- المقري، **روضة الآس**، ص 316؛ التازي، **كتاب جامع القرويين**، ج2، ص ص 384- 388.

[2]- الفكون، **منشور الهداية**، ص45؛ أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 350.

[3]- من الموضيع العامة التي كانت تطرح للمناقشة امام الطلاب على سبيل مثال قضية "هل تزوج أحد من الأنبياء والرسل بحور العين". انظر: أبو راس الناصر، **فتح الإله**، ص 99.

[4]- المصدر نفسه، ص 100.

معروفون، فنجد على سبيل المثال: جامع الحنفية بباجة الذي اختص في الفقه والنحو والتوحيد، إذ كان يقصده الطلاب لحضور حلقة الشيخ محمد بن مامي الحنفي[1].

كما كان الشيوخ ينتقلون بين مساجد وجوامع بدواخل الإيالة لتقديم الحلقات، فنجد الشيخ قاسم المؤخر الأنصاري الذي درس بأماكن متعددة بسوسة، والشيخ يحي بن أحمد بن بدر الدين (ت 1117هـ/ 1706م) الذي كان مدرسا برباط القصر العتيق واختص بتدريس الفقه، والنحو، والتوحيد، والمنطق، وعلم الفرائض[2]. ومن بين الحلقات، حلقة الشيخ محمد قويسم بجامع قبالة، بمقام سيدي محرز بن خلف الذي كان يتردد عليه الطلاب كل خميس من الصبح إلى الليل، إذ تولى تدريس كتابه "بسط الآل في تعريف ما بالشفاء من الرجال"، وقد تم تعينه مدرسا بهذا الجامع، براتب مؤبد من طرف محمد باي بن مراد[3]. وقد فتحت حلقات كثيرة بمدينة القيروان من بينها: حلقة الشيخ أحمد زروق الذي تصدر للتدريس بجامع والده الشيخ طراد، وعرف بكثرة طلابه، وحلقة الشيخ أحمد صدام بجامع محمد باي[4]، واشتهر جامع يوسف صاحب الطابع بدروس كانت تقدم على يد آجلة العلماء العصر، فهذا الشيخ محمد الفاسي كان يقدم تفسير القاضي البيضاوي، والشيخ ابرهيم الرياحي كان يقوم بشرح القسطلاني على صحيح البخاري وبذلك كان يضاهي هذا الجامع في تدريس الفقه والحديث والنحو جامع الزيتونة[5].

ومن بين الحلقات التي كانت تقام بمساجد إيالة طرابلس، تلك التي تُعنى بتدريس كتب مختلفة، منها: كتب الحديث، وشروح موطأ الإمام مالك، وكتاب الدر الثمين في مزايا ديننا المتين، لأحمد الفسطاوي[6].

حضيت مساجد المغرب الأقصى بمجموعة من الكراسي التي تولت مهمة تقديم الدروس المختلفة، وكان يجلس عليها علماء ذوو مكانة عالية، حيث قدمت هذه الصفوة من الشيوخ دروسا معتمدة على أمهات الكتب[7]، وعلى سبيل المثال ما كان يقدمه مسجد الأبارين الذي قدم

---

[1]- حسين خوجة، **ذيل البشائر**، ص 146؛ المنصف الشريطي، المرجع السابق، ص 87.

[2]- حيسن خوجة، **ذيل البشائر**، ص ص 134، 136.

[3]- المصدر نفسه، ص ص 195- 196.

[4]- المصدر نفسه، ص ص 119- 120.

[5]- محمد بن خوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص 214.

[6] - رأفت غنيمي، **تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة**، مطبعة دار الحقيقة، بنغازي، 1972م، ص 88.

[7] - حول كراسي المساجد. انظر: التازي، **كتاب جامع القرويين**، ج2، ص ص 388-402.

قدم دروسا في التفسير والحديث ومختلف العلوم والفنون، منها: تدريس كتاب الشفاء، للقاضي عياض، والروض لأبي مدين الحريفش[1]، أما مسجد الأندلس الذي يحتل المرتبة الثانية بعد القرويين ،فقد اختص بتدريس كتب منها: الاكتفاء للكلاعي، والتسهيل والتقريب للرصاع، والألفية بنقل المرادي، ومختصر خليل، وكتاب العمدة للمقدسي، وموطأ الإمام مالك، وكتاب الترغيب والترهيب للمنذري، ورسالة ابن أبي زيد، بالإضافة إلى دروس في القراءات السبع، كما اختص هذا الجامع بعدة دروس موزعة على كراسي تولت تدريس القرآن، والفقه بكتاب مختصر خليل، والحديث بكتاب صحيح البخاري، وكتب أخرى مثل: رسالة ابن أبي زيد، ومرشد المعين، والعقيدة السنوسية الكبرى، وإحياء علوم الدين للغزالي، والروض للحريفش[2].

ثالثا– التعليم العالي:

يقصد به المرحلة التي يتلقى فيها الطالب تكوينا أكثر شمولية من المرحلة السابقة، اختصت به معاهد عالية يقصدها الطلاب من مختلف الأماكن.

1– مؤسساته:

نعني هنا المعهدين المعروفين الزيتونة والقرويين – اللذان كانا يضاهيان المعاهد العليا في المشرق، أما في الجزائر فالملاحظ أنها لم تملك مركزا عاليا يصل إلى مرتبة الزيتونة والقرويين، لكن الدروس التي كانت تقام بالجامع الكبير بمدينة الجزائر تضاهي مثيلتها في الأزهر، والزيتونة والقرويين، لتردد الأساتذة عليها من مختلف أنحاء العالم الاسلامي، إذ كان شيوخ الجامع الكبير ومدرسوه يحتلون مكانة علمية جعلت طلبة العلم يقصدونهم من مختلف المناطق[3].

وفيما يتعلق بطرابلس الغرب؛ فقد كان طلبة هذه المدن والقرى الصغيرة بها يتوجهون للمعاهد العليا خارج بلادهم لمواصلة تعليمهم، إمّا يقصدون الجامع الأزهر بمصر، أو جامع الزيتونة بتونس، أو يرتحلون إلى مدينة إستانبول إذ لم يكن في بلادهم جامع أو مدرسة كبرى ترقا إلى مصاف المعاهد العليا مثلما هو الحال في تونس، أو المغرب الأقصى أو الجزائر، وعلى الرغم من ذلك؛ فإنّ مساجدها كانت تحتوي على حلقات دروس في محاولة لتعويض النقص الموجود بها وهو

---

[1] – التازي، **كتاب جامع القرويين**، ج2، ص 388.

[2] – المرجع نفسه، ج2، ص ص 389– 390.

[3] – أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 273.

عدم وجود معهد عال، وهي موجهة خصوصا للطلبة الذين لم يسعفهم الحظ في الانتقال إلى مراكز خارج الايالة، وكانت الحلقات بها تعتمد على تدريس الفقه وما يتصل به من علوم بالدرجة الأولى، إذ كانت تعتمد في التدريس على مختصر خليل، وغيره من المؤلفات الفقهية المتداولة آنذاك[1]؛ وباعتبار أن طرابلس كانت إحدى النقاط الأساسية التي تمر عليها قوافل الحج؛ فإنها كانت تحضى بمجالس دروس بعض العلماء المارين بها، مدة إقامتهم، فكانت هذه المجالس من قيمتها تجلب إليها بعض الشخصيات المعروفة على مستوى بلاد المغرب فيحضرونها ويستفيدون منها، كما أنّهم كانوا يتوارثون هذه المجالس العلمية، نظرا لقيمة المدرسين بها، فهذا الشيخ شعبان بن مساهل كان يدرس التاريخ، وقد حضر العياشي درسه حول دخول الترك إلى تونس، وتناقش معه في بعض المواضيع التاريخية[2]، كما أورد الرحالة أيضا بعض المقطوعات الأدبية التي كان يتبادلها العلماء المارون مع علماء طرابلس، وهذا دليل أن الأدب كان محل اهتمام ولو بشكل محتشم في المراكز التعلمية الطرابلسية[3].

ومن بين المجالس التي نذكرها في هذا المحل، مجلس الشيخ أبي العباس أحمد القصري، الذي حضرته شخصيات معروفة، مثل: أبي عبد الله محمد مقيل، وصهره أحمد بن محمد المكني، كما حضره الرحالة الدرعي ومرافقه في رحلته أحمد بن محمد الهشتوكي المغربي، وكانت مدة الدرس شهرين كاملين ويومين[4]. ومجلس الشيخ أحمد بن محمد المكني، المدرس بالجامع الكبير بطرابلس، الذي كان مشاركا في فنون كثيرة، بالإضافة إلى توليه الإمامة والخطابة بنفس الجامع، والفتوى خلفا لشيخه محمد بن مساهل[5].

---

[1]- علي مصطفى المصراتي، **مؤرخون من ليبيا مؤلفاتهم ومناهجهم عرض ودراسة**، ط2، دار الجمهورية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي- ليبيا، 2002م، ص ص 56-57.

[2]- العياشي، **الرحلة**، ج1، ص ص 142-144.

[3]- حول التبادل الأدبي بين العياشي وأقرانه العلماء بطرابلس. انظر: الفصل الثالث من الباب الثالث من هذه الرسالة.

[4]- أبو العباس أحمد بن محمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الناصرية 1709-1710م**، تحقيق عبد الحفيظ ملوكي، ط1، دار السزيدي للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2011م، ص 183.

[5]- المصدر نفسه، ص ص 191- 192.

2 – مناهج التعليم العالي:

كانت طريقة إلقاء الدروس بهذه المعاهد والجوامع الكبرى، أي: الجامع الكبير بمدينة الجزائر، وجامع الزيتونة بمدينة تونس، وجامع القرويين بمدينة فاس؛ تتبع نفس الأسلوب المتبع مع الطلبة في المرحلة الإعدادية، وذلك بأن يتحلق الطلاب حول الشيخ، حلقا متتابعة، الحلقة الأولى تتشكل من كبار الطلاب ونجبائهم ممن يعدون أنفسهم لتولي المشيخة، وتتشكل الحلقة الثانية من الذين يلون طلاب الحلقة الأولى في المرتبة العلمية، ثم ممن يلي هؤلاء وهلم جرا، وبعد بداية الدّرس واستفتاحه من طرف الشيخ، يقوم السارد –الذي يكون من طلاب الحلقة الأولى وأكثرهم تميزا من الناحية العلمية وذكاء، وقد يكون أحيانا هو أيضا مدرسا في بعض الأوقات– بقراءة متن الكتاب موضوع الدرس، مثلما هو معمول به في حلقات صغار الطلبة. ولإن كانت هذه الطريقة هي المعمول بها خاصة في جامع القرويين؛ إلا أنّها كانت مطبقة أيضا في الجامع الكبير وجامع الزيتونة[1].

هذا؛ وقد كان جامع القرويين يختص بطريقة أخرى لإلقاء الدروس، وهي من التقاليد التعليمية به، ما يسمى بالمجالس المشتركة، وهي أن يجتمع شيخان في حلقة واحدة والطلبة من حولهما، وهي عادة أندلسية، الغاية منها رفع مستوى المناقشة بين الشيخين وطلبتهما. ومن عادة الشيوخ في هذه الحلقات العلمية وغيرها أن يقابلوا الأسئلة التافهة بالسخرية والتنكيت من أجل الرفع من مستوى الطلبة وتعويدهم على المناقشة العلمية النافعة، وأمّا عن علاقة الشيوخ مع طلبتهم؛ فقد تميزت بالاحترام والتقدير المتبادلين، فالطلبة بالنسبة للشيخ هم أبنائه، وكثيرا ما كانت تحصل المصاهرة بين الشيوخ ونجباء الطلبة[2].

ومثلما هو الحال في حلقات المرحلة السابقة، فقد كانت الطريقة المتبعة غالبا في التعليم العالي هي الحفظ والاستظهار، مع بعض الاختلافات البسيطة بين الجوامع الكبرى، ففي الزيتونة اعتمد على ثلاث طرق، تقتضي الطريقة الأولى تدريس العلوم دون مراجعة ولا مطالعة، فهي ترتكز على تضلع الشيخ واستيعابه للعلم الذي يدرسه، مثل دروس ابن عرفة في التفسير إذ لم يكن يتقيد بكتاب معين، بل يشرح ما يتعلق بالآيات من حيث اللغة، والأحكام، وعلم الكلام وأصول الفقه، لكن هذه الطريقة أهملت في الفترة الحديثة لصعوبتها. أما الطريقة الثانية، فيلتزم الشيخ بكتاب أو شرح معين، وتقتضي كثرة الحفظ والاستشهادات، وهي شبيهة بما كان معمولا به في

---

[1] – المقّري، **روضة الآس**، ص ص 333– 334؛ التازي، **كتاب جامع القرويين**، ج2، ص ص 429– 431.

[2] – التازي، **كتاب جامع القرويين**، ج2، ص ص 429– 431.

المدارس والمساجد الصغيرة، أو في الجوامع الكبرى مثل القرويين، والجامع الكبير بمدينة الجزائر، وبالتالي فقد تم تداولها خلال العهد العثماني على مستوى عال. وفيما يتعلق بالطريقة الثالثة فهي تعتمد على السؤال والجواب، وهي شبيهة بطريقة سحنون في تلقينه مدونة مالك عن عبد الرحمن بن القاسم، وطريقة سيبويه في تدوين أقوال الخليل بن أحمد الفراهيدي[1].

وما ميز التدريس في جامع القرويين هو وجود طريقتين، الطريقة الأولى خاصة بأهل العراق، تقوم على فتح باب المناقشة حول الكتاب موضوع الدرس، كالمدونة مثلا، والطريقة الثانية هي طريقة أهل القيروان، التي تقوم على تحقيق ما بالكتاب من ألفاظ ومدلولات الأبواب، وتصحيح الروايات، وسائر وجوه الاحتمالات، مع تتبع سياق الأخبار والآثار، وضبط الحروف على ما وقع في السماع[2].

والجدير بالذكر أنّ المجالس الكبرى ومختلف الحلقات اعتمدت منذ أواسط القرن التاسع الهجري، الخامس عشر ميلادي طريقتين في علم التدريس، حيث كانت طريقة عبد العزيز العبدوسي، التي تقتضي اتباع الطبقات في تدريس المدونة، أصحاب مالك، ثم الطبقة التي تليها، وهكذا دواليك. وفي تدريس تفسير القرآن الكريم على ذكر بعض الأحاديث النبوية وأخبار السلم من الصحابة والتابعين التي تناسب موضوع الآية، وبعدها يبدأ الشيخ في تفسير الآية، وكذلك الأمر مع النحو باتباع الطبقات، أصحاب سيبويه، ثم السيرافي، وشراح الكتاب وطبقات النحاة. والطريقة الثانية هي طريقة المشدالي، التي كان الهدف منها الرفع من المستوى العلمي للطلبة، وتعتمد على تخير المعاني الرقيقة، وتعابير العرب العرباء، والأفكار الغامضة، لتحريك همم الطلبة[3]، ولصعوبة أسلوبه؛ قال له طلبته: « **تَنَزَّل لنا في العبارة؛ فإنّا لا نفهم جميع ما تقول**»، فرد عليهم بقوله: «**لا تنزلوني إليكم، ودعوني أرقيكم إليّ، فبعد كذا وكذا مدة حدها تصيرون إلى فهم كلامي**»[4].

---

[1] – المعموري، المرجع السابق، ص ص26-27؛ منصف الشريطي، المرجع السابق، ص ص 99-100.
Ben Achour , M-A. « L'enseignement à Tunis au XIXé siécle », cahiers des arts et tradition populaire, n 8, 1984, pp,85-99, p89.

[2] – التازي، **كتاب جامع القرويين**، ج2، ص ص 427- 428.

[3] – المرجع نفسه، ج2، ص ص 427- 428.

[4] – محمد بن علي الشوكاني، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، جزءان، ج2، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة-مصر، 1348هـ، ص 248.

ومهما تعددت طرق إلقاء الدرس؛ فإنّها تكلل في النهاية بيوم يسمى "يوم الختمة"، وهو اليوم الذي يختم فيه الشيخ الفن أو الكتاب موضوع الدّرس، ويختار الشيخ لذلك اليوم موضوعا يجعله ركيزة الدرس. وتتميز الختمة بصعوبتها وأهميتها، إذ تكون وكأنها أطروحة يقدمها الشيخ أمام الملوك والأمراء، وبحضور منافسيه وأصدقائه، وعندما ينتهي يحمله الطلبة على كواهلهم إلى بيته، أين يجتمع أعيان المدينة، فتقام المأدبات، ويقدم الحليب والتمر، ويكون هذا اليوم حديث المجالس في المدينة[1].

ولكي تتضح الصورة عن التعليم في المعاهد العليا؛ وجب الحديث عن أهم الحلقات والمجالس في كل منها، ففي الجامع الكبير بمدينة الجزائر، كانت تقام حلقات للتدريس، تصل في بعض الأحيان إلى اثنتي عشر حلقة[2]، ومن أهم مجالس التدريس به، **مجلس تدريس البخاري**[3]، الذي حضي باهتمام الرّحالة ابن حمادوش، فذكر لنا جميع جوانب وخصوصيات هذا المجلس، وذلك من خلال حضوره له بعد عودته من رحلته[4]، فتبدأ عملية السرد في بداية شهر رجب، ويتم تقسيم البخاري إلى أبواب، كل باب على قسمين، أحدهما في الصباح، والآخر في المساء، بالتناوب بين الأساتذة، وقد قال ابن حمادوش عن ذلك: «... **وفي يوم السبت سادس وعشرين شعبان، قرأ سيدي أحمد العمالي**[5] **شيئا، فلما لم يحسن، قام سيدي عبد الرحمن**[6] **أخي المفتي، فأخذ الكتب من يده**

---

[1] – التازي، **كتاب جامع القرويين**، ج2، ص 431.

[2]– Venture de paradis,Alger au 18eme siécle ,Imprimeur libraire,Alger 1898,p,157.

[3]– عُرف أهل الجزائر بالولوع برواية ورش وبسرد البخاري، والمشاهير من علمائهم يقرؤونه دراية ويبتدئون قراءته من أوله إلى آخره مدة ثلاثة أشهر من اليوم الأول من رجب، ويختمونه في أواخر رمضان على وقف مراد. انظر: الزهار، **مذكرات**، ص 182.

[4]– عاد ابن حمادوش في اليوم التاسع من شعبان، وقد فاته من سرد البخاري حوالي أربعين يوما، أي أن سرد البخاري كان يبدأ عند أول رجب، ويذكر ابن حمادوش أنه بدأ قراءة البخاري بالجامع الكبير في يوم الأحد حادي عشر رجب 1158هـ/ 1744م. أنظر: عبد الرزاق بن حمادوش الجزائري، **رحلة ابن حمادوش الجزائري المسماة:"لسان المقال في النبإ عن النسب والحسب والحال"**، تحقيق أبو قاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م، ص ص 121، 216.

[5]– لم أجد لهذا العالم المشار إليه في رحلة ابن حمدوش ترجمة فيما اطلعت عليه من كتب تراجم، التي اكتفت بالترجمة لعلماء اشتهرو بـ: "العُمَّالي"، هم حميدة بن محمد العمالي (ت 1290هـ/ 1873م أو 1293هـ/ 1875م) قاضي المالكية ومفتيها مطلع الاحتلال الفرنسي للجزائر، وابنه محمد (علي) العمالي (ت 1326هـ/ 1908م) مدرس بالمدرسة الثعالبية وإمام بالجامع الكبير بمدينة الجزائر، أمّا أحمد العمالي فنجد أنّ الباحث أبو القاسم سعد الله حينما يتحدث عنه يعيد ما ذكره ابن حمادوش فقط، وعموما فإنّ "العُمَّالي" نسبة إلى جبل عُمَّال من قرية فيه، بينها وبين الجزائر مسافة قليلة. انظر: الحفناوي، **تعريف الخلف**، ج2، ص ص 150، 535- 537؛ نويهض، **معجم أعلام الجزائر**، ص ص 321- 322؛ أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج2، ص 26.

[6]– هو عبد الرحمن ابن أحمد المرتضى، كان أبوه أبو العباس السيد أحمد الشريف المرتضى نقيب الأشراف وورثها عنه عبد الرحمن ثم آلت إلى عائلة الزهار، أما عبد الرحمن فتولى الإفتاء أربع مرات، الأولى سنة 1118هـ/ 1706م، والثانية سنة 1128هـ/ 1715م، والثالثة سنة 1135هـ/ 1722م، أما السنة الأخيرة فكانت 1176هـ/ 1762م، وكان عبد الرحمن من أبرز علماء مدينة الجزائر. انظر: ابن حمادوش، **الرحلة**، ص ص 123، 239؛ نور الدين عبد القادر، **صفحات**، ص ص 188- 189.

يده وأحسن، وهو أول يوم سرد عندنا، إلى باب ما يكره من التبدل والخصام، فيما أظن، فقرأ منه ابن سيدي الهادي[1] إلى باب كفران العشير...»[2].

وتعتبر وظيفة تدريس البخاري من أهم الوظائف في الجامع الكبير، رفعة وشرفا، ولذا كانت الشخصيات العلمية تتنافس عليه. وكانت تتم عملية السرد بالتناوب بين الأساتذة، الذين كان أغلبهم من أهل العلم والإفتاء والقضاء، ومنهم السيد عبد الرحمن مرتضى، والحاج الزروق[3] الذين كانا مفتيين على مذهب مالك، والعالمان أحمد العمالي، وسيدي محمد بن سيدي الهادي، والعالم والمؤرخ أبو عبد الله محمد بن ميمون[4]، الذين يعدون من كبار الشخصيات العلمية آنذاك.

وامتاز الجامع الأعظم باستقبال الشخصيات العلمية، والتي تشارك في عملية التعليم، بفتح باب المناقشات على المواضيع مع كبار علماء الجامع، فعلى سبيل المثال عند حلول أبي راس على الجامع، طرحت عدة حلقات للمناقشة منها: التفسير، ومعنى قوله تعالى: ﴿**صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ**﴾[5]، وشرح الإمام الخليل في لواء الحمد، ونقاش أبي راس لتفسير الخطيب المفتي الحاج علي بن الأمين[6]. كما أن مجلس التدريس بالجامع حرص على اهتمام بمناقشة

---

[1]- سيدي محمد ابن سيدي الهادي من علماء مدينة الجزائر وهو من نسل سيدي الهادي المعروف بمقام الشرفاء في بوجليل، تولى قضاء المالكية بمدينة الجزائر. وقد ذكر الورثيلاني بركة الشيخ الهادي بقوله: «... **زرنا سيدي الهادي وأولاده** ... **وأقبلت عليه الناس...**»، توفي ابن الهادي سنة 1108هـ/ 1696م. انظر: الورثيلاني، **الرحلة**، ص 12؛ الحفناوي، **تعريف الخلف**، ج2، ص 471.

[2] ابن حمادوش، **الرحلة**، ص 123.

[3]- الحاج أحمد الزروق بن محي الدين بن عبد اللطيف، تولى الإفتاء المالكي خلال الفترة (1153- 1169هـ/ 1740- 1755م). انظر: نور الدين عبد القادر، **صفحات**، ص 183.

[4]- يُعدّ ابن ميمون من أبرز الفقهاء والأدباء الجزائريين، إلا أنه يُجهل تاريخ مولده، عاش أهم أحداث القرن الثاني عشر هجري، الثامن عشر ميلادي المتمثل في فتح وهران الأول سنة 1119هـ/1707م على يد الداي مصطفى بوشلاغم، على عهد الداي شعبان محمد بكداش، فسجل كل الأخبار في كتابه المشهور "التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية"، وكان ابن ميمون من أهم أدباء عصره، واشتغل في التدريس وكان ابن حمادوش من أبرز تلامذته ،كما تولى منصب القضاء. انظر: ابن ميمون ، **التحفة المرضية**، ص ص 11-13 (مقدمة المحقق)؛ أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، 4 أجزاء، ج1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص ص 213- 219؛ أبو عمران الشيخ، وآخرون، **معجم مشاهير المغاربة**، ص 461.

[5]- سورة الفاتحة، الآية 7.

[6]- قال في ذلك: «...**أيها السيد أليس الأمر كما عبرت، وإنما المراد به الزبرجد لأن الأخضر من الياقوت يقال له زبرجد، والأحمر يقال له "البرهان" والأبيض يقال له النميط، لأن أمور الآخرة أجمل من نفائس أمتعه الدنيا من ياقوت وجوهر وذهب فضة وسندس...**». انظر: أبو راس الناصر، **فتح الإله**، ص 92.

بمناقشة المواضيع العامة التي اهتمت بها الأمة الإسلامية جمعاء، واحتار فيه جمهور الفقهاء، وهو قضية فتوى تحريم أو تحليل القهوة والدخان، حتى يستفيد الطالب[1].

وفيما يخص جامع الزيتونة، فقد كان مركزا لتعليم العلوم الإسلامية منذ عهد الحفصيين[2]، وباعتبار أنّه كان بمثابة جامعة، فقد اعتمد على نظام تدريس محكم، فلم تكن المجالس التي تعقد به، شبيهة بما كان يقدم بالجامع الكبير بمدينة الجزائر، ولم يكن نظام التعليم الزيتوني مقيدا، ولا يختص المدرسون بدرس واحد معين في اليوم، بل تعددت مجالسهم حسب الشهرة والمقدرة. وتنوعت دروسهم وتناولت علوما مختلفة، فهذا الشيخ سعيد الشريف (ت1702م)، له مجلسان في اليوم، أولهما من الصباح إلى الزوال يدرس فيه كتب: المحلي في الأصول والكبرى في العقائد والسعد في البلاغة والقطب في المنطق، وفي مجلس ثان مختصر الشيخ خليل[3]، ومن بين المدرسين بالزيتونة الشيخ محمد فتاتة الذي تصدر للتدريس والفتوة مدة ثلاثين سنة، وتضلع في الفقه والنحو والأدب، والنوازل، وتولى تدريس سيرة ابن هشام، ومختصر خليل[4]. ولأهمية النظام التعليمي بالزيتونة، فإننا نجد أعدادا كبيرة من المدرسين يزاولون التدريس في نفس الوقت، وقد بلغ عدد المدرسين في عهد حسين باي بن علي ثلاثين مدرسا يقرؤون القرآن ومختلف العلوم والفنون، وأشار حسين خوجة أنّ العدد بلغ في وقته ستة وأربعين عالما[5].

وبتنوع اختصاصات المدرسين الذين كانوا في الزيتونة؛ فقد تعددت المجالس به، وتنوعت البرامج، وانقسمت إلى أقسام ثلاثة، العلوم النقلية التي اشتملت الفقه، وأصوله، والحديث والتوحيد، والتفسير وعلوم القراءات، والعلوم العقلية المشتملة على علوم المنطق والجبر والحساب وعلوم الفلك والميقات وعلم الجدل، أما القسم الثالث فهو يحتوي على العلوم العربية، البلاغة والعروض والنحو والصرف والبيان والمعاني والمغازي والسير وأخبار الناس[6].

---

[1]- كان هذا المجلس الشيق حول هذا الموضوع يوم الخميس سنة 1214هـ /1799م بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر. انظر: المصدر نفسه، ص ص 159- 163.

[2]- Robert Brunschvig, **La Berbérie orientale sous les Hafsides**, **Adrien Maisonneuve** , Paris, 1940, 1947, P309.

[3]- المنصف الشريطي، المرجع السابق، ص 85.

[4]- حسين بن خوجة، **ذيل البشائر**، ص ص 198- 199.

[5]- المصدر نفسه، ص ص 46-47 (مقدمة المحقق).

[6]- Ben Achour « L'enseignement à Tunis .. » , p.89.

وقد اعتمدت على تدريس مجموعة من الكتب، وقد قسمت هي الأخرى إلى ثلاث مراتب، في المرتبة العليا أهمها: الموطأ، ومختصر خليل، والشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض، والمرتبة الوسطى، فنذكر منها حرز الأماني أو القصيدة الشاطبية في القراءات السبع، والشمائل النبوية والخصائل المصطفوية، للترميذي، وقصيدة البردة الموسومة بالكواكب الدرية في مدح خير البرية للبوصيري، وغيرها. أمّا المرتبة الأخيرة فمن بين كتبها: رسالة ابن أبي زيد القيرواني في الفقه المالكي وقطر الندى وبل الصدى، مقدمة في النحو، لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هاشم النحوي ومختصر القدوري، في الفقه الحنفي، للإمام أبي الحسين أحمد بن محمد القدوري البغدادي الحنفي[1].

كما يعتبر جامع القرويين هو الآخر بمثابة جامعة[2]، وقد اختص بالكراسي العلمية التي كانت مشهورة بشهرة العلماء الذين تولوا تقديم الدروس عليها، إذ وصل عددها حسب الإحصاء الذي قام به الباحث عبد الهادي التازي إلى ثمانية عشر كرسيا في العهد السعدي، وازداد هذا العدد بشكل معتبر في العهد العلوي، وفي هذا المحل نعطي بعض النماذج من الدروس التي كانت تقدم على أشهر هذه الكراسي، فكانت دروس **كرسي المحراب**، تستقطب عددا كبيرا من الطلاب، إذ خصص للتفسير، وكتاب الحلية، وكتاب إحياء علوم الدين، باعتبار المكانة العلمية للشيوخ الذين تناوبوا التدريس به وغزارة العلوم التي يتلقاها الطلاب؛ فقد اضطر المشرفون على جامع القرويين اتخاذ شيخين يتناوبان على التدريس، الأوّل في الفترة الصباحية، والثاني في الفترة المسائية[3].

وقد اختص **كرسي الإمام عبد العزيز الورياكلي**، بتدريس العلوم والفنون بالإضافة إلى التاريخ والسير، لكن ما اشتهر به أكثر هو تدريس علم الحديث، وخاصة صحيح البخاري، حتى أطلق عليه في بعض الأحيان كرسي البخاري. وزعت المواد الدراسية على أوقات النهار: الصباح للتفسير،

---

[1] – المنصف الشربطي، المرجع السابق، ص ص 102- 103.

[2] – مر جامع القرويين بثلاث مراحل في تكوينه العلمي، المرحلة التأسيسية من القرن العاشر الميلادي إلى القرن الثالث عشر ميلادي، ارتبطت بالتطور حاضرة فاس، وبهجرة جماعات من العلماء إليها خاصة من القيروان والأندلس، ودخول المذهب المالكي، ومنه أصبح الجامع أهم المراكز العلمية، خاصة في عهد المرابطين،وأصبح الطابع الفقهي سمته الاساسية، تاليها مرحلة التطور من القرن الثالث عشر إلى الخامس عشر ميلادي، بتدعيمه بمجموعة من من المدارس، والمكتبات، اكتسب شهرة وهو ما جعل مدينة فاس تعد مركز علميا، وفيما يتعلق بالمرحلة الثالثة الممتدة من القرن الخامس عشر إلى بداية القرن العشرين، فهي تمثل تدعيم للمرحلة السابقة. انظر: العيادي، المرجع السابق، ص ص 16- 18.

[3] – التازي، **كتاب جامع القرويين**، ج2، ص ص 372- 373.

وما بين العشائين لصحيح البخاري ومسلم، وبعد الظهر لرسالة ابن أبي زيد، والكلاعي، ومختصرات ابن الحاجب، وبعد العصر لكتاب المنذري، والعمدة للعيني، وأم البراهين للسنوسي، والنحو[1].

وفيما يتعلق **بكرسي الونشريسي**، فقد اختص بعلوم القرآن في فصل الشتاء، فيعتمد في تفسير القرآن على كتب الإمام ابن عرفة الورغمي، بالإضافة إلى تدريس رسالة ابن أبي زيد، والحكم لابن عطاء الله، أمّا في فصل الصيف فقد خصص لتدريس المختصر الفقهي لابن الحاجب[2].

كما نجد كراسي مخصصة لكتاب واحد أو اثنين، ومنها ما كان مبرمجا في أوقات وأيام معينة من الأسبوع، مثل كرسي باب الرواح الأدنى الذي أوقف لكتاب الشفاء للقاضي عياض، وكرسي باب الصالحين الأيمن، كل خميس وجمعة، إذ جُعل لكتاب شهاب الأخبار للقضاعي، والعمدة للعيني، وكرسي مستودع باب الحفاة، الذي اهتم بالتفسير وشرح قصيدة الشيخ أحمد بن زكري في التوحيد، صبيحة كل خميس وجمعة، ولتدريس صغرى السنوسي، ومنظومة ابن زكري، والرسالة في فصل الشتاء[3].

كما يلاحظ أن البرامج المتبعة في جامع القرويين والمواد المدرسة به، تميزت منذ تأسيسه بالموسوعية والشمولية، إذ جمع بين الفقه، والأدب والمنطق، والتّصوف، وغيرها من العلوم والفنون، مع تغليب الطابع الفقهي على برامجه، واهتمام السلطة السعدية بالمدرسين، وفتح المجال للتدريس بإدخال تنوع في الكتب، إلا أنّه في العهد العلوي طرأت بعض المؤشرات الدالة على التغير في سياسة القرويين التعليمية، التي تكمن في التقليص المتزايد والمستمر لمحتويات ولمضمون البرامج، بالإضافة إلى الجمود الفكري الذي يرفض كل باب من أبواب الاجتهاد من أجل المحافظة على التقاليد وتقديس آراء القدماء. ولإن كان هذا هو الوضع في جامع القرويين؛ فإنّ باقي المؤسسات التعليمية في المغرب الأقصى قد تأثّرت هي الأخرى، باعتبار الجامع هو النواة التي يقوم عليها التعليم آنذاك، مما دفع بعض السلاطين، وخاصة في العهد العلوي إلى محاولة التدخل في البرامج وطرق التدريس، والكتب المقررة، في مختلف مساجد فاس ومدارسها، وبالأخص في جامع القرويين، بهدف إصلاح المنظومة التربوية واستئصال الأفكار المنحرفة والمتخلفة التي لا تمد بصلة

---

[1] – التازي، **كتاب جامع القرويين**، ج2، ص 373.

[2] – المرجع نفسه، ج2، ص ص 379– 380؛ بوركبة، **دور الوقف**، ج1، ص ص 107– 108؛ حجي، **الحركة الفكرية**، ج2، ص 350.

[3] – التازي، **كتاب جامع القرويين**، ج2، ص ص 375– 381.

إلى الشريعة الإسلامية، فنجد السلطان محمد بن عبد الله الذي أصدر مرسوما ملكيا (ظهير) حدّد فيه المواد المدرسة، والكتب المقررة التي تعتمد على المطولات والموسعات من مصادر الفقه والحديث والسيرة النبوية، والنحو والبيان واللغة والأدب والتفسير، التي تعتمد على منهج السلف دون تأويل منحرف، وحاول فرض فكرة المحافظة على الشريعة بالاعتماد على كتب السلف الصحيحة التي تستند إلى شروح واضحة، وبالتالي تصفيتها من البدع والفكر المنحرف، والعمل على تصحيح بعض المؤلفات، كما طلب من العلماء التعاون والاشتراك في شرح المؤلفات على سبيل المثال اشترك كل من الشيخ ابن سودة التاودي[1] والشيخ أبو السعود عبد القادر بوخريص وأبو العلاء ادريس العراقي ومحمد بن عبد الله في تقديم شرح لكتاب "مشاق الانوار " لإمام علي الحسن بن محمد الحسن الصغاني (ت650هـ/ 1252م)، وقد حرص السلطان محمد بن عبد الله العلوي على تتبع مراحل شرح الكتاب المذكور بنفسه[2]، وحذر من الخوض في علم الكلام والمنطق، وقراءة كتب غلاة التصوف، وهدد من يخالف تعاليمه من طلبة وشيوخ بالعقاب، كما عمل على وضع مرسوم يخص جامع القرويين والمدارس التابعة له، ينظم البرامج التعليمية، بهدف الرفع من المستوى التعليمي، فغير الطريقة القديمة القائمة على حرية الطالب في اختيار حلقات الأساتذة الذين يدرس عندهم، وحرية الشيوخ في اختيار الكتب التي يدرسونها، والأوقات التي يعقدون فيها مجالسهم، فتدخل في اختيار الكتب وتحديد الأوقات والشيوخ، فأصبح البرنامج التعليمي في القرويين يخضع لمناهج وقوانين ثابتة ومنظمة[3].

---

[1]- هو أبو عبد الله محمد بن محمد الطَّالِب بن محمد بن علي بن سودة المُرِّي الفاسي التاودي، الفقيه، المالكي، ولد سنة 1128هـ/ 1715م، أخذ على ثلة من علماء عصره، منهم: أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بناني الناصري، وأحمد بن مبارك السجلماسي، درس بالأزهر وتولى منصب القضاء بالمغرب، توفي سنة 1207هـ/ 1793م، وفي رواية سنة 1209هـ/ 1795م. انظر: عبد الرحمن الجبرتي، **تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، 3 أجزاء، ج2، ط2، دار الجيل، بيروت- لبنان، 1978م، ص 149- 150؛ الزركلي، **الأعلام**، ج6، ص 62؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 533- 534.

[2]- ابن زيدان، **الدرر الفاخرة**، ص ص 59- 60.

[3]- ابن زيدان، **الدرر الفاخرة**، ص 62؛ حركات، **التيارات السياسية والفكرية**، ص 15؛ محمد عابد الجابري، «الأصالة والتحديث بالمغرب»، **مجلة الثقافة**، عدد77، السنة الثالثة عشر، وزارة الثقافة، الجزائر، سبتمبر 1983م، ص ص 59- 60؛ محمد رجب البيومي، **مجالس العلم في حرم المسجد**، د ط، المؤسسة العربية الحديثة للنشر، القاهرة- مصر، 1988م، ص 154؛ إسماعيل بن محمد راشد العلوي، **جلاء الظلام الدامس في موجز تاريخ المغرب إلى العصر محمد الخامس**، ط1، مطبعة فضالة، المغرب، 1957م، ص 128.

وقد أصدر السلطان محمد بن عبد الله هذا المرسوم سنة 1203هـ/ 1788م، وهو متضمن ثلاث فصول: يختص الفصل الأول بالقضاء وأهله والكتب المستند عليها فيه، فيما اختص الفصل الثاني بوضع قوانين تخص منصب الإمامة، من تولية وعزل، أمّا الفصل الثالث فقد خصص للتعليم ومنهج التدريس في المؤسسات التعلمية، وعلى رأسها جامع القرويين، وقد حدد فيه الكتب التي يعتمد عليها التدريس، فأمر ألا يدرس إلا القرآن الكريم، بتفسيره، وأن يعتمد على المساند والصحاح في علم الحديث، وعلى المدونة، والبيان والتحصيل والكتاب ابن رشد في الفقه، كما انه نهى عن تدريس المختصرات، وذلك لأن الطلاب كانوا يهملون الكثير من أمهات الكتب، حينما يركزون دراستهم على أحد المختصرات، ثم يتبعونها بالبحث في الشروح الكثيرة في محاولة لفك ما نكتنفه من إبهام، فقرر السلطان الشروح التي ينبغي الاعتماد عليها، ومن ذلك أنّه أقرّ ثلاث شروح فقط لمختصر خليل هي شرح برهام الكبير والأجهوري والخرشي[1]. أمّا ابنه السلطان سليمان (1206-1238هـ/1792-1822م)، فقد سار على درب أبيه فشجع الطلبة على الاعتماد على المتون حفظا واستظهارا، خاصة مختصر خليل في الفقه المالكي، وكان يحرص على علماء على تدريس وتأليف بشكل كبير في علم القراءات والحديث[2].

[1]- ابن زيدان، **الدرر الفاخرة**، ص ص 60- 62.

[2]- المصدر نفسه، ص 72؛ حركات، **التيارات السياسية والفكرية**، ص 15؛ الجابري، المرجع السابق، ص ص 59-60.

رابعا– الكتب المدرسة:

يقوم التعليم على برامج ومناهج محددة سبق تبيانها، لكن أساس هذه البرامج هو الكتب التي تكون محور التعليم والدراسة، فعلى العموم فإنّ الكتب المدرسة في بلاد المغرب هي في الأغلب مشتركة في جميع أقطاره، وفي جميع فتراته التاريخية، قبل العصر الحديث وأثنائه، ما عدا بعض الاختلافات البسيطة، التي اختص بها قطر دون الآخر، أو اختصت بها فترة زمنية دون غيرها من المؤلفات الجديدة التي اشتهرت بين طلاب العلم عبر التاريخ.

وقد ازدانت كتب البرامج والفهارس بذكر الكتب التي كان طلاب العلم يدرسونها على يد شيوخهم، كما أوردت كتب التراجم ذكرا لها أثناء الترجمة للعلماء. وسنحاول فيما يأتي تبيان أبرز الكتب التي كانت تُدَرّس في بلاد المغرب خلال الفترة الحديثة في كل علم:

فمن بين كتب الحديث النبوي:

صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت 255/ 869م) من أشهر الكتب التي اهتم بها طلاب العلم عبر العصور، فلا تخلو مؤسسة تعليمية من مجلس يتولى تدريسه وختمه، خاصة المعاهد الكبرى، فهذا الجامع الكبير – كما سبقت الإشارة– كان مجلس ختم البخاري من أشهر المجالس به وأكثرها أهمية، ونفس الشيء في الزيتونة والقرويين، وحتى في المؤسسات الصغيرة، كما ازدانت به نصوص الإجازات العلمية، وذكره العلماء والمؤلفون في برامجهم وأثباتهم، هذا وقد اهتم العلماء بتدريس شروح البخاري، مثل: **فتح الباري في شرح صحيح البخاري،** لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ/ 1449م)، وشرح ابن ملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي (ت 804هـ/ 1401م) المسمى: "**التوضيح لشرح الجامع الصحيح**"، ومختصراته، مثل: **جمع النهاية،** لأبي محمد عبد الله بن أبي جمرة الأزدي الأندلسي (ت 695هـ/ 1296م)، المعروف **بمختصر ابن أبي جمرة**[1].

---

[1] – محمد بن قاسم بن محمد القصار، **فهرسة،** مخطوط بمكتبة مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء– المغرب الأقصى، رقم المخطوط 294/ 6، ق 1 و؛ محمد بن عبد السلام بن حمدون بناني، **مشيخة أحمد بن العربي بن الحاج الفاسي،** مخطوط بمكتبة مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء– المغرب الأقصى، رقم المخطوط 1/330، ق 11؛ أحمد بن علي المنجور، **فهرس،** تحقيق محمد حجي، د ط، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط– المملكة المغربية، 1396هـ/ 1976م، ص 10، 42، 54؛ أبو العلاء إدريس العراقي الفاسي، **فهرسة،** مركز التراث الثقافي المغربي، ط1، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، الدار البيضاء– المغرب الأقصى، بيروت– لبنان، 1430هـ/ 2009م، ص 49؛ محمد بن الصادق الريسوني، **فهرسة،** تحقيق بدر العمراني الطنجي، ط1، مركز التراث الثقافي المغربي، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، الدار البيضاء– المغرب، بيروت– لبنان، 1430هـ/ 2009م، ص 162؛ أبو سالم العَيَّاشي، **إتحاف الأخلاء بإجازات المشايخ الأجلاء،** تقديم وحقيق محمد الزّاهي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، 1999م، ص 94؛ الحفناوي، **تعريف الخلف،** ج1، ص ص 16، 19، 45، 48؛ الزركلي، **الأعلام،** ج1، ص 178؛ ج5، ص 57؛ التازي، **كتاب جامع القرويين،** ج2، ص ص 379– 380؛ بوركبة، **دور الوقف،** ج1، ص ص 107– 108؛ حجي، **الحركة،** ج2، ص 350، 378.

كما احتل **صحيح مسلم** بن الحجاج القشيري (ت 261هـ/ 875م)، المرتبة الثانية بعد صحيح البخاري، هو وشروحه كشرح أبي عبد الله محمد بن خلفة الأُبِّي (ت 827هـ/ 1423م) وكذا **موطأ** مالك بن أنس، إذ اهتم المغاربة بتدريسه وروايته، بالإضافة إلى كتب السنن المشهورة، **سنن أبي داود** سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت 275/ 889م)، و**سنن الترمذي** المسمّى "**الجامع المختصر من السنن ومعرفة الصحيح والمعلول**"، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت 297هـ/ 910م)، و**سنن النَّسائي**، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت 303هـ/ 915م)، و**سنن ابن ماجة**، أبو عبد الله محمد بن يزيد الربعي المعروف بابن ماجة (ت 273هـ/ 886م)، و**سنن الدارقطني**، أبو الحسن علي بن عمر (ت 385هـ/ 995م)، و**المسانيد المشهورة**، كمسند أحمد بن حنبل الشيباني (ت 241هـ/ 855م)، و**مسند الشافعي**، أبو عبد الله محمد بن إدريس (ت 204هـ/ 819م)، بالإضافة إلى مصنفات أبي زكريا يحي بن شرف النووي (ت 676هـ/ 1277م)، خاصة **الأربعين النووية**[1].

و**ألفية العراقي**، عبد الرحيم بن الحسين (ت 806هـ/ 1404م) و**ألفية** السيوطي، و**نخبة النظر في توضيح نخبة الفكر** لابن حجر، **والمنظومة البيقونية** لعمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي (ت 1080هـ/ 1669م)، والقصيدة **المعروفة بالغرامية، أو قصيدة غرامي صحيح**، لأبي العباس أحمد بن فرح اللّخمي الإشبيلي (ت 699هـ/ 1300م) في مصطلح الحديث[2].

وفيما يخص كتب الفقه المالكي، وأصوله وفروعه فأهمها: **رسالة ابن أبي زيد القيرواني** (ت 386هـ/ 966م)، و**مدونة سحنون** بن سعيد التنوخي (ت 240هـ/ 854م)، و**مختصر خليل** بن إسحاق الجندي المالكي (ت 776هـ/ 1374م)، و**شرحه الكبير والصغير** للشيخ الخرشي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخرشي المالكي (ت 1101هـ/ 1689م)، **ومختصري ابن الحاجب الفرعي والأصلي**، لأبي عمرو عثمان (ت 646هـ/ 1248م)، **ومتن ابن عاشر**، عبد الواحد بن أحمد الأنصاري (ت 1040هـ/ 1631م)، وهو عبارة عن منظومة معروفة باسم: "**المرشد المعين على**

---

[1]- **فهرسة القصار**، ق 1؛ **مشيخة ابن الحاج الفاسي**، ق 15و- 18؛ المنجور، **فهرس**، 61؛ العياشي، **إتحاف الاخلاء**، ص ص 96- 100، 102؛ محمد بن أحمد ميارة الفاسي، **فهرسة**، تقديم وتصحيح وتعليق بدر العمراني الطنجي، مركز التراث الثقافي المغربي، د ط، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، الدار البيضاء- المغرب، بيروت- لبنان، د ت، ص ص 23- 24؛ النائب الأنصاري، **نفحات النسرين**، ص ص 103- 104.

[2] - **فهرسة الريسوني**، ص 163؛ الزركلي، **الأعلام**، ج1، ص 178، 194- 195.

الضروري من علوم الدين"، و**كتاب إحياء علوم الدين** لأبي حامد محمد الغزالي (ت 505هـ/ 1111م) **وجمع الجوامع** لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت 771هـ/ 1370م)، و**التهذيب في اختصار المدونة** لأبي القاسم خلف بن أبي القاسم البراذعي، **ومفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد المعروف بالشريف التلمساني (ت 771هـ/ 1369م)، و**الأرجوزة التلمسانية** في الفرائض، لأبي إسحاق إبراهيم بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى التلمساني (ت 699هـ/ 1300م)، وشروحها كشرح أبي الحسن المغيلي لها[1].

ومن كتب التفسير: **تفسير** أبي سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي، و**تفسير الجلالين**، لجلال الدين محمد بن أحمد المحلي الشافعي (ت 864هـ/ 1459م)، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ/ 1505م)، و**تفسير** أبي محمد الحسين بن مسعود ابن الفراء البغوي (ت 510هـ/ 1117م)، وتفسير ابن عطية، أبي محمد عبد الحق بن غالب المحاربي الغرناطي (ت 542هـ/ 1148م)، المسمى: "**المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**"[2].

ومن كتب القراءات: التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ/ 981م)، و**الشاطبية الكبرى**، وهي القصيدة المسماة: "**حرز الأماني**"، لأبي محمد القاسم بن فِيرُّه بن خلف الرعيني الشاطبي (ت 590هـ/ 1194م)، و**الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع**، لأبي الحسن علي بن محمد الرباطي المعروف لابن بري (ت 730هـ/ 1330م)، و**مورد الظمئان في رسم القرآن**، لمحمد بن محمد الشريشي الشهير الخراز (ت 718هـ/ 1318م)[3].

ومن كتب التوحيد والعقيدة: "**جوهرة التوحيد**"، للشيخ أبي الإمداد إبراهيم بن إبراهيم اللقاني المالكي المتصوف (ت 1041هـ/ 1631م)، وشرحها المعروف بـ: "**فتح القريب المجيد بشرح جوهرة التوحيد**"، لعبد البر بن عبد الله الأجهوري المصري الشافعي (ت 1070هـ/ 1660م)، و**عمدة العقائد**، لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت 710هـ/ 1310م)، ومؤلفات أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي (ت 895هـ/ 1490م)، أهمها: "**العقيدة**

---

[1]- **فهرسة الريسوني**، ص 163؛ المنجور، **فهرس**، ص 31، 37، 38، 72؛ ابن مريم، **البستان**، ص 27، 102، 103، 265؛ **مشيخة الفاسي**، ق 3 ظ؛ العياشي، **إتحاف الأخلاء**، ص 96؛ حسن خوجة، **ذيل البشائر**، ص ص 198- 199؛ النائب الأنصاري، **نفحات النسرين**، ص ص 103- 104؛ الزركلي، **الأعلام**، ج4، ص 175.

[2]- **فهرسة الريسوني**، ص 163؛ المنجور، **فهرس**، ص 31، 37، 38، 72؛ العياشي، **إتحاف الأخلاء**، ص 102.

[3]- المنجور، **فهرس**، ص 42؛ ابن مريم، **البستان**، ص 27، 53، 265؛ الزركلي، **الأعلام**، ج5، ص 180.

الوسطى"، وكتاب "**أم البراهين**"، المعروف بـ: "**العقيدة الصغرى**"، وكتاب "**عقيدة أهل التوحيد**"، المعروف بـ: "**العقيدة الكبرى**"، و"**المقدمات**"، ومنظومة أحمد بن محمد بن زكري التلمساني (ت 899هـ/ 1494م)، المسماة: "**محصل المقاصد مما به تعتبر العقائد**"، وشرحها، لعلي بن أحمد بن محمد الحُرَيْشي المغربي المالكي (ت 1143هـ/ 1730م)[1].

ومن كتب النحو: ألفية ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت 672هـ/ 1274م)، وشروحها كشرح ابنه بدر الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن مالك الطائي، المعروف بابن الناظم (ت 686هـ/ 1287م)، وشرح أبي محمد الحسن بن قاسم المرادي المصري، المعروف بابن أم قاسم (ت 749هـ/ 1348م)، و**توضيح ألفية ابن مالك، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب،** كلاهما لأبي محمد عبد الملك بن هشام الحميري المصري (ت 213هـ/ 828م)، و"**عدة الحافظ وعمدة اللافظ**"، المعروفة بـ: "**العمدة**"، و"**لامية الأفعال**"، كلاهما لابن مالك الطائي، والقصيدة المعروفة بـ: "**خزرجية العروض**"، لأبي محمد عبد الله بن محمد الخزرجي (ت 626هـ/ 1229م)، و**متن الأجرومية،** لأبي عبد الله محمد بن محمد بن داود ابن آجُرُّوم الصنهاجي (ت 723هـ/ 1323م)، و**كافية** ابن الحاجب، وشروحه، ككتاب "الوافية في شرح الكافية، لمحمد بن الحسن المعروف بالرَّضِيّ الأسْتَرآباذي (ت 686هـ/ 1287م)، ومختصر السعد في علمي المعاني والبيان، لسعد الدين، مسعود بن عمر بن عبد الله المعروف بالسعد التفتازاني (ت 793هـ/ 1390م)، الذي اختصر به شرح تلخيص المفتاح، لأبي المعالي محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت 739هـ/ 1338م)[2].

أما في الحساب، فأهمها: كتاب **تلخيص أعمال الحساب** لابن البناء المراكشي، أبو العباس أحمد بن محمد (ت 721هـ/ 1321م)، **والروضة والأصول والمقدمات** له أيضا، وفي الفلك: "**رسالة الاسطرلاب**"، لابن الصفار، أبي القاسم أحمد بن عبد الله الغافقي (ت 426هـ/ 1035م)[3].

---

[1]- **فهرسة الريسوني**، ص 162؛ المنجور، **فهرس**، ص 74؛ ابن مريم، **البستان**، ص 24؛ الزركلي، **الأعلام**، ج1، ص 28.

[2]- **فهرسة الريسوني**، ص 163؛ المنجور، **فهرس**، ص 31، 33، 41، 64؛ ابن مريم، **البستان**، ص 265؛ **مشيخة الفاسي**، ق 5 و؛ ابن القاضي، **درة الحجال**، ج1، ص 156؛ المقري، **روضة الآس**، ص 34؛حسين خوجة، **ذيل البشائر**، ص ص 198- 199؛ الزركلي، **الأعلام**، ج2، ص 211؛ ج7، ص 219؛ التازي، **كتاب جامع القرويين**، مج2، ص ص 373، 376، 377، 507.

[3]- ابن مريم، **البستان**، ص 265؛ الزركلي، **الأعلام**، ج1، ص ص 157، 222- 223.

ومن كتب المنطق: كتاب **"المدخل إلى علم المنطق"**، المعروف ب: **"إيساغوجي"**، لعبد الله بن المقفع (ت 142هـ/ 759م)، **والرسالة الشمسية** لنجم الدين علي بن عمر الكاتبي القزويني (ت 675هـ/ 1277م)، و**مختصر** السنوسي، **والسلم المرونق**، لعبد الرحمن بن محمد الأخضري (ت 983هـ/ 1575م) و**جمل** الخونجي، أبي عبد الله محمد بن نامارو بن عبد الملك (ت 646هـ/ 1248م)[1].

ومن كتب التصوف: الحكم لابن عطاء الله، أبي الفضل تاج الدين أحمد بن محمد الإسكندري (ت 709هـ/ 1309م)، وشروحه، كشرح أبي عبد الله محمد بن إبراهيم النفزي الحميري، المعروف بابن عباد (ت 792هـ/ 1390م)، و**البردة**، لشرف الدين أبي عبد الله محمد بن سعيد البوصيري المصري (ت 696هـ/ 1296م)، وشرحها المعروف بـ: **"إظهار صدق المودة في شرح البردة"**، لأبي عبد الله محمد بن مرزوق الحفيد (ت 842هـ/ 1438م)، **وكتاب الفوت مدونة التصوف** لأبي طالب المكي[2].

وفيما يخص **الكتب التاريخية**، وخاصة السيرة النبوية فقد انتشر تدريس **السيرة النبوية** لمحمد بن إسحاق بن يسار المطلبي المدني (ت 151هـ/ 768م)، و**تهذيبها** لأبي محمد عبد الملك بن هشام الحميري المعافري (ت 213هـ/ 828م) المعروفة **بسيرة ابن هشام**، بالإضافة إلى كتاب **عيون الأثر في فنون المغازي والسير**، لابن سيد الناس (ت 734هـ/ 1334م)، وكتاب **الشفا بتعريف حقوق المصطفى** للقاضي عياض اليحصبي (544هـ/ 1149م)، **والشمائل المحمدية**، للترمذي[3].

وبالإضافة إلى هذه النماذج البسيطة التي تم عرضها لما كان متداولا في العملية التعليمية من كتب؛ فالملاحظ أنّ من هذه الكتب ما كان يدرس عن طريق الرواية، إلى مؤلفيها، وهذه الأسانيد ازدانت بها كتب الفهارس والبرامج، وعند تتبعنا لسلسلة رواة تلك الكتب نجد أنها تجمع بين علماء بلدان المغرب، فعلى سبيل المثال لا الحصر، السند الذي أورده العياشي في روايته لصحيح البخاري، إذ

---

[1]- **فهرسة الريسوني**، ص 163؛ المنجور، **فهرس**، ص 70؛ **مشيخة الفاسي**، ق 5 و؛ الزركلي، **الأعلام**، ج4، ص 315؛ ج7، ص ص 122- 123.

[2]- **فهرسة الريسوني**، ص 163؛ المنجور، **فهرس**، ص 43؛ **مشيخة الفاسي**، ق 3 ظ؛ الزركلي، **الأعلام**، ج5، ص ص 299- 300.

[3]- العياشي، **إتحاف الأخلاء**، ص 101؛ ميارة، **فهرسة**، ص 24، 31؛ حسين خوجة، **ذيل البشائر**، ص ص 224- 230؛ ابن أبي الضياف، **إتحاف**، ج2، ص 101.

جاء فيه: «**وأرويه أيضا عن العلامة الغزي الشيخ نجم الدين، كلاهما من أهل دمشق الشام، وحضرت الشيخ أحمد المقري المغربي في بعضه، وأجاز لي باقيه، وهو يرويه عن عمّه المقّري التلمساني، عن أبي عبد الله التّنسي الأموي، عن الحافظ أبي عبد الله محمد بن مرزوق ... عن المعمّر الشريف عيسى بن جمال الدّين الحُجُبي، عن السرخسي، عن الفربري، عن أمير المؤمنين في الحديث أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي**»[1].

ومن ذلك ما أورده أبو القاسم الزياني من روايات السلطان المولى سليمان لبعض الكتب، والتي وضعها في مخططات وأشكال متنوعة[2]، منها: موطأ مالك، جاء فيه: «**سنده [المولى سليمان] في رواية موطأ مالك عن سيدي عبد الرحمن بن الحبيب عن سيدي أحمد بن عبد العزيز عن الشيخ العجمي عن والده ... عن السيوطي عن ابن حجر العسقلاني ... عن أبي عمر بن عبد البر عن ابن أصبغ عن ابن وضاح عن يحيى بن يحيى الليثي عن أمام دار الهجرة النبوية مالك بن أنس الأصبحي رحمه الله تعالى**»[3].

مما سبق عرضه في هذا الفصل، يمكن استنتاج ما يلي:

قلّما يجد الطالب جميع العلوم تُدرّس في مدرسة واحدة أو مسجد واحد، خصوصا في المرحلة الإعدادية، والتعليم العالي، ما يستوجب عليه التوجه إلى المؤسسات التي عُنيت بتدريس بعض العلوم دون غيرها، أو يقصد أحد الأساتذة متخصص في منطقة معينة لتدريسه، أو الترحال إلى غير بلدانه من أجل الأخذ عن أحد الأساتذة المختصين في ذلك العلم.

تميز المنهج التعليمي ببلاد المغرب بالنفور من بعض العلوم، مثل: الفلسفة وعلم الكلام اللذان كان ينظر إلى من يهتم بهما نظرة دُنْيا، ومروقا عن العقيدة الصحيحة. وإذا كانت الفلسفة وعلم الكلام بهذا الحال، فإن التاريخ على الرغم من أهميته ومشروعية دراسته؛ إلا أنه لم يلق اهتماما رسميا من طرف الحكام لتدريسه، إذ نجد بعض الأساتذة الذين اهتموا به من باب رغباتهم

---

[1]- العياشي، **إتحاف الأخلاء**، ص ص 95- 96.

[2]- أبو القاسم بن أحمد بن علي بن إبراهيم الزياني، **جمهرة التيجان وفهرسة الياقوت واللؤلؤ والمرجان في ذكر الملوك وأشياخ السلطان المولى سليمان**، تقديم وتحقيق عبد المجيد خيالي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1424هـ/ 2003م، ص ص 124، 130، 136، 147، 151، 153، 154، 156.

[3] المصدر نفسه، ص 124.

وهواياتهم الخاصة، وبالتالي فقد قلت الدراسات التاريخية في المساجد والمدارس، وما وُجد منها حمل صبغة القصص وأخبار الصالحين، وبعض من السيرة النبوية التي كان تدريسها يرتبط بعلم الحديث.

أمّا الرياضيات أو علم الحساب، فقد حضي بجانب من التدريس لارتباطه بقسمة المواريث، وحساب المواقيت الدينية، فيما تم إهمال الكيمياء إهمالا شبه كامل، إذ أنهم لم يكونوا يفقهون غاياتها ووسائلها لعدم وجود مدرسين مختصين بها، وبالتالي لم يكن إهمالهم لها بسبب تعصب فكري أو ديني، لكن مع ذلك فقد درست بعض فروعها بشكل محتشم، خاصة الكيمياء الطبية، أو الصيدلة.

ومن خصوصية التعليم في هذه المرحلة، أن يتوج الطالب بإجازة وتكون هذه الإجازة بمثابة الشهادة في وقتنا الحالي، ويندرج نوع إجازة الطالب بحسب الغرض من طلبها، وسيستفاض في الحديث عنها في الفصل الرابع من هذا الباب.

الفصل الثالث

نشاط العلماء في الحركة التعليمية

أولا- المدرسون المحليون

ثانيا- المدرسون ذوو الأصول المختلفة

ثالثا- المدرسون الوافدون

يعتبر الأستاذ بالدرجة الأولى الحجر الأساس لسرح النظام التعليمي، ولأهمية وظيفة التدريس في المجتمع؛ فقد تفاعلت جل عناصره معه، فنجد أنّ مهنة التدريس شملت العناصر المحلية، والوافدة، ولم تعرف تفرقة من حيث العرق، كما كانت المؤسسات التعليمية تفتح أبوابها لاستقبال العلماء من مختلف بلاد المغرب لتقديم الدروس، وهذا دليل على تكامل المجتمع المغاربي في هذه الفترة. وفي هذا الفصل تم اختيار مجموعة من الأمثلة، وتوزيعها على حسب كونهم مدرسين محليين، ومدرسين من أصول مختلفة، ومدرسين وافدين، وللإشارة فإن هذا التقسيم ليس من باب التفرقة، وإنما بغرض إبراز التكامل في المجال التعليمي.

وقبل الحديث عن الشخصيات العلمية التي تصدرت حلقات التدريس[1] وجب إعطاء توضيح بسيط عن وظيفة التدريس وشروطها ومن كان له الحق فيها.

من المواضيع المهمة في هذا المضمار؛ هي مسألة الضوابط التي تقيد الاشتغال بمهنة التدريس وتمنع من لا يستحق لقب أستاذ من التصدي للتدريس؛ هو أن يحرص بعض قدامى المدرسين والطلاب على حضور حلقات أو مجالس هؤلاء لمعرفة قدراتهم العلمية، ومع ظهور فكرة الإجازة العلمية التي يقدمها الشيخ لتلميذه ليأذن له فيها بإقراء مختلف العلوم والكتب، أو يزكيه للتدريس، فقد أصبحت هذه الإجازة تمثل بمثابة شهادة علمية مهنية[2].

تنقسم المؤسسات التعليمية إلى كبرى وصغرى، الصغرى تمثلها المساجد والمدارس الصغيرة في المدينة الرئيسية، أو مساجد المدن الثانوية والقرى، التي لا تتدخل السلطة الحاكمة في تعيين المدرسين بها، والعكس صحيح في المعاهد الكبرى، سواء كانت جوامع مثل جامع الزيتونة، وجامع القرويين، والجامع الكبير، أو مدارس مثل المدارس المنتشرة خاصة في الحواضر الكبرى ببلاد المغرب والتي سبق لنا التطرق إليها؛ فإنّ التدريس بها يحتاج إلى إذن ورخصة من السلطة الحاكمة، على أنّ أغلبية أساتذة هذه المعاهد العليا كانوا مدرسين في المؤسسات الصغرى قبل أن يعلوا شأنهم ليصيروا إلى ما وصلوا إليه من الدرجة العلمية التي أهلتهم لتولي التدريس في المعاهد العليا، ومنهم من كان يتولى التدريس في الجوامع الكبرى، وفي نفس الوقت يدرس تطوعا في أحد المساجد الصغيرة.

---

[1]- عن الشخصيات التي شاركت في الحركة التعليمية. انظر: الملحق رقم (07).

[2]- حول طريقة أخذ الإجازة. انظر فصل الإجازات من هذا الباب.

ومن أمثلة ذلك الشيخ سْعِيد قدورة الذي تولى الإمامة بجامع البلاط، والخطابة بجامع سيدي رمضان، ولا ريب أنه تولى التدريس بأحد الجامعين، ثم تولى الإمامة والخطابة والتدريس بالجامع الكبير[1]. والشيخ محمد بن نيقرو الذي كان مدرسا في الجامع الكبير ويلقي دروسا بزاوية الأندلس في الحديث النبوي خلال شهور رجب، شعبان، ورمضان[2]. والشيخ أبوعبد الله محمد زيتونة الذي تصدر للتدريس في جامع الزيتونة عند طلوع الفجر، وفي درس آخر بعد الظهر برهة من الزمان، وله درس آخر في مسجد الشيخ سيدي أبي جبرة، بالإضافة إلى توليه التدريس في المدرسة المنتصرية عام 1705م[3]. ونفس الشيء فعله الشيخ محمد حمودة الريكلي ت1161هـ/1748 الذي زاوج بين التدريس في الزيتونة، وتدريس الحديث الشريف في مسجد الولي الصالح الشيخ سيدي معاوية[4]. كما عُين الشيخ أبو عبد الله محمد سعادة المنتري مدرسا في الزيتونة، وفي نفس الوقت كان لديه درس في المدرسة المنتصرية[5]، والشيخ حميدة المفتي بن الشيخ علي بن محمد، الذي تصدر للتدريس بالزيتونة، وبجامع الحنفية، ومدرسة محمد باي[6].

ومن أمثلة المدرسين الذين درسوا في أكثر من مؤسسة في المغرب الأقصى، أحمد بن القاضي الذي كان يدرس مختصر خليل بالقرويين، ويدرس بجامع ابن يوسف بمراكش، ويدرس صحيح البخاري بجامع الأبارين، كما تولى الإفتاء بسلا[7]. والشيخ أبو العباس أحمد بن علي بن عبد الرحمن بن أحمد بن عمران اسلاسي ت1065هـ/1654م بفاس ، الذي كان مدرسا بجامع القرويين ، ثم تولى تدريس بالزاوية البكرية ، ثم الزاوية الدلائية حيث أصبح منقطا لتدريس بها[8]، والشيخ محمد بن عبد السلام بناني (ت 1163هـ/ 1749م)، الذي تولى تدريس الحديث بمسجد عياض، ثم

---

[1]- سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص ص 357- 361؛ نور الدين عبد القادر، **صفحات**، ص 196.

[2] - حسين بن رجب شاوش المشهور بابن المفتي، **تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها**، جمع واعتناء فارس كعوان، ط1، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 14.

[3]- محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص ص 125، 301- 302؛ حسين خوجة، **ذيل البشائر**، ص 225.

[4]- محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص ص 66، 339

[5]- حسين خوجة، **ذيل البشائر**، ص ص 249.

[6]- المصدر نفسه، ص 145.

[7]- المقري، **روضة** الآس، ص ص 239 ، 252؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص ص 430- 431.

[8]- حجي، **الزاوية الدلائية**، ص ص 100-101.

تصدر لتدريس الفقه ضحوة في الصف الأول من جامع القرويين، وكان له مجلس لصحيح البخاري بين العشائين في المدرسة المصباحية[1].

أولا– المدرسون المحليون:

يقصد بهم العلماء المحليون الذين بقوا ببلادهم الأصلية يمتهنون مهنة التدريس بمؤسسات حواضرهم، والذين اشتهروا بالتدريس بالدرجة الأولى، علما أن مهنة التدريس كان يمارسها العالم والمفتي والخطيب والقاضي، وقد تم اختيار أسماء لمدرسين اختصوا بالتدريس بالدرجة الأولى، سواء مارسوا مهنتهم في الحواضر الكبرى، أو في الحواضر الصغرى.

1– الحواضر الكبرى:

فمن نخبة من مدرسي **مدينة الجزائر**:

– سعيد قدورة: هو سعيد بن إبراهيم بن عبد الرحمن قدورة، لم تذكر المصادر تاريخا محددا لمولده، كما اختلفت في تحديد المكان بين مدينة الجزائر، أو منطقة قدورة القريبة من جزيرة جربة بتونس، تلقى تعليمه الأول على يد نخبة من الشيوخ، كان منهم محمد بن أبي القاسم المطماطي وكان ذلك قبل سنة 993هـ/ 1584م التي تمثل تاريخ سفر شيخه إلى الحج، وفي سنة 1001هـ/ 1592م أو 1002هـ/1593م توفي والد سعيد قدورة، وبعد ذلك تاقت نفسه للسفر، فقصد زاوية الشيخ محمد وأخيه أبي علي بن آبهلول الواقعة قرب تنس سنة 1004هـ/ 1595م، أو السنة التي بعدها، فبقي هناك يدرس على الشيخين وغيرهما إلى أن قتل شيخه أبو علي سنة 1008هـ/ 1599م، فعاد بعد ذلك بسنة إلى مدينة الجزائر، ثم سافر سنة 1012هـ/ 1603م إلى تلمسان، فتتلمذ على الشيخ سعيد المقَّري، ثم سافر إلى صحراء فجيج وتافلالت وسجلماسة، ولا ريب أنه زار فاس، ليعود ويستقر بمدينة الجزائر سنة 1019هـ/ 1610م[2].

---

[1]– أبو عبد الله محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس**، تحقيق عبد الله الكامل الكتاني، وآخرون، 3 أجزاء، ج1، ط1، دار الثقافة مؤسسة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء– المملكة المغربية، 1425هـ/ 2004م، ص ص 156– 157؛ التازي، **كتاب جامع القرويين**، ج3، ص 802.

[2]– محمد بن الحاج بن محمد بن عبد الله الصغير الإفراني، **صَفْوَةُ من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر**، تقديم وتحقيق عبد المجيد خيالي، ط1، مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء– المغرب، 1425هـ/ 2004م، ص 220؛ القادري، **نشر المثاني**، ج2، ص 82؛ ابن المفتي، **تقييدات**، ص 95؛ الخفناوي، **تعريف الخلف**، ج1، ص 62؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 447؛ نويهض، **معجم أعلام الجزائر**، ص 346؛ أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص ص 357– 361؛ نور الدين عبد القادر، **صفحات**، ص ص 196– 198.

كان سعيد قدورة من أكابر علماء مدينة الجزائر، تصدر للتدريس بالجامع الكبير فكان اشتهاره بالتدريس أكثر من اشتهاره بالتأليف، فتخرج على يديه وأجاز عددا من الطلاب، منهم: عيسى الثعالبي، ومحمد بن عبد الكريم الجزائري، ويحيى الشاوي المليانى، وعمر المانجلاتي، ومحمد بن أحمد الشريف الجزائري، وغيرهم من التلامذة، كما تولى الإفتاء بالجامع الكبير في الفترة ما بين (1028- 1066هـ/1618- 1655م) وكان وكيل أوقاف الجامع الكبير، توفي سعيد قدورة سنة 1066هـ/ 1655م[1].

- **الشيخ يحيى الشاوي:** هو أبو زكريا يحيى بن محمد بن عبد الله بن عيسى النايلي الشاوي المليانى الجزائري المالكي، ولد سنة 1030هـ/ 1621م بمدينة مليانة ونشأ بها فحفظ القرآن الكريم وعمره ثمان سنوات، وبعدها سافر إلى زاوية مجاجة الواقعة حاليا بولاية الشلف فتعلم التفسير والحديث على شيخها محمد بن محمد بهلول المجاجي، وبعدها ارتحل إلى تلمسان فأخذ عن سعيد المقّري، ولشهرة مدينة الجزائر آنذاك قصدها يحيى الشاوي وأخذ عن أجلة علمائها أمثال: الشيخ سعيد قدورة، والشيخ عبد الواحد الأنصاري، والشيخ أبي مهدي عيسى الثعالبي، فأخذ عنهم التفسير والحديث والفقه والتوحيد والنحو والمنطق وعلوما مختلفة ونال منهم إجازات علمية كانت منها إجازته للتدريس بمدينة الجزائر، وعلى ما يبدو أنّه بقي مدرسا بها إلى أن تاقت نفسه للسّفر بغية الحج وتحصيل العلم فكانت انطلاقته سنة 1074هـ/ 1663م، وقد قصد أماكن عديدة[2] بعد أدائه فريضة الحج، منها مصر ودمشق واسطنبول، ثم عاد واستوطن مصر واشتهر أمره وعلا شأنه بين علماء وطلبة تلك الأماكن، وأخذ عنه الطلاب، منهم: المحبّي صاحب كتاب "خلاصة الأثر"، وأبو الأسعاد بن الشيخ أيوب الشامي، والشيخ زين الدّين البصري، وأبو المواهب

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص ص 368- 369؛ نور الدين عبد القادر، **صفحات**، ص ص 196- 198.

[2]- وبعد أدائه لشريعة الحج عاد إلى القاهرة فأخذ عنه بعض فضلائها، كما أنّه أخذ العلم والإجازة بها عن ثلة من العلماء مثل: الشمس البابلي والنور الشبراملسي، وفي مصر اشتهر وذاع صيته وتصدر للإقراء بجامع الأزهر، بعد ذلك ارتحل قاصدا اسطنبول، فمرّ بمدينة دمشق وعقد مجلسا علميا بالجامع الأموي، حضره العلماء والطلبة وأجاز فيه من استجازه، وعند وصوله إلى اسطنبول اجتمع بأكابر العلماء منهم شيخ الإسلام يحيى المنقاري، وتباحث معهم في حضرة السلطان العثماني في مسائل علمية مختلفة، واشتهر بينهم، وعند عودته إلى مصر تولى التدريس ببعض مدارسها وأقام بها مدة ثم رجع إلى إسطنبول ونزل بدار مصطفى باشا صاحب السلطان، وهناك التقى بطلبة العلم وأقرأهم وأجازهم وكان منهم المحبي، وبعد ذلك عاد إلى مصر واشتغل بالتدريس والتأليف. انظر: المحبي، **خلاصة الأثر**، ج4، ص 486.

سبط العرضي الحلبي، وشهاب الدّين أحمد بن قاسم البوني، والنور عليّ النوري الصفاقصي، والشيخ عبد الباقي بن مغيزل الشافعي الدمشقي، وعلي بن إبراهيم الأبريعجي، توفي يحي الشاوي سنة 1096هـ/1685م[1].

– **المنجلاتي:** هو أبو حفص عمر بن محمد بن عبد الرحمن المنجلاتي الجزائري أصله من بجاية ودرس على شيوخ المنطقة، ثم سافر إلى المغرب وأخذ على علمائها، ودخل إلى مدينة الجزائر، أخذ المنجلاتي خلال مشواره التعليمي عن شيوخ أجلاء، منهم: أبو الحسن علي بن عبد الواحد السجلماسي الأنصاري، والشيخ سعيد بن إبراهيم قدورة، أخذ عنها الفقه، والحديث ومصطلحه والبيان والسير، والتصوف والمنطق، وبعد أن أنهى تحصيله العلمي تصدر للتدريس بالجامع الأعظم، وكان مشهورا في مجال التدريس، ومما اختص به إقراء متن الخزرجية مع شرحها للشريف الغرناطي أزيد من أربعين ختمة –كما ذكر ذلك في إجازته للرحالة المغربي ابن زاكور– توفي المنجلاتي بمدينة الجزائر سنة 1104هـ/ 1693م[2].

– **أبو عبد الله محمد وأبو العباس أحمد قدورة:** وهما ابنى المدرس سعيد قدورة، وقد اشتهرى بالتدريس كشهرة أبيهما وتتلمذ عليهما عدد من الطلبة، كما أنهما توليا الإفتاء إذ سيطرت هذه الأسرة على أغلبية المناصب المتعلقة بالجامع الكبير بمدينة الجزائر، فذاع صيتهم في

---

[1]– توفي يحي الشاوي وهو متوجه إلى الحج في البحر، يوم الثلاثاء 10 ربيع الأول من السنة المذكورة، وقد دفنه ملاحوا السفينة في مكان يعرف برأس أبي محمد، وبعد ذلك قام ولده عيسى بنقل جثمانه إلى مصر، فدفن بتربة المالكية بالقرافة، وبعد ستة أشهر من ذلك توفي عيسى فدفن مع أبيه في قبر واحد، والشيء العجيب الذي يذكره المحبي أنّ جثمان الشيخ لم يتغير في المرتين التي نبش فيها قبره فيها أي عند نقله إلى مصر وعند دفن ولده معه. انظر: المحبي، **خلاصة الأثر**، ج4، ص 486؛ مخلوف، **شجرة الزكية**، ص ص 316-317؛ الزركلي، **الأعلام**، ج8، ص 169؛ نويهض، **معجم أعلام الجزائر**، ص 246؛ أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج2، ص 105؛ عباس بوطبل، «دراسة توصيفية لمخطوطة "توكيد العقد فيما أخذ الله علينا من العهد" تأليف الشيخ يحي الشاوي الجزائري»، **المجلة الجزائرية للمخطوطات**، مجلة علمية محكّمة يصدرها مخبر مخطوطات الحضارة الإسلامية في شمال إفريقيا، جامعة وهران –1– أحمد بن بلة، ع 11، الجزائر، مارس 2014م، ص ص 135 – 141.

[2] – ابن زاكور الفاسي، **نشر أزاهر البستان فيمن أجازني بالجزائر وتطوان من فضلاء أكابر الأعيان المعروفة برحلة ابن زاكور الفاسي**، تحقيق مصطفى ضيف، محفوظ بوكراع، وزارة الثقافة في إطار تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الحراش– الجزائر، 2011م، ص ص 41– 46؛ الحفناوي، **تعريف الخلف**، ج2، ص ص 295– 300؛ نويهض، **معجم أعلام الجزائر**، ص 422.

معظم مناطق البلاد، وقد تولى أحمد وظيفة الإفتاء سنة 1037هـ/ 1628م، وتوفي سنة 1118هـ/ 1706م بعد أن حكم عليه الداي محمد بكداش بالإعدام مع أخيه علال الذي كان قاضيا وفقيها مالكيا بمدينة الجزائر بسبب اشتغالهما بالسياسة، أمّا أخوهما محمد فقد ولد سنة 1034هـ/ 1625م، وتولى الإفتاء سنة 1104هـ/ 1693م، لكنه اشتهر أكثر بالتدريس والخطابة، وقد اختص بالفقه والحديث، وبتدريس "الجامع الصغير" للترمذي، و"صحيح البخاري"[1].

- **الشيخ محمد المعروف بأخي السفارة الجزائري:** ولد بالجزائر ونشا بها، ثم سافر إلى فاس وتتلمذ على يد الشيخ عمر الفاسي ومحمد البناني، ولما رجع إلى الجزائر تصدر للتدريس وتخصص في شرح خليل وتميز بقوة الحافظة لدرجة أنّه كان يلقي الدروس دون الاعتماد على أحد المتون، كما تولى القضاء والإفتاء، توفي سنة 1234هـ/1818م ودفن بجوار ضريح عبد الرحمان الثعالبي[2].

- **الشيخ علي بن محمد المنجلاتي:** ولد بالجزائر، وتتلمذ على كبار شيوخ العصر منهم الشيخ محمد بن الشاهد وأحمد بن عمار، وعلي ابن الأمين، تولى وظيفة التدريس بمدينة الجزائر وتخرج على يديه طلبة كثيرون، كما تصدر للإفتاء المالكي مدة ثماني سنوات، توفي سنة 1249هـ/ 1833م، ودفن بجوار ضريح الشيخ عبد الرحمن الثعالبي[3].

ومن مدرسي **مدينة تونس:**

– الشيخ سعادة: هو أبو عبد الله محمد سعادة المنستيري التونسي ولد سنة 1088هـ/ 1678م، تلقى تعليمه بمدينة تونس فدرس الفقه والنحو والصرف على أجلة شيوخها، منهم: الشيخ محمد زيتونة، والشيخ الحجيج، والشيخ الغماري، والشيخ المحجوز، ثم ارتحل إلى مصر، فدرس بجامعها الأزهر، وتحصل على إجازات من علمائها، أمثال: الشيخ الشرقي، والشيخ أحمد بن الفقيه، والشيخ محمد الزرقاني، والشيخ إبراهيم الفيومي، والشيخ الطولوني، وبعدها قصد

---

[1]- ابن زاكور، **نشر أزاهر البستان**، ص ص 69- 71؛ نور الدين عبد القادر، **صفحات**، ص 199؛ نويهض، **معجم أعلام الجزائر**، ص ص 346، 247.

[2]- عبد الحميد بيك، **أعيان من المشارقة والمغاربة**، تحقيق أبو قاسم سعد الله، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 2000م، ص 160.

[3]- عبد الحميد بيك، المصدر السابق، ص 153-154.

إسطنبول، ليعود في الأخير إلى تونس، أين تولى التدريس بجامع الزيتونة، بالإضافة إلى مشيخة المدرسة المنتصرية، وكان يحضر دروسه عدد كبير من طلاب، منهم: الشيخ علي الغراب، وبالإضافة إلى التدريس؛ تولى الشيخ سعادة قضاء الجماعة بتونس سنة 1157هـ/ 1743م، أمّا عن وفاته فقد كانت سنة 1171هـ/ 1761م[1].

– **محمد قويسم**: هو أبو عبد الله محمد قويسم بن علي التونسي، ولد بتونس سنة 1033هـ/ 1623م، فحفظ القرآن الكريم، وأخذ من علمائها علوما مختلفة، خاصة علم الحديث، ومن شيوخه: أبو عبد الله محمد بن مصطفى مفتي الحنفية، وأبو عبد الله محمد بن أبي الفضل الليثي، وعاشور بن قاسم القسنطيني، وأبو عبد الله محمد بن أحمد برأَو الربعي، وأبو الحسن علي بن عبد الرحمن التاجوري النعاس، وبعد أن أنهى تعليمه، كان في بداية مشواره مدرسا بجامع أبي محمد الحفصي القريب من سكناه بالربض، ثم تصدر التدريس بجامع قبالة مقام سيدي محرز بن خلف وكان أول مدرس به حيث اقم لرواية الحديث، إذ عينه به محمد باي بن مراد، فاختص بتدريس صحيح البخاري، ومن بين الكتب التي كان يدرسها في مسجد محرز كتابه: "بسط اللآل في تعريف ما بالشفاء من الرجال"، عرف الداي محمد باي المرادي له قدره وكان يحضر درسه، والشيخ لا يعرف أنّه الأمير، ولما ينتهي الدّرس يرفع الداي نعل الشيخ قويسم تيمنا بخدمته. اتسم المترجم له بالورع وكان يأكل من عمل يده، وكان له دكان بباب السويقة يبيع فيه الريحان والزهور خارج أوقات التدريس، توفي بداره بالحفير من ربض باب السويقة ودفن بها سنة 1114هـ/ 1702م[2].

– **الشيخ محمد الغماد**: كان عالما في اللغة والصرف، والمنطق، مالكي المذهب، وهو أوّل مدرس بالمدرسة المرادية، إذ تصدر للتدريس بها سنة 1085هـ/ 1675م، توفي سنة 1115هـ/ 1703م[3].

---

[1]– حسين خوجة، **ذيل البشائر**، ص ص 249– 250؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 499.

[2]– حسين خوجة، **ذيل البشائر**، ص ص 195– 196؛ محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص188؛ الزركلي، **الأعلام**، ج7، ص 11؛ محمد النيفر، علي النيفر، **عنوان الأريب عمّا نشأ بالبلاد التونسية من عالم أديب**، جزءان، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، 1996م، ص 482.

[3]– حسين خوجة، **ذيل البشائر**، ص 188؛ محمد بن الخوجة ، **تاريخ معالم التوحيد**، ص 301.

– **محمد فتاتة:** هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم فتاتة، ينتمي إلى عائلة معروفة بالإفتاء الحنفي، ولد بتونس، وحفظ القرآن بها، وتفقه على مشايخها، أمثال: الشيخ تاج العارفين البكري، والشيخ أبي الفضل المصراتي، كان محمد فتاتة متضلعا في الفقه والنحو والأدب، والنوازل، تولى التدريس بالزيتونة، واختص بتدريس السيرة النبوية لابن هشام، ومختصر خليل، وعلم النحو، كما شغل منصب الفتوى[1] إحدى وثلاثين سنة. توفي سنة 1115هـ/ 1703م[2].

– **الشيخ زيتونة:** هو أبو عبد الله محمد زيتونة ولد سنة 1081هـ/ 1671م بالمنستير، كان كفيف البصر[3]، حفظ القرآن الكريم، ودرس بالقيروان أين تلقى علوما مختلفة، فدرس على يد الشيخ محمد عظوم، وعلي الفرياني، ثم انتقل إلى تونس وأخذ العلم على مجموعة من الشيوخ أمثال: محمد فتاتة، ومحمد الغماري، ومحمد الغماد، وتبحر في المعارف حتّى صارت إليه رئاسة العلم بتونس، بل ببلاد المغرب قاطبة، وقد تميز بقوة الحافظة، ثم ارتحل إلى مصر فأخذ عن علمائها، وبعدها حجّ وجاور هناك وأخذ عن علماء المشرق، ليعود إلى تونس حيث تولى التدريس بالمدرسة المرادية عام 1705م بعد مناظرته مع غيره من العلماء المزاحمين له في مجلس علمي حضره ثلة من علماء الزيتونة، إذ كان شرط محبّس المدرسة المذكورة ألا يتولى مشيختها إلا أعلم أهل عصره، واختص بتدريس كتاب الشفاء للقاضي عياض، وكان يلقي دروسا في التفسير، ثم تصدر

---

[1]– بعد عزل الشيخ أبي الفضل المسراتي من منصب الفتوى المالكية، عرض الداي مراد باي الوظيفة على الشيخ فتاتة فامتنع واستعفى بقصيدة مطلعها:

قســـمًا بنـــور جمـــال طلعتـــك الّتـــي تـــــروي بشاشـــــتها ظمـــــا المرتـــــاد

لمهامـــه الأمـــر الـــذي أدعـــى لـــه فـــــيح تبيـــــد رواحلـــــي وجنـــــادي

فأعفاه، لكنه اضطر إلى إرغامه على قبول المنصب بعد ذلك، فقام به أحسن قيام، لكنه امتحن سنة 1089هـ/ 1678م عقب الخلاف الذي وقع بين ولدي الداي مراد الأميرين علي ومحمد، هذا الأخير الذي اعتقل بعض أعيان تونس، وكان منهم المفتيان محمد فتاتة ويوسف درغوث الحنفي وأراد قتلهما، ففر فتاتة ليلا، فيما قُتِل درغوث ظلما، ثم انفرجت هذه الأزمة وبقي المترجم له على خطة الفتوى. انظر: محمد النيفر، علي النيفر، المرجع السابق، ج1، ص ص 479- 480.

[2]– حسين خوجة، **ذيل البشائر** ص ص 198- 199؛ محمد النيفر، علي النيفر، المرجع السابق، ج1، ص ص 479- 481.

[3]– سبب فقدانه لبصره أنّه خرج من تونس هاربا، فصعد مركبا خاصا بتجارة الملح في فصل الشتاء، فأثر ذلك على عينيه فأصبح كفيفا. انظر: المرجع نفسه، ج1، ص 486.

للتدريس بجامع الزيتونة منذ طلوع الفجر إلى ما بعد الظهر، كما تولى الخطابة بجامع باب البحر. توفي سنة 1138هـ/ 1726م[1].

وفيم يتعلق بالمدرسين في **مدينة طرابلس**، فمنهم:

– **التاجوري**: هو أبو زيد عبد الرحمن بن أحمد الطرابلسي المصري الشهير بالتاجوري، كان فقيها، عالما، ناسكا، متصوفا، عارفا بعلم الميقات، من علماء مدينة طرابلس، أخذ الفقه عن الأخوين الشمس اللقاني والناصر، وبعد إكمال تعليمه تصدر للتدريس فاختص برسالة ابن أبي زيد القيرواني، وموطأ مالك بن أنس، والتهذيب للبراذعي، وكان يدرسهم يوميا بجامع طرابلس، أخذ عنه علي بن المرحل وأبو العباس بن حميدة وأبو العباس أحمد التنبكتي والبدر القرافي، توفي التاجوري قريبا من سنة 960هـ/ 1552م[2].

– **ابن مقيل**: أبو عبد الله محمد، ولد بمدينة طرابلس سنة 1054هـ/ 1644م ونشأ بها، تعلم على مشايخ عصره، أمثال: أحمد المكني، كان عالما في اللغة، فقيها على المذهب المالكي، متصوفا، تولى التدريس وتخرج على يده كوكبة من علماء العصر، التقى به الرحالة المغربي ابن الطيب المشرقي لما زار طرابلس، توفي صاحب الترجمة عام 1100هـ/ 1688م[3].

– **أحمد بن محمد بن جابر النايلي الطرابلسي**: كان متصوفا، فقيها، أخذ ببلده عن والده، والشيخ عبد الحفيظ بن محمد الصيد، والشيخ محمد المكني، وأحمد بن ناصر الدرعي، تولى التدريس، فتخرج علي يده جماعة من العلماء منهم: الشيخ عبد الله الهاروشي الذي قرأ عليه كتب الطريقة والتصوف، والشيخ محمد بن دومة، وعبد الظاهر النايلي، لا يعرف تاريخ محدد لوفاة المترجم له، إلا أنه كان حيا سنة 1126هـ/ 1713م[4].

---

[1]– حسين خوجة، **ذيل البشائر**، ص ص 224– 230؛ ابن أبي الضياف، **الإتحاف**، ج2، ص 101؛ محمد بن خوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، ص ص 301– 302؛ محمد النيفر، علي النيفر، المرجع السابق، ج1، ص ص 485– 486.

[2]– النائب الأنصاري، **نفحات النسرين**، ص ص 103– 104؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 405.

[3]– أحمد النائب، **نفحات النسرين**، ص ص 116– 117؛ أبو عبد الله محمد بن الطيب الشرقي الفاسي، **الرحلة الحجازية**، تقديم وتحقيق نور الدين شوبد، حسناء بوتوادي، ج1، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، المملكة المغربية، 1439هـ/ 2018م، ص ص 217– 218.

[4]– مخلوف، **شجرة نور**، ج1، ص 331؛ عبد الوهاب بن منصور، **أعلام المغرب العربي** ، ج6، د ط، المطبعة الملكية، الرباط– المملكة المغربية، 1998م، ص 154.

– **ابن مساهل**: هو محمد بن أحمد بن مساهل ولد ونشأ بمدينة طرابلس، فقرأ على علماء عصره، اشتهر بالصلاح، واشتغل بالتدريس فتخرج على يديه خلق كثير، كما تولى الفتوى نحو أربعين سنة، توفي سنة 1077هـ/1666م[1].

– **الشيخ المكني**: هو أحمد بن محمد المكني ولد سنة 1042هـ/ 1632م بطرابلس ونشأ بها، وأخذ الفقه وعلوم الشريعة على كبار علمائها منهم: الشيخ محمد بن مساهل، تولى منصب الإفتاء، والتدريس في الجامع الكبير بمدينة طرابلس، التقى به الرحالة المغربي العياشي لما مر هذا الأخير بطرابلس في رحلته الحجية، وأثنى عليه في رحلته، ووصفه بالشاب الذكي، توفي المكني سنة 1101هـ/ 1689م[2].

أما **حاضرة فاس** والتي عرفت بجامعة القرويين؛ فقد حضيت بعدد معتبر من المدرسين المحليين، اخترنا بعضهم:

– **ابن غازي الأب**: هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني (نسبة لأبي عثمان، وهي قبيلة من كتامة)، المكناسي المولد والنشأة، الفاسي الدار والقرار، ولد سنة 841هـ/ 1437م بمكناسة الزيتون ونشأ وقرأ بها، ثم ارتحل في طلب العلم إلى فاس حوالي سنة 858هـ/ 1454م، ثم عاد إلى مكناسة، وقد أخذ في المدينتين عن علماء أجلاء، منهم: عن الإمام أبي عبد الله محمد بن قاسم القوري اللخمي المكناسي، والشيخ محمد بن الحسين الأوربي النيجي الشهير بالأستاذ الصغير، كما أخذ عن الحافظ الشهير أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي المصري، ارتحل إلى فاس سنة 891هـ/ 1486م، واستوطنها بعدما استدعاه واستدناه السلطان الوطاسي محمد الشيخ، فتولى الخطابة بجامعها الجديد، وبعدها تم تعيينه إماما وخطيبا بجامع القرويين، حيث تولى التدريس بأحد الكراسي الذي أطلق عليه اسمه (كرسي ابن غازي)، كما درس عدة علوم على كرسي الإمام الورياكلي، اختص ابن غازي بتدريس كتاب العمدة في الحديث، ورسالة ابن أبي زيد في الفقه المالكي، وقد كان شيخ الجماعة بفاس، علامة، حافظا، حجّة، محققا، خطيبا عالما بالقراءات، قائما بالتفسير والفقه والعربية والحديث يسمع صحيح البخاري فيه كل

---

[1]– النائب الأنصاري، **نفحات النسرين**، ص 113؛ ابن غلبون، **التذكار**، ص 183.

[2]– الزّاوي، **أعلام ليبيا**، ص ص 126– 127؛ أحمد النائب، **نفحات النسرين**، ص ص 115– 116؛ ابن غلبون، **تاريخ طرابلس**، ص 202.

رمضان، عارفا لأحوال الرجال وطبقاتهم، مطلعا على السِّيَرِ والمغازي والتاريخ والأدب، كرّس حياته للتدريس والتأليف، تخرج على يديه ثلة من علماء فاس وغيرها من الأقطار، منهم: ابناه أبو العباس أحمد وأبو عبد الله محمد[1]، والفقيه عبد الواحد الونشريسي، والمؤرخ أحمد بن أبي العافية ابن القاضي المكناسي، والشيخ ابن العباس الصغير، والعالم أحمد الدقون، والمفتي علي بن هارون، والفقيه محمد بن شقرون بن أحمد بن أبي جمعة المغراوي، توفي سنة 919هـ/ 1513م[2].

– **الشيخ ميارة:** هو أبو عبد الله مَحمد (فتحًا) بن أحمد بن محمد ميارة الأكبر الفاسي، ولد سنة 999هـ/ 1590م، أخذ عن ابن عاشر، وأبي القاسم بن محمد بن أبي النعيم الغساني، وأبي العباس ابن القاضي، وأبي عبد الله محمد بن محمد البوعناني، وأبي العباس أحمد المقّري، وأبي الحسن علي بن قاسم البطوئي، وأبي عبد الله محمد بن عبد الوهاب بن إبراهيم الدكالي، كان ميارة الأكبر من علماء فاس، مالكي المذهب، عالما بالنوازل والأحكام، ذا عناية بالمطالعة والتقييد، شُبِّهَ بالإمام مالك بن أنس، فأطلق عليه "مالك زمانه"، دَرَّس في جامع القرويين، على كرسي العنزة، واختص بتدريس الفقه،

---

[1]– لم أجد ترجمة فيما اطلعت عليه من مصادر لابنه أبو العباس أحمد، أمّا ابنه أبو عبد الله محمد، فهو أبو عبد الله محمد بن محمد بن غازي العثماني الملقب بغازي، وَلَدُ الشيخ ابن غازي، اختص بعلم النّحو وبرع فيه، أخذ عنه الفقيه والأديب أحمد بن سليمان السجيري، كان غازي أستاذا تولى الإمامة والخطابة بجامع القرويين سنة 921هـ/ 1515م خلفا للشيخ أحمد بن محمد بن يوسف الصنهاجي الشهير بالدقّون، وبقي فيها أزيد من عشرين سنة إلى أن توفي سنة 943هـ/ 1536م فخلفه الشيخ علي بن موسى بن هارون المطغري. انظر: ابن القاضي، **جذوة الاقتباس**، ج1، ص 321؛ ابن القاضي، **درة الحجال**، ج1، ص 93، 155؛ ج2، ص 163؛ أحمد بن القاضي المكناسي، **الذيل على وفيات ابن قنفذ المسمّى، لقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد**، تحقيق عبد الرحمن حمادو الكتبي، د ط، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، تماريس المحمدية– الجزائر، 2015م، ص 111؛ التنبكتي، **نيل الابتهاج**، ص 355.

[2]– محمد بن غازي العثماني، **الروض الهتون في أخبار مكناسة الزّيتون**، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، ط2، المطبعة الملكية، الرباط– المملكة المغربية، 1408هـ/ 1988م، ص ص 71– 72؛ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن غازي، **فهرس ابن غازي**، تحقيق محمد الزاهي، ط1، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، 1984؛ التنبكتي، **نيل الابتهاج**، ص 554؛ أحمد بابا التنبكتي، **كفاية المحتاج بمعرفة من ليس في الديباج**، دراسة وتحقيق محمد مطيع، جزءان، ج2، د ط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بأمر من الملك محمد السادس، المملكة المغربية، 1421هـ/ 2000م، ص ص 217– 218؛ ابن القاضي، **درة الحجال**، ج2، ص ص 147– 148؛ ابن القاضي، **جذوة الاقتباس**، ج1، ص 320؛ السلاوي، **الاستقصا**، ج4، ص ص 124، 144– 145، 165؛ الزركلي، **الأعلام**، ج5، ص ص 336– 337؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص ص 398– 399؛ عبد الهادي التازي، **كتاب جامع القرويين**، ج2، ص ص 373، 507.

أخذ عنه طلاب كثر، منهم: الرحالة أبو سالم العياشي الذي ترجم له في فهرسة شيوخه، كان ميارة الأكبر يتقوت من كراء حلي من لباس النساء في الأعراس، توفي سنة 1072هـ/ 1661م[1].

– **أبو العباس المنجور**: هو أبو العباس أحمد بن علي بن عبد الرحمن بن عبد الله المنجور المكناسي، الفاسي، ولد على الأرجح سنة 929هـ/ 1522م بمكناسة، أخذ العلم على مجموعة من الشيوخ، ذكرهم في فهرسته، منهم الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن علي السفياني الشهير بسقين، والشيخ أبي الحسن علي بن موسى بن هارون المطغري، وأبي العباس أحمد بن قاسم القدومي الأندلسي، وأبي مالك عبد الواحد الحميدي، وغيرهم من الشيوخ، فتفقه في مختلف العلوم، الفقه، الحديث، التفسير، اللغة، التاريخ والسير. كان المنجور شيخ الجماعة في وقته، فقيها، أصوليا، محدثا، عارفا بالحديث والبيان والعربية والفرائض والحساب والمنطق والعروض، مطالعا لتواريخ الملوك والسير والعلماء على طبقاتهم، ولشدة بحثه في كل العلوم والمعارف، فقد تعلّم لعبة الشطرنج وأتقنها، كانت له علاقة طيبة مع السلطان أحمد المنصور الذهبي، وكان يفد عليه كل سنة بمراكش، تصدر للتدريس جامع القرويين، فتخرج على يديه طلاب كثر منهم السلطان أحمد المنصور الذي أجازه، والشيخ عبد الواحد الرجراجي، والقاضي إبراهيم الشاوي، والمؤرخ أبو العباس بن أبي العافية الشهير بابن القاضي، وابن خروف التونسي، والفقيه عيسى السكتاني، وأبو المحاسن يوسف الفاسي وغيرهم من التلامذة. تولى المنجور التدريس بمراكش وفاس وتميّز فيه، فكان جيدا في ترتيب المنقول، متانقا في كيفية الإلقاء، وفي هذه الأخيرة درّس بجامع القرويين علم التفسير، وشرح قصيدة الشيخ أحمد بن زكري في التوحيد كل خميس وجمعة بكرسي مستودع باب الحفاة، وتدريس الحديث بصحيح مسلم بين العشائين على كرسي باب الصالحين الأيسر، وكذا تدريس التفسير على كرسي

---

[1]– أبو سالم العياشي، **اقتفاء الأثر بعد ذهاب أهل الأثر، فهرسة أبي سالم العياشي**، تحقيق ودراسة نفيسة الذهبي، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس، الرباط– المملكة المغربية، 1996م، ص ص 114– 115؛ الإفراني، **صفوة من انتشر**، ص ص 250– 251؛ محمد بن الطيب القادري، **كتاب التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار وأعيان المائة الحادية والثانية عشر**، تحقيق هاشم العلوي القاسمي، ط1، دار الآفاق الجديدة، بيروت– لبنان، 1403هـ/ 1983م، ص ص 151– 153؛ الزركلي، **الأعلام**، ج6، ص ص 11–12؛ الكتاني، **سلوة الأنفاس**، ج2، ص 176؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 447؛ التازي، **كتاب جامع القرويين**، ج3، ص 791.

الونشريسي في فصل الشتاء، وبعد وفاة المنجور التي كانت سنة 995هـ/ 1587م تم تقسيم كرسي الونشريسي على أربعة أساتذة: السراج، والحميدي، وابن أبي النعيم، وابن سودة[1].

– **العكاري الجَدّ**: هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد بن يحيى بن سالم بن علي بن أبي الطيب الحسني العكاري، المراكشي، الرباطي، شيخ مدينة الرباط، كان علاّمة، حافظا، نحويا، منطقيا، أصوليا، متصوفا، متبعا للسُّنَة، مجتنبا للبدعة، خاتمة المحققين في زمانه، أخذ عن سعيد الهوزالي، والشيخ أبي علي حفيد الشيخ أحمد بن موسى السوسي، وشيخ الجماعة أبي علي اليوسي، والقاضي أبي القاسم الدرعي، والقاضي عبد الله اللمطي، كانت له مكانة كبيرة بين علماء عصره، تولى التدريس بعدة أماكن، أولها بالزاوية الدلائية، وبعدها بجامع القرويين، إذ اختص بتدريس كبرى السنوسي على كبار أعيان الطلبة والعلماء، ثم انتقل إلى سلا، فالرباط. تميز بفصاحة اللسان مما جعل الطلبة يجتمعون حوله، ومن أهم تلامذته: القاضي أبي عبد الله أحمد مورينو الأندلسي والزيدي، وأبو العباس الكراري، والفقيه أبي عبد الله الحويشي، والفقيه أبو يعزى المسطاسي، والعلامة أبو العباس الحافي، توفي بمدينة الرباط عام 1118هـ/ 1706م[2].

– **الشيخ البناني الأكبر**: هو أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن حمدوني النفزي الفاسي، الشهير بـ: "بناني"، أو "البناني، ولد في حدود 1083هـ/ 1672م، كان شيخ الإسلام، فقيها، نحويا، إماما، محققا، مدققا، صوفيا، متضلعا في عدة علوم، مفتيا في النوازل والأحكام، من علماء مدينة فاس، أخذ العلم عن علماء عصره، فمن الفاسيين: أبو عبد الله محمد بن قاسم بن زاكور، وعبد السلام بن الطيب القادري الجد، وأبي عبد الله محمد ميارة الحفيد، القاضي أبي عبد

---

[1]– المنجور، **فهرس**، ص ص 7 (مقدمة المحقق)، 9، وما بعدها؛ المقري، **روضة الآس**، ص 34؛ ابن عسكر، **دوحة**، ص 59؛ ابن القاضي، **درة الحجال**، ج1، ص ص 156– 163؛ ابن القاضي، **لقط الفرائد**، ص 132؛ التنبكتي، **نيل الابتهاج**، ص ص 143– 145؛ التنبكتي، **كفاية المحتاج**، ج1، ص ص 139– 141؛ الحُضَيْكِي، **طبقات**، ج1، ص ص 32– 34؛ الإفراني، **صفوة من انتشر**، ص ص 43– 45؛ السّملالي، **الإعلام**، ج2، ص ص 237– 241؛ الزركلي، **الأعلام**، ج1، ص 180؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص ص 415– 416؛ التازي، **كتاب جامع القرويين**، ج2، ص 377.

[2]– محمد بن مصطفى بوجندار الرباطي، **الاغتباط بتراجم أعلام الرباط**، تحقيق أحمد بن عبد الكريم نجيب، ط2، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، دار المذهب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة– مصر، 1435هـ/ 2014م، ص ص 587– 589؛ الزركلي، **الأعلام**، ج5، ص 14؛ حجي، **الزاوية الدلائية**، ص ص 125–130؛ التازي، **كتاب جامع القرويين**، ج3، ص797.

الله بُردلة، وأبي عبد الله محمد بن الصيني، وأبي العباس أحمد بن الحاج الفاسي وأبي مدين بن الحسن السوسي، وأبي مروان عبد الملك التاجموعتي، ومحمد بن عبد القادر الفاسي، كما أخذ عن جماعة من شيوخه المشارقة، وكانت له همّة علية في التدريس، مقتصرا على مدلولات الألفاظ دون البحث والرد، ويغلب عليه السرد مع فصاحة وبلاغة، وما يميز مجلس درسه هو الهيبة والسكينة والوقار، والعدد الحفيل الذي يحضره من الطلبة والعلماء أمثال: ولده، وابن عمه محمد بن الحسن المدعو المحشي البناني، ومحمد بن أحمد الحضيكي، ومحمد بن الخياط بن إبراهيم، والشيخ ابن سودة التاودي، وأحمد الشرايبي، وعبد القادر بوخريص، تولى تدريس الحديث بمسجد عياض، ثم تدريس الفقه في الصف الأول من جامع القرويين وقت الضحى، كما تولى تدريس "مختصر خليل" بكرسي السبوع بالقرويين يختمه في عام واحد، وله مجلس آخر بين العشائين مخصص لصحيح البخاري ورسالة ابن أبي زيد في المدرسة المصباحية، وكان له إذن في تلقين االأوراد الناصرية، وقد التقى مرارا بفاس بإمام الطريقة الدرعية أحمد بن ناصر الدرعي، رحل المترجم له سنة 1150هـ/ 1737م إلى تطوان، ودرّس بها الطلبة، ثم عاد إلى فاس ولزم فراش مرضه إلى أن توفي سنة 1163هـ/ 1749م عن سِنٍّ عالية يقارب الثمانين سنة[1].

– **الشيخ اليوسي**: هو نور الدين أبو علي الحسن بن مسعود بن محمد بن علي بن يوسف بن داوود بن يدراسن اليوسي، اليدراسني، البوحديوي، ينتسب إلى قبيلة بني يوسي من قبائل ملوية بالمغرب الأقصى، وأصله اليوسفي إلى جدهم يوسف، إلا أنهم يسقطون الفاء لتصير يوسي، كان فقيها مالكيا، أديبا، مختصا في العلوم النقلية والعقلية، كان شيخ مشايخ المغرب في زمانه، ولقّب بغزالي عصره، كما شبه بسعد الدّين التفتازاني، وقيل إنه مجدد الدّين الذي يأتي على رأس المئة التي عاش فيها، وناصر الإسلام، وقد عُرِف بعلمه الواسع خصوصا وأنه تتلمذ على يد أهم علماء الزاوية الدلائية البكرية التي توجه إليها في شبابه فدَرَسَ بها مدة طويلة، كما ارتحل في طلب العلم في مختلف أرجاء بلاد المغرب، وبالأخص الصحراء وبلاد البربر والسوس وبلاد الساحل، فأخذ عن علماء سجلماسة ودرعة وسوس ومراكش ودكّالة، ومن بين شيوخه: أبو عبد الله محمد بن ناصر

---

[1]- الحضيكي، **طبقات**، ج1، ص ص 359- 360؛ القادري، **نشر المثاني**، ج4، ص ص 80- 81؛ القادري، **التقاط الدرر**، ص ص 416- 418؛ السلاوي، **الاستقصا**، ج3، ص 36؛ الزركلي، **الأعلام**، ج6، ص 205؛ الكتاني، **سلوة الأنفاس**، ج1، ص ص 153- 155؛ الكتاني، **فهرس الفهارس**، ج1، ص ص 224- 227؛ التازي، **كتاب جامع القرويين**، ج3، ص 802.

الدرعي، وعبد الملك التجموعتي، وأبي مهدي عيسى السكتاني، ومحمد بن محمد بن أبي بكر الدلائي المعروف بالمرابط، وأبي عبد الله المزوار المراكشي، وعبد القادر الفاسي، وأبي عبد الله محمد بن إبراهيم الهشتوكي، ومحمد بن سعيد السملالي، وأبي السلطان عبد العزيز الرسموكي، وبعد الخراب الذي وقع للزاوية الدلائية سنة 1079هـ/ 1668م انتقل اليوسي – الذي كان مُدرسا بها– بأمر السلطان الرشيد إلى فاس واستقر بها، وأصبح من أهم علمائها، فتولى التدريس بجامع القرويين، واشتهر أمره حتّى شبه الرحالة العياشي بالحسن البصري، وكان السلطان العلوي الرشيد من بين تلامذته، وعرف بمجالسه العلمية، كما أنه قام بتدريس لمدة ثلاث سنوات بمدينة مراكش في عهد السلطان اسماعيل، فدرّس بها التفسير بجامع الأشراف، ولحسن إلقائه؛ فقد بقي في تفسير الفاتحة ما يقارب الثلاثة أشهر، وقد اختص بتدريس علوم كثيرة، كالفقه والحديث، والتفسير والسير واصطلاح الحديث، والتصريف والنحو والمنطق والعروض والقوافي والتوحيد، بعدها أخذه الحنين إلى مسقط رأسه، أخذ عنه: أبو العباس أحمد بن مبارك، وأبو العباس الهشتوكي الذي لازمه مدة عشرين سنة، والرحالة أبو سالم العياشي، وأبو عبد الله التازي، توفي بعد عودته من الحج ليلة الإثنين 23 ذي الحجة 1102هـ/ 1690م[1].

ومن مدرسي مدينة **مراكش**:

– **الولاتي**: هو محمد بن يوسف الولاتي (ت 1050هـ/1640م) تولى تدريس علم التوقيت بجامع الحرة بمراكش، كما برع في الحساب والهندسة، فدرسهما وألف فيهما وكان الطلبة يتوجهون إليه بشكل معتبر كما ورث عنه ابنه أحمد ت1061هـ/1651م، علم الحساب وتصدر هو الاخر لتدريسه بنفس الجامع[2].

---

[1]– ذكر المؤرخ المصري الجبرتي أنّ الشيخ اليوسي قدم مكة حاجا سنة 1102هـ، وتوفي بالمغرب سنة 1111هـ/ 1699م، والأصح أنّ 1102هـ هو تاريخ وفاته، بحسب ما اتفقت عليه المصادر المغربية التي ترجمت له، وبحسب ما رجّحه المؤرخ المغربي الكتاني في كتابه "فهرس الفهارس". انظر: الجبرتي، **عجائب الآثار**، ج1، ص 120؛ الحضيكي، **طبقات**، ج1، ص ص 206– 212؛ الإفراني، **صفوة من انتشر**، ص ص 344– 350؛ الزركلي، **الأعلام**، ج2، ص 223؛ مخلوف، **شجرة النور**، ص 474؛ السلاوي، **الاستقصا**، ج7، ص ص 108– 110؛ عبد الحي الكتاني، **فهرس الفهارس**، ج2، ص ص 1154– 1161؛ حجي، **الزاوية الدلائية**، ص ص 104–107؛ التازي، **كتاب جامع القرويين**، ج3، ص 795.

[2]– حجي، **الحركة الفكرية**، ج2، ص 395.

– **الترغي**: محمد بن يوسف الترغي، الفاسي، المغربي، ولد ونشأ وتلقى تعليمه الأول بمدينة فاس، وبعدها استقر بمراكش، وتولى تعليم الصبيان، وتجويد القرآن ببيته، بالإضافة إلى تدريس النحو والفقه والحديث والتفسير على كرسيه بجامع الأشراف، توفي سنة 1009هـ/ 1601م[1].

– **ابن القاضي**: هو أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن أبي العافية المكناسي الزتاني، الشهير بابن القاضي، أحد فقهاء ومؤرخي المغرب الأقصى، ولد حوالي عام 960هـ/ 1553م نشأ بمدينة فاس، أخذ عن كبار مشايخ القرويين، أمثال: أحمد المنجور الذي لازمه عشرين عاما من سنة 975/ 1567م إلى غاية وفاة الشيخ المذكور، والسراج، والقصار، ارتحل للمشرق فأخذ عن إبراهيم العلقمي، وبدر الدين القرافي، وسالم السنهوري، ويوسف بن فجلة الزرقاني، وفي سنة 994هـ/ 1585م ارتحل رحلة برية بغية الحج، فوقع أسيرا في يد القراصنة الإسبان، وبقي تحت وطأة الأسر والتعذيب إلى أن خلصه السلطان السعدي أحمد المنصور الذهبي، وافتداه بمبلغ مالي كبير، اشتغل ابن القاضي قاضيا بمدينة سلا في حدود سنة 1000هـ/ 1591م، ثم ارتحل إلى المشرق فأخذ عن الإمام بدر الدين القرافي (ت 1009هـ/ 1600م)، والشيخ سالم السنهوري (ت 1015هـ/ 1606م). اختص ابن القاضي بعلم الحساب والفرائض، وكان سفيرا للسلطان السعدي المنصور في المشرق، ثم استقر بمدينة فاس وشغل منصب تدريس الفقه، وكان يختم مختصر خليل كل أربعة أشهر بجامع القرويين، كما درس بأماكن أخرى، منها: التدريس بجامع ابن يوسف بمراكش، وتدريس صحيح البخاري بجامع الأبارين وكان يحضر درسه فيه عدد غفير من الطلبة، بالإضافة إلى علماء أجلاء منهم الفقيه عبد الواحد بن عاشر، توفي ابن القاضي سنة 1025هـ/ 1616م[2].

– **التملي**: هو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف السوسي، التملي، الأثمدي، المراكشي، أصله من "تملّ" ببلاد السوس، نشأ وتوفي بمراكش، وأخذ العلم واشتهر أمره بفاس وذاع صيته في علم القراءات، وهو ابن الفقيه والقاضي يوسف التملي

---

[1]- حجي، **الحركة الفكرية**، ج2، ص 380.

[2]- المقري، **روضة**، ص ص 239، وما بعدها؛ الحضيكي، **طبقات**، ج1، ص ص 61- 62؛ الإفراني، **صفوة من انتشر**، ص ص 150- 151؛ الزركلي، **الأعلام**، ج1، ص 236؛ عبد الحي الكتاني، **فهرس الفهارس**، ج1، ص ص 114- 115؛ محمد الكتاني، **سلوة الأنفاس**، ج3، ص ص 163- 166؛ عبد القادر زمامة، «أبو العباس ابن القاضي»، **مجلة البحث العلمي**، وزارة الدولة المكلفة بشؤون الثقافة والتعليم الأصلي، عدد 14، 15، السنة السادسة، الرباط، المغرب، شوال، رمضان 1388- 1389هـ/ جانفي سبتمبر1969-1970م، ص ص 201- 208.

(ت 1017هـ/ 1608م)، يحتمل أنّ مولده في السوس، أخذ عن الحسن الدراوي، وأبي عبد الله الترغي، ومحمد الصغير المستغانمي، كان مدرسا بمدينة فاس، ثم عاد إلى مراكش، اختص بتجويد القرآن للطلبة وتدريسهم القراءات السبع والعشر من طلوع الشمس إلى العصر، كما تولى التدريس بالمدرسة الغالبية، فاهتم بتدريس الشاطبية، ولامية الأفعال بعد العصر، أخذ عنه أبو زيد عبد الرحمن بن القاضي، وعبد العزيز الزياتي، وقد كان التملي معاصرا للمؤرخ المقّري الذي أشار إليه في كتابه "نفح الطيب"، توفي صاحب الترجمة سنة 1048هـ/ 1638م[1].

2- مدرسوا الحواضر الصغرى:

حضيت مؤسسات الحواضر الصغرى بوجود نخبة من المدرسين لا يقلون أهمية في مراكزهم ومستواهم العلمي عن مدرسي الحواضر الكبرى، وعليه ارتأينا ذكر نماذج منهم، ففي إيالة الجزائر فتم تخصيص الحديث عن مدرسي تلمسان، وقسنطينة، والقيطنة، ومازونة، فمن المدينة الأولى نجد:

- الشريف المليتي: هو محمد بن أحمد بن محمد الشريف المليتي، من علماء تلمسان، والد المؤرخ ابن مريم، الذي ترجم له في كتابه البستان، أخذ المترجم له عن علمائها، ومنهم: الشيخ محمد بن موسى الوجديجي، وعن قاضيها محمد البوري، والشيخ ابن عامر المغيلي العامري، كان يُعَلِّم الصبيان بآخر عمره في المكتب يُحَفِّظم القرآن، ولما أقعده أصبح يعلمهم في داره، وظل على ذلك إلى آخر يوم في حياته، وتخرج على يديه عدد كبير منهم، وكان مداوما لختم القرآن في كل يوم، يجمع أولاده وأزواجهم وأولادهم في مجلس القرآن، وقد ورث عنه ابنه محمد ابن مريم تعليم الصبيان في الكتاب، توفي سنة 985هـ/ 1577م[2].

- ابن الشرفي: هو محمد بن محمد بن الشرفي كان عالما، فقيها، مدرسا، إماما، مفتيا، قاضيا، خطيبا، أخذ عن محمد بن موسى الوجديجي، والشيخ سعيد المناوي، كان مشاركا في كل فن خاصة الفقه، والحساب والفرائض، واختص بحفظ مختصر ابن الحاجب الفرعي، ورسالة ابن أبي زيد، كما تولى التدريس بالجامع الأعظم بتلمسان، توفي سنة 964هـ/ 1556م[3].

---

[1]- المقري، **روضة**، ص ص25-26؛ المقري، **نفح الطيب**، ج2، ص ص 459، وما بعدها؛ الحضيكي، **طبقات**، ج1، ص 292؛ ج2، ص 596؛ القادري، **نشر المثاني**، ج1، ص 372؛ الزركلي، **الأعلام**، ج7، ص 155؛ محمد المختار السوسي، **خلال جزولة**، ج2، د ط، المطبعة المهدية، تطوان- المملكة المغربية، د ت، ص 12.

[2]- ابن مريم، **البستان**، ص ص 267- 270.

[3]- المصدر نفسه، ص 281.

– **سعيد المقري:** هو سعيد بن أحمد بن أبي يحيى بن عبد الرحمن بن بلعيش المقري، من علماء تلمسان، ينتمي إلى عائلة المقري المعروفة بالعلم، وهو عم المؤرخ المشهور أبي العباس أحمد، ولد سنة 928هـ/ 1521م في رواية ابن مريم، وبعد سنة 930هـ/ 1523م حسب رواية ابن القاضي والقادري، نشأ بتلمسان مع بداية العهد العثماني، ثم سافر إلى المغرب الأقصى، أخذ عن علماء عصره، منهم: محمد بن عبد الرحمن الوهراني، وعمر الراشدي، والشيخ شقرون بن هبة الوجديجي، ومحمد أبي السادات المديوني، اشتغل بالتدريس بالجامع الكبير بتلمسان، وذاع صيته، وقد اختص بعلوم عديدة، أهمها: التوحيد، الفقه، اللغة، الشعر، أيام العرب، بالإضافة إلى معرفته للعلوم العقلية، كالحساب، المنطق، الفرائض، الهندسة، فتخرج عليه عدد كبير من الطلبة، منهم: ابن أخيه أبو العباس أحمد بن محمد المقري –الذي ذكره في مؤلفاته– وسعيد قدورة، ومحمد العشوي الندرومي، وأحمد بن أبي عبد الله اليزناسني، وأحمد بن رقية المديوني، وغيرهم من العلماء. وبالإضافة إلى التدريس؛ فقد تولى سعيد المقري الإمامة والخطابة، والفتوى بنفس الجامع لمدة خمسة وأربعين سنة، ويرجح المؤرخ سعد الله[1] أن ذلك كان سنة 966هـ/ 1558م باعتبار أن ابن مريم الذي ذكر المعلومة انتهى من تأليف كتابه "البستان" سنة 1011هـ/ 1602م. أمّا عن وفاة سعيد المقري؛ فقد ذكر ابن مريم أنه كان حيا سنة 1011هـ، لكن سعد الله ذكر أن سعيد قدورة سافر إلى تلمسان سنة 1012هـ/ 1603م وأخذ عن سعيد المقري[2].

ومن المدينة الثانية، قسنطينة، نذكر:

– **الشيخ المسبح:** هو أبو محمد عبد اللطيف المسبح المرداسي، من المدرسين المعروفين الذين اختصوا بتدريس الحساب، كما كان يقدم دروسا في الفقه، وتولى الإفتاء ببلده، توفي سنة 980هـ/ 1572م[3].

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص ص 360، 377.

[2]– عن سعيد المقّري. انظر: المقّري، **نفح الطيب**، ج2، ص 702؛ ج5، ص 275، 433؛ ج7، ص 335؛ ابن مريم، **البستان**، ص ص 104– 105؛ ابن القاضي، **جذوة الاقتباس**، ص ص 519– 520؛ ابن القاضي، **درة الحجال**، ج3، ص ص 300– 301؛ الحضيكي، **طبقات**، ص ص 571– 572؛ القادري، **نشر المثاني**، ج1، ص 82؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 427؛ أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص ص 376– 379.

[3]– ابن الفكون، **منشور الهداية**، ص 46؛ الحفناوي، **تعريف الخلف**، ج2، ص ص 223– 224.

– **عمر الوزان:** هو أبو حفص عمر بن محمد الكماد الأنصاري القسنطيني المعروف بالوزان، ينتمي إلى عائلة الكماد، وهي أسرة علمية قسنطينية خرَّجت عددا من العلماء، عاش عمر الوزان في القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي، أخذ عن الشيخ طاهر بن زيان القسنطيني وغيره من علماء بلده، وعن عبد الله بن مغوش بتونس. كان المترجم له فقيها، من كبار العلماء في زمانه، عالما بالمعقول والمنقول، من رجال التعليم في قسنطينة؛ رفض الوظيفة الرسمية حينما عرضت عليه؛ وكرس حياته للتعليم التطوعي، إذ تولى التدريس في عدد من مؤسساتها كمسجد حفصة، وقد اختصّ بتدريس الفقه، والأصول، والنحو، والحديث، وكان لا يجارى فيها، بالإضافة إلى التصوف[1]، وكان طلبة العلم يشدون الرحال لينهلوا منه، فتخرج عليه عدد كبير من التلامذة، منهم: أبو زكريا يحي بن عمر الزواوي، وعبد الكريم الفكون الجد، ويحي بن سليمان الأوراسي، وأبي الطيب البسكري، واليسيتني. ذكر أحمد المنجور في فهرسته أنّ عمر الوزان توفي قريبا من سنة 960هـ/ 1552م، فيما أورد الفكون أنه توفي سنة 965هـ/ 1557م، أمّا ابن القاضي بجعل وفاته سنة 950هـ/ 1543م[2].

أمّا في مدينة القيطنة؛ فنجد:

– **الشيخ المشرفي:** هو أبو المكارم عبد القادر بن عبد الله بن محمد بن أبي جلال أحمد المشرفي الغريسي المعسكري، وقد اشتهر أيضا بسقط، وبابن عبد الله، وبإمام الراشدية، وشيخ الجماعة، ينتمي لأسرة علمية اشتهرت بمنطقة غريس بمعسكر، وهو والد القاضي الطاهر المشرفي الذي عاش خلال العهد العثماني، وجد المؤرخ أبي حامد العربي المشرفي، ولد المترجم له بمنطقة تدعى بالكرط قرب معسكر، أذخ عن علماء عصره، منهم: الشيخ محمد بن محمد بن عربي البناني المكي، وشمس الدين محمد بن علي الشنواني، ومحمد بن محمد شهاب الدين الأنصاري المدني، وعلي بن محمد الميلي، وأجازه عبد القادر بن محمد السنوسي، والشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد

---

[1]– يذكر الفكون في منشور الهداية أن عمر الوزان اشتغل بالتصوف وتدارسه، ثم تركه واهتم بالحديث النبوي. انظر: **منشور**، ص35؛ أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 381.

[2]– المنجور، **فهرس**، ص ص 31– 32؛ الفكون، **منشور الهداية**، ص ص 36– 37؛ التنبكتي، **نيل الابتهاج**، ص ص 307– 308؛ ابن القاضي، **درة الحجال**، ج3، ص 205؛ ابن القاضي، **لقط الفرائد**، ص 113؛ الحفناوي، **تعريف الخلف**، ج1، ص ص 76– 77؛ الزركلي، **الأعلام**، ج5، ص 64؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 410؛ سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص ص 379– 384.

الله أيوب الملقب بالمنور، ومحمد بن حسن الميقاتي الإسكندري، ومحمد سعيد القادري، تولى المشرفي التدريس في معهد القيطنة بتزكية من جد الأمير عبد القادر، الشيخ مصطفى بن المختار الراشدي، واختص بالأصول والفروع، وبعد ذلك أسس لنفسه معهدا علميا في مسقط رأسه بالكرط، وقد تخرج على يديه مجموعة من طلبة العلم، على رأسهم: المؤرخ أبو راس الناصر، الذي اكتسب حب التاريخ والاهتمام بالتأليف من شيخه، وبالإضافة إلى التدريس؛ شغل صاحب الترجمة وظيفة القضاء والإمامة، وكان محدثا، وعالما نحريرا، عايش المشرفي عدة أحداث، منها فتح وهران الأول سنة 1708م، والاحتلال الاسباني الثاني لها سنة 1732م، توفي في رمضان 1192هـ/ أكتوبر 1778م عن سن عالية[1].

ومن مدينة مازونة، نذكر:

– علي المغيلي: هو علي بن الشيخ أبي عبد الله المغيلي، وينتمي هذا الشيخ إلى عائلة علمية معروفة، فهو حفيد الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي[2]، تلقى المترجم له تعليمه على يد كبار شيوخ عصره، وبعد أن أكمل تعليمه تصدر للتدريس في مدينة مازونة، فاشتهر بإتقان القراءات والتفسير، وكان مجلس درسه مزدحما بالطلبة، إذ يقول عنه أبو راس: « ... **فجلست في حلقة العالم الكبير الفقيه الشهير ... الأنبل الأمثل ...شيخنا الشيخ علي بن أبي عبد الله**

---

[1]– عبد القادر المشرفي الجزائري، **بهجة النّاظر في أخبار الدّاخلين تحت ولاية الإسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر**، تحقيق محمد بن عبد الكريم، ط1، دار الوعي، رويبة– الجزائر، 1438هـ/ 2017م، ص 5 (مقدمة المحقق)؛ أبو راس الناصر، **فتح الإله**، ص ص 53– 54؛ بوعزيز، **أعلام الفكر**، ج2، ص 231؛ نويهض، **معجم أعلام الجزائر**، ص 404؛ سعيدوني، **من التراث التاريخي والجغرافي**، ص ص 412– 413؛ رقية شارف، **التاريخ والمؤرخون الجزائريون خلال العهد العثماني وإلى غاية 1267هـ/ 1850م، دراسة وصفية– تحليلية– نقدية– مقارنة مقاربة في المنهج التاريخي**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أرزقي شويتام، جامعة الجزائر –2– أبو القاسم سعد الله، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 1427– 1438هـ/ 2016– 2017م، ص ص 118– 119.

[2]– محمد بن عبد الكريم بن محمد المغيلي التلمساني التواتي، درس في تلمسان ومدينة بجاية والجزائر على أشهر شيوخ تلك الفترة ثم هاجر من تلمسان إلى توات، كانت له آثار مهمة بالمنطقة وكان يراسل العلماء وله نشاط علمي واسع، توفي عام 909هـ/1504م بتوات، مخلفا مؤلفات عديدة هامة منها: "البدر المنير في علوم التفسير"، "مغني اللبيب في شرح مختصر الخليل"، "مصباح الأرواح في أصول الفلاح"، "تنبيه الغافلين عن منكر الملبسين بدعوى مقامات العارفين"... للمزيد حول هذه الشخصية انظر: ابن مريم، **البستان**، ص ص 253– 257؛ الزركلي، **الأعلام**، ج6، ص 216؛ نويهض، **معجم أعلام الجزائر**، ص ص 409– 410؛ البوعبدلي، **أضواء على تاريخ مدينة تمنطيط**، ص 81 وما بعدها.

المغيلي، ذي القراءة الصحيحة المؤسسة والطلبة على بابه مقبلة ومعرسة ... فكنت من جملة تلامذته، ومعدودا من طلبته، فقعدت في طرف الحلقة للزحام الكاض...»[1].

أما في الحواضر الصغرى بإيالة تونس، فقد تم اختيار نماذج من مدرسي مدينة باجة، والقيروان، جربة، وسوسة، فمن مدرسي مدينة باجة، نجد:

– **حميدة المفتي بن الشيخ علي بن محمد:** ولد بمدينة باجة، حفظ القرآن وتلقى تعليمه الأول في مسقط رأسه، ثم ارتحل إلى مصر، وأخذ علم الحديث عن شيوخها الذين أجازوه، ثم رجع إلى بلده، أين تولى عدة وظائف، منها: والتدريس بجامع مراد باي، المعروف بجامع الحنفية، والتدريس بمدرسة محمد باي، بالإضاة إلى الإمامة والخطابة بالجامع الأعظم[2].

– **محمد بن مامي الحنفي:** ولد سنة 1084هـ/ 1674م بباجة، تعلم أصول الفقه والنحو والتوحيد ، تم رحل إلى مدينة زغوان، ولازم الشيخ علي عزوز الصوفي ، بعدها رجع إلى مدينته حيث تولى خطابة الجامع الحنفي بمدينة باجة ، وكان له درس به لمذهب الإمام أبي حنيفة ، وعرف بكثرة طلاب على درسه[3].

ومن مدرسي مدينة سوسة:

– **قاسم المؤخر الأنصاري:** ولد بمدينة صفاقس سنة 1072هـ/ 1661م، حفظ القرآن بها، وتفقه على الشيخ علي النوري، رحل إلى جربة ولازم الشيخ إبراهيم الجمني مدة خمسة وعشرين سنة، فتعلم علوما مختلفة، ثم رجع إلى سوسة سنة 1117هـ/ 1706م، وتولى التدريس بأماكن متعددة وكان له معرفة بعلم الفرائض وعلم الوقت فختص بهما وعرف اقبالا من طرف الطلبة[4].

– **يحيى بن أحمد بن بدر الدين:** ولد بمدينة سوسة سنة 1056هـ/ 1647م، ارتحل إلى مدينة تونس فأخذ عن علمائها علوما مختلفة أهمها الفقه، النحو، التوحيد، المنطق، وعلم الفرائض،

---

[1]– أبو راس الناصر، **فتح الإله**، ص 44.
[2]– حسين خوجة، **ذيل البشائر**، ص 145.
[3]– المصدر نفسه، ص 146.
[4]– المصدر نفسه، ص 134.

على يد مجموعة من الشيوخ، منهم: أحمد الشريف، ومحمد فتاتة، وبعدها عاد إلى مسقط رأسه، أين تولى التدريس برباط القصر العتيق، توفي سنة 1139هـ/ 1726م[1].

وفي مدينة القيروان، نجد:

– **الشيخ أحمد صدام**: من علماء مدينة القيروان، ولد بها سنة 1066هـ/ 1656م، فحفظ القرآن، وأخذ العلم على مشايخها، أمثال: أحمد بن عبد الستار الهذلي، إذ أخذ عنه النحو والفقه، ثم قصد مدينة تونس فأخذ المنطق والبيان والأصول والحديث عن الشيخ الغماد، ومحمد فتاتة، والشيخ محمد الأندلسي، كما تلقى إجازات عن هؤلاء الشيوخ، وبعدها عاد إلى القيروان فتصدر للتدريس بجامع محمد باي، وتولى أيضا منصب القضاء[2].

– **الشيخ زروق الكافي**: هو أبو العباس أحمد زروق الكافي، وهو خلاف الشيخ أحمد زروق البرنسي الفاسي، وابنه أحمد زروق الصغير[3]، فهما من علماء المغرب الأقصى، وهو من علماء إيالة تونس، يعد صاحب الترجمة من علماء القيروان، ولد سنة 1107هـ/ 1696م بقلعة الكاف، نشأ بمسقط رأسه وحفظ القرآن الكريم، ثم ارتحل إلى مدينة تونس، فأخذ العلم والإجازة على مشايخ عصره، كالشيخ محمد فتاتة، ومحمد الخضروي، والشيخ علي السوسي، واختص بشيخ الشيوخ في وقته أبي الفلاح صالح الكواش، فقد لازمه وحصّل منه علوما كثيرة، تصدّر الشيخ زروق الكافي للإقراء بجامع الزيتونة برهة من الزمن، ثم رجع إلى القيروان تصدر للتدريس بمسجد والده الذي بناه، واختص بالفقه والفرائض، وعُرف بين أقرانه بالعلم، وتخرج على يديه عدد كبير من الطلاب، كما أنّه تولّى أيضا خطة قضاء المحلة، واشتهر بمروءته وأخلاقه والآداب التي يتزين بها، توفي سنة 1246هـ/ 1830م، وفي رواية 1248هـ/ 1832م[4].

---

[1]– حسين خوجة، **ذيل البشائر**، ص ص 136– 137.

[2]– المصدر نفسه، ص ص 119– 120.

[3]– انظر عنهما: ابن القاضي، **درة الحجال**، ج1، ص 90؛ التنبكتي، **نيل الابتهاج**، ص 204؛ الزركلي، **الأعلام**، ج1، ص 91؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 401، 409، 642؛ عبد الحي الكتاني، **فهرس الفهارس**، ج1، ص ص 455، 290.

[4]– حسين خوجة ، **ذيل البشائر**، ص ص 123– 124؛ النيفر، **عنوان الأريب**، ج1، ص ص 684– 687.

وفي مدينة جربة، نذكر:

– **الجمني**: هو أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم الجمني، وجمنة، هي منطقة بصحراء بلاد الجريد، وهو من علماء جربة، ينسب إلى الصحابي المقداد بن عمرو رضي الله عنه، ولد في حدود 1038هـ/ 1628م، تلقى تعليمه بجربة، ثم ارتحل إلى مصر سنة 1066هـ/ 1655م فأخذ العلم عن أبرز شيوخ الجامع الأزهر، الذين أجازوه في النحو والمنطق والبيان والحديث، منهم: الشيخ عبد الباقي الزرقاني، والشيخ الخرشي، وأبو الحسن اللقاني، ثم ارتحل إلى بلاد زواوة وأخذ عن الشيخ عبد الله الجبالي وغيره من الشيوخ، وبعدها قصد زاوية الحمارنة قرب مدينة قابس، ومنها رجع إلى بلده جربة وأقام بها يقرئ العلوم، ولما ذاع صيته بنى له مراد باي بن محمد مدرسته، فتصدر للتدريس بها بعد تمام بنائها سنة 1115هـ/ 1703م، وكان مواظبا على ختم مختصر خليل مرتين كل سنة، تخرج على يديه طلاب كثر بلغ عددهم مائتين وسبعين طالبا، منهم: إبراهيم بن محمد الجمني ابن أخيه، والشيخ علي الفرجاني، والشيخ علي الشاهد، والشيخ محمد الغرياني، ومن شدة ورعه أنه كان لا يأكل من مرتب المدرسة ولا من أوقافها، ولا يشرب من مائها، توفي سنة 1134هـ/ 1722م، عن ستة وتسعين سنة[1].

كما حضيت أيضا المدن الطرابلسية بوجود مدرسين في مدنها الصغرى، منها على سبيل المثال لا الحصر مدرسوا مدينة مصراته، وزلاطين، وتاجوراء، وهم:

– **ابن غلبون**: هو أبو عبد الله محمد بن خليل بن غلبون الطرابلسي المصراتي، ولد وتلقى تعليمه الأوّل بمصراته، ثم توجه إلى مصر فدرس بالأزهر، وأخذ عن علمائه، وبعد أن أنهى تكوينه عاد إلى مسقط رأسه عام 1133هـ/ 1720م، كان مدرسا وعالما وفقيها، ومؤرخا، تولى التدريس بمدرسة كان هو المشرف عليها، فدرَّس عدة علوم منها: الفقه، الفرائض، المواريث، والتفسير، والحديث والفلك، توفي سنة 1150هـ/ 1737م[2].

---

[1]– حسين خوجة، **ذيل البشائر**، ص ص 130– 132؛ مقديش، **نزهة الأنظار**، ج2، ص ص 439– 444؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 468.

[2]– الأنصاري، **نفحات النسرين**، ص 143؛ الزركلي، **الأعلام**، ج6، ص ص 117– 118؛ المصراتي، **مؤرخون من ليبيا**، ص ص 125 – 130.

– **أحمد بن سالم بن عبد الحفيظ**: من علماء زليطن، أخذ مبادئ التعليم بمدينته، ثم ذهب إلى مدينة تونس، ودرس بجامع الزيتونة، ثم عاد إلى بلده وتولى التدريس بزاوية عبد السلام، توفي سنة 1272هـ/ 1855م[1].

وفيما يتعلق بالحواضر الصغرى بالمغرب الأقصى، فمن أمثلة مدرسيها، مدرسوا تارودانت:

– مدرسو عائلة الهوزالي: أنجبت هذه العائلة علماء كان لهم دور كبير في التدريس خاصة في مدينة تارودانت (المحمدية)، منهم: **سعيد بن علي الهوزالي**، الذي تولى قضاء المدينة المذكورة مدة طويلة من الزمن، كما دَرَّس العلوم الشرعية واللغوية، هذا وقد كان ممن يتولون توزيع أوقات التدريس بتارودانت، توفي سنة 1001هـ/ 1592م. كما شغل أخوه **محمد بن علي**، أيضا منصب القاضي في بعض مدن السوس، وبعدها انتقل إلى مراكش فخدم ببلاط السلطان أحمد المنصور، لينتقل إلى تارودانت، أين تولى الإفتاء، ودَرَّس الفقه والأدب والتاريخ، توفي سنة 1012هـ/ 1604م[2].

ومن نفس العائلة أيضا، نجد: **بلقاسم بن أحمد الهوزلي**، الذي درّس أيضا بتارودانت، وتولى القضاء والفتوى، توفي سنة 1048هـ/ 1638م. وأخيرا نذكر المدرس **منصور الهوزلي**، الفقيه، كان قاضيا، ومدرسا بتارودانت، توفي وهو في منصب القضاء سنة 1074هـ/ 1663م[3].

– **أحمد بن إبراهيم الراسي البطيوي**: من فقهاء الريف بالمغرب الأقصى، ينتسب إلى قبيلة بطيوة، ارتحل إلى تازة وتلمسان لطلب العلم، فأقام بتلمسان سنوات عديدة، فتفقه في كل علم وفن، فأخذ بها عن محمد بن مريم المليتي صاحب كتاب "البستان"، وفي سنة 996هـ/ 1587م عاد إلى قبيلته بطيوة، واشتغل بالتدريس، كان حريصا على نشر العلم وإرشاد الناس ونصحهم، توفي عام 1039هـ/ 1629م[4].

---

[1]– الزاوي، **أعلام ليبيا**، ص 78.

[2]– ابن القاضي، **درة الحجال**، ج2، ص 233؛ ج3، ص ص 299– 300؛ الحضيكي، **طبقات**، ص ص 292، 363، 583– 584؛ محمد حجي، **الحركة الفكرية**، ج2، ص ص 407– 408.

[3]– محمد حجي، **الحركة الفكرية**، ج2، ص ص 408– 409.

[4]– عبد الوهاب بن منصور، **أعلام المغرب العربي**، ج5، ص 344.

ثانيا– علماء ذوو الأصول المختلفة:

يقصد هنا العلماء الذين تولوا وظيفة التدريس وهم ذوي الأصول الأندلسية والعثمانية، حتى نبرز الانصهار الحاصل في مجتمع الحواضر بين هذه العناصر الوافدة، وبين الفئة المحلية، كان مستمرا عبر الزمن حتى أصبح من الصعب تمييز أصولهم عن باقي عناصر المجتمع، فيعتبرون في حقيقة الأمر مدرسين محليين، إلا أننا أردنا توضيح أن الثقافة لا تفرق بين الأصول وأننا لا ننكر فاعليتهم في الحواضر ومشاركتهم في ميدان التعليم، هذا بالنسبة للأندلسيين، وفيما يتعلق بالعنصر العثماني الحنفي المذهب بالإيالات التابعة للدولة العلية، استوجب بوجوده ظهور مدارس تخص المذهب الحنفي، وبالتالي مدرسين ومنها المشاركة في الحياة التعليمية، ومن هنا تم اختيار نماذج مختلفة من المدرسين ذوي الأصول الأندلسية والعثمانية والكرغلية.

1– علماء من الأصل الأندلسي:

تم ترتيب النماذج المذكورة من المدرسين أصحاب الأصول الأندلسية بحسب الترتيب الزمني بغض النظر عن مكان تدريسهم في حواضر بلاد المغرب.

– الدقون: هو أبو العباس أحمد بن محمد بن يوسف الصنهاجي المعروف بالدقون، أصله من الأندلس، ولد ونشأ بغرناطة حيث تلقى تعليمه الأول بها، ثم هاجر مع والده إلى بلاد المغرب، واستقر بفاس أين أخذ عن مجموعة من الشيوخ، منهم: محمد بن الحسين النيجي الذي اختص بالقراءات السبع، والشيخ ابن غازي، إذ لازمه وخلفه بعد وفاته في الخطابة والتدريس بجامع القرويين، فتتلمذ عليه جماعة منهم: أبو القاسم بن محمد بن إبراهيم المنشنزائي، وأحمد بن الحسن التُّسُولي، ومحمد شقرون بن أبي جمعة المغراوي وغيرهم، عرف بحلاوة مجلسه الذي كان لا يخلوا من الفكاهة والدعابة والمزاح، توفي سنة 921هـ/ 1515م[1].

– أحمد بن محمد العقباني: ينتمي إلى عائلة علمية أنجبت أعلاما اشتهروا بالعلم في تلمسان، أصله من قرية عقبان بالأندلس، هاجرت أسرته منها إلى تلمسان، حيث ولد أحمد، نشأ

[1]– ابن القاضي، **جذوة الاقتباس**، ج1، ص132؛ ابن القاضي، **درة الحجال**، ج1، ص92؛ الزركلي، **الأعلام**، ج1، ص 232؛ عبد الوهاب بن منصور، **أعلام المغرب العربي**، ج5، ص 120-124.

وأخذ العلم بها ثم هاجر إلى فاس رفقة الفقيهين أبي العباس أحمد العبادي وأبي عبد الله محمد شقرون بن هبة الله الوجديجي سنة 967هـ/ 1559م، واستقر بها ولأنه صاحب علم؛ استطاع التصدر للتدريس بجامع القرويين، وافته المنية بفاس عام 980هـ/ 1572م[1].

– **القدومي**: هو أبو العباس أحمد بن قاسم بن علي القدومي الأندلسي الغساني الفاسي، أصله من الأندلس، ولد بفاس سنة 928هـ/ 1521م، نشأ وأخذ عن علماء مسقط رأسه، منهم: محمد بن مجبر المساري، وأبي القاسم بن إبراهيم المُشْتَرَائِي، اختص بعلم القراءات، والعربية، والعروض، والحساب، والفرائض، والحديث، والتاريخ والسير والطب، وانتهت إليه رئاسة النّحو في زمانه، تولى إمامة مسجد الشرفاء، والتدريس به، أخذ عنه أحمد بن يوسف الزياني العبد، والشيخ يوسف الفاسي، ولشهرة مجلسه؛ كان يحضره السلطان أحمد المنصور السعدي الذي يعد من بين تلامذته، توفي بفاس عام 992هـ/ 1583م[2].

– **القاضي الشاطبي**: هو أبو القاسم بن علي بن قاسم بن مسعود الشاطبي، وفي رواية القاسم بن علي، وقيل أبو القاسم علي بن قاسم، كما أن هناك من جعل نسبته الشطيبي عوض الشاطبي، أصله من شاطبة بالأندلس، ولد سنة 903هـ/ 1497م، وفي رواية سنة 933هـ/ 1526م، كان فقيها، قاضيا، وخطيبا، ومدرسا، من أعلام المدرسين بمدينة مراكش في العهد السعدي، تولى قضاء الجماعة بها لمدة طويلة من الزمن، بالإضافة إلى الخطابة بجامع المنصور بالقصبة السلطانية، وتدريس صحيح البخاري وقراءته مرات في شهر رمضان، وقد كان السلطان المنصور يحضر تلك الحلقات، وصف بقمر أو منير المنابر والكراسي، توفي سنة 1002هـ/ 1594م[3].

– **الشيخ القصار**: هو أبو عبد الله محمد بن قاسم بن محمد بن علي القيسي الشهير بالقصار نسبة إلى صنعته، الأندلسي، الغرناطي الأصل، الفاسي الدار، المراكشي المدفن، ارتحل

---

[1]– ابن عسكر، **دوحة الناشر**، ص 123؛ الحفناوي، **تعريف الخلف**، ج1، ص 74.

[2]– ابن القاضي، **جذوة الاقتباس**، ج1، ص135؛ ابن القاضي، **درة الحجال**، ج1، ص156؛ عبد الوهاب بن منصور، **أعلام المغرب العربي**، ج5، ص 194-195.

[3]– ابن القاضي، **درة الحجال**، ج3، ص ص 284- 285؛ الإفراني، **صفوة من انتشر**، ص 186؛ الحضيكي، **طبقات**، ج1، ص 177؛ القادري، **نشر المثاني**، ج1، ص 40؛ السملالي، **الإعلام**، ج9، ص ص 193- 194؛ حجي، **الحركة الفكرية**، ج2، ص 378.

أبوه من غرناطة بعد استيلاء الاسبان عليها سنة 897هـ/ 1491م واستوطن فاس، اختلف في تاريخ مولده ما بين سنة 936هـ/ 1529م، أو 939هـ/ 1532م، أو 940هـ/ 1533م، كان عالما، علاّمة، نسابة، حافظا، محققا، مفتي فاس ومحدّث المغرب في وقته، كان عارفا بالبيان والأصلين وعلم الأنساب والرجال من رجال الحديث، أخذ عن كبار شيوخ عصره في كل من المغرب ومصر والمشرق، فأتقن علوما كثيرة وتبحر فيها، أمثال: الفقيه أبي نعيم رضوان بن عبد الله الحملولي الفاسي، الشيخ أبي عبد الله محمد بن أبي الفضل خروف التونسي، وعبد الوهاب الزقاق، وأبي القاسم بن إبرهيم الراشدي، وأحمد المنجور، ويحيى الحطاب، وأجازه شيخ الإسلام بدمشق البدر محمد الغزي، كما كتب له بالإجازة من مصر الإمام أبو العباس أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي، والشيخ بدر الدين محمد بن يحيى القرافي المصري، مما أهله لتولي التدريس في أهم الكراسي العلمية بفاس، منها: كرسي التفسير بجامع الأندلس، وكرسي المرادي بمدرسة العطارين، وكرسي مستودع باب الحفاة بجامع القرويين المخصص لتدريس التفسير ولرسالة ابن أبي زيد أيام الشتاء، وصغرى السنوسي ومنظومة ابن زكري، تولى المترجم له الفتوى والنظر في الأحباس، والإمامة والخطابة بجامع القرويين بعد وفاة الشيخ يحيى بن محمد السراج النفزي الأندلسي سنة 1007هـ/ 1598م، بأمر من السلطان المنصور الذهبي، أخذ عنه جماعة من العلماء، منهم: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدلائي، والشيخ عبد الرحمن بن محمد الفاسي، والمؤرخ أحمد بن محمد المقّري، وعبد العزيز الفشتالي، وعبد الله بن علي بن طاهر الحسني السجلماسي، بقي القصّار مشتغلا بالوظائف التي وُكلت له إلى غاية وفاته سنة 1012هـ/ 1604م[1].

-أحمد الشريف الأندلسي، المدعو عبد العزيز الشريف: ولد أواخر القرن العاشر الهجري، السادس عشر ميلادي بغرناطة ونشأ بها، هاجر من الأندلس متوجها إلى اسطنبول، فبقي مدة ببلاد البوشناق (البوسنة حاليا)، ثم اتجه إلى بورصة أين تعلم اللغة التركية وأتقنها وتمذهب بالمذهب الحنفي، وفيها تعرف على شيخ الإسلام بها يحيى أفندي، الذي رافقه في سفره إلى بلاد المغرب، وبعد أن هاجرت أسرته إلى تونس واستقرت بها؛ توجه إليها ودخلها وقد استفاد

---

[1]- المقّري، **روضة الآس**، ص ص 316- 317، 321- 332؛ المحبي، **خلاصة الأثر**، ج4، ص ص 121- 122؛ ابن القاضي، **درة الحجال**، ج1، ص ص 153، 162؛ القادري، **نشر المثاني**، ج1، ص 86؛ السملالي، **الإعلام**، ج5، ص ص 208- 217؛ ؛ السلاوي، **الاستقصا**، ج5، ص ص 145، 186؛ ج6، ص 14؛ الزركلي، **الأعلام**، ج7، ص 6؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 427؛ التازي، **كتاب جامع القرويين**، ج2، ص 378.

من أسفاره واكتسب علوما كثيرة على رأسها الفقه الحنفي، ولما ذاع صيته وعُرف قدره، عينه الداي أحمد خوجة مدرسا بالمدرسة الشماعية، فكان أوّل مدرس حنفي بها، فأخذ عنه جماعة منهم: الشيخ مصطفى بن عبد الكريم. هذا، وقد تولى أيضا الفتوى بمذهب الإمام أبي حنيفة، توفي عام 1055هـ/1645م[1].

–الحجيج: هو محمد الحجيج الأندلسي، التونسي، الفقيه، المتكلم، ولد سنة 1050هـ/ 1640م، أخذ بتونس على الشيخ علي النعاس التاجوري الذي قرأ عليه الفقه، وعلى الشيخ أبي بكر بن تاج العارفين البكري، الذي قرأ عليه الأصول والكلام، وأخذ علم الجدل وسر الحرف على بعض أشياخه المغاربة، قصد المشرق لأداء فريضة الحج ولقاء المشايخ، تولى بعد رجوعه من سفره التدريس بالزيتونة سنة 1090هـ/ 1679م، خلفا لشيخه علي الغماد، وشغل الخطابة بجامع الزيتونة البراني، خارج باب البحر، تخرج على يديه عدد من الطلاب، أجلهم الشيخ محمد زيتونة المنستيري، مرض بالسل وتوفي به سنة 1108هـ/ 1697م، ودفن بضريح سيدي عامر البطاش[2].

–الكوندي: هو الحاج علي الكوندي، التستوري، التونسي، ولد نحو سنة 1028هـ/ 1619م، عالم تونسي من أصول أندلسية، فقيه، وعالم بالقراءات، كان رحالة زار أماكن مختلفة بغية طلب العلم، فبلغ الساقية الحمراء، ومنتهى الموس الأقصى، والصين، ولما مرّ بالجزائر قاصدا تونس، قرأ عليه محمد العنابي، فحصل عليه الفقه والنحو، توفي في شوال 1119هـ/ 1708م، ودفن بمقبرة تستور[3].

---

[1]– مما يروى عن حذق المترجم وحفظه أنه كان يقرأ بتونس كتاب (درر الركام، في شرح غرر الاحكام) على الشيخ رمضان أفندي أول مفتي حنفي بتونس، فرأى الشيخ فيه من مخايل النجابة ما يبهر العقول، فلما وصل باب البيوع، وهو أول النصف الثاني من الدرر، قال للمترجم أنا أكمله عليك، فإنك أدرى به مني، فتتلمذ له شيخه المذكور وكمل الكتاب عليه، وصار يثني عليه كثيرا بمجلس الداي يوسف حتى قال له إني قرأت علي وهو أولى بالمدرسة مني، وما أجمل أن يكون له بالمدرسة نصف ريال، فوفى له به يوسف من عنده. انظر:حسين، **ذيل البشائر**، ص170–171؛ عبد الوهاب بن منصور، **أعلام المغرب العربي**، ج6، ص ص34–36؛ محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، 1984م، ص ص175–176.

[2]– حسين خوجة، **ذيل البشائر** ، 199–202؛ محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج2، ص ص 102–103

[3]– محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج4، ص 188.

– **الجرندي:** هو أبو العباس أحمد بن علي بن عبد الرحمن الجرندي، الأندلسي، الفاسي، أصله من الأندلس، نشأ وأخذ تعليمه بفاس، فتتلمذ على يد الشيخ عبد القادر الفاسي، وأحمد بن الحاج وغيرهما من العلماء، كان عالما، علاّمة، فقيها، إماما لمسجد الشرفاء، ومدرسا به، ولعدم حبه للمناصب تظاهر بالبله والغباء وعدم الفهم والقدرة لما عينه السلطان مولاي إسماعيل لقضاء فاس، مما استوجب عزله. توفي عام 1125هـ/ 1712م ودفن بفاس[1].

– **ابن سليمان:** هو أبو القاسم أحمد بن العربي بن سليمان الأندلسي، الغرناطي، الفاسي، من محدثي وفقهاء، ومفسري القرآن بفاس، ينتمي إلى بيت بني سليمان الأندلسية، ولد ونشأ بفاس وأخذ بها العلم عن شيوخ كثيرين، أمثال: الشيخ أبي محمد عبد القادر بن علي الفاسي، وعبد السلام بن الطيب القادري جد صاحب كتاب "نشر المثاني"، ومحمد بن أحمد ابن الكماد القسنطيني، كان مدرسا بجامع الزليج، واشتهر بتدريس علم الحديث، ومصطلحه، والتفسير والسير، فانتفع به خلق كثير، منهم ولداه محمد وعبد الرحمن، وعمر لوقش الأندلسي التطواني، وأبو العلاء إدريس بن محمد العراقي الذي ذكره في فهرسته، وقد اشتهر المترجم له بخطه الجميل، وجودة نسخه للكتب، ومن ذلك نسخه كتاب (فتح الباري) لابن حجر في سفر واحد، توفي بفاس عام 1141هـ/ 1728م، ودفن بداره[2].

–**الوزير السراج:** هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن مصطفى الوزير المشهور بالسراج، الأندلسي أصلا، التونسي مولدا، إذ أنه ولد بمدينة تونس سنة 1070هـ/ 1659م، فتتلمذ على يد شيوخ الزيتونة، وعلى رأسهم: سعيد الشريف، ومحمد فتاتة، ومحمد الحجيج الأندلسي، وأبي الحسن الغماد، كان الوزير السراج عالما، فقيها، محدثا، مؤرخا، أديبا، عُرف بحبه وولعه بالعلم وأهله، واشتهر بالأدب، تصدر للتدريس في عدة مدارس، أهمها التدريس بجامع الزيتونة على عهد الداي حسين بن علي، الذي كلفه أيضا بالقيام على مرتبات المدرسين به وصرفها إليهم، ولدرجة التقارب بين الرجلين؛ فقد رافق السراج، الداي حسين بن علي في أسفاره،

---

[1]– القادري، **نشر المثاني**، ج3، ص 215؛ عبد الوهاب بن منصور، **أعلام المغرب العربي**، ج6، ص 153.

[2]– **نشر المثاني**،ج3، ص 314؛ عبد الحي الكتاني، **فهرس الفهارس**، ج2، ص ص 1024– 1025؛ عبد الوهاب بن منصور ، **أعلام المغرب العربي** ، ج6، ص ص 248–250

وعدّه من بين أهم شعرائه، وكلفه بكتابة النص الذي نقشه على خاتمه ليختم به رسائله وأوامره، توفي عام 1149هـ/ 1736م[1].

– **التلمساني**: هو أبو العباس أحمد بن أحمد العربي الأندلسي، التلمساني، الأزهري، الفقيه، المالكي، أندلسي الأصل، من علماء تلمسان ولد ونشأ بها، وأخذ عن علمائها، ارتحل إلى مصر طلبا للعلم، فالتحق بالأزهر وأخذ عن علمائه، ثم قصد الحجاز، فزاوج في تعليمه بين المغرب، ومصر، والحرمين الشريفين، ومن بين شيوخه: أبو سالم عبد الله بن سالم البصري المكي الذي أخذ عنه الحديث، وأبو العباس أحمد بن محمد المكي، وغيرهما من العلماء، اشتهر بالتدريس فاستفاد منه الكثير من الطلبة في المشرق والمغرب، منهم: الشيخ أبو سالم الحنفي، وعلي بن موسى المقدسي الحسيني، وصفه عبد الرحمن الجبرتي في كتابه "عجائب الآثار" بالأستاذ العارف، توفي بالقاهرة سنة 1151هـ/ 1738م[2].

–**الشيخ ابن نيقرو**: هو محمد بن إبراهيم بن أحمد بن موسى المعروف بابن نيقرو، تعود أصوله إلى الأندلس، ولد وترعرع بمدينة الجزائر، أين تلقى تعليمه على عدد من مشايخها، اشتهر بإجادته للنحو والبيان والمنطق، تولى عدة مناصب منها الإمامة والخطابة بالجامع الكبير، وبجامع القشاش، والإفتاء المالكي ابتداء من سنة 1150هـ/1727م، هذا، وقد كان مدرسا بالجامع الكبير، ويلقي درسا في علم الحديث بزاوية الأندلس وقت الزوال في الشهور رجب، شعبان، رمضان؛ ولشهرة دروسه فقد كان يحضرها طلاب كثر، بالإضافة إلى بعض الشخصيات المعروفة أمثال: ابن المفتي، و غيره من العلماء، وقد كان لابن نيقرو أولاد أحبوا العلم واشتغلوا بالتدريس كوالدهم، فابنه محمد كان يقوم مكان أبيه في التدريس بجامع ميزومورطو بباب عزون، وابنه أحمد كان يسرد الحديث بزاوية الأندلس، توفي المترجم له سنة 1152هـ/ 1739م[3].

---

[1]– حسين خوجة، **ذيل البشائر**، 208؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 471؛ الزركلي، **الأعلام**، ج7، ص 66؛ محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج5، ص ص 138– 139.

[2]– ترجم له كل من الحفناوي والباحث عادل نويهض، لكنهما جعلاه أبا العباس أحمد بن عثمان بن علي بن محمد. انظر: الجبرتي، **عجائب الآثار**، ج1، ص ص 238– 239؛ الحفناوي، **تعريف الخلف**، ج2، ص 60؛ نويهض، **معجم أعلام الجزائر**، ص 89؛ عبد الوهاب بن منصور، **أعلام المغرب العربي** ، ج6، ص ص 281–282.

[3]– ابن المفتي، **تقييدات**، ص 14، 110–112.

–الشيخ أحمد الزروق: هو أحمد زروق بن محيي الدين بن عبد اللطيف، من علماء القرن الثاني عشر هجري، الثامن عشر ميلادي، ينتمي إلى إحدى الأسر العلمية، وهي أسرة زروق الأندلسية الأصل والتي هاجرت إلى المغرب الأوسط واستقرت فيه ونالت العديد من الوظائف الدينية والعلمية، نشأ الشيخ أحمد زروق بمدينة الجزائر وتعلم على علمائها، ولما اشتهر وذاع صيته؛ تصدر التدريس، وكان يسرد صحيح البخاري مع أخيه بالجامع الكبير، كما تولى الإفتاء المالكي بمدينة الجزائر سنة 1153هـ/1740م خلفا لأستاذه محمد بن نيقرو الأندلسي، وبقي بهذه الوظيفة عدة سنوات، كان يجالس علماء عصره أمثال مصطفى العنابي و ابن عمار، كان حيا سنة 1169هـ/ 1755م[1].

–أحمد بن عمار: هو أبو العباس أحمد بن عبد الله بن عمار الجزائري، ولد حوالي سنة 1119هـ/ 1707م، يعد من كبار علماء القرن الثاني عشر هجري، الثامن عشر ميلادي، اختص بالعلوم النقلية والعقلية، واشتغل بالحديث والتاريخ، تصدر للتدريس بالجامع الأعظم، وتخرج عليه عدد من الطلاب، حج في أوائل سنة 1166هـ/ 1752م، ثم جاور بمكة ما بعد 1172هـ/ 1758م تولى الفتوى المالكية ما بين سنتي (1180– 1184هـ/ 1766– 1770م)، وبعد ذلك سافر إلى تونس والحجاز، فدرس على أشهر المشايخ بها، توفي سنة 1205هـ/ 1790م[2].

– الشيخ ماضور: هو أبو عبد الله محمد بن محمد الأندلسي، التونسي، المعروف بالمعروف بالشيخ ماضور، ينتسب إلى أحد علماء إشبيلية وقضاتها، أبي القاسم أحمد بن يحي بن محمد بن عيسى بن منظور القيسي، ولد سنة 1150هـ/ 1737م بتونس في بلدة سليمان التي أسسها الأندلسيون، أخذ بمسقط رأسه عن والده وغيره من العلماء، ثم قصد جامع الزيتونة أين تتلمذ على يد حمودة إدريس، وبعد تخرجه اشتغل مدرسا بالزيتونة إلى أن توفي والده الذي كان قاضيا

---

[1] – ابن المفتي، **تقييدات**، ص ص 113؛ ابن حمادوش، **الرحلة**، ص 122؛ أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج2، ص ص 228، 368، 370؛ عبد الوهاب بن منصور ، أعلام المغرب العربي ، ج6، ص 329

[2] – الحفناوي، **تعريف الخلف**، ج2، ص ص 83– 87؛ الزركلي، **الأعلام**، ج1، ص 185؛ نويهض، **معجم أعلام الجزائر**، ص 129؛ أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص ص 295، 430؛ ج2، ص ص 224، وما بعدها.

وإماما ومدرسا ببلده سليمان، إذ أجمع أهل البلد على أن يتولى هو المناصب التي كان يشغلها والده، توفي سنة 1226هـ/ 1811م[1].

–أحمد العصفوري: أصله من الأندلس، يعد من فقهاء وأدباء تونس، ولد ونشأ بها، ينتمي إلى أسرة علمية، أقبل على طلب العلم منذ صغره، فدرس بجامع الزيتونة ولازم كبار العلماء وجهابذة الأدباء، أمثال: الشيخ محمد بن علي الغرياني الطرابلسي، وأخلص في طلب العلم حتى ذاع صيته فأصبح من أفذاذ الرجال، فقيها، محققا، وأديبا، نابغا، برع في علوم الدين براعته في فنون الأدب، اشتغل بالتدريس فاستفاد منه خلق كثير، ولي مشيخة المدرسة العصفورية المعروفة أيضا بالمدرسة الحكيمية، التي تحولت فيما بعد إلى المدرسة الخلدونية، الواقعة بسوق العطارين، ثم توارثت أسرته مشيختها، توفي سنة1199هـ/1788م[2].

– **الشيخ ابن الأمين:** هو علي بن عبد القادر بن عبد الرحمن بن علي بن الأمين العلوي الأندلسي الجزائري المالكي الشاذلي، المشهور بابن الأمين الأندلسي الأصل، ولد بمدينة الجزائر، ونشأ بها، أخذ عن كبار علماء العصر في مصر التي قضى بها ثمانية عشر سنة، منهم: الشيخ عبد الله المكلكسي، وأبي الحسن الصعيدي، والشمس محمد بن أحمد الجوهري الصغير، والشيخ الشمس محمد بن سالم الحنفي الشافعي، والشيخ أحمد الجوهري، والشيخ علي بن العربي السقاط الفاسي، وعددا كبيرا من علماء الأزهر، ثم عاد إلى الجزائر، وتولي الفتوى المالكية، وتصدر التدريس بالجامع الأعظم، وتخرج على يده طلبة كثر، توفي سنة 1236هـ/1821م[3].

وعلى العموم، وإن تم الاقتصار على هذه النماذج المذكورة من العلماء الأندلسيي الأصل الذين ساهموا في عملية التدريس ببلاد المغرب؛ إلا أن تاريخ الفترة الحديثة يشتمل على إنجازات متعددة للعلماء والمدرسين الأندلسين سواء في ميدان التدريس أو في التأليف في مختلف العلوم. هذا ولم تكن هذه الفئة هي وحدها الفئة الوافدة التي امتزجت في الحركة التعليمية ببلاد المغرب؛ بل

---

[1]– ابن أبي الضياف، **الإتحاف**، ج7، ص ص 59–60؛ الزركلي، **الأعلام**، ج7، ص 71؛ محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج4، ص 240–242

[2]– ابن أبي الضياف، **الإتحاف**، ج7، ص ص 65–66؛ عبد الوهاب بن منصور، **أعلام المغرب العربي**، ج6، ص 423–426؛ محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج3، ص397.

[3]– عبد الحميد بيك، **أعيان من المشارقة والمغاربة**، ص ص 150–151؛ عبد الحي الكتاني، **فهرس الفهارس**، ج2، ص ص 784– 785؛ نويهض، **معجم أعلام الجزائر**، ص 30.

كان للعثمانيين الوافدين إليه، وللكراغلة المولدين من زواج هؤلاء مع الأهالي مساهمة في التدريس، وهذا ما سنبينه في العنصر الموالي.

2-العثمانيون والكراغلة في الإيالات العثمانية:

تم اختيار بعض النماذج بحسب الترتيب الزمني لمدرسين من ذوي الأصول العثمانية والكرغلية، منهم:

– **البكري**: هو أبو عبد الله محمد تاج العارفين بن أبي بكر بن أحمد البكري، العفاني، العثماني، التونسي، ينتمي إلى نسل عثمان بن عفان رضي الله عنه، اختص بعلم الحديث، تولى إمامة جامع الزيتونة سنة 1034هـ/ 1624م، ثم استمر هذا المنصب متوارثا في عائلته مدة 173 سنة، كما تولى التدريس بنفس الجامع، فكان له مجلس لتدريس البخاري، تزوج بنت الشيخ أبي الغيث القشاش. وعرف بحب العلماء والتواصل معهم خصوصا الشيخ عبد الكريم الفكون القسنطيني الذي لم يقطع صلته العلمية فكانا يتراسلان باستمرار. كما حضي بأن يكون ضمن وفد سفارة الصلح بين تونس والجزائر التي أرسلها الباي يوسف داي لتعيين الحدود بين الإيالتين، رفقة الشيخ مصطفى شيخ الأندلس، والشيخ إبراهيم الجديدي الغرياني القيرواني، والشيخ عبد النبي خطيب جامع القصر في 11 رمضان 1037هـ/ 17 ماي 1628م. كان حيا سنة 1037هـ/ 1628م[1].

– **هبة الله بن أحمد الحنفي**: من أصول يونانية، مولده في بلدة ميدون من جزيرة المورة، هاجر إلى تونس واستوطنها رفقة عائلته المتكونة من أولاده ووالده، فأخذ العلم بها عن ثلة من الشيوخ، منهم: علي الصوفي، وحسين الحنفي، ومحمد بن محجوب، اختص بالفقه والصرف والطب واللغة التركية والفارسية واليونانية، ويعد أوّل من أدخل الطب الحديث إلى تونس. تولى مهمة التدريس في بيته وفي المدرسة اليوسفية، فاستفاد منه عدد من الطلاب، كما تولى الإمامة

---

[1]- بدأت الحرب التي وقعت بين الإيالتين سنة 1023هـ/ 1614م، وانعقد الصلح وتعيين الحدود فكان الحد بين الولايتين وادي سراط بحيث أن غربيه للجزائر، وشرقية لتونس، وكتب رسم التحديد بشهادة المفتي المالكي الشيخ قاسم البرشكي، والشيخ محمد بن أبي الربيع الحنفي، ورمضان أفندي خطيب الجامع اليوسفي بتونس، وعلي آغة الجزائر ورجع المترجم له بعد تمام الصلح وإقرار الهدنة. انظر: ابن أبي الضياف، **الإتحاف**، ج7، ص 67؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 425؛ محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج1، ص ص 116- 117.

والخطابة بجامع القصر، وفي آخر حياته سافر إلى الحجاز، لأداء فريضة الحج، وفي طريق عودته وافته المنية بالإسكندرية، ودفن بها سنة 1119هـ/ 1708م[1].

–مصطفى العنابي: هو أبو الخير مصطفى بن رمضان العنابي، من أصل تركي، وهو من فئة الكراغلة، ولد بمدينة عنابة، وأخذ العلم على علمائها، ثم ارتحل إلى مدينة الجزائر وأخذ إجازات عن علمائها، أمثال: محمد بن شقرون التلمساني، وأحمد المقري، واستغل قدوم محمد الطيّب بن عبد القادر الفاسي إلى مدينة الجزائر فأخذ منه إجازة سنة 1103هـ/1691م. تولى مصطفى العنابي التدريس بمدينة الجزائر وتتلمذ عليه عدد من الطلاب من مختلف البلدان منهم: مصطفى برناز التونسي، توفي بمدينة الجزائر سنة 1130هـ/ 1717م[2].

–رمضان أفندي: من أصل تركي جاء إلى تونس ليتولى منصب القضاء، وطاب له مقام بها فتولى خطابة جامع يوسف داي وكان أول مدرس بها، وأول من أفتى بمذهب الحنفي بتونس[3].

–أحمد برناز: هو أبو العباس أحمد بن مصطفى بن محمد بن مصطفى التركي التونسي، المعروف بقارة خوجة، وببرناز وهي ترمز باللغة التركية إلى طول الأنف، أصله تركي، جاء جده ووالده مصطفى بن محمد مع الجيش التركي وحضر فتح حلق الوادي عام 981هـ/1573م فاستقرت عائلته المعروفة بأولاد قاره خوجة بتونس، فتولى بعضهم مناصب علمية ودينية. ولد المترجم له سنة 1074هـ/ 1664م، أخذ عن علماء عصره في تونس والجزائر ومصر، وكان على المذهب الحنفي، وقد تعلمه على المفتي الحنفي بتونس أحمد الشريف، كان مجيدا للغتين: العثمانية والفارسية، تم تعيينه من طرف الداي أحمد خوجة إماما للمدرسة العنقية القريبة من داره، كما تولى الإمامة أيضا لمدة من الزمن بجامع يوسف داي، وبالجامع الجديد، والإمامة والخطابة بجامع سيدي محرز، تصدر للتدريس بالمدرسة الشماعية الحنفية، ثم عزل بعد مدة قصيرة، فاتخذه شيخه المفتي الحنفي محمد المحجوب معاونا له في دروسه بمدرسة يوسف داي، فاختص فيه برواية صحيح البخاري، هذا وقد درّس أيضا بجامع الزيتونة، والجامع الجديد إذ درّس علم الحديث، كما درس بأماكن أخرى، وتخرج على يديه عدد من الطلاب، وتولى القضاء، فكان أول قاض حنفي بتونس

---

[1]–حسين خوجة **ذيل البشائر**، ص 209–210 ؛ محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج2، ص 180.

[2]– ابن المفتي، **تقييدات**، ص 16؛ نويهض، **معجم أعلام الجزائر**، ص 326.

[3]–حسين خوجة **ذيل البشائر**، ص 169.

من الكراغلة، إذ أن المعمول به سابقا في تونس هو تعيين قاض تركي ترسله السلطة العثمانية. قصد الحجاز لأداء فريضة الحج، لكنه بعد عودته إلى بلده خرج مغاضبا واتجه إلى الجزائر، فدخل عنابة وأخذ بها عن الشيخ أحمد بن ساسي، والمفتي الشيخ الصديقي، وأخذ بقسنطينة عن المفتي بركات بن باديس القسنطيني (ت 1107هـ/ 1695م)، والشيخ علي الكماد، ومنها قصد مدينة الجزائر وحضر دروس رمضان بن مصطفى العنابي، وعلي بن خليل، ومحمد بن سعيد قدورة وأخيرا زار زواوة ببلاد القبائل، وقرأ هناك على الشيخ محمد الفاسي، وأحمد بن عبد العظيم، وقرأ القرآن بالسبع على محمد بن صولة، وقرأ على غيرهم فحصل على مجموعة من إجازات من أهم مشايخ الجزائر، ثم عاد إلى تونس. تعرض لمحنة انتهت بمقتله، إذ سجنه الداي علي باشا، وبعد بقائه طويلا في السجن قتل خنقا في 18 ذي القعدة 1138هـ/ 1726م[1].

- **ابن علي العلج**: هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن محمد المهدي بن رمضان بن يوسف العلج الكوغولي الشهير بابن علي، وهو ابن العالم محمد بن علي، المشهور أيضا بابن علي (ت 1128هـ/ 1716م)، يعد المترجم له من العلماء الحنفية، كان شاعرا، أديبا، من أهل مدينة الجزائر، وُصِف بأديب العلماء، وعالم الأدباء، ووصفه ابن عمار ب"فارس الأدب المفرد"، وقد ذكره في كتابه "نحلة اللبيب"، وتحدث عما له من شعر، وترجم له في كتابه "لواء النصر في فضلاء العصرط، مستفتحا بترجمته كتابه، وكان مدرسا خطيبا بالجامع الجديد، تولى منصب الإفتاء أزيد من ست سنوات، كان حيا سنة 1164هـ/ 1751م[2].

---

[1]-كانت نهاية المترجم له مؤلمة: أمر بسجنه علي باشا، وبعد مدة طويلة خنق في السجن على ما ذكره محمد الصغير بن يوسف الباجي في كتابه " المشرع المالكي". انظر: حسين خوجة، **ذيل البشائر**، ص ص 230- 234؛ الزركلي، **الأعلام**، ج1، ص103؛ عبد الوهاب بن منصور، **أعلام المغرب العربي**، ج6، ص 223-225؛ محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج1، ص ص 92-94.

[2]- قال عنه ابن عمار ما نصه: «وهذا الإمام هو خاتمة الشعراء العظام بهذا الصقع، ليس لغليل الأدب بعده نفع، وكثيرا ما كنت أرتاح إليه رحمه الله تعالى كما يرتاح إليّ ... ومضت لي معه مجالس كقطع الرياض، تكسى النفس والطبع منها مطارف ارتياح وارتياض، وشعره كثير، وهو على كثرته يفوق الدر النظيم والزهر النثير، ونثره على جودته قليل». انظر: أبو العباس أحمد ابن عمار، **نبذة من الكتاب المسمى "نحلة اللبيب بأخبار الرحلة إلى الحبيب**، مطبعة فونتانة، الجزائر، 1320هـ/ 1903م، ص ص 35، 39- 40؛ ابن المفتي، **تقييدات**، ص92؛ الحفناوي، **تعريف الخلف**، ج2، ص 473؛ نويهض، **معجم أعلام الجزائر**، ص ص 318، 319.

– **محمد الصغير بن يوسف الباجي كاورغلي**: ولد حوالي سنة 1105هـ/1693م، من علماء تونس المشهورين لذى العامة والخاصة، وكان صبايحيا ثم تخلى عن هذه الوظيفة واستوطن باجة أغلب حياته، وتولى التدريس بجوامعها، توفي عام 1184هـ/1771م[1].

–**بيرم الأول**: هو محمد بن حسين بن أحمد بن محمد بن حسين بن بيرم المشهور بـ: "بيرم"، ينتمي إلى عائلة بيرم التونسية التي أنجبت عددا من العلماء، وتعني لفظة بيرم: العيد باللغة التركية، قدم جدهم بيرم مع حملة سنان باشا لتحرير تونس من الإسبان، ثم بقي واستقر بها وتزوج من أهلها، فأصبح أولاده وأحفاده من الكراغلة، ولد صاحب الترجمة بمدينة تونس سنة 1130هـ/ 1718م، تلقى تعليمه فيها، على يد علماء الزيتونة، أمثال: الشيخ علي سويسي الذي قرأ عليه المغني لابن هشام، وتسهيل الفوائد لابن مالك، وصحيح البخاري، والشيخ أحمد المكودي الفاسي نزيل تونس. تولى بيرم الأول مناصب، منها: الفتوى التي بقي بها مدة خمسة وأربعين سنة، والتدريس، فتتلمذ عليه طلاب منهم: حمودة بن محمود، وحمودة باكير، والمفتي المالكي محمد المحجوب، وحمودة بن عبد العزيز، الوزير والأديب والكاتب، دخل السجن في عهد الداي علي باشا الأول، وبعد خروجه منه إلتجأ إلى الزوايا، ثم درّس بالمدرسة العنقية، وبعد خوفه من التعرض للسجن مجددا؛ انحاز بيزم إلى زاوية سيدي منصور بن جردان، وفي عهد الداي حسين بن علي عين مفتيا حنفيا سنة 1169هـ/ 1756م، خلفا لشيخه حسن البارودي، ثم عينه الباشا علي باشا الحسيني رئيسا للفتوى الحنفية. توفي سنة 1214هـ/ 1800م، ودفن بتربته المجاورة لزاوية الشيخ سيدي عبد الرزاق قرب دار الآغة[2].

–**بيرم الثاني**: هو محمد بن محمد بيرم الأول بن حسين بيرم، المعروف ببيرم الثاني، ولد سنة 1162هـ/ 1749م، تميز بغزارة الحفظ، واشتهر بالاجتهاد، كان معتنيا بالحديث النبوي والإسناد، وأخذ التجويد عن محمد قرة، ومختلف العلوم عن الشيخ الكواش، تولى التدريس نيابة عن والده بالمدرسة الباشية، وبالجامع الأعظم، وغيرها من الأماكن، ثم اشتغل خطيبا بجامع يوسف داي نيابة عن والده أيضا، وبعد عزل شيخه محمد قره عن القضاء، عُين في منصبه يوم السبت من شهر ربيع

---

[1]– محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج1، ص ص 70–71

[2]– ابن أبي الضياف، **الاتحاف**، ج7، ص ص 30–35؛ الزركلي، **الأعلام**، ج6، ص 104؛ محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج1، ص ص 130–131

الأول 1192هـ/ 1777م، ومن الوظائف التي تقلدها: الإشراف على نقابة الأشراف سنة 1206هـ/ 1792، وفي سنة 1215هـ/ 1800م تولى بيرم الثاني وظيفة الإفتاء، وتوفي سنة 1247هـ/ 1831م وقد توارث ذريته هذه وظيفة الإفتاء إلى غاية وفاة محمد بيرم الرابع[1] سنة 1378هـ/ 1861م[2].

ثالثا– المدرسون الوافدون:

يقصد بهم أولئك العلماء والمدرسون الذين اضطرتهم الظروف إلى الهجرة من بلدهم الأصلي إمّا قهرا أو رغبة منهم في الهجرة، أو الذين مارسوا مهنة التدريس أثناء مرورهم على إحدى البلدان الأخرى في رحلتهم العلمية، أو الحجازية، فتتلمذ على أيديهم كوكبة من الطلبة أو العلماء. وفي هذا المحل نذكر بعض النماذج، محاولين إبراز الحراك الحاصل في ميدان التعليم.

فمن العلماء الذين قرروا الاستقرار والهجرة من بلدهم الأصلي، نذكر:

– **علي الأنصاري السجلماسي:** هو أبو الحسن علي بن عبد الواحد بن محمد بن سراج، الأنصاري السجلماسي أو الفيلالي، الجزائري، من سلالة سعد بن عبادة الخزرجي، ولد بتافلالت، ونشأ بسجلماسة، أخذ عن أبي محمد عفيف الدين عبد الله بن علي بن طاهر الحسني، وأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدلائي، والمؤرخ أبي العباس أحمد المقّري، ارتحل حاجا، ومرّ بمصر سنة 1043هـ/ 1633م فأخذ عن الشيخ أحمد بن عبد الوارث البكري، وأحمد الغنيمي، والنور الأجهوري، وهو من علماء المغرب الأقصى الذين استوطنوا الجزائر، وشاركوا في الحياة العلمية بها، خاصة التدريس، وكان مجيئه فرصة لطلبة مدينة الجزائر للأخذ من عالم من علماء القرويين بوزن الأنصاري، وكان هذا العالم قد فر مع أسرته من بلده قاصدا مدينة الجزائر جراء الفتن التي عرفتها الدولة السعدية في آخر عهدها، ويرجح الباحث أبو القاسم سعد الله أن دخوله إليها كانت ما بين (1045– 1047هـ/ 1635– 1637م). ومن هذه الفترة بدأ الأنصاري يلقي دروسه فيها،

---

[1]– أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بيرم الرابع، ولد 1805/1220، درس بزيتونة وتولى التدريس والافتاء والإمامة، كما توالى منصب نقابة الأشراف، ووله محمد باي منصب مستشاره، له عد تاليف اهمها "التراجم المهمة للخطباء والأئمة" توفي 1278هـ/1861. انظر : ابن أبي الضياف، **الإتحاف**، ج8، ص ص 124– 126.

[2]– ابن أبي الضياف، **الإتحاف**، ج7، ص 158–161؛ الزركلي، **الأعلام**، ج7، ص ص 72، 74؛ محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج1، ص ص 132–133.

وينافس سعيد قدورة، فكان الطلبة يتزاحمون على هذين الدرسين الذين خصصا للتعليم العالي، ومنهم من كان يحضرهما معا، وقد اختص الأنصاري بالفقه، وأصول الدين، البيان، المنطق، النحو، الحديث، مصطلح الحديث، السير، التصوف. ومن بين الكتب التي كان يعتمد عليها في دروسه: صحيح البخاري في الحديث، ومختصر خليل في الفقه، و"جمع الجوامع" للسبكي، ومختصر ابن الحاجب، وتلخيص المفتاح في البيان، وعلى شرح الجمل للخونجي في المنطق، ومختصر السنوسي والسلم المرونق في المنطق، وعلى ألفية العراقي في مصطلح الحديث، والشفاء للقاضي عياض في السيرة، وفي التوحيد عقائد السنوسي وغيرها من الكتب التي تولى تدريسها[1].

ومن بين تلامذته: صهره أبو مهدي عيسى الثعالبي، وعمر المانجلاتي، ويحي الشاوي، والقاضي والشاعر محمد بن القوجيلي، ومحمد بن علي بن المهدي، وأبو عبد الله الموهوب، والشيخ أحمد بن عبد الواثق، والملاحظ أن الأنصاري لم يتول وظيفة أخرى في مدينة الجزائر ما عدا التدريس التي ساهم فيها مساهمة كبيرة، وقد تميز بعلاقته الحسنة مع الداي يوسف باشا. توفي صاحب الترجمة سنة 1057هـ/ 1646م[2].

- **الجامعي**: هو أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الجامعي الفاسي، ينتسب إلى أسرة أولاد جامع الكائنة في شمالي فاس، فقيه، أديب، شاعر، ومؤرخ، ولد سنة 1087هـ/ 1676م، تلقى تعليمه الأوّل في بلده فاس على أبرز علمائها، منهم: والده محمد، وعبد الرحمن بن علي الفاسي، ومحمد بن سليمان الفاسي، الذي قرأ عليه صحيح البخاري، وقرأ اللغة والأدب على يد محمد بن قاسم بن زاكور. ارتحل إلى تلمسان سنة 1119هـ/ 1707م، ثم إلى مدينة الجزائر سنة 1122هـ/ 1710م، ثم إلى قسنطينة وأخذ عن علمائها، وعلى رأسهم الشيخ أحمد البوني، ومنها قصد تونس سنة 1126هـ/ 1713م واستقر بها وتصدر للتدريس بجامع الزيتونة، كان حيا إلى سنة 1137هـ/ 1725م[3].

---

[1]- الحضيكي، **طبقات**، ج1، ص 474؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 445؛ الزركلي، **الأعلام**، ج4، ص ص 309- 310؛ سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص ص 370- 373.

[2]- الحضيكي، **طبقات**، ج1، ص 474؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص ص 445- 446؛ أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص ص 373- 375.

[3]- مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 505؛ الزركلي، **الأعلام**، ج3، ص ص 313- 314؛ التازي، **كتاب جامع القرويين**، ج3، ص 800.

– **السكتاني**: هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن علي بن سعيد بن أحمد بن علي بن سعيد بن أحمد السوسي، السكتاني، المسكاتي، التونسي، مختص في الفقه والتوحيد والفرائض والحديث والأصول والتفسير والحساب والمنطق، ويعد أحد علماء المغرب الأقصى الذين استقروا بتونس، أخذ بها وتحديدا بجربة على الشيخ علي بن إبراهيم بن عبد الله الجمني بالزاوية الجمنية، وقرأ بجامع الزيتونة. كما أخذ عن عبد الله بن سالم البصري، وعلي بن أحمد بن علي بن عبد الحق التميمي، ونال منهم إجازات علمية، كما أنّه يروي الطريقة الناصرية عن الشيخ أبي العباس أحمد بن محمد بن ناصر الدرعي، ارتحل من تونس إلى مصر، ثم دخل الحجاز فأدى فريضة الحج، وقرأ بالجامع الأزهر، وبعدها عاد إلى تونس فاستقر بجزيرة جربة وتولى التدريس بمدرستها، ومنها انتقل إلى القيروان واشتغل بالتدريس، فكان قبلة لطلبة العلم يقصدونه من مختلف أنحاء تونس، مثل العالم والرحالة الأومي[1] الذي جاءه من صفاقس إلى القيروان، فانتفع من علمه وحصل على إجازاته بأوائل شهر ذي الحجة سنة 1143هـ/1730م[2]، وبعد أن استدعاه حسن بن علي باي، اتجه إلى مدينة تونس وتولى مشيخة المدرسة العاشورية، فنهل من علمه طلاب، منهم: أبناؤه أحمد، ومحمد السنوسي، ومحمد الأوسط، بالإضافة إلى أبي بكر بن ناصر القابسي، والحسين الورثيلاني الجزائري، والشيخ مقديش، وبقي بمدينة تونس إلى أن وافته المنية أجله سنة 1169هـ/ 1755م[3].

– **ابن أبي العيش**: هو أبو العباس أحمد بن أبي العيش العيسي، من فقهاء تونس، من الأعلام الفضلاء، أخذ العلم في بلده عن الفقيه محمد ماغوش، وعبد الله نغوش، وغيره من العلماء، ثم نفاه السلطان إلى طرابلس، ولكي يستفيد من علمه تبعه أبو يحي الرصاع وتتلمذ عليه،

---

[1]– علي بن علي بن محمد الأومي الصفاقسي. قرأ ببلده صفاقس ثم رحل إلى القيروان وأخذ عن الشيخ عبد الله السوسي السكتاني المغربي ، ثم ارتحل إلى تونس واخذ عن علماء الزيتونة، ثم ارتحل إلى مصر وجاور بالأزهر خمس سنوات.ولما امتلأ وطابه وأشبع نهمه من المعرفة رجع إلى بلده مصحوبا بمتبة نفيسة استعان بها على بث العلوم وتحقيقها فكان في دروسه الفقهية واللغوية. له عدة مؤلفات أهمها "، و"رسائل في التجويد" **و** "رسائل في الفقه"، و"شرح على فرائد الفوائد في نظم جملة من العقائد من نظم قريبه عبيد بن المنتصر الأومي" واستمر مثابرا بجد على التدريس والإفادة إلى ان لحق بربه في جمادى الأولى سنة 1789/1204.أنظر: محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج1، ص ص61-69.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص62.

[3]– حسين خوجة، **ذيل بشائر**، ص119 ؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 497- 498؛ عبد الحي الكتاني، **فهرس الفهارس**، ج2، ص ص 750- 751.

وأصبح شيخ الجماعة بتاجوراء القريبة من طرابلس، وممن أخذ عنه أيضا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الأنصاري التونسي الأندلسي، وتوفي بها مسجونا بتاجوراء سنة 970هـ/ 1562م[1].

–أحمد السبع القصري: من فقهاء مدينة القصر الكبير بالمغرب الأقصى، تلقى تعليمه بفاس، ثم ارتحل إلى طرابلس، وقد التقى به الرحالة المغربي العياشي حينما مر على طرابلس، توفي مقتولا سنة 1099هـ/ 1687م[2].

– شقرون الوهراني: هو أبو العباس أحمد شَقْرُون بن أبي جمعة المغراوي الوهراني، الفقيه، الحافظ، العلامة، من فقهاء مدينة وهران، وقد اشتهر بشقرون لشقرة لونه وزرقة عينيه، كان فقيها، وخطيبا، ومدرسا، ارتحل من وهران، واستقر في فاس، وذاع صيته فأصبح من فقهائها ومدرسيها، تميز بصوته الجهوري، توفي بعد سنة 920هـ/ 1514م[3].

– ابن جيدة: هو أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن يحيى المعروف بابن جيدة المديوني، الجيزري، الوهراني، من فقهاء مدينة وهران، تميز بالصلاح والفضل، والدين والعلم المتين، يعتبر من تلاميذ محمد بن يوسف السنوسي، وشقرون بن أبي جمعة الوهراني، وابن مرزوق

---

[1]– ابن القاضي، **درة الحجال**، ج1، ص 154؛ عبد الوهاب بن منصور، **أعلام المغرب العربي**، ج5، ص ص 179-180.

[2]– عبد الوهاب بن منصور، **أعلام المغرب العربي**، ج6، ص 95 .

[3]– اختلفت المصادر التي ترجمت لهذا العالم في تحديد اسمه وتاريخ وفاته، فبالنسبة لاسمه نجد أنّ ابن عسكر سماه أبا العباس أحمد، وذكر أن وفاته كانت في العشرة الثالثة، أي العقد الثالث من القرن العاشر الهجري، ولم يحدد السنة بشكل دقيق، أمّا ابن القاضي في كتابه "جذوة الاقتباس" فجعله محمدا وذكر أنّه توفي سنة 917هـ/ 1511م، وفي "درة الحجال" فترجم لمحمد بن أحمد بن بوجمعة وذكر شهرته بشقرون، وجعل وفاته سنة 930هـ/ 1523م، أمّا الحضيكي فقد ترجم لشقرون بن محمد بن أحمد بن أبي جمعة، دون أن يذكر إن كان شقرون هذا هو أحمد أم محمد، وجعل وفاته سنة 929هـ/ 1522م، ولعل ما يحل هذا الاختلاف الذي ذكرته المصادر، هو ما أورده المقّري في كتابه "أزهار الرياض"، حينما قال: « ... **حدث الأستاذ الفقيه النبيه، الخطيب الأريب، أبو عبد الله محمد بن الشيخ الفقيه الخطيب المدرس أبي العباس أحمد بن أبي جمعة الوهراني، أنّ والده المذكور** ...»، يتضح لنا من خلال النص أنّ هناك عالمين اشتهرى بشقرون وبابن أبي جمعة، هما الأب أبو العباس أحمد بن أبي جمعة، الشهير بشقرون، والإبن أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي جمعة، الشهير أيضا بشقرون. انظر: ابن عسكر، **دوحة الناشر**، ص ص 125- 126؛ المقري، **أزهار الرياض**، ج4، ص79؛ ابن القاضي، **جذوة الاقتباس**، ص 246؛ ابن القاضي، **درة الحجال**، ج2، ص 146؛ الكتاني، **سلوة الأنفاس**، ج3، ص 353؛ نويهض، **معجم أعلام الجزائر**، ص 460؛ عبد الوهاب بن منصور، **أعلام المغرب العربي**، ج5، ص 118

الكفيف، ارتحل هو الآخر مثل شيخه شقرون إلى فاس واستقر بها، فحضر الدروس بجامع القرويين، خاصة درس العمدة والرسالة بكرسي ابن غازي، ثم تولى التدريس عليه بعد وفاة محمد الغزال تلميذ ابن غازي، أخذ عنه أبو العباس المنجور، كانت وفاة ابن جيدة بفاس في رجب عام 951هـ/ 1544م[1].

– **عبد الواحد الونشريسي**: هو أبو محمد وأبو مالك عبد الواحد بن أحمد بن يحيى بن علي الونشريسي، والمعروف أيضا بابن الونشريسي، وابن الشيخ نسبة لأبيه أحمد الونشريسي، أصله من تلمسان، ولد بفاس بعد سنة 880هـ/ 1475م، أخذ عن أبيه، وابن غازي، وغيرهما من علماء المغرب الأقصى، كان أبوه أحمد مدرسا بمسجادها وبمدارسها، متوليا لأحد الكراسي بجامع القرويين، وعند وفاة أبيه خلفه ابنه عبد الواحد في التدريس على الكرسي الذي حمل اسمه فيما بعد، وهو يقع على يمين الداخل من الباب الواقع بأعلى زاوية ابن بكار (باب الصالحين الشرقية)، فتولى تدريس صحيح البخاري مع شرحه المسمى "فتح الباري"، لابن حجر العسقلاني، اعتمادا على النسخة التي كتبها الحافظ التنسي بخط يده، هذا وقد تولى عبد الواحد الونشريسي أيضا التدريس بمسجد العقبة الزرقاء، وفي المدرسة المصباحية تولى تدريس المدونة، وقد تميز بخطه الجميل، وكان يكتب للشيخ أبي عبد الله بن غازي تحبيساته في ظهر تآليفه، واعترف له بقدرته العلمية لما جلس على كرسي أبيه، أخذ عنه أبو راشد يعقوب بن يحيى اليدري وأبو زيد السلواني وأبو زكريا السراج، وبالإضافة إلى التدريس؛ تولى المترجم له القضاء مدة ثمانية عشر سنة، والفتيا، كان عبد الواحد ابن الونشريسي رقيق الطبع، صلبا في الدّين، لا يخاف في الله لومة لائم، ومن ذلك أنه رفض خلع بيعته لأبي العباس الوطاسي لصالح السعديين عند دخولهم لفاس فقتل لذلك سنة 955هـ/ 1549م، وعمره نحو سبعين سنة[2].

---

[1]– المنجور، **فهرس**، ص17؛ ابن عسكر، **دوحة الناشر**، ص136؛ ابن القاضي، **درة الحجال**، ج1، ص ص 105-106؛ ابن مريم، **البستان**، ص ص 52- 53؛ الحضيكي، **طبقات**، ج1، ص 39؛ الحفناوي **تعريف الخلف**،ج1، ص ص 38- 39؛ عبد الوهاب بن منصور، **أعلام المغرب العربي**، ج5، ص ص 161-162.

[2]– المنجور، **فهرس**، ص ص 52- 53؛ ابن عسكر، **دوحة الناشر**، ص ص 52- 54؛ التنبكتي، **نيل الابتهاج**، ص ص 288- 289؛ ابن القاضي، **درة الحجال**، ج3، ص ص 139- 140؛ الحضيكي، **طبقات**، ج2، ص ص 443-446؛ الحفناوي، **تعريف الخلف**، ج2، ص 249؛ السلاوي، **الاستقصا**، ج4، ص 158؛ ج5، ص 22؛ الزركلي، **الأعلام**، ج4، ص 174؛ عبد الهادي التازي، **كتاب جامع القرويين**، ص ص 379- 380؛ السعيد بوركبة، المرجع السابق، ج1، ص ص 107- 108؛ حجي، **الحركة الفكرية** ، ص 350.

– **أحمد العبادي**: هو أحمد بن أحمد العبادي التلمساني، من فقهاء تلمسان، انتقل سنة 967هـ/ 1559م رفقة جماعة من علماء بلده تلمسان لدواع سياسية إلى فاس، في عهد السلطان السعدي عبد الله الغالب بالله بن محمد الشيخ، الذي أنزل كلا منه منزله ومرتبته العلمية، فتصدر المترجم له للتدريس فأقبل عليه الطلبة من كل ناحية، وبعدها نقله السلطان من فاس إلى مراكش، فبقي بها إلى أن توفي في حدود سنة 985هـ/ 1577م[1].

– **الزياتي**: هو أبو العباس أحمد بن يوسف بن مهدي الزياتي العبد الوادي، ينتسب إلى سلالة الأسرة الزيانية التي حكمت المغرب الأوسط، انفصلت عشيرته عنهم واندمجت في قبيلة بني زيات الغمارية، ولد سنة 953هـ/ 1546م، ثم ارتحل إلى فاس طالبا للعلم، وأخذ عن أبي العباس القدومي، وأبي العباس المنجور، فذاع صيته هناك وقصده الطلبة للأخذ من علمه، وبعد ذلك ارتحل إلى تطوان واستوطنها، وتولى التدريس بها بالإضافة إلى الخطابة في جوامعها، كان فقيها، نحويا، أديبا، متفننا، له ثلاث إخوة كلهم من طلبة العلم، توفي بتطوان عام 1003هـ/ 1594م[2].

– **ابن حمدان التلمساني**: هو أحمد بن حمدان بن محمد بن علي بن سالم التلمساني الدلائي، أصله من تلمسان، ينتسب إلى الطريقة الدلائية، أخذ عن شيوخ الطريقة، استوطن المغرب الأقصى فتعلم على يدي علمائها، منهم: الشيخ عبد القادر الفاسي والشيخ أبي زيد عبد الرحمن بن أبي القاسم بن القاضي بن أبي العافية المكناسي الفاسي بفاس، والشيخ محمد بن سعيد المرغيتي وغيره بمراكش، ثم أدى فريضة الحج، واستغل الفرصة لطلب العلم في مصر والحجاز، فلقي عددا من العلماء ونال إجازاتهم، وبعد عودته إلى فاس تصدر لإقراء السيرة النبوية والحديث وعلومه بالجامع المنسوب لسيدي علي ابن حرزهم، كما تولى خطابة المسجد الأعظم بفاس في عهد السلطان إسماعيل، قتل مطعونا سنة 1092هـ/ 1680م[3].

---

[1]– عبد الوهاب بن منصور، **أعلام المغرب العربي**، ج5، ص ص 189-191.

[2]– ابن القاضي، **درة الحجال**، ج1، ص 169؛ القادري، **نشر المثاني**، ج1، ص 43؛ عبد الوهاب بن منصور، **أعلام المغرب العربي**، ج5، ص ص 213-214.

[3]– الحضيكي، **طبقات**، ج1، ص ص 82- 83؛ القادري، **نشر المثاني**، ج2، ص 301؛ القادري، **التقاط الدرر**، ص ص 223- 224؛ عبد الوهاب بن منصور، **أعلام المغرب العربي**، ج6، ص88.

– **شقرون التلمساني**: هو محمد شقرون بن هبة الله الوجديجي التجيني التلمساني، المعروف بشقرون التلمساني، والمكنى بمالك الصغير، ولد سنة بتلمسان ونشأ بها، وتولى الإمامة والفتيا بها، وفي سنة 967هـ/ 1559م اتجه إلى المغرب الأقصى واستقر به، أين نبغ وذاع صيته، واشتهر بغزارة علمه، فتصدر للتدريس في مدينتي فاس ومراكش، فأخذ عنه طلاب كثر، من بينهم الشيخ محمد بن عسكر[1] الذي لازمه مدة طويلة ونهل من علمه، كما أخذ عنه سعيد المقّري ومحمد بن أحمد الهواري، وقد اختص المترجم له في الحساب والفرائض والبيان والمنطق والتفسير، توفي بفاس سنة 983هـ/ 1576م عن خمسة وسبعين سنة[2].

– **الشيخ محمد خروف**: هو أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل الأنصاري، التونسي، الفاسي، المعروف بخروف، نزيل فاس، أخذ ببلده تونس عن المفتي الخطيب حسن الزندبوي، ثم رحل إلى المشرق، فأخذ عن كمال الدين الطويل، ثم توجه إلى فاس واستقر بها، فأخذ بها عن عبد الرحمن سقين، وعبد الواحد الونشريسي، وغيرهما من العلماء، اختص بأصول الفقه والكلام، فتخرج عليه جماعة من أهل تونس وفاس، منهم: الحميدي، وسعيد المقري، والمنجور، وأبو المحاسن يوسف الفاسي، والقاضي الوطاسي[3]، كما أخذ بالمشرق عن علماء أجلاء أمثال: كمال الدين محمد بن علي الطويل القادري، وشهاب الدين الحجازي، والناصر اللقاني وأخيه شمس الدين، وأبي الحسن المالكي الشاذلي المصري، أسر من طرف الإسبان، الذين اصطحبوه معهم إلى غرناطة، ثم

---

[1]– هو أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر بن الحسين بن مصباح المعروف بابن عسكر العلمي، ولد سنة 936هـ/ 1530م، كان قاض بمدينة شفشاون ثم القصر الكبير، درس مدة طويلة بشفاون وكان له قيمة كبيرة لدى البلاط السعدي في فاس ومراكش وكان يلتقي بصفوة العلماء بيهما وسطع نجمه، وافته المنية بمعركة وادي المخازن سنة 986هـ/ 1578م. انظر: ابن عسكر، **دوحة الناشر**، ص ص أ، وما بعدها (مقدمة المحقق)؛ السلاوي، **الاستقصاء**، ج5، ص ص 81– 82؛ الزركلي، **الأعلام**، ج6، ص 292؛ حجي، **الحركة الفكرية**، ج2، ص 423.

[2]– أحمد بن القاضي، **درة الحجال**، ج2، ص215؛ التنبكتي، **نيل الابتهاج**، ص 599؛ ابن مريم، **البستان**، ص261؛ الحضيكي، **طبقات**، ج1، ص ص 274– 275؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 413.

[3]– محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج2، ص 193.

أطلق سراحه[1] وعاد إلى فاس سنة 947هـ/ 1536م، ومن ذلك الحين تصدر للتدريس بفاس إلى غاية وفاته في صفر أو ربيع الأول 966هـ/ 1558م[2].

كما كان هناك فئة من العلماء يمكن أن نصطلح على تسميتهم **بالعلماء المارين**، وهم أولئك العلماء الذين ألقوا دروسا وقصدهم الطلبة في الأماكن التي حلوا بها عند سفرهم، فهم ليسوا من علماء البلد التي اشتهر ذكرهم بها، ولم يسقروا بها أيضا، وإنما كانوا مارين فقط

- **محمد التواتي**: هو أبو عبد الله محمد بن مزيان التواتي، أصله من المغرب الأقصى، وانتقل إلى بلاد زواوة، وأخذ عن علمائها أمثال: الفقيه أبي محمد عبد الله محمد بن مصباح، والنحوي أبي محمد عبد العزيز الخراز، ثم انتقل إلى منطقة نقاوس ودرس بها، ولما زار قسنطينة اشتهر أمره وقصده الطلبة للانتفاع به وتحصيل ما عنده من معارف، ولشدة تمسك أهل قسنطينة بهذا العالم، أمسكوه عن مغادرة بلدهم لما عزم الارتحال إلى زواوة في أوائل القرن الحادي عشر، ورغم إصرارهم عليه؛ إلا أنّه خرج قاصدا زواوة للظفر بالمزيد من المعارف على يد الفقيه أبي محمد عبد الله أبي القاسم، وبعدها عاد إلى قسنطينة، لينتقل منها إلى باجة بالإيالة التونسية ويستوطنها، وفيها واجهة بعض الصعوبات جراء بعض حاسديه، لكنه في الأخير لقي القبول عند العامة وأهل البادية، كان المترجم له مشاركا في الأصول والمنطق والبيان، ذا ملكة ومعرفة بعلم القراءات، وقد اختص بألفية المرادي، وعقائد السنوسي، ومختصر ابن الحاجب، والتذكرة للقرطبي، وصحيح مسلم، أخذ عنه جماعة من أهل العلم، منهم: ابن الفكون صاحب كتاب "منشور الهداية"، توفي التواتي وهو بإيالة تونس بالطاعون سنة 1031هـ/ 1621م[3].

---

[1]- قدم فاس من أرض اسبانيا بعد فكاكه من الأسر في سنة 947هـ/ 1536م، قدم به آسره الاسباني ختن المركيز صاحب غرناطة، وهو من علمائهم طالبا أن يقرئه النحو كشأنه في أرضهم فإنه كان يقرأ عليه هناك " المفصل" للزمخشري ليتوصل الآسر المذكور إلى فهم القرآن، فإنه كان ينظر فيه، ويتطلب فهمه، ويفهم النحو بعض الفهم، فافتى سقين بالمنع من ذلك، بعد أن كان أسيره يعده بذلك، ولذا قدم معه. انظر: محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج2، ص ص 193-195

[2]- عبد الحي الكتاني، **فهرس الفهارس**، ج1، ص ص 375- 376؛ مخلوف، شجرة النور، ج1، ص 407؛ ابن القاضي، **درة الحجال**، ج2، ص ص 208- 209؛ محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج2، ص ص 193-195.

[3]- الفكون، **منشور الهداية**، ص ص 57- 59.

– **المقري**: هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أحمد بن يحي بن عبد الرحمن بن أبي العيش بن محمد المقَّري، التلمساني، الفاسي، نويل فاس ثم القاهرة، ولد عام 986هـ /1578م بتلمسان، حيث استقرت أسرته الأولى بعد أن انتقلت من بلدة مقرة[1]، يُعدّ المقري من أهم الشخصيات العلمية التي احتلت مكانة رائدة في بلاد المغرب خلال القرن الحادي عشر هجري، السابع عشر ميلادي، وشهد له معاصروهُ بالإمامة والفضل في الفقه وأصوله، وفي علم القرآن والحديث وعلوم اللغة[2].

نشأ المقري بتلمسان، أين حفظ القرآن الكريم، وعكف على دراسة علوم العربية والحديث. كان أول معلم له عمه الشيخ أبو عثمان سعيد المقري، ومن جملة ما قرأ عليه، صحيح البخاري سبع مرات، وكتب الحديث والسنة النبوية. عُرف بكثرة رحلاته، ولما اشتد عوده تاقت نفسه لزيارة العواصم العلمية، فتوجه إلى مدينة فاس وهو ابن الثالثة والعشرين، وكان ذلك سنة 1009هـ/ 1600م، ومتّن صلته بالشيوخ والعلماء الذين خالطهم وحضر مجالسهم وانتفع من علمهم، ويبدو أنه كان له نشاط واسع سمح له بأن يُعرف ويشتهر في الأوساط العلمية، بعد أن اتصل به الفقيه إبراهيم بن محمد الآسي[3] وأُعجب بشخصيته، اصطحبه إلى مراكش وهناك تعرف على العالم المشهور أحمد بابا التنبكتي، وعلى عدد لا بأس به من علماء مراكش. ثم راوده الحنين ليزور مسقط رأسه تلمسان فكان ذلك سنة 1011هـ/1602م، ومنها عاد إلى فاس واستقر بها فترة طويلة دامت حوالي خمس عشرة سنة، استكمل فيها حاجته العلمية وتولى فيها الإمامة والفتوى والخطابة، ووظائف دينية متعددة في جامعها "جامع القرويين"، فعلا شأنه وذاعت سمعته في كل المغرب، ومدحه عدد كبير من علمائه، وقد ارتقى إلى منصب الإفتاء بفاس بعد وفاة شيخه محمد الهواري

1- مقرة: بقاف مسكنة وراء مفتوحة مدينة في المغرب في البر البربر قريبة من قلعة بني حماد بينها وبين طبنة ثمانية فراسخ، ويذكر المقّري: "هي مقرة من قرب الزاب إفريقيا". ومقرة هي اليوم احدى بلديات ولاية المسيلة بالجزائر. انظر: ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج5، ص 175؛ المقري، **نفح الطيب**، ج5، ص 280.

2- المحبي، **خلاصة الأثر**، ص 302؛ الحضيكي، **طبقات**، ج1، ص 57؛ الحفناوي، **تعريف الخلف**، ج1، ص 44؛ سعيدوني، **من التراث التاريخي**، ص 327.

3- عائلة الآسي من أكبر العائلات العلمية في مراكش ويذكر أحمد المقري ترجمة لبعض أفرادها من بينهم إبراهيم وإخوته فيقول: "...**أما أخوه القائد الأسمى المعظم الأجل الرئيس السري، الألمعي أبوإسحاق إبراهيم فقد تقدم الإلمام به عند ذكر مآثر أمير المؤمنين نصره الله، وإنما لم أفرده بترجمة لأني لم أقف له على نظم، وإلا فله مشاركة حسنة في العلوم، يستظهر مختصر الخليل والأصلين وغير ذلك**..." للمزيد انظر: المقري، **روضة**، ص ص 189- 190.

الذي كان يتولى ذلك المنصب سنة 1022هـ/ 1613م، ولأسباب سياسية[1]؛ خرج المقري من المغرب الأقصى متجها إلى مصر، ومنها بدأ تجواله في الحجاز والمشرق، وبعد فقدان ابنته وطلاق زوجته، تدهورت صحته، وعاش منعزلا وحيدا إلى أن انتقل إلى الرفيق الأعلى في جمادى الثاني سنة 1041هـ/1631م، ودفن في مقبرة المجاورين بالقرب من جامع الأزهر[2].

-أبو القاسم بن جمال الدين بن محمد خلف المصراتي: نشأ بمدينة القيروان، وأخذ عن علمائها، كما تتلمذ على يدي الشيخ الرحال أبي العباس أحمد المغربي التلمساني، ونال منه

---

[1] عرف العرش السعدي الفتن السياسية في هذه المرحلة؛ مما جعل المقري يتخذ قرار مغادرة مدينة فاس في أواخر سنة (1027هـ/1617م) تاركا وراءه زوجته وابنته وخزانة كتبه، متوجها إلى الحجاز حلمه الدائم، لأداء فريضة الحج، وهو يذكر ذلك بقوله: «...**ثم ارتحلت بنيّة الحجاز وجعلت إلى الحقيقة المجاز...**»، فركب من ميناء تطوان السفينة التي مرّت به على مدينة الجزائر، ثم تونس وسوسة، إلى أن بلغ ميناء الإسكندرية بعد معاناة شديدة، وخوف من مخاطر القراصنة المسيحيين. وبعدها انتقل إلى القاهرة وأقام بها حوالي سنة، تعرف من خلالها على نشاط الحركة العلمية بها، واحتك بشيوخ وعلماء الأزهر، ولما جاء موسم الحج، توجه إلى الحجاز وأدى فريضة الحج، ثم عاد إلى مصر في نفس السنة 1029هـ/1619م= =وبقي عدة أشهر، ثم سافر إلى القدس لزيارة المسجد الأقصى وقبة الصخرة، حيث قضى أياما ممتعة زار فيها المعالم الدينية وقبر الخليل إبراهيم عليه السلام. ثمّ رجع أحمد المقري إلى القاهرة وتزوج من عائلة ثرية ومتدينة تدعى عائلة السادة الوفائية، واشتغل مدرّسا برواق المغاربة بالأزهر، حج خمس مرات في الفترة ما بين 1028 و1036هـ/1618 و1626م. وقد كان للمقري نشاط واسع في الحجاز سواء في مكة أوفي المدينة المنورة، فاشتغل في التدريس وتبادل الإجازات مع العديد من العلماء، وفي الرحلة نماذج من الإجازات والخطابات مع فقهاء المدينة ومكة. نذكر على سبيل المثال: إجازة المقري لخطيب الحرم (الفقيه أحمد تاج الدين بن إبراهيم المالكي المكي)؛ للمزيد انظر: المقري، **الرحلة**، ص: 91 وما بعدها. وأقام بالمدينة المنورة التي زارها سبع مرات وأملى الحديث بمسجدها، وتعرف على عدد كبير من علمائها فأجازهم وأجازوه، وقام في عام 1037هـ/1627م بزيارة بيت المقدس ثلاث مرات، أما دمشق فقد دخلها مرتين، الأولى بقي فيها حوالي أربعين يوما حيث تعرف على المدينة وأحوالها، وقد أعجب بها كثيرا وشبّهها بالجزائر لكثرة الخضرة والحدائق بها، وفيها باشر تدريس "صحيح البخاري" بالجامع الأموي، واستحسنته العامة فتكاثروا حوله، وكان يوم ختمه محتشدا بالطلاب وأعيان علماء دمشق، حتى تمّ نقل حلقة الدرس إلى وسط الصحن، وأتي له بكرسي الوعظ. انظر: عبد الكريم الفكون، **منشور الهداية**، ص 224؛ المحبي، **خلاصة الأثر**، ج1، ص 303، 304؛ سعيدوني، **من التراث التاريخي والجغرافي**، ص ص 327- 329.

[2]- عن المقري. انظر: المحبي، **خلاصة الأثر**، ج1، ص ص 302- 312؛ الحضيكي، **طبقات**، ج1، ص ص 57- 58؛ الحفناوي، **تعريف الخلف**، ج1، ص ص 44- 58؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 427؛ عبد الحي الكتاني، **فهرس الفهارس**، ج2، ص ص 574- 576؛ محمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتّاني، **وقفات في حياة الحافظ أحمد بن محمد المقَّري**، تحقيق عبد القادر سعود، ط1، الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط- المملكة المغربية، 1438هـ/ 2017م، ص ص 31، ومما بعدها؛ نويهض، **معجم أعلام الجزائر**، ص ص 412- 414؛ بوعزيز، **أعلام الفكر**، ج2، ص ص 166- 179؛ سعيدوني، **من التراث التاريخي والجغرافي**، ص ص 327- 329.

إجازة لجميع مروياته، وتلقى إجازة أخرى من الشيخ نور الدين الأجهوري، ولما رجع إلى بلده؛ تولى التدريس والفتوى، ثم حج سنة 1065هـ/ 1654م، ولما عاد من الحج وافته المنية بمصر سنة 1066هـ/ 1655م[1].

ومن خلال ماسبق يتضح:

يحتل المدرس مكانة علمية كبيرة حسب رصيده العلمي وتخصصه في علم من العلوم، إذ كان آنداك المنبع الوحيد لتلقي العلم وشرح الكتب المدرسة من قبلِهِ، لذا كان الطلبة يشدون الرتحال إليه رغبة في الإنتفاع بعلمه واتباع أدراجه وأخد الإجازة منه.

يختار الأساتذة مجموعة من الكتب تتخذ كبرامج يسير عليها التعليم، منها أمهات الكتب والمختصرات والشروح، وكانت أهم الكتب التي تدرس وتحضى باهتمام كبير هي الكتب الشرعية، خاصة كتب الفقه والحديث، والملاحظ أنّ الأساتذة كانوا يختارون كتب المناهج السابقة التي كانت تدرس من قبل، ويعتمدونها كأساس في التدريس، مع بعض التغييرات الطفيفة بإدراج بعض مؤلفات العصر في البرنامج سواء كانت مؤلفات جديدة، أو أنها عبارة عن مختصرات أو شروح للكتب المدرسة في الفترات السابقة.

[1]- الزّاوي، **أعلام ليبيا**، ص 72.

الفصل الرابع

الإجازات المتبادلة بين علماء بلاد المغرب

أولا- تعريف الإجازة، وأنواعها

ثانيا- الإجازات المتبادلة

تعتبر الإجازة ذات أهمية بالغة في المسار العلمي للطلبة، لذا اهتم أهل العلم بالحصول عليها من المؤسسات الثقافية والمعاهد العليا والعلماء ذوي الشهرة الكبيرة، فهي بمثابة الشهادة الجامعية في وقتنا، كما أنّ الإجازات المتبادلة في الفترة المدروسة تعتبر نواة التواصل في التعليم وأهم مظهر يبرز الحراك العلمي والثقافي والمستوى التعليمي في الفترة. وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى إبراز أهمية الإجازة من خلال التطرق إلى تعريفها وأنواعها، والإجازات المتبادلة بين العلماء.

أولا. تعريف الإجازة وأنواعها:

عرفت الإجازات تطورا كبيرا منذ ظهورها إلى غاية العصر الحديث، ولأهمية الإجازة وجب علينا التطرق إلى تعريفها وأنواعها.

1- تعريفها:

اشتقت الإجازة لغة من الفعل: جَوَّزَ، وقد «جاز الموضع. وجاز به وجاوزه[1]، جِوازًا: سار فيه، وخَلَّفَه»[2]، «وأجاز له: سَوَّغَ له، ورأيه: أَنْفَذَهُ»[3]، و«استجاز رجل رجلا: طلب الإجازة، أي الإذن»[4]، وترد الإجازة في كلام العرب للعبور والانتقال، وعليه فإنّ معناها الاصطلاحي، هو «إذن في الرِّوَاية لفظا أو كتبا»[5]، ومن ذلك: «الجَوَازُ: الماء يُسْقَاهُ المال من الماشية والحَرْث، يقال

---

[1] – وفي نفس المعنى: «**جُزْتُ الموضع: سِرتُ فيه؛ وأجزته: خَلَّفْتُهُ وقطعته، وأَجَزْتُهُ: نَفَذْتُه**». انظر: أبو الحسن أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، 5 أجزاء، ج1، دط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، 1399هـ/ 1979م، ص 494.

[2] – مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف محمد معيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، 1426هـ/ 2005م، ص 506.

[3] – المصدر نفسه، ص 506.

[4] – محمد مرتضى الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق الترزي، وآخرون، مراجعة عبد الستار أحمد فراج، إشراف لجنة فنية بوزارة الإعلام، 40 جزء، ج15، دط، مطبعة حكومة الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1395هـ/ 1975م، ص 86.

[5] – شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، دراسة وحقيق عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخُضير، محمد بن عبد الله بن فهَيْد آل فهَيد، 4 أجزاء، ج2، ط1، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض– المملكة العربية السعودية، 1426هـ، ص 389.

منه استجَزْتُ فلانا، فأجَازَني، إذا أسْقَاكَ ماء لأرضك أو ماشيتك»[1]، قال ابن الصلاح معلقا على هذا النص: «كذلك طالب العلم، يسأل العالم أن يجيزه علمه، فيجيزه إيّاه»[2].

كما اتشتقت الإجازة «**من التجوز، وهو التعدي، فكأنه عدّى روايته حتى أوصلها للراوي عنه**»[3]، وتشتق أيضا من المجاز وهو خلاف الحقيقة[4]، «... **فكأن القراءة والسّماع هو الحقيقة، وما عداه مجاز، والأصل الحقيقة، والمجاز حمل عليه**»[5].

إذا فالإجازة من الناحية اللغوية تحتمل معان كثيرة، منها: إعطاء الإذن والمسَوِّغِ، والعبور والانتقال، والتعدي والمِجاز.

أمّا من الناحية الاصطلاحية، هي: إذن ورخصة يقدمها الشيخ أو العالم لطالبه، تتضمن المادة العلمية الصادرة من أجلها الإجازة سواء كانت كتبا أو مرويات، أو مؤلفات[6]، وقد ارتبطت في بداية ظهورها بعلم الحديث، إذ أنها تعد إحدى طرق نقل الحديث وتحمله[7]، ثم توسعت

---

[1] – ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج1، ص 494.

[2] – أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح الشّهْرَزوري، **علوم الحديث**، تحقيق وشرح نور الدين عتر، دط، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت– لبنان، دمشق– سورية، د ت، ص 164.

[3] – السخاوي، **فتح المغيث**، ج2، ص 390.

[4] – مرتضى الزبيدي، **تاج العروس**، ج15، ص 78.

[5] – السخاوي، **فتح المغيث**، ج2، ص 390.

[6] – عبد الله فياض، **الإجازات العلمية عند المسلمين**، ط1، مطبعة الرشاد، بغداد، 1967م، ص 21.

[7] – تنقسم إلى ثمانية أقسام، **الأول، السماع من لفظ الشيخ**: سواء كان إملاء، أو تحديثا من غير إملاء، أو كان من حفظه أو قراءة من كتابه، وهو أعلى وأرفع أقسام نقل الحديث وتحمله. **الثاني: القراءة على الشيخ**، وتسمى أيضا عرضا، يعرض فيها القارئ أو الطالب على الشيخ ما يقرؤه، مثل عرضه للقرآن الكريم، أو يسمع ما يعرضه غيره من الطلبة، **الثالث: الإجازة**، وهي موضوعنا هنا، **القسم الرابع: المُناولة**، وهي إعطاء الشيخ للتلميذه كتابا أو صحيفة ليرويه عنه، **الخامس: المكاتبة**، وهو أن يكتب الشيخ إلى الطالب شيئا من حديثه بخطه أو بخط غيره، سواء كان الطالب حاضرا أو غائبا، **السادس: إعلام الشيخ**، وهو أن يعلم الراوي الطالب أن هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعه أو روايته عن فلان دون يقول: «إروه عني، أو أذنت لك في روايته»، **سابعا: الوصية بالكتب**، وهو أن يوصي الراوي لشخص ما بكتاب يرويه عند موته أو سفره، **القسم الثامن: الوِجادة**: وهو من وَجد يجد، وهو ما «أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة»، ومثال ذلك أن يجد الطالب على كتاب يروي فيه شخص ما أحاديث كتبها بخط يده، لكنه لم يلقه، ولم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطه، ولا يملك إجازة منه، فيقول: «وجدت بخط فلان، أو قرأت بخط فلان، أو في كتاب فلان بخطه». انظر: ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص ص 132– 181؛ السخاوي، **فتح المغيث**، ج2، ص ص 325– 530.

لتشمل مختلف العلوم والفنون، وقد عرفت الإجازة تطورا كبيرا منذ ظهورها إلى غاية العهد العثماني، فأفرزت تبعا لذلك أنواعا جديدة ولكل نوع منها مفهوم خاص به، ويمكن القول عن مفهومها العام: أنها إذن من الشيخ لطالب أو عالم آخر في رواية الحديث الشريف أو الفقه أو التاريخ أو غيرها من العلوم والفنون، أو هي إذن في تولي منصب ما كالفتوى والتدريس وغيره، وعليه فإن ما يجمع مفهومها تحت مفهوم واحد هو أنها إذن في أمر يتعلق بعلم[1].

وعموما يتطلب في الإجازة توفر ثلاث عناصر رئيسية، هي:

- **المُجيز**: وهو العالم أو الشيخ، أو المحدث الذي يُقدّم الإجازة، ويتضح لنا من خلال هذا العنصر، معرفة أسماء العلماء ومكانتهم.

- **المُجَاز له**: وهو الطالب أو العالم الذي يطلب الإجازة من شيخه، ومن عادة طلبة العلم، أن يكتبوا وثيقة موجهة للشيخ المُجِيز تسمّى الاستدعاء، أو الاستجازة، يكون لفظها إمّا شعرا، أو نثرا، أو كلاهما معا، ثم يَرُدُّ الشيخ عليها بجواب الإذن بالإجازة في نفس الوثيقة أو على ظهرها، ويكون ردّه موافقا لأسلوب نص الطلب، لكي لا يكون الشيخ أقل مرتبة في خطابه من تلميذه[2]. وهذا ما سنلتمسه في الأمثلة اللاحقة.

- **المادة المجاز فيها**: وهي إمّا أن تكون أحاديث، أو كتب، أو مسموعات، أو مؤلفات الشيخ أو مؤلفات شيوخه، وفي هذه النقطة كانت الإفادة كبيرة في معرفة الكتب والموروث العلمي لأهل الفترة.

2- أنواعها:

إذا أردنا الحديث عن أنواع الإجازات، فإننا نجد العديد من الآراء والتقسيمات، وهي تختلف باختلاف المبدأ الداعي إلى هذا التقسيم أو ذاك، فمن الإجازات ما تصنف حسب الطريقة التي جاءت بها، ومنها ما يتم تقسيمها بحسب العناصر المشكلة للإجازة (المجيز، المجاز له، المادة المجاز بها)، وسنحاول تبيانها فيما يلي:

---

[1] - لزغم، المرجع السابق، ص ص 2- 3.

[2] - المرجع نفسه، ص 10.

أ- بحسب الطريقة:

فقد يختار طالب العلم الطريقة التي يريد الإجازة فيها من علمائه وهي تنقسم إلى قسمين:

1) الإجازة الشفوية:

أصلها أن يأذن الشيخ المجيز للطالب المجاز أن يروي عنه مشافهة دون أن يثبت ذلك في نص مكتوب، وهي الأقدم ظهورا[1]، ومثال ذلك: رواية بشير بن نهيك حيث قال: «**كتب عن أبي هريرة كتابا، فلما أردت أن أفارقه قلت: يا أبا هريرة، إنّي كتبت عنك كتابا، فأرويه عنك؟ قال: نعم، إروه عني**»[2].

2) الإجازة التحريرية أو الإجازة المكتوبة:

وهي أن يقوم الشيخ المجيز بكتابة وثيقة تتضمن الإذن للطالب المستجاز برواية المادة العلمية التي أجيز فيها، سواء كانت أحاديث، أو سماعات، أو كتب قرأها على الشيخ المجيز، ويمكن لهذه الإجازة الكتابية[3] أن تكون مكتوبة في نفس الوثيقة التي حررها طالب الإجازة المعروفة بالاستدعاء أو في ظهرها، كما يمكن أن تُدون في آخر الكتاب المقروء أو في بدايته[4].

---

[1] - عبد الله فياض، المرجع السابق، ص 21.

[2] - أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، دط، دار إحياء السنة النبوية، بيروت- لبنان، دت، ص 101.

[3] - ويعود أقدم ظهور لها إلى القرن الثالث للهجرة، التاسع الميلادي، وبالتحديد في سنة 276هـ/ 889م، وهو النص الذي وجد الإمام أبو الحسن محمد بن أبي الحسين بن الوزان مكتوبا بخط أحمد بن أبي خيثمة، صاحب كتاب: التاريخ الكبير، نصا يعتبر أوّل إجازة مكتوبة، فقال: «**أَلْفَيْتُ بخط أبي بكر ابن أبي خيثمة: قد أجزت لأبي زكريا يحيى بن مسلمة أن يروي عني ما أحب من كتاب التاريخ ... أجزت له ذلك بكتابي هذا، وكتب أحمد بن أبي خيثمة بيده في شوال من سنة ست وسبعين ومائتين**». انظر: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقي، **شرح التبصرة والتذكرة، ألفية العراقي**، تحقيق عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، جزءان، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1423هـ/ 2002م، ص 242. وانظر أيضا: شمس الدين محمد بن عمار بن محمد المصري المالكي المعروف بابن عمار، **مفتاح السعيدية في شرح الألفية الحديثية**، دراسة وتحقيق شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، ط1، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء- اليمن، 1432هـ/ 2011م، ص 253.

[4] - عبد الله فياض، المرجع السابق، ص 23.

هذا، وقد أصبحت **الإجازة بالرواية** تدون هي الأخرى، إذ يمكن أن تكون بلفظ الشيخ المجيز أو بخطه، ويدخل ضمن الإجازة المكتوبة، نوعان آخران من الإجازات، الأولى **الإجازة بالسّماع**، وتسمى أيضا السماعات، وهي ما يكتب في آخر الكتاب، أو في بدايته، سواء كان كتبه مؤلف الكتاب أو أحد العلماء الثقات، ويتضمن الإقرار من الشيخ المجيز للطالب المجاز، بأنه سمع منه الكتاب موضوع الإجازة، وبالتالي إعطائه الإذن في رواية الكتاب وإقرائه، وقد ظهر هذا النوع من الإجازة مع ظهور المدارس في القرن الخامس الهجري، الحادي عشر الميلادي، فكان المعمول به أن توقف الكتب التي تحتوي السماعات على مكتبات تلك المدارس[1]. والثانية **إجازة القراءة**، وهي إقرار الشيخ بأنه أقرأ الطالب كتابا معينا[2].

نجد هذين النوعين من الإجازة في الكثير من الأحيان موجودا في نفس الوثيقة المستقلة بذاتها عن أي كتاب، وهي تحتوي في نفس الوقت على إقرار بما سمعه الطالب من كتب، أو قرأه على شيخه، بالإضافة إلى احتوائها على الإذن له في الرواية، سواء كان هذا الإقرار واردا بخط الطالب في الاستدعاء الذي وجهه لشيخه يطلب فيه إجازته، أو في جواب الشيخ الذي ردّ فيه على طلب الإجازة.

ب- بحسب العناصر المكونة لها:

مِمَّ ذكرْ أن الإجازة تتكون من ثلاث عناصر، هي المجيز، والمجاز، والمجاز به، وعندما يحدث اختلاف في أحد هذه العناصر، يتغير نوع الإجازة، وهذه الأنواع هي في العموم من سبعة إلى تسعة أنواع، وهناك من يضيف إليها أنواعا أخرى، منها ما جوّزه العلماء وقالوا بصحته، ومنها ما ضعفوه ومنعوه، ومنها ما اختلفوا فيه بين الصحة والضعف، وهذه الأنواع هي:

1) إجازة مُعَيَّن لمُعَيَّن في مُعَين: وتسمى بالإجازة الخاصة، وهي أن يقوم الشيخ الذي يعطي الإجازة بتعيين الطالب المجاز له، والمادة العلمية التي سيجيزه بها، وفي هذا النوع كل عناصر

---

[1] - صلاح الدين المنجد، «إجازات السماع في المخطوطات القديمة»، **مجلة معهد المخطوطات العربية**، مج1، الكويت، 1375هـ/ 1955م، ص ص 232- 237.

[2] - لزغم، المرجع السابق، ص 12.

الإجازة تكون موجودة، وموضحة بدقة، كأن يقول: «**أجزتُ لك الكتاب الفلاني، أو ما اشتملت عليه فهرستي هذه**»[1]، وقد اتفق العلماء على جواز العمل بهذا النوع[2].

2) الإجازة لمُعين في غير معين: وتسمّى بالإجازة العامة، يتم فيها تحديد الطالب المجاز له، دون تحديد الكتاب المجاز به، مثل أن يقول: «**أجزتُ لك أو لكم جميع مسموعاتي أو جميع مروياتي**»[3]، وقد جوّز المحدثون والفقهاء والعلماء أيضا هذا النوع[4].

3) الإجازة لغير معين بوصف العموم: وتسمى أيضا بالإجازة للعموم، ويكون التعميم في المجاز له سواء عين المجاز به أو أطلق، كأن يقول: «**أجزت للمسلمين، أو أجزت لكل أحد، أو أجزت لمن أدرك زماني**»[5] «**أو نحو ذلك الكتاب الفلاني أو مروياتي**»[6]، وقد اختلف العلماء في جوازها من عدمه، ولكن الأرجح هو ضعفها وعدم استعمالها في الرواية[7].

4) الإجازة للمجهول أو بالمجهول: ويكون الجهل هنا إمّا بمن أجيز له من الناس، أو بالمادة المجاز بها، كأن يقول: «**أجزت لمحمد بن خالد الدمشقي، وفي وقته ذلك جماعة مشتركون في هذا الاسم والنسب، ثم لا يعين المجاز له منهم، أو يقول: أجزتُ لفلان أن**

---

[1] – ابن الصلاح، المصدر السابق، ص 151. وانظر أيضا: السخاوي، **فتح المغيث**، ج2، ص 392؛ لزغم، المرجع السابق، ص 6.

[2] – السخاوي، **فتح المغيث**، ج2، ص 392.

[3] – ابن الصلاح، المصدر السابق، ص 154. وانظر أيضا عن هذا النوع: السخاوي، **فتح المغيث**، ج2، ص 406؛ لزغم، المرجع السابق، ص 7.

[4] – السخاوي، **فتح المغيث**، ج2، ص 407.

[5] – ابن الصلاح، المصدر السابق، ص 154.

[6] – السخاوي، **فتح المغيث**، ج2، ص 407. وانظر: لزغم، المرجع السابق، ص ص 7– 8.

[7] – عرض ابن الصلاح مختلف الآراء في الحكم على هذا النوع من الإجازة؛ ثم قال: «**قلتُ: ولم نَرّ ولم نسمع عن أحد ممن يُقْتَدّ به أنه استعمل هذه الإجازة فروى بها، ولا عن الشرذمة المتأخرين الذين سوغوها، والإجازة في أصلها ضعف، وتزداد بهذا التوسع والاسترسال ضعفا كثيرا لا ينبغي احتماله، والله أعلم**»، وكذلك فعل السخاوي إذ عرض ما قيل عنها، ثم ختم الأقوال بما قاله ابن الصلاح وعلق عليه قائلا: «**وعلى هذا فاحذر أيّها الطالب استعمالها رواية وعملا، وقد أنصف ابن الصلاح في قصره النفي على رؤيته وسماعه، لأنه قد ستعملها جماعات ممن تقدمة من الأئمة المقتدى بهم**». انظر: ابن الصلاح، المصدر السابق، ص ص 154– 155؛ السخاوي، **فتح المغيث**، ج2، ص ص 407– 411.

يروي عني كتاب السنن، وهو يروي جماعة من كتب السنن المعروفة بذلك ثم لا يعين»[1]، حكم عليها ابن الصلاح وغيره بأنها فاسدة لا فائدة لها[2].

5) الإجازة المعلقة بشرط: وهي أن يعلقها الشيخ المجيز بشرط، إمّا أن يكون مرتبطا بنفسه هو، كأن يقول: «**من شاء أن أجيز له فقد أجزت له، أو أجزت لمن شاء**»، أو أن يربط الشيخ الشرط بغيره، كأن يقول: «**من شاء فلان أن أجيزه فقد أجزته، أو أجزت لمن يشاء فلان، أو يقول لشخص: أجزت لمن شئت رواية حديثي**»، وقد جمع ابن الصلاح بين هذا النوع والنوع السابق، فيما أفرده السخاوي بتصنيف خاص، أمّا عن صحة هذا النوع من ضعفه؛ فقد اختلفت الآراء فيه بحسب كل حالة إن كانت الجهالة الموجودة فيه تزول أو لا[3].

6) الإجازة للمعدوم: وينقسم إلى قسمين: الأوّل، أن يكون المعدوم تبعا لموجود، كأن يقول: «**أجزت لفلان مع نسله وعقبه**»، والثاني: أن يكون المعدوم غير تَبع لموجود، أي أن المجيز خصص المعدوم به بالإذن ولم يعطفه على موجود سابق، كأن يقول: «**أجزت لمن يولد لفلان**»[4]، وقد اختلفت الآراء فيها، فمن العلماء من أبطلها كلها، ومنهم من أبطل القسم الأول منها، وأجاز الثاني، ومنهم من أجازها جملة وتفصيلا[5].

7) الإجازة لغير أهل: كأن يجيز الشيخ للكافر، أو الفاسق، أو مبتدع، أو مجنون، أو الطفل غير المميز تمييزا يصح أن يعد معه سامعا، وقد جمع ابن الصلاح هذا النوع أيضا مع النوع السابق، فيما أفرده السخاوي بتصنيف مستقل، وهي إجازة باطلة[6].

8) الإجازة بمعدوم: وهو أن يجيز الشيخ للطالب المجاز له، معدوما «**سيحمله الشيخ المجيز من المروي مما لم يتحمله قبل ذلك بنوع من أنواع التحمل، ليرويه المجاز له بعد أن يتحمله المجيز**»، أي أن يجيزه فيما لم يسمعه ولم يروه الشيخ بعد، كأن يقول له: أجزت لك ما رويته وما سأرويه، وهي إجازة باطلة[7].

---

[1] – ابن الصلاح، المصدر السابق، ص 156. وانظر: السخاوي، **فتح المغيث**، ج2، ص 422.

[2] – ابن الصلاح، المصدر السابق، ص 156. وانظر: السخاوي، **فتح المغيث**، ج2، ص 423.

[3] – ابن الصلاح، المصدر السابق، ص ص 156- 162؛ السخاوي، **فتح المغيث**، ج2، ص ص 425- 432.

[4] – السخاوي، **فتح المغيث**، ج2، ص ص 432. وانظر: ابن الصلاح، المصدر السابق، ص 158.

[5] – السخاوي، **فتح المغيث**، ج2، ص ص 432- 436.

[6] – ابن الصلاح، المصدر السابق، ص 158؛ السخاوي، **فتح المغيث**، ج2، ص ص 436- 440.

[7] – ابن الصلاح، المصدر السابق، ص ص 161- 162؛ السخاوي، **فتح المغيث**، ج2، ص 440.

9) إجازة المجاز: وذلك أن يأذن الشيخ للطالب المجاز برواية ما أجيز به هو أو ما رواه، كأن يقول: «**أجزت لك مجازاتي، أو رواية ما أجيز لي، أو ما أبيح لي روايته**»[1]، وقد اختلفت الآراء حولها، لكن الظاهر فيها هو الجواز[2].

ج- الإجازة بحسب الغرض من طلبها:

يتضح من هذا النوع أنه يخص فئة كبار الطلبة المتمدرسين في المؤسسات التعليمية والمعاهد والذين تابعوا ولازموا أساتذة وشيوخ، طبقا للمناهج المطبقة في هذه المؤسسات السابقة الذكر، ويكون الغرض الأساسي من هذه الإجازات العمل بها في مجالات عديدة، أهمها: الفتوى والتدريس، وقد عرف هذا النوع بإجازة بالفتيا والتدريس، وهي أن يجيز الشيخ المجيز، الطالب المجاز لتولي منصب التدريس، أو الإفتاء، ولم يكن هذا النوع معمولا به في العهود الإسلامية الأولى، إذ كان من يرغب في التدريس أو الإفتاء يتوجه إليها مباشرة دون الحصول على إذن من شيخه في ذلك، وقد ظهر هذا النوع ابتداء من القرن الثامن الهجري، الرابع عشر ميلادي، ولم يكن لزاما على الطالب أن يكتب استدعاء إلى شيخه حتى يعطيه الإذن في ذلك، وإنما كان يفعل ذلك من شاء من الطلبة، كما لم يُلزم الشيخ بإجراء اختبار للطالب حتّى يعرف أهليّته للتدريس أو الفتوى؛ بل يجيزه على حسب معرفته به وبكفاءته[3].

وأحسن مثال يعبر على هذا النوع من الإجازة، خلال بداية ظهور هذا النوع، الإجازة التي تحصل عليها الشيخ عبد الرحمن الثعالبي من شيخه ابن مرزوق الحفيد، أقر له فيها بأهليته للتدريس، إذ أنه كتب له استدعاء، جاء فيه: «... **وأرجوا من بركته، إذنا وإجازة بالتّحديث عنه، وإذنا بإذاعة علم ما تعلّمناه منه، ومن غيره من مشايخنا – رحمهم الله– وإقراء من طلب ذلك، من أخ في الله مسترشدا، وجاهل يرغب في التّعليم من أهل، وولد، وقريب وصديق**»[4].

وصديق»[4].

---

[1] – السخاوي، **فتح المغيث**، ج2، ص 444. وانظر: ابن الصلاح، المصدر السابق، ص 162.

[2] – السخاوي، **فتح المغيث**، ج2، ص ص 444- 454.

[3] – لزغم، المرجع السابق، ص ص 20- 22.

[4] – الثعالبي، **تراجم فقهاء مالكية**، ص ص 347- 348.

فردّ عليه شيخه بما نصّه: « ... **وأذنت له – حفظه الله– في التّحديث، والإقراء، وتعليم الجاهلين، وإرشاد المسترشدين، فهو أهل لذلك وسالك – إن شاء الله– أحسن المسالك، أعانني الله وإيّاه على طاعته** ...»[1].

وبقي هذا المنهج متبعا في العصر الحديث فأصبح الطلبة يحصلون على إجازات من شيوخهم بعد متابعة لدروسهم، فمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر إجازة الشيخ أبي الربيع البوزيدي التلمساني للفقيه عبد الله بن عبد الواحد الفاسي في تعليم الفقه المالكي والفتيا به، إذ جاء في نص الإجازة: «**قد أجزت الفقيه أبا محمد عبد الله إجازة مطلقة في تعليم الفقه المالكي والفتيا به، بعد مشاركتي له في صدر من المدونة، وجملة من ابن الحاجب الفرعي، وشاهدت منه أبحاثا دقيقة، وأسئلة عويصة يليق بموردها التعرض لنشر هذا الشأن وبثه**»[2].

ثانيا– الإجازات المتبادلة:

اختلفت حركة العلماء في الفضاء المغاربي بين مقيم، مار، أو زائر، وقد كان الدافع وراء هذه الحركة إمّا سياسيا أو شخصيا أو علميا، وعليه كانت الإجازات مقسمة إلى إجازات منحت من العلماء حين قصدهم طالبوها، لما أهلوا عليهم ضيوفا بهذا الغرض، يعني يكون هنا الشيخ المجيز ماكثا في بلده، ويستقبل المستجيزين منه، أمّا القسم الثاني فيكون العالم المجيز هو الذي انتقل إلى أحد الحواضر داخل بلاد المغرب، وأجاز طالبيه، أمّا القسم الثالث من الإجازات، فهي الإجازات المتبادلة بين علماء المغاربة وهم في المشرق. فنورد حسب التقسيم السابق الذكر أهم الإجازات المتبادلة بين علماء المغاربة[3]:

1– إجازات العلماء داخل ديارهم:

يقصد هنا تلك الإجازات التي منحت للطلبة والعلماء الذين قصدوا مراكز علمية بغرض أخذ الإجازة من علمائها، يعني يكون هنا الشيخ المجيز ماكثا في بلده، ويستقبل المستجيزين منه،

---

[1] – الثعالبي، **تراجم فقهاء مالكية**، ص 348.

[2] – التنبكتي، **نيل الابتهاج**، ص 233.

[3] – عن مساهمة العلماء في الإجازات المتبادلة. انظر الملحق رقم (07).

ولنبدأ الحديث عن علماء الإيالات العثمانية الذين قدّموا إجازات سواء لبعضهم البعض، أو لأقرانهم بالمغرب الأقصى.

عرفت إيالة الجزائر توافد مجموعة معتبرة من جيرانهم المغاربة، قصد طلب الإجازة من علمائها، فمن علماء تونس، نذكر: الإجازات التي تحصل عليها العالم التونسي أحمد بن مصطفى برناز، من علماء الجزائر حينما خرج من بلده مغاضبا، وتوجه إلى إيالة الجزائر، وزار مدنا عديدة، وحضر حلقات شيوخها ونال منهم إجازات، أمثال: الشيخ أحمد بن ساسي البوني[1] في مدينة عنابة، ومفتيها الشيخ الصديقي، والشيخ بركات بن باديس شارح القصيدة الخزرجية في العروض، والشيخ علي الكماد بقسنطينة، ومصطفى بن رمضان العنابي[2]، وعلي بن خليل ومحمد بن سعيد قدورة بمدينة الجزائر، كما استفاد بتواجده بمنطقة زواوة – بلاد القبائل– من الشيخ أحمد بن عبد العظيم، ومحمد بن صولة الذي قرأ عليه القرآن بالقراءات السبع[3]، ومن العلماء التونسيين أيضا الذين اختارو التوجه إلى الجزائر إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم الجمني الذي أخذ عن الشيخ عبد الله بن أبي القاسم الجلالي، بزاوية خنقة سيدي ناجي، ثم دخل زواوة فأقام بها ست سنين، وقرأ بها على جماعة منهم محمد السعدي، ومحمد المغربي، وأبو القاسم القاضي[4].

كما حضي علماء المغرب الأقصى الوافدون إلى إيالة الجزائر، بإجازات من طرف كبار علمائها، فهذا الشيخ أبو حفص عمر بن محمد بن عبد الرحمن المانجلاتي الجزائري، أجاز الرحالة

---

[1]– هو أبو العباس أحمد بن قاسم بن أبي عبد الله محمد ساسي التميمي البوني، ولد ببونة (عنابة) سنة 1063هـ/ 1652م، كان إماما، علامة، محدثا، ترجم له الرحالة المغربي أبو زيد عبد الرحمن الجامعي الفاسي في رحلته المسماة: "نظم الدرر المديحية في محاسن الدّولة الحسينية"، و"التاج المشرق ليواقيت المغرب والمشرق"، توفي أحمد ساسي سنة 1139هـ/ 1726م، وقد كان كثير التأليف، وترك ما ينيف عن المائة مُؤَلَّفٍ. انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج1، ص 199؛ عبد الحي الكتاني، **فهرس الفهارس**، ج1، ص ص 236– 237؛ نويهض، **معجم أعلام الجزائر**، ص ص 64–66.

[2]– هو أبو الخير مصطفى بن رمضان العِنَّابي، فقيه حنفي، ولد بعنابة ونشأ بها، ارتحل إلى مدينة الجزائر وأخذ عن علمائها في وقته، منهم: الشيخ ابن شقرون التلمساني، وتوفي بها سنة 1130هـ/ 1718م. انظر: نويهض، **معجم أعلام الجزائر**، ص 326.

[3]– محمد بن الخوجة، **ذيل البشائر**، ص ص 231– 232؛ محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج1، ص 93.

[4]– محمد بن الخوجه، **ذيل البشائر**، ص 131؛ محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج2، ص 56.

المغربي ابن زاكور[1] حينما حل هذا الأخير بمدينة الجزائر، وحضر دروس المانجلاتي وغيره من الشيوخ، ونال منهم إجازات أورد بعضها في رحلته، وقد تقدم ابن زاكور للمانجلاتي بطلب الاستدعاء، فرد عليه الشيخ بجواب مؤرخ سنة 1094هـ/ 1682م، ومما جاء فيه:

«... السيد محمد بن قاسم بن زاكور، مفتتح عام أربعة وتسعين وألف [1094هـ/1682]، وقرأ علي " جمع الجوامع" للإمام السبكي من حفظه ... فمكثنا في قراءته من أوله إلى آخره نحو أربعة أشهر، فرأيت من حرصه واعتنائه واشتغاله بما يعنيه ما أعجبني ... وكانت قراءتنا " لجمع الجوامع" بإحضار شراحه كالمحلي، وكنا نقرأ كثيرا منه باللفظ، وولي الدين العراقي، والكوراني، وحواشي، مع بعض شراح " مختصر" ابن الحاجب ... فطلب مني أن أجيزه،... فأجزته أن يروي عني ما رويته عن أشياخي من الفنون التي أسردها بشرطه المعتبر ...»[2].

نلاحظ من خلال هذا النص الملازمة التي كانت بين العالمين، والتي تفوق الأربعة أشهر، وأن المانجلاتي قد اختبر ابن زاكور وأعجب بحرصه واعتنائه واشتغاله بما يعنيه، فأجازه فيما ذكر من كتب، وفي باقي مروياته عن أشياخه في مختلف الفنون.

وباعتبار أنّ الشيخ سعيد بن إبراهيم قدورة الجزائري، كان من بين أهم الشخصيات العلمية في مدينة الجزائر، فإنّ الرحالة ابن زاكور ما كان ليضيع الفرصة لطلب الإجازة منه، فالتحق بدروسه في الجامع الكبير، وقرأ عليه الحديث، والفقه، والنحو، وشيئا من التصوف، كما استحضر معه كتبا، أهمها: "الحكم" لابن عطاء الله، و"التنوير"، و" لامية ابن مالك" في التصريف، والفقه

---

[1]- هو أبو عبد الله محمد بن قاسم بن محمد بن عبد الواحد بن احمد بن زاكور الفاسي اختلاف آراء الباحثين حول سنة مولده إلا أن الأرجح يتكون سنة 1076هـ/ 1665م، تربي تربية علمية دينية وكان يحضر مجالس العلم لكبار شيوخ العصر كان ينظم الشعر وشديد الشغف بمختلف العلوم وتنقل من فاس الى تطوان الى الجزائر وحضر على أهل العلم بهم وتحصل على اجازات علمية كثيرة ،تصدر لتدريس في فنون مختلفة وكان محبا للادب والشعر، له عدة تآليف في شتى العلوم منها " تزين قلائد العقيان بفرائد التبيان"، "الحلة السيراء في حديث البراء" "الدرة المكنوزة في تذييل الأرجوزة"، "عنوان النفاسة في شرح ديوان الحماسة"، ورحلته المشهورة: "نشر أزاهر البستان فيمن أجازني بالجزائر وتطوان من فضلاء أكابر الأعيان "، وافته المنية سنة 1708/1120. انظر: ابن زاكور الفاسي، **نشر أزاهر البستان**، ص ص 13-27 (مقدمة المحقق).

[2]- ابن زاكور الفاسي، **نشر أزاهر البستان**، ص 46.

والنحو والحساب وشيئا من علم الوقت، كما أخذ عنه "الخزرجية" بشرحها للشريف الغرناطي[1]، وحصل في النهاية على الإجازة بعد إلحاح كبير منه، ومدحه بقصيدة جاء في مطلعها[2]:

قد آن أن ينجز الوعد الذي وعدا من لا نرى حازما قد حازه أحدا
سمي خير الورى مفتي الجزائر من من بحره اغترفت أخبارها مددا
مولاي أسرفت في انتظار منتظر إجازة وهي أسنى ما به اعتضدا [3]

فاستجاب له وأجازه بإجازة نصية، مما جاء فيها:

«... العلامة، النحرير، السيد [أبا] عبد الله محمد بن قاسم بن محمد بن عبد الواحد الفاسي المعروف بابن زاكور، كان الله لنا وله دنيا وأخرى، وأجزته إجازة مطلقة، تامة، عامة، على شروطها المتعارفة عند العلماء القائلين بها في جميع مقروءاتي معقولا ومنقولا، توحيدا، ونحوا، فليحدث بذلك إن أحب عن أشياخي وأشياخهم إلى المؤلفين ... وكتب ... محمد بن سعيد بن إبراهيم بن حمودة الجزائري، وفقه الله لما يحبه ويرضاه، أوائل رجب سنة أربع وتسعين بعد الألف [1094هـ/1682] انتهت»[4].

وبالإضافة إلى المانجلاتي ومحمد بن سعيد قدورة؛ نذكر الشيخ أبا عبد الله محمد بن عبد المؤمن الحسني الجزائري، أحد علماء مدينة الجزائر، الذي منح هو الآخر إجازة للرحالة ابن زاكور[5] في نفس السنة – أي 1094هـ/ 1682م- بعد إلحاحه عليه، إلى درجة أنه نظم قصيدة مدحية طويلة حويت على أربعة وستين بيتا[6]، منها قوله:

البحر قد أبدى سنى نضرته فهامت الأعين في بهجته

---

[1]- ابن زاكور الفاسي، **نشر أزاهر البستان**، ص 48.

[2]- المصدر نفسه، ص 70.

[3] - المصدر نفسه، ص 70.

[4]- المصدر نفسه، ص 71.

[5]- أراد الرحالة ابن زاكور الحصول على إجازة من الشيخ المسن أبي خليفة ابن خليفة لكنه توفي قبل أن يحصل ابن زكور على إجازة منه. انظر: المصدر نفسه، ص 71.

[6]- المصدر نفسه، ص ص51-52.

أمسيت صبا بالجزائر لا أعدم شجوا ذبت من لفحته
لولا ابن عبد المؤمن المرتضى قضى فؤادي من لظى لوعته

فأجازه الشيخ بعدها بإجازة حوت تفاصيل دقيقة حول كل ما سمعه ودرسه ابن زاكور عليه، إذ لم يكتف بإيراد عناوين الكتب المدروسة؛ بل تم تحديد إن كان قرأ كل الكتاب، أو بعضه، فذكر أنه قرأ عليه صدرا من كتاب "جمع الجوامع" للتاج السبكي، وبعضا من "تلخيص المفتاح" من باب الفصل والوصل، و"أرجوزة ابن التلمساني" في الفرائض، كما أورد الشيخ بهذه الإجازة أرجوزته المعروفة بالبارعة، والتي تضم تسعة وسبعين بيتا، وأجاز لابن زاكور روايتها وشرحها[1].

ومن بين نماذج الإجازات التي أجاز علماء الجزائر أقرانهم علماء المغرب الأقصى، نذكر إجازة الشيخ عبد الكريم بن يحي الفكوني للشيخ سعيد الماغوسي الشهير بالحاج أبي جمعة[2]، لقراءته عليه مختصر السعد ومختصر ابن الحاجب الأصلي، وأجاز له الرواية عنه، كما أجازه عمر الوزان[3]. ومن ذلك إجازة العالم أحمد البوني للشيخ عبد الرحمن بن محمد الجامعي المغربي – نزيل تونس– حين نزول هذا الأخير بقسنطينة، وحضوره دروس البوني[4]. ومنها إجازة الشيخ أبي عبد الله محمد المهدي بن محمد المعروف بالكتروسي[5] أحد علماء مازونة، للشيخ محمد التِّهَامي بن

---

[1]– حول الإجازة والمنظومة كاملة. انظر: ابن زاكور الفاسي، **نشر أزاهر البستان**، ص ص56–62.

[2]– سعيد بن مسعود الماغوسي الصنهاجي (950–1016/1607) من علماء المغرب الأقصى، ولد سنة 950هـ/ 1543م، تتلمذا على مشايخ عصره أمثال: سالم الهروى، والشيخ محمد العطار، قام بعدة رحلات إلى المشرق ودخل القسطنطنية وأخذ عن أعلامها له عدة تاليف، توفي سنة 1016هـ/ 1607م. منها "نظم الفرائد الغرر، في سلك فصول الدرر" و"شرح مقصورة المكودي " وإيضاح المبهم من لامية العجم "ومنها" اتحاف ذوى الأدب، بمقاصد لامية العرب".أنظر: المقري، **روضة الآس**، ص– ص 226– 235؛ حجي، **الحركة الفكرية**، ج2، ص 398.

[3] المقري، **روضة الآس**، ص ص227.

[4]– محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج2، ص ص 10.

[5]– هو أبو عبد الله محمد بن المهدي بن محمد بن أحمد بن علي الإدريس الحني المازوني الكتروسي من أسرة معروفة وذات مكانة كبير لدى بايات الغرب، تولت أفرادها مناصب دينية مهمة. انظر: يوسف بوكفة، **مدرسة مازونة الفقهية**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التربوي، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، 2003– 2004م، ص 17.

رحمون[1]، بعد أن كاتبه هذا الأخير وأرسل إليه استدعاء من فاس سنة 1240هـ/1827م يطلب في مضمونه إجازته، بمنظومة شعرية نقتطف[2] منها هذا البيت:

عبدك الملتجئ لفضلك يرجو من علا مجدكم عموم إجازة[3]

أما بالنسبة لتونس، وبما أنها احتضنت مركزا جامعيا ألا وهو الزيتونة، فقد توافد عليها طلاب من حواضر مختلفة من بلاد المغرب، وبشكل خاص من طرابلس التي خلت من معهد عال، ونذكر من العلماء الذين أخذوا عن علماء الزيتونة وأجيزوا بها: أحمد بن سالم بن عبد الحفيظ ابن علي بن محسن من علماء زليطن (ت 1271هـ/ 1854م)، الذي تلقى تعليمه الابتدائي والمتوسط بزاوية الشيخ عبد السلام بطرابلس، ثم توجه إلى جامع الزيتونة، ونهل من علمائها إلى أن تحصل على إجازاتهم التي خولت له التدريس بزاوية الشيخ عبد السلام إبان عودته إلى بلده[4]. ومن الطلبة الذين نهلوا أيضا العلم من علماء تونس: عبد الحميد بن عبد الله الكمودي[5] الذي توجه إلى تونس وأخذ إجازات في النحو والتوحيد والمنطق من علمائها. ومن طلاب طرابلس أيضا الذين اختاروا تونس للأخذ عن علمائها ، الطالب عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن بن غلبون المصراتي (ت 1110هـ/ 1698م)، حيث توجه إلى مدينة جربة، ولازم الشيخ إبراهيم الجمني، وتحصل منه على إجازة[6].

---

[1]- هو أبو عبد الله محمد التِّهَامي بن محمد المكي بن عبد السلام بن رحمون الفاسي العَلَمي الحسني الإدريسي أخد على نخبة من علماء، اختص بعلم رجال الحديث، كما كانت له عناية بالرواية وجمع الفهارس والأثبات وتصحيحها، ولد ونشأ وتوفي بفاس سنة 1263هـ/ 1847م. انظر: عبد الحفيظ بن محمد الطاهر بن عبد الكبير الفاسي، **معجم الشيوخ، المسمى رياض الجنة أو المدهش المطرب**، تحقيق عبد المجيد الخيالي، جزءان، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت- لبنان، 2003م، ص118؛ الزركلي، **الأعلام**، ج6، ص ص 64- 65؛ عبد الحي الكتاني، **فهرس الفهارس**، ج1، ص ص 270- 271.

[2]- لزغم، المرجع السابق، ص151.

[3]- وثيقة ملك لعائلة الكتروسي بمازونة، نقلا عن: المرجع نفسه، ص ص 150- 151.

[4]- الزاوي، **أعلام ليبيا**، ص 78.

[5]- ولد سنة 905هـ/ 1499م، عرف بكثرة ترحاله في طلب العلم، سافر إلى تونس وفاس والمشرق. أخذ عن الشيخ عبد السلام الأسمر طريقته الصوفية، توفي سنة 991هـ/ 1582م. انظر: الزاوي، **أعلام ليبيا**، ص ص 207-208.

[6]- المرجع نفسه، ص 239.

والشيخ أبو عبد الله محمد بن علي الغرياني الطرابلسي (ت 1195هـ/ 1780م)، الذي أخذ جل تعليمه من تونس، حيث لازم الشيخ إبراهيم الجمني، بجربة، وتحصل منه على إجازة، ثم قصد مدينة تونس وأقام بها، فأخذ عن كبار علمائها، مثل الشيخ محمد زيتونة، والشيخ محمد بن قاسم المحجوب، وأبو الحسن علي البارع الصفاقسي، مختصر خليل عدة مرات، والبخاري والشمائل، وبعض التفاسير، وكبرى السنوسي، وتحصل منهم على إجازات[1].

ومن بين الشيوخ التونسيين الذين أجازوا إخوانهم الجزائريين داخل ديارهم، الشيخ أبو عبد الله بن عبد لستار، الذي أجاز الرحالة التمكروتي إجازة تامة بخط يده، بعدما حضر هذا الأخير دروسه ضمن الحلقة الأولى[2]، والشيخ أبو عبد الله بن عبد السلام الذي أجاز التمكروتي أيضا في شرح مختصر ابن الحاجب الفرعي، والموطأ، وكتب أخرى حضرها عليه، وذلك سنة 976هـ/ 1568م[3]، والشيخ أبو عبد الله بن عمر المتصوف الذي أجاز الرحالة أيضا فيما سمعه منه من جميع صحيح مسلم وكتب له الإجازة بخط يده[4]، بالإضافة إلى الشيخ أبو عبد الله بن حريز[5]، الذي أجازه[6] إجازة تامة بخطه سنة 982هـ/ 1574م[7] ويذكر التمكروتي أنه قرأ علية روايته والرواية عنه، حيث قال: «..إني قرأت عليه جميع تآلفيه في العروض الذي سماه **بالروض الأريض في علم القريض** من إنشاء الوزير الكاتي أبي عبد الله ابن عبد الغفور، وكتبها لي بخطه، وأجاز لي جميع ماروواه وألفه من تأليفع التي أبدع فيها تلخيص **مشكل الحديث** لابن فورك، كتاب **حديقة الناظر في تلخيص المثل السائل** في علم البيان ، شرح كتاب **المصباح** لابن مالك، كتاب **إيضاح السبيل والقصد الجليل في علم الخليل** في شرح قصيدة ابن الحاجب العروضية ...»[8].

---

[1] – الزاوي، **أعلام ليبيا**، ص ص 347؛ العياشي، **الرحلة**، مج1، ص 137.

[2] – التمكروتي، **النفحة المسكية**، ص ص48، 50.

[3] – المصدر نفسه، ص ص51-52..

[4] – المصدر نفسه، ص ص52، 56.

[5] – المصدر نفسه، ص 56.

[6] – المصدر نفسه، ص 57.

[7] – المصدر نفسه، ص 58.

[8] – المصدر نفسه، ص59

ومن بين علماء طرابلس الذين أجازوا إخوانهم المغاربة في طرابلس، الشيخ محمد بن أحمد بن مساهل، الذي لزم بيته ومسجده لعلم[1]، أين قصده الرحالة أبو سالم العياشي، وأخذ عنه العلم، إن لم يذكر العياشي حصوله على إجازة منه فقد استفضى العياشي في ذكر ما أخذه عنه في عدة محطات منها قوله: «...**أخبرني شيخنا عن بعض مشايخه**...»، «...**أخبرني أن سيدي علي الخضيري ذكر في شرحه على مختصر**...»[2].

ولشهرة المغرب الأقصى بمؤسساته التعليمية العريقة، وعلمائه الأجلاء؛ قصده طلبة العلم، وكذا العلماء من مختلف بلدان المغرب للأخذ عن شيوخه وأساتذته، خاصة إذا كانوا من علماء جامع القرويين. ومن علماء المغرب الأقصى الذين أجازوا العلماء الجزائريين الزائرين أو المقيمين في بلدهم، نذكر: المؤرخ أحمد بن القاضي، الذي التقى بالمقري بمراكش وفاس، وأجازه جميع ما يجوز له وعنه روايته، وما أخذه عن شيوخه، وكتب له ثلاث إجازات، قد عرض المقري في كتابه روضة الآس، محتويات إجازتين من أصل ثلاثة، دون وضع نصهما، ولكنه لم يغفل عن رصد المؤلفات التي أجازه بها، منها: كتاب أبي القاسم الحوفي في الفرائض، وتلخيص ابن البناء، وصحيح البخاري والموطأ، كما أورد أسماء شيوخ شيخه ومؤلفاته التي أجازه بها وعددها أربعة عشر كتابا، أما الإجازة الثالثة فقد أورد نصها كاملا وذكر فيها جملة المؤلفات التي أجازه أحمد بن القاضي فيها، منها: جملة الفهارس، ومصنفات الحافظ العراقي، وأحمد الزروق، ومختصر خليل[3].

ومن بين العلماء المشهورين حينها: أبو العباس أحمد بابا التنبكتي، الذي أجاز هو الآخر إجازتين للمقري بمراكش بجميع تآليفه، أرّخت الأولى بأواسط محرم 1010هـ/1602م، ومما جاء في جواب الشيخ: « **الحمد لله كما هو أهله ، وأفضل صلاته على نبيه محمد وآله وصحبه وسلم،يقول كاتبه الفقير أحمد بابا ابن أحمد بن أحمد بن عمر بن محمد ... أجزت الفقيه ... أحمد بن محمد المقري ... أن يروي عني هذا التعليق في التاريخ وجميع ما جمعته في الفنون ... وأجزته غير ذلك مما جمعته في العربية والفقه والحديث**» وكانت هذه الإجازة

---

[1]- الزاوي، **أعلام ليبيا**، ص 322؛ العياشي، **الرحلة**، مج1، ص 141.

[2]- العياشي، **الرحلة**، مج1، ص 141.

[3] - المقري، **روضة الأس**، ص ص 289- 297.

سنة 1010هـ/ 1601م[1]، والثانية في ربيع الثاني من نفس السنة، حيث يذكر المقري أنه حين خروجه من مراكش تحصل على اجازة الثانية ومما ورد فيها: « ....**العالم الشهير أبى عبد الله المقري التلمساني نفعنا الله ببركته، جالسته وحادثته واستفدت منه فوائد،طلب مني ...أن أجيزه في الحديث وفيما لي به رواية من كتبه ،.....أجزت الفقيه ... أن يروي عني جميع ما يجوز لي وعني روايته، مما أخذته من شيوخنا وسادتنا الفضلاء معقولها ومنقولها، متى شاء، بأي لفظ شاء، على شرطه المعتبر عند أهل الأثر**»[2]، واجازة مفصلة دقيقة حول الكتب التي اجاز الشيخ التمكتي للمقري روايتها عنه[3] .

هذا؛ وقد تحصل المقري أيضا وفي نفس السنة، وهو بالمغرب الأقصى على إجازة الشيخ أبي عبد الله محمد القصار في جميع ما يجوز له وعنه روايته وكان تاريخ أجازة سنة 1010هـ/ 1601م[4]، وعلى إجازة الشيخ أحمد بن أبي القاسم التادلي، صاحب زاوية الصومعة بتادلا، وكان لقائهما بمراكش، فاستجازه المقري، فأجازه بكل مروياته، وجميع تآليفه التي يغلب عليها التصوف، منها: "الدرة النفيسة في فضائل الأدعية الشريفة"، و"نور المصباح في فضائل حزب الفلاح"، وأجازه أيضا فيما أخذه من شيوخ وأقطاب التصوف، أمثال: الشيخ محمد الخروبي الطرابلسي، وأذن له لبس الخرقة من طريق عبد القادر الجيلاني، وأبي الحسن الشاذلي، وأبي مدين وعلى العموم ما يميز هذه الإجازة أنها إجازة صوفية في مجملها[5].

ومن بين علماء فاس الذين أجازوا علماء جزائريين، نذكر الشيخ محمد بن عبد الرحمن الفاسي[6]، الذي اختاره الشيخ محمد بن علي الشريف الجعدي[1] عندما ارتحل إلى فاس، ليقرأ عليه

---

[1]- المصدر نفسه، ص ص 304- 305.

[2]- المقري، **روضة الأس**، ص 306.

[3]- المصدر نفسه، ص ص 306-310.

[4]- المصدر نفسه، ص 322.

[5]- المصدر نفسه، ص ص 300- 302.

[6]- هو أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي، ولد سنة 1058هـ/ 1648م، تربى في وسط علمي، أخذ عن أهم شيوخ العصر منهم جده عبد القادر الفاسي، وعمّه أبو عبد الله محمد بن عبد القادر، والرحالة أبو سالم العياشي، كان عالما، صالحا، صوفيا، أخذ عنه جماعة منهم الإفراني صاحب "صفوة من انتشر"، توفي سنة 1134هـ/ 1722م، له تاليف كثيرة أهمها: "الكوكب الزاهر في سير السافر". انظر: الإفراني، **صفوة من انتشر**، ص 371؛ الحضيكي، **طبقات**، ج1، ص 360؛ الزركلي، **الأعلام**، ج6، ص 196؛ مخلوف، **شجرة النور**، ص333.

ويطلب منه الإجازة، بعدما أخذ عنه فهرسته المعروفة بـ" **المنح البادية في الأسانيد العالية**"، فأجازه وأذن له برواية جميع مروياته[2]، وقد أجاز هذا الشيخ أيضا، ما احتوته فهرسته لمحمد بن عبد الله بن أيوب التلمساني الملقب بالمنور، نزيل فاس[3].

ويذكر الرحالة ابن حمادوش الجزائري في رحلته إلى المغرب الأقصى عددا من المشايخ الذين حضي بنيل إجازاتهم بمدينتي تطوان وفاس، فقد لازم الشّيخ البناني: المعروف من أهم الشخصيات التعليمية في عصره، الذي اشتهر بدراسته على أكابر علماء المغرب والمشرق، عرف بهم الشيخ البناني في قائمة قدمها إلى تلميذه ابن حمادوش، وآثر هذا الأخير أن يضعها في رحلته[4]، وحضر ابن حمادوش دروس الشّيخ البناني، واستجازه بقصيدة من اثني عشر بيتا، نقدّم البيتين الذين ورد فيهما طلب الإجازة[5]:

أَجِزْنِي وأَطْلِقْ لِي رِوَايَةً كُلَّمَا رَوَيْتَهُ عَنْ أَشْيَاخِ عِزٍّ أَوْ فِي الطُّولِ
ووَشِّحْ بِخَطِّكَ الشَّرِيفِ إِجَازَتِي فَذَاكَ لَهَا الزَّهْرُ النَّضِيدُ مَعَ الفُلِّ

---

[1]- هو أبو عبد الله محمد بن علي الشريف الجعدي وطنا، من الجزائر تتلمذ على أهم علماء العصر ببلده، ثم سافر إلى فاس 1133هـ/ 1720م، وأخذ عن شيوخها، ومنهم الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي، كان محبا للقراءات العلماء، لا يعرف تاريخ وفاته. انظر: محمد الحفناوي، **تعريف الخلف**، ج2، ص ص 530- 531؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 486.

[2]- محمد الحفناوي، **تعريف الخلف**، ج2، ص ص 530- 531.

[3]- عبد الحي الكتاني، **فهرس الفهارس**، ج2، ص ص570، 596- 598.

[4]- جاءت فهرسة البناني حول شيوخه مطولة، حيث ذكر ابن حمادوش حوالي ثمانية عشر شيخا من المغرب أشهرهم: أبو عبد الله محمّد بن الشّيخ الإمام الشّهير البركة أبي محمد سيدي عبد القادر الفاسي (ت 1116هـ/ 1704م)، والشّيخ أبو علي الحسن بن مسعود اليوسي (ت 1102هـ/1691م)، كان عالما في المعقول والمنقول، والشّيخ أبو مدين بن الحسن (ت 1129هـ./1717م) من أهم العلماء بالمغرب, كانت مجالسه كبيرة، توفّي سنة 1123هـ/1711م، والشّيخ عبد الملك التمجعوني هو القطب أبو مروان سيدي عبد الملك بن محمّد التمجموعتي الفلالي, الخطيب وقاضي البلاد السجلماسي، والشّيخ أحمد بن ناصر الدرعي الإمام المحدّث، كان يجيد العلوم السبعة، أمّا عن أشهر علماء المشرق الذين ذكرهم البناني فهم: الشّيخ عبد الباقي الزرقاني (ت 1102هـ/1691م) والشّيخ أبو الأسرار حسين بن علي بن حجي العجمي اليمني (ت 1113هـ/ 1701م). انظر: ابن حمادوش، **الرحلة**، ص ص 40- 62.

[5]- المصدر نفسه، ص 39.

ولم يخيّب البناني قاصده، فسلّمه إجازة مكتوبة أذن له فيها برواية كل ما سمعه عنه من مقروء أو مسموع، كما أنّه سمح له برواية كلّ مؤلّفاته، والتي ذكرها في نص الإجازة المؤرّخة في أواخر محرّم سنة 1156هـ/ 1743م بقوله:

«... وأذنت له أن يحدّث عنّي بكل ما سمعه منّي أو بلغه عنّي من مؤلّفات ومن تأولات ... على كتاب الاكتفاء للإمام الكلاعي المسمّى بمعاني الوفاء بمعاني الاكتفاء، المتضمّن في ستّة أسفار كبار، وشرحنا على اللاميّة الزقاقية في الفقه، وشرحنا على الحزب الكبير لقطب الورى سيدي أبي الحسن الشاذلي رضي الله عنه ونفعنا به، وشرحنا على الصّلاة لمولانا القطب الأشهر مولانا عبد السّلام بن مشيش نفعنا الله به، وغير ذلك ممّا جمعته أو نظمته إجازة تامّة مطلقة عامّة...»[1].

وأتاح تواجد ابن حمادوش بمدينة تطوان الفرصة له لحضور دروس الشّيخ الورززي[2] بجامع لكاش، الذي كان الشيخ مدرّسا أساسيّا اختص بالصّحيحين وموطأ الإمام مالك، كما كان يقدّم بعد الظّهر دروسا حول مختصر خليل والسبكي، ولـمّا أتمّ ابن حمادوش تحصيله من الدّروس السّابقة الذّكر، توّج بإجازة مكتوبة من الشّيخ الورززي مؤرّخة في 17 محرّم 1156هـ/1743م، يأذن له فيها أن يروي عنه الكتب السّتة، وموطّأ مالك بن أنس، كما أجاز له رواية كل ما صحّ عنه في فهرسة الإمام ابن غازي المكناسي الفاسي، وفهرسة الشّيخ محمّد بن سليمان السوسي المكّي، وفهرسة إبراهيم الكردي المدني[3].

أمّا عن حصول ابن حمادوش على إجازة الشيخ أحمد السرائري التّطواني، فقد تمّت بطلب الشّيخ البناني للسرائري بكتابة إجازته لابن حمادوش، وقد وافق وأجازه إجازة مكتوبة مؤرّخة في

---

[1]- ابن حمادوش، **الرحلة**، ص 63.

[2]- أحد أعلام المغرب الأقصى اسمه الكامل أبو العباس أحمد بن محمّد بن عبد الله الورززي الدرعي التطواني، ويعرف بالورززي الكبير، أخذ كنيته الورززي نسبة إلى منطقة ورزازة بناحية السوس، تربّى في جو العلم حيث كانت أسرته مشهورة بالعلم والتّدريس، فكان من أكابر العلماء في وقته، اختص في الفقه والحديث والقراءات، قام بزيارة الحجاز مرّتين والتقى بعدد من علماء مصر والشّام والحجاز، أخذ عنه الحضيكي صاحب الطبقات، توفي المترجم له سنة 1179هـ/ 1765م. أمّا عن مؤلّفاته فقد عرف بفهرس جمع فيه جميع مرويّاته. انظر: الحضيكي، **طبقات**، ج1، ص 113؛ عبد الحي الكتاني، **فهرس الفهارس**، ج2، ص ص 1110- 1112.

[3]- حول نص الإجازة. انظر: ابن حمادوش، **الرحلة**، ص ص 37- 38.

أوّل محرّم سنة 1156[1]هـ/ 1742م، وأذن له فيها برواية جميع ما صحّ عنه إجازة تامّة كاملة[2]، بعد حضوره لدرسه في ألفية العراقي يوميا بالجامع القريب من زاوية سيدي الجعيدي بمدينة تطوان، وقد أعجب الرّحّالة بطريقة السّرائري في شرح الألفيّة وتحفيظها فحضر له من أجل ذلك أكثر من احدى عشر مجلسا[3].

كما حضي ابن حمادوش بمدينة فاس بحضور دروس الشّيخ أحمد بن المبارك الذي قرأ عليه مختصر السّنوسي في المنطق، وقد كان ابن حمادوش معجبا بعلم ابن المبارك، وأتمّ عنده حضور درسه لمختصر السّنوسي يوميا حتى ختمه في اثنين وأربعين يوما، وقد كان ابن حمادوش مُصِرًّا على الحصول على إجازة هذا العالم، فتقدّم إليه بطلبها بقصيدة طويلة من ثلاثة عشر بيتا نورد منها البيتين التّاليين[4]:

وهَا أَنَا قَدْ نِلْتُ الَّذِي كُنْتُ أَشْتَهِي ولَقَدْ بَقِيَتْ لِيَ الإِجَازَةُ فَي النَّثْرِي

فَضَعْ خَطَّكَ المَرْفُوعَ فِى نَصِّ صَفْحَتِى وعَقِّبْ بِهِ مَنْ قَدْ لَقِيت مِنَ الغرَى

وللأسف، لم يحصل ابن حمادوش على الإجازة المرجوّة بخط أستاذه، لأنّ هذا الأخير وافته المنيّة إثر إصابته بمرض الطاعون، لكنّ الرّحالة أصرّ على شهادة تثبت إجازة ابن المبارك له حول مختصر السنوسي، فتوجّه إلى القاضي بوخريص[5] يطلب منه شهادته على إجازة ابن المبارك له، فقبل وكتب له إجازة أقرّ فيها إجازة ابن المبارك، كما أضاف إجازته هو أيضا لابن حمادوش، وهي مؤرّخة في السّابع والعشرين من جمادى الأولى سنة 1156هـ/1743م، نقدّم جزءً منها: «...**أجزت**

---

[1]- ذكر ابن حمادوش أنّه توفّي حين عاد من فاس ودخل إلى تطوان وكان ذلك سنة 1157 هـ/ 1743م، فقال: «... **فنزلنا في فندق شيخنا الفقيه العالم سيدي أحمد السرايري فوجدناه قد مات يوم الخميس...**». انظر: المصدر نفسه، ص 99.

[2]- نص الإجازة كاملا. انظر: المصدر نفسه، ص ص 67- 68.

[3]- ابن حمادوش، **الرحلة**، ص ص 69- 70.

[4]- المصدر نفسه، ص 83.

[5]- هو أبو محمّد عبد القادر بن العربي بوخريص الفاسي، ولد سنة 1118/ 1706م، كان قاضي مدينة فاس، كان من أهل العلم، أخذ عن أهل الشّام ومصر والمغرب، وكان ملازما للشّيخ أحمد بن المبارك، كما أخذ عن أبي عبد الله محمد العراقي وأبي عبد الله محمد المسناوي، وأبي عبد الله محمد بن عبد السلام البناني، كان فقيها، قدوة، عدلا، وأخذ عنه عبد القادر بن شقرون، وعبد السلام بن محمد الدلائي، وغيرهما من طلبة العلم، توفي سنة 1188هـ/ 1774م. انظر عنه: مخلوف، **شجرة النّور**، ج1، ص 512.

الفقيه المذكور فيما رويته عن الشّيخ المذكور[1] **وغيره من معقول ومنقول بشرطه المعتبر لدى الأيمة ... وكتب عبيد ربه وأسير ذنبه عبد القادر ابن العربي بوخريص السّجلماسي...»**[2].

وإذا كان ابن حمادوش لم يحصل على إجازة **ابن المبارك** إلا بعد وفاة هذا الأخير وبشهادة القاضي بوخريص؛ فإنّ الشيخ محمد بن عبد الله أيوب التلمساني الملقب بالمنور تحصل منه على إجازة، وعلى إجازات أخرى من علماء آخرين، منهم: أبو عبد الله المسناوي بتاريخ 1133هـ/ 1720م، وأبو عبد الله محمد ابن عبد الرحمن بن زكري الفاسي، ومحمد بن محمد بن حمدون بناني وأبي الحسن علي بن أحمد الحريشي[3].

من علماء الجزائر الذين استقرو بفاس الشيخ محمد بن أحمد بن أبي جمعة المغراوي[4]، والذي أثار أن يأخد من أجلة علماء العصر من بينهم الشيخ أحمد الدقون الذي استجازه فأجازه هذا الأخير بإجازة نظمية:

أجاز لك الدقون يا نجل سيدي أبي جمعة والآل كلّ الذي روى
فحدّث بما استدعيت فيه إجازة وسلّم على من خالف النفس والهوى[5]

ومن نماذج الإجازات العامة لعلماء المغرب الأقصى للعلماء الجزائريين، الإجازة التي نالها قاضي وهران الطاهر بن عبد القادر بن عبد الله بن محمد المدعو دحو المشرفي المعسكري، من الشيخين عبد القادر بن شقرون الفاسي[6]، والطيب بن كيران[1]. والإجازات التي حضي بها الشيخ

---

[1] – يقصد الشّيخ ابن المبارك.

[2] ابن حمادوش، **الرحلة**، ص 91.

[3] – عبد الحي الكتاني **فهرس الفهارس**، ج2، ص 570.

[4] – انظر التعليق في ترجمة أحمد بن أبي جمعة المغراوي في فصل المدرسين.

[5] – ابن القاضي، **درة الحجال**، ج1، ص 93؛ ابن القاضي، **جذوة الاقتباس**، ج1، ص 132.

[6] – هو القاضي أبو محمد عبد القادر بن أحمد بن العربي بن شقرون الفاسي، أخد عن أبي العباس الهلالي وعبد الرحمن المنجرة وعبد القادر بوخريص واخد عنه السلطان أبو الربيع سليمان، أخذ عنه السلطان أبو الربيع سليمان، توفي سنة 1219هـ/ 1804م، من مؤلفاته :"شرح العشرة الثانية من الأربعيين النووية". انظر: عبد الرحمن بن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال**

الشيخ أبو عبد الله محمد بن الموفق الجيلالي، من نخبة من شيوخ وعلماء فاس، على رأسهم: محمد جسوس[2]، والتاودي بن سودة، ومحمد البناني، وعبد الله السوسي، وعمر الفاسي، وإدريس العراقي الحسني، وآخرون[3].

كما أجاز المغاربة أقرانهم التونسيين، فهذا، الشيخ محمد بن سليمان المناعي[4] عندما سافر من تونس إلى فاس لطلب العلم، التحق بحلقتي الشيخين عبد السلام اليازمي، والتاودي بن سودة، وتحصل على إجازة منهما[5].

وهذا العالم محمد الطاهر المير السلاوي، قصده العالم والرحالة التونسي إبراهيم بن عبد القادر المعروف بالرياحي[6]، الذي حل بفاس سنة 1218هـ/ 1803م في مهمة السفارة بين الأمير

حاضرة مكناس، 5 أجزاء، ج1، ط2، مطابع إديال، الدار البيضاء- المملكة المغربية، 1990م، ص333؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 537.

[1]- عبد الحي الكتاني، **فهرس الفهارس**، ج1، ص 466.

[2]- هو أبو عبد الله محمد بن قاسم بن محمد جسوس الفاسي، المالكي، الصوفي، ولد 1089هـ/1678م، أخذ هن عمّه عبد السلام بن حمدون جسوس، وأبي عبد الله المسناوي، وأبي عبد الله محمد بن عبد القادر الفاسي، وأبي عبد الله بن عبد السلام البناني، وميارة الصغير، كان شيخ الجماعة في وقته، ويعد من كبار علماء وفقهاء ومحدثي المغرب الأقصى الذين عُرِفوا بالتفنن والتحقيق، أخذ عنه الشيخ التاودي والحضيكي وغيرهما من الطلبة، توفي 1182هـ/ 1768م. له عدة مؤلفات. انظر: الحضيكي، **طبقات**، ج1، ص ص 387- 358؛ الزركلي، **الأعلام**، ج7، ص 8؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 511.

[3]- سعيدوني، البوعبدلي، **الجزائر في التاريخ**، ج4، ص 151.

[4]- هو أبو عبد الله محمد بن سليمان المناعي، نشأ بقبيلته، ثم ارتحل إلى مدينة تونس لطلب العلم، فأخذ عن أعلام جامع الزيتونة في عصره كالمشايخ، إبراهيم الرياحي، وأحمد بوخريص، ثم رحل فاس فأخذ عن الشيخ التاودي واحمد التجاني، ثم رجع إلى تونس ودرس بجامع الزيتونة، أخذ عنه ابن أبي الضياف، ومحمد النيفر، توفي 1247هـ/1832م. انظر: ابن أبي الضياف، **الإتحاف**، ج7، ص ص 164- 166؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 530.

[5]- ابن أبي الضياف، **الإتحاف**، ج7، ص ص 164- 165؛ محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج4، ص 393.

[6]- هو أبو إسحاق إبراهيم بن عبد القادر بن أحمد بن إبراهيم الطرابلسي، التستوري، الرياحي، التونسي، المالكي، رئيس المفتيين بتونس، وإمام وخطيب جامع الزيتونة في وقته، ومن الأساتذة المشهورين، ليبي الأصل، ولد بتستور سنة 1180هـ/ 1767م وبها حفظ القرآن، ثم ارتحل إلى تونس أواخر القرن الثاني عشر الهجري، الثامن عشر ميلادي، وأخذ بجامع الزيتونة عن أعلام عصره كصالح الكواش، وحمزة الحباش، وإسماعيل التميمي، وأخذ التصوف عن شيخ الطريقة الشاذلية الشيخ البشير بن عبد الرحمن الونيسي الزواوي نزيل تونس، وبعد استكمال تحصيله انتصب للتدريس بجامع الزيتونة. عرف الرجل بكثرة سفره بغرض سياسي في إطار السفارة أو لطلب العلم فجال بالجزائر والمغرب الأقصى، مصر، بلاد الحجاز، اسطنبول وغيرها من الأقطار، أخذ عن أهم علماء البلاد الإسلامية، وكان من المقربين لسلطة، توفي بمرض الكوليرا الذي اجتاح تونس في 22

التونسي حمودة باشا، والسلطان العلوي سليمان بن محمد، لغرض طلب الميرة لوجود مجاعة بتونس؛ فاغتنم الفرصة بالالتحاق بحلقة العالم المذكور وأخذ منه إجازة تضمنت ما حواه ثبت الشيخ أحمد الصباغ الاسكندري من العلوم على اختلاف أنواعها، والكتب المصنفة فيها من المطولات والمختصرات ،كما انتهز الرياحي فرصة وجوده في المغرب الأقصى للقاء علمائها والأخذ عنهم، فلقي الشيخ أحمد التيجاني وأخذ عنه الطريقة التيجانية، وتباحث في بعض المسائل العلمية مع الشيخ الطيب بن كيران، وحضر درس السلطان سليمان في التفسير عند قوله تعالى: **﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾**[1]، فقام بتقديم قصيدة يثنى على السلطان المغربي مطلعها[2]:

دلائـــل فضـــل الله فينـــا تتـــرجم وان غفلـــت عنهـــا طوائـــف نـــوم
زمـــن أكـــرم النعمـــا ولايـــة مـــن لـــه علينـــا وفينـــا حكمـــة وتحكـــم

ومن بين علماء المغرب الأقصى الذين أجازوا إخوانهم الطرابلسيين بفاس، نجد الشيخ أبا عبد الله جسوس، الذي التحق بدرسه في قراءة مختصر خليل، الطالب أبو بكر الطرابلسي المكنى (ت 1180هـ/1766م) بفاس حيث لازمه ونال منه في الأخير إجازة لما تلقاه عنه من علم، وقد كان أبو بكر الطرابلسي من الطلبة القاطنين بالمدرسة الصباحية، وكان يحضر دروس جامع القرويين[3]. كما أجاز الشيخان عبد الله الهاروشي الفاسي، وأحمد بن ناصر الدرعي المغربي، العالم أبا العباس أحمد بن محمد بن جابر النايلي الطرابلسي وأثنوا عليه[4].

رمضان 1266هـ/ 1850م، ودفن بتربته بالزاوية التي أحدثها لذكر الورد التيجاني. انظر: ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان**، ج7، ص ص 73- 82؛ الزركلي، **الأعلام**، ج1، ص 48؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 554؛ عبد الحي الكتاني، **فهرس الفهارس**، ج1، ص ص 438- 439؛ محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج2، ص ص 389-399.

[1]- سورة الأنفال، الآية 41.

[2]- ابن أبي ضياف، **إتحاف أهل الزمان**، ج7، ص 76 ؛ مخلوف، شجرة النور، ج1، ص 554؛ محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج2، ص 388-389.

[3]- الزاوي، **أعلام ليبيا**، ص 63-65.

[4]- المرجع نفسه، ص 88.

2- إجازات العلماء لبعضهم البعض في بلدان المغرب الأخرى:

عرف العلماء حركة مستمرة بين حواضر بلاد المغرب، إمّا بغرض الاستقرار، أو بغرض الزيارة عن طريق المرور بها، وكانت ثمار هذا الانتقال تقديم إجازات بالمراكز التي حلوا بها، وفي هذا المحل نورد نماذج مختلفة عن هذا النوع من الإجازات.

فمن أبرز العلماء الجزائريين الذين ارتحلوا عن الديار وقدموا إجازات في البلدان التي استوطنوها، أو مروا بها، المؤرخ أبو العباس أحمد المقري، صاحب المنزلة العلمية والأدبية المعروفة، فعلى الرغم من عدم طول مكوثه في تونس؛ إلاّ أنه حضي باهتمام علمائها الذين سارعوا إلى طلب الإجازة منه، فكان أوّل من كاتبه وطلب منه الإجازة الشيخ أبو عبد الله محمد المعروف بتاج العارفين، فلبى المقري طلبه وأعطاه الإجازة على شكل نظم احتوى على ثلاثة وأربعين بيتا، ويتبين من عباراتها وبالأخص في مستهل كلامه، ومن أسلوبه في تقسيم محتوى القصيدة، أنه يعرف لتاج العارفين قدره[1]، فقد جاء فيها ما نصه: «**وقلت مجيبا الأخ في الله، سلالة الأكابر، الشيخ تاج العارفين العثماني التونسي، حفظه الله وقد سأل مني الإجازة...**»[2].

قسم المقري قصيدته إلى أقسام، خصص القسم الأول منها للتحدث عن واقع الثقافة في تونس وكيف كان مزدهرا ومشعا سابقا، على عكس حالها حينما زارها إذ تميز الوضع – حسب رأيه- بالركود والتدهور الفكري، مما جعله يتحسر كثيرا. أما القسم الثاني، فتضمن الإقرار بالإجازة، والملاحظ أنه أجاز تاج العارفين في جميع مروياته ومؤلفاته، واستعرض عددا من الفهارس التي تضم بعض الأسانيد، كما ذكر سنة الإجازة ومكان تحريرها، تعتبر إجازة المقري من الإجازات النظمية بالرواية، وهي إحدى أنواع الإجازات العلمية -السابقة الاشارة عنها-، وتعني الإذن من الشيخ للطالب بخطه ليؤدي عنه مروياته من غير أن يسمع ذلك منه أو يقرأه عليه، فيؤدي عنه بموجب ذلك الإذن في أي علم من العلوم، وإجازة المقري لتاج العارفين تعد من أطول إجازاته في المغرب الإسلامي، والتزم فيها بالعناصر العامة للإجازة[3].

---

[1]- المقري، **الرحلة**، ص ص 153- 154.

[2]- المصدر نفسه، ص 153.

[3]- للمزيد حول الدراسة الأدبية لإجازة المقري لتاج العارفين. انظر: لزغم، المرجع السابق، ص ص 257-261.

وفي تونس أيضا؛ التقى المقري بالشيخ أبي القاسم محمد بن جمال الدين بن خلف المسراتي[1] من مدينة القيروان، فاغتنم هذا الأخير الفرصة وطلب الإجازة، فأجازه بمنظومة قصيرة حوت ثمانية أبيات، أقرّ المقري فيها الإذن له برواية جميع مؤلفاته ومروياته، ومما جاء في القصيدة[2]:

أَقُولُ وحَمْدًا للهِ قَدَّمْتَهُ رَعْيًا ... لِمَا جَاءَ فِيهِ قَدْ أَنْجَزْتَ بِلاَ ثنيا
أبَا القَاسِمِ نَجْلَ الجَمَالِ الذِي سِمْتُ ... بِأَرْجَاءِ قُطْرِ القَيْرَوَانِ بِهِ الفِتْيَا
جَمِيعَ الذِي أَرْوِيهِ عَمَّنْ لَقِيتُهُ ... مِنَ العُلَمَاءِ العَارِفِينَ ذَوِي العُلْيَا
وكُلَّ تَصَانِيفِي ونَثْرِي وإِنْ وَهِي ... ونَظْمِي وإِنْ حاَزَ الفَهَامَةَ والعلْيَا

ومن العلماء الجزائريين الزائرين لتونس، العالم محمد بن محمود بن العنابي الذي حضي باهتمام التونسيين، خاصة من طرف عائلة بيرم المعروفة بالعلم، التي كان أفرادها يستغلون في كل مرة فرصة مروره وتواجده بتونس، باستضافته، والنهل من علمه، وطلب الإجازة منه، وعلى رأسهم: محمد بيرم الرابع الذي نال منه إجازة ذات طابع صوفي، أذن له فيها برواية الأحزاب على الطريقة الشاذلية[3]، كما أنه أجازه إجازة مكتوبة اشتملت الإذن له برواية كتب الحديث والفقه، وما سمع منه، ومما جاء فيها: «... **أجزت بهذا، وبكل ما أجازني به مشائخي، الشاب، الفاضل، اللوذعي، الكامل، أبا عبد الله محمد بن شيخ الاسلام محمد بن شيخ الاسلام محمد الشهير بيرم حفظه الله إجازة عامة بشرطها المعلوم لأهله**»[4].

ومنهم الشيخ مصطفى بيرم عم محمد بيرم الرابع، الذي كتب طلب الإجازة في شكل نظم، منه البيت التالي:

---

[1]- هو أبو القاسم محمد بن جمال الدين محمد بن خلف المسراتي القيرواني، من أهم أعلام تونس، تتلمذ على الشيخ الأجهوري والشيخ الدشطوطي البكري، والمؤرخ أبي العباس المقّري، تحصل المترجم له على إجازات من علماء المشرق ومصر، أخذ عنه الشيخ عيسى الثعالبي وغيره من طلبة العلم، حجّ عدة مرات، وتوفي بمصر سنة 1065هـ/1654م. انظر: مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 442؛ عبد الحي الكتاني، **فهرس الفهارس**، ج2، ص 576.

[2]- المقري، **الرحلة**، ص 176.

[3]- أبو القاسم سعد الله، **رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنابي المتوفى سنة 1850 صاحب كتاب السّعي المحمود في نظام الجنود**، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1990م، ص 38.

[4]- أبو القاسم سعد الله، **رائد التجديد**، ص 119.

واطلــب مــن عليــاك نيــل إجــازة بفضــلك لا أنــي لــذلك صــالح[1]

ومن العلماء الطرابلسيين المشتهرين الذين قدموا إلى تونس وأجازوا بها، الشيخ أبو العباس أحمد بن علي بن عبد الصادق[2]، الذي تتلمذ على يديه الشيخ مقديش[3] وأخذ عنه مختصر خليل سنة 1167هـ/ 1753م، والشيخ أحمد بن الصغير المساكني ولا شك أنّهما تحصلا منه على إجازة[4].

وإذا كان علماء تونس اهتموا بأخذ العلم والإجازات عن كبار العلماء الجزائريين القادمين أو المارين بإيالة تونس؛ فإنّهم أيضا ما كانوا يسمعون بعالم من علماء المغرب الأقصى حل عندهم، سواء كان مقيما أو مارا فقط بها؛ إلا وسارعوا للأخذ عنه، وخاصة إذا كان من علماء جامع القرويين، الذي كان ينافس جامع الزيتونة في المكانة العلمية، وهذا يعطي لنا صورة من أوجه التكامل الثقافي والعلمي بين علماء بلاد المغرب، ومن بين هؤلاء العلماء: الرحالة العياشي، الذي أجاز كلا من أبي القاسم السويدي والعلج مصطفى، بعدما سمع منهما في ليلة واحدة قراءة

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **رائد التجديد**، ص 128.

[2]- هو أبو العباس أحمد بن علي بن عبد الصادق الطرابلسي الحامدي، تتلمذ على والده علي ابن عبد الصادق، الذي يعد من تلامذة الشيخ إبراهيم الجمني، كما أخذ عن شيخ والده المذكور، كان فقيها، محدثا، نحويا، عارفا بالسير والمغازي، اختص بمختصر خليل واعتنى بتدريسه، وعرف بحبه للعلم، ارتحل إلى مصر وأخذ عن علمائها، ثم عاد إلى طرابلس أين سعى به حسدته عند أميرها، ففر إلى جزيرة جربة ونزل عند الشيخ إبراهيم الجمني، الذي توسط له عند الباشا، فخصص له راتبا وعينه للتدريس بجامع الغرباء، ومن جربة توجد ابن عبد الصادق إلى مدينة تونس، أين درَّس بمدرسة ببير الحجار بمرتب من الباشا، وبقي بها إلى أن توفي في حدود سنة 1190هـ/ 1775م. أنظر: مقديش، **نزهة الأنظار**، ج2، ص ص 443؛ 445-446؛ الزاوي ، **أعلام ليبيا**، ص 86.

[3]- هو أبو الثناء محمود بن سعيد مَقْدِيش الصفاقسي، ولد سنة 1154هـ/ 1742م بمدينة صفاقس وبها نشأ وتعلم، أخذ عن الشيخ علي النوري، والشيخ محمد الزواري، والشيخ رمضان بوعصيدة وغيرهم من علماء بلده، ثم التحق بتونس فأخذ عن شيوخ الزيتونة، أمثال: الشيخ قاسم المحجوب، والشيخ محمد الشحمي، كما التقى بالرحالة المغربي عبد الله السوسي السكتاني وأخذ عنه، ثم قصد مصر ونهل من علمائها، وقد قضى معظم حياته في طلب العلم والتدريس والتأليف، توفي حسب أرجح الروايات سنة 1228هـ/ 1813م بالقيروان. انظر: مقديش، **نزهة الأنظار**، ج1، ص ص 13- 14 (مقدمة المحقق)؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 526؛ الزركلي، **الأعلام**، ج7، ص 172؛ إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي، **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، تحقيق محمد شرف الدين بالتقايا، رفعت بيلكه الكليسي، ج4، د ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، د ت، ص 637.

[4]- مقديش، **نزهة الأنظار**، ص ص 443، 446؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 526.

الأحاديث على صحيح البخاري، وغيره[1]. والشيخ ناصر الدرعي المغربي، الذي أخذ عنه الشيخ أبو راوي الفيتوري[2] سنة 1067هـ/ 1648م، وأغلب الظن أنه أجازه[3]. والشيخ عبد الله السوسي السكتاني، الذي قدم من المغرب الأقصى إلى تونس وأقام بالقيروان مدة قصيرة من الزمن، ودَرَّس بزاوية الولي الصالح سعيد الوحيشي سنة 1143هـ/ 1730م، فاستقطب إليه علماء تونس، منهم: الشيخ أحمد الأصرم[4] الذي لازمه مدة إقامته بالقيروان، وأخذ منه إجازة[5]، والرحالة العالم علي الأومي[6] الذي سافر من صفاقس إلى القيروان حتى يستفيد من علمه، فدرس عليه علوما متنوعة، كالفقه، والتوحيد والفرائض، والحديث، والأصول، والتفسير، والحساب، والمنطق، لينال في الأخير إجازة أرخت في أوائل ذي الحجة 1143هـ/ 1730م، تميز نصها بالدقة الشديدة، إذ ذكر فيها أنه

---

[1]- العياشي، **الرحلة**، ج2، ص 533.

[2]- هو أبو راوي عبد الله بن محمد بن عمران ابن الشيخ عبد السلام بن سليم الأسمر، الميقاتي، الفيتوري، الصوفي، اختص بعلم الميقات، اجتمع بالشيخ محمد بن ناصر الدرعي سنة 1067هـ/ 1656م وأخذ عنه، دخل المترجم له جربة، وكان له فضل في نصب محراب مسجد مدرسة الشيخ إبراهيم الجمني بجربة، أخذ عنه أبو محمد عبد الله بارود، وأبو عبد الله محمد الصغير، وافته المنية بمدينة جربة بداء بالطاعون سنة 1088هـ/ 1678م. انظر: مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص ص 443، 468؛ عبد الحي الكتاني، **فهرس الفهارس**، ج1، ص 207؛ الزاوي، **أعلام ليبيا**، ص245؛ محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج4، ص 37.

[3]- مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 443؛ الزاوي، **أعلام ليبيا**، ص245؛ محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج4، ص 37.

[4]- هو أبو العباس أحمد الأصرم، القيرواني، ولد بالقيروان، ونشأ بها تفقه على عدد من العلماء يعتبر الأديب الشاعر، والفقيه المشارك في علوم، رئيس كتاب ديوان الإنشاء، صحب الأمير محمد باي أيام مقامه ببلدته عند تأجج نار الفتنة الشهيرة، وذهب معه إلى الجزائر وأقام بها، وتصدر للإشهاد، وقضى هناك أياما بالنيابة، ولما فر الأمير محمد الرشيد إلى الجزائر هو وإخوانه كان في صحبتهم. توفي سنة 1172هـ/ 1756م. له تاليف سماه" حاشية على شرح المحلي لجمع الجوامع في أصول الفقه"، انظر: محمد النيفر، علي النيفر، **عنوان الأريب**، ج1، ص ص 530- 532؛ محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج1، ص51، محمد بن خوجة، **ذيل البشائر**، ص ص 119-120.

[5]- محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين**، ج1، ص51.

[6]- علي بن علي بن محمد اللومي الصفاقسي. قرأ ببلده صفاقس ثم رحل إلى القيروان وأخذ عن الشيخ عبد الله السوسي السكتاني المغربي ، ثم ارتحل إلى تونس واخذ عن علماء الزيتونة، ثم ارتحل إلى مصر وجاور بالأزهر خمس سنوات.ولما امتلأ وطابه وأشبع نهمه من المعرفة رجع إلى بلده مصحوبا بمتبة نفيسة استعان بها على بث العلوم وتحقيقها فكان في دروسه الفقهية واللغوية. له عدة مؤلفات أهمها "، و"رسائل في التجويد" **و** "رسائل في الفقه"،و"شرح على فرائد الفوائد في نظم جملة من العقائد من نظم قريبه عبيد بن المنتصر الأومي" واستمر مثابرا بجد على التدريس والإفادة إلى ان لحق بربه في جمادى الأولى سنة 1789/1204.أنظر: مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 634؛ محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج1، ص ص 61- 69.

أجاز له رواية الصحاح الستة، ذاكرا شيوخه الذين أجازوه بالحجاز وغيرها، وتواريخ نيله لتلك الإجازات، كما أجازه رواية رياض الصالحين والأربعين النووية، والموطأ، والشفا للقاضي عياض، والجامع الكبير والصغير، وأجاز له جميع التفاسير[1]. والعالم المغربي محمد بن التهامي بن عمر الأنصاري الرباطي، الذي زار تونس سنة 1243هـ/ 1829م، فالتحق به العالم التونسي إبراهيم الرياحي ونال منه إجازة مطولة في خصوص رحلة العياشي وما تضمنته[2].

كما حضيت حواضر المغرب الأقصى باستقبال العلماء الجزائريين الذين لم يبخلوا بإجازة أقرانهم علماء المغرب الأقصى، فنجد أمثلة عديدة نوردها في هذا المحل، منهم: الشيخ شقرون بن هبة الله التلمساني، الذي استوطن المغرب الأقصى ودَرَّسَ بفاس ومراكش، فأخذ عنه طلاب كثر، ونالوا منه الإجازة، ومن أنجب طلابه الشيخ محمد بن عسكر، الذي لازمه مدة طويلة وأخذ عنه علوما مختلفة، وتوج ذلك بإجازتين، كانت الأولى سنة 969هـ/1561م، تتضمن الإذن له برواية جميع مرويات شيخه، وكل ما سمعه عنه، وكانت الثانية سنة 972هـ/1564م، أجازه في كتاب "محصل مقاصد للشيخ ابن زكري[3]، و"عقائد الشيخ السنوسي" وشروحها، ومن نص هذه الإجازة، ما يلي: « **الحمد الله أجزت الفقيه ...القاضي الاعدل أبو عبد الله محمد بن سيدي بن علي عسكر جميع مروياتي، وكل مسموعاتي عن أشياخي ... وليحدث بما سمعت على شرط الإجازة ووصفها ، إجازة صحيحة ثابتة كما يجب والله الموفق ... كتبه أصغره عبيد الله محمد شقرون بن هبة الله ابن إبراهيم** ...»[4].

بالإضافة إلى الشيخ ابن هبة الله التلمساني، كان المؤرخ أبو العباس أحمد المقري من بين أهم العلماء الجزائريين الذين قدّموا إجازات في غير ديارهم، لما ذاع صيتهم وهذا راجع لمكانته العلمية

---

[1]- محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج1، ص 62.

[2]- المرجع نفسه، ج2، ص 392.

[3]- أبو العباس أحمد بن محمد بن زكري المانوي التلمساني من أبرز علماء القرن التاسع اشتهر بتأليفه المعروف "محصل المقاصد"، يضم أزيد من الف وخمسمائة بيت، وهي منظومة تخص علم الكلام، توفي 899هـ/1493م. انظر: ابن عسكر، **دوحة الناشر**، ص ص 119- 121؛ التنبكتي، **نيل الابتهاج**، ص ص 129- 130؛ الحضيكي، **طبقات**، ج1، ص 27؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 386؛ نويهض، **معجم أعلام الجزائر**، ص ص 210- 211.

[4]- ابن عسكر، **دوحة الناشر**، ص 117؛ حول الدراسة الأدبية لنص الإجازة. انظر: لزغم، المرجع السابق، ص ص 228- 229.

الكبيرة التي نالها في بلاد المغرب عامة، والمغرب الأقصى خاصة، فانفرد بكثرة الطلاب وإقبال العلماء على دروسه وإجازاته، ومن جملة العلماء الذين أجازهم المقري العالم محمد بن قاسم الشهير بابن القاضي[1] – أحد أعلام عائلة ابن العافية الشهيرة بفاس– الذي حضر دروس المقري بجامع القرويين، ولازمه مدة، إلى أن تحصل منه على إجازة وإذن برواية كل مروياته ومؤلفاته النثرية والنظمية، وكانت الإجازة في قالب نثري، ومما جاء فيها: «...**أجازك المقري كل ما روى، وكل ما لفته من نثره ونظمه من قلة وكثرة، فحدثن عنه بذلك جملة، وكل ما صححت عنه حمله بشرطه المعتبر المقرر عند ذوي إتقانه المحرر**»[2]. ثم سرد جملة من الأسانيد، نلحظ فيها الدقة في تحديد ما أجازه فيه، ومن ذلك الإشارة إلى ما استتم الطالب سماعه وروايته عنه، وما لم يكمله، ومن ذلك ذكر عدم إجازته التامة للمختصر، حيث قال: «... **وقد روى عني بعض المختصر**»[3]، وهذا دليل على اهتمام المُجيز بتفاصيل الإجازة التي تعبر عن شهادته العلمية التي يقدمها لطالبه.

أما إجازة المقري للعالم محمد بن يوسف التاملي[4] – الذي كان من أهم أصدقائه والمعجبين به وبعلمه– فقد تمت بعد توجه هذا العالم إلى فاس في أواخر سنة 1026هـ/1617م، ونزوله عند المقري بغرض طلب العلم، والحصول على إجازة منه، فنظم قصيدة في ذلك[5]، نقتطف منها البيتين التاليين:

---

[1]– هو أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم بن بن محمد بن محمد بن قاسم بن أبي العافية الشهير بابن القاضي، الفقيه، الحيسوبي، الفرضي، تتلمذ على ابن عمه المؤرخ أبي العباس بن القاضي، وغيره من علماء فاس، كما لقي الشيخ علي الأجهوري وغيره من علماء المشرق لما خرج حاجا، كان المترجم له عالم وفقيه فاس، اختص بعلم الفرائض والتوقيت، كان يدرس بجامع القرويين، قتل في مجلس تدريسه سنة 1040هـ/1631م لميله إلى عبد الله بن المأمون. انظر: الحضيكي، **طبقات**، ج1، ص 350؛ الزركلي، **الأعلام**، ج7، ص 6.

[2]– المقري، **الرحلة**، ص ص 77– 78.

[3]– المصدر نفسه، ص 78.

[4]– هو الفقيه أبو عبد الله محمد بن يوسف التملي السوسي المراكشي، أصله من "تملّ" ببلاد السوس، نشأ بمراكش وتوفي بها، ودَرَس واشتهر أمره بمدينة فاس، عاصر أجلّة علماء فاس وأخذ عنهم، منهم أبو عبد الله الترغي، والحسن الدراوي، ومحمد الصغير المستغانمي، كما أخذ عن المؤرخ أبي العباس أحمد المقّري، أخذ عنه أبو زيد عبد الرحمن بن القاضي، وعبد العزيز الزياتي، توفي بمراكش سنة 1048هـ/1638م. انظر: المحبي، **خلاصة الأثر**، ج4، ص 271؛ الحضيكي، **طبقات**، ج1، ص 292؛ القادري، **نشر المثاني**، ج1، ص 312؛ الزركلي، **الأعلام**، ج7، ص 155.

[5]– القصيدة من خمسة عشر بيتا. أوردها المقّري في رحلته، كما ذكر بعضا من أبياتها المحبي في كتابه. انظر: المقري، **الرحلة**، ص 192؛ المحبي، **خلاصة الأثر**، ج4، ص 271.

ويرقب منكم إجازتكم له بمرويكم عسى تكون له زلفى
وينشركم بيتا تقادم عهده لصاحب وُدٍّ إذ ينادي به ألفا[1]

وقد جرت العادة عند العلماء بالردّ على طالب الإجازة بنفس أسلوب خطابه، فجاءت إجازة المقري نظمية في اثنين وعشرين بيتا، أذن له فيها برواية جميع تآليفه ونظمه، وكعادته أورد المجيز أسانيده وإقراره بشهادته[2]، فقال:

وها أنا أشهدت أني أجزتكم على السنن المعلوم والمقصد الأوفى
جميع تآليفي ونظمي وإن هي ونثري وإن حاز الركاكة والضعفا
وكل الذي أرويه عمن لقيت من السادة الغر الآلى أحسنوا الرصفا[3]

وفيها ذكر اسمه، في قوله:

وكاتب هذا المقّري مؤمل من الله جل العون والبر واللطفا[4]

ومن العلماء الذين أجازهم المقري أيضا، العالم **الحسن بن علي الفاسي**[5] – وهو من أبرز شعراء العصر السعدي– الذي تحصل على إجازة من المقري، أوردها ضمن نصوص مقطوعاته الثمانية، قائلا:

«... فلما أوقفني على هذه الرياض المغدقة الحياض، المورقة الأفنان ... مؤلفها ومنشئها... أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد المقري، وصل الله مجده، وحرس كماله، وأسمعني منها حفظه الله جملة جميلة من حفظه، وأجازني ذلك كله، وجميع مروياته

---

[1]– المقري، **الرحلة**، ص 192.

[2]– المصدر نفسه، ص ص 192– 193؛ المحبي، **خلاصة الأثر**، ج4، ص 271.

[3]– المقري، **الرحلة**، ص 193.

[4]– نفسه.

[5]– هو أبو الحسن علي بن أحمد الفاسي الشامي، نسبة إلى أصوله من بلاد الشام، عمل كاتبا بديوان الخلافة السعدية على عهد أحمد المنصور، وعلى عهد المأمون، من أهم مؤلفاته شرح "مقصورة المكودي" وذرة الإسعاف بنظم أجداد بعض الأشراف، توفي سنة 1032هـ/1693م. انظر: المحبي، **خلاصة الأثر**، ج 3، ص ص 141– 142.

الحميدة الآثار، وكل من أسنده أو أسند إليه من نظام، أو نثار حسبما كتب ذلك بخطه بمحول هذا الصفح... إجازة تامة قرت بها العينان، وأصبح منها روض المودة مورقا فينان...»[1]. ويُفهم من هذا أن الحسن بن علي الفاسي، تحصل على إذن برواية جميع مرويات المقري، وبشكل خاص تأليفه "أزهار الرياض" ويوضح المجاز ذلك بعبارة «**أسمعني منها حفظه، وأملى عني من قصائده**»[2].

كما بعث العالم الرجراجي[3] إلى المقري من أجل الحصول على إجازته، والمعتاد لدى العلماء عند طلب الإجازة استهلها بأبيات شعرية تفيد المدح والافتخار بالمجيز، فاختار الرجراجي ألا تكون ديباجته نظمية طويلة، بل اقتصر على أربعة أبيات فقط، ثم استهل كلامه بنص نثري قاصدا به الإجازة المرجوة، ومع الأسف فإن الإجازة لم ترد في الرحلة، وأغلب الظن أنه تحصل عليها، لأن المقري أورد نص طلبه للإجازة، وهذا يعني أنه على معرفة شخصية به وبمكانته العلمية، وإلا لما اهتم المقري بذكره.

ومن علماء المغرب الأقصى الذين استقروا بالجزائر، وأجازوا طلبة العلم بها: الشيخ علي بن عبد الواحد الأنصاري السجلماسي[4]، أحد رجالات العلم بجامع القرويين، والمدرس بالجامع الكبير بمدينة الجزائر بعد استقراره بها، وقد كان الأنصاري قامة علمية كبيرة لدى العلماء ورجال السياسة، فكان وجوده بمدينة الجزائر فرصة كبيرة لطلاب العلم والعلماء، الذين سارعوا للنهل من بحر علمه[5]، فهذا، الشيخ أبو حفص عمر المانجلاتي، لازم الأنصاري أربعة عشر سنة، فتكلل مشواره العلمي بإجازة، أذن له فيها برواية ما أخذه عن أشياخه من الفنون التي أسردها عليه[6].

---

[1]- المقري، **الرحلة**، ص 202.

[2]- المصدر نفسه، ص 202 .

[3]- اسمه الكامل محمد ابن الفقيه سيد عبد الواحد بن أبي عبد الله الرجراجي المراكشي. انظر: المصدر نفسه، ص 124.

[4] - انظر: الفصل الثالث من الباب الثاني.

[5]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 371.

[6]- ابن زاكور، المصدر السابق، ص ص 46-47.

ولمكانة الشيخ الأنصاري المميزة؛ قصده علماء الحنفية يطلبون الإجازة منه، ومن بينهم الشيخ محمد المهدي بن رمضان بن يوسف العلج[1]، الذي كتب له استدعاء بالإجازة في شكل نظم[2]:

عـــديني بوصـــل وامطلـــي بنجـــازه فوعـد جميـل منـك لاشـك يصـدق
وإن لـم أكـن أهـلا لمـا أنـا آمـل فحبـــي شـــفيع بالوســـائل أســـبق
فيـا قلبـي المضـنى رويـدك فاتئـد فملبـــوس ذاك الشـــوق لايحتـــرق
أخشـــى اندراســـا لعلـــى وزعيمـــا علـي بـن عبـد الوحـد المتصـدق

وسعى أيضا الشيخ القاضي والشاعر محمد بن علي القوجيلي[3] إلى طلب الإجازة منه في شكل نظم أيضا، إذ كتب له قصيدة طويلة بديعة، تضم المنظومة اثنين وثلاثين بيتا نقتطف منها هذه الأبيات التي بها طلب الإجازة[4]:

إنا جمعنا من مذاهبكم جزيت بأعظم الأجر
بدارية ورواية ثبتت بصحيح إسناد عن الغُر
نقلا عن الأعلام سلسلة لا يُقتتني بسلاسل التبر
واحلها جمع البخاري إذ ما مثله جمع مدى الدهر

---

[1]- هو مفتي الحنفية بمدينة الجزائر مابين سنتي، اسمه الكامل محمد المهدي بن رمضان بن يوسف العلج. ولد سنة 1045هـ/ 1635م، عرف بحبه للشعر ونبوغه فيه، توفي سنة 1069هـ/ 1658م. انظر: البوعبدلي، **الجزائر في التاريخ**، ج4، ص 219.

[2]- أحمد بن عمار الجزائري، **أشعار جزائرية**، تحقيق أبو قاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م، ص 113.

[3]- هو قاضي الحنفية محمد بن علي الجزائري المعروف بالقوجيلي أو أقوجيلي، صاحب القلم الشعري محب للعلم والعلماء له عدة تآليف أهمها أرجوزة نظم فيها أسماء مخرجي أحاديث البخاري، وعدد الأحاديث التي لكل واحد، سماها: "عقد الجمان اللامع المنتقى من قعر بحر الجامع"، كما أن له منظومات في الغزل والمدح وغيرها. توفي سنة 1080هـ/ 1669م. انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج6، ص 294؛ عمر رضا كحالة، **معجم المؤلفين تراجم مُصَنِّفي الكتب العربية**، 13 جزء، ج3، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 1414هـ/ 1993م، ص 500؛ إسماعيل باشا البغدادي، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، مجلدان، مج2، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1955م، ص 291؛ أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء**، ج3، ص ص 204- 205.

[4]- ابن عمار الجزائري، **أشعار جزائرية**، ص ص122-123.

ويفترض أن الشيخ الانصاري أجاز الشيخين المقصودين بالإجازة ، رغم أنهما حنفيان لان من عادة الشيوخ عدم رفض لقاصد علم وغن كان على غير مذهبهم[1] .

وهناك إجازات تمت بين علماء وهم في رحلتهم الحجية وعلى سبيل المثال إجازة والد عبد الكريم الفكون للعياشي حين التقي في طرابلس سنة 1064هـ/1654م، وكان يحي الفكون وقتها أمير الركب، وقد قراء العياشي على الشيخ المذكور بعض مؤلفاته مثل شرحه لارجوزة المكودي ودوانه في مدح الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام، كما أنه استفاض في ذكر مؤلفات الشيخ الفكون وأثنى عليه، حتى انه ذكر قصيدته لمدح الرسول عليه الصلاة والسلام[2] وهذا دليل على ان العياشي لازم الشيخ يحي الفكون مدة سفره منذ لقائه به في طرابلس إلى وصول الفكون للجزائر.

3- إجازة المغاربة مع بعضهم البعض في المشرق:

إذا كانت الإجازات السابقة الذكر تمت بين العلماء المغاربة فيما بينهم أثناء إقامتهم في البلد المستضيف أو المؤسسة المستضيفة في الفضاء المغاربي، خلال فترة الدراسة؛ فإنه يوجد قسم آخر من الإجازات تمت بين العلماء المغاربة خارج بلادهم، وبشكل خاص بالمشرق، فمن ذلك النماذج التالية:

إجازة المقري بالمشرق، للعالم المغربي أبي بكر السنوسي[3] مفتي المالكية بدمشق، والتي كانت في شكل نثري نقدم منها الجزء المقصود بالغرض: «... **ورام مني مع ظهور جهلي إجازة لست لها بأهل إلى هو أولى أيجيز مثلي ... وقد أجبته لحسن نيته، بلّغه الله قص أمنيته، جميع ما ألفت أو رويت وكل ما ابتدرت أو رويت ...**»[4].

---

[1]- لزغم، المرجع السابق، ص ص 116- 117.

[2]- العياشي، **الرحلة**، ج2، ص ص 514- 520.

[3]- هو أبو بكر بن مسعود المغربي، المراكشي، المالكي، مفتي المالكية بدمشق، ولد بمراكش سنة 984هـ/ 1576م، وتربى بها على أيدي نخبة من علمائها، ثم رحل إلى المشرق وبقي ينتقل من مصر إلى دمشق، تارة يعمل معلما في مصر، وتارة أخرى يعمل مفتيا للمالكية بدمشق، توفي عام 1032هـ/ 1622م. انظر: المحبي، **خلاصة الأثر**، ج 1، ص 97؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص ص 420- 421.

[4]- المقري، **الرحلة**، ص 121.

ويعتبر عيسى الثعالبي[1] من أبرز الشخصيات العلمية الجزائرية التي حظيت بصيت في الأوساط العلمية ببلاد المغرب والمشرق، ولم يمنع تواجده بالمشرق من وصول طلاب بلاد المغرب إليه، مستجزين عنده بطلب الإجازة، فهذا الرحالة أبو سالم العياشي المغربي حصل على إجازة صوفية من الثعالبي على الطريقة النقشبندية، وبشكل خاص إجازة لبس الخرق الثمانية، ومن الإجازات المكتوبة والتي أورد فيها الشيخ تفاصيل مشتملة على الأسانيد فيقول: «...**كتب الشيخ بخط يده بامر هذا مانصه:"الحمد الله، صح ذلك وكتبه العبد الفقير عيسى بن محمد الجعفري المالكي وفقه اللع قلت: والخرق الثمانية لها لها الوسائط الثمانية متصلة بالنبي علية السلام ؛ الواسطة الأولى**...»[2]، كما انتهز العياشي ملازمة الشيخ فكان كلما سنحت له الفرصة يستجيز الثعالبي في الكتب والمؤلفات والمروياته عن أشياخه فسمع علية معجم الطبراني الصغير، والأربعين حديثا عن أربعين شيخا لتقي الدين الفاسي، وسمع منه أيضا بعض الشمائل، وأجاز له سائر مروياته[3]، وقد كتب العياشي في حق شيخه قصيدة على حروف المعجم طويلة[4].

كما عمل العياشي بعد عودته إلى المغرب؛ على الحصول على إجازة من الشيخ عبد القادر الفاسي[5] سنة 1076هـ/1665م، وما يهمنا في هذه الإجازة أنّ العياشي أكد على الشيخ الفاسي منحه إجازة عامة لنفسه ولمجموعة من المشايخ من بينهم شيخه الثعالبي، فكتب لهم ولد الشيخ

---

[1]- هو أبو المهدي عيسى بن محمد بن أحمد بن عامر الهاشمي الثعالبي الجزائري، الجعفري، ينتسب إلى جعفر بن أبي طالب، أصله من وادي يسر شرقي مدينة الجزائر، وهو وطن قبيلة الثعالبة، ولد سنة 1020هـ/ 1611م بمنطقة زواوة ثم انتقل إلى مدينة الجزائر فأخذ عن علمائها أمثال الشيخ سعيد قدورة، وبعدها ارتحل إلى تونس وأدى فريضة الحج سنة 1062هـ/ 1651م، وجاوز مكة، كما أنه دخل مصر فأخذ بها عن القاضي الشهاب أحمد الخفاجي، وبعدها عاد إلى مكة وتوفي بها سنة 1080هـ/ 1779م، من مؤلفاته فهرسة شيوخه سماها: "كنز الرواة المجموع في درر المجاز ويواقيت المسموع"، ورسالة في "مضاعفة ثواب هذه الأمة"، و"تحفة الأكياس في حسن الظن بالناس"، و"مشارق الأنوار في بيان فضل الورع من السنة وكلام الأخيار"، و"منتخب الأسانيد"، ذكر فيه شيوخه المالكيين، وأسماء رواة الإمام أبي حنيفة. انظر: الحضيكي، **طبقات**، ج1، ص 470؛ الزركلي، الأعلام، ج5، ص 108؛ عبد الحي الكتاني، **فهرس الفهارس**، ج1، ص ص 500؛ ج2، ص 806؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص ص 450- 451؛ نويهض، **معجم أعلام الجزائر**، ص ص 120- 121.

[2]- العياشي، **الرحلة**، ج1، ص ص 335-336.

[3]- وردت معلومات في عدة محطات من الرحلة. انظر: العياشي، **الرحلة**، ج1، ص ص 394، 445، 467.

[4]- المصدر نفسه، ج1، ص ص 468-469.

[5]- أبو محمد عبد القادر بن علي بن أبي المحاسن يوسف بن محمد المغربي، الفاسي، المالكي، ولد سنة 1007هـ/ 1598م، قرأ على والده وعلى علماء فاس لم يتصد للتأليف لانشغاله بالتدريس، فتخرج عليه عدد من طلبة فاس وغيرها وممن أخد عنه ابن علي اليوسي، توفي سنة 1091هـ/ 1679م. انظر: المحبي، **خلاصة الأثر**، ج2، ص ص 444- 451؛ الحضيكي، **طبقات**، ج1، ص 506؛ الزركلي، الأعلام، ج4، ص 41؛ عبد الحي الكتاني، **فهرس الفهارس**، ج2، ص ص 763، وما بعدها.

الفاسي، الشيخ أبو زيد عبد الرحمن بن عبد القادر إجازة ضمنها مشهور أسانيد والده، وهي فهرسة في نحو كراستين، وكتب إثرها والده الإجازة لمن ذكر ضمنها، ومما جاء في الفهرس: « ... **فقال الشيخ المستجاز، المذكور لذلك: أجزت المستدعي المذكور وولده أي العياشي وولده حمزة ... ثم للشيخ، العالم، الحافظ، العامل، أبي مهدي عيسى الثعالبي** ». وبعد أن عدد أكثر من عشرين عالما وفقيها من المشرق والمغرب ممن تعمه الإجازة، قال: « ... **إجازة عامة في جميع مالنا من مقروء ومجاز ومسموع، وما تحملناه من الأصول والفروع، فيحدثوا عني جميعا بما شاءوا، وكيف شاؤا على السنن المعرف، والنهج المسنون المعروف، أيجاب لتلكم الطلبة**»[1]. ومنه أن الشيخ عيسى الثعالبي تحصل على إجازة عامة من الشيخ الفاسي عن طريق وساطة تلميذه العياشي. كما أجاز عيسى الثعالبي وهو بمكة[2]، كلا من عبد الله بن محمد العياشي[3] والشيخ محمد بن عبد القادر الفاسي[4].

وكان للعالم الجزائري يحي الشاوي من فقهاء المالكية الذين حضو بالتدريس بالجامع الأزهر، فكثر طلابه من كل صوب وحدو، ومن بين طلابه المغاربة نذكر: عبد العزيز بن محمد الفراتي التونسي[5] الذي نال الإجازة منه بعد أن لازمه بالأزهر خمس سنوات، قبل أن يسافر معه إلى

---

[1]- الفهرس المجاز به ضمن مجموع رقم :181، بدار الكتب المصرية، الأوراق 11ظ، 12و. نقلا عن: لزغم، المرجع السابق، ص 120.

[2]- محمد حجي، **الحركة الفكرية**، ج2، ص 448 هامش 18.

[3]- هو أبو سالم عبد الله بن محمد بن أبي بكر العياشي، السجلماسي، كان عالما، رحالة، أديبا، أريبا، فقيها، ولد سنة 1037هـ/ 1627م، أخذ عن والده محمد، وأخيه عبد الكريم، وعن ثلة من شيوخ فاس، أمثال: الشيخ ميارة، وأبي زيد ابن القاضي، وعبد القادر الفاسي، كما أخذ عن علماء الجزائر وطرابلس، أمثال: الشيخ أبي مهدي عيسى الثعالبي ونال منه إجازة، وعاشور القسنطيني، ومحمد بن إسماعيل الطرابلسي، هذا، وقد نهل من علماء مصر والمشرق أيضا، وتحصل على إجازات منهم، كان عالم معروف بكثرت مجالسه، أخذ عنه ابنه حمزة، والشيخ عبد السلام بناني، والحريشي، وأبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الفاسي، توفي سنة 1090هـ/ 1679م. انظر: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الفاسي، **المنح البادية في الأسانيد العالية والمسلسلات الزاهية والطرق الهادية الكافية**، مخطوط بمكتبة الأزهر الشريف، مصر، رقم 313091، ق 4 ظ- 5 و؛ الحضيكي، **طبقات**، ج1، ص ص 396- 398؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص ص 454- 455.

[4]- محمد القادري، **نشر المثاني**، ج3، ص ص151-152.

[5]- هو أبو فارس عبد العزيز بن محمد الفراتي التونسي الصفاقسي، الفقيه النحوي الأديب، ولد بصفاقس سنة 1050هـ/ 1641م ونشأ بها، وقرأ بها على علمائها، ثم رحل إلى تونس ولبث بها نحو عشرين عاما، وأخذ عن الشيخ عبد القادر الجبالي وأخيه أحمد، وعاشور القسنطيني، ثم توجه الى قاهرة ودرس على أهم مشايخها، ثم رجع إلى صفاقس ودرس بالجامع الكبير، من جملة مؤلفاته "تأليف في النحو"."تقاييد في الفتاوى" توفي بصفاقس سنة 1131هـ/ 1749م. انظر: حسين خوجة، **ذيل البشائر**، ص ص 129- 130؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص ص 467- 468؛ محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج4، ص ص 25-26.

إسطنبول[1]. كما أجاز الشيخ يحي الشاوي وهو بمصر لأبي الحسن علي النوري الصفاقسي[2] شرح المرادي على الألفية فأجازه سنة 1078هـ/ 1667م[3].

ومن العلماء المغاربة الذين سافروا خارج بلاد المغرب وأجازوا إخوانهم المغاربة أيضا، الشيخ محمد بن عبد القادر الفاسي، نزيل تونس، إذ أنه سافر إلى القاهرة، فالتقى بالشيخين عبد الله بن محمد الهاروشي[4]، ومحمد العياشي، فأخذ الأول عنه وأكيد أنه أجازه، واستجازه الثاني فأجازه بما سمع منه، وعن العلوم التي أخد من شيخه محمد ناصر الدرعي شيخ محمد العياشي، وقد اثنى الهاروشي على شيخه ابن عبد القادر الفاسي، ونضيره محمد العياشي في كتابه الموسوم بـ: "الفتح المبين والدر الثمين في فضل الصلاة على سيد المرسلين"[5].

وكانت رحلة الحج فرصة للقاء العلماء وأخذ الإجازات من بعضهم البعض، فهذا أحمد العجمي المكني[6] استغل فرصة لقائه بالشيخ الحسن اليوسي في مصر، أثناء رجوعه مع ركب الحج

---

[1]- مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 468؛ محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج4، ص 25.

[2]- أبو الحسن علي بن محمد النوري الصفاقسي، ولد سنة 1053هـ/ 1644م، ارتحل إلى تونس وأخذ عن علمائها، ثم سافر إلى مصر، وبعدها عاد إلى مسقط رأسه، كان من أهم الشخصيات في علم القراءات، توفي سنة 1118هـ/ 1706م. له عد تآليف منها: "غيث النفع"، في اختلاف القراءات، و"تنبيه الغافل في علوم التجويد"، له زاوية ومدرسة بصفاقس. انظر: حسين خوجة، **ذيل الباشائر**، ص ص127-129؛ الزركلي، **الأعلام**، ج5، ص 14؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص ص 464- 465؛ عبد الحي الكتاني، **فهرس الفهارس**، ج2، ص 673.

[3]- مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص ص 464- 465؛ عبد الحي الكتاني، **فهرس الفهارس**، ج2، ص1133.

[4]- هو أبو محمد عبد الله بن محمد الخياط الشهير بالهاروشي الفاسي المولد، التونسي الدار والقرار، ولد سنة 1091هـ/ 1680م، ارتحل إلى تونس، وزار مصر، وأخذ عن علماء العصر، منهم: محمد بن عبد القادر الفاسي، وأبي العباس أحمد بن محمد بن جابر النايلي الطرابلسي، والشيخ قاسم الخصاصي، اجتمع به في مصر حين قدم إليها حاجا لازمه مدة إقامته بها سنة 1139هـ/ 1726م، كان فقيها مالكيا، اشتهر بالفضل والصلاح، توفي بتونس 1175هـ/ 1761م. له كتاب: "كنوز الأسرار في الصلاة على النبي المختار"، و" الفتح المبين والدر الثمين في فضل الصلاة على سيد المرسلين "، وهو شرح وتذييل للكتاب الأول. انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج4، ص 130؛ كحالة، **معجم المؤلفين**،ج6، ص 118؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 509؛ البغدادي، **إيضاح المكنون**، ج4، ص ص 172، 388.

[5]- **شجرة النور الزكية**، ج1، ص 509؛ محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج5، ص ص 191-192.

[6]- هو الشيخ أبو العباس أحمد بن محمد بن حَمَدْ بن إبراهيم الفزاني، العجمي، المكني، أخذ بصفاقس عن الشيخ علي النوري ونال إجازة منه، ثم رحل إلى مصر، واجتمع بأعلامها، وأخذ عنهم كإبراهيم الشيرخيتي، وبعد أدائه فريضة الحج عاد إلى مدينة بلده المكنين و أسس بها مدرسة، وتصدّر للتدريس وانتفع به جماعة، توفي سنة 1122هـ/ 1710م، وله تصانيف منها منظومة "سماها عقيدة التوحيد" شرحها الشيخ عبد العزيز الفراتي. وللإشارة، فإنّ صاحب الترجمة ليس هو نفسه "المكني" الذي تمّت الترجمة له في الفصل الثالث من الباب الثاني من هذه الرسالة. وانظر: مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص ص 465- 466.

المغاربي، فلازمه مدة سفرهما للعودة إلى بلديهما، وتحصل على إجازة منه، لنفسه ولإخوانه من أهل طرابلس[1]. وقد أجابه الشيخ النوري نظما، جاء فيه:

أجزت لكم في كل ما قد رويته ... وما قلت قبل من نظام ومن نثر
كذا الرفقاء الماجدون تعمهم ... إجازتنا من قاطنين بذا المصر
كذا الماجد النحرير عين سفاقس ... أبو الحسن النوري ذو المجد والفخر
وحدثتكم في ذلكم عن شيوخنا ... ذوي العلم والعرفان والفضل والقدر
ومن شاء يستقصي ففهرسة لنا ... تضيء لهم كالنجم في الطالع الزهر
على شرطها المعتاد في كل دورة ... من الفهم والتحصيل والصدق في الذكر[2]

ومن بين الإجازات الممنوحة من علماء المغاربة إلى أقرانهم الطرابلسيين خارج القطر المغاربي، الإجازة التي قدمها الرحالة أبو العباس أحمد المغربي التلمساني لأبي القاسم بن جمال الدين بن محمد خلف المصراتي المالكي، والذي أجازه إجازة عامة لجميع مؤلفاته ومروياته[3]. كما يذكر العياشي إجازة الشيخ عاشور القسنطيني[4] الذي التقى به بطرابلس واتنهز الفرصة فطلب الاجازة منه فاجازه بإجازة شفوية يقول :«... **وقد لقيته وتبركت به واستجزته لنفسي ولمن ذكر في الإستدعاء من الإخوان ،وآجاز لي ولهم لفظا ،وهو يروي عن سيدي محمد التواتي وعن سيدي عبد القادر بن خدة عن الشيخ السنوسي ،رضي الله عنه، ويروي أيضا عن سيدي محمد السوسي عن المنجور، ويروي أيضا عن سليمان التمارسي عن الشيخ سالم**

---

[1]- مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 466؛ عبد الحي الكتاني، **فهرس الفهارس**، ج2، ص ص 1157- 1158؛ محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج4، ص 367.

[2]- عبد الحي الكتاني، **فهرس الفهارس**، ج2، ص ص 1157- 1158.

[3]- الزاوي، **أعلام ليبيا**، ص 72.

[4] - هو عاشور بن عيسى القسنطيني، ولد نحو سنة 984هـ/ 1576م، من علماء والفقهاء المالكيين لمدينة قسنطينة، ارتحل بقصد طلب العلم في بعض أقطار إفريقية، ثم استقر بمدينة تونس وأخذ عن علمائها، أخذ عن الشيخ التواتي، ومحمد السوسي، والشيخ عثمان الثعاوشي، وكان معاصرا للرحالة المغربي أبي سالم العياشي الذي التقاه وأثنى عليه في رحلته، أخذ عنه الشيخ محمد قويسم، ومحمد الحجيج، وعبد العزيز الفراتي، لا يعرف تاريخ محدد لوفاته، وقد كان حيا سنة 1074هـ/ 1664م، وهو في سن التسعين، ترك رسالة عنوانها: "إعمال الفكر في ضبط لفظه القسطلاني وأبي بكر". انظر: العياشي ، **الرحلة**، ج2، ص503؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص ص 448- 449؛ نويهض، **معجم أعلام الجزائر**، ص 350.

السنهوري وأسانيد الشيخ السنوسي والشيخ المنجور والشيخ سالم السنهوري معروفة في محلها..»[1]. وقدم في حق الشيخ عاشور قصيدة مطلعها[2]:

وللشـــيخ عاشـــور الإمـــام الأمجـــد حـــاوي الكمـــالات التقـــي الأرشـــد

ومن نماذج الإجازات التي منحها علماء جزائريون لعلماء مغاربة، إجازة العالم محمد بن عبد الكريم الجزائري[3] لأبي عبد الله محمد المعروف بالصغير بن عبد الرحمن الفاسي[4]، الذي تتلمذ على يديه ونال منه الإجازة وذكره في كتابه الموسوم بـ: "المنح البادية في الأسانيد العالية"، فقال: «... **شيخنا، الفقيه، الأديب، الشريف، الحسني، المعمر، أبو الجمال محمد بن عبد الكريم الجزائري ... سمعت عليه أوائل الصحيحين والمسلسلات بالأولية، وغير ذلك، وأجازني فيما له وما تحمّل عن شيوخه ... وهو يروي عن شيوخ مشارقة ومغاربة ...»**[5].

---

[1]- العياشي، **الرحلة**، ج2، ص503.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص 503.

[3]- هو أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم الجزائري ثم الفاسي، الشريف، قدم لفاس سنة 1083هـ/ 1672م، أخذ عن أجلة علماء عصره من المغاربة والمشارقة فكان مجموعهم نحوا من السبعين شيخا، منهم الشيخ سعيد قدورة، وعبد القادر الفاسي، والحسن بن مسعود اليوسي، وأبي عبد الله السوسي الجزائري، والأجهوري ومحمد الزرقاني والبابلي وغريس الدين الأنصاري وزين العابدين الطبري، والشهاب الأفندي، وشمس الدين محمد بن محمد الفيشي، وأبي الغيث القشاش، وتاج العارفين البكري التونسي، وعبد الكريم الفكون، توفي بفاس سنة 1102هـ/ 1690م. انظر: محمد بن عبد الرحمن الفاسي، **المنح البادية**، ق 5 و- 6 و؛ القادري، **نشر المثاني**، ج3، ص ص 23- 24؛ القادري، **نشر المثاني**، ص ص 260- 261؛ مخلوف، **شجرة النور**، ج1، ص 472.

[4]- هو أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي، الحيسوبي، الصوفي، ولد سنة 1058هـ/ 1647م، أخذ عن جده الشيخ الفقيه عبد القادر الفاسي، الصحيحين وعلم التفسير والأصول والتّصوف، والنحو ونال منه إجازة عامة سنة 1080هـ/ 1669م، ولازم عمه محمد بن عبد القادر، وأباه عبد الرحمن، كما أخذ عن ابن عم جد محمد بن أحمد بن يوسف الفاسي الذي كان حافظا وخطيبا بفاس، هذا وقد نهل العلم من ثلة من الشيوخ، أمثال: أبي سالم عبد الله بن محمد العياشي، وأحمد بن محمد بن عيسى نزيل رباط الفتح بسلا، والفقيه النحوي محمد بن أبي بكر المعروف بالمرابط الدلائي، والفقيه محمد بن عبد الكريم الجزائري، وأخذ عن علماء مصر، ومنهم: الشيخ عبد الباقي الزرقاني، والخرشي، أخذ عنه المؤرخ الإفراني، وأبو عبد الله ميارة الحفيد، وأبو عبد الله محمد بن حمدون بناني، أحمد بن مبارك الفلالي، وأبو عبد الله الجندوز، توفي في شعبان سنة 1134هـ/ 1721م. انظر: محمد بن عبد الرحمن الفاسي، **المنح البادية**، ق 1 ظ- 2 و، وما بعدها؛ الإفراني، **صفوة من انتشر**، ص 371؛ الحضيكي، **طبقات**، ج1، ص 360؛ القادري، **نشر المثاني**، ج3، ص 254؛ القادري، **التقاط الدرر**، ص ص 323- 330.

[5]- محمد بن عبد الرحمن الفاسي، المنح البادية، ق 5 و- 5 ظ. وانظر أيضا: عبد الحي الكتاني، **فهرسة الفهارس**، ج2، ص ص 595- 596.

ومن خلال ما تقدم نستخلص:

كان شكل الإجازات يتميز بالأسلوب المختلف من فترة إلى أخرى، ومن عالم إلى آخر، إذ تأرجح بين الدقة والأسلوب الجيد الرصين المبني على النثر والشعر معا تارة، وبين الأسلوب النثري البسيط المباشر في طلب الإجازة.

احتوت بعض الإجازات على تفاصيل كثيرة، من ذكر للكتب والأسانيد التي درسها الطالب المجاز في مختلف العلوم، وتحديد للجزء المسموع أو المدروس على العالم المجيز، بحيث يقتصر الإذن في الإجازة على ما سمعه أو درسه وأتقنه طالب الإجازة، في حين خلت إجازات أخرى من هذا الشرط، فأصبحت إجازات عامة، تؤخذ دون شرط السماع والملازمة. بل وفي بعض الأحيان كانت تطلب هذه الإجازات من كبار العلماء في ذلك الوقت بغرض التباهي، مِمَّ أفقدها القيمة العلمية، وجعلها تتجه نحو المحابات.

من خلال تتبع نماذج الإجازات المدروسة؛ يتضح التوافق التعليمي والعلمي المختلف للثنائيات جزائري- تونسي، تونسي- مغربي، جزائري- مغربي، طرابلسي- تونسي، مغربي- طرابلسي.

الفصل الخامس:

المكتبات وحركة الكتب ملمح للنشاط العلمي

أولا- لمحة عامة عن نشأة المكتبة

ثانيا- تكوين المكتبات في الفترة الحديثة

ثالثا: طرق جمع الكتب رافد من روافد التواصل

نظرا لأهمية الكتب والمكتبات كأساس في الحركة الثقافية والعلمية، استوجب الحديث في هذا الفصل عن المكتبات التي أنشأت خلال الفترة الحديثة، وطرق جمع الكتب ليس وصفا وإنما لإبراز دور المكتبة وتجميع الكتب في التفاعل بين عناصر المجتمع الكبير.

أولا– لمحة عامة عن نشأة المكتبة:

تعتبر الكتابة الركيزة الأساسية للاحتفاظ بذاكرة وأعمال الإنسان، ومنعها من الضياع والنسيان، من خلال نقلها من إطارها الشفوي إلى إطار التدوين[1]، ولحرص الإنسان على الاحتفاظ بما كتبه؛ كان عليه أن يجعل مكانا يخزن فيه الكتب والوثائق وغيرها من الكتابات، فظهر ما يعرف "بخزانة الكتب" أو "المكتبة"، وأصبحت هذه المؤسسة من أهم الروافد العلمية لأي مجتمع، ومؤشرا على ازدهاره الثقافي. وقد عرف المسلمون خزانة الكتب في فترة مبكرة، خاصة لما ظهرت مختلف العلوم، وبدأت حركة التأليف، والترجمة تعرف توسعا ملحوظا خلال عصر الدّولة العباسية، وكان السعي وراء إنشاء المكتبات بالدّرجة الأولى، يهدف إلى الاحتفاظ بالمصاحف وما تمت كتابته في الشرع والأحكام والأخبار والأشعار[2].

ولم يجد المسلمون العناء في اختيار مكان لخزانة الكتب؛ فقد ألحقوها بالمؤسسات الثقافية: المسجد والمدرسة والزاوية، لإدراكهم مدى حاجة طلبة العلم والمسلمين للكتب لنشر العلم والتعلم والمعرفة، فعرفت خزائن الكتب تطورا من حيث الشكل والمحتوى، فاهتم السلاطين والحكام في الدولة الاسلامية بإنشاء مكتبات وخزائن سلطانية، واقتناء نفائس الكتب سواء كان الغرض علميا بحثا أو للتباهي، وعلى سبيل المثال مكتبة بيت الحكمة[3] ببغداد التي تعتبر من أوائل المكتبات، إذ اتسمت بكثرة وتنوع الكتب بها.

---

[1]- Roger Chartier, **L'ordre des livres –auteurs**, bibliothéque en Europe entre le XIVeme et XIVè et XVIIIè siecle, p141.

[2]– عن تعريف المكتبة، وتاريخها قبل الاسلام وبعده وتنظيمها وأبرز المكتبات في التاريخ الإسلامي. انظر: إسماعيل سامعي، **معالم الحضارة العربية الإسلامية**، مدخل– نظم– علوم، زراعة وصناعة– اجتماعيات– عمارة وفنون– تأثيرات، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون– الجزائر، 2007م، ص ص 319– 327؛ إبراهيم سلمان الكروي، عبد التواب شرف الدّين، **المرجع في الحضارة العربية الإسلامية**، د ط، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1404هـ/ 1984م، ص ص 440– 461.

[3]– تعتبر أول مكتبة علمية أكاديمية في الإسلام، وكانت بمثابة مجمع علمي، ومرصد فلكي، ومكتبة عامة، أسسها الخليفة العباسي هارون الرشيد (170– 193هـ/ 786– 808م)، ثم اهتم بها وطورها من بعده ابنه المأمون (198– 218هـ/ 813– 833م). هذا، وقد اشتهرت مكتبات أخرى في العالم الإسلامي، منها: مكتبة "دار العلم"، أو "دار الحكمة"، في=

ففي بلاد المغرب اشتهرت تاريخيا بمجموعة من الخزائن السلطانية التي تنافس أصحابها على جمع أكبر عدد من نفائس المؤلفات، كما شارك العلماء والعامة في تعمير مكتبات المساجد والمدارس والزوايا عن طريق تحبيس الكتب أو الإهداء أو الشراء. وقد كان الأغالبة[1] بإفريقية أول من أنشأ مكتبة عمومية في جوامعها، وخاصة جامع القائد عقبة، ثم تبعهم في ذلك رجال الدّولة، ومما قام به الأغالبة هو تحويل البيت المجاور لمحراب الجامع الأعظم بالقيروان إلى مكتبة لجمع الكتب[2]، وكان الأدارسة في المغرب الأقصى من أوائل الدّول التي اهتمت بالمكتبات في مؤسساتها الثقافية[3]، أمّا عن الدولة الزيرية فتعد فترة حكم المعز بن باديس الصنهاجي من أهم الفترات التي عرفت اهتماما بهذا المجال[4].

وعن الأندلس في هذه الفترة، فقد عرفت أزهى عهودها مع قيام الدّولة الأموية الثانية بها، التي شجعت الحركة العمرانية، واهتمت بإقامة المؤسسات الثقافية والتعليمية المختلفة، وقد اهتم الخلفاء بإنشاء المكتبات الضخمة، وتزويدها بنفائس الكتب والمصنفات خدمة لطلبة العلم، ومثال ذلك الخليفة الحكم بن عبد الرحمن اللقب بالمستنصر (350-366هـ/961-976) الذي أقام مكتبة احتوت على أزيد من أربع وأربعين فهرسة تحمل عناوين أمهات الكتب[5].

ولم يكن المرابطون ببعيدين عن هذا الميدان، فقد اهتموا هم كذلك بإنشاء المكتبات وتعميرها، ومن أبرزهم السلطان أبو الحسن علي بن يوسف بن تاشفين اللمتوني (ت 537هـ/

=القاهرة بمصر، التي أسسها الخليفة الفاطمي العزيز بالله في قصره، سنة 349هـ/ 1004م، وقد ضمت رصيدا كبيرا من الكتب. بالإضافة إلى "مكتبة قرطبة"، التي أنشأها الخليفة الأموي بالأندلس، عبد الرحمن الثالث الملقب بالناصر (350-366هـ/ 961- 976م). انظر: سامعي، المرجع السابق، ص ص 322- 325.

[1]- أنشأ الأمير الأغلبي إبراهيم الأصغر (261- 289هـ/ 875- 902م) مكتبة في القيروان سماها "بيت الحكمة"، وأغلب الظن أنها كانت شبيهة بمكتبة بيت الحكمة ببغداد. انظر: المرجع نفسه، ص ص 325- 326.

[2] - محمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، **تاريخ المكتبات الإسلامية وَمَنْ أَلَّفَ في الكُتُبِ**، ضبط وتعليق أحمد شوقي بنبين، عبد القادر سعود، ط1، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، الرابطة المحمدية، الرباط- المغرب الأقصى، 1434هـ/ 2013م، ص 167.

[3] - المرجع نفسه، ص 172.

[4] - المرجع نفسه، ص 168.

[5]- المراكشي، **المعجب**، ص59.

1142م)، الذي أوقف عدة كتب نسخت لمكتبته منها أجزاء من الموطأ[1]. وكان لدولة الموحدين، اهتمام كبير بإنشاء المكتبات وجمع النفائس، وعلى رأسها المصحف العثماني الذي تم نقله في عهدهم من قرطبة إلى مراكش[2]. وكذلك سار خلفائهم من السلاطين الحفصيين والزيانيين والمرينيين من الاهتمام بإنشاء المكتبات وتزويدها بنفائس الأسفار إذ بلغ اهتمام الحفصيين[3] بجمع الكتب درجة كبيرة، حتى كان عدد الكتب الموجودة بخزانة دار الإمارة بالعاصمة تونس، بحسب ما ذكره الرحالة أبو محمد عبد الله التجاني (ت 721هـ/ 1321م) في ترجمة الحسن بن معمر الهواري الطرابلسي الذي كان مكلفا بالنظر بالخزانة، ثلاثين ألفا قبل أن يتم نفيه إلى المهدية سنة 667هـ/ 1268م، وبعدما أعيد إلى وظيفته سنة 675هـ/ 1276م وجد عدد الكتب قد صار عشرين ألف سفر، ولكن العدد تقلص زمن الرحالة التجاني إلى ستة آلاف سفر[4].

ومن بين السلاطين الحفصيين الذين اهتموا بإنشاء المكتبات، وجمع الكتب، السلطان أبو زكرياء يحيى بن أبي محمد عبد الواحد الحفصي الهنتاتي الذي بلغ عدد الكتب في عهده بدار الإمارة ستة وثلاثين ألف مجلد (36000)[5]، أمّا السلطان أبو فارس عبد العزيز فقد أقام خزانة بجوف جامع

---

[1] – قال عنه ابن الأبار مشيرا إلى الحالة العلمية وكثرة الكتّاب: «... وفي دولة أخيه [علي بن يوسف بن تاشفين] نفقت العلوم والآداب وكثر النّبهاء وخصوصا الكُتّاب ...». انظر: محمد بن عبد الله ابن الأبار القضاعي البلنسي، **المعجم في أصحاب القاضي الصدفي أبي علي حسين بن محمد**، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط1، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، القاهر– مصر، بيروت– لبنان، 1410هـ/ 1989م، ص 63. وانظر أيضا: عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص 172.

[2] – عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص ص 173– 174.

[3] – اشتهر السلاطين الحفصيون بكونهم يسألون كل يوم وزير الفضل، وهو كاتب السر، حينما يستقبلون وزرائهم، عن الوارد من الكتب إلى البلاد، وعمّا تحتاج إليه خزانة الكتب، وما تجدد في الحضرة وفي البلاد مما له علاقة بأرباب العلم. انظر: شهاب الدّين أحمد بن يحي بن فضل الله العمري، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، تحقيق كامل سلمان الجبوري، 27 جزء، ج4، **ممالك اليمن والحبشة والسودان وإفريقيا والمغرب والأندلس وقبائل العرب**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 2010م، ص ص 71، 80– 81؛ أبو العباس أحمد القلقشندي، **كتاب صبح الأعشى في صناعة الإنشى**، 15 جزء، ج5، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة– مصر، 1340هـ/ 1922م، ص 144.

[4] – التجاني، **الرحلة**، ص 276.

[5] – لكن للأسف كان مصيرها أن الأمير أبا يحي ابن اللحياني باع كل الكتب الموجودة في القصر في سوق الوراقين وجمع ثمنها حوالي عشرون قنطارا من الذهب سوى الفضة والدر. انظر: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الشماع، **الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدّولة الحفصية**، تحقيق وتقديم الطاهر بن محمد المعموري، د ط، الدرا العربية للكتاب، مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، 1984م، ص 114؛ إبن أبي دينار، **المؤنس**، ص157، 165.

جامع الزيتونة وحبس أمهات الكتب في مختلف العلوم[1]، وأنشأ السلطان عثمان بن محمد بالملقب بالمتوكل (حكم ما بين 839- 893هـ/ 1435- 1487م) الخزانة الشرقية بجامع الزيتونة، وأوقف عليها[2].

وعلى الرغم من التذبذب السياسي الذي شهدته الدّولة الزيانية خلال تاريخها؛ إلا أن ذلك لم يمنع سلاطينها، وعلمائها من الاهتمام بهذا الجانب؛ ومن ذلك مدرسة ابني الإمام التي أسسها السلطان أبو حمو الأول (707- 718هـ/ 1307- 1318م) بتلمسان، وجعل لها مكتبة حبس لصالحها نفائس الكتب[3]، ومكتبة المدرسة التاشفينية التي عمرها السلطان أبو تاشفين الأول عبد الرحمن الأول (718-737هـ/ 1318 -1337م)[4]، والخزانة الكبيرة بالجامع الأعظم بمدينة تلمسان التي بناها السلطان أبو زيان محمد بن أبي حمو[5]، ومكتبة الجامع الكبير التي أنشأها السلطان أبو حمو موسى الثاني سنة 760هـ/ 1359م[6]، كما أنه بنى أيضا المدرسة اليعقوبية عام 765هـ/ 1363م، وجعل لها مكتبة زاخرة بأمهات الكتب[7].

ومن أهم السلاطين المرينيين الذين شجعوا على إقامة المكتبات السلطان أبو الحسن المريني[8]، المريني[8]، الذي أنشأ عددا من المؤسسات التعليمية وأوقف على كل منها كتبا نفيسة، وعلى رأسها

---

[1] - ابن الشماع، **الأدلة البينة**، ص 114؛ ابن أبي دينار، **المؤنس**، ص 175.

[2] - ابن أبي دينار، **المؤنس**، ص 178؛ الشوكاني، **البدر الطالع**، ج1، ص 414.

[3]- يحي بن خلدون، **بغية الرواد**، ج1، ص ص 126- 132؛ عبد الرحمن بن خلدون، **العبر**، ج7، ص 517؛ التنسي، **تاريخ بني زيان**، ص 139؛ الحاج محمد بن رمضان شاوش، **باقة السوسان في التعريف بحضارة تلمسان عاصمة دولة بني زيان جغرافيا وتاريخيا وفنيا ومعماريا (دراسة مصحوبة بخرائط ورسوم وصور)**، جزءان، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، بن عكنون- الجزائر، 2011م، ص 74.

[4]- التنسي، **تاريخ بني زيان**، ص 141؛ فيلالي، **تلمسان في العهد الزياني**، ج2، ص ص 142- 143؛ عبيد بوداود، **الوقف في المغرب الاسلامي ما بين القرنيين السابع والتاسع الهجريين /13-15، ودوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، ط1، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م، ص 390.

[5]- التنسي، **تاريخ بني زيان**، ص 211.

[6]- شاوش، **باقة السوسان**، ج1، ص 89.

[7] - نفسه.

[8]- لم يكتف السلاطين المرينيون بتشجيع اقتناء الكتب فحسب؛ بل اشتهر بعضهم بجودة الخط، فكانوا ينسخون المصاحف والكتب بأنفسهم، ومن ذلك السلطان أبا الحسن المريني الذي نسخ ثلاث مصاحف بخط يده، واعتنى بتذهيبها ووضعها في صناديق مربعة مرصعة بالجواهر واليواقيت، وأوقفها في كل من مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وبيت المقدس، إلا أنه في رواية ابن خلدون توفي ولم يكمل نسخ المصحف الخاص ببيت المقدس. انظر: عبد الرحمن بن خلدون، **العبر**، ج7، ص 351؛ ابن مرزوق الخطيب، **المسند الصحيح الحسن**، ص ص 452، 469، وما بعدها؛ عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص ص 187- 188.

رأسها المدارس، بفاس: مدرسة الصهريج، ومدرسة الوادي، والمدرسة المصباحية، ومدارس أخرى بتازة وسلا ومكناسة وطنجة وسبتة وأغمات وأزمور وآسفي ومراكش والقصر الكبير وتلمسان والجزائر[1].

كما بنى السلطان أبو عنان المريني خزانة للكتب بمؤخرة جامع القرويين، وأوقف لها كتبا في مختلف العلوم، وجعل لها قَيِّمًا يهتم بها ويخدم من يرغب في الاستفادة مما بها من الكتب، وكان ذلك سنة 750هـ/ 1349م، ثم حذى حذوه غيره من الشخصيات والعلماء فصاروا يتسارعون لتحبيس الكتب لصالح هذه المكتبة[2]. وقد بنى خزانة أخرى بقبلة جامع القرويين، عرفت بخزانة المصاحف[3]، أُرّخ لإنشائها بيوم 6 شوال 750هـ/ 1349م[4]، ولشدة اهتمامه بالكتب والمكتبات؛ فقد جعل أبو عنان خزانة متنقلة يصحبها معه في أسفاره[5].

---

[1] – ابن مرزوق، **المسند الصحيح الحسن**، ص ص 401، وما بعدها؛ عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص 186.

[2] – ابن القاضي، **جذوة الاقتباس**، ج1، ص 73؛ الجزنائي، **جنى زهرة الآس**، ص 76.

[3] – يقول عنها الجزنائي في كتابه "جنى زهرة الآس": «وأمّا خزانة المصاحف التي أمر بها مولانا أمير المؤمنين أبو عنان في قبلة هذا الجامع الناطقة بالخير الجامع، ما لم يسبقه إليه أحد من أئمة هذه الأصقاع، فإنه صورها في ذهنه الثاقب المنير، ثم أبرزها لمن صنع شخصها الجليل الحصين، فأبدى من ذلك ما هو المعهود من حسناته المأثورة، وسهل بها على الناس تلاوة القرآن في كل وقت من الأزمان». انظر: **جنى زهرة الآس**، ص 76.

[4] – عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص ص 189، 190.

[5] – إبراهيم بن نور الدين المعروف بابن فرحون المالكي، **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، دراسة وتحقيق مأمون بن يحيي الدّين الجنّان، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1417هـ/ 1997م، ص 377.

ثانيا– الأطراف المساهمة في تكوين المكتبات في الفترة الحديثة:

مع تغيرات السياسية التي طرأت على بلاد المغرب في القرن العاشر هجري السادس عشر ميلادي ، والمتمثلة بدخول العثمانيين إلى الإيالات الثلاث، وقيام الدّولة السعدية في المغرب الأقصى، انتعشت المكتبات[1] بتظافر جهود عناصر المجتمع حكاما، وعلماء، وفقهاء ونخبة، الذين عملوا على تكوين وتطوير الخزائن بالمعالم الثقافية وفضاءات التدريس، وهذا ما جعل الكتاب يكون سهل المنال. وعلى العموم عند التطرق إلى المكتبات أو الخزائن، نجدها تنقسم إلى نوعين: عامة، وخاصة، سنحاول فيما سيأتي تبيان نماذج منها لإبرار تفاعل كل من السلطة الحاكمة وأفراد المجتمع مع المكتبات.

1– الخزائن العامة:

هي تلك المساحة المخصصة لرفوف الكتب والمتواجدة في المساجد والمدارس والزوايا، والتي تخول لكل شرائح المجتمع الاستفادة مما تحتويه من رصيد معرفي متنوع، وبالأخص طلبة العلم الذين يزاولون دراستهم بالمؤسسة ذاتها، أو في غيرها، وقد ساهم في إنشاء وإثراء وتنوع الكتب في هذا النوع من المكتبات كل من الحكام، والعلماء، وعامة الناس خصوصا ميسوري الحال، وبالتالي؛ فقد شكل تواجد المكتبات داخل المؤسسات الدينية والتعليمية، عاملا من عوامل التواصل المعرفي بين طلبة العلم والعلماء، و رافدا من روافد استقطاب والتقاء الأفكار والأذواق على اختلاف مشاربها وانتماءاتها، وجعلها تخرج من مجالها الضيق إلى مجال أوسع؛ وذلك بإتاحة محتوياتها للعامة، وبالتالي جعلها تقوم بدور اجتماعي مهم، وبهذا تكون المكتبة العامة لها خصائص أساسية أولها: تداول المعلومات والتقارب العلمي – الاجتماعي، والذي ولد آراء وأفكارا ساهمت في نشر المعرفة لدى فئات أوسع من الناس[2]، ثانيها كانت الحجر الأساس في توجيه عملية الإنتاج الثقافي[3].

---

[1]– أدّى التذبذب الذي عرفته بلاد المغرب أواخر القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي، إلى إفلاس مؤسساته الثقافية، ومن ضمنها المكتبات التي شهدت ضياعا وإفراغا لمخزونها المعرفي متأثرة بالأحداث السياسية. انظر: الفصل الثاني من الباب الأول من هذه الدراسة.

[2]– Roger Chartier, **culture écrite et l'ordre des livres 18–19eme siécle** ,Albin Michel ,Paris, 1996, p13

[3]– Roger Chartier, **Lectures et lecteurs dans la France d'Ancien Régime**, Seuil, Paris1987, p183.

ارتبط ارتفاع عدد المكتبات العامة بازدياد المؤسسات الثقافية من المساجد والمدارس والزوايا، فقد كان في كل من هذه المعالم مكتبة تابعة له، ومن ثَمَّ يدخل الاهتمام بالمكتبة في إطار الاهتمام بالمؤسسة الثقافية نفسها، ومنه نستطيع القول بأن المكتبة في الفترة الحديثة حضيت بوفرة لأن أفراد السلطة العثمانية في الإيالات الثلاثة عملوا على بناء وتشيد وترميم المساجد والمدارس، ونفس الطريق سلكته الأسرة السعدية والعلوية بالمغرب، لكن السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان من خلال عدد المكتبات الملحقة بالمؤسسات الثقافية، هو هل يمكن اعتبار هذا العدد دليلا على اهتمام السلطة آنذاك بالمكتبة إنشاء وتعميرا أم أن الهدف الأساسي للحكام كان بناء المؤسسات خدمة للأغراض الدينية والتعليمية فقط؟ أو أن الأمر ارتبط بوفرة الكتب بكل مؤسسة؟ أم أنه كانت هناك معطيات أخرى عملت على تخصيص العناية بمكتبة دون الأخرى؟

تكمن **النقطة الأولى** في ارتباط ارتفاع عدد المكتبات العامة بازدياد المؤسسات الثقافية، إذ لا يكاد يخلو مسجد أو مدرسة أو زاوية في أية مدينة من المدن ببلاد المغرب من مكتبة تكون تابعة لهذا الفضاء الديني، ويدخل الاهتمام بالمكتبة ضمنيا ضمن الاهتمام بالمؤسسة التابعة لها، ويلاحظ تظافر جهود جميع شرائح المجتمع للرفع من شأن المؤسسة؛ وبالتالي المكتبة التابعة لها. كما أن ازدياد عدد المؤسسات يرجع أيضا إلى التغير الجيو-سياسي الذي حصل في المنطقة خلال الفترة، والذي أفرز تغيراً لدور المدن وانتقال مدن من الدور الثانوي إلى الدور الريادي، ومنه ارتبطت شهرة وتعداد المكتبات بتطور الحاضرة.

فقد عملت السلطة العثمانية في الإيالات الثلاثة (الجزائر، تونس، طرابلس) على تكوين رصيد هام من المكتبات مع الاختلاف بين كل حاضرة بحسب علاقتها بالسلطة، وبحسب قيمة الحواضر الكبرى بها، ما جعل عدد المكتبات فيها يتزايد، فهذه مدينة الجزائر عاصمة الإيالة، عرفت ارتفاعا معتبرا في عدد المؤسسات الثقافية، فكانت تحضا بوجود عدة مكتبات، كانت تابعة للجوامع الحنفية الثمانية التي أنشأتها السلطة العثمانية، وكذلك المساجد المالكية، سواء التي بنيت قبل العهد العثماني، وتلك التي رممت أو شيدت خلاله، وبالإضافة إلى المدارس والزوايا المتواجدة بالعاصمة، وإذا كانت الجزائر لا تتوفر على ما يعرف بالمكتبات السلطانية أو الأميرية، لعدم اهتمام الولاة العثمانيين بجمع الكتب لأنفسهم [1]؛ فهذا لا يعني إهمالهم للجانب العلمي، بل إنهم ساهموا

[1]- أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 296.

بقدر كبير في بناء المساجد والمدارس، وحبسوا عليها أوقافا كانت الشريان الذي تغذت منه المكتبات التابعة لها[1]،كما أنهم شاركوا في عملية تحبيس الكتب –ويأتي الحديث عنها لاحقا– وكانت مؤسسات الأوقاف الجوامع بمدينة الجزائر تهتم بإثراء المكتبات، فعلى سبيل المثال قام وكيل الجامع والمفتي المالكي الشيخ قدورة بشراء الكتب، سنة 1052هـ/1640م لما فضل من ريع أوقاف الجامع الأعظم لصالح المكتبة الجامع نذكر منها: نسخة من صحيح البخاري في عشرين سفر وكتاب شرح العيني للصحيح البخاري في ثلاثة أسفار، شرح الامام القسطلاني للصحيح البخاري، كتاب الحافظ ابن حجر في سفرين، شرح الجامع الصغير للإمام السيوطي، كتاب المواهب اللدنية في سفرين، كتاب المرادي، حاشية الامام ابن غازي،كتاب النكت للإمام السيوطي، كتاب الشيخ الزركشي وغيرها من أُمهات الكتب[2].

ولم يقتصر هذا على مدينة الجزائر كونها عاصمة الإيالة؛ بل تعداه إلى المدن الكبرى هي الأخرى، فقد استفادت المكتبات التابعة للمؤسسات الثقافية بالمدن، من الأوقاف التي خصصها منشؤوها لصالح المؤسسة، فكانت رافدا من روافد إثراء تلك المكتبات، والإنفاق على صيانتها وتزويدها بمختلف التجهيزات المكتبية،. ففي مدينة قسنطينة استفادت المكتبات العامة من الأوقاف الخاصة على المساجد والمدارس والزوايا[3]، وهذا مأكده (Paul Gaffarel) حين قال: «**وكان أهل قسنطينة مولعين بإقتناء الكتب والبحث عن نفائس المخطوطات ،أني وجدت وقد وجدت فرنسا عند دخولها لمدينة قسنطينة تتوفر على سبعة عشر مكتبة خاصة، تجاوز عدد الكتب بها أربعة عشر ألف مجلد**»[4].

---

[1]– أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص ص 294، 296.

[2]– سعيدوني، البوعبدلي، **الجزائر في التاريخ**، ج4، ص ص167– 168.

[3]– على سبيل المثال نذكر بعض المؤسسات التي كانت لها أوقاف حبسها مؤسسها علية والتي تغذت منها المكتبات التابعة لها، الجامع الأخضر الذي بناه الباي حسن المعروف ببوحنك عام 1156هـ/ 1742م، والزاوية التي أسسها رضوان خوجة، والمدرسة التي بناها الحاج محمد خوجة سنة 1190هـ/ 1775م، والزاوية التي شيدها مصطفى بن مصطفى آغا الصبايحية، والمدرسة التي بناها ساري مصطفى بن الحاج محمد وقد استفادت مكتبة هذه المدرسة الأخيرة مما أوقفه مؤسسها، ومن الأوقاف التي خصصتها لها أخته قمر بنت محمد باي. انظر: أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص ص 236– 237.

[4]– Paul Gaffarel, l'Algérie, p123. نقلا عن: ابن ميمون، **التحفة المرضية**، ص 52 (مقدمة المحقق).

وفي غرب الإيالة اشتهرت مكتبات مساجد ومدارس وزوايا تلمسان وندرومة ومعسكر ومستغانم بإحتوائها على أمهات كتب، وأهم بايات الغرب الذي كانت له بصمة في اهذا الصدد الباي محمد الكبير الذي على إنشاء مكتبة مهمة بالمدرسة المحمدية بمدينة معسكر[1].

وعرفت مدرسة مازونة مكتبة تزخر بعدد معتبر من مخطوطات وكانت هذه المكتية مقسمة إلى رفوف مقطعة بحزاجز، على كل حاجز باب مقفل، ويحتوي كل رف على مجموعة كتب ورتبة الرفوف بحسب الكتب الموضوعة بها فالرف الأعلى خصص للمصاحغ والثاني والثالث للكتب الفقه والرابع لكتب الحديث وهكذا ، ولغناء هذه المكتبة كان الطلبة يتوجهون إليها من كل مكان[2].

ولم يختلف الحال في إيالة تونس، عن إيالة الجزائر، إذ عمل العثمانيون على بناء المساجد، والمدارس، خصوصا المدارس الحنفية، ومن ثَمَّ كان عدد المكتبات بعدد هذه المعالم، فقد كانت أغلبية هذه المؤسسات تملك مكتبات هامة،وتعتبر مكتبة جامع الزيتونة من ابرز المكتبات التي اهتم بها يابات بتزويدها بالكتب والمخطوطات فقد حبس حسين بن علي على هذه الخزانة مجموعة معتبرة من كتب مختلفة في الفقه والتفسير والحديث والتوحيد واللغة والنحو وغيرها[3]، ومثال ذلك حمودة باشا الذي وضع بجامع الحلفاويين أربعة خزائن احتوت على نفائس الكتب العلمية[4]، وعمل كل من البايات والشخصيات العلمية نفس الشيء مع المؤسسات الدينية التى شيدوها حيث وضعوا مكتبات تابعة لها تحوي كتبا في علوم مختلفة.

كما شارك أندلسيو الحظيرة التونسية في حركة إنشاء المكتبات التي كانت تابعة للمعالم الدينية، سواء في المساجد أو المدارس، إذ كانوا لا يبنون مؤسسة؛ إلا وجعلوا لها خزانة كتب، وعلى سبيل المثال لا الحصر، مكتبة المدرسة التي بنوها قرب مقام محرز بن خلف، والتي كانت تحضى بأوقاف نافعة. ومكتبة جامع سبحان الله[5].

---

[1]- الواليش، المرجع السابق، ص 170.

[2]- أنظر: ميسوم، المرجع السابق، ص ص 100-101.

[3]- القروي، المرجع السابق، ص 80.

[4]- مخلوف، **شجرة النور**، ج2، ص 190؛ القروي، المرجع السابق، ص 80.

[5]- ابن أبي الضياف، **الإتحاف**، ج2، ص 35؛ محمد بن خوجة، **معالم التوحيد**، ص ص 141- 144، 297-298؛ الطويلي، المرجع السابق، ص ص 92- 93.

وعلى نفس الوجه لم يختلف اهتمام حكام طرابلس بتزويد مبانيهم الدينية بالمكتبات التابعة لها، وتخصيص الأوقاف عليها، ومن بين الشخصيات التي اشتهرت بإقامة المكتبات العامة بطرابلس، الباشا مراد آغا الذي وضع كل ثروته لصالح أعمال الخيرية، وعمل على تزويد المساجد والزوايا والكتاتيب بكل ما تحتاجه، ومن ضمنها إنشاء المكتبات بها كمكتبة جامعه الكبير بتاجوراء[1]. ومن نماذج المكتبات العامة بها، كمكتبة مسجد محمد باشا شايب العين ومكتبة مسجد أحمد باشا القرمانلي ومكتبة مسجد درغوث باشا ومكتبة مسجد جامع سيدي سالم المشاط ومكتبة جامع الناقة[2].

حضيت المدارس في طرابلس هي الأخرى بمكتبات خاصة بها، منها مكتبة مدرسة عثمان باشا، ومكتبة أحمد باشا القرمانلي[3]. وكانت لمدرسة الكاتب مصطفى خوجة المصري مكتبة وزودت بمختلف الكتب، الذي أنشأ خزانة كتب قيمة واشترط ألاَّ تعار، وألا تخرج من مكتبة المدرسة، ما عدى المُدَرِّس الذي كان له الحق في إخراج كتاب أو كتابين للمراجعة والنظر[4]. والملاحظة أن في كل من مدينة بن غازي وتاجوراء ومصراته ودرنة هي الأخرى ألحقت بمؤسساتها العلمية مكتبات.

أما فيما يخص المغرب الأقصى؛ فقد ورثت الدولة الوطاسية[5] ما خلفته الدّولة المرينية من مؤسسات ثقافية، وحافظت عليها، وعلى رأسها جامع القرويين وجامع الأندلس، وسعى رجالاتها

---

[1]- شارل فيرو، **الحوليات**، ص 108.

[2]- حول المساجد. انظر: الفصل الأول من الباب الثاني من الدراسة.

[3]- حول المدارس. انظر: الفصل الأول من الباب الثاني من الدراسة.

[4]- جحيدر، **مصادر دراسة الحياة**، ص 83.

[5] - ومن بين النصوص التي تبين حالة المكتبات في العهد الوطاسي، ما ذكره أبو الحسن علي بن ميمون الغماري في رسالته المعروفة بـ:" المجازة في معرفة الإجازة"، جاء فيه: «**كنا عند قرب آذان العصر نأتي خزانة الكتب التي يطالع طلبة العلم فيها على ما يحتاجون إليه المشايخ وغيرهم، كل واحد على ما يشتي، وذلك لأن فاس المذكورة فيها على ما يحتاجون إليه المشايخ وغيرهم، كل واحد على ما يشتهي، وذلك لان فاس المذكورة فيها خزانتان، بل أكثر، لكن خزانتان عظيمتان مشهورتان لهذا الأمر في جامعي الجمعة، وهما المسجدان الأعظمان بل ثلاثة، كل خزانة فيها كتب موقوفة على طلبة العلم للمطالعة، كل يوم على يد وكيل ناظر على ذلك حافظ له يجلس المطالعون بين يديه في موضع، حتى إذا قضى كل واحد غرضه يرد الكتاب إلى الوكيل ويرده الوكيل إلى الخزانة من صلاة الظهر إلى العصر، والكتب كثيرة لا كاد تحصى إلا بمشقة في كل فن من فنون العلم، وهذا أيضا شيء ما رأيناه في بلاد المشرق من الشام والحجاز وبلاد الترك. رأيت الجامعيين الأعظمين، وأمّا الثالث الذي هو دونهما فيمكن عد كتبه بلا مشقة، فتقعد في الخزانة للمطالعة إلى أن تقام صلاة العصر فترد الكتب إلى خزانتهما وتسلم بيد الوكيل وتنصرف**». انظر: عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص ص 196- 197.

إلى تعميرها بمختلف الكتب، إذ زود جامع الأندلس بنفائس منها: شرح محمد بن خلف بن سعيد المعروف بابن المرابط (ت 485هـ/ 1092م) على الصحيح، ونسخة من كتاب "الشفا" للقاضي عياض عليها خط مؤلفها[1].

وخلال الفترة السعدية والعلوية، عرفت حواضر المغرب الأقصى رصيدا كبيرا من المكتبات، وشهدت اهتماما ملحوظا من السلاطين، فقد كان لهم باع في المساهمة بشهرة المكتبات، وكان الاهتمام الأول بمكتبات فاس، هذه المدينة التي تعتبر زهرة المدن، ويمكن القول أنها كانت رائدة بين حواضر بلاد المغرب من حيث عدد المكتبات بها، فقد وصلت إلى ثلاث وثلاثين خزانة ثانوية، ظلت تؤدي واجبها إلى جانب المكتبات الكبرى في جامع القرويين، والملاحظ أن هذه الخزائن كانت موزعة بشكل محكم على كل أطراف المدينة[2].

كما حضيت مراكش باهتمام السلاطين السعديين بتأسيس وتعمير المكتبات بها، وعلى سبيل المثال لا الحصر مكتبة جامع الحرة التي أسستها مسعودة الوزكيطية أم المنصور سنة 995هـ/ 1587م وأوقفت عليها هي وأفراد أسرتها وجماعة من العلماء عددا كبيرا من الكتب[3]. ومن أمثلة مساهمة الحكام في إنشاء المكتبات بمراكش نذكر الخزانتين اللتين أسسهما السلطان عبد الله الغالب سنة 965هـ/ 1558 وأوقف عليهما عدة كتب[4]، ومكتبة ابن يوسف، ومكتبة جامع الشرفاء[5]،

---

[1]- عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص 196.

[2]- توجد خمسة عشر خزانة تقع غرب القرويين : خزانة بمسجد حمام القلعة ، مسجد سيدي أحمد الشاوي ومسجد أبي الحسن، ومسجد زقاق الماء، وخزانة بزاوية التاودي بن سودة، ومسجد الشرابلين ، ومسجد الشرفاء الذي هو الحرم الادرسي، زمسجد بوعقدة ، مسجد لاله غريبة بفاس الجديدة ،جامع فاس جديد ، خزانة زوية الشيخ عبد القادي الجلالي ، مسجد ماشان ، مسجد المدرسة العنانية وكان لها قيم يسهر على إعادة الكتب وارجاعها ، ومسجد وادي رشاشة ، مسجد الحسن السفياني ، ومن الجهة الشمالية : مسجد الابارين ، وخزانة بباب عجيسة، ومسجد سيدي بناني ،مسجد سيدي رضوان الجنوي باللمطيين،مسجد عيساوة، حزانة بمدرسة العطارين ، ومسجد أحمد بن يحي . ومن الجهة الشرقية: مسجد الاندلس ، مسجد العبادسة بعدوة الاندلس ، مسجد قميمة برحبة التين المسمى مسجد الزليج، خزانة بمدرسة الصهريج، جامع النارنجة بالكدان. ومن الجهة الجنوبية : مسجد الحمراء بفاس الجديد، مسجد الرصيف ، مسجد أحمد بن عبد الله، مسجد القلقيين الشبربي، وخزان بمدرسة الصفارين. انظر: التازي، **كتاب جامع القرويين**، ج2، ص 453.

[3]- المقري، **روضة الآس**، ص 63؛ حجي، **الحركة الفكرية**، ج1، ص 185.

[4]- حجي، **الحركة الفكرية**، ج1، ص 185.

[5]- المرجع نفسه، ج1، ص 185.

كما قام الأمير أبو فارس بن أحمد المنصور بتأسيس خزانة بالجامع الكبير المعروف بجامع أبي العباس السبتي، وحبس عليها كتبا كثيرة[1].

ووجدت مكتبات عامة في مدن وأماكن أخرى بالمغرب الأقصى عدى فاس ومراكش، واهتم السلاطين بتوسيع الرقعة الجغرافية للمكتبات تبعا لاتساع المراكز الثقافية، فبإحياء المساجد والمدارس انتعشت المكتبات في كل من مكناس، آسفي[2]، وتارودانت[3] ، ومكتبة الجامع الكبير بدلاء[4].

ولم تكن المكتبات العامة مقتصرة على المساجد والمدارس فحسب؛ بل حتى الزوايا احتوت على مكتبات، منها: مكتبة الزاوية الدلائية بجبال آيت إسحاق من زيان، أسسها الشيخ أبو بكر المجاطي الدلائي، ثم رفع من شأنها ولده أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدلائي (ت 1046هـ/ 1636م) حيث قال عنه صاحب في "**نزهة الحادي**": «..**وكانت له الرحلة في المغرب لا يعدوها طالب، ولا يُؤمِّل غيرها راغب، وجمع رحمه الله من الكتب ما لا يدخل تحت حصر**..»[5]، ثم لما استباح السلطان العلوي الرشيد بن محمد الشريف بن علي (ت 1082هـ/ 1671م) هذه الزاوية وهدم أسوارها، تفرقت كتبها، إذ أخذ هو معظمها، وأوقف بعضها لمكتبة جامع مكناس وكان عددها عشرة آلاف سفر، والبعض ذهب لزاوية أبزو، وبعضها للزاوية العياشية[6]، فإذا كانت الكتب المحبسة على جامع مكناس عشرة آلاف سفر؛ فما بالك بإجمالي الكتب التي كانت في الزاوية الدلائية.

---

[1]- المقري، **الروضة الاس**، ص59؛ الافراني، **نزهة الحادي**، ص 191.

[2]- مكتبة الجامع الأعظم بآسفي، بعد تجديد جامعها من طرف السعديين فتح المجال لكافة الرعية المشاركة في جمع الكتب للمكتبة الجامع التي اصبحت تعج بالكتب. انظر: حجي، **الحركة الفكرية**، ج1، ص 186.

[3]- أسس محمد المهدي مكتبة بالجامع الكبير سنة 935هـ/ 1528م، وشارك في اغناء المكتبة الاسرة السعدية والعلماء من السوس وتلمسان والاندلسين الذين استوطنوا هذه المدينة. انظر: المرجع نفسه، ج1، ص 186.

[4]- هي المكتبة التابعة للجامع الكبير الذي أسسه ابو بكر بن محمد الدلائى في أوخر القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي، بزاوية الدلاء القديمة ، وازداد عدد الكتب التي أغناها به أبناء الشيخ وأحفاده العلماء، حتى أصبحت بها آلاف الكتب، وقد شبهها المؤرخون بمكتبة الخليفة الاموي الحكم المستنصر في قرطبة. أنظر: المرجع نفسه، ج1، ص 187.

[5] - الأفراني، **نزهة الحادي**، ص ص 278- 279.

[6] - عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص 211، 216.

ولم يكن السلاطين العلويون بعيدين عن الاهتمام بهذا المجال؛ فقد كانوا ولوعين أيضا بالمكتبات، إنشاء، وتجديدا، وتعميرا، فقد كان السلطان المولى إسماعيل بن الشريف العلوي صاحب همة بالغة ورغبة سابغة في جمع الكتب ونفائس الذخائر[1]، وقد بنى المولى إسماعيل خزانة كتب بجامع مكناس، تحتوي على ألوف من الكتب، حسبما ذكره محمد العياشي في كتابه "زهر البستان في نسب أخوال مولانا زيدان"، ويبلغ عددها اثني عشر ألف مجلدا، ويطلق على هذه المكتبة "الخزانة الإسماعيلية"[2]، وسار السلطان المولى عبد الله (ت 1171هـ/ 1757م) بنفس سيرة أخيه المولى زين العابدين في الاعتناء بالمكتبات وجمع الكتب، ومن ذلك أنه أمر سنة 1160هـ/ 1746م بتجديد مكتبة جامع القرويين، وأوقف عليها كتبا عديدة[3].

وبعد أن تحدثنا في النقطة الأولى عن تزايد عدد المكتبات الذي ارتبط بعدد المؤسسات التعليمية، نتطرق **للنقطة الثانية** التي تبلورت في خصوصية هامة وهي تتعلق بشهرة، وأصالة المؤسسة الثقافية نفسها، أو بكبر حجمها، وبالأخص إذا كانت تلك المؤسسة مخصصة للتعليم العالي، فبقدر ما كانت المؤسسة تستقطب شرائح مختلفة من المجتمع، أو أنها مقصد لكبار العلماء، وطلبة العلم من مختلف النواحي والبلدان، بقدر ما يكون اهتمام السلطة بها، ترميما وصيانة وتزكية لأوقافها، بقدر ما يكون اهتمامها أيضا بإنشاء وتوسعة المكتبات الموجودة بها، وبإثراءها بأمهات الكتب – كما سيتم التطرق إليه في العنصر الموالي- وهو ما يجعل السلطة الحاكمة توليها اهتماما خاصا، لأنها أداة ووسيلة تبرز مكانتهم الاجتماعية والسياسية بمشاركتهم وتفاعلهم مع هذا المعلم الذي هو الجسر لعقول الرعية.

انصب جل اهتمام الحكام ببلاد المغرب خلال الفترة الحديثة على العناية بمكتبات مؤسساتها الكبرى، ونقصد بها: مكتبة جامع الزيتونة بتونس، ومكتبة الجامع الكبير بمدينة الجزائر، ومكتبة

---

[1] – ذكر الإفراني أن السلطان إسماعيل يقتدي في ذلك بقول القائل:

خِزَانَــةُ الــدَّارِ أَكْثِــرْ مِــنْ ذَخَائِرِهَــا فَــــإِنَّ أُبَّهَــــةَ السُّـــــلْطَانِ ذُخْـــــرَاهُ

محمد الصغير اليفرني، **روضة التعريف بمفاخر مولانا إسماعيل بن الشريف**، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، ط2، المطبعة الملكية، الرباط- المملكة المغربية، 1415هـ/ 1995م، ص 83.

[2]– محمد بن العياشي، **زهر البستان في أخبار أحوال مولانا زيدان**، مخطوط بالمكتبة الوطنية المغربية، الرباط- المملكة المغربية، رقم 2152د. نقلا عن: عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص 217.

[3] – المرجع نفسه، ص 222.

جامع القرويين بمدينة فاس، فأما مكتبة جامع الزيتونة؛ وهي المعروفة باسم "المكتبة الأحمدية"، فقد عرفت عناية خاصة سواء عن طريق صيانتها أو توفير أمهات الكتب، لكون الجامع القلب النابض للعاصمة، وللأثر الذي يحتله في نفوس العامة، وعليه أقدم كل من تولى السلطة بوضع بصمته في المكتبة عن طريق استقدام الكتب أو توسيع المكتبة، ومن بين الحكام حسين بن علي الذي أوقف عديد النسخ من كتب الحديث والفقه عليها[1]. ومن الشواهد على اهتمام البايات بالمكتبة الأحمدية، المتكونة من عشرين خزانة حول المحراب ما قام به أحمد باي بنقل مكتبة أسلافه ببباردو إليها وأمر بتسجيل الكتب على كل سفر منها تحبيسه مصححا بختمه، كما قام بشراء كتب أبرز الشخصيات العلمية كشرائه لمكتبة الشيخ أبي اسحاق إبراهيم الرياحي من ورثته بعد وفاته وحبسها عليه واهدى الثواب للشيخ المذكور، وبهذا عزز رصيد هذه المكتبة[2].

وفيما يخص مكتبة الجامع الكبير بمدينة الجزائر؛ فقد نالت شهرة بسبب عدد كتبها، ومن الإشارات التاريخية الدالة على ثراء هذه المكتبة، يُذْكَر أنه أثناء عملية ترميم المسجد بعد قصفه بالقنابل التي صوبت إليه من طرف حملة الأسطول الفرنسي على مدينة الجزائر سنة 1093هـ/ 1683م، تم نقل الكتب إلى برج مولاي حسن، واستغرق نقلها على الدواب، ثلاثة أيام كاملة، وهو دليل على عدد الكتب الكبير الذي وصل إلى ثلاثمائة مجلد (300)[3].

ونالت مكتبة جامع القرويين اهتماما ملحوظا من سلاطين الأسرة السعدية ثم العلوية، في إطار اهتمامهم بمكتبات مدينة فاس، حيث قام السلطان السعدي أحمد المنصور الذهبي حوالي سنة 996هـ/ 1587م، وفي رواية سنة 1010هـ/1601م[4]، بإضافة مكتبة جديدة على يسار المكتبة

---

[1]- القروي، المرجع السابق، ص 80.

[2]- ابن أبي الضياف، **الإتحاف**، ج4، ص50؛ محمد بن خوجة، **معالم التوحيد**، ص ص97-98.

[3]- الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج3، ص 193.

[4]- اختلفت الآراء حول سنة بناء الخزانة العليا والأرجح أنها كانت أواخر العشرة الأولى من القرن الحادي عشر الهجري، السابع عشر الميلادي. انظر: عثمان عثمان اسماعيل، المرجع السابق، ج5، ص 102.

الواقعة في قبلة جامع القرويين، التي بناها سابقا السلطان المريني أبو عنان[1]، وقد تسمت هذه المكتبة على عهد المنصور الذهبي، بالخزانة العليا الجديدة[2]، بحسب ما يذكره المقري[3].

كما أن الأسرة العلوية هي الأخرى عملت على إنشاء مكتبة بحرم القرويين فهذا السلطان الرشيد اهتم بشكل كبير بالخزانة القروية بإقتناء الكتب لها، وسار على نفس المنهج اخاه السلطان اسماعيل فقام بترتيبها وأهدى إليها الكتب التي كان يجمع الخطاطين لنسخها، كما أنه كان يقوم بمقياضة الأسرى الأجانب مقابل بالكتب فجمع خمسة ألاف كتاب من كتب الاسلام الصحيحة المحجوزة في خزائن اشبيلية وقرطبة وما والاها من المدن والقرى، فإشتهرت المكتبة في وقته بغناها، واقتدى السلاطين العلويين بعده بالعناية بالمكتبة وجلب الكتب والمخطوطات الفريدة وبقيت هذه المكتبات الدالة على مساهمة السلطة في توفير الجو العلمي والمشاركة فيه[4]، إذ اعتنى المولى أبو عبد الله محمد بن عبد الله العلوي (ت 1204هـ/ 1789م) بخزانة جامع القرويين، وأوقف عليها كتبا مختلفة[5].

2- المكتبات الخاصة:

نقصد بالخزائن الخاصة المكتبات التابعة لمن أنشأها، وفي الأغلب تكون خاصة بالعلماء، وهي كثيرة مقارنة بالمكتبات العامة، ولها عدة خصائص ومميزات، أهمها أنها لا تخضع لمجال جغرافي محدد، فلم يخلو منزل من منازل العلماء من مكتبة صغيرة أو كبيرة،كما أن نوعية الكتب المتواجدة بها كانت تخضع للرغبات والميول الشخصية لأصحابها ومقدرتهم المالية. وأهم ما ميز هذا النوع من

---

[1]- أنشأها أبو عنان المريني سنة 750هـ/ 1349م. انظر: التازي، **كتاب جامع القرويين**، ج2، ص331؛ بوركبة، المرجع السابق، ج1، ص 99.

[2] - لشدة اعتنائه بهذه المكتبة وحرصه على العناية بالرصيد الموجود فيها؛ جعل أحمد المنصور الذهبي بابها داخل مقصورة إمام وخطيب جامع القرويين، محاذيا لباب محرابه، وقد أمر بأن يصنع يغشّى الباب بالنّحاس الأصفر، وجعل له أربعة أقفال، عليها أربعة عدول، لكل واحد منهم مفتاح، فلا يفتح الباب إلا بحضورهم جميع . انظر: عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص ص 201- 202.

[3]- يطلق عليها أيضا الخزانة الأحمدية الشريفة نسبة الى أحمد المنصور، كما نعتت بالسعدية. أنظر: المقري، **روضة الآس**، ص 22؛ التازي، **كتاب جامع القرويين**، ج2، ص 341.

[4]- التازي، **كتاب جامع القرويين**، ج3، ص ص 668- 669.

[5] - أمر قاضيه أبا محمد عبد القادر بوخريص بتجديد الكناش الذي يقيد فيه ما دخل وما خرج من الخزانة، وجعل أربعة وكلاء لا تنفتح الخزانة ولا تغلق إلا بحضورهم جميعا، وهم قاضيه المذكور، ومفتي فاس الإمام بالجامع الأعظم، وعدلان مقيمان بالخزانة، وقد كتبت جراء ذلك وثيقة، تتضمن كلما أمر به السلطان. انظر: عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص 224.

المكتبات أنها كانت تتوارث عبر الأجيال، كما تدخل ضمن المكتبات الخاصة: المكتبات التي يقوم الحاكم أو السلطان بإنشائها لحسابه الخاص وتعرف بالسلطانية أو الأميرالية.

اهتم علماء بلاد المغرب بالمكتبات، وكانوا جمّاعين للكتب، فكانت مساهمتهم فعالة في ذلك، ولم يقتصر ذلك على منطقة دون الأخرى، أو على فترة دون غيرها، بل نجد عددا معتبرا من العلماء سواء في الجزائر أو تونس، أو طرابلس أو المغرب الأقصى امتلكوا مكتبات خاصة بهم، استفاد منها طلبتهم وورثتهم. وقد كانت المكتبات الخاصة بالجزائر كثيرة ومنتشرة في كل من الحواضر والبوادي، ومن نماذجها: مكتبة الشيخ حمودة الفكون بمدينة قسنطينة التي كانت تزخر بعدد هائل من المؤلفات، وصلت إلى ألفين وخمسمائة مجلد، ومن بين الشخصيات التي تداولت ملكية هذه المكتبة العالم حمودة الفكون مع بداية القرن الثالث عشر هجري، التاسع عشر ميلادي[1]. وبنفس المدينة اشتهرت مكتبة باش تارزي، التي كانت تحتوي على أزيد من خمسمائة كتاب[2].

كما عرف غرب الإيالة انتشارا للمكتبات الخاصة لشخصيات علمية، مثل مكتبة العالم ابن مريم (ت 1020هـ/1611م)، وكان بها حوالي ستمائة كتاب. ومكتبة أبي راس الناصر المعروف بحب العلم والسفر، فقد جمع رصيدا من الكتب، قام أحد بايات وهران بحبسها بمكتبة أطلق عليها اسم "بيت المذاهب الأربعة"، وقد اختار هذا الاسم لأن أبا راس كان يرجع للمذاهب الأربعة في فتواه[3]، والمكتبة التي تحدث عنها الشيخ حسين الورثيلاني وهي مكتبة أنشائها والده[4].

عرف الجنوب الجزائري خزائن كثيرة نذكر منها ، ومكتبة الشيخ محمد بن إسماعيل الذي توفي سنة 1064هـ/ 1653م بتكورارن وخلف كتبا كثيرة ويذكر العياشي ذلك بقوله: «... **وقد أخبرني بنفسه رحمة الله عليه قبل موته بسنة لما لقيته بفجيج أن كتبه تبلغ قريب من ألف وخمسمائة تأليف ... وهي كتب نفيسة جدا اقتنى أكثرها لما كان بمدينة اصطنبول** ...»[5].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 305.

[2]- جيلالي صاري، «مخطوطات قسنطينة ومصيرها بعد سقوط المدينة في سنة 1837»، **مجلة الثقافة**، السنة 14، ع 80، الجزائر، جمادى الثانية- رجب 1408هـ /مارس- أفريل 1984م، ص 155.

[3]- أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 297.

[4]- الورثيلاني، **الرحلة**، ص 284.

[5]- المصدر نفسه، ج1، ص 108.

وفيما يخص تونس، فقد كان لحكامها مكتبات خاصة بهم، من بينها: مكتبة الباي حسين بن علي بقصر باردو التي كان بها كتب قيمة أكثرها من كتب الفقه الحنفي، وقد أصبحت هذه المكتبة إرثا للأسرة الحسينية وعمل ورثتها على تطويرها إلى أن وصلت إلى اوجها في عهد حمود باشا، حيث حويت هذه المكتبة على ازيد من 2062 مخطوط باللغة العربية، إضافة إلى الكتب بالعثمانية حاولي 101 في مختلف الموضيع[1]. كما اهتم علماء تونس بإنشاء مكتبات خاصة بهم، كمكتبة الشيخ إبراهيم الرياحي التي بجلب إليها كتبا من مختلف الأقطار الإسلامية[2]، ومكتبة أحمد بن أبي الضياف التي باعها في حياته وجملتها 1798 مجلدا[3]، ومكتبة الشيخ أبي الغيث القشاش، الذي ملك أكثر من ثلاثة آلاف كتاب، كانت تأتيه هدية من المشرق والمغرب ومن السلطان العثماني، وتأتيه حتى من النصارى، وكان مولعا بجمع نسخ "البخاري"، وقد وُجِد لديه منه ألف نسخة. وحبس نصف كتبه على المدارس وعلى جامع الزيتونة[4].

أمّا طرابلس فقد حضيت بمكتبات خاصة بالعلماء، وعلى سبيل المثال لا الحصر: مكتبة الشيخ محمد بن أحمد بن مساهل التي كانت مقصد الرحالة المغاربة لإحتوائها على أمهات الكتب، ومكتبة الشيخ محمد المكني والمتميزة بكبر حجمها[5].

ومن أشهر نماذج المكتبات التي تخص العلماء والأسر العلمية بالمغرب الأقصى، بفاس زمن الدولة الوطاسية، مكتبة بني إبراهيم الدّكالي، ترجم أحمد المنجور لأحد أفرادها، وهو الشيخ الفقيه أبو محمد بن إبراهيم الدكالي، وذكر اعتنائه بالكتب العلمية، وخاصة ما تعلق بالتفسير والحديث والعربية، وغيرها من العلوم، وأنّه مما ساهم في إثراء مكتبته هو ما جمعه صهره والد زوجته أبو عبد الله الهبطي (ت 1001هـ/ 1592م) [6]. ومكتبة آل الغرديس، ومقر دارهم بزنقة حجامة بفاس،

---

[1]- تاريخ إحصاء هذه الكتب بالدفتر 2352 بتاريخ 1230هـ/1814-1815م ، السلسلة التاريخية، أرشيف الوطني التونسي، نقلا عن سلاف القروي، المرجع السابق، ص 77.

[2]- ابن أبي الضياف، **الإتحاف**، ج4، ص 50.

[3]- القروي، المرجع السابق، ص 79.

[4]- أحمد قاسم، **إيالة تونس**، ص279

[5]- العياشي، **الرحلة**، مج1، ص ص 137، 146.

[6] - المنجور، **فهرس**، ص 65؛ عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص 200.

وهي من أقدم المكتبات بالمدينة، واستفاد منها علماء أجلاء[1]. اشتهر منهم في وقت السعدين الفقيه الصوفي محمد ابن القاضي محمد الغرديس، وابنه أبو العباس أحمد الغرديس، الذي كان شيخ كُتَّاب الإنشاء بفاس، وكانت المكتبة في وقته تعج بالكتب[2]. كما كانت مكتبة بني الملجوم، هي الأخرى تحضا بمكانة عريقة لقدمها، وبقيت شهرتها بسبب تفاني هذه الأسرة بالمحافظة على كتبها، وآلت إلى عبد الرحمن ابن الملجوم، وهو من أساتذة مدرسة القرويين في العهد السعدي[3].

أما مكتبة آل ابن القاضي، فقد اختصت برصيد هام من الكتب العقلية كالرياضيات والهندسة والفلك والتوقيت، فضلا عن الكتب النقلية وعلوم اللغة، وتعاقب على ملكية هذه المكتبة محمد بن أبي القاسم ابن القاضي ومن بعده أولاده وأحفاذه[4].

بالإضافة إلى ذلك نجد مكتبة قاضي فاس أبي مالك عبد الواحد بن أحمد الحميدي الفاسي المالكي (ت 1003هـ/ 1594م) التي وصفها الإفراني بأنها خزانة ملوكية[5]، ومكتبة مفتي وعلامة فاس أبي محمد عبد الله محمد بن قاسم الفاسي المعروف بالقصار (ت 1012هـ/ 1603م)، التي قال عنها المقري في كتابه "روضة الآس": «... **له خزانة كتب عظيمة جدا، جمعها كلَّها من غير أن يترك أسلافه من ذلك شيئا**»[6]. ومن بين المكتبات الخاصة زمن السعديين التي تعطينا جانبا من جوانب التواصل، مكتبة أبي العباس المقري التي استفاد منها علماء وطلبة فاس واحتوت على كتب نفيسة[7].

كما عرف المغرب الأقصى في فترة الدراسة رصيدا معتبر من المكتبات الخاصة في المدن الأخرى، نذكر على سبيل الاستشهاد لا الحصر بسجلماسة: خزانة كتب مفتيها أبي إسحاق

---

[1]- عرفت هذه المكتبة شهرة منذ عهد الدولة الإدريسية والمرابطية والموحدية والمرينية، وقد نزل عندهم القاضي عياض أثناء مروره بمدينة فاس في المائة السادسة. انظر: محمد حجي، **حركة الفكرية**، ج1، ص 188.

[2]- يذكر ابن القاضي أنه كان حسن الخط، فصيح القلم، زكي النسخ، مولع باقتناء الكتب، وأنّ له خزانة كتب كبيرة لا يفقد فيها كتاب أصلا. انظر: **درة الحجال**، ج1، ص 105.

[3]- المقري، **نفح الطيب**، ج2، ص 502؛ حجي، **الحركة الفكرية**، ج1، ص 189.

[4]- حجي، **الحركة الفكرية**، ج1، ص 189.

[5] - الإفراني، **صفوة من انتشر**، ص 180. انظر أيضا: عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص 212.

[6] - المقّري، **روضة الآس**، ص 332.

[7] - عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص ص 213- 214.

إبراهيم بن هلال السجلماسي (ت 903هـ/ 1497م)، التي كانت تتميز بعظمتها[1]. ومكتبة الناصريين بدرعة التي أسسها الشيخ محمد ابن الناصر الدرعي سنة 1040هـ/1630م، بزواية تمكروت، وقد شارك في توفير الكتب بها المحسنون، وبتوافد الطلبة والعلماء ارتفع عدد الكتب عن طريق النسخ والإهداء وغيرها[2].

وفي منطقة تفيلالت، اشتهرت مكتبة عبد الله بن علي ابن طاهر من كبار المفسرين حيث أسس مكتبة بمدغرة، فور استقراره بها[3]، وفي منطقة تادلا عُرفت مكتبة أبي العباس أحمد بن أبي قاسم الصومعي (ت 1013هـ/ 1604م) الذي كان مهتما باقتناء الكتب ونسخها وتأليفها، فكانت مكتبته في الصومعة تعج بالكتب، اشتملت على نحو 1080 مجلدا[4]، قال عنه محمد الطيب بن عبد القادر الفاسي (ت 1113هـ/ 1701م) في كتابه "مطمح النظر": «**اجتمع عنده من الكتب ما لم يجتمع لغيره، وترك لما توفي ما يقرب من ألف وثمانين مجلدا**»[5]. وقال عنه المقري: «**كان له وَلوع باقتناء الكتب والمطالعة ... ويوم استخبرته أخرج لي ستين مجلدا كلها من تصانيفه**»[6].

وفي صحراء المغرب الشرقية أسس الشيخ القاضي العلامة عبد الجبار بن أحمد بن موسى البرزوزي الفجيجي (ت 920هـ/ 1514م) مكتبة دار العدة في فجيج، المعروفة أيضا بمكتبة زاوية بني عبد الجبار، وأوقف عليها هو وأولاده وأقاربه – وبالخصوص ولده الإمام الرحالة الشمس محمد بن عبد الجبار (ت 956هـ/ 1549م) وابن أخيه المحدث الرحالة سيدي بلقاسم– وكبار العلماء تآليف كثيرة، وظلت هذه المكتبة مقصد العلماء والطلبة طيلة الفترة المدروسة[7]، أشار إليها ابن عبد السلام

---

[1] – ابن القاضي، **جذوة الاقتباس**، ج1، ص 99.

[2] – حجي، **الحركة الفكرية**، ج1،ص 192.

[3] –حجي، **الحركة الفكرية**، ج1، ص 191

[4] – المقري، **الروضة**، ص 300؛ القادري، **نشر المثاني**، ج1، ص 113؛ الزركلي، **الأعلام**،ج1، ص 198

[5] –علق الكتاني على قول محمد الطيب الفاسي بقوله: «**قلت: وفي قول صاحب المطمح: اجتمع عنده من الكتب ما لم يجتمع لغيره، وأنّه ترك ما يقرب من ألف وثمانين مجلدا ما يدل على استعظام هذا القدر في ذلك الزمن، خصوصا عند أسلاف صاحب المطمح، وإلا فهذا العدد يسير بالنسبة لما يملك الناس اليوم**». انظر: محمد الطيب بن عبد القادر الفاسي، مخطوط مطمح النظر ومرسل العبر بذكر من غبر من اهل القرن الحادي عشر. نقلا عن: عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص 214، هـ6، ص 215.

[6] – المقري، **روضة الآس**، ص ص 300، 302.

[7] – عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص ص 209– 210؛ حجي، **حركة الفكرية**، ج1، ص 187.

السلام الناصري في رحلته الكبرى، عند مروره على فجيج سنة 1197هـ/ 1782م، فقال: «... **وكانت لهذا الإمام وبنيه بعده خزانة كتب عظيمة، احتوت على دواوين غريبة ثم تلاعبت بها أيدي الحدثان، وسير الدهور والأزمان، فتفرقت شدر مدر، حتّى لم يبق منها إلا الأثر**»[1].

ثالثا– حركة الكتب:

لم يقتصر الاهتمام بالمكتبات على تعمير بنائها، أو تجديده؛ بل كان الهدف الأساسي هو ملؤها بالكتب المختلفة، بما أنّ الكتاب هو المادة الأساسية التي وجب توفرها حتّى تسمّى المكتبة، مكتبة؛ إذ أن الكتاب كان عماد المجالس العلمية، والتدريس والتأليف، وبالتالي فقد كانت الحاجة إليه ملحة، مما أدّى إلى تسابق مختلف عناصر المجتمع لتوفير الكتب. وقد اختلفت الطرق التي امتلأت بها المكتبات عامة وخاصة خلال فترة الدراسة، وجسدت مظهرا من مظاهر التواصل بين أقطار بلاد المغرب، وعلى العموم يمكن حصرها في الوقف، والشراء، التبادل، والرحلة، والاستعارة، والإهداء، والتأليف والنّسخ.

1– الوقف:

كان لنظام الوقف أهمية كبيرة ببلاد المغرب خلال الفترة الحديثة، وذلك لما له من أثر على المجتمع في كل مناحيه، فهو وجه من أوجه البر والإحسان، وقد عرف الوقف على التعليم تطورا كبيرا خاصة مع انتشار المؤسسات الثقافية والتعليمية المختلفة، واهتمام كل شرائح المجتمع به – كما سبقت الإشارة– ولأنّ المكتبات بنيت في الأغلب تابعة لإحدى المؤسسات؛ فقد استفادت من مداخيل الأوقاف المخصصة لها، لكن الوقف عليها لم يقتصر على الإنفاق على بنائها، وصيانة هيكلها، أو توسعتها؛ لأنّ أهم ما يوقف عليها هو "الكتاب"، إذ كان الوقف[2] أحد أهم الطرق التي ساعدت في إثراء المكتبات بمختلف الكتب، وحبس الكتاب معناه أن يحرم بيعه أو شراؤه أو حجزه، فهو لا يختلف على ما هو معروف في مفهوم الوقف. وكان الكتاب المُوَقَّفُ في

---

[1] – أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الدرعي الناصري، **الرحلة الناصرية الكبرى**، دراسة وتحقيق المهدي الغالي، جزءان، ج1، ط1، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، المملكة المغربية، 1434هـ/ 2013م، ص 189.

[2] – يتبن أن ظاهرة وقف الكتب قديمة ببلاد المغرب الإسلامي والأندلس، وذلك من خلال الإشارات المختلفة الورادة في المصادر، ولكن يبدو أنها ظلت تتعزز مع الوقت مع مرور القرون، ففي رحلة العبدري أواخر القرن السابع الهجري، وحين حلا على جامع القيروان تحدث عن كتب قديمة التحبيس بمكتبة الجامع من عهد الإمام سحنون بن سعيد التنوخي، منها: موطأ ابن القاسم، ومصحف يعود إلى عهد عثمان رضى الله عنه، وهو غير منقوط ولا مشكول وخطه مشرقي. انظر: العبدري، **رحلة**، ص 161.

الأغلب يحتوي على نص الوقفية[1]، تكتب في الورقات الأولى من المخطوط، يتبين من خلاله: اسم الشخص الذي أوقفه، وإسم المؤسسة التي أوقف عليها، والشرط في وقفه، كأن يشترط عدم إخراج الكتاب من المؤسسة، أو تخصيصه لإحدى الحلقات العلمية المقامة بها، كما يحتوي على تأريخ ذلك، مع إمضاءات وأختام الواقف والشهود على ذلك[2]، وتتميز الكتب التي يحبسها السلاطين، بتحليها بالعلامة السلطانية المعروفة بالطغراء[3]، وأبرز مثال في ذلك طغراء السلطان السعدي أحمد المنصور الذهبي[4].

شهدت عملية الوقف تنافسا وتسابقا بين مختلف عناصر المجتمع، من حكام، وعلماء، وعامة الناس، مما جعل الوقف أحد أهم الطرق التي ازدانت بفضلها المكتبات العامة والخاصة بأعداد كبيرة من الكتب في مختلف العلوم، كما أنه كان مظهرا من مظاهر التواصل بين أقطار بلاد المغرب، وهذا هو الذي يهمنا في هذا الموضوع، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: كيف كانت ظاهرة تحبيس الكتب ووقفها على مختلف الخزائن والمكتبات، مظهرا من مظاهر التواصل الثقافي ببلاد المغرب خلال الفترة الحديثة؟

من خلال الاطلاع على النماذج التي بين أيدينا حول ظاهرة وقف الكتب، ندرك أن التفاعل الثقافي كان إمّا من خلال التفاعل مع الكتاب بحد ذاته أو مع العلم الذي ينتمي إليه، إذ اهتمت بعض الشخصيات بوقف كتب خاصة بعلم معين، تماشيا مع تخصص المؤسسة الثقافية التابعة لها المكتبة، أو من خلال صفة الشخص الموقف لها، إذ لم يقتصر الأمر على فئة دون غيرها، فحتّى لو

---

[1] – عن نماذج من وقفيات الكتب على المؤسسات التعليمية من قبل السلاطين. انظر: الملحق رقم (08).

[2] – القروي، المرجع السايق، ص ص 89– 90؛ جحيدر، المرجع السابق، ص 83.

[3] – مشتقة من كلمة "طرة"، وتجمع على طُرَر، وطِرار، وتعني طرفَ كل شيء وحَرْفه، ومنها حاشية الكتاب، وهي تكتب في أعلى الكتب والرسائل فوق البسملة، متضمنة لنعوت الحالكم وألقابه، وقد استخدمت الأختام الطغرائية خلال العصر السعدي، بشكل كبير خلال الدواوين السلطانية، وكانت متضمنة لاسم السلطان، والدعاء له بالنصر والتمكين، ويتم تركيب كل ذلك في أشكال مختلفة، مع تحوير في شكل كتابة الكلمات حتّى تتماشى مع شكل الطغراء، كما قد تتخللها زخارف نباتية بديعة موزعة في الفراغات، أمّا عن طغراء السلطان السعدي أحمد المنصور الذهبي، فهي مكونة من عبارة: "الحمد لله وحده"، تتبعها كلمة "الحسني" التي تشير إلى النسب الشريف لسلاطين الدّولة السعدية، ثم هاء جامعة ترمز إلى كلمة انتهى، كل هذا متناسق ومتداخل فيما بينه. انظر: محمد عبد الحفيظ خبطة الحسني، «العلامة الطغرائية بين المغرب السعدي وتركيا العثمانية، دراسة تاريخية– فنية»، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، ع 35، الرباط، 2015م، ص ص 182، 191– 195.

[4] – عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص 201.

كان منشئ المكتبة أحد الحكام أو الولاة؛ إلا أنّ ذلك لم يمنع العلماء وعامة الناس، نساء ورجالا من وقف الكتب عليها، هذا إلى جانب أنّ المشاركين في هذه العملية بغض النظر عن انتماءاتهم لم يفرقوا بين إن كانت المكتبة تنتمي إلى بلدهم أو إلى بلد آخر من بلدان المغرب.

فنجد من بين أرباب السلطة بإيالة الجزائر الذين اهتموا بوقف الكتب على مختلف الخزائن، الداي محمد باشا بن بكير (1162-1168 هـ / 1748 – 1754م)[1]، الذي حبّس مجموعة من الكتب ببيت المال[2] وكلّف البيت مالجي بالوقوف عليها وصيانتها ما بين (1166- 1167هـ/ 1752- 1753م) كان من بينها: "تفسير الخازن" في جزأين، كتاب السمرقندي في الوعظ"، "شرح كتاب منظومة ابن وهبان"، كتاب "شرح القتبي على الكنزي"، كتاب "ضياء القلوب"،كتاب "العلوم الفاخرة" للثعالبي، كتاب "كنز الأسرار"، "تفسير العلامة البيضاوي"، وكتاب باللغة العثمانية القديمة[3].

كما حبّست الشخصيات العلمية والتي تولت مناصب عليا كتبا على مكتبة بيت المال بمدينة الجزائر، وهذا ما أوضحته بعض نصوص التحبيسات التي تعود للمكتبة المذكورة، فمن ذلك أنّ بلبل أفاندي الذي أوقف أواخر ذي القعدة 1190هـ/ 12 ديسمبر 1776م، مجموعة من الكتب، منها: "مختصر غنية المصلى" لإبراهيم جبلي، و"مصحف كريم"، و"شرح علي البخاري" في أجزاء

---

[1] – الزهار، **مذكرات**، ص15. وانظر أيضا:

De Grammont H.D , Histoire d'Alger , Op.cit , p 303.

[2]– فيما يخص عدد الكتب المحبسة التي تحتويها هذه المكتبة، يمكن تحديدها بالضبط وذلك لوجود كتبا مستعارة ليست مذكورة في ضمن قائمة الواردة في الوثيقة، وحسب القائمة الأولية فالعدد يقارب المائة كتاب إلى نجد نصا واردا بالسجل جاء فيه ما يلي: «... **عند الشيخ حسن أفندي مفتي كان كتب رفعهم من بيت المال نحو ستة وستين كتابا محتويين على التفسير والحديث وكما عنده أيضا ماية وتسعة وخمسين كتابا**». انظر: وافية نفطي، **الوقف في مدينة الجزائر من أواخر القرن 18م إلى منتصف القرن 19م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف السبتي غاسيلاي، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، 2016-2017م، ص 386.

[3]– يوجد نص التحبيس ضمن سلسلة بيت البايلك7، علبة 11، سجل 60-66، وسجل 62، الأرشيف الوطني، بئر خادم. انظر: المرجع نفسه، ص ص 384- 385.

ستة، "شرح الشيخ زاده علي البيضاوي" في ثلاثة أجزاء، "تفسير القرطبي" ثلاثة أجزاء، "شرح مجمع البحرين" للشيخ عبد اللطيف في سفر واحد، "الكشاف" للزمخشري في جزئين[1].

من بايات الجزائر، صالح باي الذي أوقف كتبا على مكتبة المدرسة الكتانية بقسنطينة وختمها بختمه[2]، كما أوقف كتبا على مدرسة الشيخ السيد أبي قصيعة التي بناها صالح باي سنة 1198هـ/ 1783م وكانت الكتب مرقمة وبها نسخ عديدة نذكر منها: "القاموس المحيط" للفيروز آبادي في جزئين، "نسخة الخرشي على مختصر أبي الضياء خليل بن إسحاق" في أربعة أجزاء، "شرح المحلى على جمع الابن البسكري" في جزء، "شرح الكبرى للسنوسي" في جزء، "شرح المكودي على ألفية ابن مالك"، "حاشية الشيخ عيسى السكتاتي على شرح الصغرى للسنوسي"، "حاشية ابن غازي على المختصر"، "شرح ابن عقيل على الألفية"، "النكت" للسيوطي في النحو، "حاشية الشيخ بسيس على مختصر السعد" في جزأين، "شرح الصغرى" و"حاشية الشيخ مصطفى الرماصي" في جزء، "الدرة الفاخرة في علوم الآخرة للثعالبي"، "المجلس السينية على الأربعين النبوية"، "التذكرة" للقرطبي ومعه كتاب عرايس القرآن" للثعالبي في جزء، "مجموع فيه فتوح إفريقية وأربعون حديثا"، كتاب "تاج العروس" لابن عطاء الله، كتاب في مناقب الشيخ يوسف الدسماني، "شرح الفليلس البسكري على سيدي عبد الرحمن الأخضري في الفقه"، كتاب في الوعظ للشيخ القريشي، "شرح الجزرية وأسماء الله الحسنى" في جزء، الجزء الثاني من "شرح الشيخ يوسف بن عمر على الرسالة"، كتاب فيه "متن الرسالة" و"أربعون حديثا" للسيوطي، مجموع فيه "شرح المرشدي"، مجموع فيه "أحاديث وحكايات"، مجموع فيه "شرح الصغرى" وغيره، مجموع فيه "ذكر دايرة الشيخ أبي الحسن الشاذلي، الجزء السابع من "صحيح البخاري"، مجموع فيه "شرح الحزب الصغير" للشاذلي وغيره، كتاب "دلايل الخيرات وشوارق الأنوار في ذكر الصلاة على النبي المختار"[3].

كما اشتهر الباي محمد الكبير، باي بايلك الغرب الجزائري هو أيضا باهتمامه بعملية وقف الكتب، فأوقف كتبا على خزانة الجامع الأعظم بمعسكر، كما أوقف مجموعة من كتب ونسخة

---

[1] – نفطي، المرجع السابق، ص 386.

[2] – أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 294.

[3] – رقم العقد 18، غير مؤرخ، ق 63. انظر: صالح باي، **سجل صالح باي للأوقاف 1185–1207هـ/ 1771–1792م**، تحقيق فاطمة الزهراء قشي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 37.

من صحيح البخاري على مدرسة مازونة سنة 1202هـ/1787م[1]، كما شارك الموظفون الرسميون في تحبيس الكتب على المكتبات، فعلى سبيل المثال نجد القاضي الحنفي محمد بن عيسى في قسنطينة الذي حبس مجموعة كتب[2].

أمّا في تونس، فالملاحظ غياب تدوين نصوص الأحباس في الصفحات الأولى من المخطوطات العائدة للقرن العاشر الهجري، السادس عشر ميلادي، التي تمثل نهاية الفترة الحفصية وبداية الحكم العثماني والمتسمة كما هو معروف بعدة أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية[3]، في حين أن ظاهرة تحبيس الكتب عامة، ووضع نص للتحبيس مع كل ما يحتويه من معلومات، عرف تشجيعا كبيرا وانتشارا زمن الدّولة الحسينية، ومن ذلك أنّ كتاب "المواهب اللدنية بالمنح المحمدية" لأحمد بن محمد القسطلاني، يحتوي على نص تحبيس باسم الداي حسين بن علي[4].

ومن بين الدايات الحسينيين الذين ساهموا في وقف الكتب، الداي علي باشا (1740-1756م) الذي تعددت النسخ المخطوطة المحتوية على رسوم تحبيس باسمه، وقد تزامنت أكثرية هذه الرسوم مع تاريخ النسخ، ما يدل أنّها نسخت بغرض التحبيس على المكتبة، مثل "شرح مختصر خليل" لمحمد بن عبد الله الخرشي، الذي نسخ بتاريخ 1153هـ/1740م، وحبسه علي باشا بن الحسين (1759- 1782م) في نفس التاريخ على مدرسته التي أنشأها بقنطرة ابن ساكن وحوانيت عاشور[5]. كما حبس أيضا مجموعة كبيرة من الكتب على مدرسته بسباط عجم داخل باب الجزيرة، كلها تقريبا تعود إلى سنة 1188م/1764م، منها: "شرح كنز الدقائق"، لعبد الله بن أحمد النسفي ألفه معين الدين الهروي، و"حاشية على الدرر" لمحمد بن فراموزه ملا خسرو، تأليف مصطفى بن محمد عزمي زاده[6].

ومن بين رجال السياسين الذين أوقفوا كتب، الوزير يوسف خوجة صاحب الطابع- الذي قام بتحبيس عدد من الكتب على جامعه ومدرسته سنة 1229هـ/ 1813م، منها: كتاب "العقد المنظم

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 299؛ ميسوم، المرجع السابق، ص 100.

[2] - أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 298.

[3] - القروي، المرجع السابق، ص 84.

[4] - نفسه.

[5] - نفسه.

[6] - نفسه.

للحكماء فيما يجري بين أيديهم من النوازل والأحكام"، لعبد الله بن علي بن سلمون، و"الشفاء بتعريف المصطفى"، للقاضي عياض، و"مطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات"، لمحمد المهدي بن أحمد الفاسي، وقد عرفت ظاهرة تحبيس الكتب بتونس ارتفاعا معتبرا خلال العهد الحسيني[1].

وأمّا المغرب الأقصى، فقد كان السلطان أحمد المنصور الذهبي من بين أكثر مشجعي وقف الكتب وتحبيسها في مدينة فاس، وكان يجمعها من كل جهة[2]، على الخزانة التي أنشأها في جامع القرويين، ومن بين ما حبسه مصحف يتميز بخطه وزخرفته وتجليده وصندوقه الصدفي[3]. وقام غيره من السلاطين السعديين بتحبيس الكتب على مختلف مكتبات المدن الكبرى الأخرى، وعلى رأسها مراكش، فقد أوقفوا كتبا كثيرة على مكتبة جامعها الأعظم وشاركهم في ذلك مجموعة من العلماء[4]، وعلى مكتبة جامع ابن يوسف، ومكتبة جامع الشرفاء التي استفاد منها المؤرخ أحمد بابا بابا التنبكتي في تأليف كتابه "نيل الابتهاج"[5]، كما قام الأمير أبو فارس بن أحمد المنصور بحبس الكتب على الجامع الكبير المعروف بجامع أبي العباس السبتي[6].

وكان السلاطين العلويون مهتمين بجمع الكتب هم أيضا، ومن ذلك أنّ السلطان إسماعيل، عمل جاهدا على تزويد خزانته المعروفة بالخزانة الإسماعيلية الواقعة بجامع مكناس بنفائس الكتب[7]، الكتب[7]، كما حبس السلطان عبد الله سنة 1160هـ/ 1746م عددا من الكتب على مكتبة جامع جامع القرويين بعد أن قام بتجديد بنائها[8]. وأوقف عليها أيضا خليفته السلطان أبو عبد الله محمد محمد بن عبد الله العلوي كتبا مختلفة[9]. أمّا السلطان أبو الربيع سليمان بن محمد بن عبد الله (ت 1238هـ/ 1822م)، فقد كان هو الآخر ولوعا بوقف الكتب[10].

---

[1] – القروي، المرجع السابق، ص 84.

[2] – الأفراني، **نزهة الحادي**، ص 136.

[3] – عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص 201.

[4] – المقري، **روضة الاس**، ص 63؛ حجي، **الحركة الفكرية**، ج1، ص 185.

[5] – حجي، **الحركة الفكرية**، ج1، ص 185.

[6] – المقري، **الروضة الآس**، ص59؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص 191.

[7] – ابن العياشي، **زهر البستان**. نقلا عن: عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص 217.

[8] – عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص 222.

[9] – المرجع نفسه، ص ص 223- 224.

[10] – المرجع نفسه، ص ص 231- 232.

كما شاركت فئة العلماء في عملية التحبيس، منهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدلائي الذي حبس لخزانته الخاصة عددا كبيرا من الكتب[1]، والشيخ أبو العباس أحمد بن أبي قاسم الصومعي الذي كانت مكتبته في الصومعة بتادلا تعج بالكتب[2]، استفاد منها المقّري، لما زارها إذ أخرج له صاحبها منها ستين مجلدا كلها من تصانيفه[3].

ومنهم القاضي عبد الجبار بن أحمد بن موسى البرزوزي الفجيجي الذي أوقف هو وأولاده وأقاربه – وبالخصوص ولده الإمام الرحالة الشمس محمد بن عبد الجبار وابن أخيه المحدث الرحالة سيدي بلقاسم– وكبار العلماء تآليف كثيرة، على مكتبته المعروفة بدار العدة[4].

ومن الجدير بالذكر أنّ الكتاب سواء كان دخل المكتبة بعد عملية شراء، أو إهداء، أو تأليف، أو نسخ، أو غيرها؛ فإنّه في النهاية يوقف ويُحبّس عليها، وبالتالي فإنّ وقف الكتب شامل لكل الطرق الأخرى المساعدة في إثراء المكتبات ومعبر عن تفاعل جل شرائح المجتمع مع هذه العملية.

2– الشراء:

تعد عملية شراء الكتب صورة من صور التواصل الثقافي ببلاد المغرب خلال الفترة الحديثة، وكان يتم اقتناء هذه الكتب إمّا محليا من مختلف أسواق الكتبيين الموجودة في كل بلد، التي كانت مفتوحة لكل العلماء سواء المحليين والوافدين، أو من أقطار أخرى كالمشرق واسطنبول. هذه العملية كان العامل الأساسي بها هو العالم الذي يعد المحرك الأساسي في عملية الشراء حيث أن الملاحظ من خلال النماذج التي سيتم عرضها، أن العالم كان إمّا من يقوم بمعاينة الكتب وشرائها بشكل مباشر وشخصي، أو يكون مفوضا من طرف الحاكم حتّى ينتقي له جديد المؤلفات ونفائس النسخ ليضمها إلى مكتبة مؤسسات بلده، ومن خلال هذا نلاحظ المشاركة الفعالة للحكام باعتبارهم الممولين الأساسيين لهذه العملية.

---

[1] – عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص 211.

[2]– المقري، **الروضة**، ص 300؛ القادري، **نشر المثاني**، ج1، ص 113؛ الزركلي، **الأعلام**،ج1، ص 198

[3] – المقري، **روضة الآس**، ص 302؛ عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص 214.

[4]– عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص ص 209– 210؛ حجي، **الحركة الفكرية**، ج1، ص 187.

وإضافة إلى عملية الشراء التي كانت تجلب ذوقا ثقافيا جديدا للمجتمع، كانت هناك أسواق محلية خاصة ببيع وشراء الكتب ساهم العلماء بشكل كبير في اقتناء الكتب منها للمؤسسات االثقافية، ففي مدينة الجزائر كان هنالك سوق يدعى سوق الوراقين، ولعله هو سوق القيصرية المخصص لبيع الكتب ونسخها، ويذكر أن الرحالة الجزائري ابن حمادوش كان له دكان مقابل للجامع الكبير بمدينة الجزائر، يشتغل فيه بالكتب بيعا وتجليدا ونسخا[1]، وجاء بوثائق الجامع الكبير بالجزائر العاصمة أن المفتي سعيد قدورة قد اشترى لمكتبة الجامع الكبير كتبا كثيرة من فائق الأوقاف[2]، ويؤكد الرحالة التمكروتي أن مدينة الجزائر كان يزخر سوقها بالكتب حيث يقول: «... **وكتب فيها أوجد من غيرها من بلاد افريقيا ، وتوجد بها كتب الاندلسين كثيرا** ...»[3]. وكان بقسنطينة أيضا سوق خاص ببيع وشراء الكتب حيث يذكر أنّ هذه العملية تدخل فيها ما يعرف بسماسرة الكتب[4]. وكانت أيضا بعين ماضي سوق لبيع بعض الكتب حسب ما ذكره العياشي[5].

وكان المغرب الأقصى أيضا يعج بأسواق الكتبيين، التي يصعد حصرها نظرا لكثرتها، وأهمها سوق الكتبيين المجاور لجامع القرويين، الذي عرف ببيع نفائس الكتب، ومثال ذلك نسخة كتاب "نظم الدر والعقيان"، للحافظ التنسي، التي اشتراها علي بن الحسن بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن رحمون الحسني العَلمي، في 17 صفر 1043هـ/ 1633م، ثم تملكها أفراد العائلة الدّرعية، منهم: الشيخ محمد المكي بن موسى بن محمد الكبير بن ناصر الدرعي[6].

---

[1] – أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 292.

[2]– خصصت غرفة من جانب الجامع تكون خاصة بالكتب. فحسب وثيقة تعود إلى سنة 1050هـ/1640م، أثبتها العلامة الشيخ حميدة العمالي المفتي والقاضي المالكي في عهده بالجزائر في كناشه – مذكراته – قال فيها : « **الحمد لله، هذه الصورة رسم يتضمن ما حبسه شيخ خاتمة المحققين سيدي قدورة، لما فضل من ريع أوقاف الجامع الأعظم نقلته هنا للتبرك به أن جميع ما يأتي ذكره من شراء كتب وأملاك**». ورد نص الوقفية أيضا عند دوفو لكن بتاريخ مخالف وهو أوائل رجب 1052هـ/ من 30 ماي إلى 8 جوان 1642م. انظر: سعيدوني، البوعبدلي، **الجزائر في التاريخ**، ص 167.

[3]– التمكروتي، **النفحة المسكية**، ص129..

[4]**–** كالطالب محمد النقاوسي الذي كان سمسارا للكتب بمدينة قسنطينة. انظر: أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 291.

[5] – العياشي، **الرحلة**، مج2، ص 546.

[6] – أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي، **نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان**، مخطوطة بالمكتبة الوطنية المغربية، الرباط– المملكة المغربية، رقم 444 ق، ق 639.

ويعتبر شراء الكتب في إطار الرحلات العلمية والحجية أهم جسر للتواصل بين البلدان، وانتقال أذواق وأفكار الثقافة، وذلك عبر طريقتين، الأولى قام بها الطلبة المغاربة، الذين كانوا يزاولون تعليمهم بالمؤسسات الكبرى، كالأزهر لما كان يكتسبه من شهرة علمية كبيرة[1]، وعند رجوعهم كانوا يجلبون معهم بعض الكتب، والطريقة الثانية هي في أثناء الرحلة الحجية، فهذا ابن حمادوش، اشترى أثناء رحلته العلمية في المغرب الأقصى مجموعة من الكتب وذكر أثمانها وأسمائها كشرائه لمقامات الحريري بخمسة أواق موزنات بمدينة تطوان، وشمائل الترميدي وشرحها لابن ملخص، وكتاب مفيد الحكام لابن هاشم، نسخة من مختصر القزويني، نسخة من الدواني، كتاب ضحكات ابن عاصم، كما انه اشترى شرح ميارة على لامية الزقاق[2]، وما ذكره العياشي عن اقتناءه لسفرا من نوازل البرزلي، ونسخة لأنوار البورق في تعقب مسائل الفورق لقاسم بن عبد الله بن محمد بن الشاط البستي (ت723)[3]. كما كان علماء طرابلس هم أيضا مهتمين بشراء نفائس الكتب فيذكر الدّرعي أنّ العالم المعروف بأبي الطبل الطرابلسي الذي تعرف عليه أثناء رحلته الحجية، أطلعه على نسخة من صحيح البخاري بخط الحافظ أبي علي الصّدفي، كان اشتراها من اسطنبول. وقد أراد الدرعي شرائها لما تحمله من قيمة علمية نظرا لمكانة ناسخها وما عليها من تملكات وخطوط علماء كثر من بينهم القاضي عياض وابن حجر العسقلاني، وقد عرض عليه مقابلها مائة دينار ذهبي لكن صاحبها رفض البيع، رغم إلحاح الدّرعي[4].

وتعتبر مصر إحدى المحطات المهمة للحجاج، فكان طلبة العلم والحجاج الجزائريون والتونسيون من بين أكثر المهتمين بجلب الكتب من مصر، وقد ذكر المؤرخ المصري عبد الرحمن

---

[1] – عبد الله محمد عزباوي، «الروابط الثقافية بين مصر وبلاد المغرب في القرن الثامن عشر»، **مجلة التاريخية المغاربية**، مؤسسة التميمي، عدد 19– 20، زغوان– تونس، أكتوبر 1980م، ص ص 241– 253.

[2] – ابن حمادوش، **الرحلة**، ص ص 71، 110–111.

[3] – المصدر نفسه، ج1، ص 173.

[4] – لهذه النسخة من الصحيح قيمة بالغة، لأنها كتبت بخط الصدفي، وارتحلت لعدة أماكن منها: الحرمان الشريفان، مصر، الشام، العراق، والمغرب، واعتمد عليها الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرحه لصحيح البخاري الموسوم بـ" فتح الباري". وقد فصل الدرعي الحديث عن قيمتها وبين ما بها من نصوص الملكات وخطوط العلماء الذين امتلكوها. انظر: محمد بن عبد السلام الناصري الدّرعي، **الرّحلة النّاصرية الصُّغرى**، دراسة وتحقيق مُحسن أخريف، ط1، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، المملكة المغربية، 1440هـ/ 2019م، ص ص 178– 179؛ عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص 232.

الجبرتي، نقلا عن والده أن بعض الحجاج الجزائريين، وردوا إلى مصر سنة 1196هـ/ 1781م، واقتنوا كتبا كثيرة، كانت في مجملها تهتم بالعلوم العقلية[1].

ومن أمثلة العلماء التونسيين الذين اشتروا الكتب من مصر وبلدان المشرق : العالم إبراهيم الجمني، إذ رحل الجمني إلى الديار المصرية، ومكث بها تسعة سنين، حيث استفاد من علماء الأزهر، وعند رجوعه بعد أن قام بفريضة الحج، غرقت سفينته وأتلفت كتبه، فرجع إلى مصر ثانية وجمع كتبا أخرى ثم عاد إلى مسقط رأسه جمنة، ليمارس مهنة التدريس[2]. وقام الداي التونسي علي باشا بشراء كتب من فاس وإستانبول[3]. وكان العلماء يجلبون من مصر وبقية دول المشرق الكتب النادرة ويدفعون من أجل ذلك أثمانا باهظة[4].

وإن كان الحكام لا يرتادون الأسواق بأنفسهم؛ إلاّ أنهم كانوا يكلفون من ينوب عنهم، من وزراء، أو سفراء، أو علماء لشراء الكتب، فمن حكام الجزائر الذين اهتموا باقتناء الكتب الداي محمد باشا بكير الذي أرسل ممثلا إلى اسطنبول سنة 1167هـ/ 1753م، وكلفه بشرائها مجموعة من النفائس، منها: "الشفاء" للقاضي عياض، "تفسير الخرشي"، "الإصابة في معرفة الصحابة" للحافظ ابن حجر، "تفسير البيضاوي"[5].

ومن ذلك أنّ الداي التونسي علي باشا أرسل مفتيه حسن البارودي إلى الآستانة لإشتراء أكثر ما يمكنه اقتناءه من أحسن الكتب من بينها كتاب" حواشي الكشاف"[6]. كما أرسل نفس الباشا أيضا سفارة إلى المغرب الأقصى، واشترى كتبا من فاس، كان من بينهما نسخة من تاريخ ابن خلدون[7].

---

[1]- الجبرتي، **عجائب الآثار**، ج1، ص 561؛ أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 287.-288.

[2] - حسين خوجة، **ذيل البشائر**، ص ص130-131.

[3] - القروي، المرجع السابق، ص 75.

[4]- عزباوي، المرجع السابق، ص 251.

[5]- نفطي، المرجع السابق، 385.

[6]- القروي، المرجع السابق، ص 75.

[7]- المرجع نفسه، ص 75.

واتخذ السلطان أحمد المنصور الذهبي سفيرا خاصا له بالأستانة لابتياع الكتب منها[1]، وكان من بين سفرائه، المؤرخ أبو الحسن علي بن محمد بن أبي الحسن علي بن محمد التمجروتي، الذي جلب كتبا متنوعة[2] تحمل معها دلائل لنوع الكتب التي كانت تجلب من المشرق والتي استقدمت ثقافة جديدة من الأستانة، كالنسخة من كتاب "فتوح الرحمن" للشيخ أبي بكر الموصلي، التي تحتوي في أولها على كتابة بخط السفير التمجروتي، ذكر فيها أنّه اشتراها من القسطنطينية سنة 998هـ/ 1589م لصالح خزانة كتب السلطان المنصور[3].

ومن بين الشخصيات التي كانت تجلب الكتب للمنصور من الأستانة، وزيره محمد بن علي الفشتالي، الذي استعمله سفيرا للسلطان العثماني، فاقتنى من القسطنطينية كتبا مختلفة ما بين الأمهات والأصول، ما ينيف على المائة تأليف، قال ابن القاضي عن ذلك: «... **ورحل إلى القسطنطينية. استعمله مخدومه مولانا أبو العباس السلطان الأعظم ... أحمد المنصور الشريف الحسني في السفارة: بعثه سفيرا لملك الأتراك. وله ولوع بالأدب وصبابة باقتناء الكتب، صحبه منها في قُفوله من القسطنطينية ما ينيف على المائة تأليف: أقلها في مجلد، وأما ما هو في مجلدات فما لا يُحْصى جمع أمهاتها العتيقة، وأصولها الرائقة الأنيقة، ما لم يجمعه في هذه الأعصار أحد سواه**»[4].

وبالإضافة إلى الفشتالي، كان الأديب محمد الأمين الدفتري، من الذين يقتنون الكتب للمنصور، فقد كان كثير المراسلة له، يجمع النفائس ويبعثها له[5]. والوزير عبد العزيز بن سعيد بن منصور الوزكيتي الذي قال عنه ابن القاضي: «**ولعبد العزيز المذكور همة في المعالي، وجمع الكتب العلمية** »[6]. وذكر الإفراني: «**إنه كان عنده من الدفاتر خمسون ألف مجلد**»[7].

---

[1] – عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص ص 201- 202.

[2]– ذكر التمجروتي في رحلته المسماة: "النفحة المسكية في السفارة التركية"، ما نصه: «**الكتب بهذه المدينة [يقصد إسطنبول] لا تعد ولا تحصى ولا نهاية لها، والخزائن والأسواق مملوءة بها، جُلب إليها كتب كل بلد، جلبنا منها ما يَسَّره الله من كتب مفيدة**». انظر: التمكروتي، **النفحة المسكية**، ص 103.

[3] – هي الآن محفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط، منسوخة سنة 869هـ/ 1464م، كتبت بخط مشرقي. انظر: عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص 202.

[4] – ابن القاضي، **درة الحجال**، ج2، ص ص 190- 191.

[5] – المحبي، **خلاصة الأثر**، ج4، ص 293.

[6] – **درة الحجال**، ج3، ص 129.

[7] – الإفراني، **نزهة الحادي**، ص 175.

وسار السلاطين العلويون على نفس منوال سابقيهم، ومن ذلك أنّ السلطان العلوي زين العابدين بن إسماعيل خصص ألف دينار للفقيه أبي علي الحسن بن أحمد بن رحال التدلاوي المعداني لشراء الكتب، بعد أن أمر ببناء دار له بمكناس ورتب له راتبا، بمعية شيخه أبي علي اليوسي[1]. وأوصى السلطان محمد بن عبد الله، الرحالة الزياني بشراء بعض الكتب له عند دخوله الأستانة[2].

كما يوجد مثال آخر يوضح التواصل الثقافي الذي كان السلاطين مشاركين فيه، ما قام به السلطان سليمان الذي عمل جاهدا على شراء نسخة صحيح البخاري التي بخط الحافظ أبي علي الصدفي التي كانت بحوزة العالم الطرابلسي أبي الطبل، والتي رفض بيعها للرحالة الدرعي – كما سبقت الإشارة- فأوعز بأمرها للسلطان الذي أرسل لمالكها ألف مثقال أو ريال، وابتاعها منه[3].

3- الاستعارة والتبادل والإهداء:

كان لتبادل الكتب أو استعارتها، أو إهدائها بين مختلف فئات المجتمع دور بارز في إثراء المكتبات، إذ تجسد من خلاله نوع من أنواع الروابط التي تبرز التفاعل الثقافي ببلاد المغرب خلال الفترة الحديثة. فكانت الاستعارة، رافدا من روافد التواصل الثقافي، فمن الكتب ما كان يستعار فينسخ ليدخل المكتبات، وذلك في الأغلب لقيمة النسخة التي يتم استعارتها، فقد تكون نسخة أصلية بخط المؤلف، أو أنها نسخة تلميذه ومحتوية على تصحيحات المؤلف، أو أن عالما مشهورا نسخها، وهكذا، وقد اقترنت هذه الطريقة خاصة مع الرحلة سواء العلمية أو الحجية، إذ كان العلماء يستعيرون الكتب وينسخونها أثناء مرورهم على مختلف المحطات التي يمرون بها، فقد أشار المقري إلى استعارته لشرح البردة لابن مرزوق وشرح التوزري للشقراطية من قرينه العالم علي الشامي بفاس[4]، بينما استعار الورثيلاني كتاب "شرح ابن عاشر" وهو بطرابلس من الشيخ أحمد الصادق[5]،

---

[1] – عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص ص 220- 221.

[2] – المرجع نفسه، ص 211.

[3] – ابن عبد السلام الدرعي، **الرحلة الناصرية الصغرى**، ص ص 178- 179؛ عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص 232.

[4] – وقد اختار المقري اسلوب النظمي يطلب صاحبه الشامي لإعارته فقال:

آمـــــن بشـــــرح بـــــردة بمـــديح خيـــر الخلـــق باهـــت

وبتـــــوزي واعـــــذرن فيمـــــا بـــــه الأقـــــلام فاهـــــت

انظر: المقري، **الرحلة**، ص 97.

الصادق[1]، واستعارة الرحالة الجزائري ابن حمادوش من الشيخ عبد القادر الفاسي تأليفا في أحكام ابن متجر[2]، المتكون من تأليفين الأول للشاطبي، والثاني لابن معشر[3]. كما قام كذلك باغتنام فرصة تواجده لالمغرب الأقصى للستعارة مجموعة من الكتب بهدف نسخها، منها: كتاب ألفية العراقي، وكتاب السير للشيخ أحمد بن فارس الرازي، وكتاب السوسي لعبد الله بن محمد الثقفي الأندلسي (ت403هـ/ 1012م)، ومنظومة السيوطي في أجداد المصطفى عليه الصلاة والسلام، وكتاب شرح ايساغوجي في النطق، ومختصر السنوسي، وحاشية الشيخ اليوسي لكتابه المسمى "نفائس الدرر في حواشي المختصر"، كما نسخ أيضا مجموعة من كتب الفلك وهو بتطوان[4].

وبالمقابل نجد علماء المغرب يهتمون أيضا باستعارة الكتب والمؤلفات من الرحالة، فتحدث أبو راس عن إلحاح أحد علماء فاس عليه لإعارته مؤلفه "درة الحواشي على شرح الشيخ الخراشي"[5]، من ذلك أيضا أن الرحالة العياشي استعار كتاب :تيسير الوصول إلى جامع الأصول"، للمحدث اليمني الشيخ عبد الرحمن الديبع، من عند لكنه لم يرض بإعارته له لندرة وقيمة تلك النسخة؛ إلا بعدما ضمن له أنّه سينسخ له بالمقابل حاشية أبي الحسن على البخاري[6].

---

[1]- الورثيلاني، **الرحلة**، ص ص 622.

[2]- ذكر محقق رحلة ابن حمادوش أنّ المقصود هنا بابن معشر، هو جعفر بن محمد المعروف بأبي معشر اللخمي ت 272هـ/ 885م. انظر: ابن حمادوش، **الرحلة**، ص 78، هـ 164.

[3]- المصدر نفسه، ص 78.

[4] - ابن حمادوش، **الرحلة**، ص ص 70- 106.

[5] - أبو راس الناصر، **فتح الإله**، ص 102.

[6]- ذكر العياشي ما نصه: « **واستعرت من عنده كتاب تيسير الوصول إلى جامع الأصول، لمحدث الديار اليمنية الشيخ عبد الرحمن الديبع، وهو من أجداد شيخنا المقرئ ، وهذا الكتاب غاية في بابه جمع أحاديث الأصول الستة بأوجز عبارة وأحسن ترتيب، وأسلوبه في ذلك ألطف من أسلوب البارزي في اختصاره المسمى بالمجتبى، وقد اتصلت بحمد الله روايتنا لهذا الكتاب بالخصوص من طريق أبي الحسن شيخنا إلى جده مؤلفه. وهذا الكتاب غريب الوجود سيما في بلاد المغرب، وإنما دخل بيد صاحبنا المذكور من عند سيدي محمد بن إسماعيل المسناوي لما دخل بلدهم، وكان عنده نسختان من هذا الكتب، فوهب أحدهما لصاحبنا، وقد رأيت الأخرى بالمدينة من جملة كتبه الذي أوصى للحرم الشريف، ومن هذا الكتاب جمع صاحبنا كتابه المذكور في مناقب الخلفاء وأطلعته على كتابي إظهارا لمنه، فابتهج به سرورا، وكتابه بالنسبة إليه نقطة من بحر، والمنة الله ومن شكر الله التحدث بها، ولم تسخ نفس صاحبنا المذكور بإعارة كتابه حتى تكفلت له باستنساخ حاشية أبي الحسن على البخاري، فوفيت بحمد الله**». انظر: العياشي، **الرحلة**، مج2، ص550.

كما استعار العياشي أيضا من عند الشيخ محمد المكني كتبا عديدة، منها: على مختصر ابن الحاجب"، والمطول لسعد الدين مسعود التفتازاني (ت791) و كتاب "العضد" للشيخ الإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المالكي، (ت646 هـ)، وهو مشارف على مغادرة البلد فكتب له بيتين شعريين هما:

فمنوا به قبل الرحيل لنا كما تطولتم من قبله بالمطول
فإنكم أهل لكل فضيلة كما أنكم أهل لكل تفضل[1].

واستعار العياشي أيضا عندما كان بطرابلس من الشيخ محمد عبد الله بن عبد العزيز المحروني، كتابيّ مختصر معالم الإيمان، وروضات الرضوان، واستفاد منهما حيث سهر ليلة وهو يلخذ ما جاء في الكتب[2].

كما تعتبر مناسبة الرحلة العلمية والحجية فرصة لعملية التبادل، حيث كان حجاج المغاربة يتبادلون الكتب في محطات رحلاتهم ذهابا وإيابا، ومن الأمثلة نذكر: الرحالة العياشي الذي تبادل الكتب والكراريس مع علماء الجزائر سواء عند مروره بالفضاء الجزائري أو حين لقيهم في مصر والحجاز[3]، ويذكر العياشي أيضا أنه تبادل مع الشيخ محمد بن ابراهيم الكراسة التي جمع فيها العياشي معاني الشرطية و كراسة التي سمها تنبيه ذوي الهمم العالية على الزهد في الدنيا الفانية، بالمقابل اعطاه مجموعة من تآليف[4].

كما كان يتم إهداء الكتب تعبيرا عن المودة، والصداقة الفكرية والتواصل الثقافي، أو رغبة في التقرب للمُهْدَى إليه سواء كان حاكما أو وزيرا أو أحد العلماء، وساهم إهداء الكتب في مد العلماء والطلاب بمادة مصدرية مكنتهم من توسعة معارفهم، والاستفادة منها في تآليفهم، ومن نماذج ذلك، أنّ السلطان المنصور الذهبي أهدى له عالما مصر في عصره بدر الدين القرافي، وزين العابدين بن محمد بن أبي الحسن البكري بعض الكتب[5]. والهدية التي تحصل عليها السلطان

---

[1]- العياشي، **الرحلة**، مج1، ص ص145-146

[2] – المصدر نفسه، مج2، ص 532.

[3] – أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 295.

[4] – العياشي، **الرحلة**، مج1، ص 121.

[5]- كتب إليهما المنصور شاكرا لهما: «**ونوصيكما بحسن الوقوف لأصحابنا فيما يشترى من الكتب برسم خزانتنا الكريمة الإمامية العلمية والإتحاف بديوان الشيخ والدكم إلتماسا بجميل بركاته وتمسكا بما سبق من الإجازة العامة في سائر منظوماته وموضوعاته ومروياته، وهذا ما وجب إليكم والسلام، في ربيع النبوي عام خمسة وألف**». انظر: عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص 205.

العلوي محمد بن عبد الله من السلطان العثماني عبد الحميد سنة 1202هـ/1787م، أرسلها برفقة سفيره وكاتب ديوانه أحمد أفندي، اشتملت على سفر جمع فيه كل من صحيح البخاري ومسلم والموطأ والمسانيد الستة والشمائل وعمل اليوم والليلة، بالإضافة إلى نسخة من القرآن الكريم محلات بالذهب مرصعة بالجوهر[1].

كما هناك نموذج بين أن حكام تونس كانوا يقدمون كتبا على سبيل الأهداء، فهذا حسين باي قدم نسخة لصحيح البخاري وكتاب "تفسير أبي السعود" إلى الشيخ أحمد البارودي، كما أنه قام في عدة مرات أهدى بعض الكتب إلى الحاج بالضياف من عديد الخزنات مثل: خزنة التاريخ والأدب وخزنة المالكية[2].

إضافة إلى ما سبق ذكره؛ فقد عمل العلماء على نقل كتبهم معهم في رحلاتهم وتنقلاتهم مما أتاح الفرصة لطلبة العلم الاستفادة من تلك المكتبة المتنقلة، وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر العالم عبد الرحمن الجامعي الذي نقل معه مكتبته إلى الجزائر بما احتوته من كتبه ومذكراته وأشعاره[3].

وعندما ورد العالم أحمد الورززي التطواني إلى مدينة الجزائر، لا شك أنه حمل معه كتبا ، فقد قام بتصحيح كتاب " الدرر على المختصر" لمحمد السنوسي في المنطق " لابن حمادوش، كما أنه اجتمع مع علماء الجزائر وقدم دروسا في التفسير[4]. كما أنه من المؤكد أنّ أبا القاسم الزياني هو أيضا اصطحب مكتبته معه لما حلّ بتلمسان، خصوصا أنّ إقامته بها كانت طويلة[5].

ومن بين العلماء الجزائريين الذين نقلوا مكتبتهم إلى المغرب الأقصى، المؤرخ أبو العباس المقّري، الذي صحب معه كتبه في هجرته من تلمسان إلى فاس، ثم لما رحل إلى المشرق صحب معه النزر اليسير منها، وبها استعان في تأليف كتبه المشهورة، وخاصة "نفح الطيب"، و"فتح المتعال"، وغيرها من كتبه، وبقي أغلبية كتبه في المغرب الأقصى، لكنها تفرقت لسببين، الأوّل أنّ

---

[1]- عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص 211.
[2]- القروي، المرجع السابق، ص78.
[3]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ص 295.
[4]- ابن حمادوش، **الرحلة**، ص ص 258-259، 263.
[5]- أبو القاسم بن أحمد بن علي بن إبراهيم الزياني، **الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا**، تحقيق عبد الكريم الفيلالي، ط2، دار نشر المعرفة، الرباط- المملكة المغربية، 1991م، ص 148.

أصهاره في ابنته التي بقيت بفاس، باعوا بعض كتبه المهمة التي تحتوي على تصحيحاته دون علمه، كما اضطر هو أيضا لبيع كتب له لتكون مئونة لابنته المذكورة[1].

4- التأليف والنسخ:

يمكن القول أنّ حركة التأليف والنسخ أيضا، كانتا طريقتين لإثراء المكتبات، لكننا نقتصر هنا على بعض الأفكار دون غيرها، باعتبار أننا سنتحدث عن حركة التأليف وصناعة الكتاب في البابين الأول والثالث من هذه الدراسة، وبناء على هذا؛ فسيتم الإشارة إلى أهمية ثراء المكتبة بالكتب كعامل محفز للعلماء على تأليف كتبهم بما يستعيرونه منها من مادة علمية، ثم يخدمون هم المكتبة بوضع نُسَخ من تآليفهم فيها، وفي هذا الصدد سيقتصر الحديث على علماء المغرب الأقصى كمثال لإبراز هذه الصورة.

ومن ذلك العالم أبو جمعة سعيد بن مسعود الماغوسي (ت 1016هـ/ 1607م) الذي استفاد من العودة إلى خمسمائة كتاب المتواجدة بخزانة العليا بجامع القرويين في تأليف كتابه المسمى: "نظم الفرائد الغرر في سلك فصول الدرر"، الذي هو عبارة عن شرح لكتاب: "درر السمط" لابن الأبار – وكان السلطان أحمد المنصور هو من طلب منه شرحه- كما أنّه شرح لامية العجم، وخدم خزانة المنصور بهاذين التأليفين وغيرهما من تآليفه[2].

---

[1] – وقد كتب بذلك المقري وهو بالمشرق إلى الشيخ أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدلائي: «**أرسلتُ إلى الأصهار والفقيهين سيدي عبد الواحد بن عاشر وسيدي محمد بن سودة، ببيع الكتب على طريق الإذاعة والإظهار والنداء عليها في محل الرغبات ومظان الطلبات، ودفع ثمنها في مؤن البنت ... وقد صدرت عنهم [أي أصهاره] فعلة أحزنت، وفلتة ساءت، وهي بيع بعض الكتب التي تعِبت في تحصيلها وجعلت تصحيحها نتيجة العمر ومن جملتها: ابن غازي والعيني على الألفية، وغيرهما مما لا يجهل فضله حتى الغُمْر، وأخبرني بعض التواتيين أنها عنده بالتوات،= =وذكر لي علامات في هذا الكتاب بخطي والدهر يَرُدّها غير موات، فهل يعدل الكتب شيء؟ وما بعد الرشد غير الغيّ. وإذا كانت نفائس الكتب تباع خلسة فبيعها بالإعلام أنفى للدلسة**» وقال أيضا في نفح الطيب: «**إن إجابة الطلب في جمع هذا الكتاب غير سهلة من جهات، ثانيها عنده: عدم تيسير الكتب المستعان بها في هذا المرام لأني خلفتها بالمغرب، وأكثرها في المشرق "عنقاء مغرب"**»، وفيها أيضا: «**وجمعت من مقيداتي حسانا وصحاحا، وكنت كتبت شطره ... وكنت في المغرب ... حتّى اقتنيت منها ذخائر يرغب فيها الأفاضل الأخاير، وانتقيت جواهر، فرائدها للعقول بواهر ... وتركت الجميع بالمغرب، ولم أستصحب معي منه ما يبين عن المقصود ويعرب إلا نزرا يسيرا علق بحفظي، وحليت بجواهره جيد لفظي، وبعض أوراق سَعِدَ في جواب السؤال بها حظي**». انظر: **نفح الطيب**، ج1، ص ص 71، 107- 108.عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص ص 213- 214.

[2] – ابن القاضي، **درة الحجال**، ج3، ص 304.

وممن استفاد من خزانة جامع القرويين في عهد السلطان العلوي محمد بن عبد الله، العالم أبو عبد الله محمد بن أحمد بن السيد العلوي الإسماعيلي السجلماسي (ت 1197هـ/ 1782م) في تأليف شرحه على نظمه لرسالة السمرقندي في الاستعارات، حينما كلفه السلطان بملازمة الخزانة، سنة 1186هـ/ 1772م، وقد قال عن ذلك: «**وكان سيدنا مولانا السلطان أمرني بملازمة الخزانة حتى حصلت على كنز عظيم، وقد تصحفت كثيرا من كتب سيدنا، ومر على يدي جلها، فوجدتها مشتملة على كتب نفيسة ودواوين كثيرة من سائر أنواع العلوم، وكلها في غاية الإتقان والتعظيم، بالخطوط الجيدة الرفيعة، وجودة الصنعة والحبك، والألوان المذهبة، كما قيل:**

وجدْتُ بِهَا ما يَملأُ العينَ قرةً وَيُسْلِي عَنِ الأَوْطَانِ كُلَّ غَرِيبِ
دواوينُ في جُلِّ الفُنُون جليلةٌ يَنالُ بِها الآمال كُلُّ أَرِيبِ»[1]

تعتبر مكتبة جامع الشرفاء من أشهر المكتبات ثراء بالكتب لدرجة أن المؤرخ الشهير أحمد بابا التنبكتي اعتكف بها واستفاد بشكل كبير من محتوياتها في تأليف كتابه المعروف في التراجم المسمى "نيل الابتهاج"[2].

وفيما يتعلق بالنسخ، فقد اهتم الحكام والسلاطين والشخصيات العلمية بحركة النسخ، كطريقة من طرق إثراء المكتبات، فكان السلطان المنصور كلما سمع بتأليف جديد، يرسل عطية جزيلة لمؤلفه ويطلب منه إرسال نسخة منه، ومن ذلك ما فعله مع الشيخ أبي بكر بن إسماعيل الشَّنَواني التونسي نزيل القاهرة (ت 1019هـ/ 1610م) في كتابيه "شرح الأسئلة السبع"، و"شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام"[3]. كما كان السلطان أبو الربيع سليمان بن محمد بن عبد الله (ت 1238هـ/ 1822م)، يكلف أجلة العلماء بنسخ الكتب له، منهم: الفقيه السيد الكبير بن عثمان المكناسي، والفقيه محمد بن عبد الرحمن الدلائي الفاسي، والفقيه عبد العزيز عديل

---

[1] – عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص 224- 225.

[2] – حجي، **الحركة الفكرية**، ج1، ص 185.

[3] – الشهاب أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، **ريحانة الألباب وزهرة الحياة الدنيا**، ط1، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، 1387هـ/ 1967م، ص ص 287، 300- 308؛ المحبي، **خلاصة الأثر**، ج1، ص 80؛ عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص 203.

الأندلسي الفاسي، والفقيه محمد بن الحاج الفاسي، والفقيه عبد القادر السلوي الفاسي، والأديب عبد الوهاب القادري، والأديب سعيد الوضيلي السوسي الفاسي، والفقيه عبد العزيز الحلو، والطالب إدريس السجلماسي[1].

نستخلص مم سبق:

انقست المكتبات خلال الفترة الحديثة إلى مكتبات عامة تابعة للمؤسسات العلمية، ومكتبات خاصة ملك للأفراد وعلى رأسهم العلماء، وشارك في تعمير بنيانها المادي مختلف شرائح المجتمع، إذ شجع الحكام ببلاد المغرب.

مثلت الطرق التي كان يتم بها إثراء رصيد المكتبات ببلاد المغرب، عاملا من عوامل الاحتكاك والتواصل، حيث ساهمت عناصر مختلفة، من حكام سواء العثمانيين بالإيالات الثلاث، أوالسلاطين السعديين والعلويين بالمغرب الأقصى، بالإضافة إلى فئة العلماء والطبقة الميسورة في هذه العملية، التي كان من خلالها يتم وقف الكتب على المكتبات، عامة وخاصة، عن طريق النسخ أو الشراء أو الإهداء أو التبادل مع بعضهم البعض أو الاستعارة.

[1] – عبد الحي الكتاني، **تاريخ المكتبات**، ص ص 231- 232.

خلاصة الباب:

أثرت العناصر الوافدة في عملية البناء الحضاري، من خلال بناء المساجد الحنفية في الإيالات العثمانية الثلاث، ثم المدارس التي تبنت نفس المذهب الفقهي، وأعطت لمستها الفنية المستمدة من ثقافتها في البناء والزخرفة والعمارة بشكل عام، كما شجعت تمويل التعليم، وإن لم يكن ذلك بطريقة رسمية، إلا أنّه كان بشكل فردي من طرف الحكام العثمانيين، وهذا يمثل تفاعلا في الحركة الثقافية للعناصر الوافدة.

انقسم التعليم في فترة الدراسة إلى ثلاثة أطوار هي: التحضيرية، والإعدادية، والتعليم العالي، وكان لكل طور مؤسسات تعليمية تابعة له، ومناهج خاصه به، وبشكل عام عرفت هذه الأطوار تكاملا واستمرارية فيما بينها، ولم تختلف من حاضرة إلى أخرى، خصوصا في المرحلتين التحضيرية والإعدادية، وقد ارتقى التعليم في بعض المؤسسات التعليمية التابعة لهذه المرحلة المذكورة ببعض الحواضر، حتّى صار بنفس مستوى آخر مرحلة تعليمية وهي "التعليم العالي"، علما أنّ هذه الأخيرة احتضنتها المعاهد العليا، والتي نقصد بها كلا من الجامع الكبير بمدينة الجزائر، وجامع الزيتونة بمدينة تونس، وجامع القرويين بفاس.

تفاعل العالِم من خلال تقديم الدروس والتعليم واختيار الكتب وتحديد المناهج المطبقة، وعن طريق الوفود للتعليم، مما جعله ركيزة من ركائز التعليم. وقد شاركت كل عناصر المجتمع في المنظومة التعليمية، فنجد من بين المدرسين من ينتمون إلى أصول محلية، ومنهم من كانوا ذوي الأصول الأندلسية والعثمانية الذين انصهروا في المجتمع وأصبحوا جزء منه.

كانت الإجازات المتبادلة أهم مظهر يبرز التبادل العلمي والثقافي في الفترة، وأهم ما يمكن استنتاجه من نصوصها، هو: المواد المدرسة وأسماء العلماء، والمراكز العلمية، وحتى وإن كانت المؤسسات التعليمية الكبرى في بلاد المغرب، هي النواة التعليمية التي تقدم الإجازات ذات الطابع العالي في كل قطر؛ إلا أنّه بقيت قيمة الإجازات المقدمة من طرف كبار العلماء تحضى دائما باستقطاب واهتمام الطلاب والعلماء. ممَّ جعل الكثير منهم يرتحلون من بلد الى آخر طلبا لإجازة يجيزها عالم من العلماء المشهورين.

كانت المكتبات وحركة الكتب من أهم الروافد التي ساهمت في انتعاش الثقافة ببلاد المغرب، وفي تجسيد التواصل بين أقطاره، ومسرحا للتأثير والتأثر العلمي. ومع التغيرات السياسية والاجتماعية والبشرية التي شهدتها المنطقة خلال الفترة الحديثة؛ فقد ساهمت في تعمير المكتبات وإثرائها عناصر مختلفة من المجتمع: حكاما، وعلماء، وعامة الناس، بالإضافة إلى العناصر الجديدة -الأندلسيين والعثمانيين.